

شروح
الشمسية
مجموعه حاشي و تعليقات



القطب الرازي الشريف الجرجاني العلامة السيل الكوفي
العلامة الرسوفي جمال الدين لدياني
الشريفي شيخ الجامع الأزهر

مطبعة دار الكتب
بمكة المكرمة

الشيعة في الشيعة

مجموعة حواشٍ وتعليقات

الجزء الثاني

جلال الدين الحفص

الحامد الحفص

الشيخ الفريسي

الشيخ الفريسي

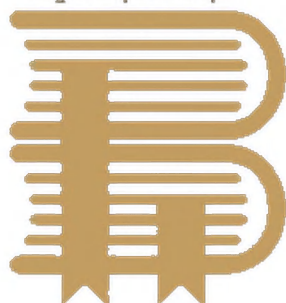
الشيخ الفريسي

الشيخ الفريسي

نظمت مواد هذا الكتاب كالتالي : بدأنا في
صلب الصفحة بشرح القطب الرازي للرسالة
الشمسية في المطلق تأليف نجم الدين عمر بن
علي الفزواني المعروف بالكاتب ثم بحاشية
الشريف الجرجاني ثم بحاشية السيالكوتي
وبدأنا في الهامش بحاشية السوفي ثم بترتيب
الشيخ عبد الرحمن الشريفي شيخ الجامع
الأزهر على حاشية السيالكوتي ثم ألحقنا
حاشية جلال الدين الدواني ومن الشمسية
بآخر الكتاب .

حقوق الطبع محفوظة

شبكة كتب الشيعة



shiabooks.net

رابط يديك < mktba.net

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قال ﴾ ﴿ المقالة الثانية في القضايا وأحكامها وفيها مقدمة وثلاثة فصول ﴾

(أما المقدمة ففي تعريف القضية وأقسامها الأولية • القضية قول يصح أن يقال قائله أنه صادق فيه أو كاذب • وهي حلية أن تغلت بطرفها إلى مفردين كقولك زيد عالم زيد ليس عالم وشرطية أن لا تغلت (أقول) لما فرغ من مباحث القول الشارح شرع في بيان مباحث الحجة ولما توقف مرقها على معرفة القضايا وأحكامها وضع المقالة الثانية لبيان ذلك ورثها على مقدمة وثلاثة فصول

﴿ مبحث التصديقات ﴾ (قوله ولما توقف مرقها على معرفة القضايا) أقول كما أن للقول الشارح

﴿ قال ﴾ (المصنف المقالة الثانية في القضايا وأحكامها) أي في تعريف القضايا وأقسامها وفي بيان أحكامها أي أحوالها من العكس والنقيض وعكس النقيض والتلازم وزاد لفظ في القضايا في العنوان إشارة إلى أن المقدمة أيضاً من مقاصد المقالة الثانية فأقبل أنه لا يحسن التباين بين القضايا وأحكامها لأن معنى قوله في القضايا أنها موضوعات حقيقية لهذه المباحث ولا يصح ذلك المعنى في قوله وأحكامها إذ أحوال القضايا ليست موضوعات حقيقية في شيء من المباحث فالقصد أما ما صدق عليها الأحوال وهو بعض القضايا فيلزم مقابلة الخاص بالمعنى وأما نفسها فالقصد أنها موضوعات ذكرية فيلزم أن لا يكون قوله وأحكامها على نهج قوله في القضايا وما أجيب عنه من أن المقصود في كلا الموضعين أنها موضوعات ذكرية ليس بشيء مناشأفة التدبر على أنه لا معنى لكون القضايا موضوعات ذكرية إذ الموضوع المذكري ليس إلا الوصف النواتي وهو مفهوم تصوري ﴿ قال ﴾ (لما فرغ من مباحث القول الشارح الخ) قد جرت عادة الشارحين إيراد هذه القضية الاخائية بعد الفراغ عن مبحث والشروع في آخر تنشيطا للتعلم وتجييدا لطلبه فيما سيأتي حيث حصل قدراً متداً من العلم ونبيه على أنه إذا وقع مثله بما تقدم فيها تأخر فهو بطريق الاستطراد ومعنى قوله شرع حان أن يشرع فيه كما صرح به في أول فصل الترضات قلبي لما فرغ المصنف من المباحث المختصة بالقول الشارح وهي المباحث المذكورة في الفصل الرابع حان أن يشرع في المباحث المختصة بالحجة • ولما توقف تلك المباحث على مباحث القضايا وضع المقالة الثانية لبيان ذلك أي قسمها عليها فحطت القائمة هو وصف المقالة بالثانية وأما جعلها مقالة على حدة فلتعقب بين المبادي والمقاصد على ما هو الأصل فلا يحتاج إلى نكتة أما المحتاج إليها جميعها في مقالة واحدة كما في القول الشارح وقوله ورثها مطوف على الجهة الشرطية لعل الجزاء أو استتافيه فليكن بسلوك الطريق المستقيم وترك الالتفات إلى التكلفات والصفات التي عرضت لبعض الظنرين ﴿ أفن يثنى مكا على وجهه أهدى آمن يثنى سوا على صراط مستقيم ﴾ وما قيل أراد بقوله المباحث المتعلقة بها فدخل مباحث القضايا وكنا في قوله مباحث القول الشارح لتوافق فتقوله شرع على حقيقة ولا يحتاج إلى التأويل لبراد أن يشرع أو حان أن يشرع فمع أمصرفا لفظ عن التبادر يأتي به قوله ولما توقف مرقها على معرفة القضايا وأحكامها (قوله كما أن للقول الخ) يريد بيان جهة التوقف التي أجلها الشارح وحاصله أنه توقف بعض المسائل على البعض لكونها مبادي له والمقصود من التشبيه توضيحه

﴿ مباحث الحجة ﴾

(قوله شرع في بيان مباحث الخ) أي أن يشرع في بيان مباحث الخ أي قرب ذلك لأنه لم يشرع بالفعل لأن مباحث الحجة القياس وهو المقصود بالثبات ولم يشرع فيه بل سيأتي أن قلت إذا كان القياس هو المقصود بالثبات فهلا قال المقالة الثانية في الحجة • وحاصل الجواب هو ما أشار له الشارح بقوله ولما الخ (قوله على معرفة القضايا وأحكامها) أي أحكام القضايا من التناقض والعكس (قوله لبيان ذلك) أي القضايا وأحكامها (قوله ورثها الخ) متأنف وليس مطوقاً على وضع إذ لا يصح أن يكون جواب الشرط وهو لا ويصح أن يكون عطفاً على الجملة بتمامها أعنى الجهة الشرطية وهو من ترتيب الجمل على الفصل لأن المقدمة والثلاث فصول هي نفس المقالة الثانية

أما المقدمة ففي تعريف القضية وأقسامها الأولية أي الحاصلة بحسب القسمة الأولية فإن القضية تنقسم
أولاً إلى الحلية والشرطية ثم الحلية تنقسم إلى ضرورة واللا ضرورة مثلاً والشرطية إلى لزومية وإضافية

مبادي يتوقف عليها ويجب تقديمها عليه وهي مباحث الكليات الخمس لتركب المرف منها كذلك للحجة
مبادي تتركب منها ويتوقف مرفها على معرفة تلك المبادي وهي مباحث القضايا فذلك قدمها (قوله)
أما المقدمة ففي تعريف القضية وأقسامها الأولية (أقول أما التعريف فلا بد من تقديمه وأما

(قوله أما المقدمة ففي

تعريف القضية الخ) إنما

بدا بالمقدمة لأن أقسام

القضية نوع من تصورها

وحينئذ قوله وأقسامها

الأولية معطوف على القضية

ولك انت تطفه على

التعريف وجعل المقدمة

في الاقسام الأولية لان بها

تتضح القضية (قوله فان

القضية تنقسم الخ) هذا

تعليل وهو لا يكون الا

للاحكام والأولية وقع صفة

للاقسام والمركب التقيدي

لا يعلل وأجيب بأنه تعليل

لحذف أي وأما قيدنا

الاحكام بالأولية لكذا

بما علم سابقاً من توقف مباحث القول الشارح على مباحث الكليات والمقصود بالقول الشارح مباحث
لأن المقصود بيان جهة توقف المباحث على المباحث وأيضاً قال قدس سره وهي مباحث الكليات الخمس
وإن مباحثها مبادي مباحثه لا لذاته وإنما للمبادي لذاته نفس الكليات الخمس (قوله لتركب المرف منها)
أي من الكليات الخمس ولو باعتبار البعض فتعليل لكون مباحثها مبادي لمباحثه يعني أن المرف مركب من
الكليات الخمس فلا بد في معرفته من حيث أنه موصل من مرفها من حيث يتوقف عليها الأبطال فيكون
مباحثها مبادي لمباحثه (قوله كذلك للحجة) أي لمباحث الحجة مبادي تركب منها أي من موضوعاتها على
حذف المضاف شريطة قوله وهي مباحث القضايا لقوله كذلك إعادة لقوله كما أن للقول الشارح مبادي لتخلل
الفاصلة الكثيرة وكان انظر تركه والناظر أن اعتبروا نفس نقول الشارح والحجة وجعلوا مباديها
نفس الكليات والقضايا فاشكل عليهم أمر الحل في قوله وهي مباحث الكليات الخمس وفي قوله وهي مباحث
القضايا فتكلفوا بما لا رضى بسماه الأذان الكريمة وغاية جهدهم تصحيح العبارة ولعمرو ما حول أنه
على ذلك التقدير لم يزد لفظ المباحث ولم يقل وهي الكليات وهي القضايا لأن المقصود بيان جهة تقديم
المباحث على المباحث (قال أما المقدمة الخ) أما تعريف القضية وتعريف أقسامها الأولية فلا بد من تقديمه
على المباحث الآتية في الفصول الثلاثة لأن البحث عنها موقوف على مرفها وأما تنقسم القضية إلى تلك الأقسام
فما لا حاجة إليه في تلك المباحث فكانه أوردته تكميلاً لتعريفات القضية وتلك الأقسام إذ بالتقسيم
ينكشف المقسم زيادة انكشاف من حيث إيضاحه وينكشف من حيث التحقق أيضاً ويتبين الأقسام
الأولية بحيث لا يتصور غيرها وكان التقسيم من تمة التعريفات للمقسم والأقسام قول المصنف وأقسامها
عطف على القضية والتعريفات كلها مقصودة في المقدمة * فما قيل إن التقسيم إذا كان من تمة
التعريف لم يستحسن ذكره في العنوان * وما قيل إن التقسيم إذا كان لتعيين تلك الأقسام فأنسب
أن يجعل وجهاً لتقديمه إلى الجمله من تمة التعريف وهم مبنى على أن مقصوده قدس سره بقوله وأما التعريف
تعريف القضية فقط وإن قول المصنف وأقسامها عطف على تعريف القضية ومما هو تهيئتها إلى أقسامها
(قال فان القضية الخ) تعليل مقدمة مطوية مستفادة مما سبق أي إنما قيد الأقسام بالأولية لأن
للقضية أقساماً تنويعاً والفرض من وضع المقدمة ذكر الأقسام الأولية وهذا على تقدير أن يكون
قوله والفرض بالواو كما في بعض النسخ وأما على تقدير كونه بالفاء كما في أكثرها فهي جزء شرط
محذوف أي إذا قرر أن لها أقساماً ثانوية أيضاً فالفرض من وضع المقدمة ذكر الأقسام الأولية
فهذا قيد العنوان بها والناظر أن تكلفوا في تصحيح التعليل بما لا رضى به الطبع السليم (قال ثم
الحلية إلى الضرورية الخ) والموجبة والسالبة والمحصورات وغيرها وإن كانت من الأقسام الأولية
ظاهراً لكن لاختلاف الإيجاب والسلب والكلية والجزئية في الحلية والشرطية كانت في الحقيقة

(قوله هي أقسام القضية)
 لأن أقسام القسم قسم (قوله
 بل أقساما ثانية) أراد
 بالثانية ماعدا الأولية
 ليشمل جميع الأقسام (قوله
 فالغرض من وضع الخ)
 فيه نظر لانه قد قسم ان
 الغرض منها التعريف
 وغيره وأجيب بأن الحصر
 اضافي أي بالنسبة لثانوية
 (قوله بالقضية قول الخ)
 حاصله أن القضية تطلق
 على زيد قائم وعلى هذا
 المستحضر على طريق
 الحقيقة أو انه حقيقة في
 الثاني مجاز في الاول لأن
 المقصود بلفظ الماني ووصف
 اللفظ بقضية من وصف
 المدلول بالمال وغير يصح
 اشارة الى انه لا يشترط
 القول بالصدق وأخرج
 بذلك قول المجنون زيد قائم
 فانه لا يصح ان يقال لقائله
 ذلك فليس قضية (قوله
 أو المفهوم العقلي) أي
 المدرك بالعقل (قوله فصل
 يخرج الخ) فيه ان فصل
 الشيء ليدان يكون مفردا
 ومحمولا أو يصح محله وهذا
 ليس كذلك لانه غير مفرد
 الا ان يقال هذا بمنزلة
 الفصل لا فصل حقيقة

فأقسام الحلية والشرطية هي أقسام القضية الا أنها ليست بأقسام أولية لما بل أقسام ثانية أي انما
 تنقسم القضية اليها ثانيا بواسطة ان الحلية والشرطية ينضمان اليها فالغرض من وضع المقدمة ذكر
 الأقسام الأولية أي أقسام القضية بالذات لا أقسام أقسامها فالقضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق
 فيه أو كاذب فالتقول وهو اللفظ المركب في القضية المفعولة أو المفهوم العقلي المركب في القضية
 المفعولة جنس يشمل الاقوال الثامة والناقصة وقوله يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه أو كاذب
 فصل يخرج الاقوال الناقصة والانشآت كلها من الامر والشيء والاستفهام وغيرها وهي اما حلية
 التقسيم الى الأقسام الأولية فكأنه من تحتها اذ ذلك التقسيم ينكشف الشيء زيادة انكشاف ويتعين
 به أقسامه الأولية التي يراد بيان أحوالها (قوله في القضية المفعولة) أقول يعني ان القضية تطلق
 تارة على المفعولة وتارة على المفعولة اما بلاشتراك أو الحقيقة والمجاز والثاني أول لان المتبر هو
 القضية المفعولة وأما المفعولة فاما اعتبرت لدلالاتها على المفعولة فسميت قضية تسمية الدال باسم المدلول
 وكذلك لفظ القول يطلق على المفعول والمفعول فالتقول المفعول جنس للقضية المفعولة والقول
 أقساما ثانوية (قال بل أقسام ثانية) أي ليست بأولية سواء كانت ثانوية أو مابعدا (قال فالغرض الخ)
 فسمية الشرطية الى المتصلة والمنفصلة ليست بمقصودة في المقدمة بل استطرادي ولا يخفى ما فيه والوجه
 ان يقال أراد بالأقسام الأولية ما يكون أقساما لها بالنظر الى ذاتها لا باعتبار أمر خارج عن حقيقتها فالحلية
 والشرطية والمتصلة والمنفصلة من الأقسام الأولية لكونها باعتبار الحكم المنقسم الى الماهي والشرطي
 والاتصالي والافصالي الذي هو جزء القضية بخلاف الموجبة والسالبة والقروية والاحتاقية فاتها
 باعتبار صفات الحكم وبخلاف الجزئية والكيفية والضرورية واللاضورية قلنا باعتبار صفات الموضوع
 والمحمول (قال قول يصح الخ) لم يقل قول يقال الخ اذ لا يلزم في القضية ان يقال بالفضل لقائله
 انه صادق فيه أو كاذب ولم يقل قول قائله صادق فيه أو كاذب ليخرج قول المفعول والثام زيد قائم
 فان كلا منها وان كان في نفس الامر صادقا في كلامه أو كاذبا الا انه لا يقال لها انه صادق أو كاذب
 في العرف لان كلامها ماحق بالمان الطيور وليس بخبر ولا انشاء نص عليه في التلويح ولم يقل قول
 صادق أو كاذب لثلاث يتوهم الدور حيث أخذوا في تعريف الصدق والكذب الخبر المراد بالقضية
 ولهذا ترك التعريف المشهور أعني ما يحتمل الصدق والكذب مع احتياجه الى المؤنة بيان الاحتمال
 بان المقصود به الاحتمال بالنظر الى ذات الخبر مع قطع النظر عما هو خارج عنه حتى خصوصية
 الطرفين (قوله لان المتبر الخ) لانها الموصوفة بالصدق والكذب والايصال وهذا الوجه يختص
 بهذا المقام والوجه العام ما قلنا من ان اللفظ انذارا بين الاشتراك والمجاز يحمل على المجاز (قوله فسميت
 الخ) أي أطلقت عليه لا وضعت له والالكان مشتركا (قوله وكذلك لفظ القول الخ) التسمية في مطلق
 الإطلاق فان القول يرادف المركب صفة اللفظ لانه ما دل جزؤه على جزء مضمنا والمعنى انما يوصف به بالعرض
 على ما نص عليه قدس سره في اول بحث الماني المفردة فالتقول حقيقة في المفعول مجاز في المفعول على عكس
 القضية ولا يمكن ان يقال لفظ القضية متقول عن القضية المفعولة الى المفعولة بناء على ان القدماء جعلوا
 موضوعات مسائل المتعلق الانفاظ والمتأخرين اجروا الاحكام على المفعولات لان المنقول بشرط فيه هجر
 المعنى الاول ولا هجر معناه على ان جعل القدماء الفاظ موضوعات المسائل لا يضي الوضع لجواز ان يكون ذلك

(قوله بطريقها) أي باعتبار طريقها لا باعتبار معناها (قوله أو لم تنحل) أي إلى (هـ) مفردين (قوله هما المحكوم عليه

وه) هذا ظاهر في الحلية
دون الشرطية نحو لما كان
إنسانا كان حيوانا وأجيب
بأن قوله المحكوم عليه وه
أي بالحكم الحلي أو الاتصالي
(قوله أن تحذف الأدوات
الخ) إنما يظهر هذا في
زيد هو قائم دون زيد
قائم وأجيب بأن الآداة فيه
مقدرة وإن كانت غير
مذكورة وملاحظة تقديرها
بمثلة وجودها في أن هذا
ظاهر في القضية المنفوخة
لا المعقولة إلا أن يقال إن
الارتباط في المعقولة حاصل
بالحكم فاعلها انذاب
لهذا الحكم وعلى كل حال
فكلام الشارع قاصر (قوله
ما يدل على الارتباط بالحكم)
وهو الآداة أو الحكم
واحتراز بالحكم عن
الجنس (قوله في حلية)
أي باعتبار ما كان والأصلي
الآن مفردات (قوله إن
حكم فيها بأن أحدهما هو
الآخر) هذا لا يظهر في
نحو الإنسان حيوان إذا
لم يحكم بأن الثاني عين
الاول بل الحاصل أن
الثاني صادق على الاول
(قوله بأن أحدهما هو
الآخر) هذا إنما يظهر

أو شرطية لأنها إما أن تنحل بطريقها إلى مفردين أو لم تنحل وطرقا القضية هما المحكوم عليه والمحكوم به
ومنى انحلالها أن تحذف الأدوات للدالة على ارتباط أحدهما بالآخر فإذا حذفنا من القضية ما يدل على
الارتباط بالحكم قلنا أن طريقها مفردين في حلية إما موجبة أن حكم فيها بأن أحدهما هو الآخر
المعقول جنس للقضية المعقولة • ثم القضية المعقولة هي المفهوم العقلي المركب من المحكوم عليه وه
والحكم بمعنى وقوع النسبة أولا ووقوعها فهذه المعلومات من حيث أنها حاصلة في الذهن تسمى
قضية معقولة والعلم بها يسمى تصديقا عند الامام • وأما عند الاوائل فالتصديق هو العلم بالمعلوم الذي
هو وقوع النسبة أولا ووقوعها كما عرفت وقد يطلق التصديق بمعنى المصدق به على القضية لأن العلم
التصديقي لا يتناقض إلا بها إما بجميع أجزائها أو ببعضها (قوله أما أن تنحل) أقول
الجليل بقائمة الدال مقام المدلول تسهلا للفهم كيف وقد اقتفوا على أن موضوع الشطرنج المعقولات
الثانية أو المعلومات التصورية والتصديقية (قوله ثم القضية الخ) بيان للفرق بين القضية والتصديق
فانه قد يشبه على بعض الأوهام لا اعتبار الحصول في الذهن في القضية لأن الصدق والكذب إنما
يرض لها باعتبار حصولها في الذهن والحصول في الذهن شرط لها والتصديق من قبيل العلم والاطلاق
التصديق عليها أما على التجوز باعتبار أنه متعلق بالتصديق أو على إرادة المصدق به عن التصديق
(قوله فهذه المعلومات من حيث الخ) حصوله المعلومات حصولا ظاهريا لا وجبا تصافا نفسيا وحصول
المعلوم حصولا أصليا فلا يرد أنه إذا اعتبر الحصول في الذهن في القضية يلزم اتحاد التصديق والقضية
اذلا فرق بين المعلوم والعلم عند القائل بحصول الاشياء انحصارها في الذهن إلا باعتبار القيام في الذهن
وعدم القيام به على ما تقرر في محله (قوله هو العلم بالمعلوم الخ) بمعنى الاندفاع والتسامح لا بمعنى
التصور له (قوله لا يتناقض إلا بها) بخلاف اطراف القضية فانه كما يتناقض التصديق بها يتناقض بما
عدها أعني الوقوع واللا وقوع فليس لها اختصاص بالتصديق مصحح لأن يطلق بمعنى المصدق
به عليها فادعاء الحصر ليكون لاطلاق التصديق بمعنى المصدق به نوع اختصاص بالقضية (قال)
(وقوله يصح أن يقال الخ) أي في حكم الفصل في حق الاختياز فإن الفصل يشترط أن يكون مفردا
محمولا (قال) (أما أن تنحل بطريقها) أي باعتبار طريقها وبالنظر إليها إلى مفردين فالتقيد
المذكورة في جانب الموضوع أو المحمول كالجملية غير معتبرة في الانحلال حتى ردها قد ينحل الحلية
إلى أكثر من مفردين نحو زيد العالم قائم في الدار (قالها المحكوم عليه الخ) بالحكم الحلي والاتصالي
أو الاتصالي فيدخل فيها المتقدم والتالي (قال أن تحذف الخ) كما لا بد في القضية المعقولة من الحكم الذي
هو بمنزلة الصورة كذلك لا بد في القضية المنفوخة ما يدل على الحكم المذكور لفظا كان أو حركة وهو بمنزلة
الصورة على سواها كانت شبيهة أو ثلاثية غرضا وأزالتها إبطال لصورتها وانحلال إلى أجزاء المادة فيشمل نحو
زيد قائم وقام زيد بلارية وحل الحذف هنا على الترك لفظا أو قدرا ليشمل الثانية بناء على حل الآداة
على الالفاظ الدالة على الربط لا يصح تغيير الانحلال به فانه إبطال الصورة ثم ما ذكره الشارع
معنى انحلال القضية المنفوخة وانحلال القضية المعقولة ما ذكره قدس سره في الحاشية السابقة (قال)
أن حكمها بأن أحدهما هو الآخر (ما صرح بها كما في الجملة الاسمية أو ضننا كما في الفعلية كما سيجي
في كلامه قدس سره وإنما لم يمتروا الجملة الفعلية قسما آخر من الحكم تقبلا للاقسام وضبطا

في نحو زيد قائم لا في نحو قام زيد إلا أن يقال إن الثاني في قوله لا

كقولنا زيد هو عالم وأما سالبة أن حكم فيها بأن أحدهما ليس هو الآخر كقولنا زيد ليس هو بمالم فإذا حذفنا لفظة هو الدالة على النسبة الإيجابية من القضية الأولى وليس هو الدال على النسبة السلبية من القضية الثانية بقي زيد وعالم وهما مفردان وإن لم يكن طرفاها مفردين فهي شرطية كقولنا أن كانت الشمس طالعة فالهـار موجود وأما أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً فإنه إذا حذفنا أدوات الاتصال وهي كلمة إن والفاء بقي الشمس طالعة الهـار موجود وهما ليسا بمفردين وكذلك إذا حذفنا أدوات الناد وهي أما وأو بقي هذا العدد زوج وهذا العدد فرد وهما أيضاً ليسا بمفردين فإن قلت قولنا الحيوان الناطق ينتقل بقوله ليس هو زيد عالم فيقضي زيد ليس بمالم وقولنا الشمس طالعة يلزمها النهار موجود حيلت مع أن أطرافها ليست بمفردات فانقضت التعريضان طردا وعكسا فقول المراد بالمفرد أما المفرد بالفعل أو بالقوة

القضية لا بد فيها من الحكم لاه المحتمل للصدق والكذب والحكم لا بد له من المحكوم عليه والمحكوم به فهما أعني المحكوم عليه وبه بمنزلة المادة لقضية والحكم الذي به يرتبط أحدهما بالآخر بمنزلة الصورة لها وانحلال القضية هو بطلان صورتها وانكسار أجزائها المادية بعضها عن بعض (قوله وليس هو الدال على النسبة السلبية) أقول كلمة ليس رفع النسبة الإيجابية التي دل عليها لفظ هو ومجموعهما يدل على وضع النسبة السلبية فيكون المجموع رابطاً بمحكم به بالمحكم عليه بالنسبة السلبية (قوله طردا وعكساً) أقول تعريف الشرطية غير مطرد لدخول غير الحدود فيه وتعريف

للاتشتراف بقدر الامكان (قال أن حكم فيها بأن أحدهما) ليس الآخر أي قصدا كما هو المتبادر فلا يرد الوجهة السالبة المحمول فإن الحكم التصديقي فيها الإيجاب (قوله القضية لا بد فيها الخ) مقصوده بيان أن زوال الربط بين الطرفين انحلال لا تجزئة (قوله من الحكم) بمعنى الوقوع واللاوقوع كما نص سابقا ولاحقا لكن يشترط كونه مغفولا كما ذكره سابقا بقوله من حيث أنها حاصلة في الذهن فلا يثاق ما ذكره قدس سره في شرح المفتاح من أن المحتمل للصدق والكذب هو الحكم المغفول أعني الإيقاع والانتزاع دون الوقوع واللاوقوع (قوله فهما الخ) الفاء للتفسير أو جزاء شرط محذوف أي إذا كان لا بد فيها من ثمة أمور (قوله بمنزلة المادة الخ) في كون القضية بهما بالقوة كالجسم بالمادة وأما قال بمنزلة المادة لاختصاصها بالأجسام وقس على ذلك قوله بمنزلة الصورة (قوله وانحلال القضية) فإن الانحلال في اللغة كشاده شذو كره وهو ابطال للصورة مع بقاء الجبل بحاله (قوله كلمة ليس الخ) لما كان كلمة ليس هو محجب التركيب المتراجعي الدال على رفع النسبة الإيجابية فلا يكون دال على ما يربط المحمول بالموضوع وجهه بأن المجموع من حيث المجموع يدل على وضع النسبة السلبية فيكون رابطا لها وبمنزلة الصورة لقضية الدالة فيصح الانحلال فيها فنشمل التعريف (قال بقي الشمس طالعة والهـار موجود) كما سيبي من أن كان رابطا زمانية فيجب حذفها أيضا فالمراد بقوله كلمة أن مع مدخولها أولان معني كانت الشمس طالعة الشمس كأن طلوعه وهو معنى الشمس طالعة على ما حققه الشارح في شرح المطالع من أن كلمة كان متبر في جانب المحمول كما سيبي وأما القول بأن إرادته مجرد رعاية أن لأن حرف الشرط لا يدخل على الاسم لمدخلها في القضية فلا يطابق كلامهم (قال المراد بالمفرد أما المفرد بالفعل أو المفرد بالقوة) أي ما يسميها فكلدة أو التميم كما في قوله تعالى

(قوله وليس هو الدال الخ) ليس في الأصل نعت النسبة الإيجابية الحاصلة بهو فالمقصود الآن بهذا التركيب هو النسبة السلبية وهي مدلول المركب بتامه أعني ليس هو وبدل على هذا كلام الشارح والأقوال الدال على نفس النسبة الإيجابية (قوله وهو كلمة أن) أي مع مدخولها وهو كاتب ولكن تحول كانت وإن كانت متقدمة لكنها من متعلقات المحمول والأصل الشمس كاتب طلوعها (قوله فإن قلت الخ) عدد المثال لأن الموضوع في الأول مركب قسدي والثاني أجزاؤه جل حلبة والثالث أجزائه جل شأنها إن تكون شرطية (قوله أما المفرد بالفعل أو المفرد بالقوة) أولست لتلك ولا لتقسيم بل قصد منها ما هو أعم فهي التميم لا خصوص التوزيع أو التميم

(قوله وأقلها ان يقال الخ) اما كان أقل لانه لا يحتاج الى استحضار بخلاف لو أول (٧) الطرف الأول في المثال الأول بالناس

وهو الذي يمكن ان يبر عنه بلفظ مفرد والاطراف في القضايا المذكورة وان لم تكن مفردات بالفضل الا انه يمكن ان يبر عنها بالفاظ مفردة وأقلها ان يقال هذا ذاك أو هو هو أو الموضوع محمول الى غير ذلك بخلاف الشرطيات فانه لا يمكن ان يبر عن أطرافها بالفاظ مفردة فلا يقال فيها هذه القضية تلك القضية بل يقال ان تحققت هذه القضية تحققت تلك القضية واما ان تتحقق هذه القضية أو تحققت تلك القضية وهي ليست بالفاظ مفردة * نعم بقي هنا شيء وهو ان الشرطية كافتت قضية اذا حللتها لا يكون طرفاها مفردين ولا خفاء في إمكان ان يبر عن طرفيها بعد التحليل بمفردين وأقلها ان يقال هذا ملزوم لتلك وذلك مماند لتلك فلو كان المراد بالمفرد اما المفرد بالفضل أو بالقوة دخلت الشرطية تحت الحلية فالأولى ان يحذف قيد الانحلال عن التعريف وقال الحكم عليه وبه في القضية ان كانا مفردين

الحلية غير متمكن لخروج بعض الحدود عنه (قوله فالأولى أن يحذف قيد الانحلال) أقول هذا القيد ذكره صاحب الكشف ومن تابعه والأولى تركه وحمل المفرد على ما يعم المفرد بالفعل والقوة

(كونوا حجارة أو حديد) وأما مجرد التأكيدي فليس للتزديد أو التقسيم (قال وهو الذي الخ) تفسير للمفرد بالقوة يعني ان لفظ القوة يدل على عدم كونه مفردا بالفعل وهو ظاهر وعلى صلاحية له وذلك بان يمكن التعبير عنه بمفرد (قال وأقلها الخ) أي أقل الالفاظ المفردة التي يمكن التعبير عنها أي من أطراف تلك القضايا ومشقة هذه الالفاظ وقلة مؤنثها ظاهرة لعدم احتياجها الى ملاحظة خصوصية الاطراف ومعانيها والظاهر ترك كلمة ان كلاً لا يفتي وقرائنها مكسورة غير صحيحة لوقوعها موقع المفرد (قال بل يقال ان تحققت الخ) يعني ان الحكم في الشرطية لما كان اتصال وقوع نسبة بوقوع نسبة أخرى أو انفصاله عنه لم يمكن التعبير عن اطرافه بالمفرد وما قيل أنه قد عبر عن طرف الشرطية بقوله هذه القضية فتوهم قان المبرر به عن مجموع قوله ان تحققت هذه القضية ففي هذا التعبير صار ما كان مقدما في التعبير الأول جزءا لا من حيث أنه مقدم (قال بقي هنا شيء الخ) يعني وان اندفع بالتعميم المذكور الانتقاض بالامثلة المذكورة عن التعريفين لكن بقي اشكال آخر وهو انه على هذا التعميم يدخل جميع الشرطيات في الحلية لتحقق التعبير عن اطرافها بالمفرد بعد الانحلال أي حذف الحكم الأصلي والاتصالي لانه كان مقتضيا للملاحظة الطرفين تضيلا مانعا عن التعبير بالمفردين فاذا زال يمكن التعبير عن طرفي الشرطية بعد الانحلال بمفردين لان انحلال القضية الى ما منه تركيبها لان تركيب الشرطية من قضيتين بالقوة يمكن التعبير عنهما بمفردين بعد زوال الحكم الشرطي المتقضى للملاحظة الطرفين تضيلا فيكون انحلالها الى مفردين بالقوة قدبر قاه حتى على الناظرين (قال فالأولى) لم يقل قالصواب لانه يمكن توجيه ما ذكره بحيث لا يرد عليه شيء كما اختاره المحقق الفخازي من ان المقصود بالمفرد بالقوة ما يمكن التعبير عنه بمفرد حال كونه جزءا من القضية وعند افادة حكمها والحلية تنحل الى شيئين يمكن التعبير عنهما بلفظين مفردين حال اعتبار الحكم الحلي بينهما بخلاف الشرطية قاه لا يصح فيها هذا ذلك عند افادة الحكم الشرطي فهي لا تنحل الى شيئين يمكن التعبير عنهما بمفردين عند قصد افادة الحكم الشرطي ولما كان في هذا

مع اسم الحلية (قوله ان كانا مفردين) أي حقيقة أو حكما سببت حلية ولا شك ان المثال المتقدم أعني ان كانت الشمس طالعة الخ ليس أجزاؤه مفردين بالفعل ولا بالقوة أي هذا اللفظ ليس ماذكر

(قوله وقيل صوابه الخ) حاصل هذا اعتراض بعض الشراح على المصنف (قوله والا غلطة) تحت الا صورتان أعني ما كانا مفردين أو مفردا وقضية (قوله لئلا يرد عليه) أي لئلا يرد على هذا القول المتقدم المشار اليه بالصواب وقوله وهو ليس بصواب أي وذلك القيل المتقدم ليس بصواب من وجهين (قوله فلورود بعض الخ) فانه يرد عليه زيد علم بانقضه زيد ليس بمالم قيلزم هذا القيل ان يكون شرطية مع (A) انه حلية وكذا يرد الشمس طالمة يلزمه التهار موجود وعبر ببعض اشارة الى ان

المثال الاول لا يرد لان الموضوع فيه مركب قضيدي وقد جعله من أقسام الحلية (قوله واما ثانيا الخ) حاصله ان اللفظ لا يكون قضية الا اذا لوحظ فيها الحكم مثلا اذا لوحظ في الشمس طالمة حكم فلا يرتبط بغيرها فعلي تقدير لو ربط بغيره زال الحكم فقولنا ان كانت الشمس

طالمة فالهار غير موجود ليس مركبا من قضايا فانا حلفناه انحل الى مامنه تركب وهو قد تركب من غير قضايا فاجزاؤها غير قضايا فان قلت اذا حصل الانحلال وجد الحكم فالجواب ان التركيب مانع ولا يلزم من انتفائه وجود المقتضى فلا سلم من انتفاء التركيب وجود الحكم اذ غاية ما هناك زال المانع ولا يلزم منه وجود المقتضى فلنخصه ان قول المعترض ان

سميت حلية والا فشرطية هذا هو المطابق لما ذكره الشيخ في الشفاء وقيل صوابه ان يقال القضية ان انحلت الى قضيتين فهي شرطية والا غلطة لئلا يرد عليه مثل قولنا زيد أبوه قائم فانه حلية مع انه لم ينحل الى مفردين لان المحكوم به فيه قضية وهو ليس بصواب من وجهين اما أولا فلورود بعض التفويض المذكورة عليه واما ثانيا فلان انحلال القضية الى مامنه تركبها والشرطية لا تتركب من قضيتين فان أدوات الشرط والنادأ خرجت أطرافها عن ان تكون قضايا ألا ترى اذا قلنا الشمس طالمة كانت قضية محتملة للصدق والكذب ثم اذا أوردنا أداة الشرط عليه وقلنا ان كانت الشمس

كما ذكره ومن أنصف من نفسه عرف ان كل حلية يمكن أن يصر عن طرفها مع ملاحظة الارتباط بمفردين وان الشرطية لا يمكن فيها ذلك (قوله فلورود بعض التفويض المذكورة عليه) أقول وهو قولنا زيد عالم يصاده زيد ليس بمالم وقولنا الشمس طالمة يلزمه التهار موجود (قوله فلان انحلال القضية الى مامنه تركبها) أقول لان المركب انما ينحل الى أجزائه الموجودة فيه لما عرفت من ان التحليل هو ابطال الصورة فلا يبقى الا الاجزاء المادية * ثم ان أطراف الشرطية ليست قضايا لان التوجيه تكلف في تفسير المفرد بالقوة ولزوم استدراك فيد الانحلال قال الشارح والاولى (قال سمي حلية) زاد لفظ التسمية اشارة الى انه مفهوم اصطلاحي (قال هذا هو المطابق الخ) في الحصر اشارة الى ان مقاله المتأخرون من زيادة لفظ الانحلال تغيير الكلام أي كلام الشيخ (قال وقيل صوابه) أي في التقسيم والضهير في قوله يرد عليه وقوله عليه راجع الى القول المدلول عليه بقال وورد قولنا زيد أبوه قائم على تقسيم المصنف بخروجه عن القسم الاول ودخوله في الثاني بخلاف هذا التقسيم فانه لا يرد عليه وكذا ورود بعض التفويض عليه قيل ان الواجب ثبوت الضهير في الموضوعين وتبديل لئلا يرد بقولنا لانه لا يرد وهم لان معنى لئلا يرد لئلا يدخل أحد القسمين في الآخر (قال واما ثانيا) انما أخره مع انه تحقيق والاول الزام لانه يستلزم عدم صدق تعريف الشرطية على فرد من افراده فهو أقوى من الاول فذهب رقي من الاصف الى الاقوى (قوله ومن أنصف الخ) والسر في ذلك ان الحكم في الحلية بإتحاد الطرفين في الوجود وهو يقتضى ملاحظتهما اجمالا فلا بد من ان يكونا مفردين بالفعل أو بالقوة بخلاف الشرطية فان الحكم باصصال وقوع نسبة بين شيئين بوقوع أخرى أو بالانفصال بينهما ولا شك انه يقتضى ملاحظة النسبة والطرفين قصدا وقولنا هذا ملزوم لذلك ليس تغييرا عن الشرطية بل هو قضية حلية معناها معنى الشرطية (قوله الى اجزائه الموجودة فيه) أي المادة كما يشمر به آخر كلامه وقول الشارح مامنه التركيب فان التركيب مبتدأ منها الى حصول الصورة فلا يردان الصورة من الاجزاء الموجودة

الشرطية تنحل الى قضائيتين مسلم (قوله لا تتركب من قضيتين) أي لما ذكرناه أولا ولان قولنا ان كان زيد حمارا طالمة كان ناعقا صادق فانا حلفناه الى طرفين صار الطرفان كاذبين فالشرطية صادقة وأجزاؤها كاذبة فلو كانت الشرطية تتركب من قضيتين لكات كاذبة مع انها في حد ذاتها صادقة والمقدم في حد ذاته كائنا لا يتصدق بصدق ولا كذب يعني ان الإرادة الثانية أقوى من الاول اذ غاية الاول انه قال يلزمه كذا وكذا أي مع صحة الكلام بخلاف الثاني فانه يبطله

طالعة خرج عن ان يكون قضية تحتل الصدق والكذب لم ربما يقال في هذا ان الزمان الشرطية مركبة من قضيتين مجوزا من حيث ان طرفها اذا اعتبر فيها الحكم كانا قضيتين والا فيها ليستا قضيتين لاحد التركيب ولا عند التحليل (قال)

القضية لا تم الا اذا اعتبر فيها الحكم ايقاعا أو انزاعا وما اعتبر فيه ذلك لا يرتبط بشيء ضرورة فانك اذا قلت الشمس طالعة وأوقت النسبة بين طرفيه لم تصور ربطه بشيء آخر بان يصير محكوما عليه أو به فإلم نجرد القضية عن الحكم لم يمكن جعلها جزء قضية أخرى فإذا حذف أدوات الشرط والجزاء بقي الشمس طالعة والهار موجود بذك المعنى الذي كان عليه حال الارتباط فانه بهذا المعنى كان موجودا في الشرطية فلا يكون قضية مالم يضم اليه الحكم وحينئذ لا يكون ذلك تحليلًا قط بل تحليلًا الى الأجزاء وضم شيء آخر اليها ومن زعم انه اذا حذف الأدوات فقد وجد الحكم في الأطراف فقد أخطأ وكيف يتوهم ذلك في مثل قولك ان كان زيد حمارا كان نافعًا مع العلم بكذب الطرفين وصدق الشرطية لا يقال الأدوات كانت مانعة عن الحكم فإذا زالت عاد الحكم لأن زوال المانع لا يكفي في وجود الشيء بل لا بد من وجود المقضي وزوال المانع لا يستلزمه كما في المثال المذكور وان أردت تفصيلا يتضح به عليك الحال فاستمع لما نقول • القضية

ولا ينحل اليها (قوله الا اذا اعتبر فيها الحكم ايقاعا أو انزاعاً) أي اعتبر الوقوع واللاوقوع حال كونه حاصلًا في الذهن ومعقولًا كما عرفت مراراً (قوله لا يرتبط بشيء) ضرورة لأن النفس لا يمكن ان يلتفت الى شيئين قصداً وبلغات وعدم سيورته محكوماً عليه أو به لعدم اقتدار النفس على ذلك لا يستلزم عدم اتصاله بشيء من التقيضين في نفس الأمر حتى يلزم ارتضاع التقيضين على ما وهم (قوله بان يصير محكوماً عليه أو به) بالحكم الحلي أو الاتصالي أو الانفصالي (قوله فإلم) بجرد القضية عن الحكم (أي عن الوقوع أو اللاوقوع من حيث حصوله في الذهن فلا يرداه كيف يمكن تجرئهما عنه والحال ان الحكم الاتصالي أو الانفصالي إنما هو بين وقوع النسبتين اللتين هما في القدم والتالي (قوله مالم يضم اليه الحكم) بمعنى الوقوع واللاوقوع من حيث أنه حاصل في الذهن وكذلك فيما بعد (قوله فقد وجد الحكم في الأطراف) أي الوقوع واللاوقوع من حيث حصوله في الذهن على وجه الاذعان فلا يردان وجود الحكم لا يتأني العلم بكذبه لأن القضية قد تكون كاذبة (قوله وان أردت الخ) هذا التفصيل مأخوذ من كلام الشيخ في الشفاء ونحن نخله لك بعبارة فانه يوجب التفتي عما تعلق بقلبك في تحقيق معنى الحلية والشرطية قال والقول الجازم محكم فيه نسبة معنى الى معنى اما بإيجاب أو سلب وذلك المعنى اما ان يكون فيه أيضاً مثل هذه النسبة أو لا يكون فان كان وكان النظر فيه لامن حيث هو واحد وجهة بل من حيث يعتبر قصده فان القول الجازم ليس بسيط ولا جلي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالتهار موجود فقد حكم هنا بإيجاب نسبة الاتصال بين قولنا الشمس طالعة وبين قولنا التهارة موجود فوجب قولنا نأينها للاول وكقولنا اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون اقل موجودا فقد اوجب ههنا نسبة عند بن قولين وبين أجزاء كل واحد من القولين في التالين تركيباً أيضاً يحكم فيه بهذه النسبة اعني النسبة الجاعلة لقول جازما فان قولنا الشمس طالعة قد يشتمل على إيجاب نسبة بين الطالعة وبين الشمس

(قوله لم ربما يقال الخ)
حاصله ان مقتضى الاعتراض
التقدم اه لا يقال في القضية
الشرطية انها انحلت الى
قضيتين ولا انها مركبة من
قضيتين فاستدرك على
ذلك وقال قد يقع التمييز
بالتركيب مجوزا في الفن
دون التعرف وأما التمييز
بالاعمال فلا فليخصه انه
لا يصح التمييز بالانحلال
الى قضيتين مطلقا أي في
الفن وفي التعرف وأما
التركيب من قضيتين فلا
يصح التمييز به في التعرف
لما تقدم وأما في عبارات
الفن فقد وقع مجوزا
باعتبار ما كان أو باعتبار
ما يكون عند الاعمال
وملاحظة الحكم في
الأجزاء

(والشرطية اما متصلة وحى التى حكم فيها بصدق قضية أولا صدقها على تقدير صدق قضية أخرى

ان لم يوجد في شيء من طرفها نسبة فهي حلية كقولك الانسان حيوان وان وجدت فان كانت بما لا يصح ان تكون نامة بان تكون نسبة تقيدية فهي أيضاً حلية كقولنا الحيوان الناطق جسم ضاحك وان كانت بما يصح ان تكون نامة فاما ان توجد في أحد طرفيها فتكون القضية أيضاً حلية كقولك زيد أبوه قائم واما ان توجد فيهما معا فاما ان تكون ملحوظة اجمالاً فتكون أيضاً حلية كقولك زيد قائم يتألفه زيد ليس قائم واما ان تكون ملحوظة تفصيلاً فتكون القضية شرطية كقولنا ان كانت الشمس طالمة فالنهار موجود فظهر ان اطرافاً لحلية اما مفردة بالفضل أو بالقوة فان اشتمل على النسبة التقيدية مطلقاً حكماً المشغل على النسبة الخبرية اذا كانت ملحوظة اجمالاً مما يمكن ان

وكذلك في سائر الاجزاء وان لم يستعمل من حيث هو بهذه الصفة وجب ما كان على هذا الوجه فيسمى شرطياً وما جرى مجرى الاول يسمى متصلاً وما جرى مجرى الثانى يسمى منفصلاً واما ان لم يكن كذلك بل كان الترتيب بين معنيين لا تركيب فيها أصلاً كقولنا زيد حيوان أو بين معنيين فيها تركيب لا صدق فيه ولا كذب ويمكن ان يقوم بدله مفرد كقولنا زيد حيوان ناطق مات فان تركيب الجزء منه وهو حيوان ناطق مات تركيب هذه القضية ويقوم بدله لفظ مفرد كقولنا انسان أو تركيب فيه صدق وكذب ولكن أخذ من حيث هو حلية يمكن ان يدل عليها لفظ مفرد واعتبرت وحده لا فصله كقولنا الانسان ينتهي قضية وآه ليس يلتفت الى حال الانسان وحال محل المتني عليه بل الى الجملة التى يجوز ان يسمى قضية وكذلك لو قلت سمعت آه رأي عداة زيدا وما أشبه هذا فجميع هذه التى لا يراد ان يحكم في أجزائها بالنسبة الإيجابية أو السلبية وان كان يتفق في بعضها ان يكون في الجزء منها إيجاب أو سلب فيجمل التأليف الإيجابي والسلبى كشيء واحد يلتفت الى وحدته بحيث يمكن ان يدل عليه باسم واحد ان أريد فهو حمل وخاصة ان النسب اليه يقال في إيجابه آه هو ما جمل منسوباً كما يقال ان الانسان هو حى وفي السلب خلافه واما في الشرطي فالتام يقال في إيجابه ان هذا لازم لذلك أو معانده ولا يقال لاحد الجزئين آه الآخر انتهى فتأمل في هذه البارات الجزئية نجد فيه تحقيقاً وأيضاً بيان الأقسام شافياً عن الشكوك والادغام كاشفاً لما ذكره قدس سره في تفصيل المرام (قوله الانسان حيوان) بناء على ان معنى الحيوان جسم نام حساس لا شيء ذو حيوة والا لكاتب مشتمل على النسبة التقيدية (قوله تقيدية) المقصود بها معاندا التامة بمعنى ما يصح السكوت عليه فيدخل فيه التوصيف والاضافية والامتزاجية ونسبة المشتقات الى فاعلها (قوله يكون القضية أيضاً حلية) لآه لا بد من ملاحظة النسبة اجمالاً ليتمكن الحكم بالاتحاد (قوله كقولنا زيد أبوه قائم) وكذا زيد أخوه لآه لا يقع محمولا الا بتأويل مقول في حقه (قوله ملحوظة اجمالاً) بل لا يلتفت الى نسبة قصدا بل الى المجموع من حيث المجموع أيضاً حلية لصحة الحكم بالاتحاد (قوله ملحوظة تفصيلاً) أي يكون النسبة ملتفتاً اليها قصداً وذلك يستدعي ملاحظة طرفيها مفصلاً لا يمكن الحكم بالاتحاد (قوله كقولنا ان كانت الشمس طالمة الخ) وكذا ان جاءك زيد فاضربه سواء جوزنا وقوع الانشائية جزاء بلا تأويل أو بتأويل (قوله على النسبة التقيدية مطلقاً) أي من غير تفصيل كما

كقولنا ان كل هذا انسان فهو حيوان وليس ان كان هذا انسانا فهو جاد وامانصة وهي التي يحكم فيها بالتشافي بين القضيتين في الصدق والكذب مما أوفى أحدهما فقط أو بنفيه كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا أو فردا وليس اما ان يكون هذا الانسان حيوانا أو أسود

يوضع موضعه مفرد لان دلالته اجالية وان أطراف الشرطية لا يمكن أن يوضع المفردات في مواضعها اذ لا يمكن ان يستفاد من المفردات ملاحظة المحكوم عليه وبه والنسبة المحكية على التفصيل فان شئت قلت في قسم القضية طرفاها اما ان يكونا مفردين بالعدل أو بالقوة أولا وان شئت قلت كل واحد من طرفيها اما أن يكونا مشتركا على نسبة تامة ملحوظة تفصيلا أولا وكان من قال القضية ان انحلت الى قضيتين أراد ان كل واحد من طرفيها قضية بالقوة ملحوظة تفصيلا فيكون قضية بالقوة القريبة من الفصل فيصع التقديم بهذا الوجه أيضا * واعلم ان الشرطية لا يوجد في شيء من طرفيها الحكم بل فرضه هذا في المتصلة ظاهر واما في المنفصلة قائما بظهور فرض الحكم اذ لو لاحظ فيها المتصلة اللازمة لما كان قولك هذا العدد اما زوج واما فرد في قوة قولك ان كان هذا العدد زوجا لم يكن فردا وان كان فردا لم يكن زوجا وعلى هذا قياس ما عداه

أشار إليه بقوله بان كانت تحدية فهي أيضا حلية وذلك لانه لا تكون ملحوظة الا اجالا آية لخصيف حال النسوب بالقياس الى المنسوب اليه (قوله لان دلالته) أي المشتغل المذكور (قوله اذ لا يمكن الخ) لما عرفت من ان النسبة فيها ملحوظة قصداً وبليغات وذلك يستدعي ملاحظة الطرفين كذلك ولا يمكن ان يستفاد من المفرد ملاحظة الامور المتعددة منفصلة وما قيل انه يمكن ان يوضع مفرد بلازم مفهومات متعددة مترتبة فيفهم منه تلك الامور منفصلة مترتبة بناء على ان الدلالة تامة للوضع لجوابه انه قدس سره نفى الامكان الوقوعي لا الفعلي (قوله أراد الخ) ونحو ان جاءك زيد * كرمه داخل في الشرطية بناء على ما حققه قدس سره من ان الجزء الطلب يؤول بالخبر أي قال في حقه أكرمه وما أورد عليه من ان مقصود القائل به ليس الا تعليق الطلب تأثيره واستلزامه للاخبار لا يقتضي اتحادها فالحق ان يقال انه ليس قضية بل هو انشاء كقولك أكرم زيداً ان جاءك فندفع بما حققه في حواشي المطول لا يليق الوضع بيبانه (قوله فيكون قضية بالقوة القريبة من الفصل) اذ لا يحتاج فيها بعد حذف الربط الى شيء سوى الاذعان لتلك النسبة بخلاف ما اذا لوحظ النسبة اجالا قاله قضية بالقوة البعيدة احتياجها الى ملاحظة النسبة تفصيلا أيضاً (قوله فيصع التقديم بهذا الوجه) أي باعتبار انحلاله الى قضيتين وعدمه (قوله لا يوجد في شيء من طرفيها الحكم) بمعنى الوقوع واللاوقوع الذي اعتبر فيها من حيث انه حاصل في النعمان اذ لو وجد ذلك لم يتركب الشرطية الصادقة عن كاذبين بل فرض الحكم فان معنى قولنا ان كانت الشمس طالعة قائمها موجود انه يقع الثانية على تحدير وقوع النسبة الاولى سواء وقعت الشمس ان أو لا (قال فان أدوات الشرط والفاء الخ) أراد بالشرط معنى التعليق كما هو السامع فقد جاءه بالفاء (قال أخرجت) أي على تحدير وجود الحكم فيها قبل دخولها كما يدل عليه البيان واتما خص هذه الصورة ببيان لانها منشأ توم القائل بان اطراف الشرطية قضايا وما قيل ان المقصود أخرجتها عن صلاحية الحكم فع كونه تكلفاً محل المنع قاله لو انتفت صلاحية لما عاد

(قوله هي التي يحكم فيها بصدق الخ) أي بحيث يكون مدلولها مطابقة لامطلقا والا لا تقتضي ان العدد اما زوج أو فرد متصلة بحسب الزوم اذ يستلزم ليس (١٢) ان كان زوجا فهو مفرد (قوله بصدق قضية الخ) أي تحقق نسبة قضية على

(أقول) الشرطية قسبان متصلة ومنفصلة فالتصلة هي التي يحكم فيها بصدق قضية أولا صدقها على تقدير صدق قضية أخرى فان حكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق قضية أخرى فهي متصلة موجبة كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان فان الحكم فيها بصدق الحيوانية على تقدير صدق الانسانية وان حكم فيها بسلب صدق قضية على تقدير صدق قضية أخرى فهي متصلة سالبة كقولنا ليس البتة ان كان هذا انسانا فهو جراد فان الحكم فيها بسلب صدق الجرادية على تقدير صدق الانسانية والمنفصلة هي التي يحكم فيها بالتالي بين القضيتين اما في الصدق والكذب مما أي بانهما لا يصدقان ولا يكذبان أو في الصدق فقط أي بانهما لا يصدقان ولكنهما قد يكذبان أو في الكذب فقط أي بانهما لا يكذبان وربما يصدقان أو ينفي أي بسلب ذلك الثاني فان حكم فيها بالتالي فهي منفصلة موجبة اما اذا كان الحكم فيها بالتالي في الصدق والكذب مما سببت منفصلة حقيقية كقولنا اما ان يكون هذا المدد زوجا أو فردا فان قولنا هذا المدد زوج وهذا المدد مفرد لا يصدقان وما ولا يكذبان معا واما اذا كان الحكم فيها بالتالي في الصدق فقط فهي مائة الجمع كقولنا اما ان يكون هذا الشيء شجرة أو حجرا فان قولنا هذا الشيء شجر أو هذا الشيء حجر لا يصدقان وقد يكذبان بان يكون هذا الشيء حيوانا واما اذا كان الحكم فيها بالتالي في الكذب فقط فهي مائة الخلو كقولنا اما ان يكون هذا الشيء لا شجرة أولا حجرا فان قولنا هذا الشيء لا شجرة وهذا الشيء لا حجر لا يكذبان (قوله فالتصلة هي التي يحكم فيها بصدق قضية أولا صدقها) أقول فالتصلة الموجبة هي التي يحكم

الحكم بعد الحذف كما في القياس الاستثنائي (قوله فالتصلة الموجبة الخ) لما كان تعريف المتصلة في المتن أعني وهي التي يحكم فيها بصدق قضية أولا صدقها على تقدير أخرى بعد ما أفاد الشارح ان المقصود بلا صدقها سلب الصدق لا المدلول والا لخرج السالبة وزم اعتبار لا صدقها في قوله على تقدير صدق أخرى لئلا يخرج ما حكم فيها بصدق قضية أولا صدقها على تقدير لا صدق أخرى ولانه خلاف الواقع اذ لا يكون في المتصلة الا تليق الصدق بالصدق بتي فيه إهام اختصاصه بالضرورة فان المتبادر من صدق قضية على تقدير صدق أخرى ان يكون بينهما علاقة تقتضي ذلك وإهام ان الحكم فيها بأي وجه وان معنى الصدق ما هو لانه بعد الاضافة وان تميز انه ليس بمعنى الخلل لكنه يحكي بمعنى المطابقة للواقع والتحقق تعرض قدس سره لتعريفها وبين أقسامها بحيث يندفع ذلك فتبين ان الحكم هنا بالاتصال والتحقق سواء كان بمطابقة أولا وان الصدق هنا بمعنى التحقق في نفس الامر لا بمعنى المطابقة للواقع والا لترك المتصلة الكلية الصادقة من مطلقين عامتين ضرورة دوام صدق المطلقة العامة وليس كذلك فانه يصدق قولنا كلما صدق الانسان حيوان صدق زيد قائم ولا يصدق كلما كان الانسان حيوانا كان زيد قائما (قال ولكنهما قد يكذبان) أشار بذلك الى ان المقصود المائة الجمع للمعنى الأخص أعني ما حكم فيها بالتالي بالصدق فقط أي مع عدم التالي في الكذب لا بالمعنى الاعم أعني ما حكم فيها بالتالي في الصدق فقط بمعنى عدم الحكم بالتالي في الكذب فانه شامل للحقيقة أيضا وكذا الحال في مائة الخلو

تقدير تحقق نسبة قضية أخرى (قوله بصدق الحيوانية) أي يتحقق ثبوت الحيوانية أي اتصاف صدق الحيوانية (قوله وان حكم فيها بسلب الخ) أي فهي مجوز الجمع والخلو عكس الموجبة وهكذا في الثاني (قوله بسلب صدق قضية) (قوله ليس البتة ان كان الخ) أي ان تحقق ثبوت الانسانية انتفت الجملدية والمتصلة ان لوحظ فيها الزوم كانت متصلة لزومية وان لوحظ الاتصاف فاقضية والا فطلقة (قوله لا يصدقان أي تلك النسبتان لانه يجتمان) (قوله ولكنهما قد يكذبان) اعلم ان مائة الجمع تفسر بتفسير أخص بان قولنا ما حكمت بالتالي في الصدق وأوجبت الارتفاع ومائة الخلو ما أوجبت التالي في الكذب وأوجبت محبة الاجتماع وتفسر بتفسير اعم بان قولنا مائة الجمع ما أوجبت منع الجمع جوزت الخلو اما لا ومائة الخلو ما منعت

الخلو جوزت الجمع اما لا والمتبادر من الشارح انه يفسر بالتفسير الاعم (قوله سببت منفصلة حقيقية) هذه تسمية اصطلاحية ولك ان تقول سببت بذلك نسبة للحقيقة كأن حقيقة التالي لا توجد الا فيها

(قوله والا لكان الشيء شجرا وحجراما) أي وهو باطل فبطل المقسم (قوله ليس اما ان يكون الخ) أي فلا يخاد في الصدق ولا في الكذب فيجتمان ويرتفعان (قوله ليس اما ان يكون هذا الانسان الخ) فقد (١٣) أذهبت منع الجمع وجوزت

الحلو (قوله ليس اما ان يكون هذا الانسان روميا الخ) فهي تزيل منع الحلو (قوله ما يرغب فيها الحل) لف ونثر (قوله ليس اجراء الخ) أي بان قول الحلية ما اتصفت بالحل والمتصلة ما اتصفت بالانفصال وكذا المتصلة وما يحسب الاصطلاح فالحلية هي التي طرفاها مفردان وهذا صادق بالموجبة السالبة وهذا ظاهر في الحلية اما المتصلة الموجبة فهي ما حكم فيها بالصدق والسالبة ما حكم فيها بالسلب فلم يجتمعا في تعريف واحد بقي ان مقتضاها ان هذه الاسامي جارية على الموجبات (قوله بحسب مفهوم اللغة) وليس كذلك كذا قيل ووجهه ان الحلية ما اتصفت بالحل أي وقع فيها حل وهذا مفقود هنا وخراد الناطقة بالحلية ما انحل طرفاها الى مفردين لا ما اتصفت بالحل فا اتصفت بالحل قلت ان هذه القضية المفسرة اصطلاحا لما تقدم والتاسية في ذلك وجود

والا لكان الشيء شجرا وحجراما وهو محال وقد يصدقان مما بان يكون حيوانا وان حكم فيها بسلب التافى فهي منفصلة سالبة فان كان الحكم فيها بسلب التافى في الصدق والكذب مما كانت سالبة حقيقة كقولنا ليس اما ان يكون هذا الانسان اسود او كاتبا فانه يجوز اجتماعهما ويجوز ارتفاعهما وان كان الحكم فيها بسلب التافى في الصدق فقط كانت سالبة مائة الجمع كقولنا ليس اما ان يكون هذا الانسان حيوانا أو اسود فانه يجوز اجتماعهما ولا يجوز ارتفاعهما وان كان الحكم فيها بسلب التافى في الكذب فقط كانت سالبة مائة الحلو كقولنا ليس اما ان يكون هذا الانسان روميا أو زنجيا فانه يجوز ارتفاعهما دون الاجتماع لانزال السوالب الحلية والمتصلة والمنفصلة على ما ذكرتم ما يرغب فيها الحل والانفصال والافضل فلا تكون حلية ومتصلة ومنفصلة لانها ما ثبتت فيها الحمل والانفصال والافضل لانا نقول ليس اجراء هذه الاسامي على السوالب بحسب مفهوم اللغة بل بحسب الاصطلاح ومفهوماتها الاصطلاحية كما تصدق على الموجبات تصدق على السوالب نعم

فما بانفصال تحقق قضية بتحقيق قضية اخرى فان اكنني بمطلق هذا الانفصال سميت متصلة مطلقة وان قيد الانفصال بكونه لزوميا سميت متصلة لزومية أو بكونه اتعاقبيا سميت متصلة اتعاقبية والمتصلة السالبة هي التي يحكم فيها بسلب ذلك الانفصال اما مطلقا أو لزوميا أو اتعاقبيا والمتصلة الموجبة هي التي يحكم فيها بالتافى بين قضيتين اما في التحقيق والاتقاء مما أوفي أحدهما فان اكنني بمطلق التافى سميت منفصلة مطلقة وان قيد التافى بكونه ذاتيا سميت منفصلة عنادية وان قيد بالاتفاق سميت منفصلة اتعاقبية والمتصلة السالبة هي التي يحكم فيها بسلب ذلك التافى اما مطلقا أو مقيدا بالفاد أو بالاتفاق وسرد عليك تفاصيل هذه المعاني في المتصلة والمنفصلة في باحث الشرطيات (قوله ومفهوماتها الاصطلاحية كما تصدق على الموجبات تصدق على السوالب) أقول لان مفهوم الحلية اصطلاحا هو القضية التي يكون طرفاها مفردين اما بالفضل أو بالقوة وهذا المفهوم كما يصدق على

(قوله بتحقيق قضية) معنى تحقيق القضية وقوع نسبتها في نفس الامر والمقصود من الحكم فيها بالاتصال ان يكون مدلوله المطابق ذلك لئلا ينتقض تعريف كل من المتصلة والمنفصلة بالآخرى بناء على تلازم الشرطيات (قوله وسرد عليك الخ) اشارة الى ما سيجي من ان لكل واحدا من الاتعاقبية المتصلة ومانعة الحلو ومائة الجمع معنيين عاما وخاصا (قال فلا تكون حلية الخ) أي لا يصح إطلاق هذه الاسامي عليها كما يدل عليه الجواب وليس معناه فلا يكون داخلة في تعارضها اذ بعد ما بين المعنى الاصطلاحي الشامل للسوالب بحيث لا امرية فيه لا معنى لثبته عنها (قال ما يثبت) ما موصولة أي لان الحلية والمتصلة والمنفصلة بحسب اللغة التي يثبت فيها الحل والانفصال والحل على النافية وارجاع الضمير الى السوالب وهم يوجب التكرار وبما حررنا اندفع ما قيل ان الحل بمعنى ادراك ان النسبة واقعة أو ليست بواقعة وبمعنى النسبة الحسكية متحقق في السوالب فصح إطلاق الحلية بمعنى المنسوب الى الحل لان الكلام في الإطلاق بالمعنى التقوي لا الاصطلاحى على ان ما ذكره لا يطرده في المتصلة والمنفصلة (قال بحسب مفهوم اللغة) أعني ما اتصف بالحل

المعنى التقوي فيها وهو خاص بالموجبات واما السوالب فللمشابهة ولك ان تقول قلت من المعنى التقوي الى المعنى الاصطلاحى لتحقيق في الموجبة والسالبة فلا حاجة الى تعقيب

النسبة المتحققة للنقل اما في الموجبات فلتتحقق معنى الحد والاتصال والاتصال واما في السوالب فلشابهتها اياها في الاطراف لا يقال المقدمة كانت مقودة لذكر أقسام القضية الأولية والمتصلة والمتفصلة ليست من الاقسام الأولية بل من أقسام نفسها أعني الشرطية لاما نقول لا شك ان المقصود بالذات من وضع المقدمة ذكر الاقسام الاولى واما ذكر أقسام الشرطية فيها فالغرض وعلى سبيل الاستطراد (قال)

زيد قائم يصدق على زيد ليس قائم بلا فضاوت وكذلك الحال في مفهومي المتصلة والمتفصلة اصطلاحاً بل قول اطلاق الشرطية على المتفصلة أيضاً بحسب المفهوم الاصطلاحي كاطلاقها على المتصلة وان لم يكن معنى الشرطية بحسب اللغة في المتفصلة ظاهراً وقديتوهم من قوله ليس اجراء هذه الاسامي على السوالب بحسب مفهوم اللغة ان اجراءها على الموجبات بحسب مفهوم اللغة وليس كذلك بل اجراء هذه الاسامي عليهما معا بحسب المفهوم الاصطلاحي قطعاً فالظاهر في المارة أن يقال ليس اطلاق هذه الاسامي على هذه القضايا بحسب مفهوم اللغة (قوله واما في السوالب فلشابهتها اياها في الاطراف) أقول قد يتوهم من هذه البارة أنهم أطلقوا هذه الاسامي على الموجبات أولاً لالتحقق المعاني الثبوتية فيها ثم نقلوها منها الى السوالب لشابهتها للموجبات في الاطراف والظاهر أنهم نقلوا هذه الاسامي من المعاني الثبوتية الى المفهومات الاصطلاحية بناء على وجود النسبة في بعض افراد هذه المفهومات أعني الموجبات فان هذا القدر من المناسبة كاف في صحة النقل فلا حاجة الى التزام النقل مرتين (قوله واما ذكر أقسام الشرطية فيها فالغرض الخ) أقول الاقسام الأولية هي الحلية والشرطية واما ذكر الموجبة والسالبة في الحلية على سبيل التبعية كان مفهوم الحلية انما يضبط بذكرها وكذا ذكر المتصلة والمتفصلة ههنا لانها حقيقتان مختلفتان مندرجتان تحت الشرطية فلا يحصل مفهومها الا بها واعتبر في المتصلة الايجاب والسلب لا ذكرنا في الحلية وذكر

(قوله واما ذكر أقسام الشرطية) أي من كونها متصلة ومنفصلة وموجبة وسالبة مائة جمع وخلو وحقيقة (قوله فالغرض الخ) أي مفهوم الحلية لا يدرك الا باقسامها الثبوتية وكذا يقال في الشرطيات

والاتصال والاتصال بل بمعناها الاصطلاحية (قوله وان لم يكن معنى الشرطية الخ) وهو المنسوب الى الشرط بمعنى تعليق شيء بشيء (قوله وقد يتوهم الخ) التوهم ناش من تخصيص السوالب وفي التعبير بالوهم وتجهيل الفاعل اشارة الى كمال ضمه فلهذا لم يتعرض لدفعه لان تخصيص السوالب بواسطة ان الكلام فيها لا تلقى الحكم عن الموجبات يشهد بيانه عليه بقوله ومفهومها الاصطلاحية الخ ولهذا قال والظاهر ولم يقل والظاهر (قوله قد يتوهم من هذه البارة) فان مناه واما المناسبة المحققة للنقل في السوالب فانه يدل على تحقق النقل اليها والتمايل بقوله فلشابهتها يدل على تأخره لكن التوهم مندفع بالناية بان يقال مناه نعم المناسبة المحققة للنقل الى المعنى العام متحققة باعتبار جميع افرادها اما في الموجبات الخ والفرينة على أنها منقولة الى المعنى الاصطلاحى العام ماسبق من قوله ومفهوماتها الاصطلاحية الخ وقد صرح به الشارح في شرح المطالع (قوله فلا حاجة الى التزام الخ) وكيف يلزم وهو يستلزم ان يكون اطلاقها على الموجبات مبهجوراً لان النقل مشروط بهجر النقل عنه (قوله هي الحلية والشرطية) وأما ما وقع في الاشارات من ان أصناف التركيب الحيزي ثلاثة حلية ومتصلة ومنفصلة فالمراد منه الاصناف المحصلة والشرطية لكونه جنساً لها ليس أمراً محصلاً (قوله كان مفهوم الحلية الخ) انما قال كان الخ لان الايجاب والسلب

(الفصل الاول في الحلية وفيه أربعة مباحث • البحث الاول في أجزائها وأقسامها الحلية أما
 تحقق بأجزاء ثلاثة محكوم عليه ويسمى موضوعاً ومحكوم به ويسمى محمولاً ونسبة بينهما بها
 يرتبط المحمول بالموضوع واللفظ الدال عليها يسمى رابطة كقوله في قولنا زيد هو عالم ونسب القضية
 حينئذ ثلاثية وقد تحذف الرابطة في بعض اللغات لشعور الفهم بمناها والقضية تسمى حينئذ ثنائية
 (أقول) لما قسم القضية الى الحلية والشرطية شرع الآن في الحليات وأما قدمها على الشرطيات
 لبساطتها والبسيط مقدم على المركب طبعاً فالحلية أتم من أجزاء ثلاثة المحكوم عليه

(قوله شرع الآن في
 الحليات) أي في قسمها
 وكان التائب أن يقول
 شرع الآن في الحلية لكنه
 نظر لكون الحلية لها أفراد
 كثيرة خصوصاً المتشعبة
 تلك الأفراد (قوله
 لبساطتها) أي بالنسبة
 للشرطية (قوله والبسيط
 مقدم على المركب الخ) فيه
 إشارة الى أن الشرطية
 مركبة من الحليات (قوله
 طبعاً) أي والاصل أن
 الوضع يوافق الطبع
 فوافق الدليل الدعوى التي
 هي تخدم الحليات في الوضع
 بهذا التقدير

في التفصّل أنواعها المختلفة لتضييق واشتر إلى الإيجاب والسلب في جميعها لما ذكرنا • واعلم أن أقسام
 القضية الى الحلية والشرطية حصر على وأما أقسام الشرطية الى المتصلة والتفصّل فليس كذلك
 لأن الشرطية طرفاها قضيتان بالقوة القريبة من الفعل والنسبة بين القضيتين لا يمكن أن تكون يحمل
 احدهما على الأخرى بل لابد أن تكون هناك نسبة غير الحمل ولا يلزم من هذا أن تكون النسبة التي هي
 غير الحمل منحصرة في الاتصال والانفصال لجواز أن تكون بوجه آخر فهذه النسبة استقرائية
 إذ لم توجد في العلوم ومعارف اللغة نسبة بوجه آخر معتبرة بين أطراف القضايا (قوله وأما قدمها
 على الشرطية لبساطتها) أقول فإن الحلية وإن كانت مركبة في نفسها إلا أنها تقع جزءاً للشرطية
 خارجاً عن حقيقة الحلية فالتحصيل بهما شيء بتحصيل الماهية المهمة بالفصل بخلاف الشرطية
 ولذا قال فلا يحصل مفهومها إلا بهما (قوله إن أقسام القضية الخ) لأنه حصر دائر بين التني
 والاثبات يحزم العقل بمجرد ملاحظة مفهومه القسمين بالأحصار بأي قسم قسمت القضية من
 التأسيس المذكورة وأما كون كلا طرفي الشرطية مشغلاً على ملاحظة النسبة تفصيلاً فبالنظر الى
 الواقع حتى لو وجد قضية أحد طرفيها مفرد أما بالفعل أو بالقوة والآخر مشتمل على النسبة
 للملاحظة تفصيلاً يكون شرطية وأما ما قيل إن علت في علت زيداً قائماً قضية بالفعل والنسبة
 للملاحظة بين علت وبين زيداً قائماً نسبة تامة خبرية وليست بمحلية لأن أحد طرفيها ليس بمفرد
 لا بالفعل ولا بالقوة فإنه لا تفاوت بين ملاحظة مفهوم علت وحده وبين ملاحظته حال كونه جزءاً
 من هذا المركب ولا شرطية لأن الشرطية لا يكون شيء من طرفيها قضية بالفعل ولا شك أن أحد
 طرفيها قضية فدفع بان علت قضية حلية لانه يعني أنا عالم وزيداً قائماً بتأويل قيام زيد ولذا
 يصح دخول ان المتوخة عليهما وإن المجموع فضلة خارج عن النسبة التامة الخبرية كأنه قيل أنا
 عالم قيام زيد ولو كان تعلق الفعل بالفعل بالنسبة تامة خبرية لزم أن يكون مثل ضربت زيداً قائماً
 في الدار وقت الظهور مشتملاً على نسب خبرية ملحوظة قصداً والوجدان يكذبه وكلام القوم يبطله
 (قوله فإن الحلية الخ) يعني أن الحلية مركبة في نفسها من أجزاء ثمة فليست بسيطة بمعنى
 مالا جزء له لكنها تقع جزء من الشرطية فتكون بسيطة بالقياس إليها بمعنى أنها أقل جزء منها
 ولم يكتف بكونها أقل جزء منها بأن يقول الشرطية لابد فيها مع مالا بدنه في الحلية من المحكوم
 عليه وبه والنسبة حيث يكون طرفاها مركبة بخلاف الحلية لأن مجرد ذلك لا يكفي في تقديم
 مباحث الحلية على مباحث الشرطية فهذا اعتبر البساطة من حيث الجزئية لكن بعد اعتبار
 الجزئية لاحاجة الى اعتبار البساطة كما لا يخفى

(قوله ويسمى موضوعاً) أي في القضية الحلية والا للحكوم عليه في الشرطية يسمى مقداً (قوله لانه قد وضع) أي أثبت (قوله بها يرتبط الخ) قدم الحار والمجرور والمحصـر أي لا يرتبط المحمول والموضوع الا بها (قوله وكان من حق الموضوع الخ) هذا يفيد ان الموضوع والمحمول ليس اللفظ بل مدلوله كذات زيد ونفس القيام في قولك زيد قائم (قوله نسبة للدال الخ) أي قسمية اللفظ الدال على النسبة برابطة مجاز بحسب الاصل اذ الرابطة في الاصل اسم للنسبة فقط وان صار الآن حقيقة عرفية (قوله كهو) تثيل للفظ الدال على الرابطة أعني النسبة (قوله التي هي مورد الإيجاب الخ) أي ثبوت القيام لزيد الذي هو مورد الوقوع واللاوقوع المعبر عنها بقول الشارح الإيجاب والسلب لان الإيجاب هو الوقوع ويطلق أيضاً على ادراك الوقوع والسلب هو اللاوقوع ويطلق أيضاً على ادراك اللاوقوع

ويسمى موضوعاً لانه قد وضع ليحكم عليه بشيء والمحكوم به ويسمى محمولاً لحمله على شيء ونسبة بينهما بها يرتبط المحمول بالموضوع وتسمى نسبة حكمية وكما ان من حق الموضوع والمحمول ان يغير عنها بلفظين كذلك من حق النسبة الحكمية ان يدل عليها بلفظ واللفظ الدال عليها يسمى رابطة لدلائها على النسبة الرابطة تسمية للدال باسم المدلول كهي في قولنا زيد هو عالم قال قلت المراد بالنسبة الحكمية اما النسبة التي هي مورد الإيجاب والسلب واما وقوع النسبة اولاً ووقوعها الذي هو الإيجاب والسلب فان كان المراد بها الاول يكون للقضية جزء آخر وهو وقوع النسبة اولاً ووقوعها فلا بد ان يدل عليها بعبارة أخرى وان كان المراد الثاني كان النسبة التي هي مورد الإيجاب والسلب جزءاً آخر فليدل عليها أيضاً بلفظ آخر والحاصل ان أجزاء الحلية أربعة فكان من حقها ان يدل تكون بسيطة بالقياس اليها أي تكون اقل اجزاء منها ولا نفى ان الحلية بجميع اجزائها تقع جزاً للشرطية اذ قد عرفت ان اطراف الشرطيات لاحكم فيها بل يعني ان الحلية اذا كانت قضية بالقوة القرية من الفعل أي ملحوظة بتفاصيل اجزائها التي هي سوي الحكم تكون جزاً منها فكأنها بتمامها جزاً منها فاستحققت بذلك تقديم مباحثها على مباحث الشرطيات (قوله ويسمى موضوعاً) أقول هذا يتناول المبتدأ والفاعل ايضاً فان زيدا في قال زيد موضوع وقال محمول لان محصل منناه زيد قائم او ذوقول في الزمان الماضي (قوله والحاصل ان اجزاء الحلية أربعة) أقول هي المحكوم عليه (قوله ولا نفى الخ) أي من قولنا انها تقع جزاً للشرطية (قوله التي هي سوي الحكم) أي الوقوع واللاوقوع من حيث حصولها في الذهن بطريق الاذعان وهذه الحلية معتبرة في كونها قضية فلا بد ان ذات الحكم معتبرة في الشرطية ايضاً الا انه مفروض فيها منعدم في الحلية ووصف الجزء لا مدخله في الجزئية فيكون الحلية بجميع اجزائها جزءاً للشرطية من غير حاجة الى ما تكلفه السيد قدس سره (قوله فكأنها الخ) أي اذا كانت باعتبار أكثر اجزائها جزءاً منها فكأنها بتمامها جزء منها فتكون مقدمة عليها طبعاً فاستحققت التقديم في البحث ليوافق الوضع الطبع (قال ويسمى موضوعاً) أي المحكوم عليه في الحلية لا مطلق المحكوم عليه وكذا قوله يسمى محمولاً (قال ان يدل عليها باللفظ) تسوية بين الاجزاء فلا يرد ان حقها ان يدل عليها بدال لفظاً كان أولاً (قال واللفظ الدال) هذا بناء على الأكثر والا فالرابطة قد تكون حركة كما سيصرح به (قوله لان محصل منناه الخ) أي منناه الذي لا يتبدل بتغير العبارات وهذا الاعتبار حصروا القضية في الحلية والشرطية وان اختلفت القضيتان في المدلول الاول الذي يختلف بحسب تغير العبارات وللإشارة الى ذلك زاد لفظ محصل فا قيل لا نسلم ان محصل منناه ذلك بل هو معنى آخر لازم لمعنى هذه القضية وهم (قال اما النسبة التي الخ) أي النسبة التي هي مورد الوقوع واللاوقوع فان الإيجاب والسلب يطلق بمعنى الثبوت واللايـثـوت ايضاً على ما ذكره المحقق التفتازاني في شرح الشرح المضدي حيث قال الوقوع واللاوقوع هو الإيجاب والسلب أي ثبوت شيء لشيء وانتفاؤه عنه وفي توصيف النسبة الحكمية بالمورد لها وتوصيفها بينية الإيجاب والسلب توضح لمغايرتها على ما هو رأى المتأخرين من اثباتهم للقضية جزءاً آخر سوى الوقوع واللاوقوع يسمونه النسبة الحكمية التقليدية المشتركة بينهما كما يدل عليه قولهم وقوع النسبة اولاً ووقوعها (قال والحاصل ان اجزاء الحلية أربعة)

(قوله فان النسبة) جواب عما يقال ان قوله بها يرتبط الخ لان لم يشير الى الثاني لان النسبة التي (١٧)

عليها باربعة الفاظ فقول المراد الثاني وكان قوله بها يرتبط المحمول بالموضوع اشارت اليه فان النسبة مالم يتبرر منها الوقوع واللاوقوع لم تكن رابعة ولا حاجة الى الالة على النسبة التي هي مورد الایجاب والسلب فان اللفظ الدال على وقوع النسبة دال على النسبة أيضاً فالخبر آسن القضية بتأديان بباروة واحدة ولهذا أخذنا جزءاً واحداً حتى انحصر الاجزاء في ثلاثة * ثم الرابطة أداة لانها تدل على النسبة الرابطة وهي غير مستقلة لتوقفها على المحكوم عليه وبه لكنها قد تكون في قالب الاسم كهي في المثال المذكور

وبه والنسبة بينهما ووقوعها أولاً ووقوعها وهذه الاربعة معلومات وادراك الثلاثة الاول منها من قبيل التصورات التي من شأنها ان تكتسب بالقول الشارح وادراك الاخير أعني ادراك وقوع النسبة أولاً ووقوعها هو المسمى بالتصديق الذي من شأنه ان يكتسب بالحجة ويسمى هذا الادراك حكماً وقد يسمى هذا المذكور أعني وقوع النسبة أولاً ووقوعها حكماً أيضاً ولذلك قيل لابد في القضية من الحكم (قوله فان اللفظ الدال على وقوع النسبة دال على النسبة أيضاً) أقول دلالة واضحة مطردة وان كانت التزامية (قوله وهي غير مستقلة لتوقفها على المحكوم عليه وبه) أقول يعني ان النسبة التي بها يرتبط المحكوم به بالمحمول عليه معقولة من حيث انها حالة بينهما وآلة تعرف حالها فلا تكون معنى مستقلة يصلح ان يكون عكسها عليه اوبه فاللفظ الدال عليها يكون أداة (قوله لكنها قد تكون في قالب الاسم كهي في المثال المذكور)

على رأى المتأخرين والتحقق ماذهب اليه المتقدمون ان الجزء الثالث هو ثبوت المحمول للموضوع لكنه يتعلق به علمان علم تصوري من حيث انها نسبة بينهما وعلم تصديقي باعتبار مطابقتها للنسبة التي بينهما في نفس الامر وعدم مطابقتها ايها (قال فان النسبة مالم يتبرر منها الخ) ففي رابطة بالمرض والمتبادر من قوله بها يرتبط ما يكون رابطة بلا واسطة وهي الوقوع واللاوقوع فيكون في قوله بها يرتبط اشارة اليه (قال بتأديان بباروة واحدة) أحدهما بدلالة المطابقة والثاني بدلالة الالتزام فلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز على ما هو (قوله وان كانت التزامية كما يدل عليه التعبير بوقوع النسبة) أي وقوع النسبة التي أدركت بين المحمول والموضوع بينهما في نفس الامر وتصير من عن ادراك وقوع النسبة أولاً ووقوعها بادراك ان النسبة واقعة أوليست بواقعة للاشارة الى ان المقصود كون الادراك بطريق الاذعان لذلك الوقوع واللاوقوع الذي هو أسراجلى مورد النسبة لان الوقوع واللاوقوع عبارة عن هذه القضية والالزام اعتبار القضية في القضية والتصديق في التصديق الى المالا ينتهي (قال ولذا أخذنا جزءاً) أي في القضية للمقولة وهذا متفق عليه بين الفريقين انما الاختلاف في أجزاء القضية المعقولة (قال حتى انحصر الاجزاء) القضية للمقولة (قال ثم الرابطة أداة) قضية مهملة فلا يراد به قد يكون حركة (قوله يعني ان النسبة الخ) دفع لما أورده المحقق الفخازني من انه لو كان توقف مفهوم اللفظ على شئ موجبا لكونه أداة لكان جميع الاسماء الدالة على النسب والاضافة أدوات وحاصل الدفع ان المقى بالتوقف عدم الاستقلال بالمفهومية لكونها دالة على نسبة هي آلة لتعرف حال الطرفين غير ملحوظة لذاتها كآثار معاني الحروف وأشار الشارح اليه بقوله على النسبة الرابطة فانها باعتبار ملاحظتها من حيث ذاتها ليست رابطة (قال وهي غير مستقلة) وهي تمام معناها والدال عليها لفظ مفرد ولظهور هذه القيود

(م ٣ - شرح التمهيد ثاني) والمحكوم عليه (قوله في قالب الاسم) بضع الاسم أي في صورته

وتسمى غير زمانية وقد تكون في قالب الكلمة ككان في قولنا زيد كان قائماً وتسمى زمانية والقضية الحامية باعتبار الرابطة اما ثنائية أو ثلاثية لانها ان ذكرت فيها الرابطة كانت ثلاثية لاشتغالها على ثلاثة ألفاظ ثلاثة ممان وان حذفت لشعور الذهن بمناحاكات ثنائية لعدم اشتغالها الا على جزأين

أقول قد يناقش في ذلك بان لفظ هو في زيد هو عالم يدل على زيد لانه ضمير راجع اليه فلا يكون رابطة ويقال الرابطة في هذه القضية

تركها وماتوم من ان ليس هو مركب فندفع بما ذكره قدس سره سابقا من ان المجموع موضوع لوضع النسبة السلية (قوله وقد يناقش الخ) أجاب المحقق التفتازاني بان ليس مراده ان لفظ هو رابطة في لغة العرب بل التناقل للمنطق الى العربية استعاروا لفظة هو للرابطة الفير الزمانية بمنزلة است في الفارسية واستين في اليونانية وردده المحقق الدواني بانه يخالف لما ذكره الشيخ في الاشارات حيث قال وأما لغة العرب فربما حذفت الرابطة انكالا على شعور الذهن بمناحاكها وربما ذكرت والمذكور ربما كان في قالب الاسم كقولك زيد هو حي فان لفظة هو جاءت لاتدل بنفسها على معنى بل لتدل على ان زيدا هو أمر لم يذكر بعد مادام يقال هو الى أن يصرح به فقد خرجت على أن تدل بذاتها دلالة كاملة فالحقت بالادوات لكنها تشبه الاسماء انتهى وأيضاً ما الباعث لهم على الاستعارة المذكورة اذا لم يكن في لغة العرب لفظ هو رابطة بل الواجب عليهم ان يقولوا لرابطة في لغة العرب سوي الحركات ثم قال ان المطعنين لا يسلون ان هو راجع الى موضوع ليكون عنه بحسب المعنى بل يصرحون بانه اداة في صورة الاسم وينكرون اختصاص الفصل بالمواضع المخصوصة ولا يلزمهم موافقة النحويين ولا يخفى انه تحكم لان اختلاف حله بالتذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع باختلاف المرجوع اليه واستفادة الحكم بدون ذكره يتأدى على عدم كونه مستعلا في لغة العرب للربط وأي دليل على ما ادعوه وانما هو رجم بالنيب من غير داع يدعو اليه (قوله فلا يكون رابطة) ولو قيل المقي به الفصل والمواد فتقول الامثلة التي اوردت فيها ليست من مواضع الفصل ولو سلم فضمير الفصل أيضاً لا يدل على الربط بل على التخصيص والتاكيد والفرق بين التمت والخبر كذا في شرح المطالع (قوله وقال الخ) عطف على يناقش والمناقش والقائل الشارح في شرح المطالع (قال باعتبار الرابطة) قيد بذلك لان لها باعتبار اشتغالها على السور وحرف السلب والايجاب والجهة تقيسات آخر (قال لاشتغالها على ثثة) أي من حيث اعتبار الرابطة فلا ينافي اشتغالها على الزائد على ثثة باعتبار آخر من الايجاب والسلب والسور والجهة (قال ثلاثة ممان) أي لا قاعدتها فلا ينافي دلالة الرابطة الزمانية على الزمان لانه غير مقصود بالاقادة ولذا يستعمل فيها ليس زمانياً نحو كان انه غفورا رجيا ولا يرد ان المعاني أربعة كما مر لان وقوع النسبة والنسبة معنى واحد لشدة الاتياف بينهما (قال وان حذفت) أي تركت فتعوض ضرب زيد بماتية والقول بانه خارج عن القضية لاستغنائها عن الرابطة والتقسيم لقضية فيها رابطة فيه انه ان أراد بقوله فيها رابطة مدلول الرابطة فهو لازم في كل قضية كما يدل عليه قوله فالحلية انما تنتم من أجزاء ثثة وان أراد بها لفظها فكيف يصح جعل التناية قسماً لها (قال لشعور الذهن) ليس قيدا لحذفت بل بيان لوجه الحذف

(قوله لاشتغالها على ثلاثة ألفاظ) أي من حيث الربط فلا ينافي انها قد تشغل على أربع من ثلاثة باعتبار السور والجهة وقوله ثلاثة ممان أي لقصد اقادة ثلاثة ممان فلا يرد حيث ان هذه الالفاظ الثلاثة قد تدل على ممان أربعة المحمول والموضوع والنسبة والزمن لان الدلالة على الزمن غير مقصودة (قوله لشعور الذهن) بيان لوجه الحذف أي ان وقع وزل وحذفت يكون الذهن مستشرباها كانت ثنائية لانه قيد للحذف بحيث يقتضى ان الشعور قد يوجد فيحصل الحذف وقد لا يحصل فلا يحصل الحذف لان الشعور حاصل على الدوام

بأزاء منين وقوله وقد تحذف في بعض اللغات إشارة الى أن اللغات مختلفة في استعمال الرابطة فإن لغة العرب ربما تستعمل الرابطة وربما تحذفها بشهادة القرائن الدالة عليها ولغة اليونان توجب ذكر الرابطة الزمانية دون غيرها على ما نقله الشيخ ولغة المعجم لا تستعمل الفعية خالبة عنها أما بلفظ كقولهم هست وبود وأما بحركة كقولهم زيد دير بالكسر (قال)
(وهذه النسبة ان كانت نسبة بها يصح أن يقال ان الموضوع محمول فالفعية موجهة كفولنا الانسان حيوان وان كانت نسبة بها يصح أن يقال ان الموضوع ليس بمحمول فالفعية سالبة كفولنا الانسان ليس بمحجر)

(أقول) هذا تقسيم ثان للحملية بإختيار النسبة الحكيمة التي هي مدلول الرابطة فذلك النسبة هي حركة الرفع لانهادالة على الارتباط والاستناد والدليل عليه ان المفردات اذا ذكرت موقوفة الاواخر نحو زيد لم يحصل التركيب ولا يفيد الاستناد وقد تكون في قالب الكلمة ككان الناقصة وما يتصرف منها وتسمى زمانية لدالاتها على الزمان بخلاف لفظ هو وأخواتها اذ دلالة لها على الزمان اصلا وقد نوقش هنا ايضا بل مدلول كان زائد على مدلول الرابطة لدلالة كان على الزمان الذي لا مدخل له في الرباط (قوله إشارة الى ان اللغات مختلفة في استعمال الرابطة) أقول قبل وجه الضبط ان يقال هنا ثلاثة اشياء الوجوب والامتناع والجواز فتصرفها في ثلاثة أخرى هي مجموع الرباطين مما والرابطة الزمانية وحدها وغير الزمانية وحدها وفيه بعد لا يخفى (قوله ولنة المعجم لا تستعمل الفعية خالبة عنها) أقول نفس ذلك يمثل قولهم زيد ديراست ومنجم

(قوله هي حركة الرفع) قال الحق التفتنازي ان كان الموضوع والمحمول منين فالفعية شائبة وان كانا مبرين ثلاثية تامة وان كان أحدهما فقط مبريا فثلاثية ناقصة انتهى ولو أريد الرفع لفظاً أو تدبيراً أو عملاً لم تكن الفعية لنة العرب شائبة (قوله زائد على مدلول الرابطة) فلا يكون دلالة على النسبة دلالة مطابقة فلا تكون رابطة لانها الدال على النسبة بالمطابقة ولو أريد أم من ذلك يدخل كان التامة بل الافعال المشتقات كلها في الرابطة وما قيل ان الرابطة مادل على نسبة شيء الى شيء ها خارجا عن مدلولها سواء كان دالا بالمطابقة أولا فلا يدخل الافعال التامة فع كونه خلاف المتبادر عن تصرف الرابطة يرد عليه سائر الافعال الناقصة والافعال المقاربة (قوله الوجوب الخ) أي وجوب استعمالها وامتناعها وجوازها (قوله وفيه بعد الخ) ان كان مراد الفاعل ضبط الاختلاف المشار اليه بقوله في بعض اللغات فلا يخفى بعده لان كون الاحتمالات النسبة واقعة في الاستعمال محل تردد وان كان مراده ضبط الاحتمالات العقلية لاستعمال الرابطة كما يشير اليه قوله في شرح المطالع وعدم الشور على بعض الامثلة لا يضر بالفرض فوجه بعده ان ضبط الاحتمالات العقلية ليس مطلوباً في المقام ولا قائدة يمتد بها في معرفتها (قال ربما يستعمل) الرابطة زمانية كانت أو غير زمانية وكذلك الحذف (قال ولغة المعجم) أي اللغة الفارسية فانه المتبادر من اطلاقها لشيوعها يدل على الامثلة وما وقع في بعض كتب اللغة الفارسية بدلها (قوله ونفس الخ) وايضاً نفس بقولهم زيد آمد وآيد وأجيب بنخصي الفعية بما يحتاج فيه الى ذكر الرابطة وهو مالا يكون المحمول من الافعال التامة لانها ترتبط لدالاتها على النسبة الى موضوع معين ولذا لا يتعقل معناها بدون ذكره

(قوله مختلفة في استعمال الرابطة) اعلم ان الاختلاف في الاستعمال صادق بالوجوب وبالخير والامتناع والرابطة صادقة بالزمانية وبالمكانية وبهما معا في تركيب واحد فاذا ضربت الثلاثة الاولى في الثلاثة الاخيرة كانت تسعة وهذا بحسب العقل وأما التبيين بحسب الاستعمال فالامتناع لم يقع باقسامه الثلاثة وكذلك كون الرابطة صادقة بالرابطة الزمانية والمكانية معاً على طريق الجواز أو الوجوب لم تقع في كلامهم لكن هل ذلك صحيح أولاً يبين الامر (قوله ربما تستعمل الرابطة) أي زمانية أولاً (قوله بشهادة القرائن) أي قارئان موجود على كل حال لكن تارة تلاحظ وتارة لا تلاحظ (قوله ولغة المعجم) أي الفرس (قوله هست) يعني هو وقوله بود يعني كان وقوله دير يعني هو كاتب وقوله بالكسر أي كسر الآراء هذا مراد الشارح وان كانت الدال مكسورة أيضاً

(قوله بها يصح أن يقال
الموضوع محمول) أي أن
الموضوع يصدق عليه
المحمول أذ الموضوع غير
المحمول بحسب المفهوم
وقوله بها يصح أي في
نفس الامر (قوله وهذا
لا يشمل) أي هذا التقسيم
لا يشمل القضايا الكاذبة
فالتقسيم حينئذ ليس بجامع
(قوله لا يصح بها أن
يقال) أي لا يصح بحسب
نفس الامر (قوله فالصواب
أن يقال الحكم الخ) هذا
تقسيم بالنظر لتعلق الحكم
وقوله أو بأن الموضوع الخ
هذا تقسيم بالنظر لتحكم
(قوله سميت القضية
شخصية ومخصوصة) أي
سميت بكل واحد من
اللفظين على سبيل البدل
وليس المراد أنها تسمى
بهما على أنه علم مركب
(قوله شخصية) نسبة
لشخص الذي هو الموضوع
من نسبة الكل لجزئه
(قوله شخص معين)
أي ذات معينة في الخارج
أو في ذهن فلاول كما
مثل الشارح والثاني كما في
قولك اسامة أجراً من
ثمالة وأردت من اسامة
الحقيقة المبنية في الذهن

أن كانت نسبة بها يصح أن يقال الموضوع محمول كانت القضية موجبة كنسبة الحيوان الى الانسان
فانها نسبة ثبوتية مصححة لان يقال الانسان حيوان وان كانت نسبة بها يصح أن يقال الموضوع
ليس بمحمول فالقضية سالبة كنسبة الحجر الى الانسان فانها نسبة سالبة بها يصح أن يقال الانسان
ليس بحجر وهذا لا يشمل القضايا الكاذبة فانها اذا قلنا الانسان حجر كانت القضية موجبة والنسبة
التي هي فيها لا يصح بها أن يقال الانسان حجر وكذلك اذا قلنا الانسان ليس بحيوان كانت القضية
سالبة والنسبة التي هي فيها ليست نسبة بحيث يصح أن يقال الانسان ليس بحيوان فالصواب أن يقال
الحكم في القضية اما بأن الموضوع محمول أو بأن الموضوع ليس بمحمول أو يقال الحكم فيها اما
بإقاع النسبة أو باتزاعها وذلك ظاهر • • قال •

(وموضوع الحلية ان كان شخصاً معيناً سميت مخصوصة وشخصية وان كان كلياً فان بين فيها
كية أفراد ما صدق عليه الحكم ويسمى اللفظ الدال عليها سوراً سميت محصورة ومسورة وهي
أربع لانه ان بين فيها أن الحكم على كل الافراد فهي الكلية وهي اما موجبة وسورها كل كقولنا
كل نار حارة وأما سالبة وسورها لا شيء ولا واحد كقولنا لا شيء ولا واحد من الناس مجاهد
وان بين فيها أن الحكم على بعض الافراد فهي الجزئية وهي اما موجبة وسورها بعض أو واحد
كقولنا بعض الحيوان أو واحد من الحيوان انسان واما سالبة وسورها ليس كل وليس بعض
وبعض ليس كقولنا ليس كل حيوان انسانا وليس بعض الحيوان بانسان وبعض الحيوانات
ليس بانسان)

• أقول • هذا تقسيم ثالث للحملية باعتبار الموضوع فموضوع الحلية اما أن يكون جزئياً أو
كلياً فان كان جزئياً سميت القضية شخصية ومخصوصة اما موجبة كقولنا زيد انسان وأما سالبة
كقولنا زيد ليس بحجر أما تسميتها شخصية فلان موضوعها شخص معين وأما تسميتها مخصوصة
فان قولهم ومنجم قضية خالية عن الرابطة (قوله وهذا لا يشمل القضايا السكاذبة) اقول قيل عليه اما

(قوله فان قولهم الخ) فيه بحث لانه من عطف المفرد على المفرد فالرابطة المذكورة تربطها بالموضوع
ولو سلم فلانطقون لا يستعملون القضية التامة بدونها على أنه وقع في بعض المبارات واللغة الفارسية في الاصل
لا يستعملون القضية بدون الرابطة فيجوز أن لا يكون هذا الكلام من أصل اللغة (قال هذا قسم
ثان الخ) لم يورد المصنف جميع التقاسيم المذكورة في هذا الفصل بعنوان التقسيم بل قال ان كان كذا سمي كذا
فلا صرح الشارح بكونها تقسيماً ومعنى كونه أولاً وثانياً وثالثاً كذلك في الذكر لانها كذلك في
المرتبة وقوله باعتبار الرابطة وباعتبار النسبة وباعتبار الموضوع في التقاسيم الثلاثة متعلق بقوله قسم
لا يؤوله ثان فلا يتوهم أنه قيد ان القضية تقسم أولاً باعتبار النسبة (قال وهذا لا يشمل القضايا الكاذبة)
أي التقسيم المذكور وما قيل تعريف الموجبة يشمل القضايا الكاذبة السالبة لان تسميتها يصح بها أن
يقال الموضوع محمول وتعرف السالبة يشمل القضايا الكاذبة الموجبة لان نسبتها يصح بها أن يقال
الموضوع ليس بمحمول فلا يقتصر فساد التعريفين على عدم الانفكاك لعدم إطرادها أيضاً ولا يصح
قول الشارح وهذا لا يشمل القضايا الكاذبة لانه يشملها لكن لا على وجه يستقيم فوهم لان النسبة
التي هي مدلول الرابطة في الكواذب السالبة ليست نسبة بها يصح أن يقال ان المحمول موضوع

قوله فلخصوص موضوعها) أى قسميتها بالخصوصة من باب تسمية للشيء بوصف بضه لان الخصوص وصف لبضها وهو الموضوع (قوله ولما كان الخ) جواب عما يقال لاي شيء. لوحظ وصف المحمول دون وصف الموضوع (قوله لوحظ في أساسى الاقسام حال الموضوع) المراد بمجال الموضوع ما يشمل ذاته ووصفه والا لحال الموضوع انما يناسب تسميتها بالخصوصة فقط لا بالاشخصية لما علت انها انما سبت بشخصية نظرا لكون الموضوع (٢١) ذاتا مشخصة فقد نظر لذات في تلك

التسمية فقط وقد يقال ان ذات مشخصة فيه نظر لذات الوصف وهو الشخص والمقصود انما هو الوصف فكلامه حينئذ لا اعتراض عليه (قوله اخذنا من لفظ سور البلد) أي أنه منقول من ذلك اللفظ والسور في الأصل

اسم لسور البلد ثم نقل منها اللفظ الدال على

الاحاطة بافراد الموضوع وقوله كما الخ بيان للنسبة بين المتقول عنه والمتقول اليه وتلك النسبة ظاهرة في كل دون بعض الا ان يقال ان تلك المناسبة بالنظر لبعض الجزئيات وطرد في الباقي (قوله كذلك اللفظ

الدال على كية الافراد يحصرها ويحيط بها) قد يقال هذا انما يظهر في كل دون ما اذا كان السور بعض الهمم الا ان يقال المراد يكون اللفظ يحصر الافراد ويحيط بها انه

فلخصوص موضوعها * ولما كان هذا التقسيم باعتبار الموضوع لوحظ في أساسى الاقسام حال الموضوع وان كان كلياً فاما ان يبين فيها كية افراد الموضوع من الكلية والبعضية أولا يبين واللفظ الدال عليها أي على كية الافراد يسمى سوراً أخذنا من لفظ سور البلد كما انه يحصر البلد ويحيط به كذلك لفظ الدال على كية الافراد يحصرها ويحيط بها فان بين فيها كية افراد الموضوع سبت القضية محصورة ومسورة * اما انها محصورة فلحصر افراد موضوعها واما انها مسورة فلاشئها على السور وهى أي المحصورة أربعة اقسام لان الحكم فيها اما على كل الافراد أو على بعضها وإلما كان قاما بالاجاب أو بالسلب فان كان الحكم فيها على كل الافراد فهي كلية اما موجبة وسورها كل أي كل واحد واحد لا الكل المجموعي كقولنا كل ار حارة أي كل واحدة من افراد النار حارة واما سالبه

لايشملها اذا حلت الصحة على ما هو في نفس الامر واما اذا حلت على ما هو أهم من الصحة بحسب نفس الامر ومما هو بحسب زعم القائل فيشملها قطعاً وانت تعلم ان المتبادر من عبارة المصنف هو الصحة في نفس

وكذا في الكواذب الموجبة (قوله فيشملها قطعاً الخ) لان النسبة التي هي مدلوله الكواذب يصح بها عند قائلها ان الموضوع محمول أو ليس بمحمول لكن هنا انما يصح في الكواذب التي لا يعم القائل كذبها وأما الكواذب التي يعلم كذبها ويتمتع الكذب فلا يصح يزعم القائل أيضاً ان الموضوع محمول أو ليس بمحمول اللهم الا ان يراد بها هو بحسب زعم القائل ما هو كذلك نظرا الى الظاهر والى ما يستفاد من كلامه ولا يخفى بده وقال المحقق التفتازانى النسبة التي فهم من قولنا الانسان حجر هي التي بها يصح أن يقال الموضوع محمول حيث يصح وان لم يصح هنا بخصوصية المادة والتي في قولنا الانسان ليس بجوهر هي التي بها يصح أن يقال الموضوع ليس بمحمول وان لم يصح هنا وهذا في غاية الوضوح هذا لكن لما منع أن يمنع اتحاد النسبة في الكاذبة والصادقة لم لا يجوز أن يكون للطرفين مدخل في ذلك والظاهر ان المقصود الصحة بحسب التمييز أي يصح التمييز بهذا القول سواء طابق الواقع أولا (قال أي على كية الافراد) سواء دخل على الموضوع أو المحمول أو على متعلقاتها (قال يحصرها ويحيط بها) بحيث يخرجها عن الشروع الذي كان قبل دخول السور فيدخل لفظ البعض أيضاً من غير حاجة الى تحمل أنه سى باسم السكل (قال فلاشئها على السور) ووجودوجه التسمية في المنحرفة نحو زيد بعض الانسان لا يصح اطلاق المسورة عنها لعدم وجوب اطراده (قال وسورها كل) وكل ما يؤدي مناه من أي لغة كانت (قال أي كل واحد واحد لا الكل المجموعي) أي سور الموجبة الكلية الكل الافرادي الذي يشمل الافراد

يزيل الاحتمال الحاصل قبل وجوده وذلك انك اذا قلت الانسان حيوان احتمل ان يكون المراد بالانسان كل فرد او بضه فاذا أنى بكل أو بعض فقد أحاط به انما رفع الإيهام الحاصل قبل وجودها (قوله سبت محصورة ومسورة) أي فلها اسان (قوله) اما انها محصورة (أي مساة بمحصورة (قوله) واما انها مسورة (أي مساة بذلك (قوله) فاما بالاجاب (أي الوقوع) ان ريد ادر الكالوقوع كانت الباء لتصور * وقوله أو بالسلب أي اللالوقوع (قوله وسورها كل) أي وما يؤدي مؤداها (قوله لا الكل المجموعي) أي الهيئة الجامعة لاه من قيل الشخصية (قوله وليس بعض) نحو ليس بعض الحيوان بانسان وقوله وبعض ليس نحو بعض الحيوان ليس بانسان

(قوله والفرق بين الاسوار الثلاثة) ظاهره انما تفرق بين كل واحد وبين الباقي بان يفرق بين ليس كل وبين ليس بعض ثم يفرق بين ليس كل ثم بعض ليس (٢٢) مع انه انما تفرق بين ليس كل وبين الاثنين معاً ثم بين الاثنين الاخيرين لتشارك

الاخيرين وقوله والفرق أي بعد اشتراك الثلاثة في استعمالها في السلب الجزئي (قوله والفرق بين الاسوار الثلاثة الخ) أي الفرق الكامل لان أصل الفرق يتحقق بكون ليس كل يدل على السلب الجزئي بالالتزام وليس بعض وبعض ليس يدلان عليه بالمطابقة وان لم يتعرض للدلالة على رفع الإيجاب الكلي (قوله دال على رفع الإيجاب الكلي الخ) أي بحسب الأصل فلا يتأني انه صار الآن حقيقة عرفية في السلب الجزئي (قوله وليس بعض وبعض ليس بالعكس) أي يدلان على رفع الإيجاب الكلي بالالتزام وعلى السلب الجزئي بالمطابقة لكن دلالتها على رفع الإيجاب الكلي لم يصر حقيقة عرفية فيها كما ان ليس كل صار حقيقة عرفية في السلب الجزئي (قوله اما ان ليس الخ) أي اما بيان ان ليس كل دال الخ (قوله فاما ان يكون المحمول مطلوباً عن كل

وسورها لاشئ ولا واحد كقولنا لاشئ اولاً واحد من الناس مجامد وان كان الحكم فيها على بعض الافراد فهي جزئية اما موجبة وسورها بعض وواحد كقولنا بعض الحيوان او واحد من الحيوان انسان أي بعض افراد الحيوان أو واحد من أفراد انسان واما سالبة وسورها ليس كل وليس بعض وبعض ليس كقولنا ليس كل حيوان انساناً وليس بعض الحيوان انساناً وبعض الحيوان ليس بانسان والفرق بين الاسوار الثلاثة ان ليس كل دال على رفع الإيجاب الكلي بالمطابقة وعلى السلب الجزئي بالالتزام وليس بعض وبعض ليس بالعكس من ذلك اما ان ليس كل دال على رفع الإيجاب الكلي بالمطابقة فلا اذا قلنا كل حيوان انسان يكون معناه ثبت الانسان لكل واحد واحد من أفراد الحيوان وهو الإيجاب الكلي واذا قلنا ليس كل حيوان انساناً يكون مفهومه الصريح انه ليس ثبت الانسان لكل واحد واحد من أفراد الحيوان وهو رفع الإيجاب الكلي واما انه دال على السلب الجزئي بالالتزام فلاه اذا ارتفع الإيجاب الكلي فاما ان يكون المحمول

الامر والشرائط يجب حملها على معانيها المتبادرة منها

للكل المجموعي الذي هو عبارة عن شمول الاجزاء فان القضية المشتقة عليه شخصية لامتناع صدقه على كثيرين ذهنا وخارجاً وما قيل هي مهمة ولفظ كل عنوان الموضوع ليست بسور وعدم حسن دخول لفظ بعض على الكل المجموعي ليس لاجل عدم تعدد افراده حتى يثني كونه مهمة بل لاجل كون الموضوع مفهوماً منحصراً في فرد كاله العالم وواجب الوجود والقديم والشئ والسما الاول فوهم لانه لابد في المهمة ان يكون الحكم على مصادق عليه العنوان ولان الانحصار في فرد انما يصح فيما تصدّد أفراده ذهناً وفيما نحن فيه لاضوان ولافراد فضلاً عن الانحصار كالايمنى وليت شعري ما يقول هذا الفاضل نحو كل زيد حسن فانه حكم على أجزاء معينة لشخص معين ثم مقاله من ان ادخال بعض على ما ينحصر في فرد ليس بحسن غير مستحسن اذ لفظ البعض لا يقتضي ان يكون لمداخل عليه افراد متعددة في الخارج بل يكفيه التعدد الذهني (قال أي بعض الافراد) أي انما يكون لفظ البعض سور الموجبة الجزئية اذا أريد به بعض افراد مداخل عليه بخلاف ما اذا أريد به بعض أجزائه نحو بعض الزنجي اسود فانه حينئذ لا يكون موجبة جزئية بل مهمة لان لفظ البعض عنوان القضية لاسوره كانه قيل جزء الزنجي اسود وله مفهوم كلي يصدق على كثيرين في الذهن لم يمين ان الحكم على كل افراده أو بعضها (قال ان ليس كل دال الخ) يعني ان ليس كل لدخوله على القضية الموجبة المشتقة على الحكم الإيجابي سواء كانت ثنائية أو ثلاثية يدل باعتبار وضعه التركبي على رفع النسبة على الوجه الكلي ويزم السلب الجزئي كاضله والمجموع يدل على وضع السلب الجزئي فيكون ليس داخل في السور والرابطة لا فائدة في الربط الكلي (قال وعلى السلب الجزئي بالالتزام) وهو مستعمل فيه لما عرفت من ان المجموع يدل على وضع النسبة السلبية فلا مردان ليس هو في قولنا ليس الانسان هو القائم بدل على وضع النسبة السلبية بينهما بالمطابقة وعلى السلب الجزئي بالالتزام ضرورة ان رفع النسبة

واحد (واحد) اشارة الى تعلق الارتضاع بالإيجاب وقوله أو يكون مطلوباً الخ اشارة لتعلق الارتضاع بالسلبية مع بقاء مطلوباً الإيجاب والحاصل ان ارتضاع الإيجاب الكلي صادق برفع الإيجاب وهو الصورة الاولى ويرفع الكلي وهو الصورة الثانية

(قوله وعلى كلا التقديرين) أي الذين لا يتحقق رفع الإيجاب الكلي الا منها (قوله فالسلب الخ) تبريع على قوله وعلى كلا التقديرين بصدق الخ وقوله من لوازمه تفسير لقوله ضروريات (قوله لا يقال الخ) (٢٣) منشأ الاشكال شيوع اخلاق

السلب الجزئي على أحد فردبه أعني السلب عن البعض والتبوت عن البعض كأشارته اليه الشارح بقوله أي السلب الجزئي الخ وهذا معارضة وحاصلها أنهم ذكرتم دليلا على أن رفع الإيجاب الكلي يستلزم السلب الجزئي وأنا عندي دليل يدل على أن رفع الإيجاب الكلي أعم من السلب الجزئي وأعم من السلب الكلي وإذا كان أعم من كل واحد فلا يدل حيث نرفع الإيجاب الكلي على السلب الجزئي لاقتضائهما مطابقة ولا التزاما إذا لم يلدلالة له على الخاص فلفظ انسان لا يدل على ذات زيد بالخصوص بواحد من تلك الدلالة اذ ولد عليه مطابقة لكان العام عين الخاص ولا يدل عليه قضا لا ولد عليه كذلك لكان العام لا يوجد بدون الخاص فيقتضي عدم وجود الانسان بدون زيد ولو دل عليه التزاما لاقتضي

مسلوبا عن كل واحد واحد وهو السلب الكلي أو يكون مسلوبا عن البعض ثابتا للبعض وعلى كلا التقديرين يصدق السلب الجزئي جزما فالسلب الجزئي من ضروريات مفهوم ليس كل أي رفع الإيجاب الكلي ومن لوازمه فتكون دلالاته عليه بالالتزام لا يقال مفهوم ليس كل وهو مرفوع الإيجاب الكلي أعم من السلب عن الكل أي السلب الكلي والسلب عن البعض أي السلب الجزئي فلا يكون دالا على السلب الجزئي بالالتزام لان العام لا دلالة له على الخاص باحدى الدلالات الثلاث لا ما تقول لا يكون الارضه عن كل واحد واحد أو عن البعض فقط وعلى التقديرين يتحقق السلب الجزئي فيلزم أن يكون المهمة السابقة بل كل المهمة الموجبة أيضا مسورة والرابطة سورا لانها دالة على التبوت المطلق وبزومها الإيجاب الجزئي وذلك لان ليس هو في السالبة المهمة وهو في الموجبة لم يستملا في المدلول الاتزامي (قال فاما أن يكون الخ) وذلك لان ارتفاع الإيجاب الكلي اما بارتفاع القيد أعني الكلية أو بارتفاع القيد أعني الإيجاب وما قيل ان التي تتوجه الى القيد وانه محط الفائدة وكون لازمه الرفع عن البعض أو التبوت للبعض فهو في المقامات الخطائية وأما في المقامات البرهانية فينتج بهما لانه المتيقن (قال جزما) أي صدقا لانه لا يخلو أصلا فيكون السلب الجزئي لازما للتقديرين اللازم أحدهما لا يعي التيقن لرفع الإيجاب الكلي قيل ان عدم تحقق رفع الإيجاب الكلي بدون أحدهما وعدم تحقق التقديرين بدون السلب الجزئي إنما يدل على لزوم الخارجي وبمجرد ذلك لا يثبت كون دلالة ليس كل عليه بالالتزام قلت كونه دالا عليه مسلم لانه فرض أنه سور السلب الجزئي والسور ما يدل على كية الافراد والمقصود ههنا الفرق بان رفع الإيجاب الكلي نفس الموضوع له والسلب الجزئي خارج عنه لازم له بذلك على هذا اكتفاء الشارح هنا وفيما سبني على مجرد الزوم والتعديد بالزوم في نظر العقل أوفي ذهنه على ما قيل تكلف لا يساعده عبارة الشارح على السلب الجزئي بالالتزام ما لم يثبت الزوم الذهني بينهما (قال من ضروريات مفهوم) أي مما لا بد منه وقوله من لوازمه عطف تفسيره ويؤيده ما في بعض النسخ المصححة أي من لوازمه (قال لا يقال الخ) معارضة منشأ شيوع اطلاق السلب الجزئي على أحد فردبه أعني السلب عن البعض والتبوت للبعض كما أشار الشارح الى ذلك بتفسيره للسلب عن البعض بقوله أي السلب الجزئي والملقى من عموم رفع الإيجاب الكلي منها عموما من حيث الصدق اذ يصح أن يقال السلب الكلي والرفع عن البعض رفع الإيجاب الكلي فلا ينافي ما سيجيء من أنه مشترك بينهما (قال لان العام الخ) أي لفظ العام اما عدم دلالاته عليه بالمطابقة فلا يستلزم اتحاد العام والخاص واما بالتضمن فلا يستلزم أن لا يوجد العام بدونيه وأما بالالتزام فلان الخاص من حيث أنه خاص ليس لازما للعام فضلا عن الزوم الذهني وتحققه في بعض الصور كدلالة العلم على العلوم الذي هو أخص منه فذلك لاجل الزوم الذهني بينهما لا من حيث العموم والخصوص (قال لا تقول الخ) منع عموم الرفع الإيجاب الكلي عن السلب الجزئي وين منشأ غلظه بالأضرب بقوله بل أعم من السلب عن

أنه متى تحقق العام في شيء وجد الخاص فيه فيقتضي أنه متى وجدت الانسانية في ذات وجد زيد لضرورة انه لازم للعام وكل واحد من هذه الواجبات باطل (قوله لا تقول الخ) حاصله انه لا يتم ذلك أي الأمراض الا لو كان رفع الإيجاب الكلي أعم من السلب الجزئي كما قلت ونحن لانسلم ذلك بل هو أي رفع الإيجاب إنما هو أعم من السلب عن البعض والتبوت للبعض وهذا غير

السلب الجزئي فبطل ذلك وحينئذ ثبت دليلنا من أنه يدل على السلب الجزئي التزاما (قوله بل أعم من السلب عن الكل والسلب عن البعض مع الإيجاب للبعض) أي وهذا غير السلب الجزئي لأن السلب الجزئي هو السلب عن البعض الخ فقوله والسلب الخ علة لحذف وقوله بل أعم من السلب عن البعض الخ أي لتحقيقه في السلب الكلي (قوله بل أعم من السلب عن البعض مع الإيجاب للبعض هذا تمام الجواب عن المعارضة تأمل (قوله فهو مشترك) أي فرغ الإيجاب الكلي مشترك بين ذلك القسم أي السلب عن البعض والثبوت للبعض لكن اعترض قوله فهو مشترك بأنه منافي لقوله قبل بل أعم من السلب عن البعض مع الإيجاب للبعض أي لتحقيق العموم في السلب الكلي لأنه إذا كان أعم كان من الكلي المتواطي لا المشترك وأوجب بأن قوله بل أعم المراد بالعموم من جهة الحمل أي أنه يحمل على الشيء عن البعض والثبوت للبعض وعلى السلب الكلي وهذا لا يتناقض من قيل المشترك أو يقال قوله فهو مشترك أي قدر مشترك فلا يتناقض عام ولكن الواقع أنه من المتواطي فالأولى الجواب الثاني (قوله وإذا انحصر العام) أي (٢٤) العام بحسب الحمل (قوله وإذا انحصر الخ) هذا زائد على الجواب عن المعارضة وأما أي

رفع الإيجاب الكلي ليس أعم من السلب الجزئي بل أعم من السلب عن الكل والسلب عن البعض مع الإيجاب للبعض والسلب الجزئي هو السلب عن البعض سواء كان مع الإيجاب للبعض الآخر أولا يكون فهو مشترك بين ذلك القسم وبين السلب الكلي فيكون لازما لها وإذا انحصر العام في القسمين كل منهما يكون ملزوما لآخر كان ذلك الأمر اللازم لازما للعام أيضا فيكون السلب الجزئي لازما لمفهوم رفع الإيجاب الكلي وبعبارة أخرى وليس كل يلزمه السلب الجزئي فإنه متى ارتفع الإيجاب الكلي صدق السلب عن البعض لأنه لو لم يكن المحمول مسلوبا عن شيء من الأفراد لكان ثابتا لكل والتقدير خلافا هذا خلف وأما أن ليس بعض وبعض ليس يدلان على السلب الجزئي بالمطابقة فظاهر لانا إذا قلنا بعض الحيوان ليس بأنسان أو ليس بعض الحيوان إنسانا يكون مفهوما الصريح سلب الإنسان عن بعض أفراد الحيوان للتصريح بالبعض وادخال حرف السلب عليه البعض مع الإيجاب للبعض وبهذا القدر تم الجواب عن المعارضة فقوله وإذا انحصر نحرير للدليل المذكور على لزوم السلب الجزئي رفع الإيجاب الكلي وحاصله أنه إذا انحصر رفع الإيجاب الكلي في قسمين أعني السلب الكلي والسلب عن البعض دون البعض الذين هما ملزومان للسلب الجزئي كان السلب الجزئي لازما له ثبت له لزوم بين رفع الإيجاب الكلي والسلب الجزئي ودلالة كل عليه مسلمة فيكون مدولا للتزاما (قال وبعبارة أخرى الخ) أي يدل قوله وإذا انحصر الخ وفيه إشارة إلى أن ماله التحرير واحد كالإيجاف (قال يكون مفهوما الصريح الخ) وذلك لأن

به تجهيز الدليل المذكور على لزوم السلب الجزئي لرفع الإيجاب الكلي وحاصله أنه إذا انحصر رفع الإيجاب الكلي في قسمين أعنى السلب الكلي والسلب عن البعض دون البعض الذين هما ملزومان للسلب الجزئي كان السلب الجزئي لازما له ثبت له لزوم بين رفع الإيجاب الكلي والسلب الجزئي ودلالة كل عليه مسلمة فيكون مدولا للتزاما (قوله ملزوما لآخر) وهو

السلب الجزئي (قوله وبعبارة أخرى) أي يدل قوله سابقا وأما أنه يدل على السلب الجزئي بالتزام فلاه الخ • ثم إن وهو الدليلين تبيينهما واحدة وهي أن السلب الجزئي لازم لرفع الإيجاب الكلي وأما ذات الدليلين فمختلفة لأن الأول حاصله أن رفع الإيجاب الكلي إما أن يكون المحمول فيه مسلوبا عن كل واحد واحد أو مسلوبا عن البعض ثابتا للبعض وكل ما هو كذلك يصدق معه السلب الجزئي فينتج رفع الإيجاب الكلي يصدق معه السلب الجزئي فهو قياس اقترائي وأما الثاني فاستثنائي حاصله لو لم يكن في رفع الإيجاب الكلي المحمول مسلوبا عن شيء من الأفراد لكان ثابتا لكل لكن ثبوت المحمول لكل فرد في رفع الإيجاب الكلي باطل فبطل المقسم وإذا بطل ذلك ثبت نقيضه وهو أن المحمول مسلوب عن شيء من الأفراد وهو السلب الجزئي وحينئذ قال السلب الجزئي لازم لرفع الإيجاب الكلي (قوله وأما أن ليس بعض وبعض ليس يدلان على السلب الجزئي بالمطابقة الخ) بهذا يحقق الفرق بين الأسوار وحينئذ قوله وأما أنهما الخ لتسام الفرق قوله قبل والفرق الخ أي التام (قوله لانا إذا قلنا الخ) هذا من قيل التنبيه لأنه دليل فلا يتناقض حينئذ قوله فظاهر (قوله وادخال حرف السلب عليه) أي في المعنى أي والبيان بحرف السلب لاجل رفع ربط المحمول بالموضوع وحينئذ فيصدق ليس بعض وبعض ليس بالسلب الجزئي

(قوله لا يكون ثابتا لكل الافراد) الذي هو رفع الإيجاب الكلي (قوله فهو ان ليس) بعض قد يذكر للسلب الكلي) أي كما يذكر السلب الجزئي بخلاف بعض ليس فلا يكون الالسلب الجزئي لان البعض غير معين أي وحينئذ فيصح نسلط التي على البعض باعتبار تحققه في أي فرد فيكون سلبا كايما وقوله فان تعين بعض الافراد خارج الخ أي اذ لو كان داخلا لكان السلب منصبا عليه فيكون سلبا جزئيا دائما (قوله فاشبه النكرة) انما قال ذلك لانه لا يستعمل لفظ كل وبعض الاضافا أو بإبدال التوئين من المضاف اليه كما نص عليه الرضي فهو معرفة ولا يكون نكرة لان توئين التكسير لازم له (قوله قيد العموم) أي اذا قصد منه نفي الجنس دون الوحدة والمراد بكونها في سياق التي أن يكون التي متوجها اليه فلا (٢٥) يرد ليس كل انسان حيوانا لان

التي متوجهة الى كل (قوله وهو السلب الجزئي) واما انها يدلان على رفع الإيجاب الكلي بالالتزام فلان المأمول اذا كان ملوبا عن بعض الافراد لا يكون ثابتا لسلك الافراد فيكون الإيجاب الكلي مرتقضا هذا هو الفرق بين ليس كل وبين الآخرين واما الفرق بين الآخرين فهو أن ليس بعض قد يذكر للسلب الكلي لان البعض غير معين فان تعين بعض الافراد خارج عن مفهوم الجزئية فاشبه النكرة في سياق التي فكما ان النكرة في سياق التي قيد العموم كذلك هنا أيضا لانه احتدل أن يفهم منه السلب في أي بعض كان وهو السلب الكلي بخلاف بعض ليس فان البعض هنا وان كان أيضا غير معين الا انه ليس واقفا في سياق التي بل السلب انما هو وارد عليه

(قوله لان البعض غير معين)

لفظ البعض يستعمل فيما اذا لم يقصد الحكم على الكلي فلا يقال بعض الانسان حيوان ويراد كل بعض منه بان يكون الاضافة للاستراق فباذخال حرف السلب يكون معناه الذي عن فرد منه غير معين وما قيل ان ليس بعض وبعض ليس رفع الإيجاب الجزئي والسلب الجزئي لازم لرفع الإيجاب الجزئي فلا يكون السلب الجزئي مدلولها المطابق فوهم فان السلب ليس معناه الارتفاع الإيجاب والاختلاف في التمييز فقط (قال واما انها يدلان الخ) تعرض لذلك مع عدم الاحتياج اليه ليظهر الفرق على وجه الكمال وان بينهما تماك في الدلالة على رفع الإيجاب الكلي والسلب الجزئي فليس كل قضيض صريح للإيجاب الكلي ملزوم لقضيض الإيجاب الجزئي وليس بعض وبعض ليس بعكس (قال لان تعين بعض الافراد الخ) أي ليس مدلول القضية وفهوما منها في الجزئية فلا يكون التي في ليس بعض متوجها الى المعين حتى لا يحل على السلب الكلي (قال فاشبه النكرة) انما قال ذلك لانه لا يستعمل لفظ كل وبعض الاضافا أو بإبدال التوئين من المضاف اليه نص عليه الرضي فلا يكون نكرة لان توئين التكسير لازمه (قال النكرة في سياق التي الخ) أي قد يفيد العموم اذا قصد منه نفي الجنس دون الوحدة نص عليه السيد قدس سره في حواشي المطول ومعنى وقوعه في سياق التي أن يكون التي متوجها اليه فلا يرد ليس كل انسان حيوان لان التي متوجه الى كل (قال الا انه ليس واقفا في سياق التي) أي ليس التي متوجها اليه بل اعتبر البعض أولا

(م ٤ — شروح التعصبة ثاني) وغير متعين فهو في الصورتين وحينئذ فالاولى عدم الالتفات له في قوله لان البعض غير معين لان تعين بعض الافراد خارج الخ وانما يلتفت الى وقوع بعض في سياق التي وعدم الوقوع ثم ان كون ليس بعض يفيد السلب الكلي لكون بعض ليس واقفا في سياق التي وعدم افادة بعض ليس للسلب الكلي لكون بعض ليس واقفا في سياق التي كلام ظاهر بأي منظور فيه للظاهر كما قال السيد واما في الحقيقة فليس الامر كذلك لان كلمة ليس رابطة فالتى متوجهة الى ربط المأمول بالموضوع سواء قدم ليس أو آخر فالحق في الفرق ان ليس وان كانت رابطة مفيدة لسلب الربط لما اعتبار ان اعتبر السلب أولا واعتبرت البهنية بعده وجعلت السلب مساطعا على ثبوت المأمول للبعض ويكون معناه سلب المأمول عن الموضوع عن غير نفي

وبعض ليس قد يذكر للإيجاب المدولي حتى اذا قيل بعض الحيوان ليس بإنسان أريد اثبات الانسانية لبعض الحيوان لاسب الانسانية و فرقا بينهما كما ستقف عليه بخلاف ليس بعض اذا لا يمكن تصور الايجاب مع تقدم حرف السلب على الموضوع * قال *
 وان لم يبين فيها كية الأفراد فان تصلح لان تصدق كية وجزئية سميت القضية طبيعية كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع لان الحكم فيها على نفس الطبيعة وان صلحت لذلك سميت مهمة كقولنا الانسان في خسر والانسان ليس في خسر *
 (أقول) مامر كان اذا بين في القضية كية أفراد الموضوع وأما اذا لم يبين فلا يخلو

أقول هذا كلام ظاهرى والتحقيق فيه انك اذا قات ليس بعض الحيوان بإنسان فان اردت بحرف السلب سلب المحمول عن الموضوع كان سلبا جزئيا وان اردت به سلب القضية على معنى انها ليست بتحقيقة في نفس الامر كان سلبا كلياً لان سلب الايجاب الجزئى يستلزم السلب الكلى فلى هذا ليس كل يحمل ان يكون سلبا كلياً بان قصد بحرف السلب سلب المحمول عن الموضوع المذكور هو كل واحد واحد وان يكون سلبا جزئياً بان قصد به سلب القضية كما حققه الشارح في التشرح حيث ين ان ليس كل يدل على رفع الايجاب

وسلب عنه المحمول فالسلب وارد عليه بعد اعتباره فلا يفيد العموم واعتبار الضمير في ليس بمجرد الربط فلا يفيد العموم كما يدل عليه الرجوع الى الوجدان والتعبير عنه بالفارسية كقولنا بعض انسان نيت أن بعض كاتب ومن لم يفهم مقصود الشارح ارجع الضمير المرفوع الى البعض فقال بل السلب انما هو أي لفظ البعض وارد عليه فيتمده عليه في الذكر ولا يخفى ان لفظ السلب حيثئذ زائد اذ يكتفى أن قال بل انما هو وارد عليه (قوله هذا كلام ظاهرى) أي منشأ النظر الى ظاهر اللفظ حيث دخل ليس على بعض في الاول وبعض على ليس في الثاني وأما في الحقيقة فليس كذلك لان كلمة ليس رابطة فالتى متوجه الى ربط المحمول بالبعض سواء قدم ليس أو اخر (قوله فان أردت بحرف السلب الخ) يعنى ان ليس رابطة يفيد سلب الربط لكن له اعتبار ين ان اعتبر سلبا أولاً واعتبرت البنية بعده ويكون معناه سلب المحمول عن الموضوع من غير نفي البنية كان معناه سلباً جزئياً وان اعتبر البعض أولاً واعتبرت السلب بعده ويكون ماله سلب القضية الموجبة الجزئية كان مفاده سلباً كلياً وليس مراده بقوله وان أردت سلب القضية الخ أن يجعل التنى متوجها الى القضية حتى يرد عليه ان قصد ان هذه القضية ليست بتحقيقة يحمل القضية شخصية والقضية بتمامها اسم ليس وخبره محذوف فلا يصح مع هذا قصد نصب الجزء الثانى من هذه القضية التى ذكر فيها كل أو بعض (قوله فلى هذا الخ) هذا على عكس ما ذكر فانك ان اعتبر سلباً أولاً واعتبرت الكية بعده كان سلباً كلياً وان اعتبر كية الموضوع مقدما على السلب كان سلباً جزئياً (قوله كما حقق) أي في ليس بعض وفى بعض التسخ كما حققه أي الشارح في شرح المطالع حيث قال والصواب ان يقال ليس كل وليس بعض اما ان يترى سلبها بالقياس الى القضية فليس كل مطابق لرفع الايجاب الكلى وليس بعض لرفع الايجاب الجزئى وان اعتبر بالقياس الى المحمول فليس كل مطابق للسلب الكلى وليس بعض للسلب الجزئى (قال مامر كان الخ) اشارة الى ان قوله وان لم يبين الخ عدل لقوله وان ين مطوف عليه وذلك لطول الفاصلة

البنية كان معناه سلباً جزئياً وان اعتبر البعض أولاً واعتبرت السلب بعده مسلطاً على ذلك البعض ويكون معناه سلب القضية الموجبة أي عدم تحقق مدلولها خارجاً كان معناه سلباً كلياً وهذا ان الاعتبار لا يتأنيان في بعض ليس لان البعض مقدم فلا يتأني اعتبار ملاحظة السلب أولاً تأمل (قوله وبعض ليس قد يذكر الخ) هذا فرق كان وقوله قد يذكر للإيجاب أي يحمل ليس جزءاً من المحمول (قوله قد يذكر للإيجاب) فتكون موجبة ولا يتأني ذلك في ليس بعض لتقدم ليس (قوله و فرقا ما بينهما) أي من جهة المعنى وذلك لانك اذا جعلت ليس جزءاً من المحمول قدرت هو قبل ليس واذا لم تفعلها جزءاً من المحمول قدرت هو بعد ليس

(قوله لان تصدق كلية وجزئية) كل من كلية وجزئية ليس منصوبا على الحال لان المعنى لان تصدق القضية اي تحقق في الخارج في حال كونها كلية وجزئية فجعلها كلية وجزئية فيقتضي أن تكون متحققة في (٢٧) الخارج في الكلية والجزئية

اما ان تصلح القضية لان تصدق كلية وجزئية بان يكون الحكم فيها على أفراد الموضوع أو لم تصلح بأن يكون الحكم على طبيعة الموضوع نفسها لاطل الأفراد فان لم تصلح لان تصدق كلية وجزئية سميت طبيعة لأن الحكم فيها على نفس الطبيعة كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع فان الحكم بالجنسية والتوعية ليس على ماصدق عليه الحيوان والانسان من الأفراد بل على نفس طبيعتها وان صلتح لأن تصدق كلية وجزئية سببت مهمة لأن الحكم فيها على أفراد موضوعها وقد اهلل بيان كبتها كقولنا الانسان في خسر والانسان ليس في خسر أي ماصدق عليه الانسان من الأفراد في خسر

(قوله كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع) اقول زعم بعضهم أن مثل هذه القضايا تسمى عامة لان الموضوع فيها هو الطبيعة بقيد العموم فان الحيوان من حيث انه عام موصوف بالجنسية والانسان بقيد عموم موصوف بالتوعية ومثلا للطبيعة نحو قولنا الانسان حيوان ناطق فزاد في القضايا تباينا خاصا والحق ان تلك القضايا أيضا طبيعية لان المحكوم عليه بالجنسية هو طبيعة الحيوان وحدها وكيف لا والمحكوم عليه هنا ما يفهم من لفظ الحيوان وهو الطبيعة وحدها وان كان ثبوت الجنسية لها في نفس الامر باعتبار كليتها كما ان المحكوم عليه بالصدق في قولنا الانسان خاسك هو طبيعة الانسان وان كان ثبوت الضحك لها في نفس الامر باعتبار كونها متبعة فان القيد المعبر في ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه في نفس الامر

(قال اما ان تصلح القضية لان تصدق كلية وجزئية) تميز عن قائل يصدق أي يصدق الكلية والجزئية وليس حالا اذ ليس المقصود صدق القضية حال مفارقتها الكلية والجزئية ليرد أن الانسان في خسر وان يصلح لان يكون كلية وجزئية فلا يصلح لان يصدق حال كونها كلية وجزئية اذ المهمة ليس لها وصف الكلية والجزئية حتى يقارن صدقها بها بل صدقها من حيث الكلية والجزئية ولا ماصدراً اذ الظاهر حينئذ كلاً أو جزئياً (قال بان يكون الخ) فسر للصاحبة يعني أن صلاحية الصدق بالجنس عبارة عن أن يكون الحكم فيها على الأفراد فانه مناط الصدق المذكور وليس المقصود مناه الظاهر أعني أن يصلح أن يتصف بالصدق في كلا الحالتين حتى يخرج مثل الحيوان انسان والكواذب نحو الانسان حاجر عن تعريف المهمة وردان ذكر أحد الوصفين كاف في التعريف وذكر الآخر الحالة وان التعريف صادق على بعض الطبيعيات أعني هل الحد على المحدود ومثل الانسان حيوان ناطق فانه يصلح لان يصدق كلية وجزئية مع انها طبيعية وذلك لان معنى الصلاحية المذكورة أن يكون الحكم على الأفراد وليس الحكم فيها على الأفراد حال كونها طبيعية ثم اذا اعتبر الحكم فيها على الأفراد كانت مهمة وقد در الشارح حيث رفع ظلمات الشكوك بكلمة واحدة والمعجب بمن لم يمتبه لهذه الدقة قاود الابحاث المذكورة * ثم ان الشارح قدم ذكر المهمة لكونها وجودية وآخر المصنف لتعلق بيان الحكم بها (قوله زعم بعضهم الخ) ففي اختيار الشارح التخييل به اشارة الى الرد على الزاعم المذكور (قوله ههنا) أي في قولنا الحيوان جنس واحتز به عن المهمة كقولنا الحيوان ماش فان المحكوم عليه ههنا ماصدق عليه الحيوان لعدم محبة الحكم على الطبيعة (قوله قات القيد الخ) يعني أن الزاعم المذكور لم يفرق بين قيد الثبوت وقيد الالزام فان قيد الالزام لا يحلظ

الانسان حيوان ناطق فانه يصلح لان تصدق كلية وجزئية مع انها طبيعية وأجيب بان لا نسلم ذلك لان معنى الصلاحية المذكورة أن يكون الحكم على الأفراد وليس الحكم فيها على الأفراد حال كونها طبيعية فلو اعتبر الحكم فيها على الأفراد كانت مهمة

وليس في خسر فقد بان ان الحلية باعتبار الموضوع منحصرة في أربعة أقسام ولك أن تقول في التقسيم موضوع الحلية اما جزئي أو كلي فإن كان جزئيا فهي شخصية وان كان كلياً فاما أن يكون الحكم فيها على نفس طبيعة الكلي أو على ما صدق عليه من الأفراد فان كان الحكم على نفس الطبيعة فهي طبيعة وان كان على ما صدق عليه من الأفراد فاما أن يبين فيها كية الأفراد وهي المحصورة أولاً وهي المهمة والشخص في الشفاء تلك القضية فقال الموضوع ان كان جزئياً فهي الشخصية وان كان كلياً فان يبين فيها كية الأفراد فهي المحصورة والا فهي المهمة وشنع عليه المتأخرون بعدم الانحصار فيها لخروج الطبيعة والجواب ان السلام في القضية المتبرة في العلوم

لا يجب أن يلاحظ في الحكم بوجهه وان لوحظ لم تحصر القضية في خمسة ولا ستة لان القيود المتبرة حينئذ غير محصورة في عدد فالحق انحصار القضية في الاقسام الاربعة والتقسيم المذكور في الشرح أحسن مما هو في المتن

حال الاثبات ويترتب في جانب الموضوع وقيد الثبوت ما يكون الثبوت باعتباره فان قيل قيد العموم اذا صرح في جانب الموضوع وان لم يجب اعتباره حمل هناك قضية خاصة كقولنا الانسان من حيث العموم نوع قلت كيف ما كان فالقضية طبيعة وان الحكم في أحد القسمين على طبيعة الكلي المقيد وفي الآخر على طبيعة الكلي المطلق كذا في شرح المطالع (قوله وان لوحظ الخ) اي ان لوحظ قيد الثبوت حال الحكم وجعل القضية متعددة باعتبارها مثلاً القيود المتبرة في ثبوت الجنسية للحيوان من السككية والذاتية وكونه تمام المشترك لو اعتبرت حال الحكم وينتد القضية باعتبارها لان تكون القضية منحصرة في خمسة اذ ملاحظة كل قيد قضية أخرى كما أنها باعتبار قيد العموم قضية غير الطبيعة (قوله أحسن مما هو في المتن) اما أولاً فلما في قوله ان لم يصلح لان يصدق كية وجزئية من الابهام المحتاج الى التفسير الذي ذكره الشارح • واما ثانياً فلان قوله وان لم يبين فيها كية الافراد يتبادر ان الحكم فيها على الافراد لكنه لم يتبين فشموله للطبيعة بناء على ارجاع النبي الى القيد والمقيد • واما ثالثاً فلان الطبيعة مخالفة للمحصورة باعتبار كون الموضوع فيها كلياً وللمسورة والمهمة باعتبار عدم كون الحكم فيها على الافراد فالاولى أن يجعل في التقسيم عديلاً لجميعها ولا يجمع شيء من تلك الاقسام واما ما قيل في وجه الاحتمية ان الطبيعة على مقتضى تقسيم المصنف مالا يصلح للسككية والجزئية فلا يتناول مثل قولنا الانسان حيوان ناطق لانه يصلح للسككية والجزئية وعلى تقسيم الشارح ما يكون الحكم على نفس الطبيعة سواء يصلح للسككية والجزئية كالمثال المذكور اولاً كقولنا الحيوان جنس فقد عرفت ان تقسيم المصنف متناول له ولو سلم فهو لا يجيد أحسنية تقسيم الشارح بل بطلان تقسيم المصنف (قال قد أهمل) في التاج الاهمال (فرو كذا شق) فهو يقتضي الصلاحية فلذا قال لان الحكم الخ (قال كقولنا الانسان في خسر) على ان اللام للعهد الذهني (قال تلك القضية) في تاج البيهقي (الثالث سه كوته كردن وسه يكي چنانچه دورخ شود وسه يكي بمائد ونوعی ساختن از عطركه ابن را مثلك خوانند وسه خاف اشتريستن) وفي الحديث شر الناس المثلث يعني الساعي بياخيه يهلك ثلاثة نفسه وياخه وامامه انتهى فلم أن التثنية مستعمل في اللغة وليس مسجداً وأنه يقتضي سلبية حاله فاما قيل انه مستحدث وأنه يتبادر منه انه كان قبل

(قوله في أربعة أقسام)
أي الشخصية والمحصورة
الصادقة بالسككية والجزئية
والطبيعة والمهمة (قوله
خروج الطبيعة) أي
عن الاقسام الثلاثة بناء
على ماهو المصطلح عليه
من قاسم تلك الاقسام
(قوله المتبرة في العلوم)
أي العلوم الحسكية
وذلك لان مسائل العلوم
قوانين فلا بد من اعتبار
انطباقها على جزئيات
موضوعها كما عرفت في
تعريف المطلق

(قوله والطبيعة ليست منها)

بدون إياها النسبة في الطبيعة وفي بعض النسخ بها غنيثه يحتاج لتقدير مضاف أي وموضوع الطبيعة ليست من الأفراد (قوله لأن عدم الانحصار) أي عدم انحصار التقسيم هو أن يتناول المقسم شيئا ولا يتناوله الأقسام وأما تناول الأقسام شيئا لا يتناوله

المقسم فهو بطلان التقسيم لعدم انحصاره (قوله في قوة الجزئية) المراد بالقوة ما قابل الفصل أي فهي ليست جزئية بالفعل للاختلاف بذكر السور وعدمه (قوله يعني أنها متلازمان) تضيير للقوة أي لا يعني أن المهمة مستلزمة للجزئية دون العكس كما هو المتبادر من كون المهمة في قوة الجزئية (قوله فانه متى صدقت الخ) فيه ان هذا تحليل للشيء نفسه لأن هذا عين الدعوى وهي قولنا بمعنى أنها متلازمان وأجيب بأن قوله فانه متى الخ تضيير للدعوى فكأنه قال أي أنه متى صدقت الخ فلما كان في ذلك التفسير اجبال بينه بجزئي قوله فانه متى صدقت الخ والدليل هو قوله ببد اما انه كلما الخ تأمل

والطبيعات لا اعتبار لها في العلوم لأن الحكم في القضايا على ماصدق عليه الموضوع وهي الأفراد والطبيعة ليست منها فخرجها عن التقسيم لا يخل بالانحصار لأن عدم الانحصار بأن يتناول المقسم شيئا ولا يتناوله الأقسام والمقسم هنا لا يتناول الطبيعات فلا يخل بالانحصار بخروجها (قال) (وهي في قوة الجزئية لأنه متى صدق الانسان في خير صدق بعض الانسان في خير وبالعكس) (أقول) المهمة في قوة الجزئية بمعنى أنها متلازمان فانه متى صدقت المهمة صدقت الجزئية وبالعكس فإذا صدق قولنا الانسان في خير صدق بعض الانسان في خير وبالعكس اما انه كلما صدقت المهمة صدقت الجزئية فلأن الحكم فيها على أفراد الموضوع وفي صدق الحكم على أفراد الموضوع فاما ان يصدق ذلك الحكم على جميع الأفراد أو على بعضها وعلى كلا التقديرين يصدق الحكم على بعض الأفراد وهو الجزئي واما بالعكس فلأنه متى صدق الحكم على بعض الأفراد صدق الحكم على الأفراد مطلقا وهو المهمة (قال)

(قوله والطبيعات لا اعتبار لها في العلوم) أقول وذلك لأن الموجودات المتأصلة هي الأفراد والطبيعة إنما توجد في ضمنها والمقصود من العلوم الحكمية معرفة أحوال الموجودات المتأصلة الشيخ التقسيم الرباعي فثالثه الشيخ وهم (قال خروج الطبيعة) أي عن الأقسام الثلاثة بناء على ما هو المصطلح فيها بينهم من تقاير تلك الأقسام فلا يرد ان القسمة حاصرة إنما اللازم دخول الطبيعة في المهمة وبمعهم تكلف فدرجتها في الشخصية بناء على أن الطبيعة لا يمتثل للشركة وبمعهم في المهمة بناء على ان معناه ما لم يبين كية الأفراد سواء صالح الحكم عليها أولا وتفضيله في شرح المطالع (قال في العلوم) أي العلوم الحكمية مطلقا وذلك لأن مسائل العلوم قوانين فلا بد من اعتبار انطباقها على جزئيات موضوعها كما عرفت في تعريف المتعلق فن قال ان المنطق خارج عنه بناء على ان الحكم في قولنا كل جنس موصل ببعد وكل معرف يجب أن يكون أجل على الطبايع فقد سعى لأن الحكم فيها على الأفراد إلا ان أفراد تلك القضايا الطبايع فقط وليس الحكم في شيء منها على طبيعة الموضوع من حيث هي (قوله لأن الموجودات الخ) أي الموجودات التي يترتب عليها الآثار في الخارج إنما هي الأفراد (قوله والطبيعة إنما توجد في ضمنها) بمعنى أنها أمور أمتزاجية على ما هو رأي متأخري النافين لوجود الطبايع أو بمعنى أنها لا توجد بدون الفرد عند الغائل بوجودها وانفهام الشخصيات اليها (قال والطبيعة) بدون إياها النسبة وفي بعض النسخ بها غنيثه يحتاج الى تقدير المضاف أي موضوع الطبيعة ليست من الأفراد (قال لأن عدم الانحصار) أي عدم انحصار التقسيم واما تناول الأقسام شيئا لا يتناوله المقسم فهو بطلان التقسيم لعدم انحصاره (قال المهمة في قوة الجزئية) بمعنى قابل الفعل أي ليست جزئية بالفعل للاختلاف بذكر الدور وعدمه والاختلاف بالسور لا يجب الاختلاف في حقيقتها فيكونان متلازمين في الصدق تضيير القوة بالتلازم تضيير باللازم (قال فانه متى الخ) تضيير للتلازم للتلازم المصادرة والدليل ما بعده (قال يصدق الحكم على بعض) فلا يرد النقض بقولنا الشمس مضيء خارجيا والواجب قديم حقيقيا لعدم محبة ادخال البعض لأن الأفراد الممكنة للواجب والأفراد الخارجية للشمس لا يستمد ولا بد منه في دخول البعض لانا لا نسلم اقتضاء دخول البعض وجود

(قوله في تحقيق المحصورات) يقال حققت الامر اذا صرت منه على يقين والفرض من هذا البحث بيان معنى الحقيقة والحارجية واقسام القضية الهائيس المطلوب فيه ولما قال يعتبر تارة كذا وتارة كذا والمراد بالمحصورات الاربعة الموجبة السلبية والحيزية والسالبة السلبية والحيزية (قوله يبرون عن الموضوع (ج)) أي يبرون عما يقع موضوعا (ج) (وعما يقع محمولا (ب)) وليس المراد انهم يبرون عن مفهوم لفظ الموضوع (٣٠) كذا ت زيد (ج) فلفظ (ج) قائم مقام لفظ الموضوع وقوله وهو المحكوم

عليه سمي الخ المراد بالمحكوم عليه المعنى لا اللفظ وكذا تقول في المحكوم به وقوله عادة القوم أي المتألفة وإعلم أن الكتابة تقتضي أن اللفظ بها بسيط أي (ب) و(ج) وهو الحق لان الاختصار حاصل به وأما التلفظ بإسماها فهي كل جم به فهو باسيتين ثلاثين يشاركنها سائر الاسماء الثلاثة فلا وجه للاختصار عليهما دون غيرها ولانه اذا تلفظ بإسماها فيهم منها الحرفان المحصوران كما في قولنا كل انسان حيوان فلا يكون التعبير دالا على الشمول لجميع القضايا بخلاف ما اذا تلفظ بها ببطين فانه لا معنى لها أصلاً فيعلم انه تعبير عن الموضوع والمحمول وانما اختاروا هذين الحرفين لان الالف اذا كانت ساكنة

على البحث الثاني في تحقيق المحصورات الاربعة • قولنا كل (ج) يستعمل تارة بحسب الحقيقة ومعناه ان كل ما هو وجد كان (ج) من الافراد الممكنة فهو بحيث لو وجد كان (ب) أي كل ما هو ملزوم (ج) هو ملزوم (ب) وتارة بحسب الخارج ومعناه كل (ج) في الخارج سواء كان حال الحكم أو قبله أو بعده فهو (ب) في الخارج (أقول) قد عرفت أن للحماية طرفين • أحدهما وهو المحكوم عليه يسمى موضوعا وثانيها وهو المحكوم به يسمى محمولا • فاعلم أن عادة الأتوم في تحقيق المحصورات قد جرت بهم يسرون عن الموضوع (ج) وعن المحمول (ب) حتى انهم اذا قالوا كل (ج) ب فكانهم قالوا

فان قلت الشخصية أيضا ليست معتبرة في العلوم اذا لا يبحث فيها عن الاشخاص قلت هي معتبرة في ضمن المحصورات بخلاف الطبيعيات فانها ليست بمعتبرة لاف ذاتها ولا في ضمن المحصورات لان الحكم فيها على الافراد لاعل الطابع وأيضاً الشخصية قد تقو في الظاهر مقام الكلية فتنتج من كبرى الشكل الاول نحو هذا زيد وزيد حيوان فهذا حيوان بخلاف الطبيعة فانها لا تنتج في كبرى الشكل الاول كقولك زيد انسان والانسان نوع مع انه لا يصدق زيد نوع (قوله وثانيها) اقول هذه الفائدة

التمدد الا يرى انه اذا قيل كل شمس وجد في الخارج فهو معنى وكل ما فرض صدق الواجب عليه سواء كان محققاً أو مقدراً فهو قد يصدقان كليتين وهكذا الجزئيات (قوله اذا لا يبحث فيها عن الاشخاص) لما عرفت من انه لا كمال لافس في معرفة احوالها ولا نه لا تكاد تنحصر في عدد (قوله هي معتبرة في ضمن المحصورات) فان الحكم فيها في الحقيقة على الاشخاص والمفهوم الكلي عنوان لاستحضارها (قوله بخلاف الطبيعيات الخ) وما نوه من أن الحكم في قولهم الكلي الطبيعي موجود على الطبيعة فوهم لان الحكم فيها على الطابع من حيث انها افراد للموضوع لان حيث انها طابع قال لاعل الطابع الخ أي من حيث انها طابع (قوله في الظاهر) اما قال ذلك بناء على ما حققه سابقاً من أن الجزئي الحقيقي ينتج حله على شيء وأما على تقدير جواز حمله على ما ذهب اليه المحقق الدواني فالشخصية تقع كبرى الشكل الاول في الحقيقة ايضاً (قوله مقام الكلية) فلها مناسبة ثالثة بمسائل العلوم لانها كبريات الشكل الاول فلا يرد أن الطبيعة تقع صفري الشكل الاول لان الصفري لا اختصاص لها بالعلوم حتى يكون مناسبها موجبة للاعتبار في العلوم (قال المصنف البحث الثاني في تحقيق المحصورات الاربعة) في التاج التحقيق بيان حقيقت كردن وبدانستن وفي الصراح حققت الامر اذا صرت منه على يقين تحقيق درست وراست كردن وكلام محقق أي رسين وجميع

لا يمكن التلفظ بها والتحركة ليس لها صورة في الخط فاعتبروا الحرف الاول أعني الباء ثم الحرف الثاني الذي يجيز عن ب في الخط وهو ج وعكس الترتيب الذي كرى فلم يقولوا كل ج لا لا شمار بانها خارجان عن أصلها وهو أنه لم يرد بها نفسها (قوله فكانهم قالوا كل موضوع محمول) أي كل ما وقع موضوعا في القضايا الموجبة فهو عين محمولها والتنبيه في عدم اختصاص كل منهما بموضوع معين ومحمول معين الا ان شمول كل ج ب لجميع القضايا على البدل وشمول كل موضوع محمول لها على سبيل الاستغراق ولان هذا قال فكانهم قالوا الخ فقد ظهر لك وجه الشبه ووجه المغايرة بين الشبه والمشبه به

لا يمكن التلفظ بها والتحركة ليس لها صورة في الخط فاعتبروا الحرف الاول أعني الباء ثم الحرف الثاني الذي يجيز عن ب في الخط وهو ج وعكس الترتيب الذي كرى فلم يقولوا كل ج لا لا شمار بانها خارجان عن أصلها وهو أنه لم يرد بها نفسها (قوله فكانهم قالوا كل موضوع محمول) أي كل ما وقع موضوعا في القضايا الموجبة فهو عين محمولها والتنبيه في عدم اختصاص كل منهما بموضوع معين ومحمول معين الا ان شمول كل ج ب لجميع القضايا على البدل وشمول كل موضوع محمول لها على سبيل الاستغراق ولان هذا قال فكانهم قالوا الخ فقد ظهر لك وجه الشبه ووجه المغايرة بين الشبه والمشبه به

كل موضوع محمول وانما قلوا ذلك لفائدتين أحدهما الاختصار فان قولنا قولنا كل (ج ب) أخصر من قولنا كل إنسان حيوان مثلا وهو ظاهر وتأتيها دفع توهم الاختصار فانهم لو وضوا لكلية مثلا قولنا كل إنسان حيوان وأجروا عليه الأحكام أمكن أن يذهب الوهم إلى أن تلك الأحكام انما هي في هذه المادة دون الموجبات الكليات الأخر فتصوروا مفهوم القضية وجردوها عن المواد وعبروا عن طرفيها (ب) و (ج)

يمكن تحصيلها بأن يقال كل موضوع محمول لكن يفوت فائدة الاختصار فاجمع الفائدتين اختاروا (ج ب)

هذه الممانعة مناسبة للمقام كما لا يخفى والفرض من هذا البحث بيان معنى الحقيقة والخارجية واتصاف القضية بهما ليس المطلوب فيه ولذا قال يعتبر تارة كذا ويتر تارة كذا فاقيل انه قسم للقضية إلى الحقيقة والخارجية فلا وجه لجله بحيث على حدة لا وجه له عند التحقيق (قال عن الموضوع ب) وعن المحمول (ب) أي عما يقع موضوعا في القضايا الموجبة الكلية وعما يقع محمولا لاعتبار مفهوم الموضوع والمحمول • اعلم انه قد اشهر الالتفط به بيساط كما يقتضيه الكتابة وهو الحق لأن الاختصار حاصل به وأما الالتفط باسميهما أعني كل جيم به فهو نافط بسمين ثلاثين يشاركما ساء. الاسماء الثنية ولانه اذا تلفظ باسميهما فهم منهما الحران المخصوصان كما في قولنا كل إنسان حيوان ففهم منه مدلول طرفيه فلا يكون التعبير دالا على الشمول بجميع القضايا بخلاف ما اذا تلفظا بسيطين فانه لا معنى لها أصلا فيعلم انه تعبير عن الموضوع والمحمول فاقيل انه خطأ غلطاً والصعب انه استدلال على ان الحق ان يتلفظ هكذا كل جيم به به لا اسم لحروف المعجم بيساط فان حروف المعجم لا كونها من قبيل الحروف لا حاجة في الالتفط بها إلى التوصل بالاسم كما في قولنا زيد ثلاثي واختاروا هذين الحرفين لان الالف ساكنة لا يمكن الالتفط بها والتحركة ليست لها صورة في الخط فاعتبرا الحرف الاول أعني الباء ثم الحرف الثاني الذي يتميز عن ب في الخط وهوج وعكسوا الترتيب المذكور فلم يقولوا كل ج لا لاشعار بانها خارجان عن أصلهما وهو ان يراد بهما نفسيهما (قال فكأنهم قالوا كل موضوع محمول) أي كل ما يقع موضوعا في القضايا الموجبة الكلية فهو عين محمولا والتشبيه في عدم اختصاص كل منهما بقضية معينة الا ان شمول كل ج ب لجميع القضايا على البدل وشمول كل موضوع محمول على الأفراد فلذا قاله كان (قال في هذه المادة الخ) وان ضم معها ما يدل على التمثيل لعدم كونه نفا في عموم جميع الموجبات الكلية واحتمال ان يكون المقصود وما يكون من نوعه (قال فتصوروا الخ) أي تصوروا مفهوم القضية الموجبة الكلية أعني ثبوت المحمول للموضوع شاملا لجميع أفرادها وقس على ذلك (قال وجردوا الخ) أي لم يبتروا حصوله في صورة معينة وليس المقصود انهم انتزعوا ذلك المفهوم من القضايا الجزئية فبكون التجريد مقدما على التصور يدل على ما قلناه قوله من غير اشارة إلى مادة من المواد (قال وبحجوا عن أحوالها) أي عن أحوال مفهومات الكليات لا من حيث اتصافها بل من حيث صدقها وشوبها لطابع الاشياء التي تحتها بحيث يسري الحكم منها إليها فالشمول لجميع الطابع بالنسبة إلى جميع المفهومات على سبيل التوزيع كل واحد منها لما تحتها (قوله بان يقال كل موضوع محمول الخ) في عدم إيهام هذه القضية بالتخصيص تردد لان العنوان له مدخل في الأحكام فيجوز ان يتوهم ان الأحكام الجارية عليه من حيث خصوص هذا العنوان والتعبير بالموضوع والمحمول بخلاف قولنا كل ج ب اذ لا معنى له في

(قوله لفائدتين) أي

لمجموع فائدتين فلا يتاني

ان الفائدة الثانية منقطة

في قولنا كل موضوع محمول

(قوله وأجروا عليه

الأحكام) أي من تناقض

وعكس (قوله فتصوروا

مفهوم القضية) أعني

ثبوت المحمول للموضوع

(قوله وجردوها) أي

المفهوم وأنته لاكتسابه

التأثير من المضاف إليه

في قوله فتصوروا مفهوم

القضية والمراد بتجريد

المفهوم عدم اعتبار تحققه

في مادة معينة وليس

المراد بتجريده اتهم

انتزعوا ذلك المفهوم في

القضايا الجزئية والأورد

ان التجريد مقدم على

التصور

(قوله تنبأ على ان الاحكام الجارية عليها) أي على مفهوم القضية أي الجارية على المفهوم الكلي شاملة لجزئياتها أي لجميع جزئياتها وفي الحقيقة إنما هي جارية على جزئيات الكلي بحيث يقال كل انسان حيوان عكها كذا ويناقضها كذا (قوله في قسم التصورات) الاضافة بيانية (قوله أخذوا مفهوم الكليات الجنس) أي الجنس والفصل والتوع والمرض العام والخاصة (قوله من غير اشارة الى مادة) كالانسان (٣٣) والحيوان وتطلق وامتنع واحوالها الخ) أي بان

تنبأ على ان الاحكام الجارية عليها شاملة لجميع جزئياتها غير مقصورة على البعض دون البعض كما أنهم في قسم التصورات أخذوا مفهومات الكليات الجنس من غير اشارة الى مادة من المواد ويمتنعوا عن أحوالها بمنأى متاولا لجميع طبائع الاشياء ولهذا صارت مباحث هذا الفن قوانين كلية منطبقة على جميع الجزئيات فاذا قلنا كل (ج ب) فهناك امران احدهما مفهوم (ج) وحقيقته والآخر ماصدق عليه (ج) من الافراد فليس مناه ان مفهوم (ج) هو مفهوم (ب) والا لكان (ج) و (ب) (قوله كما أنهم في قسم التصورات أخذوا مفهومات الكليات من غير اشارة الى مادة من المواد) اقول يعني أخذوا مفهوم النوع والجنس وغيرها مطلقا من غير اشارة الى طبية خاصة نوعية أو جنسية كالانسان والحيوان وجعلوا هذه المفهومات المجردة عن خصوصيات الطبائع الشاملة اياها بأسرها محكوما عليها لتكون الاحكام الواردة عليها متاولا لجميع طبائع الاشياء فذلك صارت مباحث التصورات قوانين منطبقة على الجزئيات وكذلك أخذوا مفهومات القضايا وجردوها عن الخصوصيات وأجروا عليها الاحكام فصارت مباحث التصديقات أيضا قوانين كلية منطبقة على الجزئيات فصارت مباحث الفن كلها قوانين يبرف منها أحكام جزئياتها (قوله فليس مناه ان مفهوم ج مفهوم ب) اقول قد تبين فها سبق ان لفظ كل سوربين كية الافراد فاذا قيل كل (ج ب) علم المراد نفسه حتى يتوهم الاختصاص (قال ولهذا صارت الخ) لا لما صارت مباحث الكليات والقضايا قوانين والبحث في القول الشارح والقياس إنما هو منها من حيث الصورة صارت مباحث الفن كلها قوانين (قوله يعني أخذوا الخ) تفصيل لما أجمله الشارح (قوله الشاملة اياها) صفة المفهومات بعد صفة أي المفهومات الشاملة للطبائع وقوله محكوما عليها مفعول ثان لجعلوا (قال امران) بل ثلثة تألها كل فهو يطلق بالاشتراك على الكلي وعلى الكل المجموعي وعلى الكل الافرادي كذا في شرح المطالع (قال مفهوم ج وحقيقته) أراد بالتخصيص بعد التعميم لتتصيص على ان معنى الموضوع قد يكون حقيقة ماحتة على ما قال في شرح المطالع ان تفسير القضية لابد ان يكون عاما منطبقا على جميع القضايا المستعملة في العلوم ليكون احكامها قوانين كلية فلو كان المقصود ما صته ج لا يتناول ما حقيقته ج كذا (قال من الافراد) أي الافراد الحقيقية كما هو التبادر نخرج مسمى ج أي مفهومه المطابق لعدم كونه فردا وخرج المساوي والاعم حتى لا يدخل في قولنا كل انسان حيوان مفهوم التاطق ولا مفهوم الجسم وخرج الافراد الاعتبارية أعني الحصص فانها لا تعتبر في الحكم وقولهم كل وجود كذا حكم على افراد الوجود وهي الوجودات الخاصة لا على حصصه على ما فهم

على الكل وعلى الكل الجمعي فالاولى للشارح ان يقول اذا قلنا ج ب كان هناك امران (قوله وحقيقته) من عطف لفظين الخاص على العام اذ مفهوم الكاتب ذات ثبت لها الكتابة وهي غير حقيقته أعني الحيوان التاطق وقد يكون المفهوم نفس الحقيقة كما في الانسان فان مفهومه وحقيقته حيوان تاطق (قوله ماصدق عليه من الافراد) أي الافراد الحقيقية كما هو التبادر نخرج مسمى ج أي مفهومه المطابق لعدم كونه فردا وخرج الافراد الاعتبارية أعني الحصص كما في قولك الانسان حيوان فان الانسان له حصص كالصفة الموجودة في زيد وعمر ولا تعتبر في الحكم

(قوله لفظين مترادفين) أي سواء كانا مفردين أو مركبين أو أحدهما مفرداً والآخر مركباً سواء كان المفهوم معنى حقيقياً لها أو مجازياً لها أو لاحدهما مجاز ولاخر حقيقة (قوله فهو ب) أي فهو يصدق (٣٣) عليه مفهوم ب ولا تقول فهو ب

أي مفهوم ب اذ ليست افراد الموضوع نفس محمول المحمول لان المفهوم غير الافراد كما هو ظاهر والحاصل اننا نزيد من الموضوع الافراد ومن

لفظين مترادفين فلا يكون حل في المعنى بل في اللفظ بل معناه ان كل ماصدق عليه (ج) من الافراد فهو (ب) فان قلت كما ان (ج) اعتبارين كذلك لب اعتباران مفهوم وحقيقة و ماصدق عليه من الافراد فلم لا يجوز أن يكون المحمول ماصدق عليه (ب) من الافراد لافهمه كما أن الموضوع كذلك فنقول ماصدق عليه الموضوع هو بعينه ما صدق عليه المحمول فلو كان المحمول ماصدق عليه (ب) لكان المحمول ضروري الثبوت للموضوع ضرورة ثبوت الشيء نفسه فتحصّر القضايا في الضرورية

المحمول المفهوم لكن من حيث صدق على افراد الموضوع (قوله فان قلت الخ) هذا اعتراض وارد على الاضراب بقوله بل معناه ان كل ماصدق عليه ج من الافراد فهو ب وحاصله ان ابطال ارادة

ما صدق عليه مفهوم (ج) من افراده لافهم (ج) والا لكان لفظة كل زائدة لا فائدة فيها الا أن يراد بها معنى الكلّي فمعنى كل (ج) أي كلّي هو (ج) وهو مستبعد جداً فالاولى أن يقال اذا قلنا (ج ب) فلا نفي به ان مفهوم (ج) مفهوم (ب) والا لم يكن هناك حل بحسب المعنى بل بحسب اللفظ ولا نفي به أيضا ان مفهوم (ج) ما يصدق عليه مفهوم (ب) والالكانات قضية طبيعية غير معتبرة في العلوم بل نفي به ان ماصدق عليه (ج) من الافراد يصدق عليه (ب) واذا قرن (ج) بلفظ كل كان المعنى كل ما يصدق عليه (ج) من الافراد يصدق عليه (ب) (قوله فان قلت كما ان (ج) الخ) (اقول) قد عرفت ان كل كلّي له مفهوم و ماصدق عليه من الافراد فلكل واحد من (ج) و (ب)

المفهوم منها لا يصحح الاضراب المذكور لجواز ان يراد للماصدق من الجانبين وبقي احتمال رابع وهو ان يراد من ج المفهوم ومن ب الماصدق ولم يتعرض له الشارح لان الكلام في المحصورات وهذا اما يكون في الطبيعية ومنع تأنيبه في المحصورات ظاهر لمباينة الافراد للمفهوم الكلّي (قوله فنقول) أي ابطالا لتأني ذلك الاحتمال (قوله هو بعينه ما صدق عليه المحمول) أي كما في كل انسان ناطق والمراد انه

(قوله مستبعد) اذ استحال كل معنى الكلّي نادر في كلامهم سيما الداخل على التكرار (قال لفظين مترادفين) أي المتساويين سواء كانا مفردين أو مركبين أو أحدهما مفرداً والآخر مركباً وسواء كان ذلك المفهوم معنى حقيقياً لها أو مجازياً لها أو لاحدهما مجازياً ولاخر حقيقة وفائدة هذه الزيادة التوضيح بأنه كما لاحكم في المترادفين لا يكون الحكم هنها ولذا أسقطه السيد قدس سره (قال فان قلت الخ) يريد ان ابطال ارادة المفهوم منها لا يصحح الاضراب المذكور بقوله بل معناه ان كل ماصدق عليه (ج) من الافراد فهو (ب) لجواز ان يراد ماصدق عليه من الجانبين في احتمال ان يراد ب المفهوم وبب ماصدق عليه لم يتعرض له الشارح لانه لا يمكن ذلك الاحتمال في المحصورات والكلام فيها وتعرض له السيد السند لانه بسد ديوان المعنى بدون السور (قال فنقول الخ) ابطال لاحتمال المذكور لتفرض المطلوب اذ لا احتمال سوى الاربعة (قال لكان ضروري الثبوت الخ) لان الوصف الضوئي والمحمول آلة للاحاطة الطرفين بوجه التاثير والحكم انما هو بانحد ماصدق عليه الموضوع بما صدق عليه المحمول وهو في الطرفين واحد فيكون الحكم بثبوت الشيء لنفسه وهو ضروري فا قيل اذا اعتبرت الافراد في جانب الموضوع من حيث يصدق عليها (ج) واعتبرت في جانب المحمول من حيث يصدق عليها (ب) كان الحكم في القضية بان ماصدق عليه (ج) هو ماصدق عليه (ب) وعلى هذا لا يلزم انحصار القضايا في الضرورية لاحتمال ان يكون صدق (ب) على ماصدق عليه (ج) بالاسكان دون الفعل فيصدق الممكنة دون الفعلية أو في بعض الاوقات لا دائماً فيصدق الفعلية دون الدائمة كلام منشأ عدم الفرقين ان يكون مفهوم المحمول آلة للملاحظة وبين ان يكون محمولاً على ذات الموضوع

(م هـ - شروح التسمية ثانياً) عنه بالنظر لاحتمال أي انه عنه بحسب الواقع بدليل الحمل وان كان المحمول في نفسه ماصدق قد يكون أهم من ماصدق الموضوع كما في كل انسان حيوان

(قوله ولم تصدق ممكنة خاصة) أي ولم توجد ممكنة خاصة وأشار الشارح بقوله ولم تصدق الخ (الى ان الانحصار اضافي أي بالقياس الى الممكنة الخاصة التي هي قبض الضرورية فلا يرد ان الانحصار ممنوع لانه اذا صدق الضرورية صدق كل ما هو أهم منها أيضاً وبوضوح ذلك ان أخص (٣٤) القضايا الضرورية وما عداها أهم منها الا للممكنة الخاصة فانها تناقضها كما يأتي بيان

ذلك واذا كانت الضرورية أخص من ماعدا الممكنة الخاصة يلزم ان كل ماصح ان يجعل مثالا للضرورية ان يكون مثالا لغيرها من ماعدا الممكنة اذا كان كذلك فقول الشارح

نحصر في الضرورية أي وما كان أهم منها من الدائتين والوقتيتين والتشترتين والمطلقة والوجوديتين والممكنة العامة فالراد انه يلزم انحصار القضية فيما عدا الممكنة الخاصة وأن الممكنة الخاصة لا يتأتى وجودها فأمل (قوله لابقال الخ) هذه شبهة وارادة على محجة الحل في القضية الحلية وتوضيح ذلك انه تقدم ان القضية الحلية الموجبة ما افادت ثبوت المحمول للموضوع نحو هذا انسان وأورد المحرض بان هذا الحل محال لان ما فهم من ج اما ان يكون عين ما يفهم من (ب) أو غيره لا يصح ان يراد هذا ولا هذا فيكون الحل محالاً كما شبهه وارادة

(قال ولم تصدق الخ) اشارة الى ان الانحصار اضافي بالقياس الى الممكنة الخاصة التي هي قبض الضرورية فلا يرد ان الانحصار ممنوع لانه اذا صدق الضرورية صدق كل ما هو أهم منها أيضاً (قوله فيقتصر هناك الخ) وذلك لان الحكم الحلي عبارة عن هو هو قاما ان يتبر بين المفهومين أو بين الذاتين أو بين ذات الموضوع ومفهوم المحمول أو بالعكس فاقبل ان الاحتمالات زائدة على أربعة منشاء عدم احضار معنى الحكم الحلي (قوله سواء انحصر الخ) أي سواء كان المحمول مساوياً للموضوع أو أهم منه (قوله وأما اعتبار الخ) جواب شبهة وهو انه يجوز ان يتبر الانحاد في المفهوم ويكون محجة الحل باعتبار التباين من حيث دلالة الفظتين (قوله غير ملئت) اليه اذ التباين في اللفظ لا يؤثر في تباين الاحكام بخلاف التباين من حيث المفهوم (قوله وهو أيضاً الخ) أي كما ان اعتبار التباين في المفهوم واحد باعتبار الدلالة غير متلفت اليه كذلك هذا الاحتمال غير متبر وتفسيره بما قيل ان القضية التي يراد بكل واحد من طرفيها الافراد ليست بمعتبرة كذلك هذه القضية وهم لا يأت ذلك الاحتمال باطل لا انه غير متبر (قوله اذ المقصود منها) أي من القضايا المتبرة في العلوم (أجراء الاحكام الخ) لان

على الحلية في حد ذاتها يقطع النظر عن كوننا نريد من الموضوع الافراد ومن المحمول المفهوم أو نريد غيره فأما ويصح رجوع الشبهة لما تقدم من الوجه المرضي وهو ان المراد بالموضوع افراده وبالمحمول مفهومه فكان المورد يقول سلمنا ما تقدم لكن هذا الحل محال لان ماصدق عليه ج اما ان يكون عين مفهوم (ب) أو غيره لا يصح ان يراد هذا ولا هذا

فيكون الحل محالاً لكن رجوع الشبهة للحيلة مطلقاً أم (قوله فاما ان يكون مفهوم ج) أي ما يفهم من ج سواء كان الافراد أو المفهوم على التقرير الاول أو ما يفهم منها من الافراد على التقرير الثاني (قوله لا يكون مفيداً) أي في الحل بل الحل انما هو في الظاهر فقط واذ كان غير مفيد كان عبثاً والعبث صدوره من القلاء (٣٥) محال (قوله لانه يجاب الخ) حاصل

هذا الجواب معارضة لأمس من الدليل وحاصله ان دليلكم وان دل على صحة مدعاكم وهو ان الحل محال في القضية الحلية لكن عدنا دليل يدل على ان الحل فيها غير محال وذلك ان قولكم في الدعوى الحل محال قضية حلية تملكون صحتها وهي مشتقة على حل المحال على الحل فيكون ابطلاً للعمل بنفسه لان قولكم الحل محال ابطل لمطلق الحل ومن جزئياته حل المحالية على الحل ففي دعواكم ابطل للشيء بنفسه وابطال الشيء بنفسه محال لما يلزم عليه من كون الشيء حقا باطلاً وحينئذ فالحل ليس محالاً (قوله وللأسئلة ان يعود ويقول الخ) حاصله ان المعارضة انما تأتي لدلالتها آتت بالدعوى قضية موجبة وهي الحل محال ولي أن آتت بها قضية سالبة فلا يتأتى ما قلناه ومن المعارضة قول الشارح لا ندعي الإيجاب أي بقولنا الحل محال وقوله بل اما ان

فاما ان يكون مفهوم (ج) عين مفهوم (ب) أو غيره فان كان عنه يلزم ما ذكرتم من أن الحل لا يكون مفيداً وان كان غيره استمع أن يقال أحدهما هو الآخر لاستحالة أن يكون الشيء نفس ما ليس هو لانه يجاب عنه بأن قولكم الحل محال يشتمل على الحل فيكون ابطلاً للشيء بنفسه وأنه محال وللأسئلة ان يعود ويقول لا ندعي الإيجاب بل ندعي اما أن الحل ليس مفيداً أو انه ليس بممكن وصدق السالبة لا يتأتى كذب سائر الموجبات فالخفي في الجواب أننا نختار أن مفهوم (ب) غير مفهوم (ج) وقوله استحالة حل (ب) على (ج) هو هو قولنا لان لم وانما يكون حله عليه محالاً لو أقول هذه شبهة يتسك بها في ابطل الحل (قوله يلزم ما ذكرتم من أن الحل لا يكون مفيداً) أقول اذ لا حل بحسب المعنى بل بحسب اللفظ فقط (قوله لانه يجاب) أقول هذا الجواب معارضة لتلك الشبهة نقررها ان مدعاكم وهو قولكم الحل محال باطل لانه مشتق على صحة الحل اذ قد حل فيه المحال على

المقصود من العلوم الحكيمة معرفة أعيان الموجودات بقدر الطاقة البشرية فلا بد ان يسري الاحكام الى الموجودات النية فان وقع فيها بعض القضايا المختصة بالأمور الدنيوية فهو استطرادي أو بطريق المبدئية (قوله هذه شبهة الخ) أشار بذلك الى انه ليس اعتراضاً على ما سبق فان ما مر كان بياناً وتحققاً لمعنى القضية الموجبة الكلية وهذه ابطال للحل أو ردّها لتعلقها به فالتقابل مستدل والموجب معارض وما تكلفه المتأخرون من أنه منع لقوله فقد ظهر ان معنى القضية الخ بان ابطال الاحتمالين لا يستلزم كون معنى القضية ذلك انما يستلزم ذلك لو لم يكن هذا الاحتمال أيضاً باطلاً لبطان الحل المستلزم لبطان جميع الاحتمالات أو معارضة لان تحقيق معنى القضية فرع صحة الحل فكأنه ادعى ذلك وادعى بداهتها والمعارضة للمعارضة على هذا الطريق بان يكون ثبوت مدعاه مستلزم لابطاله جائز فكلما لا يخفى بشاعته على ذوي الافكار الساجدة (قال فاما ان يكون مفهوم (ج) الخ) أي ما يفهم منه عين ما يفهم من (ب) وليس المقصود من المفهوم ما يقابل الذات فالشبهة واردة بعدما حققته الشارح من ان معنى القضية كل ما صدق عليه (ج) من الافراد فهو (ب) لان التزديد المذكور جار فيه بخلاف ما يقول في مرتبة الجواب ان مضاه ما صدق عليه (ج) يصدق عليه (ب) ويجوز صدق الأمور المتعارفة الخ فانه بعد ذلك يتكشف المقصود ونحل الشبهة فاقبل ان ابراد هذا السؤال بعد تحقيق معنى القضية ضايع لان دافعه بالتحقيق ليس بشيء متشاوفاً عدم الفرق بين المبارتين (قوله اذ لا حل الخ) يعني ان القول بعدم الافادة بالنظر الى محتمه من حيث اللفظ واما بحسب المعنى فلا حل وان يستلزم اثنية الواحد كما ان الفردية تقتضي وحدة الاثنين (قوله هذا الجواب معارضة الخ) قررنا معارضة لانه لا يمكن حله على المعنى وهو ظاهر ولا على النقص لان الدليل ليس مستلزماً للمحال بل ثبوت المدعي مستلزم لبطانه فيكون باطلاً فلا يصح هذا الجواب قبل هذا الجواب انما يتم لو كان الشبهة مخصوصة بالموجبات وليس كذلك فانه يمكن ان يقال في قولنا ليس (ج) ب)

الحل الخ أي بل الذي ندعيه ان قولنا اما ان الحل الخ (قوله وصدق السالبة) وهي قولنا في هذا المقام ليس بممكن لا يتأتى سائر الموجبات أي وحينئذ فلا يلزم من كذب قولنا الحل محال كذب قولنا ان الحل ليس بممكن أو ليس مفيداً واذ كان كذلك فلا اعتراض باق والخفي في جوابه ان يقال انما نختار الشق الثاني وهو ان مفهوم (ب) الى آخر ما أشار له الشارح بقوله فالخفي الخ

(قوله لما نسين ان المراد) كل ما صدق (٣٣٦) عليه ج يصدق عليه مفهوم (ب) فيه ان ذلك الجواب غير دافع وذلك

كان المراد به ان (ج) نفس (ب) وليس كذلك لئلا نسين ان المراد ما صدق عليه (ج) يصدق عليه (ب) ويجوز صدق الامور المتغايرة بحسب المفهوم على ذات واحدة فاما صدق عليه (ج) بسمى ذات الموضوع ومفهوم (ج) بسمى وصف الموضوع وغناه لانه يعرف به ذات (ج) الذي هو المحكوم عليه حقيقة

الحل فيكون مدعاكم مبطلا لنفسه وما كان مبطلا لنفسه كان باطلا اذ لو كان حقا لكان حقا وباطلا معا وهو محال ورد الشارح هذا الجواب بانه انما يصح اذا كان مدعى الخصم موجبة وأما اذا كان مدعا سالبة فلا يصح هذا الجواب قطعا بل يجب أن يقال مفهوم (ج) و (ب) متغايران ولا ينبغي يحمل (ب) على (ج) ان مفهوم (ج) هو عين مفهوم (ب) فيلزم الحكم بانحد المتغايرين بل نسي كما قسم ان ما صدق عليه مفهوم (ج) من الافراد يصدق عليه مفهوم (ب) وصدق الامور المتغايرة بحسب المفهوم على ذات واحدة جائز كصدق الانسان والضاحك والمائي وغير ذلك من المفومات المتغايرة على زيد وللخصم أن يقول قد حملت مفهوم (ب) بهو هو على ما صدق عليه (ج) فقول ما صدق عليه (ج) اما أن يكون عين مفهوم (ب) فلا حل بحسب المعنى أو غيره فيلزم الحكم بأن أحد المتغايرين هو الآخر وهو باطل بل قول صدق مفهوم (ج) على ما فرضت صدقه عليه أيضا باطل لانهما ان انحد فلا صدق بحسب المعنى وان تغايرا لم يصح أن يقال أحدهما هو الآخر لا تقدير ولا اخباراً فقد تضاعفت الشبهة بذلك الجواب الحق ولا تحسم مادتها الا بتحقيق معنى الصدق والحل فقول لابد في الحل من تغاير طرفيه ذهنا والا لم يتصور بينهما حل أصلا

اما ان يكون مفهوم ج غير مفهوم (ب) فلا يفيد السلب واما ان يكون عنه فيمتنع وفيه ان تغايرها في نفس الامر لا يستلزم ان لا يفيد السلب لجواز ان لا يكون المخاطب عالما به وما قيل من انه لا يجب ان يعود ويقال ان الدليل مشتق على الحل فيستلزم ابطال الشيء بنفسه * لجوابه اما تحرير الدليل وكذا لو صح الحل فاما ان يكون مفهوم الموضوع عين مفهوم المحمول أو يكون غيره وكما كان عنه يلزم المحال أعني اثنيية الواحد وكما كان غيره يلزم المحال أعني وحدة الاثنيية فلو صح الحمل يلزم المحال وما قيل ان للسائل ان يقول انا لا ادعي الحمل بل المناقاة بين الافادة والامكان وجودا وعدسا يعني ان الدعوى منفصلة حقيقية لا موجبة حلية فلا ينبغي فساد لان المدعى ابطال الحل لا اثبات المناقاة بين الافادة والامكان (قوله بل يجب ان يقال الخ) هذا الجواب منع للخصم ان أريد بالصينية البينة من كل الوجوه وبالتيرة البينة من كل الوجوه ومنع للملازمة ان تردد في القسمين بين السلب والایجاب (قوله ان مفهوم ج هو عين الخ) زاد لفظ المفهوم مع ان الظاهر على طبق ما في الشرح ان (ج) نفس (ب) ليفيد ان الحكم بوحدة الاثنين مطلقا محال سواء أريد المفهوم أو الذات رعاية لمطابقة كلام السائل حيث قال اما ان يكون مفهوم (ج) عين مفهوم (ب) فالمنعود بالمفهوم ما يفهم من اللفظ الشامل لذات والمفهوم (قوله ان ما صدق عليه الخ) فالاتحاد من حيث الذات والتغاير من حيث المفهوم فلا يلزم شيء من المحذورين (قوله قد حملت الخ) يعني ان معنى الصدق الموصول بلى الحل فيكون معنى قولك ان ما صدق عليه مفهوم (ج) يصدق عليه (ب) أي ما حمل عليه مفهوم (ج) يحمل عليه مفهوم (ب) ويؤلف الى الشيء الذي الذي هو مفهوم (ج) هو مفهوم (ب) فيعود التردد المذكور في الموضوعين وتضاعف الاشكال

لان ما يصدق عليه ج اما ان يكون عين ما يصدق عليه (ب) أو غيره فيلزم ما تقدم من الاشكال فالجواب الصحيح القاطع رد الشبهة انما يختار الشقين فلا بد من ملاحظة البينة والصينية لكن ملاحظة البينة في الذهن والصينية في الخارج لان بها يصح الحل ويمكن ان ينزل الجواب الذي قاله الشارح على هذا الجواب ولا يرد عليه ما تقدم من رجوع الاشكال بان يقال قوله انا نختار ان مفهوم (ب) غير مفهوم ج أي غيره ذهنا وان كان عينه خارجا وما يدل على ذلك قوله بعد ويجوز صدق الامور المتغايرة بحسب المفهوم تأمل (قوله بسمى ذات الموضوع) ان أريد بالموضوع الافراد كانت الاضافة لبيان وكانت الاضافة في قوله وصف الموضوع حقيقة وان أريد بالموضوع اللفظ كانت الاضافة حقيقية فيها من اضافة المدلول للذال (قوله وغناه) عطف تفسير (قوله لانه يعرف الخ)

(قوله عين الذات) أي عين ماهية الذات لان الذات هي الافراد (قوله كقوله كل حيوان حساس) أي فان الحيوانية جزء لزيد وعمرو والحار وغيره (قوله وحقيقة الحيوان) الاضافة للبيان (قوله جزء لما) أي للذات (قوله ومفهوم الماشي) أراد به الماشي (قوله فحصل مفهوم القضية) أراد بمفهوم القضية اجزائها (٣٧) وهو الموضوع والمحمول والنسبة

والإباض اذ هنا هو مفهوم القضية عند المناطقة كأيدل عليه عدة مواضع من كلامهم منها قولهم المركب مادل جزؤه على جزء مناه وقولهم ان الموضوع دل عليه بافظ وكذلك المحمول والنسبة حقها ان يدل عليها بافظ الى غير ذلك واما قولهم ان مفهوم القضية هو نبوت المحمول للموضوع فذلك اصطلاح أصولي وانما احتجنا لتفسير مفهوم القضية بما يؤخذ من كلامهم ولم يضره بما هو شائع وهو نبوت المحمول لما صدق عليه الموضوع لانه لا يرجع الى المقدين المذكورين بل للمقد الثاني فقط كذا قال الشيخ وقد يقال انه يرجع للقدن لان نبوت المحمول أي نبوت وصف المحمول لما صدق عليه الموضوع مناه لما صدق عليه مفهوم الموضوع

كما يعرف الكتاب بعنوانه والعنوان قد يكون عين الذات كقولنا كل انسان حيوان فان حقيقة الانسان عين ماهية زيد وعمرو وبكر وغيرهم من افراده وقد يكون جزءاً لما كقولنا كل حيوان حساس فان الحكم فيه أيضاً على زيد وعمرو وغيرهما من الافراد وحقيقة الحيوان اما هي جزء لما وقد يكون خارجاً عنها كقولنا كل ماش حيوان فان الحكم فيه أيضاً على زيد وعمرو وغيرهما من افراده ومفهوم الماشي خارج عن ماهيتها فحصل مفهوم القضية يرجع الى عقدين عند الوضع وهو اتصاف ذات ولا بد أيضاً أن يتحدأ وجوداً بحسب الخارج سواء كان محققاً أو موهوماً لان المتنايرين في الوجود الخارجيين المحقق أو الموهوم يستحيل أن يحمل أحدهما على الآخر بهو هو بديهية سواء فرض بينهما اتصال آخر أولاً ففنى الحمل اتحاد المتنايرين ذهناً في الوجود الخارجيين محققاً أو موهوماً كما حقق في موضعه (قوله العنوان قد يكون عين الذات وقد يكون جزءاً لما وقد يكون خارجاً عنها) (أقول) وذلك لان العنوان كلي فاذ انساب الى ماهية ما صدق عليه من افراده فلا بد أن يكون أحد الاقسام الثلاثة (قوله سواء فرض بينهما اتصال) آخر رد لما ذهب اليه البعض من ان الاجزاء المحمولة صور لأمور متعددة موجودة بوجودات متعددة في الخارج الا انها لشدة الاتصال بينها وحصول ذات واحدة منها وحدة حقيقة صح حملها على الذات وحمل بعضها على بعض (قوله اتحاد المتنايرين ذهناً) أي في الوجود الظلي هو العلم (في الخارج) عن الوجود الذهني الذي يتنايران فيه سواء كان في الوجود الخارجي المحقق أو المقدر أو في الوجود الذهني الاصل المحقق أو المقدر فالاول كالحيوان والناطق المتحدن في ضمن وجود زيد والثاني كجنس النعفاء وفصله المتحدن في ضمن وجود فرد المقد والثالث كوجود جنس العلم وفصله في ضمن فرد منه كالمعلم باللسان والرابع ككثيرك الباري متمتع فانها متحدان بالوجود الذهني المقدر وسواء كان الاتحاد بالذات كما في الذاتيات أو بالعرض كما في العرضيات والمدييات فالخصل اتحاد المتنايرين مفهوم أي وجوداً ظلياً في الوجود المتأصل المتحقق أو المفروض ولا شك ان المتأصل في الوجود هو الأشخاص ثنتين للموضوعية والمفهومات للمحمولية وهذا أمر خارج عن مفهوم الحمل (قال يسمى ذات الموضوع) المقصود بالذات ما يستقل بالوجود وبوصف مالا يستقل سواء كان ذاتياً أو خارجياً والاضافة اما بانية أي الذات الذي هو الموضوع الحقيقي أو لامية أي يصدق عليه الموضوع الذكري وكذا الحال في قوله وصف الموضوع (قوله فلا بد ان يكون أحد الاقسام الثلاثة) كما مر اشارة الى انه لا يمكن اجتماع التسمين كما لا يمكن ان يكون الكلي بالقياس الى ما عته ذاتياً وعرضياً ونوعاً وجنساً وفصلاً ولذلك لم يمتد في الحصر المذكور ماهو المشهور من ان الشيء بالقياس الى آخر اما نفسه أو جزؤه أو خارج عنه فانه حينئذ يجوز اجتماع الاقسام بشدة الغير (قال وغيرهما من افراده) دون حصصه لما عرفت سابقاً من ان الحكم على الافراد الحقيقية دون الاعتبارية (قال فحصل مفهوم القضية) أي القضية

فصدق مفهوم الموضوع على افراده أي اتصاف افراده بذلك المفهوم ملاحظ وحينئذ تفسير مفهوم القضية بما هو شائع أولى (قوله الى عقدين) أي اتصافين (قوله وهو اتصاف ذات الموضوع) وهو زيد وعمرو بوصفه وهو الحيوانية والناطقية

(قوله بوصف المحمول) الاضافة لبيان (قوله تركيب تقيدي) أي لان المراد من قولك كل انسان حيوان مضاه الافراد القيدة بالانسانية حيوان وقوله (٣٨) تركيب تقيدي أي مفاد التركيب التقيدي لان التركيب التقيدي عبارة عن اللفظ

الموضوع بوصفه وعقد المحل وهو انصاف ذات الموضوع بوصف المحمول والاول تركيب تقيدي والثاني تركيب خبري فهنا ثلاثة أشياء ذات الموضوع وصدق وصفه عليه وصدق وصف المحمول عليه اما ذات الموضوع فليس المراد به افراد (ج) مطلقا بل الافراد الشخصية ان كان (ج) نوعا أو مياويه من الفصل والخاصة والافراد الشخصية والنوعية مآ أن كان (ج) جنساً أو مياويه من المرض العالم فإذا قلنا كل انسان أو كل ماطر أو كل ضاحك كذا فالحكم ليس الا على زيد وعمرو وبكر وغيرهم من افراد الشخصية وإذا قلنا كل حيوان أو كل ماش كذا فالحكم على زيد وعمرو وغيرهما من أشخاص الحيوان وعلى الطباع النوعية من الانسان والفرس وغيرها ومن هنا نسمعهم يقولون حل بعض الكليات على بعض انما هو على النوع وافراده ومن الافاضل من قصر الحكم مطلقا على الافراد الشخصية

الموجبة المسورة مع قطع النظر عن خصوصية السور يرجع الى عقدين والمقصود بالمقد الانصاف الحاصل بالمصدر ليصح تفسير أحدهما بالآخر (قال) (تركيب تقيدي) لان المقى بالموضوع الذات الموصوفة بفهمه ولفظه كل للاحاطة والشمول (قال فهنا ثلاثة أشياء) أي في مقام تحقيق المحصورات فلا يرد منع الحصر بفهم الموضوع والمحمول والجهة وغيرها (قال) (افراد ج) مطلقا) أي سواء كانت حقيقية أو اعتبارية حتى يدخل الاجناس والتفصيل والاستناف بل المقى الافراد الحقيقية (قال) (بل الافراد الشخصية الخ) في شرح المطالع التقييد بالجزئيات ليس لاجراء مسمى ج فان مسمى ج لا يصدق عليه ج بل لاجراء المساوي والاعم فان أول ما يفهم من كل ج كل ما يقال عليه ج سواء كان كليا أو جزئياً لكن التعارف خصه بالجزئيات والمق بالجزئيات الجزئيات الاضافية لا الحقيقية ولا كل جزئيات اضافية كيف تنفق حتى ان طسمية ج اذا قيدت بقيد ذاتي أو عرضي تكون داخلة في كل ج بل المقصود بها الجزئيات الشخصية ان كان ج نوعا أو مياؤه من الفصل والخاصة والشخصية والنوعية ان كان جنساً أو نوعه من فصله المرض العالم انتهى فاقبل أن المفهوم من شرح المطالع ان ادخال الانواع والاشخاص واخراج التفصيل والاجناس مع اسمها والانواع مذكورة الاقدام في الانصاف بالمحمول في ضمن الاشخاص وعدم الانصاف بالاستقلال مبني على دعوي اقتضاء العرف واللغة ذلك فان تمتم والا فلا افراد اعرض انما المفهوم عما في شرح المطالع اخرج المساوي والاعم من الحكم وما قيل ان المقصود من النوع اعم من النوع الحقيقي سهو كيف وقد بين الشارح الطباع النوعية بقوله من الانسان والفرس وغيرها وظني أن تخصيصهم الافراد بالاشخاص والانواع بناء على ان الحكم في القضايا المستعملة في العلوم انما هو على الافراد المتصلة في الخارج وهي الاشخاص والانواع دون الاجناس والفصول فانها غير متصلة في نفسها كالاضافة والحصر (قال والافراد الشخصية والنوعية الخ) لا يقال هذا يشكل بالاحكام على الكليات كقولنا كل نوع كذا وكل كلى كذا لان الكلام في تحقيق القضايا المستعملة في العلوم الحكمية واما القضايا المستعملة في هذا الفن فلا كان مرادهم منها ينال من نتج الى تعريف وتام (قال من قصر الحكم مطلقاً) سواء كان الموضوع نوعاً أو جنساً

كقولك الانسان حيوان فاطق لا الانصاف المذكور وقد قال لا مانع من ان المركب التقيدي يقال على المعاني أيضاً لان التركيب هو الضم وهو موجود في المعاني لان الذهن يقوم به المفصل (قوله فهنا) أي في مقام تحقيق المحصورات فلا يثنى ان الامور قد تزيد على ذلك في غير ذلك المقام اذ لم يذكر الجهة ولا عين المحمول ولا عين الوصف لانه قال وصدق وصفه عليه فلم ينظر للوصف بل لصدقه ولا لعين المحمول بل لصدقه (قوله أو ما يوايه) أي يساوي النوع وقوله من الفصل بيان لا وانما كان الفصل مساوياً للنوع لصدق كل بالانصاف والافراد الشخصية (قوله حل بعض الكليات) أي الجنس فخرج الصف لانه داخل في النوع (قوله من قصر الحكم مطلقاً على الافراد) أي كان الموضوع نوعاً أو ما يوايه أو جنساً أو ما يوايه (قوله مطلقاً) أي شخصية أو نوعية

(قوله ومن هنا) أي ومن كون الحكم على الافراد وعلى الطباع في القسم الثاني وهو ما اذا كان الموضوع جنساً أو عرضاً عاماً

وهو قريب الى التحقيق لان اتصال الطبيعة النوعية بالمحمول ليس بالاستقلال بل لاتصاف شخص من أشخاصها به اذ لا وجود لها الا في ضمن شخص من أشخاصها وأما صدق وصف الموضوع على

كأمر في السكليات المحسوسة (قوله لان اتصال الطبيعة النوعية بالمحمول ليس بالاستقلال بل لاتصاف شخص من أشخاصها به اذ لا وجود لها الا في ضمن شخص من أشخاصها) (أقول) فلو اعتبر الطبيعة النوعية مع الأشخاص كان ذلك بحسب المعنى تكراراً لأنه لما اعتبر نبوت المحمول لجميع الأشخاص فقد أدرج فيه نبوته للطبيعة النوعية فيلزم التكرار لا يقال إنما يلزم التكرار اذا لم يكن للطبيعة النوعية حكم يخص بها وذلك ممنوع اذ لا يلزم من عدم وجودها الا في ضمن أشخاصها أن لا يكون لها أحكام مخصوصة بها فان طبيعة الانسان كلية وعامة الى غير ذلك من الاحوال التي لا تشاركها فيها أشخاصها لانا نقول الكلام في اعتبار الطبيعة مع الأشخاص في قضية واحدة فلا بد أن يكون الحكم الذي يكون فيها مشتركاً بينهما فهنا أعني في الاحكام المشتركة

(قال وهو قريب الى التحقيق) وأما التحقيق فهو أن يخص ذلك بما سوى المحمولات التي يتصف بها الطباع استقلالاً نحو كل حيوان شيء أو مفهوم أو ممكن الا أن القرينة دالة على ارادة التخصيص لأن الكلام في تحقيق القضايا المتبرئة في العلوم الحكيمة والمحمولات فيها أحوال للموجودات المتأصلة في الوجودات فأتصاف الطباع بها إنما هو في ضمن أشخاصها وان وقع البحث فيها عن أحوال الطباع أيضاً على سبيل البدلية أو استطراداً نادراً (قال لان اتصال الطبيعة النوعية بالمحمول) أي في القضايا المتبرئة في العلوم الحكيمة كما سيصرح به الشارح في آخر البحث (قال ليس بالاستقلال) أي بذاته بدون الأشخاص (قال بل لاتصاف شخص الخ) لا يعني ان هناك اتصافين أحدهما سبب للآخر اذ لا تقاير بين الطبيعة والأشخاص في الخارج فضلاً عن أن يتصور اتصافان يكون أحدهما سبباً للآخر بل يعني ان هناك اتصافاً واحداً يعتبر بالقياس الى الأشخاص ابتداءً وبالقياس الى الطبيعة بعد انتزاعها من الأشخاص أو تحليلها اليه والاعتبار الاول سبب الثاني (قال اذ لا وجود لها الخ) سواء قلنا بوجود الطباع في الخارج وزيادة التبعين عليها في الخارج كما هو مذهب الاوائل أو قلنا انها من الامور الانتزاعية والموجود في الخارج هي الهوية البسيطة (قوله لانا اعتبر نبوت المحمول لجميع الأشخاص) أي شخص شخص بحيث لا يشذ منها فرد كما هو مدلول الشكل الافرادى لا المجموع من حيث هو مجموع كما يوم ظاهر المارة (قوله فقد أدرج الخ) قد عرفت أن نبوته للشخص هو نبوته للطبيعة فالاندراج بحسب التنافير الاعتباري وما قيل أن نبوته للأشخاص صريحاً ونبوته للطبيعة ضمنيّ الاعتراض عليه بأنه لا تكرار بين اعتبار الثبوت الصريح والضمني والتمتع لجوابها كلها ناش من قلة التدبر (قوله فهنا أعني في الاحكام المشتركة الخ) قيل فيه بحث لأنه لا يجوز أن يكون من الاحكام المشتركة ما يتصف به الطبيعة استقلالاً كالاشخاص نحو كل حيوان مفهوم والجواب ان الكلام في القضايا المتصلة في العلوم الحكيمة ومحمولاتها في الأغلب أحوال الموجودات المتأصلة في الوجود (قال وأما صدق وصف الخ) أي في القضايا التي لم يقم فيها عقد الوضع بجهة من الجهات فبالإمكان بحسب نفس الأمر لا بحسب الفرض اما اذا قيد بجهة مخصوصة فقد الوضع فيها على ما ذكر وما قيل يؤيد مذهب الشيخ أنه لا يصدق العرفية والشروطية على مذهب الفارابي

(قوله وهو قريب الى التحقيق) (أقول) فلو اعتبر الطبيعة النوعية مع الأشخاص كان ذلك بحسب المعنى تكراراً لأنه لما اعتبر نبوت المحمول لجميع الأشخاص فقد أدرج فيه نبوته للطبيعة النوعية فيلزم التكرار لا يقال إنما يلزم التكرار اذا لم يكن للطبيعة النوعية حكم يخص بها وذلك ممنوع اذ لا يلزم من عدم وجودها الا في ضمن أشخاصها أن لا يكون لها أحكام مخصوصة بها فان طبيعة الانسان كلية وعامة الى غير ذلك من الاحوال التي لا تشاركها فيها أشخاصها لانا نقول الكلام في اعتبار الطبيعة مع الأشخاص في قضية واحدة فلا بد أن يكون الحكم الذي يكون فيها مشتركاً بينهما فهنا أعني في الاحكام المشتركة (قال وهو قريب الى التحقيق) وأما التحقيق فهو أن يخص ذلك بما سوى المحمولات التي يتصف بها الطباع استقلالاً نحو كل حيوان شيء أو مفهوم أو ممكن الا أن القرينة دالة على ارادة التخصيص لأن الكلام في تحقيق القضايا المتبرئة في العلوم الحكيمة والمحمولات فيها أحوال للموجودات المتأصلة في الوجودات فأتصاف الطباع بها إنما هو في ضمن أشخاصها وان وقع البحث فيها عن أحوال الطباع أيضاً على سبيل البدلية أو استطراداً نادراً (قال لان اتصال الطبيعة النوعية بالمحمول) أي في القضايا المتبرئة في العلوم الحكيمة كما سيصرح به الشارح في آخر البحث (قال ليس بالاستقلال) أي بذاته بدون الأشخاص (قال بل لاتصاف شخص الخ) لا يعني ان هناك اتصافين أحدهما سبب للآخر اذ لا تقاير بين الطبيعة والأشخاص في الخارج فضلاً عن أن يتصور اتصافان يكون أحدهما سبباً للآخر بل يعني ان هناك اتصافاً واحداً يعتبر بالقياس الى الأشخاص ابتداءً وبالقياس الى الطبيعة بعد انتزاعها من الأشخاص أو تحليلها اليه والاعتبار الاول سبب الثاني (قال اذ لا وجود لها الخ) سواء قلنا بوجود الطباع في الخارج وزيادة التبعين عليها في الخارج كما هو مذهب الاوائل أو قلنا انها من الامور الانتزاعية والموجود في الخارج هي الهوية البسيطة (قوله لانا اعتبر نبوت المحمول لجميع الأشخاص) أي شخص شخص بحيث لا يشذ منها فرد كما هو مدلول الشكل الافرادى لا المجموع من حيث هو مجموع كما يوم ظاهر المارة (قوله فقد أدرج الخ) قد عرفت أن نبوته للشخص هو نبوته للطبيعة فالاندراج بحسب التنافير الاعتباري وما قيل أن نبوته للأشخاص صريحاً ونبوته للطبيعة ضمنيّ الاعتراض عليه بأنه لا تكرار بين اعتبار الثبوت الصريح والضمني والتمتع لجوابها كلها ناش من قلة التدبر (قوله فهنا أعني في الاحكام المشتركة الخ) قيل فيه بحث لأنه لا يجوز أن يكون من الاحكام المشتركة ما يتصف به الطبيعة استقلالاً كالاشخاص نحو كل حيوان مفهوم والجواب ان الكلام في القضايا المتصلة في العلوم الحكيمة ومحمولاتها في الأغلب أحوال الموجودات المتأصلة في الوجود (قال وأما صدق وصف الخ) أي في القضايا التي لم يقم فيها عقد الوضع بجهة من الجهات فبالإمكان بحسب نفس الأمر لا بحسب الفرض اما اذا قيد بجهة مخصوصة فقد الوضع فيها على ما ذكر وما قيل يؤيد مذهب الشيخ أنه لا يصدق العرفية والشروطية على مذهب الفارابي

ذاته فبالامكان عند الفارابي حتى أن المراد (يج) عنده ما يمكن أن يصدق عليه (ج) سواء كان ثابتاً له بالفعل أو مسلوباً عنه دائماً بعد أن كان يمكن الثبوت له وبالفعل عند الشيخ أي ما يصدق عليه (ج) بالفعل سواء كان ذلك الصدق في الماضي أو الحاضر أو المستقبل حتى لا يدخل فيه ما لا يكون (ج) دائماً فإذا قلنا كل أسود كذا يتناول الحكم كل ما يمكن أن يكون أسود حتى الرومين مثلاً

يلزم التكرار (قوله) وبالفعل عند الشيخ (أقول) قيل إنما عدل الشيخ عن مذهب الفارابي واعتبر مع الامكان الثبوت بالفعل لان الاختصار على مجرد الامكان يخالف للعرف واللغة فان الاسود اذا

لكذب كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة أو دائماً مادام كاتباً اذ لا يكون الكاتب بالامكان متحرك الاصابع بالضرورة أو دائماً مادام كاتباً بالامكان فوهم اذ الحكم فيها بشرط الانصاف بوصف الموضوع فالحكم المذكور صادق أيضاً اذا اعتبر عقد الوضع بالامكان (قال فبالامكان الخ) أي الامكان العام المقيد بجانب الوجود يشمل ما يكون وصف الموضوع ضرورياً لذات وما أورده المحقق الطوسي من أن التطفة يمكن أن يكون انساناً فلو دخل في كل انسان لكذب كل انسان حيوان فتناطعت نشأت من اشتراك لفظ الامكان بين الامكان الذاتي المقصود ههنا وبين الامكان الاستعدادي الثابت للتطفة (قال ما يمكن أن يصدق الخ) أي الذات الذي يمكن صدق ج عليه (قال بعد ان كان الخ) قيد لقوله مسلوباً عنه لا يدخل تحت ما يمكن أن يصدق عليه (قوله قيل انما عدل الخ) في الشفاء قولنا كل ابيض مثناه كل واحد ما يوصف بأنه ابيض دائماً أو غير دائم كان موضوعاً للابيض، وخوفاً به أو كان نفس ابيض وهذه الصفة ليست صفة الامكان والصحة فان قولنا كل ابيض لا يفهم منه البته انه كل ما يصح أن يكون ابيض بل كل ما كان هو موضوعاً بالفعل بأنه ابيض كان وقاماً غير معين أو معيناً أو دائماً بعد أن يكون بالفعل وهذا القول ليس فعل الوجود في الاعيان فقط فربما لم يكن الموضوع ملتفتاً اليه من حيث هو موجود في الاعيان كقولك كل كره محيط بذى عشرين قاعدة مثله ولا الصفة هي على أن يكون للشيء وهو موجود بل من حيث هو معقول بالفعل موصوف بالصفة على ان العقل يصفه بان وجوده بالفعل يكون كذا سواء وجد أو لم يوجد فيكون قولك كل ابيض مثناه كل واحد ما يوصف عند العقل بان يجمل وجوده بالفعل انه ابيض دائماً أو في وقتاً أو وقتاً كان فهذا جانب الموضوع انتهى كلامه يعني هذا الفعل الذي اعتبر في انصاف ذات الموضوع بمفهومه ليس الفعل الذي يكون باعتبار الوجود في الاعيان حتى لا يشمل الموضوع الا الافراد التي دخلت في الوجود اذ ربما لا يكون الموضوع ملتفتاً اليه من حيث انه موجود كما في القضايا الهندسية ولا الصفة ملتفتاً اليها على أن يكون للشيء من حيث انه موجود بل يكون ذات الموضوع ملتفتاً اليه من حيث انه حاصل في العقل موصوف بالصفة أي بمفهوم الموضوع على معنى ان العقل يصفه أو يعتبر انصافه بان وجوده بالفعل في نفس الامر يكون كذا أي ابيض مثلاً فقوله على معنى ان العقل يصفه أي الموضوع بان وجوده بالفعل يكون كذا يدل على ان معنى الانصاف بالفعل في الوضع ان يعتبر العقل بالفعل الانصاف الذي يكون لذات الموضوع بمفهومه باعتبار وجوده بالفعل ففي قولنا كل أسود كذا يدخل الحبشي الموجود وغير الموجود في الحكم ولا يدخل الرومي وهو المعنى الموافق للعرف واللغة ان يعتبر العقل انصافه وفرضه بالفعل بعد امكان انصافه به فيدخل الرومي في الحكم المذكور على ما قاله الشارح في شرح المطالع

(قوله في الماضي الخ) أي فالمراد من الانصاف بالفعل مطلقاً فتعال الاول كل صالح يدخل الجنة أي كل شخص انصف بالصلاح في الماضي الخ أي والفرض ان الاشخاص لم تصف بالصلاح ومثال الثاني كل عالم فهو كذا أي كل من انصف بالعلم في الحال فهو كذا ومثال الثالث كل مبعوث يمرض على ربه وقوله أو الحاضر أو المستقبل أو امانة الحلو فتجاوز الجمع

(قوله واذا قررت هذه الاصول) أى ذات الموضوع ووصفه ووصف (٤١) المحمول بغير تارة بحسب الحقيقة أى

بأنظر لحقيقة القضية ومفهومها
بقطع النظر عن مافي الخارج
فالتصديق بنبوت الحيوانية
للانسان في قولنا كل انسان
حيوان سواء كان الانسان في
الخارج ثبت له الحيوانية .

أولاً وجد الانسان خارجاً
أولاً واذا كان التصديق ذلك
فانها تصديق سواء كانت
افرادها موجودة أو معدومة
(قوله بحسب الحقيقة)
الباء زائدة وحسب بمناه
قد يراد هذا حسب هذا
بمعنى أنه قدره أى ان (ج)
(ب) بغير تارة منها قدر
الحقيقة أى من غير ان يكون
هناك أمر زائد عليها وأما أى
بقدر للإشارة الى عدم
الزيادة على الحقيقة تأمل
(قوله ونسب حينئذ
حقيقة) نسبة للحقيقة
من نسبة الشيء الى
مفهومه الذى هو كالحقيقة
له لامن نسبة الشيء الى
نفسه (قوله كانتا حقيقة
القضية) اعلم انهم قالوا ان
القضية الحقيقية أكثر استعمالاً
في العلوم من غيرها فالخارجية
وان كانت تستعمل لكن
الحقيقية أكثر استعمالاً اذا
علت هنا تعلم ان قول
الشارح كانتا حقيقة القضية

على مذهب الفارابي لا يمكن اتصافهم بالسواد وعلى مذهب الشيخ لا يتناولهم الحكم لعدم اتصافهم بالسواد
في وقت ما ومذهب الشيخ أقرب الى العرف وأما صدق وصف المحمول على ذات الموضوع فقد يكون
بالضرورة وبالإمكان والفعل وبالذات على ما سيجي في بحث الموضوعات واذا قررت هذه الاصول فنقول
قولنا كل (ج) بغير تارة بحسب الحقيقة ونسب حينئذ حقيقة كانتا حقيقة القضية المستعملة في العلوم

أطلق لم يفهم منه عرفاً . ولغة شيء لم يتصف بالسواد أزلاً وأبداً وان أمكن اتصافه به

من ان الفارابي اقتصر على هذا الامكان وحيث وجده الشيخ مخالفاً للعرف زاد فيه فهدى الفضل
للاقتصر الوجود في الاعيان بل ما يعم الفرض الذهني والوجود الخارجي فالذات الحالية تدخل في
الموضوع اذا فرضه العقل موصوفاً بالفعل مثلاً اذا قلنا كل اسود كذا يدخل في الاسود ماهو
اسود في الخارج وما لم يكن اسود ويمكن ان يكون اسود اذا فرضه العقل اسود بالفعل واما على رضى
الفارابي فدخله لا يتوقف على هذا الفرض وقد أومى الشيخ اليه في الشفاء حيث قال وهذا
الفعل ليس فصل الوجود في الاعيان قطع فرعاً لم يكن الموضوع ملتفتاً اليه من حيث هو موجود
بل من حيث هو مقول بالفعل موصوفاً بالصفة على ان العقل يصفه بان وجوده بالفعل سواء وجد
أو لم يوجد وقال في الاشارات اذا قلنا كل ج ب نفى به ان كل واحد واحداً هو يوصف بـ ج كان
موصوفاً بـ ج في الفرض الذهني أو في الوجود الخارجي وكان موصوفاً بذلك دائماً أو غير دائم بل
كيف اتفق فذلك الشيء موصوف بأنه ب فالكلامان صريحان في ان اعتبار عقد الوضع بـ ج الفرض
الذهني والوجود فانه قاسد من وجوه اما أولاً فلائنه لابد حينئذ من اعتبار امكان الوصف في
نفس الامر أيضاً كما اعترف به الشارح والا لدخل الافراد المستعملة الانصاف اذا فرض اتصافها
وليس في عبارة الشيخ دلالة على اعتباره بل هي صريحة في نفي اعتبار الامكان والصحة واعتبار
الفعل واما ثانياً فلان مخالفة العرف باق على حالها اذ العرف واللفظ لا يجمع بدخول الرومي في الحكم
المذكور واما ثالثاً فلائنه لا ضرورة لهذا الاختلاف في الاحكام أصلاً وأما هو اختلاف لفظي بخلاف
ما قلناه فانه يؤثر في الاحكام من اشتراط ضمنية الصغرى في الشكل الاول وعدم انعكاس الضرورية
كنفسها وعدم انعكاس الممكنة على ما سيجي واما رابعاً فلان عبارة الشيخ لا تساعد فان قال على
ان العقل يصفه بالفعل يكون كذا لاعلى ان العقل يصفه بها واما خامساً فلائنه لا دلالة في كلام الشيخ
على التعميم الذي أفاده الشارح بقوله بل ما يعم الفرض الذهني والوجود الخارجي انما المستفاد من
كلامه تميم الافراد حيث قال سواء وجد أو لم يوجد وهو المقصود من التعميم الذى نقله من
الاشارات لتعميم الانصاف (قال سواء كان في الماضي الخ) على سبيل منع الحلو ليشمل الدوام
(قال لا يتناولهم الخ) هذا على ماهو المشهور من مذهب الشيخ من ان الاعتبار عند الانصاف بالفعل
في نفس الامر واما على تحقيق الشارح لمذهب فقد عرفت انه لا فرق بين المذهبين الا باعتبار
(قال بحسب الحقيقة) أى على قدر حقيقة القضية وماهيتها من غير اعتبار أمر زائد عليها يقال
هذا بحسب ذلك أى بقدر ذلك (قال كانتا حقيقة القضية) لكثرة استعمالها بهذا الاعتبار فهي
نسبة الشيء الى مفهومه الذى هو كالحقيقة له

(٦ م — شرح التسمية ثاني) المستعملة في العلوم مشكل اذ ظاهره ان المستعمل في المراد العلوم قضية غير هذه وهذه القضية
حقيقة لها مع ان المستعمل في العلوم كثيراً انما هو الحقيقة كما علنت وأجيب بان الحقيقة كانت أكثر استعمالاً نزلت منزلة

الكل فكان القضية المستعملة استعمالاً قليلاً أصلاً وحقيقتها المستعملة كثيراً فالمستعمل في العلوم اثنان الحقيقة وغيرها والحقيقة كالاصل بالنسبة لغيرها وبصد ذلك اعترض أيضاً بأنه لا معنى لارتباط قوله بأنها الخ بما قبله بل ربما ناقضه اذ ما قبله يقتضي ان النسبة من نسبة الشيء الى مفهومه وهذا يقتضي ان النسبة من نسبة الشيء الى نفسه وقد يجاب بان في الكلام حذفاً والتقدير وتسمى حينئذ حقيقة واشتهرت بذلك لأنها حقيقة الخ أي أننا ملاحظون في هذا الاشهر كونها كانت الامر السكلي المستعمل في العلوم تأمل (قوله الخارج (٤٢) عن الشاعر) أي عن ادراكات الشاعر فهو مقرر في نفسه فلا

يتوقف ثبوته على اعتبار
المعتبر والمراد بالشاعر
القوة الباطنة المدركة وهي
النفس والالها واما تقدير
ادراك ثلاثا بشكل الحكم
على صفات الشاعر مع انها
خارجية وليست بخارجية
عن الشاعر بل قائمة بها
(قوله كل ما هو وجد)
أي كل شيء لو وجد كان
(ج) أي انساناً وقوله كان
(ب) أي حيواناً (قوله
من الافراد الممكنة) أي
في نفس الاسرى التي عدما
ليس واجباً وهذا أي
كونها ممكنة في نفس الامر
لا بتاني انها في الخارج قد
تكون منحصرة في فرد بالامكان
العام واما قلنا ممكنة في نفس
الامر بقرينة ان ذلك القيد
لاخراج الافراد الممكنة لان
عدمها واجب (قوله ليس
مقصوداً على ماله وجود
في الخارج) أي فقط (قوله
بل على ما قدر وجوده

وأخرى بحسب الخارج وتسمى خارجية والمراد بالخارج الخارج عن الشاعر أما الاول فنفي به كل ما لو
وجد كان (ج) من الافراد الممكنة فهو بحيث لو وجد كان (ب) فالحكم فيه ليس مقصوراً على ماله
وجود في الخارج فقط بل على كل ما قدر وجوده سواء كان موجوداً في الخارج أو معدوماً فيجوز ان لم
يكن موجوداً فالحكم فيه على افراده المقدرة الوجود كقولنا كل غطاء طائر وأن كان موجوداً
فالحكم ليس مقصوراً على افراده الموجودة بل عليها وعلى افراده المقدرة الوجود أيضاً كقولنا كل
انسان حيوان واما قيد الافراد بالامكان لانه لو اطلقت لم تصدق كلية أصلاً
(قوله) الخارج عن الشاعر (أقول) الشاعر هي القوى الدراكة جمع شعر بفتح الميم أو كسر هاء أي موضع الشعور
أو أنه (قوله) واما قيد الافراد بالامكان (أقول) يعني اعتبر المصنف امكان وجود افراد الموضوع
في القضية الحقيقية لان الحكم فيها يتناول الافراد المقدرة في الخارج ومن جعلها مالا يكون ممكن
(قال والمراد الخ) لا الخارج عما هو حقيقتها لان هذا الاعتبار أيضاً من حقيقته ولهذا قال سابقاً بأنها حقيقة
القضية وسوى بين الاعتبارين فقال يعتبر تارة كذا وتارة كذا (قال الخارج عن الشاعر) أي ادراكك للشاعر
فلا بشكل بالحكم على صفات الشاعر مع انها خارجية وليست بخارجية عن الشاعر بل قائمة بها (قوله هي القوى
الدراكة) أي النفس والالها بل جميع القوى الدالة والافه لا لأن كلها قائمة بالعلوم الناقضة، جنبه تعالى
بلا واسطة أو بواسطة كانت كلها مواضع الشعور والالها ويكون اسناد الادراك اليها مجزواً كاسناد
القطع الى السكن لا كما وهم من ان الحلاق المشر على النفس تغلب لاهناشاعة (قل من الافراد
الممكنة) في نفس الامر فلا ينسافي كونه في الخارج منحصر في فرد بالامكان العام المقيد بجواب
الوجود بقرينة انه لاخراج الافراد الممكنة (قال بل على كل ما قدر وجوده الخ) عم التقرير ههنا
بحيث يشمل الموجود والمعدوم فالراد بالقدرة الوجود في قوله على افراده المقدرة الوجود في
الموضعين المعدومة بقرينة المقابلة بالوجود (قال واما قيد الافراد الخ) أي في تفسير الحقيقة
الموجبة السككية (قال لم تصدق كلية الخ) لم يقيد بالوجبة مع ان الكلام فيها اشارة الى ان
اعتبار القيد المذكور لتصحيح السككية ولا مدخل للإيجاب في ذلك والى ان اعتبار القيد المذكور
في الجزئية يتبع اعتباره في السككية لتحقق التناقض بينهما (قوله يعني اعتبر المصنف الخ) يعني ان
في قوله واما قيد اشارة الى ان قوله من الافراد الممكنة قيد لاخراج الافراد الممكنة وذلك لان
مراد كلمة لو الشرطية المستعملة في المقدرات لادخال الافراد المقدرة المعدومة في الخارج في القضية

الخ (عم) التقدير هنا بحيث يشمل الموجود والمعدوم والمراد بالقدرة الوجود بعد في قوله على افراد
القدرة الوجود في الموضعين المعدومة الوجود بقرينة المقابلة بالوجود وليس المراد ان الافراد يقدر وجودها (قوله واما قيد
الافراد الخ) أي في تفسير الحقيقة الموجبة السككية (قوله لم تصدق كلية) أي لم توجد قضية كلية سواء كانت موجبة أو سالبة
واما لم يقيد بالوجبة بحيث يقول لم تصدق كلية موجبة مع ان الكلام فيها للاشارة الى ان اعتبار القيد المذكور لتصحيح
السككية ولا مدخل للإيجاب في ذلك والى ان اعتبار القيد المذكور في الجزئية يتبع اعتباره في السككية لتحقق التناقض بينهما

(قوله اما الموجبة الخ) أي اما عدم صدق الموجبة الكلية (قوله فانه اذا قيل كل (ج ب) بهذا الاعتبار) أي كل انسان حيوان بهذا الاعتبار أي اطلاق الافراد عن التقييد بالامكان ثم اب جواب اذا عذوف أي اذا قيل صكل (ج ب) بهذا الاعتبار صادق فتقول ليس كذلك (قوله فانه اذا قيل كل (ج ب) بهذا الاعتبار) أي فانه اذا قيل كل انسان سواء كان متمماً أو مكتملاً حيوان صادق فتقول لا نسلم انه صادق بل هو غير صادق اذ (٤٣) الانسان المتمتع لا نسلم انه حيوان وان

كان انساناً فلو وجد الانسان الذي ليس بحيوان صدق انه انسان غير حيوان وهذا متضمن لسالبة جزئية وهي ليس

بعض الانسان حيوان وهذه السالبة الجزئية منافية للموجبة الكلية المدعاة وهي قوله كل انسان سواء كان متمماً أو مكتملاً حيوان واذا كان مناقضاً

له بطلت الكلية المدعاة لان ما ذكر من سند التمسك صدقه هذا حاصله فقول الشارح لان (ج ب) ليس (ب) أي لان الانسان الذي

غير حيوان لو وجد كان (ج ب) أي انساناً وليس بحيوان وهذا السند مستلزم لموجبة جزئية معدولة المحمول أشار لها

الشارح بقوله بعض مالو وجد كانت (ج ب) أي بعض مالو وجد كان انساناً وهو المتمم لوجوده كان ليس (ب) أي ليس

أما الموجبة فانه اذا قيل كل (ج ب) بهذا الاعتبار فتقول ليس كذلك لان (ج) الذي ليس (ب) لو وجد كان الوجود فيه فلا يكون الحكم فيها سواء كان إيجابياً أو سلبياً صادقاً عليه فلا تصدق قضية كلية أصلاً بل تصدق في كل مادة تفرض موجبة جزئية أو سالبة جزئية كما قرره وهذا القيد أنشأ إمكان وجود الافراد انما يحتاج اليه اذا لم يثبت إمكان صدق وصف الضوائى على ذات الموضوع بحسب الحقيقة ومن جعلها المتمتات في الخارج فلا يكون الحكم بثبوت المحمول لها في نفس الامر إيجابياً كان أو سلبياً صادقاً فلا تصدق قضية كلية أصلاً ثم لو كان الحكم في جانب المحمول أيضاً بطريق الفرض كان صادقاً وفي تقريره قدس سره إشارة الى دفع ما قيل ان القيد المذكور ليس لخراج الافراد المستحيلة بل هو لتعميم الافراد حتى لا يتوهم ان اعتبار صدق ج بالفعل على ما هو مذهب الشيخ يخصه بالافراد بالفعل لان كلاً لو التمسكة في المقدرات دفع لذلك التوهم واذا دفع ما قيل علم ان التقييد المذكور لا بد منه في تقدير القضية لاستفاد منه اعتبار الصدق بالامكان اذ لو لم يقيد وفسر القضية بمجرد مالو وجد فكان ج لم يصدق قضية أصلاً لان لو وجد فكان ج بالامكان أو بالفعل لا يوجب إمكان ج لان تقدير الوجود يمكن ان يستلزم كون الشيء ج بالامكان أو بالفعل ولا يكون الشيء ج بالامكان ولا بالفعل لان إيراد الشرطية لجرد ادخال الافراد للمعدومة لا لإفادة التعليق حتى يكون معناه استلزام تقدير الوجود كون الشيء ج بالامكان أو بالفعل اذ لا معنى لتفسير الحتمية بالشرطية كما سيجي تفصيله في كلامه قدس سره (قوله وهذا القيد الخ) هذا البحث وأورده المحقق الفنازاني ولم يتعرض لبحث الثاني وهو اننا لا نسلم امتناع صدق المحمول على الفرد المفيد بتقيضه ولا امتناع سلبه عن القيد بينه وانما يلزم ذلك لو لم يكن ذلك التقدير محالاً لظهور اندفاعه لان المتبر صدق المحمول في نفس الامر لا بطريق الفرض والقول بجواز صدق المحمول في نفس الامر على الفرد المفيد بتقيضه مكابرة (قال اما الموجبة الخ) أي اما عدم صدق الموجبة الكلية فانه اذا قيل كل ج ب بهذا الاعتبار أي اعتبار كون الحكم فيها على الافراد المقدرة مطلقاً صادقة فتقول ليس كذلك أي ليس بصادق فهو مدعي دليله ما بعده وليس دليلاً حتى يكون صادقة على ما هو وتكلف في دفعها (قال لان ج الذي ليس ب لو وجد الخ) اعترض بان المحمول اذا كان أمراً شاملاً لا تكون القضية كاذبة مثلاً قولنا كل انسان شيء اذا الانسان الذي ليس بشيء له محالة يكون شيئاً والجواب ان اعتقاد المحلل بحسب نفس الامر فالانسان المفروض ليس شيئاً لعدم تحققه في الخارج والذهن لا يكون شيئاً في نفس الامر ثم مفهوم الانسان لا شيء فردته لكونه أمراً ثابتاً في الذهن وخلاصة الاستدلال ان كل مفهوم له تقيض فاذا فرض ذات الموضوع متصفاً بتقيضه لا يصدق عليه ذلك

حيواناً قال الشارح وانه أي ما ذكر من الموجبة الجزئية وهي قوله بعض مالو وجد الخ ينقض الموجبة الكلية المدعاة واعتراض بان الموجبة الكلية لا ينقضها الا السالبة الجزئية والجواب ان الموجبة الجزئية المذكورة تستلزم سالبة جزئية موجودة الموضوع قائلة بعض الانسان ليس بحيوان فتم المقصود (قوله فتقول ليس كذلك) أي ليس بصادق وهذا مدعي دليله ما بعده وهو قوله لان ج ليس ب الخ

(قوله لا يقال هب الخ) حاصله أننا لنسلم ما قدم من أن الانسان الذي ليس بمحيوان لو وجد كان انسانا وليس بمحيوان ولكن لانسلم ان هذا يتضمن الموجبة الجزئية (٤٤) التي يحصل بها التناقض فهذا منع لاستلزام فرض (ج) ليس (ب) لصدق

(ج) وليس (ب) فبعض ما لو وجد كان (ج) فهو بحيث لو وجد كان ليس (ب) وانه يتناقض كل (ج) ب) بهذا الاعتبار لا يقال هب ان (ج) الذي ليس (ب) لو وجد كان (ج) وليس (ب) ولكن لانسلم انه يصدق حينئذ بعض ما لو وجد كان (ج) فهو بحيث لو وجد كان (ج) وليس (ب) فان الحكم في القضية انما هو على افراد (ج) ومن الحائز أن لا يكون (ج) الذي ليس (ب) من افراد (ج) فاما اذا قلنا كل انسان حيوان فالانسان الذي ليس بمحيوان ليس من افراد الانسان لان الكلي يصدق على افراده والانسان ليس صادق على الانسان الذي ليس بمحيوان لانا نقول قد سبقت الاشارة في مطلع باب السكيات الى أن صدق السكلي على افراده ليس بمنتهى محسب نفس الامر بل بحسب مجرد الفرض فاذا فرض انسان ليس بمحيوان فقد فرض انه انسان فيكون من افراده وأما السالبة فلاه اذا قيل لاشئ من (ج) فنقول انه كاذب لان (ج) الذي هو (ب) لو وجد كان (ج) و (ب) فبعض ما لو وجد كان (ج) فهو بحيث لو وجد كان (ب) وهو يتناقض قولنا

نفس الامر بل يكتفي بمجرد فرض صدقه عليه أو امكان فرض صدقه عليه كما في صدق السكلي على جزئياته حتى اذا وقع السكلي موضوعا للقضية السككية كان متاولا لجميع افراده التي هو كلي بالقياس اليها سواء أمكن صدقه عليها أولا وأما اذا اعتبر امكان صدق وصف العنواني على ذات الموضوع في نفس الامر كما هو مذهب الفارابي أو اعتبر مع الامكان الصدق بالفعل كما هو مذهب الشيخ فلا حاجة الى اعتبار امكان وجود الافراد والمحدور مندفع فان الانسان الذي ليس بمحيوان لا يصدق عليه الانسان في نفس الامر فلا يدخل في قولنا كل انسان حيوان وكذا الانسان المحجر

المفهوم في نفس الامر فلا يصدق القضية كلية لا موجبة ولا سالبة (قوله كما في صدق السكلي الخ) متعلق بالآخر (قوله فلا حاجة الى اعتبار الخ) اذ لا يفتك امكان صدق الوصف في ظرف من امكان الافراد فيه فاندفع ما قبل ان قولنا كل متتمع معدوم افراد مستحجة وعنوانه يمكن الصدق عليها فلا بد من اخراجه بقيد امكان الافراد لان امكان صدق العنوان عليها انما هو في الذهن وافراده ممكنة فيه وذلك لا ينبغي استحالتها في الخارج (قال وانه يتناقض الخ) واذا صدق تلك الجزئية لا يكون السككية صادقة وهو المطلوب (قال هب ان ج الخ) منع لاستلزام فرض ج ليس ب لصدق الجزئية المذكورة حتى يلزم كذب السككية بسندانه لا يكون فردا له والحكم في القضية انما هو على افراد الموضوع فلماذا اكنى بالجواز (قال لا نقول الخ) وما قبل يمكن ان يدفع ذلك بان الفرد الذي يحقق السككية يتناول الفرد بحسب الفرض ولكن ما يحيط به السور وينصرف اليه الحكم الفرد بحسب نفس الامر فلا حاجة الى التقييد بالامكان حاصله ما ذكره قدس سره سابقا من ان اعتبار امكان صدق العنوان في نفس الامر أو مع الفعل ممتنع عن اعتبار هذا القيد (قال لكنه يجوز الخ) اكنى هنا بالجواز لان المدعى انه بعد التقييد بقيد امكان الافراد يجوز أن يصدق السككية ولا يجمع ذلك فيكفيه جواز كونه متتمع الوجود وأما اذا كان المدعى تحقيق صدقه فانه لا بدح من

الجزئية المذكورة حتى يلزم كذب السككية (قوله فان الحكم الخ) سند للمنع وحاصله ان الانسان الذي ليس بمحيوان ليس من افراد الانسان والحكم في القضية انما هو على افراد الموضوع وحينئذ فلا تحقق القضية الجزئية التي حصل بها التناقض (قوله لانا نقول الخ) حاصله ان صدق السكلي على افراده ليس معتبرا بحسب نفس الامر بل بمجرد الفرض وحينئذ فالانسان المتتمع من افراد السكلي الذي هو الانسان واذا كان من افراده ثبتت الموجبة الجزئية وحصل التناقض (قوله وأما السالبة) أي وأما عدم صدق السالبة السككية (قوله فلاه اذا قيل لاشئ من (ج) ب) أي لاشئ من الانسان بمجري صادق لجواب ادعاهنوف (قوله فنقول انه كاذب الخ) حاصله انما لانسلم قولكم لاشئ من افراد الانسان سواء كانت ممكنة أو متتمة

محجر بل يجوز أن يكون بعض الانسان وهو المتتمع محجر (ج) أي الانسان الذي هو محجر لو وجد كان انسانا ومحجر وهذا مستلزم موجبة جزئية قائمة ببعض ما لو وجد كان انسانا وهو بحيث لو وجد كان محجراً وهذه الموجبة الجزئية تناقض الاصل الذي هو سالبة كلية

(قوله لان ج) الذي ليس ب (ب) في صورة الإيجاب) أي لان الانسان الذي ليس حيواناً في صورة أبطال الموجبة الكلية (قوله و ج) في السلب أي ولانسان الذي هو حجر في أبطال السالبة الكلية (قوله وان كان فرداً ج) أي وان كان ماذكر من ج) في الإيجاب والسلب فرداً لمطلق ج) (قوله لكنه يجوز) أي لكن بعد التقييد بالامكان يجوز أن يكون متمتع الوجود فالانسان الذي ليس بحيوان يمكن في نفسه إلا أنه متمتع الوجود وإذا كان ممكناً فلا يصدق بعض ما لو وجد كان انساناً فهو بحيث لو وجد كان ليس حيواناً بل يكون حيواناً لان ذلك البعض وان كان (٤٥) ممدوماً الا أنه يمكن وكذلك

الانسان حجر يمكن في نفسه وان امتنع في الخارج وإذا كان ممكناً ولا يصدق بعض ما لو وجد كان انساناً فهو بحيث لو وجد كان حجراً لان الافراد قد قيدت بالامكان وانما عبر قوله لكنه يجوز ولم يقل لكنه يتمتع وجودها في الخارج لان المدعى في الاصل انه بعد التقييد بقيد امكان الافراد يجوز أن تصبغ الكلية ولا يتمتع صدقها فيكنى حينئذ في الردجواز كونه متمتع الوجود وأما اذا كانت المدعى تحقق صدقها فلا بد من الجزم حينئذ بامتناع وجودها (قوله فسر الخ)

لا شيء مما لو وجد كان ج) فهو بحيث لو وجد كان ب) وما قيد الموضوع بالامكان اندفع الاعتراض لان ج) الذي ليس ب (ب) في الإيجاب و ج) الذي ب (ب) في السلب وان كان فرداً ج) لكن يجوز أن يكون متمتع الوجود في الخارج فلا يصدق بعض ما لو وجد كان ج) من الافراد الممكنة فهو بحيث لو وجد كان ليس ب (ب) ولا بعض ما لو وجد كان ج) من الافراد الممكنة فهو بحيث لو وجد كان ب (ب) فلا يلزم كذب الكلبيين ولما اعتبر في عقد الوضع الاتصال وهو قولنا لو وجد كان ج) وكذا في عقد الحمل وهو قولنا لو وجد كان ب) والاتصال قد يكون بطريق اللزوم كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالهار موجود وقد يكون بطريق الاتفاق كقولنا ان كان الانسان ناطقاً فالهار ناطق فسر صاحب الكشف ومن تابعه باللزوم فقالوا معنى قولنا كل ما لو وجد كان ج) فهو بحيث لو وجد كان ب) أن كل ما هو ملزوم ج) فهو ملزوم ب (ب) وليت شعري لم يكتفوا بمطابق الاتصال حتى لزوم خروج أكثر القضايا عن تفسيرهم لانه لا ينطق الا على قضية يكون وصف موضوعها ووصف محمولها لازمين لذات الموضوع وأما القضايا التي لا يصدق عليه الانسان في نفس الامر فلا يدخل في قولنا لا شيء من الانسان بحجر (قوله) ولما اعتبر في عقد الوضع الاتصال وكذا في عقد الحمل (أقول) هذا بحسب الظاهر من العبارة بجميع فان قولك لو وجد كان ج) متصلة وكذا قولك لو وجد كان ب (ب) متصلة أخرى وأما بحسب المعنى فينبغي أن لا قصد هناك إيصال قطعاً لان هذه العبارة تفسر لقضية المحلية وقد عرفت أن عقد الوضع فيها تركيب تقييدي فكيف يتصور أن يكون معناه متصلة وان عقد الحمل فيها تركيب خبري لكنه حمل لا اصطلاحي فليس في مفهوم القضية الحقيقية معنى الاتصال أصلاً فكيف تفسر بمعنى متصلين بل يجب أن يحمل عبارة الشرط على قصد التعميم في افراد الموضوع بحيث يتدرج فيها الافراد المحققة والمقدرة فانك اذا قلت كل ج (ب) يتبادر منه ان الحكم على كل ما هو ج (ب) في الخارج محققاً فأورد كلمة الشرط في التفسير تنبهاً على دخول الافراد المقدرة أيضاً في الجزم بامتناع وجوده (قوله هذا بحسب الظاهر الخ) تحقيق للمقام ذكره الفارابي في شرح المطالع (قوله ان لا يصدق هناك الخ) اذ ليس هناك حكم بتحقيق نسبة على تحدير آخر (قوله وقد عرفت الخ) اذ معناها ان كل ما فرض ج ب (ب) قوله أن يكون معناه متصلة فان الاتصال نسبة تامة خبرية (قوله لكنه حمل) أي عقد بين الطرفين هو هو لا عقد بالاتصال في التحقيق

الجزم بامتناع وجوده (قوله هذا بحسب الظاهر الخ) تحقيق للمقام ذكره الفارابي في شرح المطالع (قوله ان لا يصدق هناك الخ) اذ ليس هناك حكم بتحقيق نسبة على تحدير آخر (قوله وقد عرفت الخ) اذ معناها ان كل ما فرض ج ب (ب) قوله أن يكون معناه متصلة فان الاتصال نسبة تامة خبرية (قوله لكنه حمل) أي عقد بين الطرفين هو هو لا عقد بالاتصال في التحقيق

(ج) أي من الافراد لان الافراد ملزومة للانسان والانسان لازم لها (قوله بكون وصف موضوعها ومحولها لازمين الخ) وذلك كافي كل انسان حيوان فان وصف الموضوع وهو الانسانية ووصف المحمول وهو الحيوانية لازمان لافراد الموضوع وذاته (قوله فاما القضايا التي أحد وصفها أو كلاهما غير لازم الخ) الاول نحو كل كاتب انسان فان الكتابة بالفعل ليست لازمة لذات الموضوع أعني زيد وعمرو الخ بخلاف وصف المحمول فانها لازمة لتلك الذات والثاني نحو كل كاتب متحرك فان الكتابة والتحرك غير لازمين لذات الموضوع

(قوله بل في أخص من الضرورية) أي بل في فرد من أفراد الضرورية أخص منها لأن الفرد أخص من الكل فزيد أخص من الانسان والحاصل ان الضرورية هي التي كان وصف المحمول فيها زماً لذات الموضوع أعم من أن يكون وصف الموضوع لازماً لها أيضاً أولاً نحو كل كاتب (٦) انسان وكل انسان حيوان لكن المثال الثاني أخص من الضرورية لان

أحد وصفها أو كلاهما غير لازم فحارجة عن ذلك ولزمهم أيضاً حصر القضايا في الضرورية اذ لا معنى للضرورة الا لزوم وصف المحمول لذات الموضوع بل في أخص من الضرورية لاعتبار لزوم وصف الموضوع في مفهوم القضية وعدم اعتباره في مفهوم الضرورية وقد وقع في بعض النسخ كل مالو وجد وكان (ج) بالواو العاطفة وهو خطأ فاحش لان كان (ج) لازم لوجود الموضوع على ما فسر به ولا معنى للواو العاطفة بين اللازم والمزوم على أن ذلك ليس بمشبه أيضاً على أهل العربية فان لو حرف شرط ولا بد له من جواب وجوابه ليس قولنا فهو بحيث لانه خبر المبتدأ بل كان (ج) وجواب الشرط لا يعلف عليه

الحكم فان كل الشرط تستعمل في المحققات والمقدرات كقولك في النهار ان كانت الشمس طالعة قالتها موجود وكقولك في الليل ان كانت الشمس طالعة قالتها موجود فان قلت فعلي هذا يكفي إيراد الشرط في جانب الموضوع فيلتوا إيراد في جانب المحمول لان المقصود منه المفهوم لا الأفراد قلت قد يقصد بالمحمول الأفراد اذا كانت القضية منحرقة وهي أن يكون السورمذكوراً في جانب المحمول سواء ذكر في جانب الموضوع أو لا فإيراد الشرط في المحمول يتفكك في المتحركات بين الطرفين (قوله فان كل الشرط الخ) سبأ لو فان استعماله في المقدرات أشيع (قوله قبلوا إراد الخ) قد يقال فائدة انه لو لم يذكر توهم ان ما فرض ج ب بالفعل (قال ولزمهم أيضاً الخ عطف على قوله لزمهم خروج أكثر الخ) والخروج والخصر المذكوران متبايران من حيث المفهوم وان تلازما في التحقيق - فلذا جعلهما لازمين (قال في بعض النسخ) أي نسخ المتن على ما فسر به أي المصنف حيث قال أي كل ما هو ملزوم لج فهو ملزوم لب فاقيل ان وجود الواو في تفسير القوم دليل على عدم صحة تفسيره باللزومية - ولا يلزم من عدم مساعدة تفسير صاحب الكشف وأتباعه إياه كونه غلطاً فاحشاً فليكن الفاعل في التفسير خطأ فاحشاً (قال ولا معنى للواو العاطفة بين اللازم والمزوم) أي من حيث انها كذلك بأن يقصد بذلك ما افادة اللزوم بينهما بخلاف ما اذا لم يقصد فانه يدخل الواو بينهما نحو الانسان والضحك متساويان (قال ليس بمشبه أيضاً الخ) أي كما أنه ليس بمشبه على التفسير المذكور (قال ولا بد له من جواب) يمكن أن يقال قد مجرد لو عن الشرطية ويستعمل مجرد الفرض كما قال صاحب الكشف في قوله تعالى ولو أعجبتك حسنن مفروض أعجابك حسنن وهو المناسب للمقام اذ لا معنى للاتصال في تفسير الحلية وكأنه قيل لكما فرض وجوده وكان ج (قال لانه خبر المبتدأ) ولا يجوز أن يكون تابياً عن الجزاء لانه حينئذ يكون جزاء بحسب المعنى فيكون من تمة المبتدأ فلا فائدة في الاخبارية بعد اعتباره في جانب المبتدأ

الوصفين لازماً فيه (قوله في بعض النسخ) أي نسخ المتن (قوله على ما فسر به) أي على ما فسر المصنف به حيث قال أي كل ما هو ملزوم (ج) فهو ملزوم (ب) (قوله ولا معنى للواو العاطفة بين اللازم والمزوم) أي من حيث انها لازم وملزوم بأن يقصد بذلك ما افادة اللزوم بينهما بخلاف ما اذا لم يقصد ذلك بل كان القصد من ذكرها بيان انها متساويان قالها تدخل بينهما نحو الانسان والضحك متساويان (قوله ولا بد له من جواب) قد يقال ان لو قد تجردت عن الشرطية واستعملت لمجرد الفرض كما قال صاحب الكشف في قوله تعالى ولو أعجبتك حسنن أي مفروضاً أعجابك حسنن بل هذا هو المناسب للمقام

فكانه قيل لكما فرض وجوده وكان ج (قوله لانه خبر المبتدأ) أي ولا يجوز ان يحمل جواباً وأما الواو تابياً عن الخبر لانه يكون خبراً بحسب المعنى فيكون من تمة المبتدأ فلا فائدة في الاخبار به بعد اعتباره في جانب المبتدأ (قوله وجواب الشرط لا يعلف عليه) أي على الشرط بمعنى فعل الشرط والا كان شرطاً وهذا جواب عن سؤال مقدر وحاصله ما المانع من ان يكون جواباً ومقطوعة على الشرط

(قوله واما الثاني) وهو استعمال ج بحسب الخارج (قوله فبراده كل ج في الخارج الخ) لا يقال قولكم في الخارج اما طرق لافراد الموضوع والمحمول أو لوصفهما أو لصدمتهما على الذات فان كان طرقا لذاتهما (٤٧) قوله في الخارج تأييدا مستدرك لان

افراد الموضوع عين افراد المحمول وان كان طرقا لوصفهما فهو باطل لان الاوصاف قد لا توجد في الخارج كما في الممدولة وان كان طرقا للصدق فهو ايضا باطل لان الصدق من الامور الاعتبارية فكيف يوجد في الخارج لا نقول فرق ما بين قولنا صك

وأما الثاني فبراده به كل (ج) في الخارج و (ب) في الخارج والحكم فيه على الموجود في الخارج سواء كان اتصافه (ب) حال الحكم أو قبله أو بعده لان ما لم يوجد في الخارج أزلا وأبداً يستحيل أن يكون (ب) في الخارج وانما قال سواء كان حال الحكم أو قبله أو بعده دسأ لتوهم من ظن أن معنى (ج) هو اتصاف الجيم بالباثية حال كونه موصوفاً بالجيبة فان الحكم فيه ليس على وصف الجيم حتى يجب تحققه في الخارج حال تحقق الحكم بل على ذات الجيم فلا يستدعي الحكم الوجوده واما اتصافه (قوله) لان ما لم يوجد في الخارج أزلا وأبداً (أقول) هذا تمثيل لقوله والحكم فيه على الموجود في الخارج يعني لما كان المراد كل ماصدق عليه (ج) في الخارج تبين الحكم على الموجود الخارجي تحقيقاً فقط لان ما لم يوجد أصلاً لم يصدق عليه (ج) في الخارج (قوله) فان الحكم فيه ليس على وصف الجيم (أقول) أي دفع بما ذكره ذلك التوهم لكونه باطلاً لان الحكم ليس على وصف الجيم الخ

ما يصدق هذا الشيء في الخارج او كلما يصدق ويصدق عليه في الخارج وبين قولنا الصدق متحقق في الخارج فلا يلزم من كذب الثاني كذب الاول وما نحن فيه من قيل الاول (قوله) اتصافه حال الحكم أراد بالحكم الوقوع واللاقوع (قوله فان الحكم فيه ليس على وصف الجيم) حاصله ان بعضهم ظن ان معنى قولهم ج ب اتصاف الجيم بالباثية حال كونه موصوفاً بالجيبة فظاهر قوله اتصاف الجيم بالباثية ان الحكم على وصف الجيم مع ان الحكم انما هو على افراد الجيم لاعل أوصافها وقوله حال كونه موصوفاً

(قال كل ج في الخارج فهو ب في الخارج) لا يقال قولكم في الخارج اما سطر لذات الموضوع والمحمول أو لوصفهما أو لصدمتهما على الذات فان كان طرقا لذات الموضوع والمحمول فقولكم تأييداً في الخارج يكون مستدركاً لان ذات الموضوع هي بعينها ذات المحمول وان كان طرقا لوصف فهو باطل لان الاوصاف ربما تنعدم في الخارج كما في الممدولة وان كان طرقا للصدق فهو ايضا باطل لان الحمل والوضع من الامور الاعتبارية فكيف يوجد ان في الخارج لا نقول فرق ما بين قولنا يصدق عليه في الخارج وبين قولنا الصدق متحقق في الخارج فلا يلزم من بطلان هذا بطلان ذلك كذا في شرح المطالع والفرق ان الموجود في الخارج ما يكون الخارج طرقاً لتحققه لا ما يكون طرقاً لنفسه ألا يرى الى قولنا زيد موجود في الخارج فان زيدا موجود خارجي دون وجوده وبما ذكرنا ظهر ان كونهما في الخارج لا يتنافي كونهما من المقولات الثانية (قال) سواء كان اتصافه ب حال الحكم أراد بالحكم الوقوع واللاقوع دون الايقاع والانزع اذ لا يشبه على أحد وقوع الاخبار من الماضي والمستقبل المصومين حال الحكم (قال) يستحيل أن يكون ب في الخارج (وفي نسخة السيد قدس سره) يستحيل أن يكون ج في الخارج فلذا قال لان ما لم يوجد أصلاً لم يصدق عليه ج في الخارج أي مادام هو معدوم في الخارج فلا يتنافي كونه يمكن الوجود في نفسه فاندفع ما قيل ان ما لم يوجد في الخارج أزلا وأبداً يصح أن يكون يمكن الوجود في الخارج فيصح أن يكون في الخارج فلا يستحيل (قوله) تمثيل لقوله والحكم الخ) لا تستعمل المدلول عليه بقوله سواء كان الخ كما هو المراد منه (قوله) لان ما لم يوجد أصلاً) أي في وقت من الاوقات لم يصدق عليه ج في الخارج لما قرر من أن ثبوت شيء لا يترفع بغير ثبوت الآخر ان خارجاً عن الخارج وان دسأ فذهن وان في نفس الامر ففي نفس الامر (قوله أي دفع بما ذكره الخ) يعني ان قوله فان الحكم تمثيل مقدمة مطبوعة مستفادة من قوله دسأ لتوهم من ظن أي دفع المصنف ذلك التوهم لكونه باطلاً لان الحكم ليس كذلك الخ (قال ليس على وصف الجيم) بأن يكون محكوماً عليه

بالجيبة أي ان الحكم على الموضوع لابد ان يكون الموضوع متصفاً بوصف الموضوع بالفعل مع انه لا يشترط ذلك والحاصل انه ليس معنى قولنا كل ثام مستيقظ ان كل فرد من افراد الثام متصف باليقظة حالة النوم وليس المراد ان الحكم باليقظة على مفهوم الثام اذ ليس الحكم على وصف الثام ولا على الذات بقيد الوصف بل على الذات فقط

(قوله والفن يجب ان يكون الخ) (٤٨) يعني ان قولكم كل ج ب يعتبر تارة بحسب الحقيقة وتارة بحسب الخارج الخ

قاعدة منطقية لان المقصود منه ان كل وقتية موجبة كلية تعتبر تارة كذا وكذا واذا كانت من قواعد المنطق فيجب ان تكون شاملة لجميع القضايا الموجبة الكلية مع انها غير شاملة للقضايا الصادقة التي افرادها متممة الوجود (قوله لانا قول الخ) حاصله ان المقصود ضبط القضايا المستعملة في العلوم في الاغلب وما ذكرتم مما يستعمل نادراً فلم يلتفتوا اليه اذ لم يمكنهم ادراجها في القواعد بسهولة فلذا وصفوها أي ذكروها وعرفوها واستخرجوا أحكامها من المدل والتحصيل والعكس والتقيض والجهة وغير ذلك (قوله مأخوذة في الاغلب باحد الاعتبارين) أي ومن غير الغالب قد يستعمل غير هاتين القضيتين في العلوم كما في قولك شريك الباري تمتع وسكك تمتع فهو معدوم ينتج شريك الباري معدوم (قوله في الاغلب) أي أغلب مباحث تلك العلوم ويصح جملة

بالجمية فلا يجب تحققة حال تحقق الحكم فاذا قلنا كل كلاب صاحك فليس من شرط كون ذات الكاتب موضوعاً أن يكون كاتباً في وقت كونه موضوعاً بالضحك بل يكفي في ذلك أن يكون موضوعاً بالكناية في وقت ما حيي يصدق قولنا كل كلب صافك في وقت لا يقال هنا قضاي لا يمكن أخذها بأحد الاعتبارين وهي التي موضوعاتها متممة كقولنا شريك الباري تمتع وكل تمتع فهو معدوم والفن يجب أن يكون قواعد عامة لانا نقول القوم لا يزعمون انحصار جميع القضايا في الحقيقة والخارجية بل زعمهم أن القضايا المستعملة في العلوم مأخوذة في الاغلب بأحد الاعتبارين

(قوله) لا يقال هنا قضاي لا يمكن أخذها (أقول) يعني ان مثل قولنا كل تمتع معدوم قضية لا يمكن أخذها خارجية وهو ظاهر اذ ليس افراد الموضوع موجودة في الخارج محققاً ولا حقيقة اذ لا يمكن وجود افرادها في الخارج وقد اشر في الحقيقة امكان وجود الافراد كما مر وأجاب بأن المقصود ضبط القضايا المستعملة في العلوم في الاغلب وما ذكرتم مما يستعمل نادراً فلم يلتفتوا اليه اذ لم يمكنهم ادراجها في القواعد بسهولة ومنهم من جعل أمثال هذه القضايا ذهنية فقال معني قولك كل تمتع معدوم أن كل ما يصدق عليه في الذهن أنه تمتع في الخارج يصدق عليه في الذهن أنه معدوم في الخارج فجعل القضايا ثلاثة أقسام حقيقة يتناول الحكم فيها جميع الافراد الخارجية المحققة والمقدرة وخارجية يتناول فيها الافراد الخارجية المحققة فقط

أو شرطاً له أو ظرفاً له بل هو آلة للملاحظة ما هو محكوم عليه ومرة لاستحضاره (قال والفن يجب أن يكون الخ) يعني ان قولهم كل ج ب يعتبر تارة كذا وتارة كذا قاعدة منطقية لان ماله كل قضية موجبة كلية تعتبر باحد الاعتبارين فيجب أن تكون شاملة لجميع القضايا الموجبة الكلية مع انها غير شاملة للقضايا الصادقة التي افرادها متممة الوجود وما قال الحق التفاضل من انه اما قال يعتبر تارة كذا وتارة كذا ولم يقل اما حقيقه أو خارجية لان هنا قضاي خارجة عن القسمين غير متبرة في العلوم الحكمية فيخشد ان ذلك يستفاد فيها اذا قدم لفظ تارة على يعتبر وهما قدم يعتبر على تارة فيفيد ثبوت الاعتبار الموزع على الوجهين لسل ج ب فيستفاد الحصر بمجمله انه مقام البيان وبما ذكرنا اندفع الابهام التي أوردتها بعض الناظرين وتكلف في أجوبتها بما يرضى العليم السليم بتقلا (قوله ضبط القضايا المستعملة في العلوم في الاغلب) أي في أغلب مباحث تلك العلوم فالمقصود من قولنا كل ج ب يعتبر تارة كذا وتارة كذا كل قضية موجبة كلية مستعملة في العلوم الحكمية تعتبر بأحد الاعتبارين وما ذكرتم من القضايا التي افرادها متممة الوجود فيستعمل في تلك العلوم نادراً فلم يلتفتوا اليه واخرجوها من جميع القواعد اذ لم يمكنهم ادراجها فيها بسهولة وفي تقديمه قدس سره الجار والمجرور أعني في الاغلب إشارة الى أنه في عبارة الشرح متفقة بقوله المستعملة الا أنه أخره عن الخبر لتوسمهم في الظروف ولك أن تقول انه حال من ضمير المأخوذة والمقصود اغلب افراد القضية فالمعني ان القضية المستعملة في العلوم مأخوذة كائنة في أغلب افرادها باحد الاعتبارين قال الباريين واحد الا أنه يحمل الاغلب في عبارة الشرح على الافراد بقرينة ذكر القضية بافظ الفرد وفي عبارة قدس سره على المباحث لذكره بصفة الجمع فقدر ولا تسجير باختلاف العبارات

(قوله وأما القضايا الخ) جواب عما يقال ان القضايا المستمرة في العلوم الحكمية (٤٩) وان كانت مأخوذة باحد الاعتبارين

فلها وضوؤها واستخرجوا أحكامها ليتبينوا بذلك في العلوم وأما القضايا التي لا يمكن أخذها بأحد هذين الاعتبارين فلم يعرف بعد أحكامها وتعميم القواعد إنما هو بقدر الطاقة الانسانية • قال الخ والفرق بين الاعتبارين ظاهر فانه لو لم يوجد شيء من المبرمات في الخارج يصح أن يقال كل مربع شكل باعتبار الاول دون الثاني ولو لم يوجد شيء من الاشكال في الخارج الا المربع يصح أن يقال كل شكل مربع باعتبار الثاني دون الاول •

(أقول) قد ظهر لك مما بيناه أن الحقيقة لا تستدعي وجود الموضوع في الخارج بل يجوز أن يكون موجوداً في الخارج وأن لا يكون وإذا كان موجوداً في الخارج فالحكم فيها لا يكون مقصوراً على الافراد الخارجية بل يتناولها والافراد المقدرة الوجود بخلاف الخارجية فانها تستدعي وجود الموضوع في الخارج والحكم فيها مقصور على الافراد الخارجية فالوضع ان لم يكن موجوداً فقد تصدق القضية باعتبار الحقيقة دون الخارج كما اذا لم يكن شيء من المبرمات

وذنية يتناول الافراد الموجودة في الذهن فقط فالاولى أن يقال أحوال الاشياء على ثلاثة أقسام قسم يتناول الافراد الذنية والخارجية المحققة والمقدرة وهذا القسم يسمى لوازم الماهيات

(قال فلذا وضوؤها) أي ذكرناها وعرّفوها واستخرجوا أحكامها من المدول والتحصيل والعكس والنقيض والجهة وغير ذلك (قال وأما القضايا الخ) دفع لتوهم ان القضايا المستمرة في العلوم الحكمية وان كانت مأخوذة باحد الاعتبارين الا أن اللابح بالمباحث المنطقية التسميم لانها آلة لا كتب المجهولات مطعناً وحاصل الدفع ان أحكام تلك القضايا غير مستخرجة فلم يمكنهم ادخالها في القواعد المستمرة على بيان الاحكام بسهولة وتعميم القواعد إنما هو بقدر الطاقة • وإنما

قال الشارح بل زعم الخ لان التحقيق عنده ان القضية مفهوماً واحداً منطبقاً على جميع القضايا وهو كل ما يصدق عليه ج في الخارج أو في الذهن محققاً أو مقدراً يصدق عليه ب والمفهومات الثلاثة جزئيات له (قوله يتناول الافراد الموجودة في الذهن) الظاهر ان المصود بها الحقيقة الوجود في الذهن فيخرج منه كل شريك الباري يتمتع اذ ليس له فرد محقق في الذهن لامتناع تعدد الواجب خارجاً وذاتاً على ما قالوا وتأويله بالسالبة دون كل يتمتع معدوم نحكم فان قلت لا بد من تصور والاتساع الحكم عليه فيكون موجوداً في الذهن قلت تصوره إنما هو باعتبار مفهوم الموضوع أعني شريك الباري وانضافه به بمجرد الفرض والتقدير لا في نفس الامر فالخلق تعميم الوجود الذهني أيضاً كالوجود الخارجي (قوله لا الأولى الخ) أي اذا جعل أقسام القضية ثلاثة فالاولى ان يحمل الحقيقة شاملة للافراد الذنية والخارجية المحققة والمقدرة

ولأغنى بالافراد الخارجية وان كانت المحققة والمقدرة كما جعله ذلك البعض ليشمل القضايا الهندسية والحسية فان الحكم فيها شامل للافراد الذنية أيضاً • وإنما قال الاولى لانه يمكن أن يقال ان المقصود بلفظات هي الحكم على الافراد الخارجية وان كانت شاملة للذهنية أيضاً وذلك لان المقصود معرفة أحوال أعيان الموجودات (قوله قسم يتناول الخ) أي قسم يلحق الماهية من حيث هي مع فصل النظر عن خصوصية احد الوجودين فأينما وجدت الماهية كانت متصفة وهذا القسم شامل لجميع افراد الماهية لازماً لها والاما كانت عارضة لها من حيث هي وما يتربى في بادي النظر من عروض القيام بالبر

جميع افراد الجوهر في الذهن وليعضها في الخارج والتركيب وعدم الاقسام له باعتبار بعض افرادها وسيأتي ان الخصوص

(٧٢ - شرح التسمية ثاني) والصوم الذي بينهما إنما هو باعتبار التحقق في نفس الامر لا باعتبار الخلق

موجوداً في الخارج يصدق بحسب الحقيقة كل مربع شكل أي كل مالو وجد كان مربعاً فهو بحيث لو وجد كان شكلاً ولا يصدق بحسب الخارج لعدم وجود المربع في الخارج على ما هو المفروض وان كان الموضوع موجوداً لا يتناول إما أن يكون الحكم مقصوراً على الافراد الخارجية أو متناولاً لها والافراد المقدرة فان كان مقصوراً على الافراد الخارجية تصدق الكلية الخارجية دون الكلية الحقيقية كما اذا انحصر الاشكال في الخارج في المربع فيصدق كل شكل مربع بحسب الخارج وهو ظاهر ولا يصدق بحسب الحقيقة أي لا يصدق كل مالو وجد كان شكلاً فهو بحيث لو وجد كان مربعاً لصدق قولنا بعض مالو وجد كان شكلاً فهو بحيث لو وجد كان لمربع وان كان الحكم متناولاً لجميع الافراد المحققة والمقدرة فتصدق الكليتان مما كقولنا كل انسان حيوان فإذا يكون بينهما عموم وخصوص من وجه • قال

وعلى هذا نفس المحصورات الباقية (أقول) لما عرفت مفهوم الموجبة الكلية أمكنك ان تعرف مفهوم باقي المحصورات بالقياس عليه

كالزوجية للاربعية والفردية للثلاثة وتساوي الزوايا للثلاث لغايتين للثالث وقسم يختص بالوجود الخارجي كالحركة والسكون والاضادة والاحراق وقسم يختص بالوجود الذهني كالكلية والجزئية والجنسية وغيرها فينبغي أن يثبت ثلاث قضايا احداها أن يكون الحكم فيها على جميع افراد الموضوع ذهنياً كان أو خارجياً محققاً كان أو مقدراً كالتقاضي الهندسية والحسابية وتسمى هذه حقيقة • وثانيها أن يكون الحكم فيها مخصوصاً بالافراد الخارجية مطلقاً كان أو محققاً مقدراً كالتقاضي الطبيعية وتسمى هذه قضية خارجية وثالثها أن يكون الحكم فيها مخصوصاً بالافراد الذهنية ويسمى قضية ذهنية كالتقاضي المستمدة في المنطق (قوله) فاذن يكون بينهما عموم وخصوص من وجه (أقول) الموموم والمحصوص في المفردات وما في حكمها من المركبات التقيدية

في الخارج والذهن فنقدم بأن القيام بالنسب العارض له في الذهن مخالف في الماهية للقيام بالنسب العارض له في الخارج فان الاول قيام المتقوم بمقومه • والثاني بالعكس وان اشتهر كما في مفهوم القيام بالنسب أعني الاختصاص وكذا التركيب الخارجي وعدم انقسام الخارجي مخالف للتركيب الذهني وعدم انقسام الذهني فليس شئ منها من لوازم الماهية بل اما من عوارض الوجود الخارجي أو من عوارض الوجود الذهني (قوله) كالزوجية للاربعية والفردية للثلاثة وتساوي الزوايا (الخ) أورد الاشارة الى انها قد تكون ذاتية وقد تكون عرضية (قوله) وقسم يختص بالوجود الخارجي أي يكون لخصوص الوجود الخارجي دخل في عروضه وكذا قوله يختص بالوجود الذهني (قوله) كالتقاضي الهندسية (الخ) فان قولنا كل كرة كذا وكل مثل يشتمل الافراد الذهنية أيضاً بل الذهنية المستمدة في الخارج كالكرة التي تفرض أعظم من الفلك الاعظم والثالث الذي يفرض غايته اعظم من قطر الفلك الاعظم (قوله) كالتقاضي الطبيعية أي المستمدة في الحكمة الطبيعية كقولنا كل جسم فله حيز طبيعي أو شكل طبيعي (قوله) كالتقاضي المستمدة في المنطق فان موضوعاتها مقولات ثانية لا يمازى بها امر في الخارج وهي كلها موجودات ذهنية بالفضل اما في القوى العالية او القوى القاصرة فلا حاجة في ادخالها في الافراد الذهنية الى تسمية الافراد الذهنية للمحققة والمقدرة

(قوله) ولا يصدق بحسب الخارج (الخ) أي قد اضردت الحقيقة عن الخارجية (قوله) ولا يصدق بحسب الحقيقة (أي قد اغردت الخارجية) قوله لصدق قولنا بعض (الخ) أي لصدق بعضها وهو قولنا بعض مالو (قوله) وان كان الحكم متناولاً (الخ) هذا اشارة لمادة الاجتماع ومراده بالمقدرة المدومة كما علمت (قوله) فإذا يكون (الخ) أي فإذا علمت ما تقدم من قولنا فال موضوع الخ تعلم ان بينهما عموم (الخ) (قوله) وعلى هذا أي على ما تقدم في الموجبة الكلية وانها حقيقة وخارجية (قوله) لما عرفت مفهوم الموجبة وهو ثبوت المحمول لجميع أفراد الموضوع (قوله) أمكنك ان تعرف مفهوم باقي المحصورات (أعني الموجبة الجزئية والسالبة الكلية وجزئية

(قوله على بعض ما) أي على بعض أفراد من صفات تلك الأفراد ان الحكم صدق عليها في الموجبة الكلية ولما عدي الشارع الحكم بلى في قوله فان الحكم في الموجبة الجزئية على بعض الخ علم ان المراد بالحكم الإيقاع وحيث لا يصح قوله صدق عليه الحكم الا ان يراد بالصدق التعلق أي تعلق بها الحكم وقوله فان الحكم علة لقوله أمكنك وفيه ان هذه العلة لا تنتج المدعى الذي هو علم المفهوم الا ان يقال انه اذا كان الحكم في الجزئية على البعض علم ان (٥١) مفهوم الجزئية ثبوت الحكم

بمعنى المحكوم به أي المحمول لبعض الأفراد (قوله فالامور المتبصرة الخ) هنا تعليل للعلم أعنى قوله فان الحكم أي ان الحكم في الموجبة الجزئية على بعض الأفراد أي دون الكل لان الامور المتبصرة

هناك بحسب الكل معتبرة هنا بحسب البعض وحيث يعلم ان مفهوم الموجبة الجزئية هو ثبوت المحمول لبعض الأفراد وهو المدعى والمراد بالامور المتبصرة فيما مر ذات الموضوع وصدق وصفه عليه وصدق وصف المحمول عليها وقوله ثم أي هناك وقوله بحسب الكل أي بحسب تعلق الحكم بكل الأفراد (قوله ومعنى السالبة الخ) عطف على قوله لان الحكم الخ أي ولما عرفت مفهوم الموجبة الكلية من انه ثبوت المحمول لجميع أفراد

فان الحكم في الموجبة الجزئية على بعض ما عليه الحكم في الموجبة الكلية فالامور المتبصرة ثم بحسب الكل معتبرة هنا بحسب البعض ومعنى السالبة الكلية رفع الإيجاب عن كل واحد واحد والسالبة الجزئية رفع الإيجاب عن بعض الأجزاء فكما اعتبرت الموجبة الكلية بحسب الحقيقة والخارج كذلك اما هو بحسب الصدق أعنى الحل على الشيء كما مر وأما في القضايا فلا يتصور صدقها بمعنى حلها على شيء لان القضية كقولنا زيد قائم لا يحمل على شيء مفرد ولا على قضية أخرى فالعموم والمخصوص وسائر النسب المذكورة فيما سبق انما يمتري في القضايا بحسب صدقها أي تحققها في الواقع فالقضيةان المتساويتان هما التان يكون صدق كل واحد منهما في نفس الامر مستلزما لصدق الاخرى فيها وكذا القياس في سائر النسب والصدق بمعنى الحل يستعمل بلى فيقال الكتاب صادق على الانسان أي محمول عليه والصدق بمعنى

(قوله انما هو بحسب الصدق الخ) أي المتبر بها بينهم ذلك لا انه لا يتصور النسبة بينهما الا كذلك اذا لمانع عن اعتبارها باعتبار التحقق كافي الدلالات الثلاث وانما اعتبروها كذلك لانها يتم المفهومات الوجودية والتدسية بخلاف اعتبارها من حيث التحقق فانه يختص بالمفهوم التي لها تحقق في نفسها أو في شيء (قوله كما مر) أي في بحث النسب (قوله لان القضية لا يحمل على شيء مفرد الخ) لان كون نسبتهما مستتقة في ملاحظة العقل مقصودة بالافادة جمع ان يلاحظ ارتباطها بشئ آخر على وجه تكون تلك النسبة مستتقة في التعلق مقصودة بالافادة اذ توجه النفس الى شيئين قصدوا بالذات في آن واحد محال (قوله انما يمتري الخ) قبل يترأى من هذا الكلام ان المقصود من النسبة المذكورة هي النسبة بحسب التحقق وليس كذلك اذ النسبة المذكورة ما هي بين مفهومي القضيتين لا بين فرديهما وهما من قبيل الفردات أقول النسبة بين المفهومين هي اثبات اذ لا شيء من أفراد القضية الحقيقية بما يصدق عليه القضية الخارجية وبالعكس ضرورة ان الحكم في أحدهما على الأفراد المقدرة وفي الاخرى على الحقيقة نعم اذا كان الحكم بما يتناول الأفراد الحقيقة والمقدرة يتحقق مضمون القضية الاولى والثانية فالنسبة بالعموم والنصوص انما هي فيما يصدق عليه باعتبار التحقق لا بين المفهومين على ما هو (قوله أي تحققها في الواقع) أي كونها ثابتة بين الطرفين مع قطع النظر عن اعتبار المتبر فلا يتنافى كونها من الامور الاعتبارية بمعنى ان لا وجود لها في الخارج (قوله والصدق بمعنى الحل الخ) أي لا بد في الاول من اعتبار كلة عن مذكور أو محذوف ولا يفهم منها بدونها وفي الثاني من اعتبار كلة في كذلك وذلك لا ينافي استعمال الاول بين بعد ذكر كلة على بان يدل الانسان صادق على زيد في الواقع فلا يردان مناط الفرق هو استعمال كلة على في الاول دون الثاني واما كلة في فستر ك في الدينين (قال رفع الإيجاب) الإيجاب بمعنى الثبوت لا الإيقاع اذ لا إيقاع في القضية السالبة فالمدعى

الموضوع عرفت مفهوم باقي المحصورات لان الحكم الخ (قوله ومعنى السالبة الخ) فاذا كانت الموجبة الكلية مفهومها ثبوت المحمول لكل أفراد الموضوع يعلم ان السالبة الكلية رفع الإيجاب عن ككل الأفراد أي رفع الثبوت عن كل فرد فرد فليس المراد بالإيجاب فصل الفاعل الذي هو الإيقاع اذ لا إيقاع في القضية السالبة فلنرفع الثبوت للتصور بين الطرفين واذا علم انه ليس بينهما في الواقع

(قوله أعم مطلقاً) اعلم أن الصدق في المفردات بمعنى الحل فالإنسان والكتاب يصدقان على شيء واحد بمعنى أنهما يحملان على ذلك الشيء ، وأما في القضايا فنمناه التحقيق فقولك هذه القضية تصدق على تلك القضية بمعنى أن تحقق هذه مستلزم لتحقيق هذه فقله أعم مطلقاً أي يلزم من صدقها خارجية صدقها حقيقة دون عكس (قوله بدون العكس) أي لا يلزم من الإيجاب على بعض الأفراد الممكنة الإيجاب على بعض الأفراد المحققة فيلزم من تحقق الموجبة الجزئية الخارجية تحقق الحقيقة نحو بعض الإنسان حيوان وهذا مثال لمادة الإحتجاج ولا يلزم من تحقق الحقيقة تحقق الموجبة الجزئية الخارجية كما في بعض العقلاء طائر قد افتردت الحقيقة (قوله على (٥٢) هذا الخ) من المعلوم أن الموجبة الجزئية الخارجية تعنيها سالبة كلية خارجية

تعتبر المحصورات الأخر باعتبارين وقد تقدم الفرق بين السكيتين وأما الفرق بين الجزئيتين فهو أن الجزئية الحقيقة أعم مطلقاً من الخارجية لأن الإيجاب على بعض أفراد الخارجية إيجاب على بعض أفراد الحقيقة مطلقاً بدون العكس وعلى هذا تكون السالبة الكلية الخارجية أعم من السالبة الكلية الحقيقة لأن قبض الأخص أعم من قبض الأعم مطلقاً وبين السالبتين مباينة جزئية وذلك ظاهره قال في البحث الثالث في العدول والتحصيل حرف السلب أن كان جزءاً من الموضوع كقولنا الاصح جاد أو من المحمول كقولنا الجاد لا علم أو منهما جميعاً سميت القضية معدولة موجبة كانت أو سالبة وإن لم يكن جزءاً لشيء منها سميت محصلة أن كانت موجبة وبسيطة أن كانت سالبة

التحقق والوجود يستعمل في فقال صدقت هذه القضية في الواقع (قوله) وعلى هذا تكون السالبة الكلية الخارجية أعم (أقول) وذلك لأن قبض الأخص أعم فلما كانت الموجبة الجزئية الخارجية أخص كان قبضها أعم السالبة الكلية الخارجية أعم (قوله) وبين السالبتين مباينة جزئية

رفع الثبوت المتصور بين الشئين وإذا كان له ليس بينهما في الواقع وليس معناه أن ثبوت الواقع بينهما ليس بواقع حتى يلزم التناقض في مفهوم السالبة ولا حاجة إلى مقال الشارح في شرح المطالع من أن الإيجاب جزء من مفهوم السلب بمعنى أنه لا يمكن تعقله إلا مضافاً إليه وليس جزءاً منه كما أن البصر جزء من مفهوم العمى وليس جزءاً منه ولا يلزم اجتماع العمى والبصر في العمى (قال إيجاب على بعض الأفراد) أي يستلزمه لاعتباره ضرورة أن الإيجاب المقصور على الأفراد الخارجية متناهي للإيجاب على الأفراد مطلقاً أي الشامل للمحقق والمقدرة (قال مباينة جزئية) متحققة في ضمن الموم والخصوص من وجه وإنما لم يبينه لأن المعلوم مما سبق في بيان السلب بين المعاني المفردة هي المباينة لا الموم والخصوص من وجه مخصوص (قال المصنف البحث الثالث في العدول والتحصيل) لم يقل في المدولة والحصول نصيصاً على المقصود فإن البحث عنهما إنما هو من حيث العدول والتحصيل ولم يضم إليهما البساطة لأنه أراد بالتحصيل ما شملها (قال لأن حرف السلب الخ) قسم للقضية الملوطة إليهما متضمن لثربتي ملفوظتهما وأما قسم المقولة إليهما فإن يقال أما أن يكون معنى السلب جزءاً لشيء من طرفيهما أو لا فلا يرد أن زيداً عمى مدولة على مانص عليه

والموجبة الجزئية الحقيقة قبضها سالبة كلية حقيقة يقال يلزم من السالبة الكلية الحقيقة السالبة الكلية الخارجية بدون عكس في السالبتين يتمسك الموم الذي في الموجبتين لأن قبض الأعم أخص من قبض الأخص ففرضنا للموجة الخارجية أخص فقبضها أعم وهو السالبة الخارجية وفرضنا الحقيقة الموجبة أعم فقبضها أخص وهو السالبة الحقيقة ففاده الإحتجاج لاشئ من الإنسان بمجرد هذه حقيقة وتصحح للخارجية وتنفرد السالبة الخارجية في لاشئ من الاشكال يثبت فهذه تصدق خارجية لفرض أنه لم يوجد من الاشكال

الاربع وتكذب حقيقة فاسم الإشارة في قوله وعلى هذا يرجع لما تقدم من أن الموجبة الخارجية أخص من الحقيقة أقول فانه يلزم من ذلك أن السالبتين بالعكس لأن قبض الأعم أخص من قبض الأخص (قوله مباينة جزئية) أي عموم وخصوص من وجه وذلك لأنه تقدم أن بين الموجبتين السكيتين عموماً من وجه وقبضها سالتان جزئيتان فيكون بين التقيض عموم من وجه أيضاً فيجتماعان في بعض الحيوان ليس بإنسان وتنفرد الخارجية بفرض أنه لم يوجد في الاشكال غير التلك من قولك ليس بعض الشكل بمربع فهذه خارجية صادقة وتكذب الحقيقة وتنفرد الحقيقة بفرض أنه لم يوجد من الاشكال الا التلك فقط في قولك بعض الشكل ليس بثلث فهذه حقيقة صادقة وتكذب الخارجية

(قوله القضية اما معدولة الخ) لا يخفى ان هذا ما قبل لما قاله المصنف لانه قال المبحث الثالث في المدول والتحصيل ولم يقل في المدولة والحصة وما ضمنه المصنف أولى لان المقصود البحث عنها لامن حيث ذاتها بل من حيث المدول والتحصيل لكن الحامل للشارح على الاغاف لغیر المقصود كون الانقسام الاولى انما وقع في القضية حيث قالوا القضية اما مدولة أو معدولة فكل منها نظر لشيء ولم يضم المصنف لها البساطة لانه أراد بالتحصيل ما يشمله (قوله لان حرف السلب الخ) قسم القضية المقبولة اليها متضمن لتعريف ملفوظتيها وما قسم المقولة اليها فيقال اما ان يكون معنى السلب جزء الشيء من طرفها أولا فلا يرد حينئذ ان زيدا عمى معدولة على ما قالوه مع ان حرف السلب ليس جزءا من طرفها لانها مدولة من حيث المعنى لامن حيث اللفظ (قوله لان حرف السلب الخ) فيه اشارة الى ان تسميتها مدولة من (٥٣) باب تسمية الشيء بوصف جزئه

(قوله من الموضوع والمحمول) الواو بمعنى أو كما في بعض النسخ (قوله أولا يكون جزءا) صادق بان لا يكون أصلا أو يكون وهو غير جزئه (قوله موجبة كانت أو سالبة) راجع للانقسام الثلاثة فالصورتان (قوله وغير) أي اذا كانت بمعنى لا بمعنى مفسر والا خرجت عن الباب لانها حينئذ ليست حرف نفى (قوله للسلب) أي سلب النسبة كذا قال الشيخ واعترضه عبد الحكيم بقوله ان وضعت السلب النسبة والحكم فنوع أي لانها موضوعة لما هو أعسم من سلب الحكم

(أقول) القضية اما مدولة أو معدولة لان حرف السلب اما ان يكون جزءا لشيء من الموضوع والمحمول أولا يكون فان كان جزءا اما من الموضوع كقولنا اللامح جاد أو من المحمول كقولنا الجاد لاعم أو منها جميعا كقولنا اللامح لاعم سميت القضية مدولة موجبة كانت أو سالبة أما الاولى فمدولة الموضوع وأما الثانية فمدولة المحمول وأما الثالثة فمدولة الطرفين وانما سميت مدولة لان حروف السلب كليس وغيره ولا تامة وضمت في الاصل للسلب والرفع فاذا جسد مع غيره كشيء واحد ثبت له شيء أو هو لشيء آخر أو يسلب عنه أو هو عن شيء آخر فقد عدل به (أقول) وذلك لما عرفت من أن الأمرين الذين بينهما عموم من وجه يكون بينهما في شرح المطالع من ان حرف السلب ليس جزءا من طرفها ولا نحو الاجداد حتى اذا سمي بالاجداد شخص فان حرف السلب جزء من الموضوع مع ان القضية معدولة لان الاولى مدولة من حيث المعنى لامن حيث اللفظ والثانية بالعكس (قال وغير) أي اذا استعمل بمعنى لا (قال انما وضعت الخ) فيه بحث لانه ان أراد انها وضعت لسلب الحكم فنوع وان أراد أنهم من ذلك فلا يبعد لكونه هنا مستملا في سلب الشيء في نفسه فالاولى ما في شرح المطالع من انها سميت مدولة ومتبررة لان الدلالة أولا على الأمور الثبوتية واذا قصد الأمور الغير ثبوتية يعدل بها وتقر بادوات السلب أو يصح أخرى اليها (قال يثبت له) الجار والمجرور في محل الرفع على انه مفعول مالم يسم فاعله وكذا يسلب في يسلب عنه ترك ذكر المثلث لعدم تعلق الفرض به وثبت له في الموجبة المدولة الموضوع أو لشيء في الموجبة المدولة المحمول ويسلب عنه شيء في السالبة المدولة الموضوع أو عن شيء في السالبة المدولة المحمول (قال فقد عدل به) أي بحرف السلب عن موضوعة الاصل أي سلب الحكم فتوصيف القضية بالمدولة توصيف بمحل جزئه وهو حرف السلب وفيه اشارة الى ان اصل المدول بها على الحذف والايصال والاستتار كما في المشترك فان المدول على ما في التاج

كسلب المحمول وان أراد بالسلب ما هو أعسم من الحكم فلا ينتج تلك تعديلا لتسميتها بمدولة لكونها هنا مستعملة في سلب الشيء لانك اذا قلت اللاحق جاد قد سلبت الحيوانية عن الجاد لما ان الحكم فيها بالجاد على اللاحق ان قالوا انها انما سميت مدولة ومفترية لان الدلالة أولا على الأمور الثبوتية واذا قصد الأمور الغير ثبوتية يعدل بها وتقر بادوات السلب (قوله يثبت له) الجار والمجرور في محل الرفع نائب فاعل يثبت وكذا في يسلب عنه وقوله يثبت له أي شيء فنترك ذكر المثبت لعدم تعلق الفرض به وفي بعض النسخ يثبت له شيء بذكر المثبت له وقوله يثبت له يعني في الموجبة المدولة في الموضوع وقوله أو لشيء في الموجبة المدولة المحمول وقوله أو يسلب عنه أي شيء في السالبة المدولة الموضوع وقوله أو عن شيء في السالبة المدولة المحمول (قوله فقد عدل به) أي بحرف السلب وقوله في هذا اشارة الى ان المدولة المدولة بها على الحذف والايصال والاستتار لان المدول يتعدى بمن فيقال عدل عنه ويمدى بلى ويمدى الى المفعول الثاني بالباء والمضيان الاولان غير صحيحين هنا

(قوله محصة) أي لان التكلم حصله فيه اشارة الى ان الحصيل وصف للجزء فوصفها بالمحصنة من باب نسبة الشيء بوصف جزئته (قوله وربما الخ) فيه اشارة الى انه استحال قليل والياء في قوله بالموجة داخلة على التصور عليه (قوله ونسى السالبة بسيطة) من باب نسبة الشيء بوصف جزئته كما أشار لذلك الشارح في التلليل (قوله وانما لم يذكر لها) أي للمحصنة والسالبة (قوله لان جميع الاشئة المذكورة) (٥٤) أي جعلها تصلح الخ لكن على التوزيع فزيد قائم موجبة محصة وزيد ليس

بقائم سالبة بسيطة وانما
فسرنا الجميع بالبطلة لانه
ليس كل واحد منها صالحا
لان يكون مثالا ذنحوزيد
قائم لايصح مثالا للسالبة
فتأمل (قوله ربما يذهب
الوهم الى ان كل قضية
تتضمن على حرف السلب
تكون سالبة) أي مع انه
ليس كذلك وانما عبر
بالوهم ولم يصر بالقل لان
حكم العقل لا يكون الا
صادقا وقد علمت ان
هذا أمر كاذب فلا يصح
ان يكون هذا مذمها للعقل
وقد يقال ان الوهم لا يدرك
الا الامور الجزئية وكل
قضية الخ أمر كلي فتأمل
ذلك (قوله حتى يرتفع
الاشتباه) يعني ان قوله
والاعتبار بإيجاب الخ رفع
للاشتباه الثاني من
قوله سببت القضية مدولة
موجبة أو سالبة (قوله
فقد عرفت الخ) أخذ
من هذا ان قول المصنف
بالنسبة الثبوتية والسلبية

عن موضوعه الاصيل الى غيره وانما أورد للاولى والثانية مثالا دون الثالثة لانه قد علم من المثال
الاول الموضوع المدلول ومن المثال الثاني المحمول المدلول قد علم مثال مدولة الطرفين بمجمعيها
مما وان لم يكن حرف السلب جزءا لشي من الموضوع والحمول سببت القضية محصة سواء كانت
موجبة أو سالبة كقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب ووجه التسمية ان حرف السلب اذا لم يكن
جزءا من طرفيها فشكل واحد من الطرفين وجودي محصل وربما يخص اسم المحصلة بالموجة
وتسمى السالبة بسيطة لان البسيط مالا جزء له وحرف السلب وان كان موجودا فيها الا انه ليس
جزءا من طرفيها وانما لم يذكر لها مثالا لان جميع الاشئة المذكورة في المباحث السابقة تصلح
ان تكون مثالا لها * قال

والاعتبار بإيجاب القضية وسلبها بالنسبة الثبوتية أو السلبية لا بطرف القضية فان قولنا كل ما ليس
بمجي فهو لواعلم موجبة مع أن طرفيها عديميان وقولنا لاشي من المتحرك بسا كن سالبة مع أن
طرفيها وجوديان *

(أقول) ربما يذهب الوهم الى أن كل قضية تتضمن على حرف السلب تكون سالبة ولا ذكر أن
القضية المدولة مشتملة على حرف السلب ومع ذلك قد تكون موجبة وقد تكون سالبة ذكر
معنى الإيجاب والسلب حتى يرتفع الاشتباه فقد عرفت أن الإيجاب هو إيقاع النسبة والسالب هو

سالبة جزئية فلما كان بين الموجبتين السكيتين عموم من وجه كان بين قضيتهما أعني

بكتشأن ويعمدى بمن يقال عدل عنه واما اشتقاقه من المدل فغير صحيح لان المدل منامداد دادن
ويتمدى بعلى وبرابر كدنجيزى يجيزى ويتمدى الى المقول الثاني بالياء وكلا المصنفين غير مستقيم ههنا
(قال ليس جزءا من طرفيها) أي من شيء من طرفيها فبساطته بالقياس الى المدولة ولذا اختص
هذا الاسم بالسالبة مع ان المحصلة الموجبة شريكة معها في عدم كون السلب جزءا من طرفيها (قال
لان جميع الاشئة) أي شكل واحد منها (قال حتى يرتفع الاشتباه) يعني ان (قوله والاعتبار
بالإيجاب الخ رفع للاشتباه الثاني من قوله سببت القضية مدولة موجبة كانت أو سالبة) قال فقد
عرفت (الخ يعني ان قول المصنف بالنسبة الثبوتية والسلبية على حذف المضاف أي بإقاع النسبة
الثبوتية ورفع النسبة السلبية وذلك لانك قد عرفت ان الإيجاب إيقاع النسبة الثبوتية والسلب رفعها
لا تفسر النسبة الثبوتية والسلبية والا لكانت كل قضية صادقة فالمعبر في كون القضية موجبة وسالبة
إقاع النسبة ورفعها اذ الموجبة ما تشتمل على الإيجاب والسالبة ما تشتمل على السلب اشتغال الدال على
المدلول في القضية المفقولة واشتغال المشروط على الشرط في القضية المعقولة فالمقصود بقوله فالمعبر

على حذف مضاف أي بإقاع النسبة الثبوتية ورفع النسبة السلبية لان الإيجاب هو إيقاع النسبة والسلب رفعها
لا تفسر النسبة الثبوتية والسلبية والا لكانت كل قضية صادقة والمعبر في كون القضية موجبة وسالبة إيقاع النسبة ورفعها اذ
الموجبة ما تشتمل على الإيجاب والسالبة ما تشتمل على السلب من اشتغال الدال على المدلول في القضية المفقولة واشتغال المشروط
على الشرط في القضية المعقولة

(قوله فالعبرة) أي فالتعبير المتطور له في كون القضية موجبة وسالبة إيقاع النسبة الخ قالوا زائدة وإصح جعلها أصلية للتصوير أي فالتطور لشيء مصور بإيقاع الخ (قوله بإيقاع النسبة) من إضافة المصدر للفعول بالنسبة موقفة أي مدرك وقوعها وثبوتها وكذا يقال في قوله رفضها أي إدراك رفضها أي عدم وقوعها وعدم ثبوتها (قوله فتي كانت النسبة واقعة الخ) المناسب لقوله فيها سر هو إيقاع النسبة ولقوله فيها يأتي موقفة أن يقول فتي كانت النسبة موقفة أي (٥٥) مدرك وقوعها ويمكن أن يكون

الثبت لشيء ثابت لها في الذهن وهو الوقوع فاشتق منه واقعة (قوله كقولنا كلا ليس بجي الخ) في هذا إشارة إلى أن قول المصنف فان قوله كلا ليس بجي وقولنا لاشي من المتحرك بساكن مثالان لما تقدم والفاء لتفريع دون التعليل لأن الجزئي لا يثبت المدعي الكلّي وأدخل كلمة أن لجرد التوكيد واعتراض جعل قوله كلا ليس بجي الخ

مثالان لما تقدم والفاء لتفريع دون التعليل لأن الجزئي لا يثبت المدعي الكلّي وأدخل كلمة أن لجرد التوكيد واعتراض جعل قوله كلا ليس بجي الخ مثالان لما تقدم والفاء لتفريع دون التعليل لأن الجزئي لا يثبت المدعي الكلّي وأدخل كلمة أن لجرد التوكيد واعتراض جعل قوله كلا ليس بجي الخ

رفضها فالعبرة في كون القضية موجبة وسالبة إيقاع النسبة ورفضها لا بطرفها فتي كانت النسبة واقعة كانت القضية موجبة وإن كان طرفاها عديدين كقولنا كل ماليس بجي فهو لا عالم فان الحكم فيها بثبوت اللاعالية لكل ماصدق عليه أنه ليس بجي فتكون موجبة وإن اشتمل طرفاها على حرف السلب ومتى كانت النسبة مرفوعة فهي سالبة وإن كان طرفاها وجوديين كقولنا لاشي من المتحرك بساكن فان الحكم فيها بساكن عن كل ماصدق عليه المتحرك فتكون سالبة وإن لم يكن في شيء من طرفيها سلب فليس الالتفات في الإيجاب والسلب إلى الأطراف بل إلى النسبة * قال

و السالبة البسيطة أعم من الموجبة المعدولة المحمول اصدق السلب عند عدم الموضوع دون الإيجاب فان الإيجاب لا يصح الا على موجود محقق كما في الخارجية الموضوع أو مقدر كما في الحقيقة الموضوع أما إذا كان الموضوع موجوداً فانهما متلازمان والفرق بينهما في اللفظ أما في التلازمة فالقضية موجبة إن قدمت الرابعة على حرف السلب وسالبة إن أخرت عنها وأما في التلازمة فبالتأني أو بالاصطلاح على تخصيص لفظ غير أولاً بالإيجاب المعدول ولفظ ليس بالسلب البسيط أو بالعكس *

السالبين الجزئيين مبينة جزئية

اعتبار الشرط في الشروط لا اعتبار الجزء في الكل حتى يردان الإيقاع علم فكيف يكون جزء المعلوم (قال فتي كانت النسبة واقعة) الموافق للسابق واللاحق حيث قال مرفوعة أن يقول موقفة إلا أنه أراد واقعة في الذهن (قال فان الحكم فيها أي) في مدلولها والمقصود باللاعالية مفهوم اللاعالم تغييرا عن الشيء بمده اشتقاقه (قال كقولنا كل ماليس بجي فهو لا عالم) إشارة إلى أن قول المصنف فان قولنا كل ماليس بجي فهو لا عالم وقولنا لاشي من المتحرك بساكن مثالان لما تقدم والفاء لتفريع دون التعليل لأن الجزئي لا يثبت المدعي الكلّي وأدخل كلمة أن لجرد التوكيد (قال كقولنا لاشي من المتحرك بساكن) صكون الكون وجوديا بناء على أن المقصود منه المعنى القوي أعني الاستقرار فسا قال الحق التنازلي في تمثيل السالبة المحصلة الطرفين بقولنا لاشي من المتحرك بساكن إشارة إلى أن المقصود بمدعية الطرفين ههنا أن يكون حرف السلب جزءا من لفظه لا أن يكون العدم متبعا في مفهومه فان الكون عدم الحركة مع أنه ليس من المدولة في شيء محل بحث كيف وقد صرح الشارح في شرح المطالع بأن قولنا زيد أعنى مدولة

ببدي قلصل الأولى أن المراد بكون الطرف عديدا ولو باعتبار الوصف (قوله فان الحكم فيها بثبوت الخ) فيه أن الحكم فيها إنما هو بلا عالم لا باللاعالية كما قال (قوله لاشي من المتحرك الخ) التثليل بذلك بناء على أن الكون هو الاستقرار لا عدم الحركة والام لا يصح لأن طرفها حينئذ يكون عديدا (قوله بساكن) لم يقل بساكن نظير ما تقدم لأن ما ذكره هنا جاء على الأصل (قوله بل إلى النسبة) في الكلام حذف أي بل إلى إيقاع النسبة ورفضها

(قوله لقائل ان قول الخ) هذا خارج عن معنى المتن (قوله كذلك يكون) الاولى حذف قوله كذلك لعدم بعد العهد بالتشبيه السابق (قوله فحين مآشرع الخ) حين ظرف للحذف وما زائدة أي يقال حين شرع في الاحكام لم خص الخ وليس ظرفا لخص والا لزم خروج الاستفهام (٥٦) عن ما يستحقه من الصدارة (قوله ثم ان المحصلات الخ) هذا سؤال ثان كانه قيل ثم قول

(أقول) لقائل أن يقول المدول كما يكون في جانب المحمول كذلك يكون في جانب الموضوع على ما بينه فحين مآشرع في الاحكام فلم يخص كلامه بالمدول في المحمول ثم ان المحصلات والمدولات المحمول كثيرة فالوجه في تخصيص السالبة البسيطة والموجبة المدولة المحمول بالذم فقول أما وجه التخصيص في الاول فهو ان المتبر في الفن من المدول مآجه في جانب المحمول وذلك لانك قد حققت ان مناط الحكم ذات الموضوع ووصف المحمول ولاخفاء في أن الحكم على الشيء بالامور الوجودية يخالف الحكم عليه بالامور المدمية فاختلاف القضية بالمدول والتحصيل في المحمول يؤثر في مفهومها بخلاف المدول والتحصيل في وصف الموضوع فانه لا يؤثر في مفهوم القضية لان المدول والتحصيل انما يكون في مفهوم الموضوع وهو غير المحكوم عليه لان المحكوم عليه عبارة عن ذات الموضوع والحكم على الشيء لا يختلف باختلاف العبارات عنه واما وجه

ان المحصلات الخ وليس مناه ثم انه بعد تخصيص الكلام بالموجبة المدولة يقال المحصلات الخ والا لورادناه ما في بعد التخصيص بالموجبة المدولة المحمول الا السالبة المدولة المحمول فكيف يصح قوله كثيرة وقوله ثم ان المحصلات أي المحصلات المحمول (قوله كثيرة) سألني انها أربعة ونسباسة فذكر المصنف نسبة واحدة وترك البقية (قوله ان مناط الحكم) أي متعلق الحكم (قوله بالامور الوجودية) كافي زيد كاتب وقوله يخالف الحكم عليها بالامور المدمية كافي زيد لا كاتب (قوله بخلاف المدول) والتحصيل في وصف الموضوع وذلك كما في نحو الجاد واللاحي لاعلم قد عبر عن الموضوع أعني الافراد بالجاد وبلاحي وما في المتن واحد ثم ان قوله في وصف الموضوع في حذف أي بخلاف المدول والتحصيل في دال

(قوله) يؤثر في مفهومها (أقول) أي يوجب اختلاف مفهوم القضية قطعاً فان قولك زيد كاتب قضية وقولك زيد لا كاتب قضية أخرى يتخالف مفهومهما في الحقيقة وأما اختلاف العنوان بالمدول والتحصيل فلا يوجب اختلافاً في مفهوم القضية فانه اذا كان لذات واحدة وصفان

(قال كذلك يكون الخ) الصواب ترك كذلك لعدم بعد العهد بالتشبيه السابق (قال فحين مآشرع) كفة مااما زائدة أو مصدرية فان حين من الظروف التي يجوز اضافتها الى الجملة وهو ظرف لفعل محذوف أي وجب التعرض لاحكامها وقوله فلم يخص عطف عليه وليس ظرفاً لخص بدليل اراد الفاء فلا يلزم بطلان صدارة الاستفهام (قال ثم ان المحصلات الخ) سؤال ثان كانه قيل ثم قول ان المحصلات الخ وليس مناه ثم بعد التخصيص بالموجبة المدولة المحمول الا السالبة المدولة المحمول بعد التخصيص بالموجبة المدولة المحمول الا السالبة المدولة المحمول فكيف يصح قوله صكيرة (قوله أي يوجب اختلاف الخ) حاصل كلامه قدس سره ان اختلاف المحمول بكونه وجودياً وعدمياً يوجب اختلاف مفهوم القضية مطردا بلا اشتباه بخلاف اختلاف الموضوع فانه لا يوجب مطردا لجواز ان يكون لذات واحدة عنوان وجودي وعدمي فيكون الحكم على ذات واحدة في الحقيقة ويمكن ان يقال ان اختلاف الموضوع لا يؤثر في اختلاف القضية أصلاً لان الوصف العنواني انما هو آلة للملاحظة الذات غير مؤثر في اختلافه فانه اذا كان لذات واحدة وصفان وجودي وعدمي فان جملاً موضوعين لم يختلف مفهوم القضية وان جملاً محمولين اختلف واختلاف الذات في نحو كل كاتب جسم وكل لا كاتب جسم ليس لاجل اختلاف العنوان بل الاختلاف بينهما ثابت في أنفسهما والعنوان آلة للملاحظة تلك الافراد المختلفة لا ينبغي ان هذا الوجه أتم لعدم اعتبار المدول في جانب الموضوع وقول شارح الحكم على الشيء لا يختلف باختلاف العبارات أدل عليه ثم ان

(قوله ان مناط الحكم) أي متعلق الحكم (قوله بالامور الوجودية) كافي زيد كاتب وقوله يخالف الحكم عليها بالامور المدمية كافي زيد لا كاتب (قوله بخلاف المدول) والتحصيل في وصف الموضوع وذلك كما في نحو الجاد واللاحي لاعلم قد عبر عن الموضوع أعني الافراد بالجاد وبلاحي وما في المتن واحد ثم ان قوله في وصف الموضوع في حذف أي بخلاف المدول والتحصيل في دال

وصف الموضوع وذلك لان الموضوع في المثال السابق افراد الجاد ووصف ذلك الموضوع الجمادية والمدول التخصيص والتحصيل انما هو في حال الوصف وهو قولك اللاحي والجاد وقوله فانه الضمير عائد على ما ذكر أي فانه ما ذكر من المدول والتحصيل باعتبار اللفظ الذي حصل فيه آوآته عائد على الوصف باعتبار داله وهذا أولى لان الوصف هو المحدث عنه وقوله عبارة أي معبر به عن ذات الموضوع وهي الافراد

(قوله فلان اعتبار المدول) أي وعدمه وحاصل هذا الجواب ان هنا أربع قضايا وست نسب حاصلة من أخذ كل قضية مع ما بعدها
 خمس من تلك النسب ظاهرة وفي واحدة منها اشتباه فلذا تمرض لها (قوله كيف ما كان) أي كيف ما كان الموضوع معدولا
 أو محصلا (قوله وإيا ما كان) أي كانت القضية معدولة أو محصلة (قوله (٥٧) فهنا أربع قضايا) أي ونسبها ست كما

علمت (قوله اما بين الموجبة) التخصيص في الثاني فلان اعتبار المدول والتحصيل في المحمول ربع القضية لان حرف السلب
 ان كان جزءا من المحمول فله قضية معدولة والا فمحصلة كفيها كان الموضوع وإيا ما كان فهي اما
 موجبة أو سالبة فهنا أربع قضايا موجبة محصلة كقولنا زيد كاتب وسالبة محصلة كقولنا زيد
 ليس بكاتب وموجبة معدولة كقولنا زيد لا كاتب وسالبة معدولة كقولنا ليس زيد بلا كاتب
 ولا التباس بين قضيتين من هذه القضايا الا بين السالبة المحصلة والموجبة المعدولة أما بين الموجبة
 المحصلة والسالبة المحصلة فلعدم حرف السلب في الموجبة ووجوده في السالبة وأما بين الموجبة المحصلة
 والموجبة المعدولة فلوجود حرف السلب في المعدولة دون الموجبة المحصلة وأما بين الموجبة المحصلة
 والسالبة المعدولة فلوجود حرفي السلب في السالبة المعدولة وحرف واحد في السالبة المحصلة
 وأما بين الموجبة المعدولة والسالبة المعدولة فلوجود حرف واحد في الإيجاب وحرفين في السلب
 وأما السالبة المحصلة والموجبة المعدولة فلهما التباس من حيث ان حرف السلب الموجود
 فيهما واحد فذا قيل زيد ليس بكاتب فلا يعلم أنها موجبة معدولة أو سالبة بسيطة فلذا خصصها
 بالذكر من بين القضايا

أحدها وجودي كالجماد والآخر عديم كاللاحي وغير عنهما تارة بالوجودي وأخرى بالعدمي
 وحكم عليهما في الحالين بحكم واحد لم يحصل هناك قضيتان متخالفتان في المفهومية حقيقة

عدم تأثير اختلاف العنوان في القضية حقيقة لا يقتضي عدم تأثيرها مطلقا فلا يرد انه لو لم يكن
 للعنوان تأثير في مفهوم القضية لما كذبت القضية بامتاع اصناف الشيء بالعنوان ولما دار الاستدلال
 على اختلاف العنوان (قال فلان اعتبار المدول الخ) حاصله ان هنا أربع قضايا وست نسب بينهما
 خمس منها ظاهر وفي واحد منها اشتباه فلذا تمرض لها (قال فلعدم حرف السلب الخ) بناء على
 هذه الفروق بل على عدم حرف السلب في جانب الموضوع واسقاطه عن نظر الاعتبار كما بينه فلا
 يرد ان من الموجبة المحصلة في التقسيم المربع قولنا اللاحي جماد وفيه حرف سلب ومن الموجبة
 المعدولة اللاحي لا عالم وفيها حرفا سلب فلا يصح ظهور الفرق المبني على عدم حرف السلب في
 الموجبة المحصلة ووجودها في السالبة والمعدولة وعلى وجود حرفي السلب في السالبة المعدولة
 وحرف واحد في السالبة المحصلة والمعدولة (قال بخلاف الموجبة) المحصلة فانه لا يوجد فيها حرف
 السلب (قال فلوجود حرف واحد في الإيجاب وحرفين في السلب) بناء على ان المفهوم اما
 وجودي أو عديم بمعنى رفع الوجود واما عدم العدمي فجرد تمييز عن الوجودي فلا يرد ان قولنا
 زيد لا كاتب معدولة موجبة مشتقة على حرفين كقولنا زيد ليس بلا كاتب فالالتباس باق لان

(م ٨ - شروح التسمية ثاني) اما وجودي أو عديم بمعنى رفع الوجود واما عدم العدمي فجرد تمييز عن الوجودي
 فلا يرد ان قولنا زيد لا كاتب معدولة موجبة مشتقة على حرفين كقولنا زيد ليس بلا كاتب فالالتباس باق لحاصله ان
 المعدولة قد يوجد فيها حرفان كالسالبة فالالتباس باق لان حرف السلب الموجود فيها واحد بناء على ان في كل واحد منهما
 سلب أمر وجودي لان في احدهما سلب في نفسه وفي الاخرى سلبه عن شيء

(قوله أعم من الموجبة) أي أعم من حيث التحقق لامن حيث المفهوم لانهما متباينان لان مفهوم احدهما ليس ومفهوم الاخرى ساب (قوله ولا ينكس) أي عكسا كليا فلا ينافي انه ينكس عكسا جزئيا (قوله فلا نهى عن ثبت الالاباح) أي الاحجر للانسان كقولك كل انسان لاحجر (٥٨) فقد ثبت الاحجر للانسان واذا ثبت الاحجر للانسان يصدق في الحجر

والفرق بينهما معنوي ولفظي أما المعنوي فهو أن السالبة البسيطة أعم من الموجبة المدولة المحمول لانه متى صدقت الموجبة المدولة المحمول صدقت السالبة البسيطة ولا يتعكس أما الاول فلانه متى ثبت الالاباء لم يصدق سلب الالباء عنه فانه لو لم يصدق سلب الالباء عنه ثبت له الالباء فيكون الالباء والالاباء اثبتين له وهو اجتماع التقيض وأما الثاني وهو انه لا يلزم من صدق السالبة البسيطة صدق الموجبة المدولة المحمول فلان الايجاب لا يصح على المعلوم ضرورة أن إيجاب الشيء لغيره فرع على وجود الشيء له بخلاف السلب فان الايجاب لما لم يصدق على المعلومات صح السلب عنها بالضرورة فيجوز أن يكون الموضوع مدموماً بحيث يصدق السلب البسيط ولا يصدق الايجاب المدمول كما أنه يصدق قولنا شريك الباري ليس بصبر ولا يصدق شريك الباري غير بصبر لان معنى

(قوله) ضرورة ان ايجاب الشيء لغيره فرع على وجود المتيث له (أقول) سواء كان ذلك الشيء أمرا وجوديا أو عديا فان ثبوت اللا كتابة يزيد فرع على وجوده كما أن ثبوت الكتابة له كذلك

صدق الموجبة المدولة
(قوله اجتماع النقيضين)
أي المضمومين اللذين بينهما
طائفة بالخلاف (قوله ضرورة
ان ايجاب الشيء) أي صدق
ايجاب الشيء لغيره فرع
عن وجود الثبوت له لان
صدقه يستدعي ثبوته لغيره
ثبوته لغيره فرع عن ثبوت
الغير في نفسه (قوله بخلاف
سلب) أي فانه ليس فرعاً عن
وجود الشيء عنه وقوله فان
ايجاب الخ لعله لقوله بخلاف
السلب (قوله صح السلب
فيها) أي لانه قضى
ايجاب الشيء متى انتفى
احد النقيضين ثبت الآخر
ضرورة (قوله فحجز

الح) أي وحينئذ فيجوز الح) (قوله كما أنه يصدق الح) هذا مثال لجرد إيضاح أن الإيجاب قبض الوجود الأول دون السلب لا لقوله يجوز أن يكون الموضوع معدوماً ويصدق معه السلب البسيط دون الإيجاب المعدول المحمول وذلك لأن هذه القضية ليست حقيقية ولا خارجية لأن الحكم ليس مقصوراً على الأفراد الموجودة في الخارج محققاً أو مفقداً بل يشمل الذهنية أيضاً

(قوله ولما كان الموضوع معدوماً) أي في الخارج والذهن على سبيل الدوام (قوله في نفسه) أي قطع النظر عن فرض الفارض سواء كان ثابتاً في ذهن أو في الخارج (قوله لا يقال لصدق الخ) هذه معارضة واردة على الدليل الذي أقامه على دعوى أن السلب يصح على المعدوم في قوله بخلاف السلب لأن الإيجاب الخ وحاصله أن ذلك هذا وإن أئتم دعواكم وهو أن السلب يصح على المعدوم لكن عندما دليل ينتج أن السلب لا يصح على المعدوم وهو خلاف الدعوى وحاصله لصدق السلب عند عدم الموضوع لم يكن بين السالبة الكلية والجزئية تناقض لكن التالي باطل فطل المقدم وثبت نقيضه وهو أن صدق السلب لا يكون إلا عند وجود الموضوع ثم إن الاستثناء لما كانت ظاهرة فلم يذكر لها دليلاً بخلاف الشرطية (٥٩) فانها نظرية فلذا أقام لها دليلاً حيث

قال لانهما قد يجتمعان الخ
وبصح ان يكون تضاد دليل
الدعوى المذكور وحاصله
ان ما ذكرتموه من الدليل
باطل لاستلزامه المحال له
لو كان السلب يصح على
المعدومات لم يكن بين الموجبة
الكلية والجزئية السالبة
تناقض (قوله قد يجتمعان
على الصدق حيث) أي حين
عدم الموضوع (قوله لجميع
الافراد الموجودة) أي
لكل فرد من الافراد
الوجودية فليس المراد
المجموع (قوله وسلبه عن
بعض الافراد المعدومة)
أي قد ورد السلب على
عمل غير المحال الذي ورد
عليه الإيجاب وشرط
التناقض اتحاد عمل الإيجاب
وإيجاب وإذا فقد الشرط
فقد المشروط (قوله

الاول سلب البصر عن شريك انباري ولما كان الموضوع معدوماً صدق سلب كل مفهوم عنه
ومعنى الثاني ان عدم البصر ثابت لشريك الباري فلا بد أن يكون موجوداً في نفسه حتى يمكن
ثبوت شئ له وهو تمتع الوجود لا يقال لو صدق السلب عند عدم الموضوع لم يكن بين الموجبة
الكلية والسالبة الجزئية تناقض لانهما قد يجتمعان على الصدق حيث فان من الجائز اثبات
المحمول لجميع الافراد الموجودة وسلبه عن بعض الافراد المعدومة لانا نقول الحكم في السالبة
على الافراد الموجودة كما أن الحكم في الموجبة على الافراد الموجودة الا أن صدق السلب لا يتوقف
على وجود الافراد وصدق الإيجاب يتوقف عليه فان معنى الموجبة الكلية أن جميع افراد (ج) الموجودة

(قوله) لانا نقول الحكم في السالبة على الافراد الموجودة (أقول) وذلك لان السلب رفع
الإيجاب فإذا كان الإيجاب متعلقاً بالافراد الموجودة كان رفعه أيضاً متعلقاً بها فيكون الإيجاب
والسلب واردين على الموجودات أي يعتبر ذلك في مفهوم الموجبة والسالبة لكن تحقق السالبة
وصدقها لا يتوقف على وجودها لان محصلها انتفاء الشئ عن شئ أي انتفاء المحمول عن ذات
الموضوع وذلك اما بأن يكون الموضوع موجوداً ويتحقق المحمول عنه واما بأن لا يوجد الموضوع

أو مقدر بل يشمل الذهنية أيضاً والقول بأنها يصدق حقيقة أو خارجية فهو لان الصدق فرع
قصد مفهومها (قال ولما كان الموضوع معدوماً) أي في الخارج والذهن بقرينة قوله صح سلب كل مفهوم
عنه (قال في نفسه) أي مع قطع النظر عن الفرض سواء كان في ذهن أو في الخارج (قال لا يقال
الخ) معارضة لدليل قوله بخلاف السلب أو نقض له باستلزامه المحال ولا يجوز أن يكون معنا لانه
مدلل وما قبل أنه يمكن إيراد هذا المنع على أن الإيجاب لا يصح الا على موجود به لو لم يكن
كذلك لم يكن الموجبة الكلية تقيضاً للسالبة الجزئية فوهم إذ السؤال وارد على الاختلاف بينها
في الاقتضاء ولا اختصاص له باقتضاء الإيجاب الوجود ولا بعدم اقتضاء السلب إليه (قال الحكم
في السالبة ثم اللام في لفظ السالبة والنتيجة المذكورتين في الجواب في جميع المواقع للبعد أي السالبة
الجزئية والموجبة الكلية ونظماً للجميع بمعنى كل واحد بدليل قوله أي كل واحد من الافراد الموجودة

لانا نقول الخ) حاصله منع لدليل الشرطية وتقريره لان لم أن الحكم في السالبة الجزئية على بعض الافراد المعدومة بل الحكم
في السالبة الجزئية على الافراد الموجودة أي المتغير ائصافها بالوجود كما أن الحكم في الموجبة الكلية كذلك على الافراد الموجودة
وحيث ثبت التناقض وكن الحكم في السالبة على الافراد المتغير ائصافها بالوجود لا ينافي أن صدق انتكلم بالسلب لا يتوقف
على وجود الافراد بل هو صادق سواء وجدت الافراد بالفعل أم لا نقول التامر الخ الحكم في السالبة على الافراد انوجدت أي
على الافراد المتغير ائصافها بالوجود ولا يلزم من اعتبار ائصافها بالوجود وجودها في الخارج بالفعل بل قد يكون ذلك المتغير
وقع خارجاً وقد لا يكون وقوله الا ان صدق السلب أي صدق المتكلم به * ثم ان اللام في لفظ السالبة والموجبة المذكورتين
في الجواب في جميع المواقع للبعد أي السالبة الجزئية والموجبة الكلية

(قوله ويصدق هذا المعنى) أي الذي هو السلب (قوله وعند ذلك يتحقق الخ) أي وعند كون السلب منصباً على الأفراد المعتر
 أضافها بالوجود وجدت بالفعل أم لا يتحقق التناقض لأن كلا من الإيجاب والسلب وارد على الأفراد المعتر أضافها بالوجود
 قد وجد شرطه فيجب حينئذ تخفيمه (قوله لا دخل له في بيان الفرق) أي وإن كان موضعاً له لأنه يتدفع الشبهة الواردة
 على الفرق (قوله فلا حاجة إليه) (٦٠) أي في البيان للفرق وإن كان موضعاً له (قوله يذكر هنا) أي يذكر في

كتب القوم في هذا الموضوع
 واثم اعتبر بالكافة لانه ليس
 نصافي الجواب لعدم الإشارة
 فيه الى السؤال اذ غاية
 الامر ان السؤال المذكور
 يذكره في كتبهم وهذا
 الكلام صالح للجواب عنه
 فالظن انه جواب لذلك
 السؤال (قوله لان الحكم
 فيها ليس مقصوراً على
 الموضوعات الموجودة أي
 بل الحكم فيها على الأفراد
 المقدرة الوجود سواء

ثبت له (ب) ولا شك انها اذا تصدق اذا كانت افراد (ج) موجودة ومعنى السالبة انه ليس
 كذلك أي كل واحد من الافراد الموجودة (ج) ليس يثبت له (ب) ويصدق هذا المعنى تارة
 بأن لا يكون شيئاً من الافراد موجوداً وأخرى بأن تكون موجودة ويثبت الإلزام لها وعند ذلك
 يتحقق التناقض جزئاً وأما قوله لان الإيجاب لا يصح الا على موجود محقق كما في الخارجية الموضوع
 أو مقدر كما في الحقيقة الموضوع فلا دخل له في بيان الفرق اذ يكفي فيه أن الإيجاب يستدعي
 وجود الموضوع دون السلب وأما ان الموضوع موجود في الخارج محققاً أو مقدرراً فلا حاجة إليه
 فكأنه جواب سؤال يذكر هنا ويقال ان عنيتم بقولكم لإيجاب يستدعي وجود الموضوع أن
 الإيجاب يستدعي وجود الموضوع في الخارج فلا تصدق الموجبة الحقيقية أصلاً لان الحكم فيها
 ليس مقصوراً على الموضوعات الموجودة في الخارج وإن عنيتم به أن الإيجاب يستدعي مطلق
 الوجود فالسالبة أيضاً تستدعي مطلق الوجود لان المحكوم عليه لابد أن يكون متصوراً بوجه ما
 وإن كان الحكم بالسلب فلا فرق بين الموجبة والسالبة في ذلك فأجاب بأن كلامنا ليس الا في
 القضية الخارجية والحقيقة لافي مطلق القضية على ما سبقت الإشارة إليه فالإفراد قبولاً للإيجاب
 يستدعي وجود الموضوع ان الموجبة ان كانت خارجية يجب أن يكون موضوعها موجوداً في الخارج

وجدت بالفعل أم لا فالحكم
 فيها منوط بالأفراد الموجودة
 والتي لم توجد مما (قوله
 مطلق الوجود) أي أهم
 من ان يكون في الخارج
 أم لا (قوله لابد ان يكون
 متصوراً) أي فيكون
 موجوداً لكن في الذهن
 وقوله في ذلك أي في استدعائه
 وجود الموضوع (قوله
 فأجاب الخ) حاصله اختيار
 الشق الاول ولكن

فيتنبي عنه المحمول أيضاً قطعياً ومحصل الموجبة ثبوت المحمول للموضوع ولا يتصور ذلك الا بأن
 يكون الموضوع موجوداً ثابته له المحمول وتلخيصه ان انتهاء شيء عن الموضوع قد يكون بانتفائه
 في نفسه وقد لا يكون بانتفائه وأما ثبوت الشيء فلا يمكن الا بأن يكون موجوداً

(قوله فيتنبى عنه المحمول أيضاً) أي كما استنتج عنه الوجود فإن ما استنتج عنه الوجود استنتج عنه كل
 صفة (قال لا يكون شيئاً من الافراد موجوداً) انما اعتبر السلب الكلي لانه لو كان شيء من
 الافراد موجوداً بصدق الموجبة الكلية أعني كل (ج) للموجود (ب) (قال لا دخل له في بيان
 الفرق) أي ليس ذلك مناط الفرق وإن كان موضعاً للفرق حيث يتدفع به الشبهة (قال فكأنه
 جواب الخ) يعني انه يذكر في كتب القوم السؤال المذكور وهذا الكلام يصح جواباً له فالظن
 انه جواب لذلك السؤال وليس نصافي الجواب لعدم الإشارة فيه الى السؤال فذا قال فكأنه
 (قال ليس الا في القضية الخ) المقصود نصب قرينة على ان المقصود الموجود في الخارج على التفصيل
 المذكور والا لفصالة الجواب اختيار الشق الاول وتعميم الوجود فيشمك الحقيقة (قال لا في
 مطلق القضية) حتى لا يصح التخصيص بالوجود الخارجي ويرد التقصير بالقضايا الذهنية

يريد وجود الموضوع تخفيماً أو تدبيراً فتدخل الحقيقة وتخرج السالبة فتقول الخارج كلامنا ليس الا في
 القضية الخ ليس هذا هو الجواب وانما هو بيان لان براد بالخارج الخارج الحق والمقدر ومحط الجواب قوله فالإفراد قبولاً الخ
 (قوله لا في مطلق القضية) أي الشاملة للحقيقة والخارجية والذهنية واذا كان ليس الكلام في مطلق القضية فلا يصح
 التخصيص بالوجود الخارجي ويورد التقصير بالقضايا الذهنية

(قوله مقدر الوجود في الخارج) أي ممكن الوجود في الخارج سواء كانت (٦١) موجودة بالفعل أم لا (قوله وذلك كله

إذا لم يكن الخ) أي ان
ما سبق من كونه لا يلزم
من صدق السالبة البسيطة
صدق الموجبة المدولة

إذا لم يكن الموضوع
موجوداً أما لو كانت
موجوداً بالفصل فاعلم
حينئذ بكونان متلازمين
يلزم من صدق احدهما
صدق الاخرى وفي هذا
اشارة الى ان قول
النصف واما اذا كان
الموضوع موجوداً فها
متلازمان عدل لقوله
لصدق السلب عند عدم

الموضوع (قوله لان ج
الوجود اذا سلب عنه
البالح) أي كافي قوك
الانسان ليس بحجر فقد
سلبت عنه الحجرية وأثبت
له الاحجر * فالسالبة
البسيطة استلزمت الموجبة
المدولة وقوله وبالعكس
أي اذا أثبت للوجود
اللاب قد سلبت عنه الباء
وذلك كافي قوك الانسان
اللاحجر فقد أثبت له
اللاحجر ونثبت عنه
الحجرية وحينئذ فالوجبة
المدولة استلزمت السالبة

محققاً وان كانت حقيقة يجب أن يكون موضوعها مقدر الوجود في الخارج والسالبة لا تستدعي وجود الموضوع على ذلك التفصيل فظهر الفرق وأنقض الاشكال وذلك كله اذا لم يكن الموضوع موجوداً أما اذا كان موجوداً فالوجبة المدولة المحمول والسالبة البسيطة متلازمان لان (ج) للوجود اذا سب عنه الباء يثبت له الالباء وبالعكس هذا هو السكلا في الفرق المنوى

(قوله) والسالبة لا تستدعي وجود الموضوع على ذلك التفصيل (أقول) يعني ان السالبة الخارجية لا تقتضي وجود الموضوع في الخارج محققاً والسالبة الحقيقية لا تقتضي وجوده في الخارج محققاً أو مقدرًا فان قلت اذا أخذت القضية على وجه تناول الافراد الخارجية المحققة والمقدرة والافراد الذهنية أيضاً كما ذكرته أعرفاً لا يمكن أن يقال الموجبة منها تقتضي وجود الموضوع في الخارج بل تقتضي وجوده في الجملة سواء كان في الخارج محققاً أو مقدرًا أو في الذهن والسالبة منها تقتضي وجوده في الجملة أيضاً فظهر الفرق فالتأنيب يقتضي وجود الموضوع في الذهن من حيث أنه حكم فلا بد له من تصور المحكوم عليه ويقتضي صدق وجوده أيضاً لان ثبوت المحمول للموضوع فرع بثبوت في نفسه والفرق بين هذين الوجودين ان الوجود الذي يقتضيه الحكم انما يتبر حال الحكم أي بمقدار ما يحكم الحاكم المحمول على الموضوع كحقيقة مثلا وان الوجود الذي يقتضيه ثبوت المحمول للموضوع فهو بموجب ثبوت له ان دائم فثباتاً وان ساعة فثباتاً وان خارجاً فثباتاً وان ذهناً فذهناً والسالبة تشارك الموجبة في اقتضاها الوجود الاول دون الثاني وكذلك الحال في الفرق بين الموجبة والسالبة اذا أخذت ذهنية * والحاصل ان انتفاء المحمول عن الموضوع لا يقتضي وجوده وان ثبوت

(قال مقدر الوجود) سواء كان موجوداً أو لانه اعلم ان استدعاء القضية الموجبة وجود الموضوع على التفصيل المذكور مبنى على ما حققه الشارح ان الممكنة الموجبة ليست قضية في الحقيقة لظهور ان امكان المحمول لا يستدعي الامكان الموضوع لا وجوده (قال وذلك كله اذا لم يكن الموضوع موجوداً) اشارة الى ما سبق من قوله وهو انه لا يلزم من صدق السالبة البسيطة صدق الموجبة المدولة بدليل قوله متلازمان وليس اشارة الى اعمية السالبة البسيطة ولا الى الفرق بالاعمية فان وجود الموضوع لا يثبت الاعمية والفرق بينهما وفيه اشارة الى ان قول النصف واما اذا كان الموضوع موجوداً فيها متلازمان عدل لقوله اصدق السلب عند عدم الموضوع معطوف على مقدر أي هنا اذا لم يكن الموضوع موجوداً ودليل السوم مركب من مقدمتين احدهما مطوية وهي لصدق السلب عنه عند صدق الإيجاب تركها النصف لظهورها على ما بدل عليه تقرير الشارح فيما سبق ولم يحمل قوله واما اذا كان الموضوع موجوداً فيها متلازمان على انه مقدمة ثانية لدليل لان وجود اما وادعاء التلازم يأتي عنه (قوله كما ذكرته) أي في قوله فالاولى (قوله اذا أخذت ذهنية) أي يكون الحكم فيها على الافراد الذهنية فقط اعلم ان القضايا الذهنية على أقسام منها ما يكون أفرادها موجودة في الذهن مصنفة بمحمولاتها في الذهن اتصافاً مطابقاً لواقع كجميع المسائل المتطقية فان محمولاتها عوارض تعرض للمعولات الاولى في الذهن ويكون موضوعاتها وجودان ذهنيان احدهما مناط الحكم وهو الوجود الظلي الذي يتناثر الموضوع والمحمول وبأنه الوجود الاصيل الذي به اتحاد المحمول بالموضوع وهو مناط الصدق والكذب والفرق بين الموجبة والسالبة ومنها ما يكون محمولاتها البسيطة فتقوله لان الموجود الخ مع ما قبله من الف والشر المشوش

وأما اللفظي فهو ان القضية اما أن تكون ثلاثية أو ثنائية فان كانت ثلاثية فالرابطة فيها اما أن تكون متقدمة على حرف السلب أو متأخرة عنه فان تقدمت الرابطة كقولنا زيد هو ليس بكتاب تكون حينئذ موجبة لان من شأن الرابطة أن تربط ما بعدها بما قبلها فهناك ربط السلب وربط السلب بإعجاب وان تأخرت عن حرف السلب كقولنا زيد ليس هو بكتاب كانت سالبة لان من شأن حرف السلب أن يرفع ما بعدها عما قبلها فهناك سلب الربط فتكون القضية سالبة وان كانت ثنائية فالفرق انما يلون من وجوب

للموضوع يقتضي وجوده وأما الحكم بالاشتفاء والحكم بالثبوت فلا فرق بينهما في اقتضاء الوجود الذهني

منافية للوجود نحو شريك الباري تمتع واجتماع التقيض محال والمجهول المطلق يمتنع الحكم عليه والمعلوم المطلق مطابق للموجود المطلق فاطلاق قوله وكذا الحال في الفرق بين الموجبة الخ يقتضي ان يكون في هذا التسم أيضا للموضوع وجودان احدهما مناط الحكم والثاني مناط الصدق وتحقيقه ان مناط الحكم هو تصورهما بعنوان الموضوع ومناط الصدق هو الوجود الفرضي الذي باعتبار فرديتها للموضوع كانه قال ما يتصور بعنوان شريك الباري وبفرض صدقه عليه تمتع في نفس الامر وقس على ذلك وقال المحقق الفتازاني ان هذه الذعنات وان كانت موجبة لا تقتضي الا تصور الموضوع حال الحكم كما في السوالب من غير فرق وفيه انه يهدم المقدمة البديعية التي بني عليها كثير من المسائل من ان ثبوت شيء لشيء فرع ثبوت التثبت له اذ التخصيص لا يجري في القواعد العقلية وقال الشارح انها سوالب وفيه ان الحكم فيها انما هو بوقوع النسبة والارجاع الى السلب تصنف ومنها ما يكون محمولها متقدمة على الوجود أو نفس الوجود نحو زيد ممكن أو واجب بالبر أو موجود فموضوعاتها وجود في الذهن حال الحكم كسائر القضايا ولكون الانصاف بها ذهنيًا انتزاعيا لا بد ان يكون لموضوعاتها وجود آخر في الذهن يكون مبدأ لانتزاع هذه الامور ومناط صدق القضية واتحاد المحولات معها ثم اذا توجه العقل اليها ولاحظها من حيث انها موجودة بهذا الوجود انتزع عنها وجودا وامكانا ووجوبيا آخر باعتبار الانصاف بهذا الوجود يستدعي تقدم وجود يكون مصداقا لهذه الاحكام وليس هذا الملاحظة لازمة للذهن دائما فينقطع بحسب انقطاع الملاحظة وانما أوردنا هذه النواميس مع عدم كونه من مسائل هذا الفن وعدم مناسبة هذا الكتاب اخذا لطبع المتدين كيلا يقموا في الشكوك التي أوردتها بعض الناظرين في هذا الكتاب والله اعلم بالصواب (قال واما اللفظي) فيه اشارة الى أن قول المصنف والفرق بينهما في اللفظ عدل قوله والسالبة البسيطة أعم من الموجبة المدولة المحمول وهو الظاهر وليس مستقلا بقوله واما اذا كان الموضوع موجودا فيها متلازمان بان يكون مضاه والفرق بينهما حينئذ في اللفظ فقط اذ لا اختصاص لهذا الفرق بحالة الوجود (قال فهو ان القضية) أي القضية التي اشتبهت كونها بمدولة موجبة أو سالبة بسيطة وهو ما يكون حرف السلب فيها مؤخرًا عن الموضوع (قال لان من شأن) الرابطة أي التي في تلك القضية وكذا في قوله لان من شأن حرف السلب المقصود الحرف الذي في تلك القضية فانها لكونها متأخرة عن الموضوع يصحكون لربط ما بعدها بما قبلها فلا يرد كان زيد قائما وكذا الحال في قوله لان من شيء حرف السلب فلا يرد ليس

(قوله واما اللفظي الخ) فيه اشارة الى ان قول المصنف والفرق بينهما في اللفظ عدل قوله والسالبة البسيطة أعم من الموجبة المدولة وليس مستقلا بقوله واما اذا كان الموضوع موجودا فيها متلازمان بان يكون مضاه والفرق بينهما حينئذ في اللفظ فقط اذ لا اختصاص لهذا الفرق بحالة الوجود (قال فهو ان القضية) أي التي أثبت كونها بمدولة موجبة أو سالبة بسيطة وهو ما يكون حرف السلب فيها مؤخرًا عن الموضوع (قوله فان كانت ثلاثية) أي بان صرح فيها بلفظ الرابطة أي التي في تلك القضية وكذا في قوله لان من شأن حرف السلب المراد الحرف الذي في تلك القضية فانها لكونها متأخرة عن الموضوع تكون لربط ما بعدها بما قبلها فلا يرد حينئذ كان زيد قائما ولا ليس زيد قائما (قوله وان كانت ثنائية) أي بان لم يصرح فيها بلفظ الرابطة

(قوله أحدها بالنسبة إلخ) فوجه كون هذا لفظاً أنه متعلق بإرادة المعنى من اللفظ وأما ما قيل أنه إذا نوى ربط السلب بقدر السلب مؤخرًا وإذا نوى سلب الربط بقدر أيضاً مقدماً فهو لفظي نظر إلى تقدير الربط فلا يصح لأن النسبة لا تستلزم التقدير (قوله بأن ينوي إما ربط السلب) أي في الموجبة الممدولة وقوله أو سلب الربط أي في السالبة البسيطة (قوله نسبة المحمول إلى الموضوع إلخ) أضيفت إلى المحمول وإن كانت مرتبطة بالموضوع أيضاً لأنها (٦٣) رابطة بينهما لأنها مزيد اختصاص

بالمحمول وهو كونه مقتضياً للارتباط بغيره (قوله سواء كانت بالإيجاب الباه للملازمة أي سواء كانت ملتبسة بالإيجاب النع) من حيث أنها متعلقة والمراد بالإيجاب إدراك الوقوع لها وبالسلب إدراك عدم وقوعها وفي كلام الشارح إشارة إلى أن إيجابية أو سلبية في عبارة المتن تصيب للنسبة لا للكيفية وإن كان ظاهره أنه تصيب في الكيفية لقربه لها وإنما لم يجعل التصيب في المتن راجعاً للكيفية كما هو ظاهره لأن الكيفية لا تكون سلبية وما قيل إن اللازمرة والادوام كقيمتان سلبتان فهو وهم نشأ من التعبير بالسلب وأما في الواقع فهما عبارتان عن الامكان والاطلاق عليها كان ذكر الدوام والادوام مستدركاً له خوفاً تحت اللازمرة (قال فإن كل نسبة إلخ) تعاليل لقوله لا بد أي كل نسبة فرضت وتعقلت بين الشئين إذا قيست إلى نفس الأمر واعتبر وجودها بينهما مع قطع النظر عن الاعتبار والفرض تكون منحصرة في الضرورة واللازمرة لامتناع ارتفاع انتقيص في التصور عن أمر وجودي فأد هذا التعليل أن المقصود بالهمة المذكورة الكلية

أحدها بالنسبة بأن ينوي إما ربط السلب أو سلب الربط وتأمينها بالاصطلاح على تخصيص بعض الالفاظ بالإيجاب كلفظ غير ولا وبعضها بالسلب كليس فإذا قيل زيد غير كاتب أولاً كاتب كانت موجبة وإذا قيل زيد ليس بكاتب كانت سالبة * قال

البحث الرابع في القضاء للموجهة لا بد لنسبة المحمولات إلى الموضوعات من كيفية إيجابية كانت النسبة أو سلبية كالضرورة والدوام واللازمرة والادوام وتسمى تلك الكيفية مادة القضية واللفظ الدال عليها يسمى جبة القضية ﴿

(أقول) نسبة المحمول إلى الموضوع سواء كانت بالإيجاب أو بالسلب لا بد لها من كيفية في نفس الأمر كالضرورة واللازمرة والدوام والادوام فإن كل نسبة فرضت إذا قيست إلى نفس الأمر

(قوله نسبة المحمول) (أقول) إذا قلت زيد قائم فهناك نسبة هي نسبة القيام إلى زيد لأن نسبة زيد إلى القيام فإن زيدا أريد به الذات وهي أمر مستقل بنفسه لا يقتضي ارتباطاً بغيره والقيام أريد به مفهومه الذي يقتضي ارتباطاً بغيره فذلك قال نسبة المحمول إلى الموضوع وإن كانت

زيد قائماً (قال بأن ينوي ربط السلب أو سلب الربط) فيكون هذا فرقاً لفظياً أي متعلقاً بإرادة المعنى من اللفظ وأما ما قال الحق التفاضلي يعني أن الفرق اللفظي ساقط لا أن هذا فرق لفظي ففيه أن ذكره في ضمن الفرق اللفظي بآي عنه وكذا ما قيل أنه إذا نوى ربط السلب بقدر السلب مؤخرًا وإذا نوى سلب الربط بقدر مقدماً فهو أيضاً لفظي نظرًا إلى تقدير الرابطة لأن النسبة لا تستلزم التقدير (قوله إذا قلت إلخ) يعني أن ثبوت المحمول للموضوع وإن كانت متصورة بين الموضوع والمحمول إلا أن لها مزيد اختصاص بالمحمول وهو كونه مقتضياً للارتباط بغيره فذلك نسبة إلى المحمول (قال سواء كانت بالإيجاب أو بالسلب) نسبة على أن الإيجاب أو السلب في عبارة المتن تصيب للنسبة لا للكيفية على ما هو القرب لأن الكيفية لا تكون سلبية وما قيل إن اللازمرة والادوام كقيمتان سلبتان فوهم نشأ من التعبير بالسلب وهما في الحقيقة عبارتان عن الامكان والاطلاق العام كما سبق (قال كالضرورة واللازمرة إلخ) المقصود بهما مفهوماتها إذ لو أريد ما صدقت عليهما كان ذكر الدوام والادوام مستدركاً له خوفاً تحت اللازمرة (قال فإن كل نسبة إلخ) تعاليل لقوله لا بد أي كل نسبة فرضت وتعقلت بين الشئين إذا قيست إلى نفس الأمر واعتبر وجودها بينهما مع قطع النظر عن الاعتبار والفرض تكون منحصرة في الضرورة واللازمرة لامتناع ارتفاع انتقيص في التصور عن أمر وجودي فأد هذا التعليل أن المقصود بالهمة المذكورة الكلية

مفهوماتها كما شاع اعتكالك النسبة عن الموضوع وعدم امتناع اعتكالكها وليس المراد ما صدقت عليه من الأفراد والا كان الدوام والادوام مستدركاً لدخولها تحت اللازمرة لأن عدم امتناع اعتكالك النسبة صادق بالدوام وعدم الدوام فالعالم أن الكيفية تارة تلاحظ من حيث الوجوب وعدمه وتارة تلاحظ من حيث الدوام وعدمه (قوله فإن كل نسبة إلخ) تعليل لقوله لا بد لها أي كل نسبة فرضت متعلقة بين الشئين وقوله إذا نسبت إلى نفس الأمر أي إلى نفسها وذاتها بقطع النظر عن اعتبار المتعبّر وفرض الفارض

(قوله ومن جهة أخرى) أشار الشارح بهذا الى ان اقسام الكيفية الى الضرورة والاضرورة والدوام واللايدوم ليس نسبياً واحداً كما يوحى جعل الشارح الكل تمثيلاً واحداً بل ما تقسمان كل قسم اثنان (قوله اما ان تكون مكيفة الخ) أي متصفة بصفة الضرورة أي الوجوب (٦٤) أي بصفة هي الضرورة قاضية كصفة للضرورة لبيان أي انها تكون

منحصرة في الضرورة واللاضرورة لا يتسع ارتفاع التقييد وأما الشارح بقوله اذا نسبت الخ أنه لا بد من قيد نسبة المحمول الى الموضوع قيد اذا نسبت الى نفس الامر لان النسبة المعتبرة بين الشيئين اذا لم يفرض وجودها في نفس الامر لا يفرضها كصفة في نفس الامر أصلاً (قوله تسمى مادة القضية) اعلم ان مادة الشيء اجزأؤه والمادة مقولة بالاشتراك على الطرفين وعلى النسبة وعلى كَيْفِيَّتِها في نفس الامر لكون كل منها جزءاً (قوله واللفظ الدال عليها) أي على الكيفية الثابتة في نفس الامر بحسب ما فهم من اللفظ أي أنه فهم من اللفظ ثبوت تلك الكيفية في نفس الامر سواء كانت ثابتة فيه أم لا وبهذا ادفع ما يقال ان قوله واللفظ الدال عليها الخ لا يظهر في القضية

النسبة متصورة بين ين (قوله ومن جهة أخرى) (أقول يعني أن تقسيم كيفية النسبة الى الضرورة وأنه لا بد من قيد نسبة المحمول الى الموضوع قيد اذا نسبت الى نفس الامر اذ النسبة المعتبرة بين الشيئين اذا لم يفرض وجودها في نفس الامر لا يفرض لها كصفة في نفس الامر أصلاً وان ليس المقصود بقوله كاضرورة واللاضرورة والدوام واللايدوم حصر النسبة في الابع كما يوحى جعل الكل تمثيلاً واحداً بل حصرها في اثنين اثنين منها كما صرح به في شرح المطالع والمقصود من ذكر التمثيل كثرة الحجة على المطلوب والمقصود باللاضرورة واللايدوم ماضاها المصطلح اذ الواسطة بين الامكان المأم والضرورة والاعلاق المأم والدوام في الصدق وان وجد الواسطة في المفهوم (قال تسمى مادة القضية) هي مشتركة بين الطرفين والنسبة وكيفية في نفس الامر يكون ككل منها جزءاً واحتصرها لكونها جزءاً من القضية المربعة الاجزاء (قال واللفظ الدال عليها) أي على الكيفية الثابتة في نفس الامر لا بمعنى ان مدلوله النسبة المتصفة بالثبوت في نفس الامر حتى لو لم تكن ثابتة لم يكن اللفظ الدال عليها دالاً على الكيفية الثابتة في نفس الامر لانه ينافي تجويز مخالفة الجهة المادة بل بمعنى انه فهم منه ثبوت تلك الكيفية في نفس الامر سواء كانت ثابتة فيها أولاً وهذا المعنى وان كان خلاف الظاهر الا أنه يجب الحل عليه بقرينة ماسيأتي من قوله لان اللفظ اذا دل على ان كيفية النسبة الخ (قال أو حكم العقل) لكن بشرط ان يثبت قيداً في القضية المعنوية اذ لو لم يثبت كذلك لا يكون جهة القضية بل حكماً برأيه (قال لم يكن الحكم الخ) لان الحكم في القضية مقيد بهذا القيد فلا بد في صدقه من تحقق الحكم مع القيد واذا انتفى أحدها

الكاذبة (قوله كانت كاذبة) أي فكذب القضية كما يكون بالنظر

لخالفة النسبة للواقع يكون بالنظر لخالفة قيدها واماضتها فلا يدعيه من مطابقة نسبتها للخارج ومطابقة كيفية النسبة للخارج أيضاً (قوله أو حكم العقل) أي ملاحظة العقل بان النسبة الخ لكن لا بد من اعتبار ملاحظة العقل قيداً في القضية المعنوية والا لم يكن جهة للقضية بل حكماً برأيه

(قوله فلا جرم كذبت القضية) أي فلا مهرب من كذبها (قوله وتلخيص الكلام الخ) حاصله أنه ذكر فيما سبق أن نسبة المحمول إلى الموضوع كيفية في نفس الامر وكيفية في العقل وكيفية يدل عليها اللفظ وانهما قد يخالفان لما في نفس الامر وعند ذلك تكذب القضية وقد كان في ذلك إيهام من حيث أن وجود الكيفية في الظروف الثلاثة فرع وجود النسبة في الخارج وإن الظاهر مطابقة المعقول لما في نفس الامر والالفاظ للمعاني وأنه (٦٥) كيف تكذب القضية مع تحقق

حكمه فدفعت هذه التوهمات في هذا التلخيص فأثبت وجود النسبة وكيفيتها في الظروف الثلاثة وأوضحه بقياسها على الموضوع والمحمول وسائر الأمور الموجودة في نفس الامر وأثبت أن العلم قد لا يطابق المعلوم وأن الالفاظ موضوعة بلزاه الصور فلا يلزم ثبوت مدلولاتها في نفس الامر وإن صدق القضية باعتبار مطابقة حكمها للواقع وذلك إنما يحقق في الموجبة

إذا تحققت نسبتها مع كيفيتها في الواقع (قوله نسبة المحمول إلى الموضوع) أي النسبة الصادقة في القضية للمعقولة إذا كانت لا وجود لها في اللفظ ولو كانت شاملة لها لم يصح الحكم بقوله يجب أن يكون الخ (قوله وغيرها) كالنسبة (قوله لم يكن لها بد) أي فرار (قوله

فلا جرم كذبت القضية وتلخيص الكلام في هذا المقام بأن قول نسبة المحمول إلى الموضوع إيجابية كانت أولية يجب أن يكون لها وجود في نفس الامر ووجودها عند العقل ووجود اللفظ كاللوضوع والمحمول وغيرها من الأشياء التي لها وجود في نفس الامر ووجود عند العقل ووجود في اللفظ فالنسبة متى كانت ثابتة في نفس الامر لم يكن لها بد من أن تكون مكيفة بحكيفة ما ثم إذا حصلت عند العقل اعتبر لها كيفية هي اما عين تلك الكيفية الثابتة في نفس الامر أو غيرها ثم إذا وجدت في اللفظ أورد عبارة تدل على تلك الكيفية المستترة عند العقل إذ الالفاظ إنما هي بإزاء الصور العقلية فكما أن للموضوع والمحمول والنسبة وجودات في نفس الامر وعند العقل وبهذا الاعتبار صارت أجزاء القضية المعقولة وفي اللفظ حتى صارت أجزاء القضية للمعقولة كذلك كيفية النسبة لها وجود في نفس الامر وعند العقل وفي اللفظ فالكيفية الثابتة لفنسية في نفس الامر هي مادة القضية والثابتة لها في العقل هي جهة القضية المعقولة والعبارة الدالة عليها هي جهة القضية للمعقولة ولما كانت الصور العقلية والالفاظ الدالة عليها لا يجب أن تكون مطابقة للأمور الثابتة في نفس الامر لم يجب مطابقة الجهة لإفادة فكما إذا وجدنا شعباً هو إنسان واحسان من بيد فرما يحصل منه في عقولنا صورة إنسان واللا ضرورة قسم برأسه ثنائي وتقسيمها إلى الدوام واللا دوام تقسيم آخر ثنائي أيضا لأن

لم يكن الحكم المقيد مطابقة للواقع (قال وتلخيص الكلام الخ) ذكر فيما سبق أن نسبة المحمول إلى الموضوع كيفية في نفس الامر وكيفية في حكم العقل وكيفية يدل عليها اللفظ وانهما قد يخالفان في نفس الامر وتكذب القضية عند ذلك ولما كان في ذلك اجالا من حيث أن وجود الكيفية في الظروف الثلاثة فرع وجود النسبة وإن الظاهر مطابقة المعقول لما في نفس الامر والالفاظ للمعاني وأنه كيف يكذب القضية مع تحقق حكمه فصل في هذا التلخيص بما لا مزيد عليه فأثبت وجود النسبة وكيفيتها في الظروف الثلاثة وأوضحه بقياسها على الموضوع والمحمول وسائر الأمور الموجودة في نفس الامر وأثبت أن العلم قد لا يطابق المعلوم وأن الالفاظ موضوعة بإزاء الصور العقلية فلا يلزم ثبوت مدلولاتها في نفس الامر وإن صدق القضية باعتبار مطابقة حكمها للواقع وذلك إنما يتحقق في الموجبة إذا تحققت نسبتها مع كيفيتها في الواقع (قال نسبة المحمول إلى الموضوع) أي النسبة الصادقة في القضية للمعقولة إذا كانت لا وجود لها في نفس الامر وفي المعقولة لا وجود لها في اللفظ فلا يصح الحكم بقوله يجب أن يكون الخ (قال من الأشياء التي لها الخ) وفي بعض النسخ

(م ٩ شروح الشمسية ثنائي) اعتبر لها كيفية (أي اعتبر العقل لها كيفية وصفة) قوله ثم إذا وجدت في اللفظ (أي بان دل اللفظ عليها) قوله إذ الالفاظ الخ) علة لقوله أوردت عبارة تدل على الكيفية الخ (قوله وبهذا الاعتبار) وهو وجود الموضوع والمحمول والنسبة في نفس الامر وعند العقل وقوله وفي اللفظ عطف على قوله في نفس الامر أي أن للموضوع والمحمول والنسبة وجودات في نفس الامر وعند العقل وفي اللفظ وقوله حتى صارت الخ المناسب لما تقدم أن يقول وبهذا الاعتبار صارت أجزاء الخ (قوله هو إنسان) أي في نفس الامر

وحينئذ يعبر عنه بالإنسان وربما يحصل منه صورة فرس ويعبر عنه بالفرس فلشبح وجود في نفس الامر ووجود في العقل اما مطابق للواقع أو غير مطابق ووجود في البارة اما في عبارة صادقة أو كاذبة فكذلك كيفية نسبة الحيوان الى الانسان لها ثبوت في نفس الامر وهي الضرورة وفي العقل وهي حكم العقل وفي اللفظ فان طابقتها الكيفية المقولة أو البارة الملقولة كانت القضية صادقة والا كاذبة لاحتمال قال

(والقضايا الموجهة التي جرت العادة بالبحث عنها وعن أحكامها ثلاثة عشر قضية منها بسيطة وهي التي حقيقتها إيجاب فقط أو سلب فقط ومنها مركبة وهي التي حقيقتها تركبت من إيجاب وسلب مما أما البسائط فست (الاولى) الضرورية المطلقة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه مادامت ذات الموضوع موجودة كقولنا بالضرورة كل انسان حيوان وبالضرورة لاشئ من الانسان يجر (الثانية) الدائمة المطلقة وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودة مثلاً إيجاباً وسلباً مامر (الثالثة) الشرطية العامة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط وصف الموضوع كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً وبالضرورة لاشئ من الكاتب يسكن الاصابع مادام كاتباً (الرابعة) العرفية العامة وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط وصف الموضوع ومثلاً إيجاباً وسلباً مامر (الخامسة) المطلقة العامة وهي التي يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالعلم كقولنا بالاطلاق العام كل انسان متنفس وبالاطلاق العام لاشئ من الانسان يتمتص (السادسة) الممكنة العامة وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن الجانب المخالف للحكم كقولنا بالامكان العام كل نار حارة وبالامكان العام لاشئ من النار يبارد) (أقول) القضية اما بسيطة أو مركبة لاشئ

المجموع قسم واحد رباعي (قوله والقضية المركبة) هي التي حقيقتها تكون ملتبسة من إيجاب بدون التي والاول نظراً الى التعريف والثاني الى كونه للبعد الذهني فيجوز وصفه بالجملة الخبرية كالنكرة (قال اما مطابق للواقع) اختيار لطريان المطابقة واللامطابقة في التصورات وهو الظاهر وما قالوا من ان التصورات كلها مطابقة للواقع والخطأ انما هو في الحكم الضمني فتدقيق لاصلاح ان التصورات لا قابض لها (قال اما في عبارة صادقة أو كاذبة) لا حكم على التصورات بالمطابقة وصف البارة الدالة عليها بالصدق والكذب نحوها واختصاص الصدق والكذب بالأخبار لا ينافي ذلك (قال فكذلك) أي مثل ذلك الشبح كيفية نسبة الحيوان أوضح جريان المطابقة واللامطابقة للواقع في كيفية نسبة التي هي من المقولات مجرباتها في الصورة المحسوسة من الشبح وبظهور اقسام القضية بالصدق والكذب باعتبارها (قال القضية) أي الموجهة قدم تقسيمها الى البسيطة والمركبة على عكس اختيار المصنف تنبهاً على انها أعم من ثلاث عشرة المذكورة التي قسمها المصنف الى بسائط ومركبات والمقصود بالاشتغال الدال على المدلول لا أعم منه ومن اشتغال الكل على الجزء فمع التقسيم الملقولة والمقولة على ما فهم فان فاه التفرع في قوله فالقضية البسيطة تكذب

(قوله اما في عبارة صادقة أو كاذبة) لا حكم على التصورات بالمطابقة واللامطابقة ووصف البارة الدالة عليها بالصدق والكذب نحوها باختصاص الصدق والكذب بالأخبار لا ينافي ذلك (قوله) فكذلك كيفية نسبة الحيوان (الخ) أي مثل ذلك الشبح كيفية نسبة الحيوان وأوضح جريان المطابقة واللامطابقة للواقع في كيفية نسبة التي هي من المقولات مجرباتها في الصورة المحسوسة من الشبح وبظهور اقسام القضية بالصدق والكذب باعتبارها (قوله القضية) أي البسيطة الخ أي القضية الموجهة اما بسيطة أو مركبة لا يخلو عن هذين التقسيمين فالشرطية حقيقية تنحج الاشكال

(قوله ان اشتملت على حكيتين) أي من اشتمال الدال على المدلول في القضية التفضيلية ومن اشتمال السلك على الجزء في القضية وليس الاشتمال قاصراً على أحدهما لأن قاه التفرع بعد قاضية البسطة الخ (٦٧) مانعة من ذلك والمراد

بالحكيتين النسبتان وجعلا ما اشتملت عليه القضية نسبتين باعتبار ماورد على القضية من الإيجاب والسلب والا فهو نسبة واحدة وهي الثبوت غايه

الامراتها في حالة الإيجاب يدرك مطابقتها للواقع وفي السلب يدرك عدم مطابقتها للواقع وقوله مختلفين بالإيجاب أي بدراك الوقوع وقوله والسلب أي ادراك عدم الوقوع (قوله هي التي حقيقتها)

أي معناها تكون ملثمة أي مركبة من إيجاب وسلب أي من دال الإيجاب والسلب أي بحيث يكون دال الإيجاب والسلب جزءين لها حيث يدرك لاشئ من الانسان بجبر بالضرورة ليست مركبة لانها وان اشتملت على حكم سلب وعلى حكم إيجابي وهو الحكم بان ذلك السلب ضروري لكن الحكم الثاني ليس

ان اشتملت على حكيتين مختلفتين بالإيجاب والسلب فهي مركبة والافسطة قاضية البسطة هي التي حقيقتها أي معناها اما إيجاب فقط كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة فان معناه ليس الا إيجاب الحيوانية للانسان واما سلب فقط كقولنا لاشئ من الانسان بجبر بالضرورة فان حقيقته ليست الا سلب الحجرية عن الانسان والقضية المركبة هي التي حقيقتها تكون ملثمة من الإيجاب والسلب كقولنا كل انسان كاتب بالفعل لا دائماً فان معناه إيجاب الكتابة للانسان وسلبا عنه بالفعل وانما قال حقيقتها أي معناها ولم يقل لفظها

وسلب (أقول) اذا حكمت بإيجاب المحمول للموضوع أولاً ثم حكمت بينها بسلب لاجابة مستقلة بعبارة غير مستقلة دالة على كيفية تلك النسبة الإيجابية بعد المجموع قضية واحدة مركبة كقولنا كل انسان ضاحك لا دائماً فان قولك لا دائماً يدل على أن تلك النسبة الإيجابية بينها ليست بدائمة فيكون السلب واقعا بالفعل والا لكان الإيجاب دائماً فن حيث دلالة على كيفية النسبة يكون جهة للقضية ومن حيث دلالة على الحكم السلبى يكون موجبا لتركيب القضية وانما قلنا بعبارة مستقلة لانه اذا عبر عن الحكم السلبى بعبارة مستقلة كان هناك قضيتان مستقلتان لقضية واحدة مركبة وكذا الحال اذا حكمت أولاً بالسلب بينها ثم حكمت بالإيجاب على تلك الطريقة فكل قضية مركبة تكون موجبة وليس كل قضية موجبة مركبة فان اعتبار الضرورة والدوام

(قال أي معناها) فسر الحقيقة بالمعنى لان حقيقة القضية المفقولة الفاظ مخصوصة الا ان اللفظ لا اعتبار له بدون المعنى وانه الحقيقة التي هو بها هو (قوله اذا حكمت الخ) تفصيل لتعريف المركبة وإشارة الى اعتبار قيود فيه تركها الشارح لان المقصود امتياز المركبة من البسطة لاعتبارها الجامع للواقع وهي ان يكون السلب مقصودا في القضية كالإيجاب ولا يكون لازما غير مقصود للتسليم وان يكون السلب قيما للإيجاب لاجابة مستقلة وان يكون السلب رضا لكيفية النسبة لاضها نحو الشئ اما موجود أو ليس بموجود (قوله فن حيث الخ) دفع وهم انه اذا كان دالا على الحكم لا يكون جهة القضية (قوله وكذا الحال الخ) عطف على قوله اذا حكمت الخ (قوله تكون موجبة) لان المقد الدال على السلب جهة القضية (قوله وليس كل موجبة مركبة) لجواز ان لا يكون الجهة دالة على الحكم السلبى أو الإيجابى (قال هي التي الخ) أي القضية الواحدة فلا يرد مجموع التفضيلين المختلفين بالإيجاب والسلب (قال ملثمة من إيجاب وسلب) ولا يرد نحو لاشئ من الانسان بجبر بالضرورة فانه مشتمل على حكم سلبى وعلى حكم إيجابى وهو بان ذلك السلب ضروري لدم كون الحكم الثانى جزء من التفضية بل هو مستفاد من تقييد الحكم السلبى بقيد الضرورة بطريق الزوم فلا حاجة الى التقييد بان يكون الطرفان متعديين في الحكمين المختلفين وان صرح المصنف بذلك في جامع الحقائق كما صرح بالتوافق في الحكم توضيحا

جزأ من القضية بل مستفاد بطريق الزوم من تقييد الحكم السلبى بقيد الضرورة (قوله أي معناها) فسر الحقيقة بالمعنى للإشارة الى ان المنظور له من الفاظ معناه لاذاته حقيقة القضية المفقولة الفاظ مخصوصة اكن لما كان اللفظ لا اعتبار له بدون المعنى جعل المعنى كأنه هو الحقيقة

(قوله لأنه ربما يكون الخ) حاصل ذلك ان قيد الامكان لعدم اشتاله على حرف السلب لا يدل على حكم مخالف للاول لفظاً وان دل في المعنى بخلاف الالزام واللاضرورية فانه لاشتمالها على حرف السلب يستفاد منها سلب الحكم سواء كان الحكم إيجابياً أو سلبياً فالقضية المشتمة عليها مركبة لفظاً ومعنى بخلاف المشتمة على الامكان فانها غير مركبة لفظاً وإن كانت مركبة معني فلاجل هذا عبر المصنف بقوله هي التي تكون حقيقتها أى معناها ملثمة الخ لاجل ان يصدق التعريف بالاثنتين ولو قال وهي التي يكون لفظها مركباً من إيجاب وسلب لم يصدق حينئذ التعريف الا بما اذا ذكر قيد الالزام واللاضرورية ولم يصدق على ما اذا ذكر قيد الامكان (٦٨) (قوله الا ان معناه ان إيجاب الكتابة الخ) وبين ذلك ان قولك كل انسان كاتب

بالامكان الخاص حكم فيه بسلب الضرورة عن الطرف الموافق وعن الطرف المخالف فنهاء حينئذ ان ثبوت الكتابة للانسان ليست بضرورية وان سلبها عنه ليس بضروري أيضاً ولا شك ان الاول وهو كون ثبوت

الكتابة له ليس بضروري ممكنة عامة سالبة أى يدل عليه بممكنة عامة سالبة قاطنة لاثنتين من الانسان بكاتب بالامكان العام وان الثاني وهو ان سلب الكتابة عنه ليس بضروري ممكنة عامة لكن موجبة لانه يدل عليه بقولك كل الانسان كاتب بالامكان العام (قوله بحسب اللفظ أيضاً) أى كما ان التركيب بحسب

المعنى (قوله غير محصورة) وذلك لان الكيفيات والتقايد التي تمرض للنسبة غير محصورة (قوله الا ان القضية التي اما جرت المادة الخ) لم يقل التي بحث عنها لان من الموجهات فضاءياً تورد في العكس والتناقض كإسباتي الا انه لم يجز المادة بالبحث عنها (قوله والقياس) عطف على التناقض وهو على حذف مضاف أى وتأليف القياس منها وهو بحث المختلطات وحل القياس على المعنى القنوي واردة النسبة بين الموجهات منها وجمعه عطفاً على الضمير المحرور في عنها واردة القياس المؤلف منها ومن غيرهما من مواد الاقضية خارج عن القياس (قال ثلاثة عشر) قد صرح صاحب الكشف في تفسير قوله تعالى (يترصن باهبن أربعة أشهر وعشراً) انه اذا لم يذكر تمييز العدد لا يجوز ان يذكر العدد على موافقة القياس وقال أبو حيان انه المطرد ويجوز عكس التأييد فتولة ثلاثة عشر صحيح فصيح فاقبل الصحيح ثلاث عشرة غير صحيح (قال وهي التي يحكم الخ) أى يحكم فيها بل المحمول ضروري لثبوت لذات الموضوع سواء كان منشأها نفس الذات أو امر غيرها فالضرورة لاجل

جميع أوقات الوجود ثم ان مدة دوام وجود الذات متبر على أنه طرف للضرورة فهو من تمام معنى القضية المذكورة لانه شرط في الضرورة حتى يكون خارجا عن معناها وهذا اندفع ما يقال ان قولنا زيد موجود بالامكان الخاص قضية ممكنة ويصدق تعريف الضرورة عليها وحاصل الدفع ان الضرورة فيها شرط الوجود لاني زمان الوجود قائل واعترض تعريف الضرورة المذكور بانه يقتضي انحصار الضرورة فيها اذا كان الموضوع أزليا واجبا أو متما لان ما لم يجب وجوده لم يجب له شيء في جميع أوقات وجوده وأوجب بان لا نسلم ان الذي لم يجب وجوده لم يجب له (٦٩) شيء في جميع أوقات وجوده

اذ ثبوت الذاتيات للذات ضروري في زمان وجوده لا بشرط الوجود نحو كل انسان حيوان بالضرورة فان الذات متقدم على الذات وجودا وعدمها فتأمل (قوله فان الحكم فيها بضرورة سلب الحجر الخ) يعني ان المعتبر في مفهومها ضرورة سلب المحمول عن ذات الموضوع في جميع أوقات وجوده واعترض بان هذا يقتضي ان تكون تلك السالبة ليست أهم من المدولة لان السلب مقيد بجميع أوقات وجود الموضوع فلا يصدق عند عدم الموضوع وقد تقدم ان السالبة البسيطة أي التي لم يجعل حرف السلب جزأ منها أهم من المدولة وأوجب بان هذا اتعا جه من جنس قوله في جميع أوقات وجوده نظر فالسلب

اما التي حكم فيها بضرورة الثبوت فهي ضرورة كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة فان الحكم فيها بضرورة ثبوت الحيوان للانسان في جميع أوقات وجوده وأما التي حكم فيها بضرورة السلب ضرورة سالبة كقولنا لاشي من الانسان بحجر بالضرورة فان الحكم فيها بضرورة بخلاف اللا ضرورة واللا دوام لانها يوجبان حكما آخر مخالفا للحكم السابق في الإيجاب والسلب كما سيأتي تحقيقه

الموضوع نرد منها نحو كل جسم متحيز بالضرورة مادام ذات الموضوع موجودا بان يكون أوقات وجوده طرفا للضرورة لاشترطا فلا يرد ان قولنا زيد موجود بالامكان الخاص قضية ممكنة ويصدق عليه تعريف الضرورة لان الضرورة فيها بشرط الوجود لاني زمان الوجود وما أوردته عليه انه يلزم حينئذ حصر الضرورة الذاتية في الأزلية لانه لا يصدق الا في الموضوع الواجب أو المتع لانه ما لم يجب وجوده لم يجب له شيء في جميع أوقات وجوده فدفوع بان ثبوت الذاتيات للذات ضروري في زمان وجوده لا بشرط الوجود نحو كل انسان حيوان بالضرورة فان الذات متقدم على الذات وجودا وعدمها وما قيل في الجواب ان زيدا موجود قضية ذهنية والكلام في القضايا الحقيقية والخارجية فلا يحسم مادة الاشكال لان كل قضية خارجية أو ذهنية يكون محمولها الوجود يرد اشكال نحو كل مربع موجود فان المحمول ضروري الثبوت مادام الموضوع موجودا وكذا ما قيل ان الامكان الخاص الحكمي أعني ما لا يمكن وجوده وعدمه لاجل ذاته لا ينافي الضرورة الذاتية بهذا الذي لجواز ان يكون ضروري الثبوت لذات الموضوع مع عدم كونه مقتضى الذات فزيد موجود ضرورة مطلقة ومنطقية وممكنة خاصة حكيم لان توجيه الاشكال هو ان زيدا يصدق عليه الموجود بالامكان الخاص المتعلق اذ ليس الوجود ضروري الثبوت والسلب لزيم مع انه يصدق عليه انه ضروري الثبوت له مادام موجودا فتدبر فانه غلط فيه من يدعي التجبر (قال فان الحكم فيها بضرورة سلب الحجرية الخ) يعني ان المعتبر في مفهومها ضرورة سلب المحمول عن ذات الموضوع في جميع أوقات وجوده اتفق كافة الفاطرين على ان هذه السالبة ليست أهم من المدولة لان السلب مقيد بجميع أوقات وجود الموضوع فلا يصدق عند عدم الموضوع وقالوا معنى قولهم السالبة البسيطة أهم من الموجبة المدولة مقيد بما اذا لم يمنع مانع عن ان يكون صدق السلب بعدم الموضوع وعندي ان معنى هذا ان يكون في جميع الاوقات طرفا للسلب ويلزم حينئذ ان

والحق انه طرف للثبوت الذي يتضمنه السلب أي فانه حكم فيها بضرورة سلب ثبوت الحجر عن الانسان في جميع أوقات وجوده أي ان ثبوت المحمول للموضوع في جميع أوقات وجوده مسلوبا بضرورة وحينئذ يجوز صدقا عند انتفاء الموضوع نحو لاشي من الصفاء بانسان بالضرورة وعند انتفاء المحمول اما في جميع أوقات وجود الذات نحو لاشي من الانسان بحجر بالضرورة أو في بعض أوقات وجود الذات نحو لاشي من القمر بتخسف بالضرورة فان الانحسار ضروري له في وقت الحيلة الذي هو بعض أوقات الذات على ان الوجود قد اعتبر قيداً في الموضوع ولكن ليس بلازم تخفقه كما علمت فيها من

(قوله وانما سميت الخ) قضية كلامه ان لها اسعين ضرورية ومطلقة مع ان المجموع اسم واحد وأجيب بان قوله وانما سميت معناه وانما اعتبر في اسمها الضرورية (٧٠) واعتبر فيه المطلقة أى انما اعتبر في اسمها هذان اللفظان (قوله لعدم تهيد

الحجربة عن الانسان في جميع أوقات وجوده وانما سميت ضرورية لاشتغالها على الضرورة ومطلقة لعدم تهيد الضرورة فيها بوصف أو وقت (الثانية) الدائمة المطلقة وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحول للموضوع أو بدوام سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودة ووجه تسميتها دائمة ومطلقة على قياس الضرورية المطلقة وشالها إيجاباً مام من قولنا دائماً كل انسان حيوان فقد حكمنا فيها بدوام ثبوت الحيوانية للانسان مادام ذاته موجودة وسلباً مام أيضاً من قولنا دائماً لا شيء من الانسان بمجرد فان الحكم فيها بدوام سلب الحجربة عن الانسان مادام ذاته موجودة والنسبة بينها وبين الضرورة ان الضرورية أخص منها مطلقاً لان مفهوم الضرورة امتناع انفكك النسبة عن الموضوع (قوله والنسبة بينها وبين الضرورية) (أقول) تدعرت أن السلب الأربع تحقق بين القضايا بحسب صدقها وتحقيقها في الواقع لا بحسب حملها على شيء فان ذلك مخصوص بالمفردات وما في حكمها

لا يكون قولنا لا شيء من النقاء بانسان بالضرورة فالحق انه خرف للثبوت الذي يتضمنه السلب أى ثبوت المحول لذات الموضوع في جميع أوقات وجوده يكون مساوياً بالضرورة وحينئذ يجوز ان يكون صدقها بانتفاء الموضوع نحو لا شيء من النقاء بانسان بالضرورة وان يكون بانتفاء المحول اما في جميع أوقات وجود الذات نحو لا شيء من الانسان بمجرد بالضرورة أو في بعض أوقات وجود الذات نحو لا شيء من القمر ينخفض بالضرورة فان الانخفاض ضروري له في وقت الحيلولة الذي هو بعض أوقات الذات (قال وانما سميت الخ) أى انما اعتبر في اسمها هذان اللفظان وانما أولاً بذلك لانه لا تقع التسمية بكل واحد من اللفظين (قال لعدم تهيد الضرورة الخ) يعني ان الضرورة التي يذكر في أفراد هذه القضية لا قيد بشئ من الوصف والوقت فيقال لكل انسان حيوان بالضرورة وان كان في مفهومها قيد مادام ذات الموضوع موجوداً متعبراً لإخراج الضرورة الوصفية والوقفية فن قال ان في جميع الاوقات ليس تهيداً بل تسمياً لم يفرق بين اعتبار القيد في المفهوم وفيما صدق عليه ولم يفهم انه في التعريف فكيف لا يكون تهيداً (قال مادام ذات الخ) المتبادر من التعريف ان يكون المحول متغيراً للوجود فلا يرد انه يلزم على هذا التعريف ان يكون زيد موجود دائماً لدوام ثبوت المحول للموضوع مادام الموضوع موجوداً ويلزم من ذلك ان لا يكون بين الموجبة الدائمة والسالبة المطلقة تناقض لصدق قولنا زيد موجود مادام موجوداً وزيد ليس موجود بالاطلاق العام (قال على قياس مامر) أى دائماً لاشتغالها على الدوام ومطلقة لعدم تهيد الدوام في موادها بوصف أو وقت (قال مامر) أى بداني تغير وهو تغير الجهة وفيه إشارة الى مادة اجتئها (قوله قد عرفت الخ) إعادة لما مر للتبيين وإزالة غفلة المتعلم عما سبق (قل امتناع انفكك النسبة عن الموضوع) إيجابية كانت أو سلبية لكن امتناع انفكك السلبية قد يكون بامتناع الموضوع وقد يكون بامتناع ثبوت المحول له ثم هذا ليس تصرفاً بالضرورة بل تغير مفهوم عبارة منفصلة ليطور النسبة ظاهراً تماماً فلا يرد ان الامتناع عبارة عن ضرورة السلب وأسلوب

الضرورة الخ) يعني ان الضرورة التي تذكر في أفراد هذه القضية لم يحد بشئ من الوصف والوقت فيقال لكل انسان حيوان بالضرورة فان كان مفهومها قيد مادام ذات الموضوع موجوداً متعبراً لإخراج الضرورة الوصفية والوقفية في القضية الشرطية والوقفية (قوله على قياس الضرورة المطلقة) أى انه اعتبر في تسميتها لفظ دائماً لاشتغالها على الدوام ومطلقة لعدم تهيد الدوام في موادها بوصف (قوله مامر) أى مع تغير لطيف في الجهة وفي قوله مامر إشارة الى مادة اجتئها (قوله أخص منها مطلقاً) أى خصوصاً مطلقاً فكل قضية صح ان تكون ضرورية صح ان تكون دائماً والعكس فالنسبة بينها من حيث التحقق لامن حيث المفهوم اذ هما من حيث المفهوم متباينان (قوله لان مفهوم الضرورة) أى منهاها الانترامي اذ منهاها الحقيقي الوجوب ويلزمه

ذلك وانما فسر الضرورة بذلك العبارة المنفصلة لاجل ان تظهر النسبة ظهوراً تاماً واذا قلعت ان هذا تعريف ومفهوم للضرورة باللازم اندفع عنك ما قال ان الامتناع عبارة عن ضرورة سلب الامكان الذي هو سلب الضرورة فيلزم الدور لاخذ المعرف في التعريف وقوله امتناع انفكك النسبة أى من حيث وقوعها أو من حيث عدم وقوعها

(قوله شمول النسبة) أي عموم تحقق النسبة (قوله لجواز إمكان انفكاكها) أي عن الموضوع وذلك نحو قولنا كل فلك متحرك دائم فتحرك الفلك دائم وهو ممكن فيمكن أن يتخلف في بعض (٧١) الأوقات وقوله وعدم وقوعه أي عدم

وقوع الانفكاك (قوله لجواز إمكان انفكاكها) اعترض بأن جواز إمكان الانفكاك لا يفيد في إثبات المدعي لجواز أن يكون الامكان جائزاً ولا يقع فيكون الانفكاك متمماً ورد بأننا لنسلم أن النسبة مثلا إذا كان إمكانها جائزاً يترتب عليه أن يكون انفكاكها متمماً بل غير متمم لان الغرض أن الامكان متصف بالجواز لا بالوجوب وحينئذ لجواز إمكان انفكاك النسبة كان في ثبوت المدعي (قوله بشرط أن يكون الخ) الجار والمجرور متعلق بضرورة لاثبت لان الثبوت غير مشروط واما الضرورة فقد تكون ذاتية وقد تكون وصفية وقد تكون وقتية فاحتز زقوله بشرط أن يكون الخ من الضروريتين الاخريتين وقوله متصفة بوصف الموضوع أي سواء كان الوصف منشأ للضرورة نحو كل متعجب ضاحك أو لا نحو كل ضاحك أو لا نحو كل كاتب متحرك الاصابع مادام

ومفهوم الدوام شمول النسبة في جميع الأزمنة والأوقات متى صككت النسبة متممة الانفكاك عن الموضوع كانت متحققة في جميع أوقات وجوده بالضرورة وليس متى كانت النسبة متحققة في جميع الأوقات امتنع انفكاكها عن الموضوع لجواز إمكان انفكاكها عن الموضوع وعدم وقوعه لان الممكن لا يجب أن يكون واقعاً (الثالثة) المشروطة العامة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط أن يكون ذات الموضوع متصفاً بوصف الموضوع أي يكون لوصف الموضوع دخل في تحقق الضرورة مثال الموجبة قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً فان تحرك الاصابع ليس بضروري الثبوت لذات الكاتب أعني أفراد الانسان مطلقاً بل ضرورة ثبوته إنما هي بشرط انصافها بوصف الكتابة ومثال السالبة قولنا بالضرورة لا شيء من الكتاب يسكن الاصابع مادام كاتباً فان سلب ساكن الاصابع عن ذات الكاتب ليس بضروري الا بشرط انصافها بالكتابة وسبب تسميتها اما بالمشروطة فلاشئها على

الامكان الذي هو سلب الضرورة فيلزم الدور (قال وليس متى كانت الخ) مناه ليس متى كانت النسبة متحققة يلزمها امتناع انفكاكها عن الموضوع لان القضية سالبة لزومية (قال لجواز إمكان انفكاكها) فلا يلزمها الامتناع فمن أن جواز إمكان الانفكاك كاف في ثبوت المدعي ولا يرد أن إمكان إمكان الانفكاك لا يستلزم إمكان الانفكاك لجواز أن يمكن إمكانه ولا يقع فيكون الانفكاك متمماً ولا حاجة الى ما قبل من أن المقصود جواز اجتماع إمكان الانفكاك مع عدم الوقوع ولا الى التصدي لان إمكان الامكان يستلزم إمكان انفكاكها اذ غاية الجهد تصحيح إمكان الامكان لبيان فائدة اعتباره وفي الاكتفاء بمجرد جواز إمكان الانفكاك اشارة الى أن النسبة بينهما وكذا بين سائر القضايا اما تعتبر بالنسبة الى مفهومها مع قطع النظر عن الامور الخارجية والا فالدوام يستلزم الضرورة اذ لا بد له من علة يجب اما بذاتها أو بواسطة اثباتها الى ما يجب بذاتها ومع وجود العلة يجب وجود المعلول ومع عدمها يمتنع كيف ولو اعتبر الامور الخارجية يلزم انحصار القضايا في الضرورة الموجبة أو السالبة لان الحكم بالنظر الى العلة اما واجب أو ممتنع (قال بشرط أن يكون الخ) متعلق بضرورة لاثبت فان الضرورة منقسمة الى الذاتية والوصفية والوقتية سواء كان الوصف منشأ للضرورة نحو كل متعجب ضاحك مادام متعجباً ويسمى الضرورة لاجل الوصف أو لا نحو كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً (قال وهي التي حكى الخ) خرج بقيد الضرورة ماحكم فيها بمجهة غير الضرورة وقوله بشرط أن يكون ماحكم فيها بالضرورة الذاتية والوقتية وما يكون الوصف ظرفاً للضرورة وقوله مادام متصفاً بوصف الموضوع ماحكم فيها بالضرورة الوصفية لكن يكون الوصف غير النوان نحو كل انسان متحرك الاصابع مادام كاتباً فانه قضية مشروطة غير معتبرة (قال مطلقاً) أي غير مقيدة بوصف أو وقت بأن يكون في جميع أوقات الذات بل ضرورة ثبوته في المثال المذكور اما هو بشرط انصافه بالكتابة فلا يتنافى بضروريته له في مادة أخرى لأمراً آخر كالرمتش

كاتباً فالتحرك اما هو ناشئ عن الإرادة لاجل الكتابة نعم هو لازم لها ولاجل هذا قال الشارح أي يكون لوصف الموضوع دخل الخ (قوله أعني أفراد الانسان مطلقاً) أي غير مقيدة بوصف أو وقت بأن يكون في جميع أوقات الذات (قوله إنما هي بشرط انصافها بوصف الكتابة) المحصر اضافي فلا يتنافى أنه يتصف بالتحرك ضرورة في حالة الارتماش

(قوله على القضية التي حكم فيها بضرورة الثبوت أو بضرورة السلب في جميع أوقات ثبوت الوصف) أي بدون اشتراط ثبوت الوصف بل المراد انه حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع في أوقات اتفق ان الوصف أي وصف الموضوع حصل في تلك الاوقات ثبوت الوصف غير (٧٢) ملغى له رأساً بخلافه على الاول فانه جزء من الموضوع له (قوله صدقت كما

تبين) أي لان المعنى ان التحرك واجب للكتاب بشرط كونه كتاباً (قوله) وان أردنا المعنى الثاني كذبت (أي لان المعنى ان التحرك واجب للكتاب بدون اشتراط كتابة في الوقت الذي اتفق ان الكتابة وقعت فيه فالظرف حينئذ مطلق الزمن وحصول الكتابة الواقع اتفاقاً غير منظور له ولا شك ان هذا كاذب لان التحرك ليس واجبا في هذا الزمن الذي اتفق حصول الكتابة فيه وذلك لان شرط ضرورة التحرك في الواقع الكتابة ووقوع الكتابة في ذلك الزمن ليست لازمة حتى يكون التحرك لازماً واتما وقوع الكتابة في ذلك الزمن أمراً اتفاقياً فانما كان الشرط وهو الكتابة غير لازم في ذلك الزمن فليكن الشرط وهو التحرك غير واجب فيه (قوله في شيء من

قوله) والفرق بين المنين (أقول) حاصله ان المشروطة اذا اعتبرت بشرط الوصف ممكن ضرورة نسبة المحمول إيجاباً أو سلباً بالقياس الى ذات الموضوع مأخوذاً مع وصفه فالضرورة انما هي بالقياس الى مجموع الذات والوصف واذا اعتبرت مادام الوصف كان الوصف هناك معتبراً على أنه ظرف للضرورة لاجزأ لما نسبت اليه الضرورة والازم اعتبار الوصف مرتين مرة جزءاً لما نسبت اليه الضرورة ومرة ظرفاً للضرورة فيصير المعنى ان نسبة المحمول ضرورة لمجموع ذات الموضوع مع وصفه في جميع أوقات وصفه ولا فائدة لاعتبار الظرف هنا فمعين انه اذا اعتبرت مادام الوصف كان ضرورة نسبة المحمول الى ذات الموضوع فقط وحينئذ ان لم يكن الوصف الذي له مدخل في تحقق الضرورة ضرورياً لذات الموضوع حال ثبوته له كالكتابة صدقت المشروطة بشرط الوصف دون مادام الوصف وان كانت ضرورياً له في زمان ثبوته له صدقت

(قوله حاصله ان المشروطة الخ) يريد ان ثبوت المحمول فيها وان كانت لذات الموضوع الا ان الوصف لما كان له دخل في الضرورة كان ما ينسب اليه الضرورة إيجاباً أو سلباً لمجموع الذات والوصف فبني قولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كتاباً كل ذات متصفة بالكتابة ينسب اليه التحرك بالضرورة بشرط اتصافه بها فاندفع ما توهم من ان المحمول ليس كتاباً لمجموع الذات والوصف بل للذات فقط فانه مبني على عدم الفرق بين ثبوت المحمول وضرورة ثبوته ولا حاجة الى تأويل كلامه قدس سره بان مقصوده ان الموضوع في المعنى الاول مقيد وفي الثاني مجرد الذات فانه مع عدم مساعدة العبارة له يرد عليه ان التقيد ان كان داخلياً يرد عليه ما يرد على تقدير دخول الوصف من ان الثبوت للذات لا لمجموع الذات والتقييد وان كان خارجياً لم يمكن فرق بين المعين (قوله ولا فائدة الخ) لان اعتبار الظرفية لبيان أوقات الضرورة وقد استفيد من اعتبار الضرورة بالنسبة الى المجموع فانه لو تحقق الحكم في بعض أوقات الوصف لم يكن ضرورياً للمجموع فاعتبار الضرورة بالقياس الى المجموع يفتي عن اعتبارها في جميع الاوقات

الافاق) فيه اشارة لما قلنا من ان الظرف لضرورة اثبت مطلق الزمن وان حصول الكتابة فيه أمر اتفاقى وجه لا يمتنع قديماً وليس الظرف الوقت المقيد بكونه كتاباً فيه والا رجعت للمعنى الاول (قوله فان الكتابة التي هي شرط الخ) أي شرط لضرورة التحرك في نفس الامر (قوله فاذنك بالمشروطة بها) أي بالكتابة وهو التحرك وفيه ان الكتابة ليست شرطاً في تحرك الاصابع بل الامر بالعكس وهو ان التحرك شرط في الكتابة فتأمل

وجه لانك قد سمعت ان ذات الموضوع قد تكون عين وصفه وقد تكون غيره فاذا اتحدوا كانت المادة مادة الضرورة صدقت القضايا الثلاث كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة أو دائماً أو مادام انساناً وإن تبايراً فإن كانت المادة مادة الضرورة

المشروطة بالمتعين مما كقولك كل منخفض فهو مظلم مادام منخفضاً سواء أريد منه بشرط كونه منخفضاً أو مادام منخفضاً بلا اعتبار الاشتراط بناء على أن الانخفاض ضروري للقمري في وقت معين وهو وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس فإن نسبت الاظلام الى مجموع القمر ووصف الانخفاض كان ضرورياً له وإن نسبت الى ذات القمر كان أيضاً ضرورياً له في وقت الانخفاض لأن القمر في ذلك الوقت يستحيل وجوده بلا انخفاف على ما زعموا فذات القمر مستلزم للجمع من ذاته ووصف الانخفاض وهذا المجموع مستلزم للاضلاع ومستلزم المتناظر مستلزم فذات القمر في ذلك الوقت مستلزم للاضلاع فظهر بذلك أن النسبة بين معني الشرطية هي العموم من وجه وهذا السلام محقق وقد أخطأ فيه كثيرون وزعموا أن النسبة بينها العموم مطلقاً لأن مادام الوصف أعم مطلقاً

(قوله على ما زعموا) إشارة الى أن ذلك مبني على زعمهم من أن نور القمر مستفاد من الشمس وأنه في نفسه كداروان مدار حركته يقطع مدار حركة الشمس على قطبين إذا كان أحدهما في قطعة والآخر في الأخرى مع الأرض حالاً بينهما ما من وصول ضوء الشمس اليه فسر على ثلثة الأصلية وظلت الأصلية يمتنع انكافاً عنه لكونها مقتضى طبيعته (قوله لأن مادام الوصف أعم مطلقاً الخ) منشأ زعمهم أما عدم الفرق بين الطرفين والشرط وأما النظر الى أن الثبوت في وقت الوصف لا بد له من علة ثبوت الوصف في ذلك الوقت ضروري وقد عرفت أن النظر في النسبة الى مجرد مفهوم القضية (قال أي يكون الخ) خبير للشرط المجزئ في قوله بشرط أن يكون حتى يلزم اجتناع الشرطية والمجزئية فيفسد المعنى على ما هو والمقصود من التفسير أن ليس المقصود من الشرط ما هو المتبادر منه حتى يكون الضرورة للذات والوصف خارجاً فإن الضرورة غير متحققة بالنظر الى الذات ولو قيد بالف قيد بل هي بالنظر الى مجموع الذات والوصف وإن كان الحكم على ذات الموضوع فقط فلو حذف دخل في الضرورة وإنما قالوا بشرط الوصف لكونه خارجاً عن الضرورة وإن كان داخلياً فيها نسب إليه الضرورة فما قيل يريد بقوله دخل أعم من الاستقلال والمداخلة وإن كان المتبادر الثاني وهم (قال سبب تسميتها) أي سبب إطلاق اسم مركب من الجزئين مفصل بهذا التفصيل ليست ضرورة الثبوت لذات الكاتب أعني أفراد الإنسان فلا يثاني ضرورة ثبوت بعض أفرادها بسبب الارتباط (قال فأنك بالمشروطة بها) أي بالحركة المشروطة بالكتابة على ما قال الشارح في شرح المطالع فإن الكتابة نفسها ليست ضرورة لما صدق عليه الكاتب في ثبوت أوقاتها فكيف يكون تحريك الأصابع التابع لها في الضرورة فلا يرد ما قيل أن الكتابة مشروطة بتحريك الأصابع دون العكس ولا يحتاج الى تكلف يسمع وهو أن المقصود بالشرطية بها الضرورة كما يقتضيه إضافة الشرط الى تحقق الضرورة فإن السلام في كون تحريك الأصابع ضرورياً أو غير ضروري لا في ضرورة ضرورتها (قال ذات الموضوع) أي حقيقته (قال فإذا اتحد الخ) قاله إذا كان المحمول ضرورياً لذات الموضوع والذات إنما هو الحقيقة كان للحقيقة أيضاً دخل في تلك الضرورة

(قوله ولم يمكن للوصف دخل) أي دخول في الضرورة أي في حصولها سواء كان الوصف خارجاً عن حقيقة ذات الموضوع أو جزءاً منها فالاول كما في مثال الشارح والثاني كما في قولك كل ناطق حيوان بالضرورة بتي ماذا تفاريا ولكن كان للوصف مدخل في الضرورة الذاتية والحكم انه تصدق القضايا الثلاث لانه لا يجوز حينئذ ان يكون الوصف مفارقاً بل لازماً للماهية وذلك كقولنا كل ناطق متعجب بالضرورة أو دائماً أو مادام ناطقاً فان قلت اذا كانت القضايا الثلاث تصدق في تلك الحالة فلا شيء اختار (٧٤) الشارح صورة الأنحاء لاجتماع الثلاثة دون غيرها • وأجيب بأنه انما اختاره لكونه

ولم يكن للوصف دخل في تحقق الضرورة صدقت الضرورة والدائمة دون المشروطة كقولنا كل كاتب حيوان بالضرورة أو دائماً لا بالضرورة مادام كاتباً فان وصف الكتابة لا يدخله في ضرورة ثبوت الحيوان لذات الكاتب وان لم تكن المادة مادة الضرورة الذاتية والدوام الذاتي وكان هناك ضرورة بشرط الوصف صدقت المشروطة دون الضرورية والدائمة كما في المثال المذكور فان تحرك الاصابع ليس بضروري ولا دائماً لذات الكاتب بل بشرط الكتابة وأما المشروطة بانها الثاني فهي أهم من الضرورية مطلقاً لانه متى ثبتت الضرورة في جميع أوقات الذات ثبتت في جميع أوقات الوصف بدون العكس ومن الدائمة من وجه لتصادقها في مادة الضرورة المطلقة وصدق الدائمة بدونها حيث يحلو الدوام عن الضرورة وبالعكس حيث تكون الضرورة والدوام في جميع أوقات الوصف ولا بدوم في جميع أوقات الذات • الزاوية العرفية العامة وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلب عنه مادام ذات (قوله) الرقية السامة (أقول) لم يعتبر هنا مضيان على قياس مضي المشروطة لان المحمول

مطرداً من غير اشتراط بخلاف ماذا تفاريا فانه لا بد من اشتراط ان يكون للوصف دخل في الضرورة الذاتية (قوله كقولنا كل كاتب حيوان) مثال القضية التي هي ضرورة ودائمة وليست مشروطة وقوله لا بالضرورة عطفت على قوله بالضرورة أي مثال ذلك قولنا كل كاتب حيوان حال تلبسه بالضرورة أو الدوام وعدم تلبسه بالضرورة بشرط الوصف (قوله في ضرورة ثبوت الحيوان لذات الكاتب) أي افراد الانسان كاتباً مع قطع النظر عن الكتابة (قوله كما في المثال المذكور) وهو كل كاتب متحرك الاصابع (قوله لانه متى ثبتت الضرورة في جميع أوقات الذات) أي أوقات الافراد كما في قولك كل انسان حيوان (قوله)

(قالوا لم يكن للوصف دخل الخ) سواء كان الوصف خارجاً كما في مثال الشارح أو ذاتياً نحو كل ناطق حيوان بالضرورة وأما اذا كان الوصف مدخل في الضرورة الذاتية فلا يجوز ان يكون الوصف مفارقاً بل لازماً للماهية حينئذ أيضاً يصدق القضايا الثلاث نحو كل ناطق متعجب بالضرورة أو دائماً أو مادام ناطقاً ونحو كل متعجب ضاحك بالقوة كذلك ومن هذا ظهر ان ذكر صورة الأنحاء لاجتماع القضايا الثلاث بطريق التمثيل قد تدر واختاره لكونه مطرداً من غير اشتراط بخلاف ما اذا تفاريا فانه لا بد من اشتراط ان يكون للوصف دخل في الضرورة الذاتية قد تدر فانه محبر فيه من يدعي القطعية (قال كقولنا كل كاتب حيوان الخ) مثال القضية التي هي ضرورة أو دائماً وليست مشروطة وقوله لا بالضرورة عطفت على قوله بالضرورة أي مثال ذلك قولنا كل كاتب حيوان حال تلبسه بالضرورة أو الدوام وعدم تلبسه بالضرورة بشرط الوصف (قال لا دخله في ضرورة ثبوت الحيوان الخ) ضرورة ثبوت لذات الكاتب أي افراد الانسان كاتباً مع قطع النظر عن الكتابة (قال عن الضرورة) أي الضرورة التي في الكلام وهي الضرورة في جميع أوقات الوصف فاللام للمهد أو مطلق الضرورة بأن لا يوجد الضرورة أصلاً لا في جميع الاوقات ولا في بعضها وليس المقصود الضرورة المطلقة اذ لا يمكن الخلو عنها في تحقق الدائمة بدون الضرورة في جميع أوقات الوصف (قوله لم يعتبر هنا الخ) يريد ان مادام لتوقيت حكم بمدة ثبوت خبرها لفاعلها وذلك

بدون العكس (أي لا يلزم من ثبوت الضرورة في جميع أوقات الوصف ثبوتها في جميع أوقات الذات كما في الموضوع) كل قرر منخف معظم مادام منخفاً فالانحطاط ثابت للافراد في أوقات الانحطاط ضرورة ولا يلزم منه ثبوت الانحطاط للافراد في أوقات كونها قرأ غير منخفة (قوله لتصادقها في مادة الضرورة المطلقة) كما في كل انسان حيوان (قوله حيث يحلو الدوام عن الضرورة) وذلك كقولنا كل فلك متحرك دائماً فان التحرك ليس بواجب لكنه دائم ثم ان ال في الضرورة للمهد أي الضرورة التي في الكلام وهي الضرورة في جميع أوقات الوصف أو للجنس أي مطلق الضرورة بان لا توجد

الضرورة أصلاً في جميع الأوقات ولا في بعضها وليس المراد الضرورة المطلقة إذ لا يكفي الحلو عنها في تحقق الدائمة بدون الضرورة في جميع أوقات الوصف (قوله لأن العرف يفهم) أي لأن أهل العرف يفهمون وقوله من السالبة إذا أطلقت أي لم تقيد بالدوام وقوله من السالبة أي من جنس السوالب للتحقق في البعض أي أن العرف العام يفهم هذا المعنى من بعض السوالب الغير المقيدة بقيد مادام وهي التي يكون بين موضوعها ومحمولها اتفاق نحو لاشئ من الثائم بقاعد فإن قيل إن العرف لا يفهم التقييد بالوصف في نحو ليس رجل في الدار ولا في ليس الإنسان حجراً (٧٥) فما معنى نسبة هذا المعنى إلى العرف

مع عدم الطراد قلت أن الفهم في بعض القضايا كاف في نسبة هذا المعنى إلى العرف ولا يجب طراد هذا الفهم في جميع السوالب (قوله وهي أهم مطلقاً من الشرطية) أي والعرفية أهم من الشرطية العامة لأنه متى تحقق الضرورة بحسب

الموضوع متصفاً بال عنوان ومثالها إيجاب وسلباً ماصر في الشرطية العامة من قولنا دائماً كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً ودائماً لاشئ من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتباً واتمست حرفة لأن العرف يفهم هذا المعنى من السالبة إذا أطلقت حتى إذا قيل لاشئ من الثائم بمحفوظ يفهم العرف أن المستفظ مطلوب عن الثائم مادام دائماً فإما أخذه هذا المعنى من العرف نسبت إليه وعامة لأنها أهم من العرفية الخاصة التي هي من المركبات وهي أهم مطلقاً من الشرطية العامة فإنه متى تحققت الضرورة بحسب الوصف تحقق الدوام بحسب الوصف من غير عكس وكذا من الضرورية والدائمة لأنه متى صدقت الضرورة أو الدوام في جميع أوقات الذات صدق الدوام في جميع أوقات الوصف ولا ينكس الخاصصة المطلقة العامة وهي التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل أما الإيجاب فكقولنا كل إنسان متنفس بالاطلاق العام وأما السلب فكقولنا

إذا كان دائماً لمجموع الذات والوصف كان دائماً لذات في زمان الوصف لأن معنى الدوام استمراره وعدم انكساره وهو حاصل بالقياس إلى المجموع وبالقياس إلى الذات وحده في زمان الوصف سواء كان للوصف مدخل في دوام المحمول كما هو في المثال المذكور أو لم يكن كما في قولك كل كاتب

الوثيق قد يكون باعتبار المدخلة وقد يكون باعتبار الظرفية الصرفة ولما كان هذان الاعتبارات مختلفين بالقياس إلى الضرورة لأنه قد يتحقق الضرورة باعتبار المدخلة دون الظرفية اعتبر للضرورة الشرطية معنيين بخلاف الدوام فإنه لا يختلف باعتبار المدخلة والظرفية فلم يعتبر له معنيان ولم يفرق بين الظرفية والمدخلة ولذا وقع في عباراتهم مادام الوصف من غير تفصيل وفي المتن بشرط الوصف وليس مقصوده أن أحد المعنيين يعتبر دون الآخر فيتردد في أن إيهاماً متبر وإيهاماً متروك على ما فهم (قال لأن العرف يفهم هذا المعنى من السالبة) أي العرف العام يفهم هذا المعنى من بعض السوالب الغير المقيدة بقيد مادام وهي التي يكون بين وصف موضوعه ومحموله تناف نحو لاشئ من الثائم بقاعد وهذا القدر كاف لنسبة هذا المعنى إلى العرف ولا يجب طراد هذا الفهم في جميع السوالب فأقبل على أنه لا يفهم العرف التقييد بالوصف في ليس رجل في الدار ولا في ليس الإنسان حجراً وأمثال ذلك وهم وكذا ما قيل أنه لا اختصاص له بالسلب بل كذا في الإيجاب فإنه يفهم في الإيجاب الإطلاق العام نحو كل ثائم مستفظ وبالعكس (قال بالفعل) متعلق بثبوت الحكم كما لا يخفى والمقصود بالفعل ما هو قسم القوة وهو كون الشيء من شأنه أن يكون وهو كائن

الوصف تحقق الدوام بحسب الوصف كما في كل كاتب متحرك الأصابع دام حركياً فإن تحرك الأصابع للكاتب مدة الكتابة ضروري ودائم مدتها وقوله من غير عكس أي لا يلزم من تحقق الدوام بحسب الوصف تحقق الضرورة بحسبه وذلك كقولنا كل فلك متحرك مادام فلكاً ثابت التحرك له مادام فلكاً دائماً وليس بضروري (قوله لأنه متى صدقت الضرورة

أو الدوام) في جميع أوقات الذات صدق الدوام في جميع أوقات الوصف وذلك كقولنا كل إنسان حيوان مادام إنساناً وقوله ولا ينكس أي لأنه قد يصدق الدوام في جميع أوقات الوصف ولا تصدق الضرورة أو الدوام في جميع أوقات الذات وذلك كقولنا كل قر منخف فهو مظل مادام منخفاً فالإطلاق ثابت للأفراد في أوقات الانخفاض دائماً ولا يلزم منه ثبوت الإطلاق ضرورة ولا دواماً في جميع أوقات القمر (قوله بالفعل) متعلق بثبوت الحكم كالأخفى والمراد بالفعل ما هو قسم القوة وهو كون الشيء من شأنه أن يكون وهو كائن

(قوله لان القضية اذا أطلقت الخ) يعني ان القضية المطلقة التي لم تذكر فيها الجهة بان لم يصرح بقولنا بالاطلاق بل بفرض فيها حكم الإيجاب والسلب أهم من ان يكون بالقوة (٧٦) أو بالفعل فهي مشتركة بين الموجهات الضعيفة والممكنة لانها اذا أطلقت ولم

تقيد بقولنا بالاطلاق فهم منها فعلة النسبة فيسمى التقيد وهو القضية التي صرح فيها بجهة الاطلاق باسم المطلقة عن ذلك الجهة بحيث قيل المطلقة بسبب استعماله فيه واعتراض جعلهم الاطلاق جهة وذلك لان شرط الكيفية التي يدل عليها بالجهة ان تكون أمراً مغايراً لوقوع النسبة الذي هو الحكم والفعل الذي دل عليه بلفظ الاطلاق لا يصح ان يكون جهة لان معناه ليس الا وقوع النسبة وأجيب بان عدمه للمطلقة في الموجهات مجاز بجامع ذكر الجهة في كل قاعدة السالبة في الخيارات والشرطيات فتأمل (قوله لانها أهم من الوجودية واللازمة واللاضرورية الخ) لم يقل وانما كانت عامة لانها أهم من الاربعة قضايا المتقدمة لاجل ان يكون الكلام في القضايا الموجهة كله على وتيرة واحدة من النظر لما قبلها ولما بعدها (قوله وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة

لأننى من الانسان يمتنع بالاطلاق العام وانما كانت مطلقة لان القضية اذا أطلقت ولم تقيد بقيد من دوام أو ضرورة أو لا دوام أو لا ضرورة يفهم منها فعلة النسبة فلا كانت هذا المعنى مفهوم القضية المطلقة تسمى بها وانما كانت عامة لانها أهم من الوجودية واللازمة واللاضرورية كما سيأتي وهي أهم من القضايا الاربعة المتقدمة لانه متى صدقت ضرورة أو دوام بحسب الفئات أو بحسب الوصف تكون النسبة فعلة وليس يلزم من فعلة النسبة ضرورتها أو دوامها • السادسة الممكنة العامة وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة المطلقة عن الجانب المخالف للحكم فان كان الحكم في حيوان (قوله) الممكنة العامة (أقول) الامكان العام ضررارة بسبب الضرورة الذاتية عن الجانب (قال لان القضية اذا أطلقت الخ) يعني ان القضية المطلقة التي لم تذكر فيها الجهة بل يفترض فيها الحكم الإيجاب والسلب أهم من أن يكون بالفعل أو بالقوة فهي مشتركة بين الموجهات الضعيفة والممكنة الا انها اذا أطلقت يفهم منها فعلة النسبة فيسمى التقيد باسم المطلق بفعله استعماله فيه كذا أفاده الشارح في شرح المطالع ويستفاد منه ان الفعل والامكان كلاهما كقيمتان زائدتان على النسبة ثم قال والحق ان الفعل ليس كيفية النسبة لان معناه ليس الا وقوع النسبة والكيفية لا بد أن يكون أمراً مغايراً لوقوع النسبة الذي هو الحكم وانما عد المطلقة من الموجهات بالجواز كما عدا السالبة من الخيارات والشرطيات وان الممكنة ليست قضية بالفعل لعدم اشتغالها على الحكم وانما هي قضية بالقوة القرينة من الفعل باعتبار اشتغالها على الموضوع والحمول والنسبة وعداها من القضايا كعدمه الخيارات منها مع انه لاحكم فيها بالفعل والعجب من المحقق التنازلي انه بعد الاطلاع على ما ذكره الشارح من الوجوه كيف اعترض على الشارح بقوله وفيه نظر لان قولنا كل (ج ب) بالامكان مشتمل على حكم ورابطة لا محالة ومفهومه ان (ب) ثابت (ج) مع انتفاء الضرورة عن الثبوت واللايثوت جبراً ولا معنى للقضية الا أن يحكم فيها بان وصف المحمول صادق على ذات الموضوع سواء كان بالامكان أو بالفعل وكل منهما كيفية زائدة على نفس النسبة لانه ليس نظره الا تفصيل ما ذكره الشارح أو لا بقوله القضية المطلقة هي التي لم يذكر فيها الجهة بل يفترض فيها الخ لانه لا يدفع ما ذكره من ان القضية لا بد فيها من وقوع النسبة أو لا وقوعها في مادة الامكان فان اراد بقوله ان قولنا كل (ج ب) بالامكان مشتمل على حكم انه مشتمل على وقوع النسبة فنوع وان اراد انه مشتمل على صورة الحكم كما يشعر به عطف الرابطة عليه فسلم لكن انما يصير قضية من حيث الصورة كالخيارات لا بحسب الحقيقة والذي يقتضيه النظر الصائب ان الثبوت بطريق الامكان ان كان مغايراً للامكان الثبوت فالممكنة مشتملة على الحكم والجهة فيكون قضية موجهة وكذا المطلقة العامة لكون الفعل جهة مقابلة للامكان حيثئذ وان لم يكن مغايراً فلا حكم فيها والمطلقة العامة هي القضية المطلقة وعداها من الموجهات باعتبار كونها في صورة الموجهة لاشتغالها على قيد بالفعل فتدبر فانه الحقيق بالقول (قال) لانها أهم من الوجودية واللازمة (لم يقل انها أهم القضايا المتقدمة لاجل ان يكون الكلام في القضايا الموجهة كله على وتيرة واحدة من النظر لما قبلها ولما بعدها (قوله وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة

المطلقة عن الجانب المخالف) أى أهم من ان يكون الجانب الموافق ضرورياً أو دائماً بدون ضرورة القضية أو واقعاً بالفعل بدون ضرورة ودوام أو ليس بواقع أصلاً ولكنه ممكن ولا يتأتى ان يكون مستتبلاً فتأمل الاول قولنا كل

انسان حيوان بالامكان العام فان ثبوت الحيوانية للانسان ضروري ومثال الثاني كل فلك متحرك بالامكان العام فمحرك الفلك دائم غير ضروري ومثال الثالث كل منخسف متحرك مظلم بالامكان العام فان الاظلام ثابت للمنخسف بالفعل بدون ضرورة ودوام ومثال الرابع كل نار باردة بالامكان العام فثبوت البرودة لنار ممكن وليس بواقع أصلاً واعترض قوله ما حكم فيها بسلب الضرورة بان الحكم ليس بسلب الضرورة بل بالثبوت الذي تعلق به السلب على جهة الضرورة فالاولى ان يقول وهي ماحكم فيها بثبوت المحمول أو سلبه بالامكان وأجيب بأنه إنما عبر بما ذكر للإشارة الى ان الممكنة انما تقتل على السلب باعتبار الجهة لا بحسب ذاتها (قوله لاحتمالها على معنى الامكان) المراد بالاحتواء الاشتغال أى لاشتغالها على الامكان من اشتغال الشكل على الجزء في القضية الضاية ومن اشتغال الدال على المدلول في اللفظية وهذا (٧٧) أى قولنا من اشتغال الشكل أو المال

أندفع ما قال ان جميع القضايا الموجهة مشتملة على الامكان ولم تسم بذلك لان اشتغالها عليه باعتبار الصدق والتحقق لا باعتبار صكونها حالة عليه وأنه جزء منها (قوله فلا أقل من الخ) فيه حذف حمزة الاستفهام والفضل وقوله ان لا يكون الخيان للاقل أى فلا أقل من ذلك واسم الإشارة راجع لصدق الإيجاب بالفعل والاستفهام انكارى والمعنى لانه متى صدق الإيجاب بالفعل في المطلقة فلا ينبغي ان لا يكون السلب ضرورياً أى لا ينبغي امكان الإيجاب في الممكنة العامة بل الإيجاب فيها قد يكون ممكناً وقوله ففي صدق

القضية بالإيجاب كان مفهوم الامكان سلب ضرورة السلب لان الجواب الخالف للإيجاب هو السلب وان كان الحكم في القضية بالسلب كان مفهومه سلب ضرورة الإيجاب فانه هو الجواب الخالف للسلب فاذا قلنا كل نار حارة بالامكان العام كان معناه ان سلب الحرارة عن النار ليس بضروري واذا قلنا لاشئ من الحار بارد بالامكان العام فمعناه ان إيجاب البرودة للحار ليس بضروري وانما سميت ممكنة لاحتمالها على معنى الامكان وعامة لانها أعم من الممكنة الخاصة وهي أعم من المطلقة العامة لانه متى صدق الإيجاب بالفعل فلا أقل من أن لا يكون السلب ضرورياً وسلب ضرورة السلب هو امكان الإيجاب ففي صدق الإيجاب بالفعل صدق الإيجاب بالامكان ولا يتمكس لجواز أن يكون الإيجاب ممكناً ولا يكون واقعاً أصلاً وكذلك متى صدق السلب بالفعل لم يكن الإيجاب ضرورياً وسلب ضرورة الإيجاب هو امكان السلب ففي صدق السلب بالفعل صدق السلب بالامكان دون العكس لجواز أن يكون السلب ممكناً غير واقع وأعم من القضايا الباقية لان المطلقة العامة أعم منها مطلقاً والاعم من الاعم أعم قال

الخالف للحكم كما ذكره وتارة بسلب الامتناع الثاني عن الجواب الموافق فان مكان الإيجاب معناه عدم امتناع الإيجاب أو عدم ضرورة السلب وكذا الحال في امكان السلب والتفسيران متساويان كما لا يخفى ماحكم فيها بثبوت المحمول أو سلبه بالامكان إشارة الى أن الممكنة انما تقتل على الحكم باعتبار الجهة لا بحسب ذاتها (قال لاحتمالها على معنى الامكان) اشتغال الكلّي على الجزء فلا يرد ان جميع القضايا الموجهة مشتملة على الامكان فان اشتغالها عليه باعتبار التحقق والصدق (قال والاعم من الاعم أعم) اذا كان العموم والخصوص من حيث التحقق فلا يرد أن الجنس أعم من الحيوان وهو أعم من زيد مع أن الجنس ليس أعم منه لعدم صدقه عليه (قوله والتفسيران متساويان) أى تحقفاً فان ضرورة أحد الطرفين يستلزم امتناع الطرف الآخر فهدمها يستلزم عدمه

الإيجاب بالفعل فربيع على قوله لانه متى صدق الإيجاب الخ (قوله ففي صدق الإيجاب بالفعل الخ) وذلك كما في قولنا كل البان متفس بالاطلاق فقد صدق الإيجاب بالفعل وبالامكان (قوله ولا يتمكس) أى لا يلزم من صدق الإيجاب بالامكان صدق الإيجاب بالفعل لجواز ان يكون الإيجاب ممكناً ولا يكون واقعاً أصلاً نحو كل فلك متحرك بالامكان العام فإيجاب السكون للفلك ممكن وغير واقع (قوله وكذلك متى صدق السلب بالفعل الخ) نحو لاشئ من الانسان بمحجر بالفعل (قوله دون العكس) لجواز ان يكون السلب ممكناً غير واقع نحو لاشئ من الفلك يتمحرك بالامكان العام فان هذا السلب ممكن غير واقع لان الواقع التحرك فلا تصدق هذه مطلقة عامة لعدم وقوع السلب (قوله والاعم من الاعم أعم) اعترض بان الجنس أعم من الحيوان وهو أعم من زيد مع ان الجنس ليس أعم من زيد اذ لو كان أعم منه لكان زيد من ماصدقات الجنس فيكون جنساً كما ان الحيوان من ماصدقاته وهو جنس وأجيب بان محل كون الاعم من الاعم أعم اذا كان عمومه من حيث التحقق كما في القضايا

والجنس أهم من زيد من حيث مفهومه (قوله من المركبات المشروطة الخ) لم يقل الأول من المركبات المشروطة الخ إشارة إلى أن الأولية المستفادة من (٧٨) قول المحقق الأول المشروطة الخاصة أولية ذكرية وليست أولية رتيبة (قوله مع

(وأما المركبات فسبق ■ الأولى المشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي أن كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً تركيبها من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطابقة عامة وإن كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشئ من الكتاب بساكن الاصابع مادام كاتباً لادائماً تركيبها من سالبة مشروطة عامة وموجبة مطلقة عامة)

(أقول من المركبات المشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وأما قيد اللادوام بحسب الذات لأن المشروطة العامة هي الضرورة بحسب الوصف والضرورة بحسب الوصف دوام بحسبه والدوام بحسب الوصف يتمتع أن يقيد بالادوام بحسب الوصف فإن قيد تقييداً صحيحاً فلا بد من أن يقيد بالادوام بحسب الذات حتى تكون النسبة فيها ضرورية ودائمة في جميع أوقات وصف الموضوع لادائمة في بعض أوقات ذات الموضوع وهي أعنى المشروطة الخاصة أن كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً تركيبها

(قوله) وأما قيد اللادوام بحسب الذات لأن المشروطة العامة هي الضرورة بحسب الوصف (أقول) اعلم أن المشروطة العامة يمكن تقيدها بالضرورة الذاتية لكنه تركيب غير مستبعد ويمكن تقيدها بالادوام الذاتي كما ذكره ولا يمكن تقيدها بالضرورة الوصفية وهو ظاهر ولا بالادوام الوصفي

(قال من المركبات المشروطة الخ) لم يقيد بها بالأولية إشارة إلى أن الأولية المستفادة من قول المحقق الأول المشروطة الخاصة أولية ذكرية وليست أولية رتيبة (قال مع قيد اللادوام) يعني أن اللادوام جزء منها فلا ينافي كون الجزء الأول مشروطة عامة لأن كونها بسيطة إنما يقتضي أن لا تتضمن على حكم آخر بطريق الجزئية ولا يقتضي أن لا يمتز بها بطريق التقييد فاقبل أن إطلاق المشروطة على الجزء الأول باعتبار أنه كان مشروطة عامة قبل التقييد بـ لادوام لأن المشروطة العامة هي المكيفة بكيفية واحدة لا المكيفة بالكيفيتين وهم نشأ من عدم الفرق بين اعتبارها بطريق الجزئية واعتبارها بطريق التقييد (قال) (وأما قيد اللادوام الخ) يعني أن الدوام المتبر في الوجهات نوعان ذاتي ووصفي فالتقييد بـ إما أن يكون بالادوام الذاتي أو اللادوام الوصفي ولا ثالث والتقييد بالادوام الوصفي وكذا بالادوام المطلق غير صحيح فبقي التقييد بالادوام الذاتي (قوله لأن المشروطة العامة هي الضرورة) أي لوجهة المشروطة العامة الخ وقوله والضرورة بحسب الوصف دوام بحسبه أي مستلزما للدوام بحسبه وقوله يتمتع أن يقيد أي والا لزم التناقض بأن يكون كاتب لا كاتب وقوله فإن قيد تقييداً صحيحاً أي فإن قيد بالادوام تقييداً صحيحاً لأن الكلام في اللادوام (قوله لادائمة في بعض أوقات ذات الموضوع)

هنا هو محط التفرع ثم أن قوله في بعض ظرف مستقر أي لا أن الدوام كائن في بعض أوقات الذات ولم يقل من في جميع أوقات الذات للإشارة إلى أن سلب الدوام الذي فيها إنما يتحقق باعتبار بعض أوقات الذات وهو الوقت الذي لم يكن الوصف حاصل فيه لا باعتبار جميع الأوقات لتحقق الضرورة والدوام في جميع أوقات الوصف التي هي بعض أوقات الذات

قيد اللادوام (المراد أن اللادوام جزء منها والجزء الثاني المشروطة العامة ضرورة أنها مركبة وليس اللادوام شرطاً فيها لأن ذلك ينافي كونها مركبة (قوله وأما قيد اللادوام الخ) حاصله أن الدوام المتبر في الوجهات نوعان ذاتي ووصفي فالتقييد بـ إما أن يكون بالادوام الذاتي أو اللادوام الوصفي ولا ثالث لهما والتقييد بالادوام الذاتي وكذا اللادوام المطلق غير صحيح فبقي التقييد بالادوام الذاتي (قوله لأن المشروطة العامة هي الضرورة) أي لوجهة المشروطة العامة الخ وقوله والضرورة بحسب الوصف دوام بحسبه أي مستلزما للدوام بحسبه وقوله يتمتع أن يقيد أي والا لزم التناقض بأن يكون كاتب لا كاتب وقوله فإن قيد تقييداً صحيحاً أي فإن قيد بالادوام تقييداً صحيحاً لأن الكلام في اللادوام (قوله لادائمة في بعض أوقات ذات الموضوع)

(قوله أي قولنا لشيء من الكاتبات يتحرك الاصابع بالفعل) أي لشيء من الفئات المعبر عنها بالكاتبات يتحرك الاصابع بالفعل أي في وقت ما وهو غير وقت الكتابة (قوله لان إيجاب المحمول للموضوع) (٧٩) أي في القضية المنقولة كالتال

المذكور (قوله اذا لم يكن دائماً) بأن قيده بالادوام (قوله كان معناه) أي معنى ذلك الإيجاب المقيد بالادوام انه ليس متحققاً في جميع الاوقات أي اوقات الذات (قوله في جميع الاوقات) الجار والمجرور متعلق بمحقق لا بليس وذلك لان رقم الدوام اتما يقتضي رفع استمرار الإيجاب في جميع الاوقات ولا يقتضي رفع الإيجاب أصلاً بحيث يكون غير محقق وتلقه بليس قيد المعنى الثاني (قوله واذا لم يتحقق الإيجاب) أي واذا انتفى الإيجاب في جميع الاوقات ثبت السلب في الجملة أي في بعض الاوقات (قوله لا دائماً) عطف على قوله ما دام كتبها الذي هو توقيت ثبوت المحمول للموضوع فيكون اللادوام سلباً لذلك الثبوت بالنظر لذات وليس توقيتاً لقصوره حتى يكون اللادوام نقيضاً له واما تلك الضرورة وبما قررنا لك ظهر اندفاع الشكوك الثلاثة التي أوردتها بعض الناظرين حيث قال يرد عنها اشكالات • الاول لزوم اتحاد الشرط والجزاء في قولنا اذا لم يكن دائماً • يتحقق السلب في الجملة • الثاني ان اللازم لشيء تحقق الإيجاب في جميع الاوقات تحقق السلب في وقت وفيه النسبة أهم منها بل هي القضية المطلقة المنتشرة لا المطلقة العامة • فالتحقق يقتضي جعل اللادوام مطلقة منتشرة لا مطلقة عامة • الثالث ان قيد اللادوام في القضية لا يبعد الاسباب ودوام الضرورة بحسب الذات لاسباب دوام ثبوت المحمول للموضوع لانه قاعدة الثقة عطف دائماً على مادام فكيف لا فيكون ظرفاً للضرورة كدوام (قال مثبته من الإيجاب والسلب) فيكون مثبته عليها فكيف يكون احدهما وقد سبق ان معنى الموجبة والسالبة ما اشتملت على الإيجاب والسلب

من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة • أما المشروطة العامة الموجبة فهي الجزء الاول من القضية • وأما السالبة المطلقة العامة فالجزء الثاني من القضية أي قولنا لشيء من الكاتبات يتحرك الاصابع بالفعل ففي مفهوم اللادوام لان إيجاب المحمول للموضوع اذا لم يكن دائماً كان معناه ان الإيجاب ليس متحققاً في جميع الاوقات واذا لم يتحقق الإيجاب في جميع الاوقات يتحقق السلب في الجملة وهو معنى السالبة المطلقة العامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لشيء من الكاتبات ساكن الاصابع مادام كاتباً لا دائماً فزكيها من مشروطة عامة سالبة وهي الجزء الاول وموجبة مطلقة عامة أي قولنا كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل وهو مفهوم اللادوام لان السلب اذا لم يكن دائماً • لم يكن متحققاً في جميع الاوقات واذا لم يتحقق السلب في جميع الاوقات يتحقق الإيجاب في الجملة وهو الإيجاب المطلق العام فان قلت حقيقة القضية المركبة مثبته من الإيجاب والسلب فكيف تكون موجبة وسالبة فتقول الاعتبار في إيجاب القضية المركبة وسلبها بإيجاب الجزء الاول وسلبه اصطلاحاً فان كان الجزء الاول موجباً كانت القضية موجبة وان كان سالباً فسالبة ولا يسلب الاطلاق العام ولا يسلب الامكان العام لانها أهم من الضرورة الوصفية ولا يجوز قيد الخاص بسلب العام فانه قيد غير صحيح • وقس على ما ذكرنا حال سائر المركبات فيظهر لك أن بعض اوقات الموضوع ظرف للموضوع بلا دائماً (قال لان إيجاب المحمول للموضوع) أي في القضية المنقولة كالتال المذكور اذا لم يكن دائماً بأن قيد بالادوام كان معنى ذلك الإيجاب المقيد بالادوام (انه ليس متحققاً في جميع الاوقات) أي تحقق ذلك الإيجاب في جميع الاوقات منتف والمجارع المجرور متعلق بمحقق وليس ظرف الثاني لان رفع الدوام اتما يقتضي رفع استمرار الحكم لاستمرار رفع الحكم (واذا لم يتحقق الإيجاب) أي اذا انتفى تحقق الإيجاب (في جميع الاوقات تحقق السلب في الجملة) أي في جميع الاوقات أو بعضها ففهوم اللادوام باعتبار منطوقه الصريح مطلقة عامة وان كانت مثبته حينها في ضمن رفع الإيجاب في بعض الاوقات بناء على ان الجزء الاول الذي قيد بالادوام انتفى تحقق الإيجاب في زمان الوصف ثم ان قوله لا دائماً عطف على مادام وهي توقيت ثبوت المحمول للموضوع فيكون اللادوام سلباً لذلك الثبوت بالنظر الى الذات وليس توقيتاً لقصوره حتى يكون اللادوام نقيضاً له واما تلك الضرورة وبما قررنا لك ظهر اندفاع الشكوك الثلاثة التي أوردتها بعض الناظرين حيث قال يرد عنها اشكالات • الاول لزوم اتحاد الشرط والجزاء في قولنا اذا لم يكن دائماً • يتحقق السلب في الجملة • الثاني ان اللازم لشيء تحقق الإيجاب في جميع الاوقات تحقق السلب في وقت وفيه النسبة أهم منها بل هي القضية المطلقة المنتشرة لا المطلقة العامة • فالتحقق يقتضي جعل اللادوام مطلقة منتشرة لا مطلقة عامة • الثالث ان قيد اللادوام في القضية لا يبعد الاسباب ودوام الضرورة بحسب الذات لاسباب دوام ثبوت المحمول للموضوع لانه قاعدة الثقة عطف دائماً على مادام فكيف لا فيكون ظرفاً للضرورة كدوام (قال مثبته من الإيجاب والسلب) فيكون مثبته عليها فكيف يكون احدهما وقد سبق ان معنى الموجبة والسالبة ما اشتملت على الإيجاب والسلب

دائمة (قوله مثبته من الإيجاب والسلب) أي مثبته عليهما وقوله فكيف تكون موجبة أي قط أو سالبة قطأي والجمال انه قد سبق ان معنى الموجبة ما اشتملت على الإيجاب وان السالبة ما اشتملت على السلب (قوله اصطلاحاً) أي ولا مناقشة فيه

(قوله والجزء الثاني) جملة مستأنفة لبيان حال الجزء الثاني (قوله في السلب) أي في الإيجاب والسلب وقوله في الحكم أي في الكلية والجزئية (قوله والنسبة بينها الخ) مبتدأ خبره محذوف دل عليه بما بعده أي ينفصل فيها وقال أما الخ ومقابل أما منوى في الصورة الآتية (قوله وبين الدائمتين) المراد بهما الدائمة المطلقة والضرورية المطلقة (قوله وهو مبين للدوام بحسب الذات) أي في الدائمة المطلقة وهو ظاهر أي لانهما قبضان والتقيضان متباينان (قوله وللضرورة بحسب الذات) أي في الضرورية المطلقة (قوله وتقيض الأعم) المراد بالأعم الدوام وتقيضه هو اللادوام وقوله مبين لعين الأخص أعني به الضرورة ونظير هذا اللاجوان فانه مبين للإنسان (قوله أخص من المطلق) أي بحسب التحقق لأمن حيث الحمل (قوله وكذا من (٨٠) القضايا الثلاث) وهي المطلقة العامة والممكنة العامة والرفعية العامة (قوله لانهما

والجزء الثاني موافقه في السكم ومخالف له في الكيف والنسبة بينها وبين القضايا البسيطة أما بينها وبين الدائمتين فبأنه كلية لانهما مقيدة بالادوام بحسب الذات وهو مبين للدوام بحسب الذات وذلك ظاهر وللضرورة بحسب الذات لان الضرورة بحسب الذات أخص من الدوام بحسب الذات وتقيض الأعم مبين لعين الأخص بأنه كلية وهي أخص من المشروطة العامة مطلقاً لانهما المشروطة العامة المقيدة بالادوام والمقيد أخص من المطلق وكذا من القضايا الثلاث الباقية لانهما أعم من المشروطة العامة قال

(الثانية الرفعية الخاصة وهي الرفعية العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة فتركيها من موجبة عرفية عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة فتركيها من سالبة عرفية عامة وموجبة مطلقة عامة ومثالهما إيجاباً وسلباً ماضياً)

(أقول) الرفعية الخاصة هي الرفعية العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كما مر من قولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً فتركيها من موجبة عرفية عامة وهي الجزء الاول وسالبة مطلقة عامة وهي مفهوم اللادوام وان كانت سالبة كما تقدم من قولنا لاشئ من الكاتب ساكن الاصابع مادام كاتباً لادائماً فتركيها من سالبة عرفية عامة وهي الجزء الاول وموجبة مطلقة عامة وهي مفهوم اللادوام وهي أعم من المشروطة الخاصة مطلقاً لانه متى صدقت الضرورة بحسب الوصف لادائماً صدق الدوام بحسب الوصف لادائماً من غير عكس للتركيب هناك وجوها كثيرة منها ما ليس بصحيح ومنها ما هو صحيح لكنه غير معتبر ومنها ما هو صحيح ومعتبر

(قال والجزء الثاني الخ) جملة ابتدائية لبيان حال الجزء الثاني لاجل حاله اذ لا معنى للتقييد (قال والنسبة بينها وبين القضايا) مبتدأ خبره محذوف دل عليه ما بعده أي مفصلة بهذا التفصيل وعبارة الامنوي في الصور الآتية (قال والمقيد أخص من المطلق) أي بحسب التحقق

الوصف يتمتع ان يقيد بالادوام بحسب الوصف لثلاث يلزم اجتماع التقيضين وهو محال فان قيد الدوام المذكور قيداً صحيحاً فلا بد ان يقيد بالادوام بحسب الذات لاجل ان تكون النسبة فيها دائماً في جميع أوقات وصف الموضوع ولا دائماً في بعض أوقات ذات الموضوع وقوله وسالبة مطابقة عامة أي لاشئ من الكاتب متحرك الاصابع بالفضل أي في وقت ما • وذلك الوقت في الواقع غير زمن الكتابة (قوله فتركيها من موجبة عرفية عامة) وهي الجزء الاول وقوله وموجبة مطلقة عامة أي كقولنا كل صكاك ساكن الاصابع بالفضل وهو مفهوم اللادوام (قوله لانه متى صدقت الضرورة بحسب الوصف) أي كما في كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لا دائماً وقوله من غير عكس أي كما في كل مدرس متحرك الاعضاء مادام مدرساً

(قوله ومباينة للدائمتين) أي لانها مقيدة بالادوام بحسب الذات وهو مبين للدوام بحسب الذات (قوله لتصادقها في مادة المشروطة الخاصة) كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع فان اعتبر بالضرورة صدقت المشروطة وان اعتبر بالدوام صدقت العرفية (قوله في مادة الضرورة الذاتية) كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة لانه اذا صدق الضرورة في جميع اوقات الذات صدق الضرورة في جميع اوقات الوصف (قوله اذا كان الدوام بحسب الوصف) أي كقولنا كل نائم مستريح الاعضاء مادام نائما (قوله وكذا من الباقيتين) أي أخص من الباقيتين أي المطلقة العامة والممكنة العامة (قوله لانهما أهم من العرفية العامة) أي وقد سبق لانهما أخص من العرفية العامة والاخص من الاخص من شيء أخص من ذلك الشيء (قوله يجب ان يكون وصفاً مفارقاً) أي كالكتابة في قولنا كل كاتب الخ وقوله لذات الموضوع (٨١) متعلق بقوله وصفاً أي يجب

ان يكون وصفاً لذات الموضوع حال كونه مفارقاً أي غير لازم على الدوام ويصح أيضاً ان يكون متعلقاً بقوله مفارقاً أي مفارقاً لذات الموضوع في بعض الاوقات وليس المراد انه مفارق لها دائماً والا فأي كونه وصفاً لها تأمل (كآية) (قوله فانه) أي وصف الموضوع لو كان دائماً لوصف المحمول دائماً بدوام وصف الموضوع كان وصف المحمول دائماً لذات الموضوع وقد كان لادائما بحسب الذات هذا خلف قال

ومباينة للدائمتين على ماسلف وأهم من المشروطة العامة من وجه لتصادقها في مادة المشروطة الخاصة وصدق المشروطة العامة بدونها في مادة الضرورة الذاتية وصدقها بدون المشروطة العامة اذا كان الدوام بحسب الوصف من غير ضرورة وأخص من العرفية العامة لان المقيد أخص من المطلق وكذا من الباقيتين لانهما أهم من العرفية العامة * واعلم أن وصف الموضوع في المشروطة والعرفية الخاصتين يجب أن يكون وصفاً مفارقاً لذات الموضوع فانه لو كان دائماً لوصف المحمول دائماً بدوام وصف الموضوع كان وصف المحمول دائماً لذات الموضوع وقد كان لادائما بحسب الذات هذا خلف قال

(الثالثة الوجودية للاضروية وهي المطلقة العامة مع قيد للاضروية بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة فتزكيها من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة وان كانت سالبة كقولنا لا شيء من الانسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة فتزكيها من سالبة مطلقة عامة وموجبة ممكنة عامة)

(أقول الوجودية للاضروية هي المطلقة العامة مع قيد للاضروية بحسب الذات وانما قيد للاضروية بحسب الذات وان أمكن قيد المطلقة العامة بالاضروية بحسب الوصف لانهم لم يمتروا هذا التركيب ولم يمتروا أحكامه فهي ان كانت موجبة كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة فتزكيها من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة أما الموجبة المطلقة العامة فهي الجزء الاول وأما السالبة الممكنة العامة أي قولنا لا شيء من الانسان ضاحك بالامكان العام فهي معنى اللاضروية لان الإيجاب اذا لم يكن ضرورياً كان هناك سلب ضرورة الإيجاب وسلب ضرورة الإيجاب يمكن

(قال مفارقاً لذات الموضوع) متعلق بوصفاً لا مفارقاً والا لوجب عن والوصفة مدلهما لكونها مأخوذة في مفهومها فلا يمتنع لاتباعه وأثبت وجوب كونه مفارقاً (قال لم يمتنع أحكامه) من العكس والتقيض

(١١ — شرح الشبهة ثاني) (اللاضروية) إنما سميت وجودية لان الحكم فيها بالفعل وقوله هي المطلقة العامة مع قيد للاضروية وحيث أنه متصرف بها ماحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل مقيداً بالاضروية بحسب الذات (قوله وان أمكن قيد المطلقة العامة بالاضروية بحسب الوصف) أي كآية قولنا كل كاتب ضاحك بالفعل لا بالضرورة بحسب الوصف (قوله لانهم لم يمتروا هذا التركيب) أي لان القوم لم يجعلوا اللاضروية بحسب الوصف قيداً في المطلقة العامة لقلة استعماله فلما كان هو في حد ذاته قليلاً لم يمتروه قيداً في التركيب لقلة استعماله حيث أنه (قوله ولم يمتروا أحكامه) أي لم يلتفتوا لاحكامه من تناقض وعكس وتركب القياس (قوله لان الإيجاب اذا لم يكن ضرورياً أي لان الإيجاب المتبر في لفظ القضية اذا لم يكن مدلوله ضرورياً في الواقع وقوله كان هناك أي بحسب ما فهم من القضية سلب ضرورة الإيجاب فاندفع بهذا ما قال ان قوله كان هناك الخ هو عين قوله لان الإيجاب اذا لم يكن ضرورياً فالفرع عين الفرع عليه مع انه يجب تأخيرها

(قوله وموجبة ممكنة عامة) هي معنى اللاضرورة وهي قولنا كل انسان ضاحك بالامكان العام (قوله وهي أعم مطلقاً من الخاصين) أي المشروطة الخاصة والرفعية الخاصة (قوله لانه متى صدقت الضرورة) أي في المشروطة الخاصة أو الدوام بحسب الوصف أي في الرفعية الخاصة ومثال الاول كقولنا بالضرورة كل صكائب متحرك الاصابع مادام كاتباً لا دائماً في صدق ضروره التحرك لا دائماً صدق حصول التحرك بالفعل لا بالضرورة ومثال الثاني كقولنا دائماً كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لا دائماً فمتى صدق دوام التحرك في مدة الوصف لا دائماً بحسب دوام الذات صدق حصول التحرك بالفعل لا بالضرورة (قوله صدق فلية النسبة لا بالضرورة) اما صدق فلية النسبة فلا أت الاطلاق العام أعم من الدوام الوصفي الذي هو أعم من الضرورة واما صدق لا بالضرورة فلانه أعم من الدوام من غير عكس أي لا يلزم من صدق فلية النسبة لا بالضرورة صدق الضرورة أو الدوام بحسب الوصف لا دائماً كما في قولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة فان حصول الضحك بالفعل لا بالضرورة لا يثبت أن يكون ضرورياً أو دائماً (قوله لتقيدها) أي الوجودية اللاضرورية (قوله وأعم من الدائمة) أي الدائمة المطلقة (قوله لتصادقهما في مادة الدوام (٨٢) الخالي عن الضرورة) أي كما في قولنا كل فلك متحرك دائماً فان هذا متحقق

فيه كل من القضيتين لكن زاعداً عليه لا بالضرورة اذا جعل وجوده دائماً (قوله وصدق الدائمة بدونها في مادة الضرورة) كما في قولنا كل انسان حيوان بالضرورة (قوله وبالعكس في مادة اللادوام) أي وصدق الوجودية اللادائمة في مادة اتقي فيها الدوام بحسب الذات كما في قولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة (قوله وكذا من المشروطة العامة والرفعية العامة لتصادقها في مادة المشروطة الخاصة وصدقها بدونها في مادة الضرورة وصدقها بدونها في مادة اللادوام بحسب الوصف وأخص من المطلقة العامة لخصوص المقيد ومن الممكنة العامة لانها أعم من المطلقة العامة قال (الرابسة الوجودية اللادائمة وهي المطلقة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي سواء كانت موجبة أو سالبة فتركيبها من مطلقين عامتين أحدهما موجبة والاخرى سالبة ومثالها إيجاباً وسلباً ماض) وتركيب القياس في الصراخ التعريف شاذن (قال صدق فلية النسبة لا بالضرورة) اما فلية النسبة فلان الاطلاق العام أعم من الدوام الوصفي وأما لا بالضرورة فلانه أعم من اللادوام (قال وصدقها بدونها في مادة الضرورة التي يكون العنوان عين الذات نحو كل انسان حيوان بالضرورة وكذا الحال فيها

عام سالب وان كانت سالبة كقولنا لاني من الانسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من سالبة مطلقة عامة وهي الجزء الاول وموجبة ممكنة عامة وهي معنى اللاضرورة فان السلب اذا لم يكن ضرورياً كان هناك سلب ضرورة السلب وهو الممكن العام الموجب وهي أعم مطلقاً من الخاصين لانه متى صدقت الضرورة أو الدوام بحسب الوصف لا دائماً صدق فلية النسبة لا بالضرورة من غير عكس ومبانية للضرورة لتقيدها باللاضرورة بحسب الذات وأعم من الدائمة من وجه لتصادقهما في مادة الدوام الخالي عن الضرورة وصدق الدائمة بدونها في مادة الضرورة وبالعكس في مادة اللادوام وكذا من المشروطة العامة والرفعية العامة لتصادقها في مادة المشروطة الخاصة وصدقها بدونها في مادة الضرورة وصدقها بدونها في مادة اللادوام بحسب الوصف وأخص من المطلقة العامة لخصوص المقيد ومن الممكنة العامة لانها أعم من المطلقة العامة قال (الرابسة الوجودية اللادائمة وهي المطلقة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي سواء كانت موجبة أو سالبة فتركيبها من مطلقين عامتين أحدهما موجبة والاخرى سالبة ومثالها إيجاباً وسلباً ماض) وتركيب القياس في الصراخ التعريف شاذن (قال صدق فلية النسبة لا بالضرورة) اما فلية النسبة فلان الاطلاق العام أعم من الدوام الوصفي وأما لا بالضرورة فلانه أعم من اللادوام (قال وصدقها بدونها في مادة الضرورة التي يكون العنوان عين الذات نحو كل انسان حيوان بالضرورة وكذا الحال فيها

وكذا الوجودية اللاضرورية أعم من وجه من هاتين القضيتين (قوله لتصادقها) أي القضايا الثلاث في مادة المشروطة الخاصة كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً (قوله وصدقها بدونها في مادة الضرورة) أي التي يكون العنوان فيها عين الذات نحو كل انسان حيوان بالضرورة لانه اذا صدقت الضرورة في جميع أوقات الذات صدقت الضرورة والدوام بحسب الوصف وحيث هذا يصلح مثلاً للمشروطة والرفعية العامين وسلوم انه لا يصلح مثلاً للوجودية اللاضرورية لما علمت انه اعتبار فيها قيد اللاضرورة والضرورة موجودة هنا (قوله وصدقها بدونها في مادة اللادوام بحسب الوصف) أي في مادة اتقي فيها الدوام بحسب الوصف حتى لا تكون مشروطة ولا عارضة نحو كل كاتب آكل لا بالضرورة (قوله لخصوص المقيد) أي وهو الوجودية اللاضرورية لانها قيمت باللاضرورة أي عن المطلق وهو المطلقة العامة (قوله ومن الممكنة العامة) أي وأخص من الممكنة العامة وقوله لانها أي الممكنة العامة أعم من المطلقة العامة أي وقد علمت ان المطلقة العامة أعم من الوجودية اللاضرورية فلتكن الممكنة العامة أعم من الوجودية اللاضرورية والوجودية أخص منها لان الاخص من الاخص أخص (قوله مع قيد اللادوام بحسب الذات) أي فهي ما حكم فيها بنبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل لا دائماً بحسب الذات

(قوله لاه متى صدقت مطلقان) أي كما في قولنا كل انسان ضاحك بالفضل لا دائماً فهاتان مطلقتان اما ان الاولى موجبة وهي كل انسان ضاحك بالفضل والثانية أعني قولنا لا دائماً سالبة وهي لاشي من الانسان بضاحك بالفضل ويصح ان يحصل مطلقاً ويمكنه بأن يقال كل انسان ضاحك بالفضل ولا شيء من الانسان بضاحك بالامكان بمعنى ان الضحك انتفت الضرورة عنه (قوله بخلاف المكس) أي فليس كما صدقت مطلقاً ويمكنه يصدق مطلقان لما علمت ان الممكنة أهم من المطلقه فينفرد بمحتقها في جهة عمومها وذلك كما في كل فلك متحرك بالفضل لا بالضرورة فان الجزء لا مالول مطلقاً عامة والجزء الثاني وهو قولنا لا بالضرورة ممكنة عامة وهو لاشي من الفلك متحرك بالامكان العام ولا يصح ان تكون مطلقه بحيث يقال لاشي من الفلك يتحرك بالفضل لاه متحرك دائماً (قوله وأهم من الخاصتين) أي الشرطه الخاصة (٨٣) والرفية الخاصة (قوله ومبانية

للمائتين) أي الضرورية (قوله من المائتين) أي الشرطه العامة والرفية العامة (قوله لتصادقها)

أي الثلاثة في مادة الشرطه الخاصة كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً (قوله وصدقهما بدونهما في مادة الضرورة) أي التي يكون العنوان فيها

عين الذات نحو كل انسان حيوان بالضرورة (قوله حيث لا دوام بحسب الوصف) أي حيث انتهى دوام الذي سببه الوصف نحو كل كاتب آكل بالضرورة (قوله

وذلك ظاهر) أي لان الاخص من الاخص أخص فتحصل ان أنواع الموجهات الضروريات

(أقول) الوجودية اللادائمة هي المطلقه العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي سواء كانت موجبة أو سالبة يكون تركيبها من مطلقتين مائتين احدهما موجبة والاخرى سالبة لان الجزء الاول مطلقه عامة والجزء الثاني هو اللادوام وقد عرفت ان مفهومه مطلقه عامة ومثالها انما يحصل سلباً ما من قولنا كل انسان ضاحك بالفضل لا دائماً ولا شيء من الانسان بضاحك بالفضل لا دائماً وهي أخص من الوجودية الاضرورية لاه متى صدقت مطلقان صدقت مطلقه ويمكنه بخلاف المكس وأهم من الخاصتين لاه متى تحقق الضرورة أو الدوام بحسب الوصف لا دائماً تحقق ضالية النسبة لا دائماً من غير عكس ومبانية للمائتين على ما مر غير مرة وأهم من المائتين من وجه لتصادقها في مادة الشرطه الخاصة وصدقهما بدونها في مادة الضرورة وبالعكس حيث لا دوام بحسب الوصف وأخص من المطلقه والممكنة المائتين وذلك ظاهر قال

(الخامسة الوقتية وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت معين من أوقات وجود الموضوع مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل قمر منخفض وقت جلوله الارض بينه وبين الشمس لا دائماً فتركبها من موجبة وقتية مطلقه وسالبة مطلقه عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشي من القمر يمتدخف وقت التزبيح لا دائماً فتركبها من سالبة وقتية مطلقه وموجبة مطلقه عامة)

(أقول) الوقتية هي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو بضرورة سلبه عنه في وقت معين من أوقات وجود الموضوع مقيداً باللادوام بحسب الذات فان كانت موجبة كقولنا

سبأني في الوجودية اللادائمة (قال هي التي حكم فيها الخ) خرج قيد الضرورة مما ليس بالحكم بالضرورة أعني المطلقه العامة والممكنات والوجوديات وبقوله في وقت معين المنتشران اذ لا يثبت فيها معين الوقت بوجه من الوجوه وبقوله من أوقات وجود الموضوع المائتان والخاصتان فان المتبادر منه ما يجادل أوقات الوصف

وهي أخص والدوامات وهي أهم منهن والمطلبات وهي أهم مما قبلهن والممكنات وهي أهم مما قبلهن فالضروريات أخص من الممكنات أهمهن (قوله هي التي حكم فيها بضرورة الخ) قد علمت مما سبق ان الحكم ليس بالضرورة بل بالثبوت المقيد بالضرورة أو بالضرورة ففي قوله ما حكم بالضرورة تسمح وقد علمت سابقاً الجواب عنه ثم انه أخرج قيد الضرورة والمطلقه العامة والممكنة العامة والممكنة الخاصة والوجوديتين والرفية العامة والرفية الخاصة لان الحكم في هذه ليس بالضرورة وبقوله في وقت معين المنتشران أعني المنتشرة المطلقه والمنتشرة التي لم تقيد اذ لا يثبت فيها تعيين الوقت بوجه من الوجوه وبقوله من أوقات وجود الموضوع أي ملاحظ ذلك الوقت من أوقات الخ المشروطتان العامة والخاصة لان الحكم فيها وان كان بالضرورة في وقت معين لكن من أوقات الوصف

(قوله وقت حيلولة الارض) وذلك لان القمر ذاته مظلمه ونوره انما هو مستفاد من ذات الشمس عندهم ثم ان مداره يقطع مدار الشمس من محايين على زاويتين قائمتين فاذا حل القمر عند قاطعه وحلت الشمس في الاخر حصل الانخفاض لصيرورة الارض اذ ذاك حائلة بينها (قوله من موجبة وقتية مطلقة الخ) الوقتية المطلقة من البساط ولم يذكرها المصنف هنا في البساط وقد ذكرها السعدى في التهذيب (قوله وقت التربيع) وهو ان يكون بين الشمس والقمر ربع الفلك (قوله وهي كل قر منخسف بالاطلاق العام) أى كل قر ثبت له الانخفاض بالفعل (قوله وهي أخص من الوجوديتين) أى فكل مثال صح ان يكون وقتية صح ان يكون (٨٤) وجودية مثلاً قولنا كل قر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة لا دائماً وقتية

وبلزم من صدق ذلك صدق الوجودية للإدانة بحيث قول كل قر منخسف بالفصل لا دائماً وصدق الوجودية بالضرورة بحيث قول كل قر منخسف وقت الحيلولة لا بالضرورة (قوله ولا تنكس) أى لا يلزم من صدق الاطلاق لا دائماً أولاً بالضرورة صدق الضرورة بحسب الوقت ألا ترى الى قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالفعل لا دائماً ولا بالضرورة فانه لا يصح ان يكون

(قوله) وتصدق الوقتية كما في المثال المذكور (أقول) يعني قوله كل قر منخسف وقت حيلولة الارض قالت الانخفاض ليس ضروريا بحسب وصف القرية ولا دائماً بحسب فلا يصدق كل قر منخسف مادام قرأ (قوله) وأما اذا فسرناها بالضرورة مادام الوصف تكون المشروطة الخاصة أخص من الوقتية مطلقاً (أقول) وذلك لان الضرورة المعتبرة في المشروطة الخاصة (قال كما في المثال المذكور) أي قولنا كل قر منخسف وقت حيلولة الارض لا دائماً

(قوله وأهم من الخاصتين) أى وأخص من الخاصتين أعني المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة (قوله صدقت القضايا يكون الثلاث) يعني الوقتية والخاصتين (قوله كل منخسف مظلم مادام منخفاً لا دائماً) مثال الخاصتين لكن قيد بالضرورة بدل على أنه للمشروطة الخاصة فقط لان العرفية ليس فيها ضرورة (قوله أو بالتوقيت) اشارة للوقتية فتقول في مثالها كل منخسف مظلم وقت الحيلولة لا دائماً (قوله كل كاتب الخ) يصلح للخاصتين وقوله وإذا لم تصدق الخ اشارة لافراد الوقتية وذلك كقولنا كل قر منخسف وقت الحيلولة فلا يصلح ان يكون مشروطة خاصة اذ لا يقال كل قر منخسف مادام قرأ لا دائماً أو بالضرورة اذ مادام قرأ لا يحصل له انخفاف أصلاً (قوله كما في المثال المذكور) أي في المتن وهو قولنا كل قر منخسف وقت حيلولة الارض لا دائماً (قوله هذا) أي كون الوقتية أخص من المشروطة الخاصة من وجه وقوله اذا فسرنا المشروطة أي العامة

(قوله تكون المشروطة الخاصة أخص الخ) وذلك ان قولنا كل منخف مظم بالضرورة مادام منخفاً لا دائماً مشروطة خاصة ويصح ان يكون وقتية بأن قول كل منخف مظم وقت الانخاف وتفرد الوقتية في قولنا كل فر منخف وقت الجبولة دائماً فقد علمت انه يلزم في المشروطة الوقتية لانه متى تحققت الضرورة في جميع أوقات الوصف في المشروطة الخاصة تحققت الضرورة في بعض أوقات الذات في الوقتية لان جميع أوقات الوصف بعض أوقات الذات لكون الوصف مفارقاً ولا يلزم من الوقتية المشروطة اذ لا يلزم من تحقق الضرورة في بعض أوقات الذات تحققها في جميع أوقات الوصف وذلك كما في كل فر منخف وقت الجبولة دائماً فقد تحققت الضرورة في بعض أوقات الذات ولا يصح ان تحقق في جميع أوقات الوصف اذ لا يحال

أوقات الوصف اذ لا يحال
كل فر منخف مادام
قرأ (قوله والوقتية مبينة
الخ) اظهار في محل
الاضمار ارتكبه لطول
الفصل (قوله وأعم من
الماتين) أي المشروطة
العامة والعرفية العامة
(قوله لصدقها أي التضيائية
الثلاث في المشروطة
الخاصة أي بالمتى الثاني
وذلك كما في قولنا كل
فر مظم وقت الانخاف
فهذه وقتية ويصح ان
تكون مثلاً للماتين بان
قال دائماً كل فر مظم وقت
الانخاف أو بالضرورة
شكل فر مظم وقت
الانخاف (قوله وصدقها
بدونها) أي وصدق
الماتين بدونه الوقتية
في مادة الضرورة وذلك
كما في قولنا كل انسان

تكون المشروطة الخاصة أخص من الوقتية مطلقاً لانه متى تحققت الضرورة في جميع أوقات الوصف
وجميع أوقات الوصف بعض أوقات الذات تحقق الضرورة في بعض أوقات الذات من غير عكس
والوقتية مبينة للدأمتين وأعم من الماتين من وجه لصدقها في مادة المشروطة الخاصة وصدقها
بدونها في مادة الضرورة وبالعكس حيث لا دوام بحسب الوصف وأخص من المطلقة العامة والممكنة
العامة قال (السادسة المنتشرة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه
في وقت غير معين من أوقات وجود الموضوع مقيداً باللا دوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا
بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما لا دائماً تركيبتها من موجبة منتشرة مطلقة وسالبة مطلقة
عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشئ من الانسان بمتنفس في وقت ما لا دائماً تركيبتها من
سالبة منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة عامة)

(أقول) المنتشرة هي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت غير
معين من أوقات وجود الموضوع لا دائماً بحسب الذات وإس المراد بعدم التمين أن يؤخذ عدم
التمين قيدها بل أن لا يجيد التمين وترسل مطلقاً فان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل انسان
متنفس في وقت ما لا دائماً كان تركيبتها من موجبة منتشرة مطلقة وهي قولنا بالضرورة كل انسان
متنفس في وقت ما وسالبة مطلقة عامة أي قولنا لاشئ من الانسان بمتنفس بالفعل الذي هو مفهوم

حينئذ بالقياس الى ذات الموضوع في زمان الوصف وذلك وقت معين فصدق الضرورة الوقتية هناك
أيضا لانها بالقياس الى الذات في وقت معين فكما صدقت المشروطة الخاصة بالمتى المذكور صدقت

(قال وجميع أوقات الوصف بعض أوقات الذات) لكون الوصف مفارقاً بناء على ان الكلام
في الخاصتين (قال من غير عكس) أي ليس متى تحققت الضرورة في بعض أوقات الذات تحققت
في أوقات الوصف نحو كل فر منخف وقت الجبولة الأرض لا دائماً (قال لا دائماً بحسب الذات)
معمول على ضرورة ليصر المعنى التي حكم فيها بالضرورة المنتشرة حال كون ذلك الثبوت أو السلب
مقيداً بعدم الدوام الذاتي (قال ان يؤخذ الخ) اذ وجود الوقت التفسير المعين محال فضلاً عن
ضرورة ثبوت شئ فيه أو سلبه

حيوان مادام انساناً فهذا يصلح مثلاً للماتين لا للوقتية لان الوقتية مقيسة باللا دوام وهو يناق الضرورة (قوله وبالعكس
حيث لا دوام) أي وصدق الوقتية بدونها حيث لا دوام بحسب الوصف نحو كل انسان ضاحك وقت التسبب فهذا مثال
للوقتية لا للماتين اذ لا يصح ان يقال كل انسان ضاحك مادام انساناً (قوله لا دائماً بحسب الذات) عطف على قوله
ضرورة فالمتى حينئذ التي حكم فيها بالضرورة المنتشرة حال كون ذلك الثبوت أو السلب مقيداً بعدم الدوام الذاتي (قوله بل
ان لا يجيد التمين) أي وعدم التقييد بالتمين لا يستلزم ذكر عدم التمين نحو كل انسان متنفس (قوله وترسل مطلقاً) أي
تطلق مطلقاً أي تطلق عن التقييد بعدم التمين أي تذكر حال كونها مطلقة عن التقييد بعدم التمين

(قوله صدقت الضرورة في وقت ما) أى لان صدقها في وقت معين من افراد وقت ما فيجوز في نحو كل قر منخفض وقت الجولوة لادئاً ان تقول كل قر منخفض وقتاً ما (قوله بدون العكس) أى لا يلزم من صدق الضرورة في وقت ما صدقها في وقت معين الا ترى الى قولنا كل انسان متنفس في وقت ما متنشرة في وقت ما متنشرة ولا يصح جعله وقتية بحيث يقال كل انسان متنفس في وقت كونه انساناً إذ تحقق الانسانية ولا يتحقق التنفس (قوله غير معدودتين) أى لم يدها المنصف وان عدما غيره (قوله احتمل الحكم كل وقت) أى على (٨٦) البديلة (قوله هي التي حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت معين) أى كانت

النسبة ضرورية أم لا أى وأما الوقتية المطلقة فهي التي حكم فيها بالضرورة (قوله والمطلقة المنتشرة ما حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت غير معين) أى وأما المنتشرة المطلقة فقد حكم فيها بالضرورة (قوله وغرق بينهما) أى بين المطلقة الوقتية والمطلقة المنتشرة وقوله بالمعوم والخصوص أى المطلق أى كل مثال يصلح للاول يصلح لثاني ولا العكس وذلك لان الثبوت بالفعل في وقت ما أهم من الثبوت بالفعل في وقت معين (قوله كان مضاه) أى معنى الامكان الخاص المتحقق في القضيتين الموجبة والسالبة (قوله لكن سلب ضرورة الإيجاب) أى في القضية الموجبة وقوله وسلب ضرورة السلب أى في السالبة فهو لف ونشر مرتب ويصح

الادوام وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشئ من الانسان بمتنفس في وقت ما لادئاً فتركبها من سالبة منتشرة مطلقة وهي الجزء الاول وموجبة مطلقة عامة وهي مفهوم الادوام وهي أهم من الوقتية لانه اذا صدقت الضرورة في وقت معين لادئاً صدقت الضرورة في وقت ما لادئاً بدون العكس ولديتها مع القضايا الباقية على قياس نسبة الوقتية من غير فرق * واعلم أن الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة التي هي خارجة الوقتية والمنتشرة قضيتان بسلطان غير معدودتين في البساط حكم في احدهما بالضرورة في وقت معين وفي الاخرى بالضرورة في وقت ما فالاولى سبب وقتية لاعتبار تعيين الوقت فيها ومطلقة لعدم تقيدها بالادوام أو بالضرورة والاخرى منتشرة لانه لا لم يتعين وقت الحكم فيها احتمل الحكم فيها لكل وقت فيكون منتشرة في الاوقات ومطلقة لانها غير مقيدة بالادوام والضرورة ولذا اذا قيدنا باحدهما حذف الاطلاق من اسمهما فكانتا وقتية ومنتشرة لاملقتين وربما تسع فيها بدم مطلقة وقتية ومطلقة منتشرة وهما غير الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة فان المطلقة الوقتية هي التي حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت معين والمطلقة المنتشرة هي التي حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت غير معين وغرق بينهما بالمعوم والخصوص وهو واضح لاسترة فيه قال

(السابعة الممكنة الخاصة وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن جانبي الوجود والعدم جيباً وهي سواء كانت موجبة كقولنا بالامكان الخاص كل انسان كاتب أو سالبة كقولنا بالامكان الخاص لاشئ من الانسان بكاتب فتركبها من ممتكنتين عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة والضايف فيها أن الادوام اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة اشارة الى ممكنة عامة مخالفتي الكيفية موافقتي الكيفية لقضية المقيدة بها)

(أقول) الممكنة الخاصة التي حكم فيها بسلب الضرورة المطلقة عن جانبي الإيجاب والسلب قاذوا فتاكل انسان كاتب بالامكان الخاص أو لاشئ من الانسان بكاتب بالامكان الخاص كان مضاه أن إيجاب الكتابة للانسان وسلها عنه ليسا بضروريين لكن سلب ضرورة الإيجاب امكان عام سالب وسلب ضرورة السلب امكان عام موجب فالممكنة الخاصة سواء كانت موجبة أو سالبة يكون تركيبها من ممتكنتين عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة فلا فرق بين موجبتها وسالبها في المعنى لان الوقتية وتصدق الوقتية في المثال المذكور بدون الشروط الخاصة فتكون الوقتية أهم منها مطلقاً وأما الشروط الخاصة بشرط الوصف فيمكن صدقها بدون الوقتية كما في مثال الكتابة ونحرك

ان يجعل قوله لكن سلب ضرورة الإيجاب وسلب ضرورة السلب أى في كل من الموجبة والسالبة معنى كما علمت ان كل قضية ممكنة خاصة مركبة من عامتين احدهما سالبة والاخرى موجبة فكل خاصة فيها سلب وإيجاب لكن الموجبة فيها السلب ضمني من حيث ان السلبوب عنه غير مصرح به لانه عن الطرف الخالف وفي السالبة بالعكس (قوله فلا فرق بين موجبتها وسالبها في المعنى أى قالني المؤدى بقولنا لاشئ من الانسان بكاتب بالامكان الخاص هو المؤدى بقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص وذلك للمعنى هو ان إيجاب الكتابة وسلها عنه ليس بضروري

(قوله وهي) أى الممكنة الخاصة (قوله لان في كل منها) أى المركبات وقوله ولا أقل فهما أى في الإيجاب والسلب من أن يكونا ممكنتين أى أقل ما يتحقق فيه الإيجاب والسلب الامكان المأم مثلاً وان لم يثبت بالفعل لان الإيجاب والسلب متى تحققا بالفعل لزمه الامكان لان من لوازم الحصول بالفعل الامكان فكل مثل يصح مثلاً لشيء قدم يصح ان يكون ممكنة خاصة مثلاً لكل انسان متفس بالفعل لا دائماً وجودة لا دائمة ويصح ان يكون ممكنة خاصة بان تقول كل انسان متفس بالامكان الخاص (قوله ولا يلزم من امكان الإيجاب الخ) أى لان الممكن لا يجب وقوعه الا ترى أن قولنا كل نار باردة بالامكان الخاص ممكنة خاصة وهي صادقة والضرورة والدوام والفعل منتف وكذلك كل انسان كاتب بالامكان الخاص صادق وان كان ذلك غير واقع ولا يصح ان نحمل واحدة من المركبات فقد ظهر ان كل مثال صلح لشيء من المركبات صلح ان يكون ممكنة خاصة من غير عكس (قوله ان يكون احدها) أى واحد من الإيجاب أو السلب بالفعل أى حتى يكون وجودية (٨٧) وقوله أو بالضرورة أو بالدوام

معنى الممكنة الخاصة رفع الضرورة عن الطرفين سواء كانت موجبة أو سالبة بل في اللفظ حتى اذا عبرت بعبارة إيجابية كانت موجبة وان عبرت بعبارة سلبية كانت سالبة وهي أهم من سائر المركبات لان في كل منها إيجاباً أو سلباً ولا أقل فهما من أن يكونا ممكنتين بالامكان العام ولا يلزم من امكان الإيجاب والسلب أن يكون احدهما بالفعل أو بالضرورة أو بالدوام ومبينة للضرورة المطلقة وأهم من الدائمة والمانتين والمطلقة العامة من وجه تصادقها في المادة الوجودية للضرورة وصدق الممكنة الخاصة بدونها حيث لا خروج للممكن من القوة الى التصل وبالعكس في مادة الضرورية وأخص

الاصابع فان المحمول هناك ليس بضروري النسبة الى ذات الموضوع في زمان الوصف بل هو ضروري النسبة الى الذات مأخوذاً مع الوصف كما قرر ومعنى الوقية الضرورية في وقت

(قال ولا يلزم من امكان الإيجاب الخ) لان الممكن لا يجب وقوعه لا يقال يلزم خلو الواقع عن التقيض لانا نقول ليس الإيجاب والسلب على طرفي التقيض مطلقاً فان قولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص صادق مع ان جزئها كلها مرفضان في الواقع وهذا التدرج كاف لنا في عموم الممكنة الخاصة من سائر القضايا ولزوم فعلى النسبة في القضية الشخصية والجزئية نحو زيد كاتب بالامكان وبعض الانسان كاتب بالامكان كيلا يلزم ارضاع التقيض لا يضر في ذلك (قال وأهم من الدائمة) لجواز خلو الدائمة من الضرورة كما مر (قال لتصادقها) أى الحقبة في مادة الوجودية للضرورة اذا كان الاطلاق العام في مادة الدوام الحالي من الضرورة نحو كل فلك متحرك بالفعل أو مادام فلكاً لا بالضرورة (قال حيث لا خروج الخ) نحو كل عتاق موجود بالامكان الخاص (قال في مادة الضرورة) أى الثانية اذا كان الوصف العنوانى عين القات نحو كل انسان حيوان بالضرورة

أى حتى يكون للضرورة
أول الدائمة (قوله ومبينة
للضرورة المطلقة) أى
لان الضرورة المطلقة حكم
فيها بالضرورة وهذه حكم
فيها بسلبها والسلب بيان
الإيجاب (قوله وأهم من
الدائمة) أى الحالية عن
الضرورة اذ التي فيها
ضرورة مبينة لهذه (قوله
لتصادقها) أى الحقبة في
مادة الوجودية للضرورة
أى اذا كان الاطلاق العام
في مادة الدوام الحالي من
الضرورة والا كانت المطلقة
حينئذ مبينة للممكنة
المذكورة وذلك كقولنا
كل فلك متحرك بالفعل

أومادام فلكاً لا بالضرورة كذا مثل عبد الحكيم وفيه نظر وذلك لان المشروطة العامة لم يجمع المشروطة الخاصة هنا لان الفلكية لا تقتضى ضرورة الحركة لما علمت ان المشروطة العامة ما حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع مادام وصف الموضوع على ان قول الشارح وأهم من الدائمة والمانتين أى المشروطة العامة والعرفية العامة لا يصح بالنظر للمشروطة العامة لان هذه قد حكم فيها بسلب الضرورة والمشروطة العامة حكم فيها بالضرورة فينبغي منافاة فالحق ان الممكنة الخاصة كما أنها مبينة لضرورة مبينة للمشروطة العامة وهي انما هي أهم من ثلاثة قطع وهي الدائمة والعرفية العامة والمطلقة العامة لكن اذا كان الثبوت بالفعل غير ضروري ومثل ذلك قولنا كل فلك متحرك مادام فلكاً لا بالضرورة فانه يصح ان يكون ممكنة خاصة ودائمة وعرفية ومطلقة (قوله حيث لا خروج للممكن الخ) وذلك كالسواد للرومي والبرودة للشارح نحو كل رومي اسود بالامكان الخاص وكل نار باردة بالامكان الخاص (قوله وبالعكس) أى صدق هذه القضايا بدون الممكنة الخاصة وقوله في مادة الضرورة أى الثانية اذا كان الوصف العنوانى عين القات نحو كل انسان حيوان بالضرورة فلا يصح ان يكون ممكنة وهو دائمة وعرفية ومطلقة

(قوله أعم القضايا) أي سواء كانت بسيطة أو مركبة لأنها ضليات تدل على الوقوع والوقوع يستلزم الامكان من غير عكس (قوله والضرورة أحض البساط) أي لان المحمول اذا كان ضروري الثبوت للموضوع كان دائما له ما دامت ذاته موجودة وثابتا له أيضا بالفعل ودائما بحسب (٨٨) الوصف وممكننا له بالامكان العام من غير عكس في نهي من ذلك (قوله

من الممكنة العامة فقد ظهر مما ذكرنا ان الممكنة العامة أعم القضايا البسيطة والممكنة الخاصة أعم المركبات والضرورة أخص البساط والشروط الخاصة أخص المركبات على وجه وظهر أيضا ان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة الى ممكنة عامة مختلفتين في الكيف للقضية المقيدة بهما حتى ان كانت موجبة كانتا سالبتين وان كانت سالبة كانتا موجبتين وموافقين لها في الحكم فان كانت كلية كانتا كليتين وان كانت جزئية كانتا جزئيتين هذا هو الضابط في معرفة تركيب القضايا المركبة وانما قال اللادوام اشارة الى مطلقة عامة ولم يقل اللادوام مضاه المطلقة العامة لان المعنى اذا أطلق يتراد به المفهوم المطابق وليس مفهوم اللادوام المطابق المطلقة العامة فان لادوام الإيجاب مثلا مفهومه الصريح رفع دوام الإيجاب والطلاق السلب ليس هو نفس رفع دوام الإيجاب بل لازمه فهو مضاه الالتزامي وأما اللاضرورة فمضاه الصريح الامكان العام لان لا ضرورة الإيجاب مثلا هو سلب ضرورة الإيجاب وهو عين امكان السلب فلما كان احدي القضيتين عين معنى احدي البصريتين والاخرى ليست بمعنى الاخرى بل من لوازمها استعمل عبارة اشارة لتكون مشتركة بينهما قال

(الفصل الثاني في أقسام الشرطية * الجزء الاول منها يسمى مقدما والثاني تاليا وهي اما متصلة أو منفصلة أما المتصلة قاسا لزومية وهي التي يكون فيها صدق التالي على تقدير صدق المقدم لملافة بينهما توجب ذلك كالكلية والتضاييف واما افتاقية وهي التي يكون فيها ذلك بمجرد توافق الجزأين على

معين بالقياس الى الذات وحده فلا تصدق هناك (قوله) لان المعنى اذا أطلق يتبادر منه المفهوم المطابق (أقول) هذا كلام صحيح وجواز تقسيم معنى اللفظ الى المعنى المطابق والتضمني والالتزامي لا يتنافى ما ذكره فان الوجود اذا أطلق يتبادر منه الوجود الخارجي مع أنه يصح تقسيمه الى الخارجي والذهني

(قال على وجه) أي اذا فسرت بالضرورة في جميع أوقات الوصف بخلاف ما اذا فسرت بشرط الوصف فانه حينئذ أخص من الوقتية من وجه كإس (قال وموافقين لها في الحكم) بناء على انها مضاه للنسبة التي قيدت بهما من غير تفاوت (قال في معرفة تركيب القضايا) أي تركيبها مع قيد اللادوام واللاضرورة وأعلم ان عبارة المتن والضابط ان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة الى ممكنة عامة الخ بخلاف لفظ الاشارة عن الجملة الثانية كيلا يلزم السطع على معمولي عاملين مختلفين من غير تقدم المحرور (قال فلما كان الخ) وكان قصده الاختصار ليرتب الجزاء عليه ولا يرداه لم لم يستعمل الاشارة في اللادوام والمعنى في اللاضرورة (قال لتكون مشتركة بينهما) فان الاشارة يستعمل في المعنى المطابق وغيره وان كان استعمالها في غيره أشيع وكون استعمال الاشارة لهذه التكنة لا يتنافى أن يكون لاستعمالها تكنة أخرى ككون كل منها أمرا اجاليا لو فضلا رجعا الى التقيض وعدم جريانها في الاتفاق في الحكم

أي بين المعنى المطابق والالتزامي لان الاشارة تستعمل في المعنى المطابق وغيره وان كان استعمالها في غيره أشيع ثم ان كون استعمال الاشارة لهذه التكنة لا يتنافى أن يكون لاستعمالها تكنة أخرى ككون كل منها أمرا اجاليا لو فضلا رجعا للتقيض وعدم صراحتها في الاتفاق في الحكم

على وجه) وهو ما اذا قلنا ان الضرورة في الشرطية في جميع أوقات الوصف بخلاف ما اذا قلنا ان الضرورة بشرط الوصف فانه حينئذ أخص من الوقتية من وجه كما مر (قوله) وموافقين لها في الحكم) أي بناء على انها مضاه للنسبة التي قيدت بهما من غير تفاوت (قوله في معرفة تركيب القضايا) أي تركيبها مع قيد اللادوام أو اللاضرورة وأعلم ان عبارة المتن هكذا والضابط ان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة الى ممكنة عامة بخلاف لفظ الاشارة من الجملة الثانية كيلا يلزم السطع على معمولي عاملين من غير تقدم المحرور (قوله واطلاق السلب) أي ثبوته وتحققه بالفعل (قوله فلما كان احدي القضيتين) مراده بهما الممكنة العامة والمطلقة العامة ومراده باحدها الممكنة العامة (قوله لتكون مشتركة بينهما)

(قوله لما فرغ من الحليات الخ) جمعا اشارة الى أنواعها المختلفة والمراد بالفراغ من الحليات الفراغ من تعريف أنواعها وتقسيمها والنسبة بين تلك الاقسام فقول الشارح بسد واقسامها عطف تغيير لما علمت ان المراد بالفراغ من الحليات الفراغ من الاقسام ثم ان الضبر راجع للحليلة المفهومة من الحليات لان الاقسام اتماهي للحليلة ثم لا ينبغي على من ذلك ان المدول والتحصيل لا يجريان في الشرطية لان حرف السلب اذا جعل جزءا من المقدم أو التالي كان المدول في اطرافها باعتبار ان الحكم الذي فيها بالقوة ولم يكن المدول في الشرطية نفسها لان الحكم (٨٩) فيها بالاتصال بين السببين

الصدق كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالخمار ناهق وأما المتفصلة فاما حقيقة وهي التي يحكم فيها بالتأني بين جزئها في الصدق والكذب مما كقولنا اما أن يكون هذا المدد زوجا أو فرداً وأما مائة الجمع وهي التي يحكم فيها بالتأني بين الجزأين في الصدق فقط كقولنا اما أن يكون هذا الشيء حجرا أو شجراً وأما مائة الخلو وهي التي يحكم فيها بالتأني بين الجزأين في الكذب فقط كقولنا اما ان يكون زيد في البحر أو لا يفرق)

(أقول) لما وقع الفراغ من الحليات وأقسامها شرع في أقسام الشرطيات وقد سمت أن الشرطية ما تتركب من قضيتين وهي اما متصلة ان أوجبت أو سلبت حصول احدهما عند الاخرى أو منفصلة ان أوجبت أو سلبت انفصال احدهما عن الاخرى والقضية الاولى من جزأي الشرطية سواء كانت متصلة

(قال عن الحليات الخ) جمعا اشارة الى أنواعها المختلفة كما قالوا في جمع الطهارات والمقصود من الفراغ من الحليات الفراغ من تعريف أنواعها وتقسيمها والنسبة بين أقسامها ولا يذهب عليك أنه لا يجري المدول والتحصيل في الشرطية لان حرف السلب اذا كان جزءا من المقدم أو التالي كان المدول في اطرافها باعتبار الحكم الذي فيها بالقوة لاني الشرطية لان الحكم فيها بالاتصال بين السببين أو الانفصال أو سلبها سواء كانت النسبتان موجبتين أو سالبتين أو معدولتين وكذا الجهة اذ الزوم والناد والافاق أقسام الحكم الشرطي لا كيفية وكذا الحقيقة والخارجية اذ الحكم في كل شرطية شامل لجميع التقادير الممكنة ولا يقتصر على التقادير المحققة (قال قد سمت) تذكر لما مر في المقدمة من تعريف الشرطية وتقسيمها الى المتصلة والمتفصلة ليرتب عليه قسم المتصلة الى الزومية والاقافية فقله وهي اما متصلة عطف على ما تتركب من قضيتين داخل تحت المسوع (قال عند الاخرى) عند مثل الاول ولطرف مكان وزمان كذا في القوموس وهذا طرف زمان أي زمان حصول الاخرى (قال والقضية الخ) مطوف على قوله قد سمت وليس داخلا تحت المسوع لعدم سبقه بل تفسير لقول المصنف والجزء الاول يسمى مقدما والثاني تالياً قدم بينهما لكونها مأخوذتين في تعريف الزومية والاقافية والمقصود بما الموصولة القضية بجزئية ان القسم معتبر في الاقسام فلا ينتقض التعريف بالقياس (قال سواء كانت الخ) تميم للشرطية ببيان المقدم والتالي ببيان المتصلة والمتفصلة وجمعه تسميا للقضية الاولى وهم لخلوه عما

(م ١٢ — شروح الشبهة ثاني) وتقسيمها الى المتصلة والمتفصلة ليرتب عليه قسم المتصلة الى الزومية والاقافية وقوله وهي اما متصلة الخ عطف على قوله ما تتركب من قضيتين داخل تحت المتبوع وقوله ما تتركب من قضيتين اعترض بان هذا شامل للقياس الا ان يقال ان ما واقعة على قضية (قوله عند الاخرى) أي في زمان حصول الاخرى فنه هنا لزمان وان كانت في الاصل طرف مكان (قوله والقضية الاولى الخ) مستأنف أو مطوف على قوله قد سمت وعلى كل حال هو ليس داخلا تحت المسوع (قوله سواء كانت متصلة) تميم للشرطية ببيان المقدم والتالي ببيان المتصلة والمتفصلة وجمعه تسميا للقضية الاولى وهم لخلوه عما هو المقصود مع ايهام ان القضية لا تكون حلية

(قوله لتقدمها في الذكر) أي غالباً بمعنى أنه إذا ذكر الجزؤ الأول غالباً فيشمل المقولة حينئذ والمقولة هنا إذا قرأنا الذكر بالكسر وأما لو قرأنا بالضم فلا يحتاج تنقيحاً بالغلبة لأن المراد التذكر القلي والانسان دائماً مستحضر للشرط (قوله ثم ان التصلة الخ) هذا هو المقصود بالذات وما تقدم وسيلة الى هذا (قوله والمراد بالملقة) أي هنا وفي هذا المقام وليس المقصود تفسير الملاقة في الاصل لانها شيء بسببه يستحب شيء شيئاً ولا اختصاص له بالاول والثاني وقوله يستحب الاول الثاني أي يستلزم الاول (٩٠) الثاني يقال استصحبته دعاء الى الصلوة ولازمه أي ان المراد بالملقة هنا شيء بسببه

يستلزم ان يكون المقدم ملازماً للتالي سواء كان الاستلزام على طريق الإيجاب أم لا ولاجل هذا عبر بقوله يستحب دون يوجب والا لاقتضى أنه لابد ان يكون الاول علة لتالي مع أنه ليس كذلك (قوله كالملة والتضاييف) التحليل للملاقة بالتضاييف وجعله مقابلاً للملة مبني على ما ذهب اليه الجمهور من ان اللازم بين شيئين ليس أحدهما علة للآخر ربما يكون من غير ان يقتضي الارتباط بينهما ذلك ويتلوه لتلك بالتضاييف وذلك ظن بطلان لا للتضاييف معلولا علة واحدة كالتولد للابوة والبنوة كل منهما يحتاج الى ذات الاب قن الابوة يحتاج وجودها الى ذات الابن والبنوة يحتاج الى ذات الابن المشهورات فانها معلولا علة واحدة كالمسلل الاول مثلاً وكل منهما يحتاج لأكمله بل بعضه الى الآخر لأكمله بل الى بعضه كذا افاده المحقق الطوسي والمحكم (قال فبان يكون المقدم علة لتالي) أي علة موجبة له هي ما يجب به وجود الملول ناقصة كانت أو تامة (قال أو معلولا له) أي المقدم معلولا لتالي فان وجود الملول يستلزم وجود العلة مطلقاً موجبة كانت أو لا (قال أو) يكونا معلولي علة واحدة) لا كيف ما اتفق والا لكانت الموجودات بأسرها متلازمة لكونها معلولة للواجب بل لابد مع ذلك من اقتضاء تلك ائمة ارتباط احدها بالآخر بحيث يتحقق الاتسكك بينهما كيلا يكون مجرد مصاحبة كائنتك الاول والنقل الثاني كذا افاده المحقق الطوسي ومن هنا

او منفصلة تسمى مقدماً لتقدمها في الذكر والنقبة الثانية تسمى تالياً لتلوها اباحاً ثم ان التصلة اما لزومية واما اتفاقية أما الزومية فهي التي يحكم بصدق التالي فيها على تقدير صدق المقدم ملاقة بينهما توجب ذلك والمراد بالملاقة شيء بسببه يستحب الاول الثاني كالملة والتضاييف اما العلية فإن يكون المقدم علة لتالي كفولنا ان كانت الشمس طالعة قاتلها موجود أو معلولا له كفولنا ان كان النهار موجوداً فالشمس طالعة أو يكونا معلولي علة واحدة كفولنا ان كان (قوله لملاقة بينهما توجب ذلك) أقول اذا اعتبر في الحكم بالاتصال كون الاتصال لملاقة فالتصلة لزومية وان اعتبر كونه لا لملاقة فالتصلة اتفاقية وان لم يتر شيء منها فالتصلة مطلقة كما هو المقصود مع اتمام انت القضية لا تكون حلية (قال لتقدمها في الذكر) بمعنى اذا ذكر الجزؤان يقدم الجزء الاول غالباً فيشمل المقولة والمقولة (قال والمقصود بالملاقة شيء بسببه يستحب الاول الخ) استصحبته دعاء الى الصلوة ولازمه كذا في القاموس يعني ان المقصود بالملاقة هنا ما يطلب الاول أي المقدم أن يكون الثاني أي التالي مصاحباً له سواء كانت موجبا أو لا فيكون قيد يوجب ذلك احترازاً عما لا يوجب وليس مقصوده تفسير الملاقة حتى يردان الملاقة شيء بسببه يستحب شيء شيئاً ولا اختصاص له بالاول والثاني (قال كالملة والتضاييف) هذا على ما ذهب اليه الجمهور من أن اللازم بين شيئين ليس أحدهما علة لا آخرهما يكون من غير أن يقتضي الارتباط بينهما ذلك ويتشككون في ذلك بالتضاييف وذلك ظن باطل فالتضاييف الحقيقية معلولا علة واحدة كالتولد للابوة والبنوة كل منهما يحتاج الى ذات الاب قن الابوة يحتاج وجودها الى ذات الابن والبنوة يحتاج الى ذات الابن المشهورات فانها معلولا علة واحدة كالمسلل الاول مثلاً وكل منهما يحتاج لأكمله بل بعضه الى الآخر لأكمله بل الى بعضه كذا افاده المحقق الطوسي والمحكم (قال فبان يكون المقدم علة لتالي) أي علة موجبة له هي ما يجب به وجود الملول ناقصة كانت أو تامة (قال أو معلولا له) أي المقدم معلولا لتالي فان وجود الملول يستلزم وجود العلة مطلقاً موجبة كانت أو لا (قال أو) يكونا معلولي علة واحدة) لا كيف ما اتفق والا لكانت الموجودات بأسرها متلازمة لكونها معلولة للواجب بل لابد مع ذلك من اقتضاء تلك ائمة ارتباط احدها بالآخر بحيث يتحقق الاتسكك بينهما كيلا يكون مجرد مصاحبة كائنتك الاول والنقل الثاني كذا افاده المحقق الطوسي ومن هنا

وحينئذ ليس التضاييف خارجاً عن العلية تأمل (قوله فإن يكون المقدم علة لتالي) أي علة موجبة أي يجب به مرت وجود الملول سواء كانت ناقصة أو تامة (قوله أو معلولا له) عطف على قوله المقدم علة لتالي فهو من أقسام العلية أي ان يكون المقدم معلولا لتالي ويستلزم من وجود الملول وجود العلة مطلقاً موجبة كانت أم لا (قوله أو يكونا معلولي علة الخ) اعترض بان البارئ جل وعلا علة لوجود العالم على ما قاله الفلاسفة ولا يلزم من وجود أحد المملولين كالملة وجود الآخر كالارض وأوجب بالابد ان يكون هذه العلة تستلزم ارتباط أحد المملولين بالآخر بحيث يتحقق الاتسكك بينهما والا لكان مجرد مصاحبة

(قوله فأن يكون متضاهين) اعرض بلن هذا الحل أعني قوله وأما التضاييف فهو كونهما متضاهين لا قائدة فيه وأجيب بان قوله فأن يكونا متضاهين فيه حذف والاصل فهو كونهما متضاهين فقط من غير (٩١) تفصيل فيه كما في العلية فلا يجعل

تضاييف عليهما وتضاييف
مطوليتهما علاقة لان ذلك
لا يوجب الارتباط بحيث يمتنع
الافشاك بينهما لم ذلك
يوجب المصاحبة فقط تأمل
(قوله وهذا التعريف
لا يتناول الخ) أي لان

التبادر من قوله التي يصدق
التالي فيها على تقدير صدق
المقدم ان المراد الصدق
في نفس الامر ولا شك
انه اذا أريد ذلك لا يكون
التعريف شاملا للكاذبة
(قوله لعدم اعتبار الخ)
الاولى ان يقول لعدم
صدق التالي لان محل
الخروج عدم تحقق صدق
التالي فيها لملاقة فلنظ
الاعتبار مستدرك ويمكن
ان يقال المراد الاعتبار للمعتبر
والإضافة للبيان (قوله
فلاولى ان يقال الخ) انما
لم يقل فالصواب ان يقال
لامكان ان يراد بالصدق
فيها تقدم الصدق بحسب
ما يفهم منها ومدلولها
لها سواء طابق الواقع أولا
ولا شك انه اذا أريد ذلك
كان التعريف شاملا
للسادقة والكاذبة (قوله

الهار موجودا قاعلا مضي فان وجود الهار وإضافة العالم مطولان لطلوع الشمس وأما التضاييف
فإن يكونا متضاهين كقولنا ان كان زيد أباً عمرو كان عمرو ابنه وهذا التعريف لا يتناول
الزومية الكاذبة لعدم اعتبار صدق التالي على تقدير صدق المقدم لملاقة فيها فلاولى أن يقال
الزومية ما حكم فيها بصدق قضية على تقدير قضية أخرى لملاقة بينهما موجبة لذلك وهو متناول
لزومية الكاذبة

مرت الإشارة الى ذلك

تبيين أن الاحتمالات التي ذكرها بعض الناظرين مضطحة وهي أن يكون المقدم والتالي على مطول
واحد بان يكون أحدهما علة تامة والآخر علة ناقصة فان العلة الناقصة جزء لقائمة فلا استلزام بينهما
من حيث ذاتها من استلزام المطول للعلل ومن حيث وصف الكلية والجزئية من المتضاهين ومن
حيث استناد المطول الواحد اليها مجرد مصاحبة وان يكون كلاهما علة مستلزمين وأن يكونا
مطولين علة متضاهين أو علة متساويين أو الشرط علة متضاهية للجزء أو بالعكس فان
جميع هذه الصور مجرد مصاحبة كما في العقل الثاني والفلك الاول (قال وأما التضاييف فأن يكونا
متضاهين) أي لا تفصيل فيه كما في العلية فلا يرد أن الحل غير مفيد وما قيل ان تضاهيهما كما هو
علة الاستلزام تضاييف عليهما أو مطوليها أو مطول أحدهما مع الآخر كذلك فوهم لان تضاييف
عليهما أو مطوليها لا يوجب الارتباط بينهما بحيث يمتنع الافشاك بينهما بل يوجب المصاحبة بينهما
(قال وهذا التعريف لا يتناول الخ) بناء على ان التبادر من قولنا هو الذي يصدق التالي فيها على
تقدير صدق المقدم أن يكون كذلك في نفس الامر ولو أريد به أن يكون ذلك مفهوماً ومدلولاً لها
سواء طابق الواقع أولا يشمل الكاذبة أيضاً فذلك قال فلاولى أولاً في شرح المطالع من أن
هذا التعريف للصادقة وتعريف الكاذبة بالمقابلة كما أنه مختص بالموجبة (قال لعدم اعتبار الخ)
لفظ الاعتبار مستدرك لان مناط الخروج عدم تحقق صدق التالي فيها لملاقة ثم ما على جميع
التعديرات ان كانت كلية أو على بعضها ان كانت جزئية فاقيل انه يتناول الكاذبة الكلية التي يصدق
التالي فيها على تقدير صدق المقدم لملاقة لكن لا يصدق على جميع تقادير المقدم لملاقة اما لعدم
صدقها على بعض التعديرات أولاً لملاقة وهم لان المعتبر في التعريف صدق التالي على تقدير صدق
المقدم ان كلياً فكلها وان جزئياً فجزئياً لا على تقدير صدق المقدم في الجملة وكذا ما قيل ان التعريف
يتناول الاتفاقيات الصادقة أيضاً لما حقق ان الاتصال الانفاقي أيضاً لموجب لان الممكن لا يتحقق
الا اوجب لما عرفت من أن مجرد الاتصال المتحقق لموجب لا يكفي في كونه لملاقة توجب
ذلك بل لا بد أن يكون ذلك الموجب مقتضياً للارتباط بينهما والا لكان مجرد مصاحبة كما في
مطولي العقل الاول والسر انه موجب لكل واحد بمجهة غير ما هو جهة الإيجاب الآخر فلا يمتنع
الافشاك بينهما

ما حكم فيها بصدق قضية الخ) أي سواء كان هناك صدق في الواقع أم لا وقوله لملاقة أي لملاحظة علاقة بينهما وهذا صادق
بان يكون علاقة في نفس الامر أو لم يكن علاقة في نفس الامر (قوله وهو متناول الخ) الاولى فهو متناول أي وانما فسرنا ما
بذلك فهذا متناول الخ

(قوله لان الحكم للعلاقة الخ) أي لان الحكم السكّان لاجل العلاقة والمراد بالحكم النسبة الحكمية أي نبوت المحمول للموضوع أي لان نبوت المحمول للموضوع السكّان لاجل العلاقة ان طابق الواقع أي النسبة الواقعية كان الحكم متحققاً بين الطرفين أي ثابتاً بين الطرفين فالمراد بالتحقق الثبوت بين الطرفين لا التحقق خارجاً لان الحكم أي النسبة أمر اعتباري لا يتحقق في الخارج وقوله والعلاقة أيضاً (٩٢) متحققة أي ثابتة وليس المراد موجودة في الخارج لا علت في الحكم وليس

المراد بالحكم الوقوع أو اللاوقوع لانه لا يتصف بالمطابقة لنسبة الخارجية وعدم المطابقة الا الحكم بمعنى الثبوت الا ان يقال قوله لان الحكم أي الوقوع أو اللاوقوع ان طابق الواقع أي طابق متفاهه وهو النسبة (قوله فاما لعدم الحكم في الواقع) أي بينهما كما في قولنا ان كانت الشمس طالعة كان الليل موجوداً (قوله أو ثبوته من غير علاقة) نحو ان كان الانسان طائفاً كان الحمار ناهقاً فالثبوت واقعي لكن من غير علاقة في نفس الامر فهي كاذبة لزومية اتفاقية فقوله من غير علاقة أي في نفس الامر (قوله لا لعلاقة) بمحتدل المعنى من غير وجود علاقة تقتضي ذلك ومحتدل المعنى للملاحظة واعتبار علاقة فلي الاحتمال الاول تجتمع الزومية والاتفاقية بخلاف الثاني

(قال كان الحكم متحققاً) أي بين الطرفين وكذلك العلاقة لا ان يكونا متحققين في أنفسهما حتى يرد أن الحكم والعلاقة ليسا من الموجودات (قال لعدم الحكم) أي بينهما (قال أو ثبوته من غير علاقة) فان صدق الحكم المفيد فيه انما يكون اذا كان الحكم مع ذلك التقيد متحققاً في الواقع وليس هذا من قبيل انتفاء موجب الحكم حتى يرد أن انتفاءه لا يوجب كذب الحكم كما ان بطلان الدليل لا يوجب بطلان الحكم النظري فقدر (قال للعلاقة) قال المحقق التفاضل أي من غير وجود علاقة يقتضي ذلك أو من غير اعتبارها فلي الاول لا يجتمع الزومية والاتفاقية بخلاف الثاني (قال بمجرد توافق صدق الجزئين) بان تحقق موجب تخفها من غير أن يكون ارتباط به يتمتع الاتسكك بينهما فان قيل اذا توافق الجزآن في التحقق كان المقدم متحققاً فافائدة اعتبار تقدير صدقه قلت ذلك لافائدة معنى الاتصال الذي هو مدلول حرف الشرط والتعليل بانه لعلاقة بين ناهية الحمار الى آخر كلامه يدل على انه لعلاقة في الاتفاقية بل قوله وليس فيها الا توافق الطرفين على الصدق نص في ذلك وهو المستفاد من كلام المحقق العلوسي في شرح الاشارات كما مر فاقال الشارح في شرح المطالع من ان الاتفاقيات مشتملة أيضاً على علاقة لاثمسية في الوجود أمر يمكن فلا بدله من علة فدفع بان وجود العلة لا يقتضي وجود العلاقة والارتباط بينهما لجواز صدورهما من علة واحدة بمجهتين مختلفتين بحيث لا يكون بينهما الا المصاحبة في الوجود مع جواز الانفكاك ولا حاجة الى ما ارتكبه من الفرق بان العلاقة في الفرضيات مشعور بها بخلاف الاتفاقيات فانها غير مشعور بها وان كانت واجبة في نفس الامر ولا الى ما ارتكبه صاحب القسطاس من أن العلاقة في الاتفاقيات نادرة الوقوع

(قوله فانه لا علاقة الخ) أي لانه ليس الاول علة لثاني ولا العكس ولا هما معلولان لعله أخرى (قوله وليس بان فيها الا توافق الخ) أي بحسب ما افق ان انه أوجد الانسان طائفاً والحمار ناهقاً فان قلت اذا توافق الجزآن في التحقق كان المقدم متحققاً فافائدة اعتبار تقدير صدقه قلت ذلك لافادة معنى الاتصال الذي هو مدلول حرف الشرط تأمل (قوله ولو قال هي التي حكم فيها الخ) أي كان الحكم صادقاً في نفس الامر أم لا

(قوله بأن لا يصدق التالي) كما في قولنا ان كان الانسان حيوانا كان الحلو جاداً (قوله أو يصدق التالي وتوجد الملافة) كما ان كان هذا انسانا كان حيوانا فالتالي صادق لملافة فالحكم المقيد بدم الملافة لم يطابق الواقع (قوله على تقدير المقدم) أي على اعتبار حصوله الوقوعي لكن يجب ان يصدق التالي على تقدير صدق المقدم حتى لو كان التالي الصادق منافية للمقدم كقولنا ان لم يكن الانسان ناطقاً فهو ناطق لم تصدق اتفاقية واطلاق (٩٣) الشارح يشمر به لا يشترط ذلك

لأن الصادق صادق بأي تقدير يعتبر اقتضاه به (قوله ويجوز ان يكون المقدم فيها صادقا) كما ان كان الانسان حيوانا كان الحلو ناطقاً وقوله أو كاذبا كما في ان كان الانسان ناطقاً كان الفرس صاهلا

(قوله فانه متى صدق المقدم الخ) أي لانه يلزم من صدق الكل صدق الجزء وقوله ولا يتكسر أي لا يلزم من صدق التالي صدق المقدم بل قد يكون التالي صادقا والمقدم كاذبا اذ لا يلزم من صدق الجزء صدق الكل (قوله وهي التي يحكم فيها بالتالي بين جزئها صدقا وكذبا) أي في الصدق والكذب ثم ان التعاريف الثلاثة تبيان المفصلات الثلاث لا تتركب الا من جزئين فقل قولنا المفهوم اما واجب أو ممكن أو متعش و مثل هذا الشيء اما ان

بان لا يصدق التالي على تقدير صدق المقدم أو يصدق وتوجد الملافة وقد يكتفي في الاتفاقية بصدق التالي حتى يقال انها التي حكم فيها بصدق التالي على تقدير المقدم للملافة بل بمجرد صدق التالي ويجوز أن يكون المقدم فيها صادقا أو كاذبا وتسمى بهذا المعنى اتفاقية عامة والمعنى الاول اتفاقية خاصة للمفهوم والمحصول بينهما فانه متى صدق المقدم والتالي فقد صدق التالي ولا يتكسر وأما المتصلة فقد عرفت انها على ثلاثة أقسام حقيقية وهي التي يحكم فيها بالتالي بين جزئها صدقا وكذبا كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا أو فردا ومائة الجمع وهي التي يحكم فيها بالتالي بين جزئها

(قوله بل بمجرد صدق التالي) (أقول) يعني ان التالي اذا كان صادقا في نفس الامر فهو صادق (قال على تقدير صدق المقدم) لكن يجب أن يصدق التالي على تقدير صدق المقدم حتى لو كان التالي الصادق منافية للمقدم كقولنا ان لم يكن الانسان ناطقاً فهو ناطق لم يصدق اتفاقية كذا أقاده المحقق التفتازاني واطلاق الشارح يشمر به لا يشترط ذلك فان الصادق صادق بأي تقدير يعتبر اقتضاه به (قال وهي التي يحكم فيها بالتالي بين جزئها صدقا وكذبا) أي في الصدق والكذب ظاهر التعاريف الثلاثة يشمر بان المفصلات الثلاث لا تتركب الا من جزئين واليه ذهب الشارح وبه المحقق التفتازاني وقال ان مثل قولنا المفهوم اما واجب أو ممكن أو متعش ومثل هذا الشيء اما ان يكون شجرة أو حجرا أو حيوانا ومثل هذا الشيء اما ان يكون لا شجرة أو لا حجرا أو لا حيوانا مفصلات متعددة بناء على ان الانفصال الواحد نسبة واحدة والنسبة الواحدة لا يتصور الا بين اثنين فعدد زيادة الاجزاء يتعدد الانفصال وحينئذ ظهر أن القول بأنه لا يمكن تركيب الحقيقية من أجزاء كثيرة بناء على أنها تتركب من الشيء ومن قبضه أو مساوي قبضه ولا يكون للشيء الا قبض واحد ويمكن تركيب مائة الجمع ومائة الحلو من أجزاء كثيرة فرق من غير فارق لان المتصلة الواحدة لا يمكن تركيبها من أجزاء كثيرة من الشيء ومن قبضه أو مساوي قبضه حقيقية كانت أو غيرها والمتصلة المركبة من المفصلة متعددة يمكن تركيبها منها هذا لكن الحق ان الامثلة المذكورة ونحوها مفصلات حقيقية من غير نظر الى تحليلها الى المفصلات وان الدليل المذكور فيه مصادرة لانه ان أراد بقوله والنسبة الواحدة لا يتصور الا بين اثنين كل نسبة واحدة اعضائية كانت أو حامية فهو محل النزاع وان أراد ان النسبة الحلية والاعضائية كذلك فلم ولا ينفع وكذا ما قال الفارق من أن الحقيقية لا تتركب الا من الشيء وقبضه أو مساوي قبضه متعش بل تتركب من الشيء ومن شيتين كل واحد منها أخص من قبضه كما في الامثلة

يكون شجرة أو حجرا أو حيوانا ومثل هذا الشيء اما ان يكون لا شجرة أو لا حجرا ولا حيوانا مفصلات متعددة بناء على ان الانفصال الواحد نسبة واحدة والنسبة الواحدة لا يتصور الا بين اثنين فعدد زيادة الاجزاء يتعدد الانفصال وحينئذ يظهر لك ان ما قيل انه لا يمكن تركيب الحقيقية من أجزاء كثيرة لانها اما تتركب من الشيء وقبضه أو مساوي لقبضه ولا يكون للشيء الا قبضا واحداً ويمكن تركيب مائة الجمع والحلو ثقرة من غير فارق لما علمت ان المتصلة الواحدة لا يمكن تركيبها من أجزاء كثيرة حقيقية كانت أو غيرها والمتصلة المركبة من المفصلات المتعددة يمكن تركيبها منها

(قوله صدقا فقط) أى من غير أن يتألفاً في الكذب بل يمكن اجتماعهما على الكذب (قوله كذبا فقط) أى من غير أن يتألفاً في الصدق بل يمكن اجتماعهما (٩٤) في الصدق كما في المثال المذكور فانه يجوز أن يكون زيد في البحر ويسبح

صدقا فقط كقولنا اما أن يكون هذا الشيء شجرة أو حجراً ومائة الحلو وهي التي يحكم فيها بالتألف بين جزأيه كذبا فقط كقولنا اما أن يكون زيد في البحر واما أن لا يفرق وانما سميت الاولى حقيقة لان الثاني بين جزأيه أشد من الثاني بين جزأى الآخرين لانه في الصدق والكذب مائة في أحق باسم التفصّل بل هي حقيقة الانفصال والثانية مائة الجمع لاشتغالها على منع الجمع بين جزأيه والثالثة مائة الحلو لان الواقع ليس يخلو عن أحد جزأيه وربما قال مائة الجمع ومائة الحلو على التي حكم فيها بالشيء في الصدق أو في الكذب مطلقاً وبهذا المعنى يكون أن أهم ولبعض الأفاضل هنا بحث شريف وهو أن المراد بالثبوت في الجمع أن لا يصدقا على ذات واحدة مع جميع الأمور الصادقة في نفس الأمر ومع جميع ما يقدر صدقه في نفس الأمر كقولك ان كان زيد فرناً فالخمار ناهق

المذكورة وكذا ما قيل لو تركب الحقيقة من ثلاثة أجزاء فالجزء الثالث اما صادق فيجتمع مع الجزء الصادق من ذينك الجزئين أو كاذب فيرفع مع الكاذب منها فلا يتحقق الانفصال الحقيقي بالقياس الى الجزء الثالث فاللازم منه أن لا يكون انفصال حقيقي بين كل واحد من تلك الأجزاء بالقياس الى الآخر لان يكون بين مجموع الأجزاء الثلاثة فالحق ان اعتبار الجزئين في التمازيف اكتفاء على أقل ما يوجد فيه الانفصال فتدبر (قال صدقا فقط) أى من غير أن يتألفاً في الكذب بل يمكن اجتماعهما على الكذب وكذا ما في مائة الحلو معناه من غير أن يتألفاً في الصدق فكل واحد منها بهذا المعنى يكون مابينا للحقيقة (قال في أحق باسم التفصّل) لكالم الانفصال فيه وان كان يوجد في غيرها أيضاً فالنسبة للمائة كاحرى (قال بل هي حقيقة الانفصال) الحاقا لا سواء بالعدم فالنسبة حيث نسبة الفرد الى الكلي كقريشي للحقيقة بمعنى مائة الشيء وهو لا مابا بل الجواز على ما هو (قال مطلقاً) قال المحقق التفاضل في هذا بمحمل معنيين أحدهما أن يحكم في مائة الجمع بالتألف في الصدق ولا تحكم البتة في جانب الكذب بشيء من التألف وعدمه وليس ببيد أن يكون هذا مراد المصنف ويكون قوله فقط إشارة الى عدم الحكم في جانب آخر لا الى الحكم بالعدم وعلم في مائة الحلو بالتألف في الكذب ولا يحكم البتة في جانب الصدق بشيء من التألف وعدمه والآخر أن يحكم في مائة الجمع بالتألف في الصدق سواء حكم في جانب الكذب بالتألف أو بعدمه أو لم يحكم بشيء من التألف وعدمه ويحكم في مائة الحلو بالتألف في الكذب سواء حكم في جانب الصدق بالتألف أو بعدمه أو لم يحكم بشيء منها فائدة الجمع بالمعنى الاول مشروطة بالحكم بعدم التألف في الكذب وبالمعنى الثاني مجردة عن ذلك لكنها مشروطة بعدم الحكم بالتألف في الكذب وبعدمه وبالمعنى الثالث مجردة عن هذين الأمرين فكل منها أهم بما قبله وكذا قياس مائة الحلو فكل واحد منها بالمعنيين الآخرين أهم من الحقيقة باعتبار المواد وبالمعنى الثالث خاصة أهم منها باعتبار المفهوم أيضاً (قال وبهذا المعنى يكون أن أهم) أى من الحقيقة ومنها بالمعنى السابق (قال بحث شريف) وصفه بالشرافة لتبهم سواء نقله من كلامه أو وصفه من عند نفسه

(قوله في أحق باسم التفصّل) الإضافة للبيان أى انها أولى بذلك الاسم لان الانفصال وان كان موجوداً في الكل لكن فيها أشد حقيقة نسبة لحقيقة الانفصال من نسبة الجزئى الى كليه (قوله بل هي حقيقة الانفصال) أى بل هي التفصّل حقيقة الحاقا لمساواة بالعدم ففى هذا حقيقة النسبة فيها من نسبة الشيء الى نفسه كاحرى للمبالغة (قوله على التي حكم فيها بالتألف في الصدق) أى حصل تألف في الكذب أم لا وقوله أو الكذب أى حصل تناف في الصدق (قوله وهذا المعنى يكون أن أهم) أى يكون كل واحدة أهم من الحقيقة ومن نفسها بالترتيب الاول (قوله ولبعض الأفاضل) وهو شيخه عند الله والدين جمال الدين يوسف الدمشقي ووصفه له بالشراف مع كونه باقى يردده لانهم ومحمل ان يكون هذا الوصف من كلام الباحث فقه الشارح عنه وحيث يكون الوصف

به بحسب اعتقاد القائل (قوله ان المراد بالثبوت في الجمع) أى في مائة الجمع وقوله ان لا يصدقا على ذات واحدة لانهما أى ان لا يحتملا على ذات واحدة بأن قول مثلا زيد اما كثير أو قليل فان كونه كثيرا وقليلًا من جهة واحدة غير صحيح

(قوله لا انها لا يجتمعان في الوجود) أي لا يتحققان في الوجود كما هو داب الصدق في القضايا (قوله فانه لو كان الخ) هذا دليل استثنائي منتج لما ادعاه حذف الاستثنائية منه وأقام دليها مقامها وحاصله لو كان المراد عدم الاجتماع في الوجود لم يكن بين الواحد والكثير جمع لكن التالي باطل فبطل المقدم وثبت تقبضه وهو ان المراد عدم الصدق على ذات واحدة لان المناقاة محصورة في أمرين في عدم الصدق على ذات واحدة وعدم الاجتماع في الوجود والثاني قد انتفت ارادته هنا فتمتين ارادة الاول قوله لان الاول الخ هذا دليل للشرطية وقوله ولكن الشيخ الخ في قوة التعليل للاستثنائية المحذوفة وانما حكم الشيخ بجمع الجمع بينهما لانه لا يكون شئ واحد كبيراً وقليلان من جهة واحدة (قوله ثم قال) أي بعض الاقاضل وعندي في هذا أي في ان يكون المراد عدم الاجتماع بحسب الحل على ذات واحدة الذي أنجبه الدليل نظر (قوله اذ يلزم من ذلك) أي من نص الشيخ على منع الجمع بين الواحد والكثير المبني على عدم ارادة ما تقدم (قوله جواز منع الجمع بين اللازم والملزوم) أي لكن التالي وهو الجواز المذكور باطل لانهم قد أجمعوا الخ قوله وقد أجمعوا الخ (٩٥) تعليل لمحذوف وقوله اذ يلزم في ذلك الخ

وجه ذلك الاتصاف
الواحد لازم والكثير
ملزوم وقد حكم فيه بجمع
الجمع فيكون كذلك كل
لازم وملزوم (قوله وقد
اجمعوا الخ) وذلك
لان تحقق الملزوم يستلزم
تحقق اللازم وانشاء اللازم
يستلزم انشاء الملزوم (قوله

لا انها لا يجتمعان في الوجود فانه لو كان المراد عدم الاجتماع في الوجود لم يكن بين الواحد والكثير منع الجمع لان الواحد جزء الكثير وجزء الشئ بجماعه في الوجود لكن الشيخ نص على منع الجمع بينهما ثم قال وعندي في هذا نظر اذ يلزم من ذلك جواز منع الجمع بين اللازم والملزوم فان جزء الشئ من لوازمه وقد أجمعوا على انه لا يمنع جمع بين اللازم والملزوم ولا منع خلو ورجي من الله تعالى ان يفتح عليه الجواب عن هذا الاعتراض وهو ليس الا نظراً فيما أراده من عبارة القوم غلشافهم ان ينووا بلتناقاة في الجمع عدم الاجتماع في الصدق فان مائة الجمع من أقسام المنفصلة والاتصال لا يمتدونه الا بين القضيتين فلا يكون منع الجمع الا بين القضيتين فلو كان المراد عدم الاجتماع في الصدق لكان بين كل قضيتين منع الجمع لاستحالة أن تصدق قضية على ماصدق عليه

(قال لكن الشيخ نص على منع الجمع بينهما) اذ لا يكون شئ واحداً وكثيراً من جهة واحدة (قال في هذا الموضع نظر) أي في أن يكون المقصود عدم الاجتماع بحسب اخل (قال وقد أجمعوا الخ) وذلك لان تحقق الملزوم يستلزم تحقق اللازم وانشاء اللازم يستلزم انشاء الملزوم (قال ورجو من الله الخ) بصيغة الماضي عطف على قال وفي بعض النسخ بصيغة المصدر فهو عطف عليه بتقدير العامل الماضي يعني ان ذلك الفاضل قال وأرجو من الله تعالى أن يفتح على الجواب اظهار الصوبة دعه (قال الا نظراً فيما أراده) من عبارة القوم فهم انه مراد القوم من عبارتهم لافي ما هو مرادهم في نفس الامر كما يدل عليه آخر كلامه من قوله فقد بان أن الاشكال اتما نشأ من سوء الفهم (قال ثم يتبروه الا بين قضيتين) لكونه عبارة عن الحكم بالتثافي بين القضيتين إيجاباً أو سلباً فاقبل انه يجوز أن

له بقوله وعندي فيه نظر الذي هو محط البحث (قوله وهو) أي التظهير المشار له بقوله وعندي فيه نظر (قوله ليس الا نظراً فيما أراده) أي فيما فهمه من عبارة القوم أي وليس نظراً في معناها بحسب الواقع ونفس الامر اذ لا يرد عليه شئ (قوله لم يتبروه الا بين القضيتين) لانه عندهم عبارة عن الحكم بالتثافي بين القضيتين إيجاباً أو سلباً (قوله فلو كان الخ) الاولى ولو كان بدون تزييع أي الاتصال لا يتبروه الا بين قضيتين وحيث قد اراد بلتناقاة عدم التحقق في الخارج ولو كان المراد به عدم الصدق على ذات واحدة لزم ان بين كل قضيتين منع جمع وهو باطل مثلاً اما ان يكون الشئ أبيض واما ان يكون انساباً ليس بينهما منع جمع لانها يصدقان بناء على ان المراد بلتناقاة عدم التحقق في الخارج ولو كان المراد بلتناقاة عدم الحمل على شئ واحد لكان بينهما منع جمع لان ثبوت الانسانية غير ثبوت الابيض وكذا يقال في كل قضيتين (قوله لاستحالة أن تصدق قضية) أي لاستحالة أن يحمل مدلول قضية على ماصدق أي على شئ حمل عليه مدلول قضية أخرى بحيث يكون ذلك الشئ نفس المدلولين الذي أخبر عنه بهما هذا هو المراد مثلاً اذا قلت الانسان حيوان الانسان ناطق فالاولى مفهومها ثبوت الحيوانية

للإنسان والثانية ثبوت الناطقة له وهل يمكن أن يكون شيء واحد يصدق عليه أنه ثبوت الحيوانية للإنسان وثبوت الناطقة له وليس المراد أنه لا يكون شيء يتصف (٩٦) بهذين الثبوتين اذ هذا أمر يمكن واقى (قوله ولا يكون بين القضيتين

قضية أخرى ولا يكون بين قضيتين منع الحلو أصلاً ضرورة كذبهما على شيء من الأشياء وأقله مفرد من المفردات بل ليس مرادهم بالنافاة في الجمع الاعم بالاجتماع في الوجود وأما أن الشيخ أثبت بين الواحد والكثير منع الجمع فهو ليس بين مفهومي الواحد والكثير بل بين هذا واحد وهذا كثير فإن القضية الثالثة إما أن يكون هذا واحداً وإما أن يكون هذا كثيراً مانعة الجمع لامتناع اجتماع جزأها على الصدق فسد بان أن الاشكال انما نشأ من سوء الفهم وقلة التدبر قال

(وكل واحدة من هذه الثلاثة اما عنادية وهي التي يكون الثاني فيها لذاتي الجزأين كما في الاشئلة المذكورة واما اتخافية وهي التي يكون الثاني فيها بمجرد الاتفاق كقولنا لاسود الا كاتب اما أن يكون هذا أسود أو كاتباً حقيقة أو لا أسود أو كاتباً مانعة الجمع أو أسود أو لا كاتباً مانعة الحلو)

(قوله بل ليس مرادهم بالنافاة في الجمع الاعم بالاجتماع في الوجود) (أقول) يعني في الصدق والتحقق لا في الحل والصدق على ذات واحدة وهذا كلام لاشبهة فيه لا يقال قد تكون النافاة بين المفهومين في الصدق على ذات واحدة كما بين مفهومي الواحد والكثير لانا نقول لا نزاع في ذلك لأن القضية المشتبهة على هذه المناقاة ليست بمنفصلة بل هي حلية شبيهة بالمنفصلة فاذا قلت هذا اما واحد واما كثير فان أردت المناقاة بين هذا واحد وهذا كثير فالقضية منفصلة مركبة من قضيتين ومنع الجمع باعتبار الصدق والتحقق بين القضيتين كما قرره وان أردت المناقاة بين مفهومي الواحد والكثير في الصدق والحل على هذا فالقضية حلية مركبة من موضوع واحد الا أنه قد تردد في محولها فصارت شبيهة بالمنفصلة فالشارح لم يقل بأن لامنع جمع في الصدق على ذات واحدة بل قال منع الجمع المتبر في المنفصلات انما هو بحسب الوجود لا الحل وقد يكون بين مفهومين منافاة في الوجود في محل واحد كالسواد والبياض فان عبرت عنها بمثل قولك اما أن يكون السواد موجوداً في هذا المحل أو يكون البياض موجوداً فيه كانت القضية منفصلة وان عبرت عنها بمثل قولك الموجود في هذا المحل اما سواد واما بياض كانت القضية حلية شبيهة بالمنفصلة

يريد بالنافاة عدم اجتماع محمولي القضيتين في الصدق وهم (قال وأقله مفرد من المفردات) أي مفرد أخذ من المفردات ضرورة امتناع حمل القضية على المفرد (قال واما أن الشيخ الخ) بيان لمنشأ غلط ذلك الفاضل (قوله لا يقال الخ) منشأ هذا السؤال اطلاق قول الشارح ليس مرادهم بالنافاة في الجمع وخلاصة الجواب تخصيصه بالنافاة في الجمع في النفيضا بقرينة ان الكلام فيها (قوله فان أردت المناقاة الخ) أي ان أردت المناقاة بين الحكمين المستفادين من هاتين القضيتين فقدر مد ما الثانية موضوعاً آخر (قوله فالقضية حلية) كانه قيل هذا الشيء متحد بإحدهما فالحكم واحد فالترديد في المحمول (قوله شبيهة بالمنفصلة) باعتبار اشتباهه على الثاني في المحمولين (قوله وقد يكون الخ) حلية ابتدائية تكميل بيان الانفصال بين المفهومين (قوله كانت القضية منفصلة) لاشتغالها على الثاني بين الحكمين (قوله كانت القضية حلية) لاشتغالها على حكم واحد وهو ثبوت أحد الأمرين

منع الحلو أصلاً) أي مع ان العلماء قالوا ان القضيتين في المنفصلة اما أن يكون بينهما منع جمع أو منع دخلو اوضح جمع وخلو فكلما هذا البعض مردود بقول العلماء (قوله وأقله مفرد الخ) أي وأقل ذلك الشيء الذي يتحقق منه الكذب مفرد وغير الأقل القضية مثلاً زيد أكل وزيد عالم يكتب هاتين القضيتين على قضية أخرى هي زيد ضارب فلا يقال ان هاتين القضيتين نفس هذه القضية بل يتم حملها على مفرد وهو زيد فلا يقال ان هاتين القضيتين أو مدلولهما نفس زيد ضرورة امتناع حمل القضية على المفرد (قوله واما ان الشيخ الخ) بيان لمنشأ غلط ذلك الفاضل (قوله فهو ليس بين الخ) أي كما فهمه ذلك البعض حتى رتب على ذلك ان المراد بالنافاة في الجمع أن لا يصدق على ذات واحدة لا عدم الاجتماع في الوجود لان الواحد والكثير موجودان

(قوله بل بين هذا واحد الخ) أي ان الشيخ انما أثبت منع الجمع بين الواحد والكثير بعد جعلهما قضيتين (قوله لامتناع اجتماع جزئها) أي لان اجتماع القلة والكثرة من جهة واحدة مستحيل نعم من جهتين يحتمل ان زيد قليل باعتبار ذاته كثير باعتبار أجزاءه

(أقول) كل واحدة من المفصلات الثلاث اما غالبة أو آخاقة كما أن المتصلة اما لزومية أو آخاقية
فنية الناد والافاق الى المفصلات كنسبة الزوم والافاق الى المتصلات اما العنادية

(قوله اما عادية أو آخاقية)

أي أقسام المنفصلة ستة

(قوله كما أن المتصلة إلخ)

أشار بهذا التشبيه إلى أن

أقسام المفصلات الثلاث

إلى القسمين المذكورين

ليس باعتبار خصوصية

ذاتها كما يومه جعلها مقسما

بل باعتبار أقسام المنفصلة

إليها كإقسام المتصلة إليها

إلا أنه جعل المقسم كل

واحد من الثلاثة تنبها على

وجود القسمين في الأقسام

الثلاثة (قوله فنية الناد

إلخ) منفرج على النسبة

المذكورة أي أن نسبة الناد

والافاق الى المتصلات

الثلاث في كونها قسمين

للاضفال من غير مدخولية

خصوصية الأقسام في

القسم كنسبة الزوم

والافاق الى المتصلان في

كونهما قسمين للاتصال

من غير خصوصية لشيء

منهما في القسم

وبالحكمة كما أن الحلية قد تشارك المتصلة فيما هو حاصل للمنى ومآله كقولك طلوع الشمس ملزوم
لوجود النهار ولا بد أن تكون مخالفة لها في صريح المفهوم منها كذلك الحلية قد تشارك
المنفصلة في حصول المنى ومآله وإن كان المفهوم الصريح متخالفاً فيها والمتافة قد تعتبر في
القضايا بحسب الصدق والتحقق وهي المتصلات وقد تعتبر في المفردات بحسب صدقها على
ذات واحدة وهي الحليات الشبيهة بالمتصلات وقد تعتبر في المفردات بحسب الوجود في محل
واحد فإن عبرت عنها بمثل قولك السواد والبياض متافيان بحسب الوجود في محل واحد فهذه
حلية صرفة وإن عبرت عنها بمثل قولك اما أن يكون هذا الشيء اسود واما أن يكون أبيض

(قوله وبالجملة) أي مجمل مانع من خلاصته (قوله ولا بد أن تكون مخالفة إلخ) قال المفهوم
الصريح للمتصلة الاتصال بين الحكيم والحكمة كون أحدهما ملزوماً للآخر (قوله وإن
كان المفهوم الصريح متخالفاً) فإن المفهوم الصريح للمتصلة الحكم بالتساوي بين الحكيم
والحكمة ثبوت أحد الأمرين للموضوع ولا يخفى ذلك العبارة فانه أسند التخالف إلى
أمر واحد والصحيح وإن كان المفهوم الصريح مخالفاً فيه (قوله والمتافة إلخ) معطوف على
قوله كما أن الحلية إلخ وهو المقصود من الاحمال وما سبق كان تعميده (قوله وقد تعتبر في المفردات
إلخ) لم يعتبر في هذه الصورة التمييز كما اعتبر في صورة المتافة بينها في الوجود إذ لا يثبت المتافة
في الصدق حين التمييز بالقيضين ثم كلامه قدس سره صريح في أن مدلول الحلية الشبيهة بالمتصلة
الاتصال في الصدق والحل لا يثبت أحدهما للموضوع فانه لازم فاقبل أن المقصود بقولنا هذا
الشيء اما واحد أو كثير ليس الاتصال بين صدقهما بل ثبوت أحدهما فإذا قصد الاتصال بينهما
وهو معنى صحيح القصد يكون القضية غير حلية إذ نسبتها للاتصال ونسبة الحلية الثبوت وبينها
يون بعبارة فاما أن يثبت قضية غير حلية ولا شرطية واما أن يبطل حصر نسبة الحلية في الثبوت
واما أن يبطل حصر طرفي الشرطية في القضيضين مندفع لأن مدلول الحلية الشبيهة بالمتصلة اتصال
المحولين في الصدق فإن ذكر المحول الأول افاد ثبوت الموضوع ثم إذا ذكر المحول الثاني باو افاد
ثبوت له مع منافاته إياه وإليه أشار قدس سره سابقاً بقوله فالفرضية حلية مركبة من موضوع واحد إلا
أنه قد ردد في محمولها فمدلول الحلية الشبيهة بالمتصلة الاتصال والثبوت مما قوله إذ نسبتها
الاتصال ونسبة الحلية الثبوت وبينها يون بعبارة ليس بشيء (قوله فهذه حلية صرفة) لاشتراكها
على حكم واحد من غير تردد (قوله وإن عبرت عنها إلخ) أي إن عبرت بما يدل على الحكيم كانت
منفصلة وإن عبرت بما يدل على حكم واحد ردد في محموله كانت حلية ولا يتأني مأمراً أن هذا الشيء أنا
واحد واما كثير فبمحمل أن يكون منفصلة وأن يكون حلية (قال كما أن المتصلة إلخ) أشار بهذا التشبيه
إلى أن أقسام المفصلات الثلاث إلى القسمين ليس باعتبار خصوصية ذاتها كما يومه جعلها مقسما بل
باعتبار أقسام المتصلة المطلقة إليها كإقسام المتصلة إلى الزومية والآخاقية إلا أنه جعل المقسم كل واحد
منها تنبهاً على وجود القسمين في الأقسام الثلاثة (قال فنية الناد إلخ) منفرج على التشبيه المذكور أي

(قوله في التي يحكم فيها بالتأني) زاد لفظ يحكم ولم يقل فهي التي ثبت فيها التأني لأجل شمول الصادقة والكاذبة وللإشارة الى عدم شمول تعريف المتن للكاذبة كما في الزومية (قوله أي حكم فيها بأن الخ) أي بهذا إشارة الى ان التأني إنما يكون بين مفهوم الجزأين لا بين ذاتهما وقوله مع قطع النظر عن الواقع أي سواء كان اتفاق في الواقع أم لا وفسر التأني لذات الجزأين بقطع النظر عن الواقع إشارة الى أن المراد أن يكون بينهما مع قطع النظر عن كلام خارج عن ذاتهما منافية لان التأني إنما يتصور بين الشيء ونقيضه مع ان العناد يحقق بين الشيء ومساوي قضيضه أو أحصى منه (قوله كما بين الزوج والفرق الخ) مثل بائنة ثلاثة للحقيقة وما نقي (٩٨) الجمع والحلو على سبيل ألف والنشر والعناد فيها لذات الجزأين لا للاتفاق

فهي التي يكون الحكم فيها بالتأني لذات الجزأين أي حكم فيها بأن مفهوم أحدهما منافي للآخر مع قطع النظر عن الواقع كما بين الزوج والفرد والشجر والحجر وكوزيد في البحر وأن لا يفرق وأما الاتفاقية فهي التي حكم فيها بالتأني للاتفاق الجزأين بل بمجرد الاتفاق أي بمجرد ان يتفق في الواقع أن يكون بينهما منافية وإن لم يقتض مفهوم أحدهما أن يكون منافياً للآخر كقولنا للسود والاكاتب اما أن يكون هذا اسود أو كاتباً كانت حقيقة فانه لاتنافاة بين مفهوم الاسود والاكاتب ولكن اتفق تحقق السود وانتفاء الكتابة فلا يصدقان لانتهاء الكتابة ولا يكذبان لوجود السود ولو قلنا اما أن يكون هذا الاسود أو كاتباً كانت مافاة الجميع لانها لا يصدقان ولكن يكذبان لانتهاء الاسود والكتابة معاً في الواقع ولو قلنا اما أن يكون هذا اسود ولا كاتباً كانت مافاة الحلو لانها لا يكذبان ولكن يصدقان لتحقق السود والاكاذبية بحسب الواقع قال (وسأله كل واحدة من هذه القضايا الثمان هي التي يرفع فيها محاكم به في مواجهة مسألة الزوم تسمى سائلة لزومية وسأله العناد تسمى سائلة اتفاقية) (أقول) قد عرفت ثمانية قضايا متصلاً لزومية واتفاقية ومنفصلات ست ثلاث منها عناديات

فهذه منفصلة وإن عبرت عنها بمثل قولك هذا الشيء اما اسود واما أبيض فهذه حلية شبيهة بالتفصيلة والكل متشاركة في مال المعنى ومحصوله وإن كانت متخالفة في المفهوم الصريح

نسبة العناد والاتفاق الى المنفصلات الثلاث في كونها قسمين للاتصال من غير مدخلة خصوصية الاقسام في القسمة كنسبة الزوم والاتفاق الى المتصلات في كونها قسمين للاتصال من غير خصوصية شيء منها في القسمة (قال التي يكون الحكم الخ) زاد لفظ الحكم ليشمل الكاذبة وفيه إشارة الى عدم شمول تعريف المتن لها كما في الزومية وفسر التأني لذات الجزأين بقطع النظر عن الواقع إشارة الى ان ليس المقصود أن يكون التأني بينهما مع قطع النظر عن كل امر خارج عن ذاتهما فانه لا يتصور الا بين الشيء ونقيضه مع تحقق العناد بين الشيء ومساوي قضيضه أو أحصى منه أو اعم منه (قال وان لم يقتض الخ) لا بنفسه ولا باعتبار ما يستلزمه (قال قد عرفت) أي من التصرّفات المذكورة فهي بالتأني لذات الجزأين

لم يقل فهي التي ثبت الحكم فيها الخ لشمول التعريف للصادقة والكاذبة ولما علمت (قوله وان لم يقتض مفهوم أحدهما ان يكون الخ) الواو للتساقط أي بل بمجرد ان تتفق في الواقع ان بينهما منافية سواء اقتضى مفهوم أحدهما منافية للمفهوم الآخر أو لا فلي هذا اذا قلنا هذا الشيء اما شجر أو حجر ولوحظ ان العلاقة الاتفاق كانت اتفاقية صادقة لاتحكم بالتأني فيها لذات الجزأين بل بمجرد ان اتفق في الواقع ان بينهما منافية وحينئذ كل مثال صح ان يكون عنادية يصح ان يكون اتفاقية فالتال المتقدم عنادية صادقة واتفاقية صادقة ونحو اما ان يكون الانسان ناطقاً واما ان يكون الحمار ناطقاً عنادية كاذبة واتفاقية صادقة (قوله قد عرفت ثمانية قضايا) أي من التصرّفات المذكورة فمررت مأخوذة من المرفة وقد روي في بعض النسخ بصيغة المجهول من التعريف

(قوله وهي كلها) أي الثانية (قوله لان تعارضها الخ) أي فهي تعريفات (٩٩) قسم منها بقرينة قوله وسالبة

كل واحدة منها والداعي الى تخصيص التعريف بالموجبات أولاً ثم تعريف السوالب تفصيل أقسام السوالب بحيث يتميز عند التلم تميزاً تاماً (قوله هي التي ترفع ما حكم به في موجبتها) وهو اما اتفاق أو لزوم أو عتاد واعتراض بان هذا التعريف للأفراد مع انه انما يكون للمهايات الكلية وأجيب بالانسلم

انه تعريف للأفراد بل هذا كلام مجمل متعلق بالتعاريف المفصلة بعد سلنا انه تعريف متقول انه تعريف للقدر المشترك بين تلك السوالب بالتعريف لكل فرد فرد (قوله

فان التي حكم فيها بلزوم السلب) أي بلزوم سلب شيء عن شيء آخر موجبة لزومية أي لانه حكم فيها بلزوم السلب (قوله لان الحكم بلزوم سلب وجود الخ) وبيان ذلك ان الغاء للربط فربطت السلب بما قبلها فابعدا لازم لما قبلها فلو لم يؤت بالغاء لاحتل

ان يكون موجبة وان يكون سالبة

وثلاث منها اتفاقيات وهي كلها موجبات لان تعارضها المذكورة لا تطبق الاعلى الموجبات فلا بد من تعريف سوابها فسالبة كل منها هي التي ترفع فيها ما حكم به في موجبتها فلما كانت الموجبة الززومية ما حكم فيها بلزوم التالي للمقدم كانت السالبة الززومية سالبة اللزوم أي ما حكم فيها بسلب الززوم لاما حكم فيها بلزوم السلب فان التي حكم فيها بلزوم السلب موجبة لزومية لسالبة مثلاً اذا قلنا ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة قائلين موجود كانت سالبة لان الحكم فيها بسلب لزوم وجود ابل لطلوع الشمس واذا قلنا اذا كانت الشمس طالعة فليس ابل موجودا كانت موجبة لان الحكم فيها بلزوم سلب وجود ابل لطلوع الشمس ولما كانت الموجبة المتصلة الاخائية ما حكم فيها بموافقة التالي للمقدم في الصدق كانت السالبة الاخائية سالبة الاتفاق أي ما حكم فيها بسلب موافقة التالي للمقدم لاما حكم فيها بموافقة السلب فانها اخائية لان الحكم فيها بسلب موافقة ناهية الحمار لاطقية الانسان واذا قلنا اذا كان الانسان ناطقاً فليس الحمار ناهقاً كانت موجبة لان الحكم فيها بموافقة سلب ناهية الحمار لاطقية الانسان وعلى هذا تكون السالبة العنادية سالبة العناد وهي ما حكم فيها برفع العناد اما رفع العناد الذي هو في الصدق والكذب

(قوله فان التي حكم فيها بلزوم السلب موجبة لزومية لسالبة) أقول كما أن السلب في الحليات بحسب سلب الحسل لا باعتبار طرفيها عدولا ومحصلا فربما كانت طرفا الحلية مشتغلين على حرف السلب وتكون القضية موجبة كقولنا لا آدمي لاعلم كذلك السلب في المتصلات والمتفصلات بحسب سلب الاتصال ونوعه أعني اللزوم والاتفاق وبحسب سلب الانفصال ونوعه أعني العناد والاتفاق ولا اعتبار بأطراف الشرطيات في سلبها وإيجابها بل الأقسام الأربعة أعني كون الطرفين موجبتين وسالبتين وكون المقدم موجبة والتالي سالبة وبالعكس توجد في الموجبات والسوالب في المتصلات والمتفصلات

من المرفوعة وقد روي عن صيغة المجهول من التعريف (قال لان تعارضها الخ) فهي تعريفات قسم منها بقرينة قوله وسالبة كل واحدة منها والضايف المذكورة في التعريفات راجعة الى المذكورات في القصة باعتبار قسم منها وهي الموجبة والداعي الى تخصيص التعريف بالموجبات أولاً ثم تعريف السوالب تفصيل أقسام السوالب بحيث يتميز عند التلم تميزاً تاماً (قال هي التي ترفع ما حكم به في موجبتها) قدر العائدة المهدوفة في عبارة المتن اشارة الى أن ضمير موجبتها راجع الى السالبة ولا يلزم الدور لان سالبة كل واحد منها مملوءة بضموان انها سالبة وان لم تكن مملوءة بمخصوصها ثم الله كور مجمل التعاريف المفصلة بعده وليس تعريفاً حتى يلزم كون التعريف للأفراد على انما قول انه تعريف للقدر المشترك بين تلك السوالب بالتعريف لها (قال ما حكم فيها بلزوم التالي) اللزوم والعناد والاتفاق أنواع للحكم الاتصالي والاتصالي كما سيجي في كلامه قدس سره فالقول بانه كيفية النسبة الاتصالية والحكم بالنسبة المكبنة لا بالكيفية فالقصد باللزوم النسبة المتكيفة به كلام خال عن التحصيل (قال فان التي حكم فيها الخ) أي بلزوم سلب شيء عن شيء آخر موجبة لزومية لانه حكم فيها باللزوم الا أن اللازم سلب (قوله أعني كون الطرفين الخ) فيه اشارة الى أن طرف القضية لا يكون

(قوله وهي السالبة النافية الحقيقية) كقولنا ليس اما ان يكون هذا العدد زوجا أو ليس بفرد فانه حكم بسلب النافي الحقيقي بين الزوج وعدم الفرد ويمحور اجتماعها وارتفاعها لان السالبة النافية بعكس الموجبة فان كانت الموجبة تنح الجمع والخلو كانت السالبة تحوزها واذا كانت الموجبة تنح الجمع وتحوز الخلو ونحو ذلك المتع وهكذا (قوله) وأما رفع النافي الذي هو في الصدق وهي مائة الجمع) نحو اما ان يكون هذا الشيء شجراً أو حجرأ (قوله وهي مائة الخلو) نحو ليس اما ان يكون زيد في البحر أو يفرق (قوله على أحد الأنحاء) أي الاوضاع التي هي الحقيقية ومائة الجمع ومائة الخلو فالسالبة الايجابية اما حقيقية أو مائة جمع أو خلوكقولنا ليس اما ان يكون هذا أسود أو كالأبيض في شخص غير أسود كاتب وليس اما ان يكون هذا لاأسود أو كاتب وليس اما ان يكون هذا أسود أو لا كاتب فالمتصل اللزومية اما موجبة أو سالبة وكل من طرفها اما موجب أو سالبان أو مختلفان فالاقسام ثمانية وكذلك المتصلة الايجابية فيها هذه الثمانية فصور المتصلة ستة عشر وأما النافية الحقيقية اما (١٠٠) موجبة أو سالبة وكل من طرفها اما موجب أو سالب أو مختلفين ففي ثمانية

وهي السالبة النافية الحقيقية وأما رفع النافي الذي هو في الصدق وهي مائة الجمع وأما رفع النافي الذي هو في الكذب وهي مائة الخلو لا ما حكم فيها بنافي السلب والسالبة الايجابية ما يحكم فيها بسلب اخافق النافاة فيها على أحد الأنحاء لا ما يحكم فيها باثبات السلب قال (والمتصلة الموجبة تصدق عن صادقين وعن كاذبين وعن مجهولين الصدق والكذب وعن مقدم كاذب وتال صادق دون عكسه لاستتاع استلزام الصادق الكاذب وتكذب عن جزأين كاذبين وعن مقدم كاذب وتال صادق وبالعكس وعن صادقين هذا اذا كانت لزومية وأما اذا كانت اخافية فكذبها عن صادقين محال)

(أقول) صدق الشرطية وكذا انما هو بمطابقة الحكم بالاتصال والافصال لنفس الامر وعدمها لا يصدق جزأيا وكذا انما طابق الحكم فيها لنفس الامر فهي صادقة والا فهي كاذبة كيف كان جزأيا ثم اذا نسبنا جزأيا الى نفس الامر حصلت أربعة اقسام لانها اما أن يكونا صادقين معدولة وان كان طرف طرفها معدولة (قال انما هو بمطابقة الحكم بالاتصال) أي في المتصلة على الوجه الذي اعتبر فيها من اللزوم والاتفاق والافصال أي في المتصلة على الوجه الذي اعتبر فيها من الافصال الحقيقي أو منع الجمع أو الخلو عناداً أو اخافقاً لنفس الامر أي للحكم الذي بين الطرفين من الاتصال والافصال في حد ذاته مع قطع النظر عن الاعتبار والفرض (قال لانها اما أن يكونا صادقين الخ) أي بعد التحليل واعتبار الحكم فيها والا فادوات الشرط والجزاء تلبي لها عن

وكذا مائة الخلو فيها هذه الثمانية وكذا مائة الجمع وتكون في النافية أربع وعشرون والاقضية فيها أربع وعشرون لانها اما حقيقية أو مائة خلو أو جمع وفي كل اما ان تكون موجبة أو سالبة وفي كل فالطرفان موجبان أو سالبان أو مختلفان فيكون جملة الصور أربعة وستين (قوله انما هو بمطابقة الحكم بالاتصال الخ) أي في صدق الشرطية وقوله وعدمها أي في كذبها فهو لفظ ونشر مرتب ثم ان الاولى ان

يقول انما هو بمطابقة الخ بضمير المتنى الراجع للصدق والكذب وأجيب بانه لما كان المقصود التوزيع ورجوع كل واحد من الاثنين لواحد مما تقدم على طريق التوزيع انما يناسبه الافراد والتثنية توهم ان كل واحد من الاتي راجع لكل واحد مما مر مع ان المقصود خلافه كاعلمت (قوله بالاتصال) اي للتصوير وفي الكلام حذف مضاف أي انما هو بمطابقة الحكم المصورد ذلك الحكم بنبوت الاتصال والافصال (قوله لنفس الامر) هو اللوح المحفوظ وقيل علم الله وقيل المراد به نفس الشيء وعلى هذا فالمتى انما هو بمطابقة الحكم الذي بين الطرفين من الاتصال والافصال لذاته مع قطع النظر عن الاعتبار والفرض فالحكم من حيث كونه في القضية طابق نفسه من حيث ذاته ثم انه على ارتكاب هذا المتنى يكون في الكلام اظهار في محل الاضمار والاصل لنفسه (قوله لا يصدق جزئيا الخ) أي ان الصدق والكذب انما هو بمطابقة الحكم لنفس الامر وعدمها سواء كان الطرفان صادقين أو كاذبين أو غير ذلك لا يصدق جزئيا وكذا انما فقط (قوله لانها اما ان يكونا صادقين الخ) أي بعد التحليل واعتبار الحكم فيها والا فادوات الشرط والجزاء أخرجهما عن كونها قضيتين فضلا عن المصدق والكذب ومعنى صدقهما ان يكون الحكم الذي فيها مطابقاً لما في نفس الامر

(قوله فليين) اما على صيغة الامر للتكلم وهذه اللام الامر واما على صيغة المضارع المسند لضمير المتكلم وهذه اللام لام الابتداء ثم ان في الكلام حذفاً والاصل فليين جواب ان كلا من الشرطيات من أي هذه الاقسام لانه المين جواب الاستفهام لاقسه (قوله فالتصلة الموجبة الصادقة الخ) أي الزمنية اما الاتفاقية فتأتي ثم ان المفصلة تتركب أيضاً من هذه الاقسام الاربعة الا ان المقدم لما لم يكن متنازلاً عن التالي بالطبع اعتبروا القسمين فيها قسماً واحداً (قوله من صادقين الخ) أي من معلومي الصدق والكذب وكذا يقال في قوله ومن مقدم صكاذب وتال صادق وانما احتيج لذلك لاجل المقابلة بمجهول الصدق والكذب (قوله ان كان زيد يكتب الخ) أي والموضوع ان زيدا (١٠١) يجهل نسبة الكتابة له ويجهل لزوم

تحرك اليه للكاتب (قوله والا لزم الخ) أي والا بل لم يتسع لزم كذب الصادق لكن التالي باطل فبطل المقدم وهو الجواز واذا بطل الجواز ثبت المتع غنغف الاستثنائية وذكر الشرطية ودليها لخصها واعترض هذا الدليل أعني قوله لامتناع ان يستلزم الخ بماه نفس الدعوى اذ قوله لا تتركب من مقدم صادق وتال كاذب الذي هو الدعوى هو نفس معنى ان الصادق لا يستلزم الكاذب وأجيب باننا لنسلم انه عينه لان امتناع استلزام الصادق الكاذب أعني من ان يكون في القضايا أو في المفردات وكلاهما في القضايا (قوله لا يقال الخ) هذا معارضة للدليل السابق الدال على امتناع التركيب المذكور

أو كاذبين أو يكون المقدم صادقا والتالي كاذبا أو بالعكس فليين ان كلا من الشرطيات من أي هذه الاقسام تتركب فالتصلة الموجبة الصادقة تتركب عن صادقين كقولنا ان كان زيد انسانا فهو حيوان وعن كاذبين كقولنا ان كان زيد حجاراً فهو جواد وعن مجهول الصدق والكذب كقولنا ان كان زيد يكتب فهو يكتب يد وعن مقدم كاذب وتال صادق كقولنا ان كان زيد حجاراً كان حيوانا دون عكسه أي لا تتركب من مقدم صادق وتال كاذب لامتناع أن يستلزم الصادق الكاذب والا لزم كذب الصادق وصدق الكاذب أما كذب الصادق فلان اللازم كاذب وكذب اللازم يستلزم كذب اللازم وأما صدق الكاذب فلان اللازم فيها صادق وصدق اللازم مستلزم لصدق اللازم لا يقال اذا صح تركيب المتصلة من مقدم كاذب وتال صادق وعندهم أن كل متصلة موجبة تنعكس موجبة جزئية فقد صح تركيبها من مقدم صادق وتال كاذب لانا نقول ذلك في الكلية لاني الجزئية كونها قضيتين فضلا عن الصدق والكذب ومعنى صدقها أن يكون الحكم الذي فيها مطابقا لما في نفس الامر أو متحققا فيها فلا فرق بين اعتبار الصدق بمعنى المطابقة وبين اعتباره بمعنى التحقيق (قال فليين) اما على صيغة الامر للتكلم أو على صيغة المضارع للتكلم مع لام الابتداء (قال ان كلا من الشرطيات) المتصلة والمنفصلة من أي هذه الاقسام الاربعة تتركب والمنفصلة أيضاً تتركب من الاقسام الاربعة الا ان المقدم فيها لم يكن متنازلاً عن التالي بالطبع اعتبروا القسمين فيها قسماً واحداً (قال عن صادقين) أي من معلومي الصدق وكذا قوله وعن كاذبين وعن مقدم كاذب وتال صادق ليصح مقابلتها بمجهول الصدق والكذب (قال لامتناع الخ) استدلال على عدم التركيب المذكور بامتناع الاستلزام المذكور وليس هذا إعادة الدعوى على ما قيل على ان الاستلزام المذكور أعني من أن يكون في القضايا أو في المفردات (قال لا يقال الخ) معارضة للدليل السابق الدال على امتناع التركيب المذكور وحاصل الجواب ان المذكور في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة لان كلاهما في الكلية واللازم من العكس صدق الجزئية وتوجيه السؤال بالتح مع السند والجواب بآيات المقدمة المنوعة تصف كما لا يخفى (قال لانا نقول ذلك) أي عدم التركيب من مقدم صادق وتال كاذب في الكلية لاني الجزئية مثلاً اذا قلنا كما كان زيد حجاراً كان حيواناً يصدق عكسه جزئية وهي قد يكون اذا

خالفه ان عندنا دليلاً ينتج خلاف ما نتج دليلكم السابق وهو تركبه من الامرين المذكورين وتقريره ان يقال كل متصلة موجبة قد تتركب من مقدم كاذب وتال صادق وقد تقرر عندهم ان كل متصلة موجبة جزئية وعكسها فيه المقدم صادق والتالي كاذب كقولنا مثلاً كما كان زيد حجاراً كان حيواناً ينعكس الى قولنا قد يكون اذا كان زيد حيواناً كان حجاراً فقد تتركب العكس من مقدم صادق وتال كاذب. وحينئذ بطل كون المقدم الصادق لا يستلزم التالي الكاذب (قوله لانا نقول ذلك) أي عدم تركيب المتصلة الصادقة من مقدم صادق وتال كاذب في الكلية لاني الجزئية والعكس الذي تركب من مقدم صادق وتال كاذب موجبة جزئية لا كلية لحاصل الجواب ان ما ذكر في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة لان كلاهما في الكلية واللازم من العكس صدق الجزئية

(قوله فان قلت النج) حاصله ان اعتبار جمل الجزئين في التركيب يتنافى حصر الطرفين في الاقسام الاربعة فاما ان يسقط هذا القسم في بيان التركيب أو يزاد الاقسام على الاربعة (قوله زاد الاقسام على الاربعة) أى على الاربعة التى تركب منها الصادقة والكاذبة وانما كانت تزيد لانها أى لانها اما مجهولان أو الاول مجهول والثاني معلوم أو بالعكس ومثال ما اذا كان الاول معلوماً والثاني مجهولاً اذا (١٠٢) كان زيد يكتب فهو يحرك يده أى وفرض جهل الثاني وعلم الاول وكذا

يقال فيمكنه (قوله فقول تلك الاقسام) أى الاربعة كاتبة باعتبار نسبتها الى نفس الامر فى أى الاقسام الزائدة المفهومة مما تقدم داخلية في تلك الاقسام الاربعة لان الطرفين المجهولين اما ان يكونا صادقين في نفس الامر أو المقدم صادق والثاني كاذب أو بالعكس خلاصة هذا الجواب ان هذا الاعتراض منشؤه الفعلة عن القيد الذى ذكر سابقاً في بيان الاقسام ثم انه بهذا الجواب تم عدم تعرضه للصور التى تحت الجمل لكن قد يقال اذا كان الجمل داخل في الاقسام الاربعة فما يلزم ذكره ولم يقتصر على محقق الصدق والكذب تأمل (قوله ان كان الخلاء موجوداً) الخلاء هو الفراغ الذى تحل فيه الاجسام وهو أمر عدمى عند المتكلمين

فالحكم عليه بالوجود كذب وكذا يقال أيضاً في التالى انه كاذب اذا لازم من كون الخلاء موجوداً لان ان يكون العالم قديماً (قوله هذا اذا كانت المتصلة لزومية) أى ان التفصيل المذكور سابقاً في تركيب المتصلة الموجبة الصادقة والكاذبة اذا كانت لزومية فاذا كانت تلك الموجبة الصادقة انفاقية تصدق عن الصادقين وتكذب عن الاقسام الثلاثة الباقية فلفظ هذا في المتن إشارة الى مجموع ما تقدم وهي قرينة على ان المقصود بالمتصلة الموجبة الزومية ما قيل ان أراد المصنف مطلق الموجبة المتصلة الصادقة لا يصح قوله ويصدق عن كاذبين اذ الاتفاقية لا يصدق عنهما ولا يتم قوله في بيان عدم تركيب الصادقة عن مقدم صادق وتال كاذب لا متاع استلزام الصادق الكاذب وان أراد المتصلة الموجبة الصادقة الزومية فلا حاجة الى قوله فيما بعد هذا اذا كانت لزومية وأما اذا كانت انفاقية فكذبها عن صاقين محال وهم (قال في تصديق الخ) فيه إشارة الى ان بيان استحالة كذبها عن صادقين يتضمن بيان

فالحكم عليه بالوجود كذب وكذا يقال أيضاً في التالى انه كاذب اذا لازم من كون الخلاء موجوداً لان ان يكون العالم قديماً (قوله هذا اذا كانت المتصلة لزومية) أى ان التفصيل المذكور سابقاً في تركيب المتصلة الموجبة الصادقة والكاذبة اذا كانت لزومية فاذا كانت تلك الموجبة الصادقة انفاقية تصدق عن الصادقين وتكذب عن الاقسام الثلاثة الباقية فلفظ هذا في المتن إشارة الى مجموع ما تقدم وهي قرينة على ان المراد بالمتصلة الموجبة الزومية (قوله في تصديق صادقين) فيه إشارة الى ان بيان استحالة كذبها عن صادقين يتضمن بيان صدقها عن الصادقين فلذا ترك المصنف العرض له

(قوله لان الكاذب) أى الذى لا نبوت له في الخارج لا بجامع شيئاً موجوداً في نفس الامر ولا شيئاً كاذباً فقولنا ان كان الانسان ناطقاً فالحار ساهل صاحبة الحمار المذكورة فيه لا توافق شيئاً موجوداً واعترض هذا التليل بان الشرطية شأنها ان تحكم فيها بنبوت ثان على تقدير نبوت أول ونبوت شيء على تقدير نبوت شيء آخر لا يقتضى نبوت الشيء الثاني في الواقع ويجوز ان بجامع الكاذب شيئاً كاذباً مثله وأجيب بأن معنى الاتصال الذي في الشرطية انه لو كان الاول حقاً كان الثاني كذلك فإذا كان حقبة الاول ملزومة لحقبة الثاني فلا يبعد انتفاؤها في الواقع لجواز (١٠٣) استلزام الحال محالاً وأما اذا لم يكن بينهما

لزوم كما هو موضوع كلامنا فلا بد ان يكون انشائي حقاً اذ لو لم يكن حقاً في الواقع لا يكون حقاً على التقدير لان التقدير والقرض

لا يغير الشيء في الواقع مالم يكن بينهما ارتباط وعلاقة (قوله لا اعتبار صدق الطرفين) فهنا قلت انا

كان العلة في صدق الاتفاقية اعتبار صدق الطرفين لا حاجة لما ذكره من العلة

أولاً لان هذا التليل يجري في جميع الصور الكاذبة

فالأولى ان يقول فكذبها ظاهر وان كان المقدم كاذباً

والثاني صادقاً فكذلك لا اعتبار النع وأجيب بان

الصورة الاولى انفردت بصفة أخرى غير هذه وهي

ما قدمه ثم ذكر ما يلزم الجميع (قوله وهما بحث) حاصله

ان قول المصنف وأما اذا كانت اتفاقية فكذبها عن

لان الكاذب لا يوافق شيئاً وان كان المقدم كاذباً والثاني صادقاً فكذلك لا اعتبار صدق الطرفين فيها وأما اذا اكتفينا بمجرد صدق التالي يكون صدقها عن صادقين وعن مقدم كاذب وتال صادق وكذبها عن القسامين الباقيين وهما بحث وهو ان الاتفاقية لا يكتفي فيها صدق الطرفين أو صدق التالي بل لابد مع ذلك من عدم العلاقة فيجوز كذبها عن صادقين اذا كان بينهما علاقة تقتضى الملازمة بينهما قال

(والمنفصلة الموجبة الحقيقية تصدق عن صادق وكاذب وتكذب عن صادقين وكاذبين ومأنفة الجمع تصدق عن كاذبين وعن صادق وكاذب وتكذب عن صادقين ومأنفة الخطو تصدق عن صادقين وعن صادق وكاذب وتكذب عن كاذبين والسالبة تصدق عما تكذب عنه الموجبة وتكذب عما تصدق عنه الموجبة)

(قوله وهما بحث) أقول هذا حق نعم المتصلة المطلقة أعني التي اكتفي فيها بمجرد الحكم بالاتصال من غير أن يتعرض للعلاقة تقياً أو ابتغاءاً يمتنع كذبها عن صادقين وعن مقدم كاذب وتال صادق

صدقها عن صادقين فلذا ترك التعرض له (قال لان الكاذب لا يوافق شيئاً) فان قلت نبوت الشيء

على تقدير لا يقتضى نبوته في الواقع فتقول معنى الاتصال انه لو كان الاول حقاً كان الثاني حقاً فإذا كان حقبة الاول ملزومة لحقبة الثاني فلا يبعد انتفاؤها في الواقع لجواز استلزام الحال محالاً وأما

اذا لم يكن بينهما لزوم فلا بد أن يكون الثاني حقاً فانه لو لم يكن حقاً في الواقع لا يكون حقاً على التقدير ضرورة ان التقدير والقرض لا يغير الشيء في الواقع مالم يكن بينهما ارتباط وعلاقة كذا

في شرح المطالع (قوله نعم المتصلة الخ) فيه اشارة الى رد من اعتبر في الاتفاقية عدم ملاحظة العلاقة بأنه يلزم أن يكون المتصلة المطلقة اتفاقية (قال لا يكتفي فيها) أي في صدقها صدق الطرفين

أي في الاتفاقية الخاصة أو صدق التالي أي في الاتفاقية العامة (قال بل لابد مع ذلك من عدم العلاقة) أي على ما ذكره المصنف في تعريفها حيث قال وهي التي يكون ذلك فيها بمجرد توافق الطرفين

على الصدق فاجاب به المحقق الفتناني من أن هذا اشارة الى ان المعبر في الاتفاقية عنده هو عدم ملاحظة العلاقة واعتبارها لا عدم العلاقة أصلاً غير نافع في دفع البحث عن المصنف بمقتضى تعريفه

لا يمكن تهيد الحكم بصدق التالي على تقدير صدق المقدم بعدم ملاحظة العلاقة لا الصدق في

صادقين محال متضمن لكونها تركب من الصادقين وظاهره مطلقاً كان بينهما علاقة أم لا مع انه لا بد ان لا يكون بينهما علاقة

اذ لو كان بينهما علاقة تقتضى الملازمة كما في ان كان زيد انساناً كان حيواناً كانت لزومية ولا تكون اتفاقية صادقة الا اذا وافق

المقدم التالي بدون علاقة فكان على المصنف ان يفيد بذلك فان قلت قد تقدم ان كل مثال يصح ان يكون لزومية يصح ان يكون اتفاقية ومقتضى هذا البحث ابطال تلك السكبة والجواب ان ما تقدم من باعتبار ظاهر المصنف يقطع النظر عن هذا التقييد (قوله

لا يكتفي فيها صدق الطرفين) هنا في الاتفاقية الخاصة وقوله أو صدق التالي أي في الاتفاقية العامة وقوله فيجوز الخ راجع للخاصة وكان الاولى ان يزيد أو عن صدق التالي ليكون راجعاً للخاصة

(قوله الاقسام في المنفصلات ثلاثة) أي الاقسام الثلاثة في كل منفصلة من المنفصلات ثلاثة هذا هو المراد وليس المراد أن هذا من مقابلة الجمع بالجمع فيقتضي القسمة أحاداً أي أن كل منفصلة فيها قسم (قوله لما ستعرف) أي في عكس السؤال إن المقدم هنا لا يمتاز عن التالي بحسب الطبع (١٠٤) أي فالتساوي المتوازن بحسب الوضع راجعان الى قسم واحد (قوله فطرهاها)

(أقول) الاقسام في المنفصلات ثلاثة لما ستعرف أن المقدم فيها لا يمتاز عن التالي بحسب الطبع فطرهاها أما أن يكونا صادقين أو كاذبين أو يكون أحدهما صادقاً والآخر كاذباً فاللوجة الحقيقية تصدق عن صادق وكاذب لانها التي حكم فيها بدم اجتماع جزأيه وعدم ارتفاعهما فلا بد أن يكون أحدهما صادقاً والآخر كاذباً كقولنا أما أن يكون هذا العدد زوجاً أو لا زوجاً وتكذب عن صادقين لاجتماعهما حيث في الصدق كقولنا أما أن يكون الاربعه زوجاً أو منقسمة بمساويين وتكذب عن كاذبين أيضاً لارتفاعهما كقولنا أما أن يكون الثلاثة زوجاً أو منقسمة بمساويين ومافيه الجمع تصدق عن كاذبين وصادق وكاذب لانها التي حكم فيها بدم اجتماع طرفيهما في الصدق فجاز أن يكون طرفاهما مرتفعين فيكون تركيبها عن كاذبين كقولنا أما أن يكون زيد شجراً أو حجراً وجاز أن يكون أحد طرفيهما واقعاً والآخر غير واقع فيكون تركيبها عن صادق وكاذب كقولنا أما أن يكون زيد انساناً أو حجراً وتكذب عن صادقين لاجتماع جزأيه حيث كقولنا أما أن يكون زيد انساناً أو ناطقاً ومافيه الخلو تصدق عن صادقين

(قوله فاللوجة الحقيقية تصدق عن صادق وكاذب) أقول الموجبة الحقيقية الصادقة لما وجب تركيبها من جزأين يتبع صدقهما وكذبهما معاً وجب أن يكون تركيبها من قضية ومن قضيها أو مساوي قضيها كقولنا هذا العدد اما زوج واما لا زوج وقولنا هذا العدد اما زوج واما فرد والمافيه الجمع الصادقة لما وجب تركيبها من جزأين يتبع صدقهما فقط وجب أن يكون تركيبها من قضية ومما هو أخص من قضيها كقولنا هذا الشيء اما شجر واما حجر فان كل واحد من الشجر والحجر أخص من قضي الآخر والمافيه الخلو الصادقة لما وجب تركيبها من جزأين يتبع كذبهما فقط وجب أن يكون تركيبها من قضية ومما هو أعم من قضيها كقولنا هذا الشيء اما لشجر واما لا شجر فان كلامها أعم من قضي الآخر اذا اخذناها بالمعنى الاخص وأما اذا اعتبرناها بالمعنى الاعم فيصدق كل واحد منهما بما مر ومما يتركب منه الحقيقية

نفس الامر فيجوز كذبها عن الصادقين سواء كانت اضافية خاصة او عامة وعن مقدم صادق وتال كاذب عامة (قال لما ستعرف الخ) فالتساوي المتوازن بحسب الوضع راجع الى قسم واحد (قال كقولنا) اما ان يكون الاربعة زوجا او منقسمة بمساويين (الاقسام بمساويين اعم من الزوج لوجوده في المقادير فالاقصال بينهما اقصال بين الخاص والعالم فيجتمعان فيكذب مائة الجمع بينهما (قوله الموجبة الحقيقية الصادقة لما وجب تركيبها الخ) هذه الاحكام الثلاثة التي ذكرها قدس سره مبينة على ان الاتصال لا يكون الا بين القضيتين اما اذا تحقق بين اكثر منها فهي ممنوعة كما عرفت فيما سبق (قوله هذا اذا اخذناها) اي مانع الجمع والخلو

فتكذب عند ذلك مائة الجمع (قوله ومافيه الجمع تصدق الخ) أي لما فيها من منع الجمع فقط وعن (قوله لانها التي يحكم فيها بعدم اجتماع طرفيهما) أي سواء كان طرفاهما مرتفعين أم لا لانها ما حكم فيها بين طرفيهما صدقاً حصل هناك تناف في الكذب أم لا وفي كلامه هذا تصرح بان المراد بملامة الجمع مافيه بالمعنى الاعم لانها هي التي حكم فيها بما ذكر اما مافيه بالمعنى الاخص فتنتج الجمع ونحو الخلو وكذا يقال في مائة الخلو

(الخ) في قوة الصلة لقوله ثلاثة (قوله فاللوجة الحقيقية الخ) هنا تفصيل للالاجال الذي في الاقسام في المنفصلات ثلاثة لانه اذا كان كل واحدة من المنفصلات فيها ثلاثة أقسام محتمل لان تصديق في الثلاثة أو تكذب فيها أو تصكذب في البعض وصدق في البعض فيبين ذلك الاجمال بقوله فاللوجة الخ (قوله اما) ان يكون هذا العدد زوجاً أو لا زوجاً (أي وكذا قولك اما ان يكون العدد زوجاً أو فرداً لان فرداً مساو للزوج (قوله كقولنا اما ان يكون الاربعة زوجاً أو منقسمة بمساويين) الاقسام بمساويين اعم من الزوج لانه يجمع الزوجية ويحاطم المقادير كما في الص فانه ينقسم بمساويين وهو غير زوج فالاقصال بين الزوج والاقسام بمساويين اقصال بين عام وخاص فيجتمعان

(قوله في تصديق عن الاقسام التي تكذب عنها الموجبات الخ) مثلاً تقدم أن المنفصلة الموجبة الحقيقية تذب عن صادق نحو اما ان يكون العدد زوجاً أو منقباً بتساوين يقال هنا ان المنفصلة السالبة الحقيقية تصدق عن صادق نحو ليس اما ان يكون العدد زوجاً أو منقباً بتساوين أي ان الصادق الواقع بين الزوجية والاقسام بتساوين مطلوب ولا شك ان هذا صادق وكذا قول مائة الجمع الموجبة تكذب عن صادق نحو اما ان يكون زيد انساناً أو ناطقاً فتقول في سالبها وهي سالبة الجمع تصدق عن صادق نحو ليس اما ان يكون زيد انساناً أو ناطقاً يعني ان الصادق بينهما مطلوب وكذا تقول في باقي الاثثة (قوله وتكذب عن الاقسام الخ) مثلاً تقدم ان الموجبة الحقيقية المنفصلة (١٥٥) تصدق عن صادق وصادق نحو اما

وعن صادق وكاذب لانها التي حكم فيها بعدم ارتفاع جزأها فجاز اجتماعهما في الوجود فيكون تركيها عن صادق كقولنا اما ان يكون زيد لاجبراً أو لاشجراً وراز ان يكون أحدهما واقعاً دون الآخر فيكون تركيها عن صادق وكاذب كقولنا اما ان يكون زيد لاجبراً أو لا انساناً وتكذب عن كاذبين لارتفاع جزأها حيث كقولنا اما ان يكون زيد لا انساناً أو لا ناطقاً هذا حكم الموجبات المتصلة والمنفصلة واما سوابها فهي تصدق عن الاقسام التي تكذب عنها الموجبات ضرورة ان كذب الإيجاب يقتضي صدق السلب وتكذب عن الاقسام التي تصدق عنها الموجبات لان صدق الإيجاب يقتضي كذب السلب لامحالة قال

(وكلية الشرطية الموجبة أن يكون التالي لازماً أو معانداً للمقدم على جميع الاوضاع التي يمكن حصوله عليها وهي الاوضاع التي تحصل له بسبب اقتران الامور التي يمكن اجتماعها معه والجزئية أن يكون كذلك على بعض هذه الاوضاع والمخصوصة أن يكون كذلك على وضع معين وسور الموجبة الكلية في المتصلة كما ومهما متى وفي المنفصلة دائماً وسور السالبة الكلية فيها ليس التة وسور الموجبة الجزئية فيها قد يكون والسالبة الجزئية فيها قد لا يكون وداخل حرف الساب على سور الإيجاب الكلي والمهمة بالطلاق لفظ لو وان واذا في المتصلة واما واو في المنفصلة (أقول) كما أن القضية الجزئية تنقسم الى محصورة ومهمة ومخصوصة كذلك الشرطية منقسمة اليها وكما أن كلية الجزئية ليست بحسب كلية الموضوع أو المحمول بل باعتبار كلية الحكم كذلك كلية الشرطية ليست لاجل ان مقدمها أو تابعها كلي فان قولنا كما كان زيد يكتب فهو يحرك يده

(قال وكما ان كلية الجزئية أي الكلية التي صفة الجزئية ليست بسبب كون موضوعها وعمولها كلياً اي مقولاً على كثيرين فان الموضوع في قولنا الانسان نوع كلي مع ان القضية ليست كلية بل باعتبار كون الحكم فيها كلياً أي شاملاً لجميع افراد الموضوع (قوله ليست لاجل ان مقدمها أو تابعها كلي) أي ليس لاجل ان مقدمها أو تابعها كلي أي مقول على كثيرين ثم ان المتابع لقله بد شخصيتان ان يقول لاجل ان مقدمها وتابعها كليتان لتحسن المقابلة الا ان يقال المقابلة بقوله شخصيتان باعتبار ان موضوع الشخصية جزئي تأمل

(م ١٤ — شروح الثعبي ثاني) ومهمة الشرطية تنقسم اليها ويسقط كذلك اذ لا حاجة لها مع قوله كما الا ان يقال المقصود بالتشبيه لفظ كذلك لا كما وانما أتى بكما توطئة للتشبيه (قوله ليست بحسب كلية الموضوع أو المحمول) أي ليست بسبب كون موضوعها أو عمولها كلياً أي مقولاً على كثيرين والا لورد علينا نحو الانسان نوع فان موضوعها كلي مع ان القضية ليست كلية (قوله بل باعتبار كلية الحكم) أي بل باعتبار كون الحكم فيها كلياً أي شاملاً لجميع افراد الموضوع (قوله ليست لاجل ان مقدمها أو تابعها كلي) أي ليست لاجل ان موضوع مقدمها وتابعها كلي أي مقول على كثيرين ثم ان المتابع لقله بد شخصيتان ان يقول لاجل ان مقدمها وتابعها كليتان لتحسن المقابلة الا ان يقال المقابلة بقوله شخصيتان باعتبار ان موضوع الشخصية جزئي تأمل

(قوله فالشرطية اما تكون كلية اذا كان الخ) لاشك ان كون الزوم والناد في جميع الازمان والاوضاع صفة للزوم والكلية صفة للشرطية وحيث لا تكون الكلية نفس ذلك الكون لان ما كان وصفاً لشيء يستحيل ان يكون بينه وصفاً لآخر نعم الكلية حاصلة بمحصول ذلك الكون كما يدل على ذلك قول الشارح بل بحسب كلية الحكم بالاتصال والافصال ولاجل هذا قال الشارح والشرطية اما تكون كلية اذا كان التالي الخ ولم يقل وكلية الشرطية ان يكون التالي لازماً للمقدم وللشك على المصنف المبر به هذه العبارة لكن المدوخ للمصنف في التعبير بما ذكر كون تلك الصفة وهي الكلية مبنية على هذا المحصول أي حاصلة عند وجوده وما أجاب به بعض عن المصنف من ان الوقت مقدر في كلامه وان الامر وكلية الشرطية وقت ان يكون التالي (١٠٦) لازماً للمقدم فلا يفيد اذ كلام المصنف بعد ارتكاب هذا التقدير لا يفيد

كلية مع أن مقدما وتاليا شخصيان بل بحسب كلية الحكم بالاتصال والافصال فالشرطية اما تكون كلية اذا كان التالي لازماً للمقدم أي في اتصاف الزومية أو معانداً له أي في المتفصلة النادية في جميع الازمان

فالجابة بقوله شخصيان باعتبار ان موضوع الشخصية جزئي (قال فالشرطية اما تكون كلية الخ) لاشك ان كون الزوم والناد في جميع الازمان والاوضاع صفة للزوم والكلية صفة للشرطية فالكلية ليست نفس ذلك الكون بل صفة حاصلة بمحصوله كما يدل عليه قوله بحسب كلية الحكم بالاتصال والافصال وهو كونها بحيث يكون الزوم المستفاد منها كذلك ولذا قال الشارح اذا كان التالي الخ فلما كان تلك الصفة مسببة عن هذا المحصول تساق المصنف فقال وكلية الشرطية ان يكون التالي لازماً للمقدم كما في تعريف الدلالة بفهم المعنى من اللفظ وما قيل ان الوقت مقدر في عبارة المتن فقيهه لا يفيد بيان معنى الكلية بل حصولها في هذا الوقت والمقصود به ان هذا بيان لكلية الشرطية الزومية والنادية الموجبة الصادقة ان حل قوله اذا كان التالي لازماً أو معانداً على الزوم والناد في نفس الامر وان حل على ان يكون ذلك مستفاداً منها سواء طابق الواقع أو لا كان شاملاً للصادقة والكاذبة فكلية الاضاقية متروكة البيان لعدم الاعتبار بشأنها اذ لا يتركب القياس الاستثنائي منها وكلية السالبة تعرف بالمقابلة بناء على ما مر غير مرة من أن السلب رفع الإيجاب (قال في جميع الازمان) لا يتوهم من هذا انه يخرج منه القضايا الشرطية الكلية الزومية والنادية التي كان المقدم غير زمني فيها نحو كلما كان الله موجوداً كان عالماً أو نفس الزمان نحو كلما كان الزمان موجوداً كان الفلك متحركاً لان كون الشيء غير زمني بمعنى انه غير واقع في الزمان ولا في طرفه لا ينافي أن يكون لزوم الشيء له في جميع الأزمنة بمعنى مقارنته ايها ولا لكونه نفس الزمان أن يكون لزوم الشيء له في جميع أجزائه تقدير

معنى الكلية بل حصولها في هذا الوقت والمقصود بيانه (قوله في المتصلة الزومية أو معانداً له أي في المتفصلة النادية) ولم يتعرض لبيان كلية الاضاقية وان كانت متصلة أو منفصلة لعدم الاعتبار بشأنها اذ لا يتركب القياس الاستثنائي منها ولم يتعرض لكلية السالبة المتصلة أو المنفصلة لعلها بالقياس على موجبها لا ما مر غير مرة من ان السلب رفع الإيجاب ثم ان قوله اذا كان التالي لازماً للمقدم أو معانداً له ان أريد بالزوم والناد في نفس الامر كان ما ذكره بيانا لكلية الشرطية الزومية والنادية الموجبة الصادقة وان حل

على الزوم والناد المستفاد من القضية سواء طابق الواقع أم لا كان شاملاً للصادقة والكاذبة (قوله في جميع الازمان) على اعتراض بان هذا التعريف غير جامع لبعض افراد القضايا الشرطية الزومية والنادية وهو ما كان المقدم فيها غير زمني نحو كلما كان الله موجوداً كان عالماً فان الله لا يميل كونه في زمن وما كان المقدم فيها عين الزمان نحو كلما كان الزمان موجوداً كان الفلك متحركاً اذ لا يميل ان يكون الزمان في زمان حتى يلازمه التحرك وأجيب عن الاول بان في قوله في جميع الازمان بمعنى مع أي لازماً مصاحباً لجميع الازمان ومعلوم ان المستحيل كون الله في زمن واما مصاحبة للزمن فليس محالاً بل واقع فقولهم المولى غير زمني معناه انه غير واقع في الزمان وهذا لا ينافي ان يكون لزوم الشيء له في جميع الأزمنة بمعنى مقارنته اياه وأجيب عن الثاني بان المراد بالزمان اجزاؤه ولا شك ان التحرك لازم للزمن في جميع اجزائه

(قوله وعلى جميع الأوضاع) على معنى مع والأوضاع بمعنى الأحوال أي ومع جميع الأحوال الممكنة الاجتماع مع المقدم وإنما اعتبر إمكان الاجتماع مع المقدم دون إمكان تلك الأمور في نفسها لأن تلك الأمور ربما (١٠٧) كانت متممة في نفس الأمر لكنها

تكون ممكنة الاجتماع مع المقدم فانك اذا قلت كما كان زيد حاراً كان جسماً كان مذهباً ان الجسدية لازمة للحارية على جميع الأحوال الممكنة الاجتماع مع حارته ككونه ناهقاً مثلاً مع ان يكون زيد ناهقاً ليس يمكن في نفس الأمر وان كان يمكن الاجتماع مع حارته بحيث لو وجدت حارته وجدت

الناهقية (قوله وهي الأوضاع التي تحصل الخ) فالسبب اقترانه بأمر ممكن اجتماعاً معه وتسبب عن ذلك أحوال ثبتت للمقدم يمكن اجتماعها معه مثلاً مقارنة القيام والقعود ومقارنة طلوع الشمس أحوال للموضوع الذي هو مضمون القضية كالتسبية زيد ومقارنة طلوع الشمس يحصل تلك الأحوال للمقدم بسبب اقتران المقدم بأمر ممكن الاجتماع معه مثل القيام والقعود والحاصل ان الانسانية مثلاً اذا امتنع القيام أو القعود أي وجد في زمن

وعلى جميع الأوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم وهي الأوضاع التي تحصل للمقدم بسبب اقترانه بالأمور الممكنة الاجتماع معه فاذا قلنا كما كان زيد انساناً كان حيواناً أردنا به ان لزوم الحيوانية (قوله وهي الأوضاع التي تحصل للمقدم بسبب اقترانه بالأمور الممكنة الاجتماع معه) أقول أراد بالأوضاع الأحوال الحاصلة له بسبب اجتماعه مع الأمور الممكنة الاجتماع معه فان كون انسانية زيد مقارنة لقيامه أو قعوده أو طلوع الشمس الى غير ذلك أحوال حاصلة لها من اجتماعها مع هذه الأمور الممكنة الاجتماع معها فأن كل واحد من المجتمعين يحصل له حالة بالقياس الى الآخر وهو كونه مجاملاً له مقارناً إليه وإنما اعتبر إمكان الاجتماع مع المقدم دون إمكان تلك الأمور في نفسها لأن تلك الأمور ربما كانت متممة في نفس الأمر لكنها تكون ممكنة الاجتماع مع المقدم فانك اذا قلت كما كان زيد حاراً كان جسماً كان مذهباً ان الجسدية لازمة لحارته على جميع الأوضاع الممكنة الاجتماع مع حارته ككونه ناهقاً مع ان يكون زيد ناهقاً مثلاً ليس يمكن في نفس الأمر وان كان يمكن الاجتماع مع حارته وقد يفسر في كتب المنطق الأوضاع الحاصلة من

(قوله) (أراد بالأوضاع الأحوال الخ) في الصراح الوضع نهادن بجاي ولما كان الوضع الفيزيائي مستلزماً لحصول حالة له بسبب الوضع اطلاق على مطلق الحل وإنما اختاروا على الأحوال ولم يقولوا في جميع الأزمان والأحوال لان المتبادر منه الأحوال الحاصلة في نفس الأمر بخلاف الأوضاع فانه يشعر بالفرض والاعتبار حاصلة كانت أولاً ولذا وقع في عبارة البعض بعد الأوضاع لفظ الفروض تضيماً لما يدل عليه لفظ الأوضاع بالانضمام وجبئذ ادفع ما قاله الشارح في شرح المطالع رداً على من ذكر الفروض بعد الأوضاع وأما الفروض فان اريد بها التقدير حتى يكون معنى الكلية ان الاتصال والاضطرار ثابت على جميع التقادير كانت شرطية على التقدير والكلام في الشرطية في نفس الأمر وان اريد بها فروض المقدم مع الأمور الممكنة الاجتماع فقد اغنى عن ذكره ذكر الأحوال (قوله فان كون الانسانية الخ) يعني ان الاجتماع نسبة بين المقدم والأمور الممكنة الاجتماع معه يحصل للمقدم بسبب هذه النسبة كونه مقارناً لها وللأمور كونها مقارنة له والمقصود بالأحوال هذه المقارنات الحاصلة بسبب الاجتماع فصح ما يستفاد من كلام الشارح من سببية الاقتران للأوضاع لانه عبارة عن النسبة التي بين المقدم وبين الأمور الممكنة لانه المعنى المصدري فلا يرد ما قيل أن الاقتران ان كان مبنياً للفاعل فهو عين كونه مقارنة لتلك الأمور وان كان مبنياً للمفعول فهو مضاف لكونه مقارناً وعلى التديرين لا يصح تعليله بالاقتزان وما سيجي في كلامه قدس سره من أن الضرب سبب لغضابية والمضروبة فهو خلاف ما اشتهر بينهم من أن المصدر المني للفاعل بمعنى كون الشيء فاعلاً والمني للمفعول بمعنى كون الشيء مفعولاً فان ذلك مبنى على ان يراد بالاجتماع والاقتران المعنى المصدري لا النسبة التي بين المجتمعين والمقارنين وكذا الحل في الضرب (قوله وقد يفسر في كتب المنطق الأوضاع الحاصلة الخ) لعل التبرع عن التنازع

حاصل حال للمقدم الذي هو الانسانية وهو كونه مقارناً لقيام والقعود وكذا طلوع الشمس وتسبب عن اجتماع الأمور الممكنة معه في الوجود كقيام زيد مثلاً وجود حال لتلك المقدم وهو الطلوع هو كونه مقارناً لتلك الشيء فالحاصل ان المراد بالاحوال نفس كونه مقارناً للأمر الممكنة الاجتماع معه والكون مقارن غير الأمور المقارنة التي هي القيام والقعود والكنية فظهر لك الفرق بين الوضع والأمر

(قوله ولما تنقصر على ذلك) أي لا تنقصر على ما تقدم وهو ما أقاده القضية في فناء هذا كما هو دأب أهل الفقه بل يزيد
الحج وأشار الشارح بذلك الى ان عموم (١٠٨) الاوضاع أمر اعتبره القوم في الكلية الشرطية زائداً على ما يستفاد

من سورها من حيث
الفقه ولذا لم يقل أردنا
به أن لزوم الحيوانية
للانسانية ثابت في جميع
الازمان والاحوال (قوله
بل تزيد مع ذلك ان لزوم
متحقق على جميع الاحوال)
أي مع جميع الاحوال وفيه
انه لا حاجة لتلك الزيادة
لان عموم الازمان يستلزم
عموم الاوضاع فتي كانت
الحيوانية ثابتة للانسان في
كل وقت لازم ثبوتها له في
كل حال ورد به يجوز ان
يكون اللزوم متحققاً في جميع
الازمان غير متحقق باعتبار
بعض الاحوال الممكنة
بأن يكون ذلك الحال غير
موجود لتوقفه على سبب
وان كان في ذاته ممكناً
(قوله مع وضع انسانية
زيد) أي مع موضوع
هو انسانية زيد فالوضع
هنا بمعنى موضوع واضافه
لما بعده بيانية وقوله
مثل كونه قائماً حذف اذ
كونه قائماً ليس لكونه مقارناً
لقيام بل للمقسم الذي هو
الانسانية والتقدير مثل
مسبب كونه قائماً لان

للانسانية ثابت في جميع الازمان ولما تنقصر على ذلك القدر بل يزيد مع ذلك ان اللزوم متحقق
على جميع الاحوال التي أمكن اجتماعها مع وضع انسانية زيد مثل كونه قائماً أو قاعداً أو كون
الشمس طالعة أو كون الحمار ناهقاً الى غير ذلك مما لا يتناهي وانما اعتبر في الاوضاع أن تكون
ممكنة الاجتماع لانه لو اعتبر جميع الاوضاع مطلقاً سواء كانت ممكنة الاجتماع أو لا تكون
الامور الممكنة الاجتماع مع التقدم بالتأنيج الحاصلة من انضمام المقدم مع المقدمة الممكنة الصدق منه فاذا
قلنا كما كان زيد انساناً كان حيواناً فالنتيجة الحاصلة من زيد انسان مع قولنا وكل انسان ناطق
أخرى كون زيد ناطقاً بعد وضمان اوضاع التقدم حاصل من أمر ممكن الاجتماع معه وهو قولنا
كل انسان ناطق لكن الشارح لم يلتفت اليه لان فهمه بعيد ولا حاجة اليه لان الامور الممكنة
الاجتماع مع التقدم سواء كانت قضايا أو غيرها فنحصل للتقدم باعتبارها حالات هي كونها مقارناً
لهذا الشيء أو لذلك الشيء أو لغيرها وهذه الحالات مغايرة لتلك الامور كما أن ضرب زيد لعدم
يصير مبدأ لقضية زيد ومضروبة عمرو وهما وضعا مغايران للضرب فالاوضاع هي الحالات
الحاصلة للتقدم بواسطة الاجتماع مع تلك الامور فذلك يتدفع ما قيل من أن كون زيد قائماً أو
بالاوضاع باعتبار انها يحصل من وضع المقدمة الممكنة الصدق مع التقدم (قوله لان فهمه بعيد)
اذ لا ينتقل الذهن من ذكر الاوضاع الى التبع المذكورة (قوله سواء كانت قضايا أو غيرها) في
هذا التبع المستفاد من قول الشارح مثل كونه قائماً أو قاعداً أو كون الشمس طالعة الحج رد
لتخصيصها بالتأنيج فانها لا تتحقق الا اذا كانت الامور الممكنة الاجتماع قضايا يصح جعلها كبرى القياس
بخلاف ما اذا كانت مفردة كالقيام والقعود أو القضايا لا يصح ضمها مع التقدم ككون الشمس طالعة
مع زيد انسان ويستفاد من تمثيل الشارح وجه آخر للرد وهو انه قد يكون مقارنته مع تلك
الامور بدوياً ككونه قائماً أو قاعداً فلا يحتاج الى الاستنتاج بالنظر (قوله وهذه الحالات مغايرة
لتلك الامور) أي للاقتراح بتلك الامور كما يدل عليه السياق (قوله فذلك) أي بما يتناهي من
ان الحالات عبارة عن المقارنات المخصوصة يتدفع ما قيل لان المقصود مثل كونه مقارناً بكونه قائماً أو
قاعداً أو كون الشمس طالعة (قال في جميع الازمان) لان معنى كل في كل وقت سواء كان
ما مصدرية والوقت مقدراً وموصوفة عبارة عن الوقت وجبة الشرطية صفة فيقيد عموم الاوقات
بحسب الوضع القوي (قال ولما تنقصر على ذلك الحج) أشار بذلك الى ان عموم الاوضاع أمر
اعتبره القوم في الكلية الشرطية زائداً على ما يستفاد من سورها من حيث الفقه ولذا لم يقل أردنا
به أن لزوم الحيوانية للانسانية ثابت في جميع الازمان والاحوال ومن هذا طهر وجه اختصار
الشيخ الرئيس ومن تبعه على الاوضاع لان عموم الازمان أمر مقرر ثابت في الفقه انما التباين بأمر
اعتبره القوم في كليتها اصطلاحاً وما قيل ان عموم الازمان يستلزم عموم الاوضاع وبالعكس فوهم
لانه يجوز أن يكون اللزوم متحققاً في جميع الازمان غير متحقق باعتبار بعض الاوضاع الممكنة

الكون قائماً اذا اجتمع مع الانسانية تسبب عن ذلك ان الانسانية انصفت بحال وهو كون الانسانية
مقارنة لقيام (قوله ان تكون ممكنة الاجتماع) أي ان يكون اجتماعها ممكناً (قوله لانه لو اعتبر الحج) هذا علة لحذف والاصل
وانما اعتبر في الاوضاع ان يكون اجتماعها ممكناً ولم تعتبر الاوضاع مطلقاً لانه الحج وحاصل هذا الدليل انه لو اعتبر مطلق

الاضواح لم تصدق شرطية كلية أصلاً سواء كانت متصلة أو منفصلة لكن التالي باطل لان الواقع صدقها فبطل المقدم وهو اعتبار جميع الاضواح وحينئذ قمتين ان المراد بعض الاضواح ثم ان الاستثنائية لما كانت ظاهرة حذفتها بخلاف الشرطية فانه لما كان في لزوم التالي للمقدم فيها خفاء بينه بقوله اما في الاتصال الخ فهو دليل لبيان الشرطية (قوله فلان من الاضواح مالا يلزم الخ) أي فلان من الاحوال وضما ولا حالا لا يلزم مع ذلك الوضع التالي اذا فرض على شيء أي مع شيء (قوله استلزم عدم التالي أو عدم لزومه) لف ونشر مرتب ثم ان الاولى اسقاط قوله استلزم الى قوله فلا يكون اذ لاجابة اليه فالاولى ان يقول فان المقدم اذا فرض مع شيء من هذين الوضعين لا يكون التالي لازماً له على هذا الوضع لان المقصود عدم كون التالي لازماً له على هذا الوضع واما كون المقدم مستلزماً لعدم التالي أو لعدم لزومه فليس منظوراً له وأما وجه كون المقدم غير مستلزم للتالي عند ذلك فلفظ ضرورة على تقدير اجتماع عدم التالي معه لو (١٠٩) استلزم التالي حيث ذلك لكان عدم اللازم

مجتماً مع المزوم والتالي باطل فكذلك المقدم واما على تقدير عدم لزوم التالي فظاهر ولذا تركه الشارح وتعرض للاول حيث قال والا لكان المقدم أي والا بأن كان التالي لازماً له وقوله للتقضيض وهو التالي وعدمه أي واجتماع التقضيض باطل فاما أدى اليه وهو كون التالي لازماً له على هذا الوضع باطل وحينئذ ثبت بقيضه وهو عدم لزوم التالي له على هذا الوضع فلما ثبت ذلك أي عدم لزوم التالي للمقدم عند ذلك الوضع

لم تصدق شرطية كلية إنما في الاتصال فلان من الاضواح مالا يلزم منه التالي للمقدم كسب التالي أو عدم لزوم التالي للمقدم اذا فرض على شيء من هذين الوضعين استلزم عدم التالي أو عدم قاعداً أو كون الشمس ظالمة أو كون الحمار ناهقاً ليست أوضاعاً خاصة عن أمور يمكنه الاجتماع مع المقدم بل هي أمهات موافقة الوجود للمقدم فالتالي الصحيح هو النتيجة الخاصة كما مر (قوله فان المقدم اذا فرض على شيء من هذين الوضعين استلزم عدم التالي أو عدم لزوم التالي) أقول الاظهر في العبارة أن يقال اذا فرض المقدم على شيء من هذين الوضعين لم يستلزم التالي وأن يكون متحققاً في جميع الاضواح الممكنة دون جميع الازمنة بان يكون حصول المقدم في بعض الازمنة مستلزماً وما وقع في شرح المطالع من أنه لو اكتفى بصوم الازمان لكان له وجهه فيه ان عموم الازمنة انما يستلزم عموم الاضواح الخاصة فيها لا عموم الاضواح الممكنة التي لم تحصل (قوله الاظهر في العبارة الخ) اشارة الى أن ما ذكره الشارح ظاهر في المقصود وذلك لانه اذا فرض للمقدم على وضع عدم التالي أو عدم لزوم التالي كان أحد الامرين مأخوذاً معه فيكون مستلزماً له قطعاً لوجوب استلزام للمقدم ما قيده وان لم يكن مستلزماً له نظراً الى ذاته لكن ما ذكره قدس سره اظهر اذ لاجابة فيه الى دعوى الاستلزام فان عدم الاستلزام كاف في المطلوب أعني عدم لزوم التالي للمقدم على بعض الاضواح وما قيل في بيان كونه اظهر من ان ما ذكره الشارح يرد عليه ان فرض المقدم على أحد الحالين لا يوجب كونه ملازماً لاحدهما بل كونه مجتمعاً معه ثم توجهه بان المقصود من قوله استلزم أنه ان أمكن الاستلزام المذكور وقوله فلا يكون التالي لازماً معناه لا يجب أن يكون لازماً وقوله والا لكان الخ معناه يمتثل ان يكون المقدم مستلزماً للتقضيض أو توجهه بان المقصود بفرضه على عدم التالي أو على عدم لزوم التالي فرضه على أحد اليمين بالضرورة الخ

للدليل استلزم ذلك قضية جزئية قائمة ببعض الاضواح لا يكون التالي لازماً للمقدم معها وهذه الجزئية مناقضة لمفهوم القضية الكلية الشرطية أي لمفهوم أي شرطية كلية فرضها لان أي شرطية فرضها مفهومها على ذلك التقدير كون التالي لازماً للمقدم على جميع الاضواح وهذه الجزئية مفروضة الصدق وما ناقض مفروض الصدق باطل فيثبت تكون تلك الكلية على ذلك التقدير باطلة وحينئذ ثبت الشرطية وهي لو اعتبر جميع الاضواح لم تصدق كلية واذا ثبت فيماد عليها بالكره بالاستثنائية بان يقال لكن التالي وهو عدم صدق الشرطية باطل فبطل المقدم واذا بطل المقدم ثبت بقيضه وهو ان المراد بعض الاضواح وهي الممكنة فقط وهو المدي قوله فلي بعض الاضواح متعلق بقوله لا يكون المذكور بعده وهذا هو عين الجزئية المشار اليها فيها مر وقوله وهو مفهوم ان كون التالي لازماً على جميع الاضواح مفهوم الكلية أي الشرطية وقوله على ذلك التقدير أي تقدير اعتبار جميع الاضواح أي وحينئذ ثبت الشرطية

(قوله فلان من الاوضاع مالا يباين الخ) أي وضعا لا يباين الخ وذلك نحو ما ان يكون هذا الشيء انسانا أو فرسا فان من اوضاع الانسان وضعا لا يباين التالي (١١٠) المقدم معه ككونه جاحلا وهو معنى قوله كصدق الطرفين أي اجتماعهما فان

لزم التالي فلا يكون التالي لازما له على هذا الوضع والا لكان المقدم على هذا الوضع مستلزما لتقيضه وانه محال فقل بعض الاوضاع لا يكون التالي لازما للمقدم فلا يصدق ان التالي لازم للمقدم على جميع الاوضاع وهو مفهوم السكينة على ذلك التقدير . وأما في الاضطرار فلان من الاوضاع مالا يباين التالي المقدم معه كصدق الطرفين فان التالي على هذا الوضع لازم للمقدم فيكون قبض التالي معاندا للمقدم فلو كان المقدم معاندا لتأتى على هذا الوضع لزم معاندة الشيء لتقيضه وانه محال فقل بعض الاوضاع لا يباين التالي المقدم فلا يصدق أن التالي معاند للمقدم على سائر الاوضاع وأما خص هذا التفسير بالصفة اما على تقدير اجتماع عدم التالي معه فلا يلزم لو استلزم التالي حينئذ لكان عدم اللازم مجتمعا مع الملزوم وهو محال واما على تقدير عدم لزوم التالي فظاهر .

فمع عدم ورود الاعتراض لما عرفت وكون التوجهين خروجاً عن ظاهر العبارة إنما يفيد ان محققا كونها ظاهرة . وأما ما أورد على السيد بأنه حينئذ يكون هذه المقدمة في قوة الدعوى فلا يصح بيانها بها لان الدعوى ان المقدم مع فرض أحدهما لا يلزمه التالي فكيف يتبين بان المقدم اذا فرض على شيء من هذين الوضعين لا يستلزم التالي فليطعن لان الدعوى ان المقدم على بعض الاوضاع المفروضة لا يستلزم التالي ولا بد من التقييد بالاوضاع الممكنة لان من جملة الاوضاع المفروضة وضع عدم التالي أو عدم لزوم التالي ولا استلزام على هذا الوضع والا لاجتماع التقيض (قال والاول لكان المقدم على هذا الوضع مستلزما لتقيضه) اعترض عليه المحقق الفاضل في كتابه لا نسلم امتناع استلزام الشيء لتقيضه وامتناع معانده لهما وأما يتبع اذا كان الشيء أمراً ممكنهما وإذا كان محالاً كالقدم مع الوضع المفروض فيجوز أن يستلزم التالي وتقيضه في المتصلة به وهذا التالي وتقيضه في المتصلة وحينئذ لا حاجة الى التقييد المذكور أقول الكلام في كلية الشرطية بحسب نفس الامر على ما مر قلا عن شرح المطالع ولا شك انه حينئذ لا يكون التالي لازما للمقدم في نفس الامر وليس مري كيف خفي هذا على الفحول وتمحلوا لدفعه بما لا يرضى به المقول من أنه لو استلزم الشيء لتقيضه لزم المناقاة بين اللازم والملزوم فان لزوم المناقاة بين اللازم والملزوم ليس أجل فساداً من استلزام الشيء لتقيضه فمن يجوز الاول على التقدير المفروض المحال يجوز الثاني أيضاً ومن أن اطلاق الاوضاع وتسميها بوجوب عدم الجزم بصدق السكينة لان المحال وان جاز أن يستلزم التقيض لكن لا يجب ذلك وكذا المصادفة فان لما منع أن يقول على تقدير نسام عدم وجوب ذلك مطلقاً يجوز أن يكون هذا المحال مستلزماً لتقيضه بطريق الوجوب (قال كصدق الطرفين فان التالي على هذا الوضع لازم للمقدم) لانه اذا أخذ المقدم مقارناً لصدق التالي وفقيداً به يكون التالي لازماً له بالضرورة وقيل المقصود بجواز أن يكون لازماً له وقوله فيكون قبض التالي معناه فيجوز أن يكون قبض التالي الخ وقيل المقصود كصدق الطرفين بالضرورة على قياس ما عرفت في الزومية (قال وأما خص هذا التفسير الخ) أي تفسير كلية الشرطية أو تفسير الاوضاع بالممكنة الاجتماع بالمتصلة الزومية والمتصلة النافية حيث

الانسانية والفريسية صدقا حينئذ (قوله لزم معاندة الشيء لتقيضه) أي التالي وتقيضه (قوله وانه محال) أي لانه لما جامع التالي المقدم كان المناقض للمقدم قبض التالي ومناقضة قبض التالي المقدم يؤدي الى نفسه الى مناقضة الشيء الى نفسه وهو باطل بالضرورة أي واذا كان مناقضة الشيء التقيض محالاً لا يكون التالي معانداً للمقدم مع بعض الاوضاع كما أشار له بقوله فقل بعض الاوضاع لا يباين الخ وهذا الجزئية الذي استلزمها كون التالي غير معاند للمقدم مناقضة لمفهوم السكينة المفروضة الصدوق وهو سنده التالي للمقدم مع سائر الاوضاع وما ناقض الصادق كاذب وحينئذ تكون تلك الجزئية كاذبة وما استلزمها وهو كون قبض التالي معانداً للمقدم باطل وما استلزم ذلك اللازم الباطل وهو اعتبار الاوضاع التي لا يباين التالي المقدم معها باطل واذا بطل اعتبار الاوضاع

التي لا يباين المقدم التالي معها ثبت تقيضها وهو اعتبار الاوضاع التي يباين المقدم التالي معها وهي الاوضاع الممكنة الزومية (قوله وأما خص هذا التفسير بالمتصلة) أي انما خص تفسير كلية الشرطية بالمتصلة ويحتمل ان المراد انما خص تفسير الاوضاع بالممكنة الاجتماع بالمتصلة الزومية والمتصلة النافية حيث ذكر الزوم والنافي التفسير وقوله بالمتصلة الباء داخلة على المقصور علة

(قوله المتبرة في الاقضية) أي الاقضية الخاصة كما يدل عليه جمل النتيجة قوله فلا يكون التالي صادقا على تقدير صدق
المقدم واما الاقضية العامة فلا يتر فيها الاوضاع أصلا اذ المقدم اذا كان ذاته مفروضة لاسنى لا اعتبار الوضع معها فاقهم ذلك
(قوله مطلقاً) أي سواء كانت ثابتة في نفس الامر أم لا (قوله بل الاوضاع الكائنة بحسب نفس الامر) التي هي أخص
من إمكانية الاجتماع لان الممكن أعم من الموجود في نفس الامر تأمل (قوله لانه لولا ذلك) أي لولا اعتبار الاوضاع الممكنة
الاجتماع فقط دون الغير الممكنة أي انه لو اعتبر الاوضاع الغير الممكنة لزم ان لا تصدق اقضية كلية والتالي باطل فبطل المقدم
خذف الاستثائية ثم انه لظهوره لم يبق عليها دليلا ولما كان لزوم التالي للمقدم في الشرطية فيه خفا بينه بقوله اذ ليس الخ
(قوله فيمكن اجتماع الخ) مفرغ على قوله ليس بين طرفها علاقة أي واذا كان ليس بين طرفها علاقة بوجهها يمكن حينئذ
اجتماع عدم التالي مع المقدم مثلاً كما كان الانسان مطلقاً كان الحمار ناهقاً لاعلاقة بين الطرفين أعني ناطقة الانسان وناحية الحمار
وحيث يجوز ان يجمع عدم ناهقية الحمار مع نطق الانسان فعدم ناهقية الحمار وضع غير ثابت في نفس الامر لكن
يمكن اجتماعه مع المقدم وهو ناطقة الانسان (قوله والا لكان الخ) أي والا قل بإمكان اجتماع عدم التالي مع المقدم بل قلنا
بعدم الامكان فلا يصح لانه حينئذ يلزم ان يكون بين الطرفين ملازمة والتالي باطل فبطل المقدم وهو القول بعدم الامكان
فتب التفرع وهو القول بإمكان اجتماع عدم التالي مع المقدم واذا ثبت هذا استلزم سالبة جزئية قائمة ليس التالي صادقا
على تقدير صدق المقدم على بعض الاوضاع وهو عدم التالي وهذه الجزئية (١١١) تنقض مفهوم الموجبة الكلية

الاقضية أي أي موجبة
كلية فرضها قالت
مفهومها صدق التالي
على تقدير صدق المقدم
مع جميع الاوضاع واذا
انتقض مفهوم الموجبة
الكلية لزم قضية قائمة ليس
التالي صادقا على جميع
الاقضية وانما كان يلزمه

اللزومية والمتصلة النهائية لان الاوضاع المتبرة في الاقضية ليست هي من الاوضاع الممكنة الاجتماع
مطلقاً بل الاوضاع الكائنة بحسب نفس الامر لانه لولا ذلك لم تصدق الاقضية الكلية اذ ليس بين طرفها
علاقة توجب صدق التالي على تقدير صدق المقدم فيمكن اجتماع عدم التالي مع المقدم والالكان بينهما ملازمة
والتالي ليس متحققاً على تقدير صدق المقدم على هذا الوضع فعلى بعض الاوضاع الممكنة الاجتماع

ذكر اللزوم والناد في التفسير (قال في الاقضية) أي الخاصة يدل عليه جمل النتيجة قوله فلا
يكون التالي صادقا على تقدير صدق المقدم واما الاقضية العامة فلا يتر فيها الاوضاع أصلاً اذ
المقدم اذا كان ذاته مفروضاً لاسنى لا اعتبار الاوضاع معه فاقهم ولا تنفذ الى أغلوطة الوهم (قال
لولا ذلك) اشارنا الى قوله ليست هي الاوضاع الممكنة الاجتماع لا الى قوله بل الاوضاع الكائنة الخ

لان الايجاب الكلي لا يرفه مطابقة الا السلب الكلي والسلب الكلي لازم للجزئي واذا انتفى صدق التالي على جميع الاوضاع
كذب الكلية الاقضية أي لم تكن مطابقة للواقع فتقول الشارح فعل بعض متعلق بقوله لا يكون اشارة للجزئية التي استلزمها
التفرع المشار اليه بقوله فيمكن الخ وهي المناقضة لمفهوم الموجبة الكلية وقوله فلا يكون التالي الخ اشارة لمفهوم الكلية الذي
ناقضه السلب الجزئي وقوله فلا تصدق الاقضية الكلية أي لا تكون مطابقة للواقع ثم ان هذا أعني قوله فلا تصدق الخ غير
التي الاول أعني قوله فلا يكون التالي صادقا الخ فلا يقال ان المفرغ هو نفس المفرغ عليه وبيان ذلك مثلاً كل انسان حيوان
يبطله ليس كل انسان حيوان فتفرع عن ذلك النفي عدم صدق القضية أي عدم مطابقتها للواقع فالتالي وصف للمتكلم وعدم
صدقها وصف للقضية فتفرع على الثاني الذي هو وصف المتكلم وصف القضية وهو عدم صدقها فتصل من هذا ان أصل
الدليل ان تقول لو اعتبر جميع الاوضاع لم تصدق كلية اقضية والدليل على الملازمة ان من جملة الاوضاع عدم التاهقية فلو
اجتمع للمقدم وهو ناطقة الانسان واذا اجتمع معه لا يتأتى ان يكون التالي في هذه الحالة مجتسماً مع المقدم والالزام اجتماع
التقيضين فينتحق جزئية قائمة ليس التالي صادقا على بعض الاوضاع واذا انتفى صدق التالي على بعض الاوضاع لزم قضية كلية
قائمة ليس التالي صادقا على جميع الاوضاع ويلزم من هذا كذب الكلية القائمة كما تحققت ناطقة الانسان مع أي وضع تحققت
ناهقية الحمار أي عدم مطابقة للواقع وما قيل في هذه الكلية بيجرى في غيرها وحيث تحقق انه لو اعتبرنا جميع الاوضاع لم
تصدق كلية اقضية ثم تأتي بالاستثائية وتقول لكن التالي باطل فبطل المقدم

(قوله وإذا عرفت مفهوم الكلية) وهو ان الشرطية انما تكون كلية اذا كان التالى لازماً للمقدم أو معادلاً له في جميع الازمان والاوراع وفيه ان هذا ليس مفهوم الكلية بل هذا بيان لسبب كليتها قاطلاً للمفهوم عليه فيه ناسخ فكذلك جزئية المتصلة أى فكذلك الجزئية التي هي صفة المتصلة والمتصلة وقوله ليست بجزئية المقدم والتالى أى ليست بسبب كون المقدم جزئياً ولا بسبب كون التالى جزئياً (قوله بل بجزئية الازمان والاحوال) أى بل بسبب بضية الازمان والاحوال والتعير عن البضية بالجزئية بالنظر للازمان والاحوال للمساكلة اذ لا يصح ان يراد بجزئية الازمان والاحوال كون الزمان جزءاً أو جزئياً اذ لا يصح ذلك كما هو ظاهر ثم ان المراد ان جزئية المتصلة والمتصلة باعتبار بضية الازمان والاحوال معالان الاحوال والازمان في الجزئية مهمة (١١٢) أى لم يصرح به وببضية أحدهما لاعلى التمين يستلزم ببضية الآخر كذلك

مع وضع المقدم لا يكون التالى صادقا على تقدير صدق المقدم فلا يكون التالى صادقا على تقدير صدق المقدم على جميع الاوراع الممكنة الاجتماع مع المقدم فلا تصدق الكلية الاتفاقية واذ عرفت مفهوم الكلية فكذلك جزئية المتصلة والمتصلة ليست بجزئية المقدم والتالى بل بجزئية الازمان والاحوال حتى يكون الحكم بالاتصال والانصال في بعض الازمان وعلى بعض الاوراع المذكورة كقولنا قد يكون اذا كان هذا الشيء حيوانا كان انسانا فان الحكم بلزوم الانسانية للحيوان انما هو على وضع كونه ناطقا وكقولنا قد يكون اما أن يكون هذا الشيء ناطقا أو جاداً فان الصاد بينهما انما يكون على وضع كونه من المنصريات وأما خصوصية الشرطية فيتعين بعض الازمان والاحوال لان المقصود بيان وجه التخصيص بقوله بل المتعير الخ بيان لواقع وليس داخلا في الدعوى قصص عنه النتيجة المذكورة بقوله فلا يكون التالى صادقا الخ (قال فلا يصدق الكلية الاتفاقية أى المتصلة وقس على ذلك حال المتصلة الاتفاقية أى المتصلة باعتبار الصاد بدل القزوم) (قال فكذلك جزئية المتصلة الخ) أى الجزئية التي هي صفة المتصلة والمتصلة ليست بسبب الجزئية التي هي صفة المقدم والتالى بل بسبب بضية الازمان والاحوال والتعير عنها بالجزئية للمساكلة كما قصص عنه آخر كلامه وليس الجزئية في شيء من المواضع للمعنى المصدري أعني كون الشيء جزءاً أو جزئياً كما لا يخفى على من له أدنى فطنة (قال في بعض الازمان وعلى بعض الاوراع) أى بضية كليهما لان بضية أحدهما لاعلى التمين يستلزم ببضية الاخرى كذلك اذ لا يتحقق الوضع بدون الازمان ولا الزمان بدون وأما القضية التي حكم فيها في جميع الازمان من غير تعرض للاوراع أو بالعكس فغير معتبرة فيها بينهم لاصطلاحهم على اعتبار الاوراع في مفهوم الشرطية مع الازمان المعتبرة فيها بحسب القصة (قال على وضع كونه) من المنصريات أى لا من الفلكيات فانه لا خلاف فيها لاهتمامهم بقضية لا وصف

اذ لا يتحقق الوضع بدون الزمان ولا الزمان بدون الوضع وأما القضية التي حكم فيها في جميع الازمان من غير تعرض للاوراع أو بالعكس فغير معتبرة في عدم لاصطلاحهم على اعتبار الاوراع في مفهوم الشرطية مع الازمان المعتبرة فيها بحسب القصة (قوله انما هو على وضع كونه ناطقا) لم يقل وفرض كونه ناطقا لان ذلك الوضع غير معين في القضية (أى لم يصرح به فيلزمه الزمن (قوله على وضع كونه) أى الشيء من المنصريات أى لا من الفلكيات فانه لا خلاف فيها لاهتمامهم بقضية لا وصف

كقولنا

بناه ولا بجابدة (قوله فيتعين بعض الازمان والاحوال) أى بالصرح ببعض الازمان

أو ببعض الاحوال أو بهما معا قالوا وفي كلامه معنى أو وهي لتع الحلو والقضية التي حكم فيها على وضع معين من غير تعرض للازمان نحو ان جنتي راكباً أكرمك أو في زمن معين من غير تعرض للاوراع كثال الشارع أو في زمان معين على وضع معين نحو ان جنتي اليوم راكباً أكرمك داخلة في المحصورة وأما القضية التي حكم فيها على وضع معين في جميع الازمان أو في زمان معين على جميع الاوراع فلا يمكن وجودها ما الثانية فظاهرة لان عموم الاوراع يستلزم عدم تعيين الزمان ضرورة عدم تحقق جميع الاوراع في زمن واحد واما الاولى فلان الوضع المعين ان كان متجدداً بحسب الازمنة لم يكن متنبأً وان كان باقياً شخسه كان جميع الازمنة زماناً له فيكون الحكم فيها على وضع معين في زمان معين لان جميع الزمان صار زماناً له اذ المراد بجميع الازمان ان يكون وجوده في بعض الازمنة دون بعض فتحكم على جميع تلك الازمنة أى التي يوجد فيها والتي لم يوجد

كقولنا ان جتني اليوم أكرمك وأما أهملنا فإعمال الأزمان والأحوال وبلمحة الاوضاع والأزمنة في الشرطية بمنزلة الأفراد في الحلبة فكما أن الحكم فيها ان كل فرد معين فهي مخصوصة وان لم يكن فان بين كية الحكم بأنه على كل الأفراد أو على بعضها فهي المحصورة والافنى الممثلة كذلك الشرطية ان كان الحكم بالاتصال أو بالاتصال فيها على وضع معين فهي المحصورة والا فان بين كية الحكم بأنه على جميع الاوضاع أو بعضها فهي محصورة والافنية وسور النوجة الكلية في المتصلة كما وهما ومتى كقولنا كما أو ميا أو متى كانت الشمس طالعة قالها موجود وفي المنفصلة دائماً كقولنا دائماً اما أن يكون الشمس طالعة أولاً يكون النهار موجوداً وسور السالبة الكلية فيها ليس التة اما في المتصلة فكقولنا ليس التة اذا كان الشمس طالعة قابيل موجود وأما في المنفصلة فكقولنا ليس التة اما أن يكون الشمس طالعة وأما ان يكون النهار موجوداً وسور النوجة الجزئية فيها قد يكون كقولنا قد يكون اذا كان الشمس طالعة كان النهار موجوداً وقد يكون اما أن يكون الشمس طالعة أو يكون اقل موجوداً وسور السالبة الجزئية فيها قد لا يكون كقولنا قد لا يكون اذا كان الشمس طالعة كان الليل موجوداً وقد لا يكون اما أن يكون الشمس طالعة وأما أن يكون النهار موجوداً وبداخل حرف السلب على سور الإيجاب الكلي كلياً ليس بها وليس متى في المتصلة وليس دائماً في المنفصلة لانا اذا قلنا كما كان كذا كان كذا كان مفهومه الإيجاب الكلي فإذا قلنا ليس كما يكون مناه رفع الإيجاب الكلي لهاملة

في شرح المطالع قوله أو راكباً فيكون مثلاً لتعين كل واحد منهما أو لكليهما فان كفة أو نسخ اخلو بالقضية التي حكم فيها على وضع معين من غير تعرض للأزمان نحو ان جتني راكباً فأكرمك أو في زمان معين من غير تعرض للاوضاع كمثل الشارح داخلتان في المحصورة وأما القضية التي حكم فيها على وضع معين في جميع الأزمان أو في زمان معين في جميع الاوضاع فلا يمكن وجودها أما الثانية فظاهرة لان عموم الاوضاع يستلزم عدم تعين الزمان ضرورة عدم تحقق جميع الاوضاع في زمان واحد وأما الاولى فلان الوضع المعين ان كان متجداً بحسب الأزمنة لم يكن متعيناً وان كان باقياً بشخصه كان جميع الأزمنة زماناً له فيكون الحكم فيها على وضع معين في جميع الأزمان أو في زمان معين في جميع الاوضاع فلا يمكن وجودها أما في زمان معين (١) فاندفع ما قبل أن القضيةين المذكورتين واسطتان بين الاقسام (قال نحو ان جتني اليوم أكرمك) لفظ اليوم ظرف للشرط فيفيد توقيت الملزوم لكن توقيت الملزوم من حيث أنه ملزوم يستلزم توقيت الملزوم ضرورة فاندفع ما قبل ان المثال المذكور لا يصح مثلاً للمخصوصة اذ ليس اليوم وقتاً للزوم بل للزوم وفرق بين الملزوم في وقت معين وبين الملزوم لا في وقت معين (قائدة) قال الشارح في شرح المطالع وما يجب ان يعلم هنا ان طبيعة المقدم في الكليات مقتضية للتالي مستقة بالاقضاء اذ لا دخل للاوضاع فيه فانه لو كان لتي منها مدخل في اقضاء التالي لم يكن الملزوم والمائد هو وحده بل هو مع آخر وأما في الجزئيات فلقد دخل في اقضاء التالي فان كانت منعرفة عن الكلية فظاهر والا فهو لا يستقل بالاقضاء فيكون هناك امر زائد على طبيعة المقدم اذا انضم اليها يكن المجموع بالاقضاء فيكون الملازمة بالقياس الى المجموع كلية وبالقياس الى طبيعة المقدم جزئية ثم أفاد أنه بشرط الدخول

(قوله واطلاق لفظة لو وان) أى اطلاقها وعدم قيدها بسور الكلية والجزئية للاعمال وفي الحقيقة السور لفظه لو وان لكن بقيد اطلاقها اما لو قيدا شيئي فلى (١١٤) حسب ماقيده من السور الكلي والجزئي كما في كلا لو كانت الشمس

واذا ارتفع الإيجاب الكلي تحقق السلب الجزئي على ماحقته فيما سبق وهكذا في الباقى واطلاق لفظة لو وان واذا في الاتصال وأما وأو في الانفصال للاعمال كقولنا ان كانت الشمس طالمة فالنهار موجود وأما أن يكون الشمس طالمة وأما أن لا يكون النهار موجوداً قال (والشرطية قد تتركب عن حليتين وعن متصلتين وعن منفصلتين وعن حلية ومتصلة وعن حلية ومنفصلة وعن متصلة ومنفصلة وكل واحدة من هذه الثلاثة الأخيرة في المتصلة تنقسم الى قسمين لامتياز مقدمها عن نالها بالطبع بخلاف المنفصلة فان مقدمها انما تجزى عن نالها بالوضع فقط فأقام المتصلات تسعة والمنفصلات ستة وأما الأمثلة فمليك باستخراجها من فلك) (أقول) لما كانت الشرطية مركبة من قضيتين والقضية اماحلية أو متصلة أو منفصلة كان تركيبها اما من حليتين أو متصلتين أو منفصلتين أو من حلية ومتصلة أو حلية ومنفصلة أو منفصلة ومتصلة لا تزيد على هذه الاقسام لكن كل واحد من الاقسام الثلاثة الأخيرة ينقسم في المتصلة الى قسمين لان مقدم المتصلة متيز عن نالها بحسب الطبع أى بحسب المفهوم

(قوله لما كانت الشرطية مركبة من قضيتين والقضية اما حلية) أقول قد عرفت ان الحلية انما تتركب من المفردات أو ماضو في حكم المفردات وان الشرطية تتركب من قضيتين فادنى ما يتصور من تركيب الشرطية تركيبها من حليتين واذا تراكبت من غير الحليات فلا بد أن تسجل بالآخرة

في اقتضاء الزورم الجزئي سقط ما قيل من انه يجب ثبوت الزورم الجزئي بين كل أمرين فرضا فان كلا منهما لازم للآخر على بعض الأوضاع وهو وضع كونه جنساً معه وحينئذ لا يصدق السالبة الكلية الزورمية واراد بكل أمرين الأمرين من الامور التي لاتعلق بينها كما صرح به في سابق كلامه لا أمرين مطلقاً فلا يرد مايتوهم ان سلب الزورم الكلي متحقق بين الشيء ونقيضه لامحالة ولا يضر كونه مستلزماً له بشرط الاجتماع لان الاستلزام هنا بحسب الالزام وكلامنا في الزورم بحسب الواقع (قال واطلاق لفظة لو وان الخ) أى اطلاق هذه الالفاظ عن سور الكلية والجزئية للاعمال واكتفى بذكر اما لانه ملوومة من الفظة انه لا يذ كر بدون عديها التي هي اما الثانية أو لفظ او وذكر المنصف اما واو لان الافضل مدلولهما (قال كان تركيبها) أى ابتداء (قال لا تزيد على هذه الاقسام) لان التركيب الثنائي من الثلاثة منحصرة في هذه السبعة (قال لان مقدم المتصلة الخ) أى مقدم المتصلة الزورمية فانها المبحوث عنها في هذا الفن وأما الإضافية فلا تميز بين مقدمها ونالها الا بالوضع وما قيل من أن المقدم فيها مستصحب للتالي والمستصحب اسم فاعل غير المستصحب اسم مفعول فوهم لان طرفها متوافقان في الصدق وليس شيئ منها مستصحباً للآخر والوجود العلاقة بينهما على ما مامر من أن العلاقة أمر بديهى يستصحب الاول لثاني ولعله لم يفرق بين المصاحبة والاستصحاب (قال أى بحسب المفهوم) الطبع يقال بمعنى الحقيقة ولما لم يكن للمقدم والتالي حقيقة سوى المفهوم لكونهما من القضايا فسر الطبع بالمفهوم

طالمة كان النهار موجوداً فهذه كلية وكما في قد يكون لو كانت الشمس طالمة كان النهار موجوداً وهذه جزئية (قوله كان تركيبها) أى ابتداء (قوله لا تزيد على هذه الاقسام) لان التركيب الثنائي من الثلاثة منحصرة في هذه السبعة (قوله لان مقدم المتصلة الخ) أى مقدم المتصلة الزورمية لانها المبحوث عنها في هذا الفن وأما الإضافية فلا تميز بين مقدمها ونالها الا بالوضع ولا يقال ان المقدم فيها مستصحب للتالي والمستصحب اسم فاعل غير المستصحب اسم مفعول الذي هو التالي لانا نقول لا نسلم ان أحدها مستصحب للآخر والا لو وجدت العلاقة بينهما لما مر ان العلاقة أمر بديهى يستصحب الاول التالي بل انما طرفاها متوافقان في الصدق والسؤال ناشئ من عدم الفرق بين المصاحبة والاستصحاب (قوله

متيز عن نالها) أى من حيث كون الاول ملزوما والثاني لازماً لان حيث ذاته (قوله أى بحسب المفهوم) اعلم ان الطبع يقال على الحقيقة الخارجية ولما لم يكن للمقدم والتالي حقيقة سوى المفهوم لكونهما من القضايا أى من الامور التي لاحقائق لما لان القضايا أمور اعتبارية كما صدقته فسر الطبع بالمفهوم

(قوله فان مفهوم المقدم الخ) يعني ان مفهوم المقدم في القضية للزومية بالنظر الى مفهومها مع قطع النظر عن خصوصية المواد متبذ عن مفهوم التالي لان مفهوم المقدم فيها للزوم ومفهوم التالي اللازم وذلك لان معنى قولهم في تعريفها هي التي حكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق قضية أخرى لملافة انها التي حكم فيها بصدق (١١٥) اللازم على تقدير صدق للزوم

واللزوم لشي من حيث انه ملزوم له يحتمل ان لا يكون لازما له وان كان في بعض المواد التلازم من الجانبين لكن ذلك

خارج عن مقسم الزومية فاقدم في القضية الزومية متعين لان يكون مقدما اسكوته ملزوما والتالي متعين لان يكون تاباً لكونه لازما فقول الشارح متعين ان يكون مقدما أي من أجل صفة الملزومية لامن أجل ذاته بخلاف المفصلة أي النادية كايو خذ من قمايله وانما لم يتكلم على الاتفاقية لما علمت (قوله)

فان مفهوم التالي فيها المعاند أي مفهومه بعد اعتبار كونه تاباً للماند بالكسر اسم فاعل ومفهوم المقدم فيها بعد اعتبار كونه مقدما المعاند بالفتح اسم مفعول واما بدون اعتبار الوصفين المذكورين فلا فرق بينهما ولذا قيل في تعريفها هي التي حكم فيها بالفتح اسم مفعول واما بدون اعتبار الوصفين المذكورين فلا فرق بينهما ولذا قيل في تعريفها هي التي حكم فيها

فان مفهوم المقدم فيها للزوم ومفهوم التالي فيها اللازم ويحتمل أن يكون الشيء ملزوما لآخر ولا يكون لازما له فاقدم في المتصلة متعين لان يكون مقدما والتالي متعين لان يكون تاباً بخلاف المفصلة فان مفهوم التالي فيها المعاند ومفهوم المقدم المعاند والمآل لا بد أن يكون معانداً أيضاً لان عتاد أحد الشئين للآخر في قوة عتاد الآخر إليه حال كل واحد من جزأها عند الآخر حال واحدة الى الحلبيات التحلة الى المفردات اذ لو لم تنحل أجزاء الشرطية أو جزء جزئها الى الحلبيات لزم تركيبها من أجزاء غير متناهية فالحلية اما جزء الشرطية أو جزء جزئها وهكذا الى أن تنتهي

(قال فان مفهوم المقدم الخ) يعني ان مفهوم المقدم في القضية للزومية بالنظر الى مفهومها مع قطع النظر عن خصوصية المواد متبذ عن مفهوم التالي لان مفهوم المقدم فيها للزوم ومفهوم التالي اللازم وذلك لان معنى قولهم هي التي حكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق قضية أخرى لملافة انها التي حكم فيها بصدق للزوم على تقدير صدق للزوم ومتعين من حيث انه ملزوم له يحتمل أن يكون لازما له وان كان في بعض المواد التلازم من الجانبين لكن ذلك خارج عن مفهوم الزومية فاقدم في المتصلة الزومية متعين بان يكون مقدما لكونه ملزوما والتالي متعين بان يكون تاباً لكونه لازما وبما حررناك اندفع ما قاله المحقق الفتناني من اننا لانسلم ان للزوم مدخلا في مفهوم المقدم والتالي وبعض الناظرين قال يريد ان مفهوم ما يصدق عليه المقدم في القضية ملزوم ومتصف باللزومية نظراً الى ذاته مع قطع النظر عن وصفها في القضية وكذا قوله ومفهوم التالي ولا يخفى عليك انه بيد عن عبارة الشارح وان لفظ المفهوم زائد حينئذ فان اللاحق حينئذ أن يقال وما يصدق عليه المقدم ملزوم وما يصدق عليه التالي لازم وان كون ما يصدق عليه أحدهما متزاماً عما يصدق عليه الآخر بصفة الملزومية واللازمة لا يقتضي امتياز أحدهما عن الآخر بحسب المفهوم في المتصلة مالم يستتر انها من حيث انها متصفان بصفة الملزومية واللازمة مأخوذان فيه (قال بخلاف المفصلة) أي النادية (قال فان مفهوم التالي فيها معاند) أي بعد اعتبار كونه تاباً للماند اسم فاعل ومفهوم المقدم فيها بعد اعتبار كونه مقدما المعاند اسم مفعول واما بدون اعتبار الوصفين المذكورين فلا فرق بينهما ولذا قيل في تعريفها هي التي حكم فيها بالتالي في الجزئين لا كون الثاني متافياً للاول أو بالعكس (قال والمآل لا بد أن يكون معانداً) لان المقابلة يكون من الطرفين والتأثير انما هو بحسب الذكر وجعل أحدهما فاعلاً صريحاً والآخر مفعولاً صريحاً وهذا معنى قوله لان عتاد أحد الشئين للآخر في قوة عتاد الآخر إليه أي يتضمنه (قال حال كل واحد من جزئها عند الآخر حال واحدة) أي اذا نظر الى ذاتهما ولم يلاحظ معهما الوصفين المذكوران وبما حررناك اندفع ما قاله المحقق الفتناني من أن كون الشيء في قوة الآخر لا يقتضي عدم تميزها بحسب المفهوم لان غايته التلازم في الصدق

بأنه في لذات الجزئين لا يكون الثاني متافياً للاول أو بالعكس (قوله والمآل لا بد) بالفتح دليل قوله لان عتاد أحد الشئين قرار بأحد الشئين التالي وقوله حال كل من جزئها الخ أي في حال التالي مع المقدم انه معاند بالكسر ومعاند بالفتح وكذا يقال في المقدم وهذا بالنظر لذات كل واحد لا باعتبار الوصف اذ باعتبار الوصف التالي معاند بالفتح ليس الا والمقدم معاند بالكسر ليس الا

(قوله فرق الخ) وذلك لان الحلية ملزومة والتسعة لازمة ولا يلزم من كون القدم ملزوما والثاني لازما صحة المكس
فصل في التناقض (قوله في لواحقها أراد بها نفس القضايا) التي يقال لها التقيض والمكس ولازم الشرطية فابحث عن القضايا من حيث ان يقال ان هذا القضية متناقضة كذا ومنسكة لكذا لا من حيث ذاتها بقطع النظر عن ذلك اذ البحث عن ذلك قد تقدم وأراد بالأحكام المعاني المصدرية أعني التناقض والمكس قاله منابر (قوله

وابتداؤها) أي من الأحكام (قوله لتوقف معرفة الخ) علة للابتداء بالتناقض دون المكس وبيان التوقف انه يقال في الاستدلال على صحة المكس فيما يأتي اذا صدقت هذه القضية صدق عكسها ولو لم يصدق عكسها لصدق قيمته والا لزم ارتضاع التقيضين فاحتج الى معرفة التناقض

وأما عرض لاحدهما أن يكون مقدما وللآخر أن يكون تابعا بمجرد الوضع لا الطبع ففرق ما بين التسعة المركبة من الحلية والتسعة والمقدم فيها الحلية وبينها والمقدم فيها التسعة بخلاف التسعة المركبة منها فلا فرق بينهما اذا كان المقدم فيها الحلية أو التسعة وكذلك في المركبة من الحلية والتسعة ومن التسعة والتسعة فلا جرم أقدمت الاقسام الثلاثة في التسعة الى قسمين دون التسعة فأقسام التصللات تسعة وأقسام التصللات ستة أما أمثلة التصللات فالاول من حليتين كقولك كل كان الشيء انسانا فهو حيوان والثاني من متصلتين كقولنا كل كان الشيء انسانا فهو حيوان فكلما لم يكن الشيء حيوانا لم يكن انسانا والثالث من منفصلتين كقولنا كل كان دائما أما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا فدائما أما أن يكون منقبا بمنساوين أو غير منقسم والرابع من حلية ومتصلة والمقدم فيها الحلية كقولنا ان كان طلوع الشمس علة لوجود النهار فكلما كانت الشمس طالعة قاتلها موجود والحامس عكسه كقولنا كل كان الشمس طالعة قاتلها موجود فطلوع الشمس ملزوم لوجود النهار والسادس من حلية ومنفصلة والمقدم فيها الحلية كقولنا ان كان هذا عددا فهو اما زوج أو فرد والسابع بالمكس كقولنا كل كان هذا اما زوجا أو فردا كان هذا عددا والثامن من متصلة ومنفصلة كقولنا ان كان كل كانت الشمس طالعة قاتلها موجود فدائما اما ان تكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا والتاسع عكس ذلك كقولنا ان كان دائما اما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا فكلما كانت الشمس طالعة قاتلها موجود واما أمثلة التصللات فالاول من حليتين كقولنا اما ان يكون العدد زوجا أو فردا والثاني من متصلتين كقولنا اما ان يكون ان كانت الشمس طالعة قاتلها موجود واما ان يكون ان كانت الشمس طالعة اما ان يكون هذا الشيء ليس عددا واما ان يكون اما زوجا أو فردا والسادس من متصلة ومنفصلة كقولنا اما ان يكون كل كانت الشمس طالعة قاتلها موجود واما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا قال

(الفصل الثالث في أحكام القضايا وفيه أربعة مباحث البحث الاول في التناقض وحدوده) باختلاف تصنيفين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته أن يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة (أقول) لما فرغ من تعريف القضية وأقسامها شرع في لواحقها وأحكامها وابتدأ منها بالتناقض لتوقف معرفة غيره من الاحكام عليه

ولا يخفى ان مفهوم المائد اسم فاعل غير المائد اسم مفعول لان ذلك التاثير انما هو بعد اعتبار الوصفين فيها وأما اذا نظر الى ذاتهما فليس بينهما التاثير وهما منساوين في ذلك (قال في لواحقها وأحكامها) لواحق القضايا هي القضايا التي يقال لها التقيض والمكس ولازم الشرطية وأحكامها هي المعاني المصدرية لان المحمولات يؤخذ منها فيقال متناقضة لذاته ومتسكة الى كذا ولازم كذا والإجماع الاربعة مشتملة على بيانهما (قال لتوقف معرفة غيره الخ) لان أدلة عكس القضايا وتلازم

(قوله وهو اختلاف قضيتين الخ) فيه ان التفاضل يجري في المفردات واطراف القضايا كما مر في بحث النسب الأربع من قبض المتساويين وكما سيأتي في عكس القبض فكان الواجب ان يكون التعريف جامعاً له وأوجب بان المقصود ههنا تافض القضايا لان الكلام في أحكامها وأما تافض المفردات الواقعة في أطراف القضايا تعرف بالكتابة ولا يحتاج لإدراجها في تعريف التافض ههنا ثم انما قوله اختلاف جنس وقوله قضيتين فصل أول وقوله (١١٧) بالإيجاب والسلب فصل ثان وقوله

بحيث يقتضي فصل ثالث

وقوله لقائه فصل رابع

انما علمت ذلك تعلم ان

قول الشارح قلها مختلفان

الخ الاول ان قول قلها

قضيتان مختلفتان لما علمت

ان قضيتين قد جعل فصلاً

(قوله اختلافاً يقتضي

لقائه) ان تكون الاولى

صادقة والاخرى كاذبة

فيه ان ذلك الاختلاف

اتصاً يقتضي ان تكون

احدها صادقة والاخرى

كاذبة كانت الاولى أو

غيرها جعل اقتضاء الصدق

خاصاً بالاولى لا يمتد إلى

بان ان الاول لا وقع

في مقابلة الاخرى دل

ذلك على ان مراده بالاولى

احدها الصادق بالاولى

والثانية (قوله لانه قد

يكون بين قضيتين وقد

يكون بين مفردتين كالسواء

والارض وقد يكون بين

قضية ومفرد) أي واذا

كان كذلك فيتمدد الجواب

وهو اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لقائه صدق احدها وكذب الاخرى كقولنا زيد انسان وزيد ليس بانسان فانهما مختلفان بالإيجاب والسلب اختلافاً يقتضي لقائه ان تكون الاولى صادقة والاخرى كاذبة فالاختلاف جنس ببسبب لانه قد يكون بين قضيتين وقد يكون بين مفردتين كالسواء والارض وقد يكون بين قضية ومفرد كقولنا زيد قائم وعمره ثلاث سنين الى عمره وقوله قضيتين يخرج غير القضيتين واختلاف قضيتين اما بالإيجاب والسلب واما بغيرها كاختلافها بان تكون احدها حجة والاخرى شرطية أو متصلة أو منفصلة أو معدولة ومحصلة ففوله بالإيجاب والسلب أخرج الاختلاف بغير الإيجاب والسلب والاختلاف بالإيجاب والسلب قد يكون بحيث يقتضي ان يكون احدها صادقة والاخرى كاذبة وقد يكون بحيث لا يقتضي ذلك كقولنا زيد ساكن وزيد ليس بتحرك فانهما قضيتان مختلفتان إيجاباً وسلباً لكن اختلافهما لا يقتضي صدق احدها وكذب الاخرى بل هما صادقان قيد بقوله بحيث يقتضي ليخرج الاختلاف الغير المقتضي والاختلاف المقتضي اما ان يكون مقتضياً لقائه وصورته

(قوله وهو اختلاف قضيتين) أقول فان قلت التفاضل قد يجري في المفردات واطراف القضايا

كما مر في مباحث النسب الأربع من قبضي المتساويين وغيرها وكما سيأتي في عكس القبض

الشرطيات يتوقف على أخذ القبض (قال وهو اختلاف الخ) أجل هنا كونه حاداً أو رسماً لان

بيان كون تعريفات المفهرمات الاصطلاحية حدوداً أو رسوماً قد سبق في تماريف الكلمات المحسوسة

بما لا مزيد عليه (قال كون الاولى صادقة الخ) لفظ الاول وقع في مقابلة الاخرى فهو بمعنى

احدهما وقد وقع في بعض النسخ احدهما (قال جنس بعيد) جزم بالجنسية اما لكونه تعريفاً

للمفهوم الاصطلاحي واما لان ذكر المرض العام لا يجوز في التعريف مطلقاً عند المتأخرين (قال

لانه قد يكون الخ) واذا كان كذلك فيتمدد الجواب عنه فيكون جنساً بعيداً (قال يخرج الاختلاف

الخ) لم يصرح في القبول المخرجة بكونها فضولاً أو خواص اعتماداً على التحقيق السابق في تعريف

الكلمات أو ادم نعلق الفرض بينهما (قال لقائه وصورته) اضافة الصورة الى الاختلاف من

اضافة العام الى الخاص كاضافة الذات فلا يقتضي ان يكون للاختلاف مادة وصورة على ما هو بل مادة

يكون الاختلاف صورة له وهي القضيتان (قوله قد يجري في المفردات الخ) قد حقق قدس سره

في مواضع من كتبه ان القبض للمفرد قد يؤخذ بان يلاحظ في نفسه ويدخل عليه الشيء فيكون

بقيصاً له يعني المدلول وقد يؤخذ بان يلاحظ نسبته الى شيء ويرفع تلك النسبة فيكون بقيصاً له

عنه فتكون حينئذ جنساً بعيداً لان الجنس البعيد كما مر هو ما تمددت فيه الاجوبة (قوله بل هما صادقتان) أي ان كان في

الواقع انه ساكن أي أو كاذبتان أي ان كان في الواقع متحركاً (قوله اما ان يكون مقتضياً لقائه وصورته) فيه ان هذا الكلام

يقتضي ان الاختلاف له ذات وصورة تركيب منهما مع انه امر اعتباري والذي يتركب من المهيولي وهي الذات ومن الصورة

اتصافها الاجسام وأوجب بان الاضافة في صورة للضمير اضافة بيانية وعطفت الصورة على الذات مرادف أي اما ان يكون

مقتضياً بنفسه ونانه فليس المراد بالصورة ما قابل المادة

[قوله زيد انسان وزيد ليس بناطق) أي قوله ليس بناطق سالبة لازمة القضية الأولى المساوي وذلك لان زيد انسان وزيد ناطق متلازمان لايجاد مصدقها لايعنان لاختلاف مفهومها . وحينئذ فتلك زيد ليس بناطق سلب لازمة المساوي (قوله انما يقتضي صدق احداها وكذب الاخرى اما لان الخ) في الكلام حذف والاصل انما يقتضي صدق احداها وكذب الاخرى لامر ثم بين ذلك الامر المبهم بقوله (١١٨) اما لان الخ (قوله اما لان قولنا زيد الخ) وجه ذلك انها لما كانتا متلازمين

كان ايجاب هذا في قوة ايجاب الآخر وسلب هذا في قوة سلب الآخر وأنت حين جعلت أحد المتلازمين موجبا والآخر منفيا كان أحدهما كاذبا لذلك الامر أعني ان ايجاب أحدهما يستلزم ايجاب الآخر وسلب أحدهما يستلزم سلب الآخر (قوله واما خصوص المادة فكما في قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد ناطق واما بخصوص المادة فكما في قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان وقولنا بعض الانسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان فان اختلافها بالايجاب والسلب يقتضي صدق احداها ، كذب الاخرى لاصوره وهي كونها كليتين أو جزئيتين بل بخصوص المادة والا لزم ذلك في كل كليتين أو جزئيتين مختلفتين بالايجاب والسلب وليس كذلك فان قولنا كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان كليتان مختلفتان ايجابا وسلبا واختلافها لا يقتضي صدق احداها وكذب الاخرى بل هما كاذبتان وكذلك قولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان جزئيتان مختلفتان بالايجاب والسلب وليس احداها صادقة والاخرى كاذبة بل هما صادقتان بخلاف قولنا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان فان اختلافهما يقتضي لذاته وصورته أن تكون احداها صادقة والاخرى كاذبة حتى ان الاختلاف بالايجاب والسلب يبين كل قضية كلية وجزئية يقتضي ذلك قال

(ولا يتحقق التناقض في الموضوعين الا عند اتحاد الموضوع ويندرج فيه وحدة الشرط والجزء والكل وعند اتحاد المحمول ويندرج فيه وحدة الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل وفي

فلا يصح تخصيصه بالقضايا فان المقصود هنا تناقض القضايا لان الكلام في أحكامها وأما تناقض المفردات الواقعة في أطراف القضايا فيعرف بالمقابلة فلا حاجة الى ادراجها في تعريف التناقض هنا بمعنى السلب (قوله فلا يصح تخصيصه) الى آخره لانه يلزم أن لا يكون التعريف جامعاً (قوله فيعرف بالمقابلة) أي بعد العلم بان نقيض كل شيء رده وان الصدق والكذب في المفردات بمعنى الحمل وعدمه ففصل تعريف التناقض في المفردات اختلافها بالايجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته حمل أحدها وعدم حمل الاخر فلا يرد ان المفهومات الاصطلاحية كيف تعرف بالمقابلة (قوله فلا حاجة الخ) منفرع على قوله المقصود هنا تعريف تناقض القضايا وقوله اما تناقض المفردات جملة معترضة (قل بل بخصوص المادة) أعني لكون المحمول أعم من الموضوع في تلك القضيةين مدخل في تحقق التناقض واستلزام الاختلاف صدق أحدهما وكذب الاخرى فلا يرد ما قيل ان الاختلاف ليس مقتضياً لصدق احدهما وكذب الاخرى بل احدهما صادقة والاخرى كاذبة اتفاقاً

الموضوع له مدخل في تحقق التناقض وفي استلزام الاختلاف صدق احداها وكذب الاخرى (قوله والا لزم الخ) أي والا بان قلنا مقتضي ذلك ذات الاختلاف لزم الخ (قوله فان قولنا الخ) أي من كل قضية الموضوع فيها أهم من المحمول (قوله بخلاف قولنا) أي كل قضية اجتمعت فيها القيود أي فان فيه التناقض لان اختلافها الخ قوله فان اختلافها الخ علة لحذف (قوله حتى ان الاختلاف الخ) فربيع على ما تقدم وكان الانب ان يقول حتى ان كلية وجزئية اختلفا بالايجاب والسلب يكون بينهما التناقض (قوله بالايجاب والسلب) أي لا بالتحصيل والمدول

(قوله اما مخصوصان أو محصوران) يرد عليه المهمة والطبيعة فلا وجه للحصر وأجاب الشارح عن الأولى بقوله لأن المهمات الخ وقوله لكونها الخ علة مقدمة على المدلول وأما الجواب (١١٩) عن الثاني فلأن المراد بقوله القضبان

المحصورتين لأبد مع ذلك من الاختلاف بالكيتين لصدق الجزئيتين وكذب الكلّيتين في كل مادة يكون فيها الموضوع أهم من المحمول ولا بد في الوجهتين مع ذلك من اختلاف الجهة لصدق الممكنتين وكذب الضروريتين في مادة الامكان)

(أقول) القضبان المختلفان بالإيجاب والسلب اما مخصوصان أو محصوران لأن المهمة لكونها في قوة الجزئية من المحصورات في الحقيقة فإن كانتا مخصوصتين فالتناقض لا يتحقق بينهما إلا بعد تحقق ثمان وحدات (الأولى) وحدة الموضوع إذ لو اختلف الموضوع فيها لم يتناقضا لجواز صدقهما

(قال القضبان) أي القضبان المتعارفتان فلا يرد قضي الحصر بالطبيعة على أنها داخلة في المخصوصة عند البعض المختلفان بالإيجاب والسلب التان يمكن تحقق التناقض بينهما فلا يرد أنه يجوز أن يكون احدهما مخصوصة والاخرى محصورة لعدم امكان التناقض بينهما بناء على امتناع أن يتحقق بينهما الاختلاف الذي يقتضي لئلا صدق احدهما وكذب الاخرى (قال اما مخصوصان الخ) فلا يرد عدم الترض المهمة وأما ما قيل ان المقصود القضبان المختلفان بالإيجاب والسلب بالاختلاف المهود المين في تعريف التناقض فليس بشئ إذ بعد اعتبار هتدهما باختلاف المخصوص لامين لاعتبار الشرائط في تحقق التناقض بينهما (قال فالتناقض لا يتحقق فيها إلا بعد تحقق ثمان وحدات) يعني بعد تحقق تلك الوحدات قد يتحقق التناقض بينهما على ما هو مقتضى الاستثناء عن السلب الكلّي وذلك اذا لم يتسبّر معها الجهة بخلاف المحصورات فانه لا يتحقق بينهما إلا بعد اعتبار شرط آخر وهو الاختلاف في الكمية فاندفع ما قيل انه ان أريد ان المخصوصتين يتوقف تناقضهما على هذه الشرائط فلا اختصاص له بالمخصوصتين وان أريد أنها يمكن في تناقض المخصوصتين فلا نسل ذلك لأنه لا بد من الاختلاف في الجهة وليس المقصود بلزوم تلك الوحدات في المخصوصتين انه لا بد من تحقق جميعها في كل مخصوصتين متناقضتين فان اللازم في الجميع وحدة الموضوع والمحمول دون سائر الوحدات اذ قد لا يكون الحكم مما يقبل التقييد بالشرط والزمان والمكان والقوة والفعل بل المقصود انه اذا اعتبر في احدى التقيضين وحدة منها لا بد من اعتبارها في الاخرى ثم ان ذكر شرائط تحقق التناقض بعد تعريفه لان التعريف انما يفيد معرفة مفهومه ونمجه عما عداه لا طريق عمله ونحن نحتاج في الاقصة الى أخذ التقيض فلذا ذكرنا شرائط تحققه وأورد المحقق الثنائيات ان الشرائط المذكورة لاثني يتحقق التناقض بينهما فان الاختلاف قد يكون بغير ما ذكر نحو زيد كاتب أي بالقلم الواسطي على القرطاس البغدادي زيد ليس بكاتب أي بقلم آخر على قرطاس آخر فكان عليهم ان يزيدوا وحدة الآلة ورد بان وحدة الآلة داخلة في وحدة الشرط لان المراد به ما اعتبر في الحكم سواء كان وضما أو آلة أو محلا تأمل (قوله الأولى وحدة الموضوع) انما لم يقل وحدة المحكوم عليه ليشمل الموضوع والمقدم لان تناقض الشرطيات سيأتي بشكلم عليه على اقتراده

اعترض بان هذه الثمانية لاثني يتحقق التناقض بينهما لأن الاختلاف قد يكون بغير ما ذكر نحو زيد كاتب أي بالقلم الواسطي على القرطاس البغدادي زيد ليس بكاتب أي بقلم آخر على قرطاس آخر فكان عليهم ان يزيدوا وحدة الآلة ورد بان وحدة الآلة داخلة في وحدة الشرط لان المراد به ما اعتبر في الحكم سواء كان وضما أو آلة أو محلا تأمل (قوله الأولى وحدة الموضوع) انما لم يقل وحدة المحكوم عليه ليشمل الموضوع والمقدم لان تناقض الشرطيات سيأتي بشكلم عليه على اقتراده

(قوله الثانية وحده المحمول) أى لانه لو اختلف المحمول بينهما لم يتقاضا لجواز صدقهما معا أو كذبهما معا وكذا يقال فى كل واحد (قوله الثالثة وحده الشرط) اعلم انه ليس المراد بلزوم تلك الوحدات فى الخصوصتين انه لابد من تحقق جميعها فى كل خصوصتين متناقضتين لان اللازم فى الجميع انما هو وحدة الموضوع والمحمول دون سائر الوحدات اذ قليلا كون الحكم قابلا لتقييد الشرط والزمان والمكان والقوة والفعل بل المراد انه اذا اعتبر فى احدى النقيضتين وحدة منها لايضمن اعتبارها فى الاخرى (قوله لعدم التناقض عند اختلاف الشرط) اعترض بان هذا الدليل لا يثبت وجوب وحدة الشرط لانه يفيد جواز التناقض بينه مشروطة وغير مشروطة مثل (١٣٠) قولنا الجسم مفرق للبصر بشرط كونه ابيض الجسم ليس بمفرق للبصر رأى

وكذبهما معا كقولنا زيد قائم وعمره ليس قائم (الثانية) وحده المحمول فانه لاتناقض عند اختلاف المحمول كقولنا زيد قائم وزيد ليس بضاحك (الثالثة) وحده الشرط لعدم التناقض عند اختلاف الشرط كقولنا الجسم مفرق للبصر أى بشرط كونه ابيض والجسم ليس بمفرق للبصر أى بشرط كونه اسود (الرابعة) وحدة الشكل والجزء فانه اذا اختلف الشكل والجزء لم يتقاضا كقولنا الزنجى ليس أسود أى بـضه الزنجى ليس بأسود أى كله (الخامسة) وحدة الزمان اذ لاتناقض اذا اختلف الزمان كقولنا زيد قائم أى لايلا وزيد ليس قائم أى نهائياً (السادسة) وحدة المكان لعدم التناقض عند اختلاف المكان كقولنا زيد جالس أى فى الدار وزيد ليس بجالس أى فى السوق (السابعة) وحدة الاضافة فانه اذا اختلفت الاضافة لم يتحقق التناقض كقولنا زيد أب أى لعمره وزيد ليس بأب أى لكره الثانية وحدة القوة والفعل فان النسبة اذا كانت فى احدى النقيضتين بالفعل وفى الاخرى

(قال وحدة الشرط) أى اذا اعتبر فى أحدهما قيد لابد ان يمتد ذلك فى الاخرى (قال لعدم التناقض عند اختلاف الشرط) أى عند اختلاف النقيضتين فى الشرط وذلك بان يمتد الشرط فى احدهما دون الاخرى أو يعتبر فى كل منهما شرط مخالف لشرط الاخرى فلا يردان الدليل لا يثبت وجوب وحدة الشرط لانه يجوز مع ذلك التناقض بين مشروطة وغير مشروطة مع انه ليس فيه وحدة الشرط فلا بد من ابطال التناقض بينهما حتى يثبت وجوب وحدة الشرط مثله الجسم مفرق للبصر بشرط كونه ابيض الجسم ليس بمفرق للبصر أى مطلقاً من غير تقييد بالبياض (قال فانه اذا اختلف الشكل والجزء لم يتقاضا) مع اشتغال الشكل على الجزء فاذا اختلفا بل يكون الحكم فى أحدهما على جزء وفى الاخرى على جزء آخر نحو الزنجى اسود أى بـضه والزنجى ليس بأسود أى بـضه كان انتفاء التناقض بطريق الاولى (قال أى بـضه) وهو جلده وشره (قال أى كله) فان عظامه واعصابه وانفاده وعينه ليس بسود (قال وحدة القوة والفعل) أراد بالقوة عدم الحصول فى زمان الحال مع امكانه له بالفعل الحصول فى احوالها غير الامكان والاطلاق اللذين من الجهات الا ترى انه يمكن تقييدهما بالامكان والاطلاق العام فى الحقيقة مما يقيدان للمحمول وليسا بكيفيتين للنسبة

لو اعتبر فى احدهما كمية الموضوع واعتبر فى الاخرى جزئية فلا تناقض بينهما وان كان الشكل مشتملاً على الجزء واذا كان بالقوة الاختلاف بهذا الاسر موجباً لعدم التناقض فمجاها لعدم التناقض اذا كان الحكم فى احدهما على جزء وفى الاخرى على جزء آخر نحو الزنجى اسود أى بـضه الزنجى ليس بأسود أى بـضه بطريق الاولى (قوله أى بـضه) وهو جلده وشره (قوله أى كله) فان عظامه واعصابه وانفاده وعينه ليس بسود (قوله وحدة القوة والفعل) المراد بالقوة ما ليس حاصله فى الزمان الحال مع امكان الحصول فيه والمراد بالفعل الحصول فى الحال وليس المراد بالفعل هنا احدى الجهات أعني الاطلاق المفسر بالفعل فما تقدم اذ المراد بالفعل الذى هو الاطلاق عدم الاستعانة فى الحصول سواء كان فى الحال أو فيما مضى وأيضاً الفعل الذى هو الاطلاق كمية للنسبة وأما الفعل المراد هنا المفسر بما علمت قيد للمحمول كقوة قبول الوجود لله تعالى فى قولك انه موجود فكيف

مطلقاً من غير قيد لانه ليس هنا اختلاف فى الشرط اذ ظاهره ان فى كل شرطاً مخالفاً لما فى الاخرى مع انه لاتناقض بينهما لعدم وحدة الشرط وأجيب بان قوله لعدم التناقض عند اختلاف الشرط فيه حذف والاصل لعدم التناقض عند اختلاف النقيضتين فى الشرط وذلك بان يمتد الشرط فى احدهما دون الاخرى أو يعتبر فى احدهما شرط مخالف لشرط الاخرى (قوله وحدة الشكل والجزء) الواو بمعنى أو أى ان اذا اعتبر كمية للموضوع فى احدهما لايضمن اعتباره فى الاخرى واذا اعتبر الجزء فى احدهما لايضمن اعتباره فى الاخرى وما

بكيفية هي اما الضرورة أو الفعل واما قولنا الحر في الدن ليس بمكر فالقول معتبر قيداً. للمحمول وهو الاسكار ولاجل كون الفعل المراد هنا غير الفعل المتقدم يمكن ان قيد نسبة القضية المتبر فيها الفعل أو القوة شرطاً للمحمول بالاطلاق العام بحيث يقال الحر في الدن مكر بالقوة بالاطلاق العام أو بالفعل أي ان هذا الثبوت غير مستحيل أو ليس الحر في الدن بمكر بالفعل بالاطلاق العام بمعنى ان نفي الاسكار عنه حال كونه في الدن في الحال ليس بمال اذا علمت هذا نعلم ان قول الشارح قلت النسبة اذا كانت الخ لا يصح لانه يقتضي ان القوة والفعل صفتان للنسبة وان الفعل المراد هنا هو الفعل الذي قدم في الموجهات مع انه غيره قطعاً وما هنا ليس صفة للنسبة بل قيداً للمحمول ألا ترى ان قولك الحر في الدن مكر بالفعل أو بالقوة يصدق بكون النسبة عمالة أو ممكنة اللهم الا ان يجعل في كلامه حذف والتقدير فان تعلق النسبة الذي هو المحمول اذا كان الخ قاتل (قوله ذكرها القدماء لتحقق التناقض) ليس المراد انها متي وجدت تحقق (١٢١) التناقض بل المراد انه لا بد منها في

التناقض وان لم تكن كافية وحدها اذ لا بد منها من اختلاف الجهة في جميع القضايا الموجهة من الاختلاف في الكمية في القضايا المحصورة وانما لم نقل لتحقق التناقض في الخصوصتين كما هو ساق كلامه أولاً لان القدماء ذكروا انه لا بد منها في تناقض الخصوصات وغيرها فلا وجه حينئذ للحصر (قوله يندرج فيها وحدة الشرط ووحدة الجزء والكل) أي فلا معنى لافرادها (قوله يستتبع اختلاف الموضوع) أي يستلزم اختلافه فاختلاف الموضوع لازم

بالقوة لم يتناقضا كقولنا الحر في الدن مكر أي بالقوة والحر في الدن ليس بمكر أي بالفعل فهذه ثمانية شروط ذكرها القدماء لتحقق التناقض وردتها المتأخرون الى وحدتين وحدة الموضوع ووحدة المحمول فان وحدة الموضوع يندرج فيها وحدة الشرط ووحدة الكل والجزء أما اندراج وحدة الشرط فلان قولنا الموضوع في قولنا الجسم مفرق للجسم هو الجسم لامطلقاً بل بشرط كونه أبيض والموضوع في قولنا الجسم ليس بمفرق للجسم هو الجسم لامطلقاً بل بشرط كونه أسود فاختلاف الشرط يستتبع اختلاف الموضوع فلو اتحد الموضوع اتحد الشرط واما اندراج وحدة الكل والجزء

(قوله ذكرها القدماء لتحقق التناقض) أقول يعني لا بد منها في التناقض وان لم تكن كافية وحدها بل لا بد منها من اختلاف الجهة في جميع القضايا الموجهة ومن اختلاف الكمية في القضايا المحصورة كما سيأتي (قوله فان وحدة الموضوع يندرج فيها وحدة الشرط الخ) أقول قيل تخصيص بعض الوحدات بالاندراج تحت وحدة الموضوع وتخصيص بعضها بالاندراج تحت وحدت المحمول تحكم فان القضية اذا عكست صارت الوحدات المتدرجة في وحدة الموضوع في أصل

(قوله يعني لا بد في التناقض الخ) (١) يعني معنى قوله لتحقق التناقض حيث لم يقيد بالخصوصتين انه لا بد منها في تحققة لا انها كافية فيه اذ لا بد في تناقض الخصوصتين منها وان لم تكن

(١) يعني معنى قوله لتحقق التناقض حيث لم يقيد بالخصوصتين انه لا بد منها في تحققة لا انها فيه اذ لا بد فيه من الاختلاف في الجهة في الكل واختلاف الكلمة في المحصورات وليس مراده انه لا بد في تناقض الخصوصتين منها الخ (نسخة)

(م - ١٦ - شروح التعبية ثلث) واذا اتفق هذا اللازم بان اتحد الموضوع اتفق الملزوم وهو اختلاف الشرط فيلزم انه متى اتحد الموضوع اتحد الشرط فان قلت تخصيص بعض الوحدات بالاندراج تحت الموضوع وتخصيص بعضها بالاندراج تحت وحدة المحمول تحكم لان القضية اذا عكست صارت الوحدات المتدرجة تحت وحدة الموضوع متدرجة تحت وحدة المحمول لصيرورة ذلك الموضوع محمولاً في العكس فصارت الوحدات المتدرجة في وحدة المحمول هناك متدرجة في وحدة الموضوع وصيرورة ذلك المحمول موضوعاً فالصواب ان يقال ان هذه الوحدات متدرجة في وحدة الموضوع والمحمول من غير ان يبين الداخل تحت هذه والداخل تحت هذه قلت ان التخصيص راعي ماهو الظاهر من ان رجوع وحدة الشرط ووحدة الكل والجزء الى وحدة الموضوع ورجوع البواقي الى وحدة المحمول أظهر وذلك لان اعتبار الشرط والكل والجزء في الموضوع أنسب لان الشرط في الأغلب وصف للموضوع وحال من أحواله والكمية والجزئية عين الموضوع في الحقيقة واعتبار الزمان والمكان والأضافة والقوة والفعل في المحمول أنسب لان هذه كلها قيود

فلان الموضوع في قولنا الزنجي اسود بعض الزنجي وفي قولنا الزنجي ليس باسود كل الزنجي وهما مختلفان ووحدة المحمول يندرج فيها الوحدات الباقية اما اندراج وحدة الزمان فلان المحمول في قولنا زيد نائم النائم ليلا وفي قولنا زيد ليس بنائم النائم نهائراً فاختلاف الزمان يستدعي اختلاف المحمول وأما اندراج وحدة المكان والاضافة والقوة والفعل فعلى ذلك القياس وردعا الفارابي الى وحدة واحدة وهي وحدة النسبة الحكيمة حتى يكون السلب وارداً على النسبة التي ورد عليها الايجاب وعند ذلك يتحقق التناقض جزئياً وانما كانت مردودة الى تلك الوحدة لانه اذا اختلفت شئ من الامور الثمانية اختلفت النسبة ضرورة ان نسبة المحمول الى أحد الامرين مغايرة لنسبته الى الآخر ونسبة أحد الامرين الى شئ مغايرة لنسبة الآخر اليه ونسبة أحد الامرين الى الآخر بشرط مغايرة للنسبة اليه بشرط آخر وعلى هذا فقي انحدت النسبة انحد الكل وان كانت القضيتان محصورتين فلا بد مع ذلك أى مع اتحادهما في الامور الثمانية من اختلافهما في الكم أي في الكمية والجزئية فانهما لو كانتا كليتين أو جزئيتين لم يتناقضا لجواز كذب الكليتين وصدق الجزئيتين في كل مادة يكون الموضوع فيها أهم من المحمول كقولنا كل حيوان انسان ولا شئ من الحيوان بانسان فانهما كاذبتان وكقولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان فانهما صادقتان فان قلت الجزئيتان انما تصادقان لاختلاف الموضوع للاتحاد

القضية مندرجة في وحدة المحمول لصيرورة ذلك الموضوع محمولا في انمكس وصارت الوحدات المندرجة في وحدة المحمول هناك مندرجة في وحدتي الموضوع لصيرورة ذلك المحمول موضوعا فالصواب ان يقال هذه الوحدات مندرجة في وحدتي الموضوع والمحمول مطلقا من غير تبيين وهذا حتى الا ان المخصص كانه راعى ماهو الظاهر من أن رجوع وحدة الشرط ووحدة الكل والجزء الى وحدة الموضوع ورجوع البواقي الى وحدة المحمول أظهر لان اعتبار الشرط والكل والجزء في الموضوع واعتبار الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل في المحمول أنسب وأولى كما لا يخفى (قوله الجزئيتان انما تصادقان) أقول يعني ان انتفاء التناقض في الجزئيتين كما انه مقارن لعدم الاختلاف في الكمية كذلك مقارن لعدم الاتحاد في خصوصية

كافية فيه حتى يرد أنه لا وجه حينئذ للتخصيص بالخصوصيتين (قوله أنسب وأولى) لان الشرط في الأغلب وصف الموضوع وحال من أحواله والكل والجزء انما هو الموضوع والبواقي قيوداً لاحداث دون القوات باعتبارها في المحمول الذي هو عبارة عن المفهوم أولى (قوله يعني ان انتفاء التناقض الخ) حاصله ان اشتراط الاختلاف في الكم في المحصورات انما يثبت اذا ثبت ان الاتحاد في الكمية والجزئية موجب لعدم التناقض وقد ثبت الاول بقوله لكذب الكليتين فيما اذا كان الموضوع أهم وأما الثاني فلا يثبت بصدق الجزئيتين فيه لان صدقها كما انه مقارن لاتحاد الكم مقارن لعدم الاتحاد في خصوصية الموضوع فلم لا يكون الاتحاد فيها كذلك شرطاً لتحقيق التناقض في الجزئيتين فلا يثبت اشتراط الاختلاف في الكم بل بعدم الاتحاد في الكمية وليس حاصل الاستفسار أنه لم يعتبر الاختلاف في الكم ولم يعتبر الاتحاد في خصوصية الموضوع مع ان التناقض يحصل بكل واحد منهما مع اعتبار باقي الشرائط حتى يرد عليه ان اعتبار الاختلاف في الكم كاف

للاحداث دون الذات باعتبارها في المحمول الذي هو عبارة عن المفهوم أولى (قوله ضرورة ان نسبة المحمول الى أحد الامرين) أى الموضوعين وهذا اشارت الى اختلاف الموضوع واتحاد المحمول وقوله ونسبة أحد الامرين أى أحد المحمولين وهذا اشارت الى اتحاد الموضوع واختلاف المحمول (قوله فان قلت الجزئيتان الخ) هذا وارد على اشتراط الاختلاف في الكم وحاصله ان انتفاء التناقض في الجزئيتين كما انه مصاحب لعدم الاختلاف في الكمية كذلك مصاحب لعدم الاتحاد في الموضوع فلم لا يكون السبب في عدم التناقض انما هو اختلاف الموضوع ولا حاجة لاشتراط اختلاف الكم لان اشتراط اتحاد الموضوع يعني

(قوله فقول الخ) حاصله ان المنظور له انما هو مفهوم القضية لا التمين في الخارج ومفهوم القضية الذي هو الثبوت لبعض افراد جملة يجوز للتوزيع ويجوز لصدمة فيضطر لامتزاجه بتحقيقه التناقض وهو الاختلاف في الكم والتمين الخارجي المقضي لصدمة اشتراط الاختلاف في الكم لم ينظر له لانه خارج عن مفهوم القضية مثلا قولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ايس بانسان المنظور له انما هو مفهوم القضية بل الايجاب والسلب أعني ثبوت الانسانية لبعض افراد الحيوانات لكن تلك الافراد غير معينة بل مهمة وكذا الذي سلبت عنه الحيوانية غير معينة وحيث كان المنظور له انما هو مفهوم القضية لا يتحقق تناقض حينئذ لجواز التوزيع بان يراد بالبعض الاول غير البعض الثاني فلا بد من الاختلاف في الكمية حتى يتحقق التناقض وليس المنظور له التمين في الخارج بان يراد (١٢٣) بالبعض الاول افراد الناطق وفي الثاني

غيره لان هذا أمر خارج عن مفهوم القضية فلا يلتفت له فالحاصل ان صدق الجزئيين يتحقق مع التمين في الخارج ومع كون المراد المفهوم المحمل لجواز التوزيع لكن التمين أمر خارج فلا يلتفت له فيضطر لامتزاجه بتحقيقه التناقض وهو الاختلاف في الكم فقول الشارح انما هو الى مفهوم القضية أي لا الى التمين في الخارج وقوله لم يتناقض أي لجواز التوزيع في نفس الامر وقوله ولما تمين الموضوع فلا التفات له قال السائل نظر للتوزيع فاعترض وقال ان الصدق انما جاء من

الكيفية فان البعض المحكوم عليه بالانسانية غير البعض المحكوم عليه بسلب الانسانية فقول النظر في جميع الاحكام انما هو الى مفهوم القضية ولما لوحظ مفهوم الجزئيين وهو الايجاب لبعض الافراد والسلب عن بعض لم يتناقضا وأما تمين الموضوع فأمر خارج عن المفهوم فان قلت اليس اعتبروا وحدة الموضوع فما الحاجة الى اعتبار شرط آخر في المحصورات

الموضوع واذا اعتبر الاختلاف في الكمية مع سائر الشرائط حصل التناقض كذلك اذا اعتبر الاتحاد في خصوصية الموضوع مع باقي الشرائط حصل التناقض أيضاً فلم لا يكون الاتحاد في الموضوع شرطاً دون الاختلاف في الكمية أجاب بأن مناط أحكام القضايا انما هو في معوماتها وخصوصية البعض خارجة عن مفهوم القضية الجزئية فلا يمكن اعتبار اشتراط الاتحاد فيها والا لكان التناقض في الجزئيات باعتبار أمر خارج عنها فذلك لم يتبرر بخلاف الكمية فانها داخلة في معومات القضايا فوجب اعتبار الاختلاف فيها ليتحقق التناقض (قوله فان قلت ليس اعتبروا وحدة الموضوع)

في تحقق التناقض في جميع المحصورات بخلاف الاتحاد في الموضوع فانه لا يكفي لتحقيق الاتحاد مع الشرائط الباقية في الكلبيين مع عدم التناقض بينهما (قوله فلم لا يكون الاتحاد الخ) اشار بذلك الى ان مقصود الشارح منع استلزام صدق الجزئيين لاشتراط الاختلاف بسند جواز أن يكون الصدق بواسطة الاتحاد وانما ذكره بصورة الدعوي حيث قال انما يتصادقان لاختلاف الموضوع للاتحاد الكمية بطريق الاستظهار (قوله انما هو في معوماتها) وما قيل انه قد اعتبر في التناقض الوحدات الستة التي هي سوى وحدة الموضوع والمحمول مع انها خارجة عن مفهوم القضية فتدفع بما عرفت من أن المقصود من اعتبار تلك الوحدات فيه انه اذا اعتبرت أحدها في مفهوم القضية تميزت في قبضتها أيضاً (قوله خارجة عن مفهوم القضية) لان الحكم فيه على البعض المهم (قوله فانها داخلة في معومات القضايا) لان الكلام في المحصورات الأربع

اختلاف الموضوع فلو عين بالبعض لم يصدق ونحن نقول له التمين خارج عن مفهوم القضية والخارج لا ينظر له وحينئذ فيضطر في تحقق التناقض الى اختلاف الكمية (قوله فان قلت ليس الخ) هذا وارد على قوله في الجواب السابق النظر انما هو الى مفهوم القضية وأما التمين فإخراج لا يشترط وحاصله ان هذا المحصر وعدم لاعتبار التمين الخارجي ممنوع الا ترى انهم اعتبروا وحدة الموضوع ولا شك ان هذا خارج عن مفهوم القضية وحيث بطل حصرك تمين انه كما ينظر لمفهوم القضية ينظر لتمتين الخارجي وهو صدق الجزئيين بمحتل انه جاء من اختلاف الموضوع أو من اتحاد الكم فالتناقض دائر بين اتحاد الموضوع وبين الاختلاف في الكم والاول قد تقدم شتراطه فلا حاجة حينئذ لاشتراط الاختلاف في الكم فهذا معارضة لدليل السابق فقول الشارح فما الحاجة الى اعتبار شرط آخر الاستفهام للانكار والمراد بالشرط الآخر الاختلاف في الكم وقوله في المحصورات أي الجزئية بقرينة سوق الكلام

(قوله قلت المراد الخ) حاصله ان هذا السؤال اتم نشأ من عدم الفرق بين وحدة الموضوع وخصوصية الموضوع وتوضيحه ان يقال المراد بوحدة الموضوع التي تقدم اشتراطها الأعداد في الذكر بان يكون لفظ الموضوع في كل من القضيتين واحداً كأنسان وهذه الوحدة حاصلة في الجزئيتين ومع ذلك لا تناقض اذ يجتدل ان يراد من الموضوع الاول غير المراد من الثاني فلا بد من اعتبار شرط آخر (١٢٤) وهو اختلاف الكمية وليس المراد بوحدة الموضوع اتحادها في

قلت المراد بالموضوع الموضوع في الذكر لا ذات الموضوع والام يمكن بين الكمية والجزئية تناقض فان ذات الموضوع في الكمية جميع الافراد وفي الجزئية بعضها وهاهنا فنان هذا كله اذا لم تكن القضيتان موجبتين واما اذا كانتا موجبتين فلا بد مع تلك الشرائط من شرط آخر في كل أي في المحصورات والمحصورات وهو الاختلاف في الجهة لانهما لو اتحدتا في الجهة لم تناقضا لكذب الضروريتين في مادة الامكان كقولنا كل انسان كاتب بالضرورة وليس كل انسان كاتباً بالضرورة فانها يكذبان

أقول هذا السؤال متعلق بالجواب عن السؤال الاول يعني ان انحصار النظر في أحكام الفضاء في مفهوماتها لا يجديك نقماً في عدم اعتبار وحدة الموضوع كما ذكرت لانهم قد اعتبروا وحدة الموضوع كما تقدم سواء كان ذلك الاعتبار اعتباراً للخارج عن مفهوم القضاء في أحكامها أولاً ومع اعتبارها لاجابة الى اعتبار الاختلاف في الكمية في القضاء الجزئية اذ مع اتحاد الموضوع يتحقق التناقض بينهما فلا احتياج الى اختلاف الكمية وأجاب بان المراد ما اعتبروه وحدة الموضوع في الذكر وهذه الوحدة حاصلة في الجزئيتين ولا تناقض فلا بد من اعتبار شرط آخر هو اختلاف الكمية كما بينا فحاصل السؤال الاول انه لم تعتبر الاختلاف في الكمية ولم تعتبر الأعداد في الموضوع مع أنه مفق عن الاختلاف في الكمية أجب بأنه لا يمكن اعتبار الأعداد لانه اعتباراً من خارج وحاصل السؤال الثاني ان القوم قد اعتبروا الاتحاد سواء قلناه اعتباراً من خارج فيلزم بطلان ما ذكرت من أن النظر في أحكام القضاء الى مفهوماتها أو قلت انه ليس كذلك فيبطل ما ذكرت من أن

(قوله هذا السؤال متعلق الخ) منشأ عدم الفرق بين وحدة الموضوع وخصوصية الموضوع (قوله في القضاء الجزئية) انار بذلك الى ان المقصود بقوله في المحصورات والمحصورات الجزئية بقرينة سوق الكلام (قوله وحدة الموضوع في الذكر) أي يكون عنوان القضيتين واحداً (قوله انه اعتبر الاختلاف في الكمية) أي في الجزئيتين قال لكذب الضروريتين الخ في شرح المطالع لاجال هذا الدليل لا يرد على الدعوى لانه اتما يدل على اختلاف الجهة في الضرورة والامكان والصورة الجزئية لا تثبت الكمية لانا نقول قبيض الموجهة رغبها ولاخفاء في أن رفع الجهة اتم من رفع النسبة موجهاً بتلك الجهة فلا تكون تلك الجهة محفوظاً في القبيض ولما كان هذا المعنى كالظاهر منه عليه بإيراد الضرورة والامكان على ضرب من التمثيل انتهى يعني ان رفع النسبة الموجهة بمجهة قد يكون باعتبار رفع تلك النسبة حال كون ذلك الرفع موجهاً بتلك الجهة فيكون الجهة متحدة في القضيتين وقد يكون باعتبار رفع الجهة مع بقاء النسبة فرفع النسبة والجهة وما يساويه أهم من الرفع المكيف باطل فكذا المزوم (قوله

لكذب الضروريتين الخ) لا يدل هذا الدليل لا يثبت المدعي لانه اتما يدل على اختلاف الجهة في الضرورة والامكان والجزئية لا يثبت الكمية لانا نقول ما ذكره النازح ضرب من التمثيل وانما اشتراط اختلاف الجهة لان التناقض يرفع النسبة ورفع النسبة الموجهة بمجهة قد يكون ذلك الرفع موجهاً بتلك الجهة فتكون الجهة متحدة في القضيتين وقد يكون الرفع لانسبة باعتبار الجهة مع بقاء النسبة فرفع النسبة الموجهة أهم من الرفع المكيف بتلك الجهة وحيث لا يكون الرفع المكيف بالجهة قبيضاً للنسبة الموجهة ولا مساوياً لتقيضها بل لرفع الجهة أو ساويه

المصدق بحيث يكون افراد هذا هي افراد هذا حتى يتم كلام السائل ثم اعلم ان هذا الجواب ربما يخالف قولهم فيما مر ان وحدة الشرط ترجع لوحدة الموضوع لان هذا يفيد ان المراد بوحدة الموضوع اتحادها ماصداً وأجاب الشيخ عن هذا وقال ان قولهم هذا المراد بوحدة الموضوع اتحادها في الفكر أي مع النظر للافراد فلا يعارض ماسر وفيه ان كان كالف هذا هو المراد فلا يكون راداً على المعارض بل يقويه فأتم كاتبه (قوله قلت المراد بالموضوع) أي الذي اعتبروا وحدة (قوله والام يمكن بين الخ) أي والا بان أريد ذات الموضوع لم يكن بين ذات الكمية والجزئية تناقض لاختلاف ذاتها أي واللازم باطل فكذا المزوم (قوله

الخالف

لان إيجاب الكتابة لشيء من افراد الانسان ليس بضروري ولا سلبها عنه وصدق الممكنين فيها
كقولنا كل انسان كاتب بالامكان وليس كل انسان كاتباً بالامكان فقد بان ان اختلاف الجبهة
لا بد منه في الموجهات قال

(فقيض الضرورية المطلقة الممكنة العامة لان سلب الضرورة مع الضرورة مما يتناقضان جزماً وقيض
الدائمة المطلقة العامة لان السلب في كل الاوقات ينفيه الإيجاب في البعض والعكس وقيض
الشرطية العامة الحينية الممكنة أي التي حكم فيها برفع الضرورة بحسب الوصف عن الجباب

اعتباره اعتبار أمر خارج ومع اعتباره الامعاد في الموضوع لاحاجة الى اشتراط الاختلاف في
الكيفية في تناقض الجزئيات أجب بأن ما اعتبروه الامعاد في الضوان دون خصوصية الذات وقد
يتوهم أن حاصل السؤال الثاني انهم اعتبروا وحدة الموضوع فكيف يعتبرون الاختلاف في
الكيفية فانه بوجوب عدم الامعاد في الموضوع اذ يصير الموضوع في احدى التقيضين الجميع وفي
الاخرى البعض وعلى هذا فوله فا الحاجة ليس على ما ينبغي بل يجب ان يقال بده فكيف يشترط
الاختلاف في الكيفية وما قررناه في توجيه السؤال الثاني هو المطابق لبارئه وهو المتقول عن الشارح

بتلك الجبهة فلا يكون الرفع المكيف بالجبهة قضيضاً لها ولا مساوياً له بل رفع الجبهة أو مساويه
قائضه ما قبل ان رفع النسبة للموجهة كما انه أهم من رفعها الموجه بها أهم من رفع النسبة الموجهة
بجبهة أخرى فينبى ان لا يكون قضيض للموجهة. موجهة لان الجبهة الاخرى مساوية لرفعها أو
عين رفعها كما ينه الشارح وأما ما قبل ان رفع النسبة مقيداً بوقت معين يساوي رفع النسبة في ذلك
الوقت ولذا أثبت صاحب الكشف التفاضل بين المطلقتين الوقتيتين حتى صرح بهما كالشخصيتين
المتفاضلتين وان رفع الاطلاق ليس أهم من اطلاق الرفع والالتحق مع اطلاق الرفع فلا يصدق
اطلاق الرفع والإيجاب معاً وان رفع الامكان ليس أهم من امكان الرفع والا لم يصدق امكان
الإيجاب مع امكان الرفع فجوابه ما أشار اليه الشارح في شرح المطالع عن ان الكلام في الموجهات
وقد سبق ان الاطلاق ليس من الجهات وكذا الامكان فان الممكنة ليست قضية بالفعل فضلاً
عن ان يكون موجهة وان التفاضل بين الوقتين لم يثبت أصلاً لاقسام الوقت الى أجزاء يمكن الثبوت
في بعضها والسلب في البعض الآخر اهم الا اذا أخذنا النسبة بحسب الآن الذي لا ينقسم لكن
الوقت لا يكاد يطلق عليه بحسب التعارف ثم أقول لانسب ان رفع النسبة مقيداً بوقت معين يساوي
الرفع النسبة في ذلك الوقت لجواز ان يخفق رفع النسبة في ذلك الوقت باستثناء الوقت وان رفع
الاطلاق وان لم يكن أهم من اطلاق الرفع لكن اطلاق الرفع أهم منه فانه يجمع اطلاق الإيجاب
ودوام الرفع بخلاف رفع الاطلاق فانه مختص بالدوام فلا يكون مساوياً لرفع الدوام الذي هو قضيض
الاطلاق وكذا الحال في رفع الامكان وامكان الرفع فان رفع الامكان لإجماع الضرورة وامكان
الرفع يجمعهما تقدير (قوله ومع اعتبارهم) عطف على قوله ان القوم قد اعتبروا الانعاد (قوله ان
حاصل السؤال الخ) وثمما حاصل السؤال الاول فهو المذكور سابقاً (قوله انهم اعتبروا الخ) فيكون
السؤال متعلقاً بإصل المدعي أي اشتراط الاختلاف في الكيفية معارضة لدليه (قوله فكيف يشترط الخ)
على سبيل الاستفهام الانكاري

(قوله لان إيجاب الكتابة)

أي بالفعل (قوله وصدق

الممكنين) أي العامين فيها

أي في مادة الامكان (قوله

كقولنا كل انسان كاتب

بالامكان الخ) أي ان سلب

الكتابة غير واجب في

القضية الموجبة وثبوت

الكتابة غير واجب في

الممكنة السالبة لان الطرف

المخالف في الاولى سلب وفي

الثانية إيجاب وقد سلبت

الضرورة عن ذلك الطرف

(قوله اعلم أولاً) أي قبل بيان قاضى الجهات لان هذه المقدمات مأخوذة في دلائلها على ما ستقف عليه وقوله ان تقبض كل شيء رضمه فيه نظر اذ من جهة الشيء السلب وتقبضه الإيجاب مع انه ليس رضمًا للسلب لان رفع السلب يتوقف تقبضه على تقبل السلب والإيجاب ليس كذلك نعم الإيجاب مستلزم لرفعه لان رفع السلب في المعنى إيجاب فالأولى ان يقول اعلم أولاً ان رفع كل شيء تقبضه لانه حينئذ يكون حكماً بالسام على الخاص فيجوز ان يكون التقبض غير الرفع وهو الإيجاب الا ان يريد بالرفع ماهو أعم من الرفع حقيقة (١٢٦) بان يراد الرفع حقيقة أو ماهو مساو له وبالتقبض ماهو أعم من التقبض

حقيقة أو ما يساويه ثم ان المخالف كقولنا كل من به ذات الجلب يمكن أن يسعل في بعض أوقات كونه مجنوباً وتقبض المعرفة العامة الحينية المطلقة أعني التي حكم فيها بذبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في بعض احيان وصف الموضوع ومثاله ما مر)

(أقول) اعلم أولاً ان تقبض كل شيء رضمه وهذا القدر كاف في أخذ التقبض لتقبضه قضية حتى ان كل قضية يكون تقبضها رفع تلك القضية فاذا قلنا كل انسان حيوان بالضرورة فتقبضها انه ليس

(قوله اعلم أولاً ان تقبض كل شيء رضمه) أقول فيه مناقشة لان السلب شيء وتقبضه الإيجاب وليس الإيجاب رفع السلب وان كان مستلزماً له بل السلب رفع الإيجاب فالأولى أن يقال رفع كل شيء تقبضه

(قال اعلم أولاً) أي قبل بيان قاضى الجهات فان هذه المقدمة مأخوذة في دلائلها على ما ستقف عليه (قوله فيه مناقشة الخ) يعني ان تلك المقدمة سواء كان المقصود منها الحكم على التقبض كما يشتر به لفظ كل أو تعريفه لا يصح لعدم شمولها الإيجاب مع كونه قبضاً للسلب فاذا كان تعريفاً لم يكن جاسماً واذا كان حكماً يلزم حمل الخاص على جميع أفراد العام (قوله لان السلب شيء الخ) ولك أن تقول لانسلم انه شيء بل هو لاشيء من حيث ذاته وان كان شيئاً من حيث انه من المفهومات يصح تعلق العلم به والتبادر من الشيء ما يكون في نفسه شيئاً سبباً اذا وقع في مقابلة الرفع ولو قال ان السلب تقبضه الإيجاب كما يستفاد من تعريف التناقض حيث اعتبر فيه الاختلاف بالإيجاب والسلب فلو لم يكن الإيجاب قبض السلب لم يتحقق التناقض بينهما لكان أولى (قوله وليس الإيجاب رفع السلب) لان رفع السلب يتوقف تقبضه على تقبل السلب بخلاف الإيجاب (قال وهذا القدر) أي هذا المقدار الاجمالي من المعرفة كاف في أخذ تقبض القضية بل في أخذ تقبض أي مفهوم أريد واقظة حتى ابتدائية لاغاية (قوله فالأولى أن يقال رفع كل شيء تقبضه) لانه حينئذ يكون حكماً بالعام على الخاص فيجوز ان يكون التقبض غير الرفع وهو الإيجاب وأما ورود أن يكون لشيء واحد قبضان وان لا يصح تعريف التناقض لان سلب السلب حينئذ قبض السلب وليساً مختلفين بالإيجاب والسلب فشكلت الورد بين البارين ولصوبة دفع هذا الاشكال اختار السيد الفاضل الشيرازي في حواشيه على شرح التبريد ان الإيجاب ليس قبضاً للسلب بل لازم مساو لتقبضه أعني سلب السلب فالبارين عنده متساويان في افادة المقصود ولا يخفى ان ما اختاره بطل تعريف التناقض حيث اعتبر فيه الاختلاف بين التقبضين بالإيجاب

المراد بقوله تقبض كل شيء رضمه أي رضمه في نفسه أو رضمه عن شيء فرفضه عن نفسه بالنظر لتناقض المفردات والقضايا اذا أخذ قبضها بمعنى المدلول ورفضه عن شيء اذا أخذ قبضها بمعنى السلب فالترميز شامل لتناقض المفردات والقضايا وانما أحتج لجمله عاماً ولم يجعله خاصاً بالمفردات كما هو ظاهره لما سيجي ان تقبض ضرورة الإيجاب امكان السلب وتقبض ضرورة السلب امكان الإيجاب وهذا لا يكون الا في القضايا والمراد بالرفع ما يستفاد من كلمة لا وليس وغيرها لا المعنى المصدري كما لا يخفى وهذا القدر أي المقدار الاجمالي من المعرفة كاف في أخذ التقبض لقضية قضية أي

كذلك

لكل قضية نقول الشارح لقضية قضية أي قضية وقضية وهكذا الى ما لا نهاية له وقوله

كاف في أخذ التقبض لقضية الأولى لكل مفهوم سواء كان قضية أو مفرداً الا ان يقال اقتصر على بيان القضايا لانه بصد بيان قاضئها وان كان في الواقع انه كاف في أخذ قاضى المفردات أيضاً فأدل كايه (قوله حتى ان كل قضية الخ) لفظ حتى ابتدائية لاغاية فان قلت ان ما بعد حتى هو عين ما قبلها فلا حاجة للآتيان به قلت ممنوع بل مختلفتان بالاجمال والتفصيل اذ ما قبل حتى التفت للقضايا على الاجمال وما بعد حتى نظر فيه لكل قضية بينها والاختلاف بذلك كاف

كذلك وكذلك في ثائر القضايا لكن اذا رفعت القضية فرما يكون نفس رفعها قضية لها مفهوم
محصل معين عند العقل من القضايا المتبرة

الا أن يريد بالرفع ماهو أهم من الرفع حقيقة أو ماهو مساو له أو بالقيض ماهو أهم من التقيض
حقيقة أو ما يساويه فيظهر حينئذ صدق قوله تقيض كل شيء رفعه

(قوله لكن اذا رفعت الخ)

استدراك أني به لدفع ما يقال
ان هذا القدر اذا كان كافياً
فلا حاجة الى بيان قاض
الموجهات بان يقال تقيض
الضرورة المطلقة الممكنة
العامه الخ بل كان يمكن أن
يقال تقيض الضرورة المطلقة
رفعها (قوله فرما يكون نفس
رفعها) قضية لها مفهوم وذلك
كما في الممكنة العامة بالنسبة
للضرورة المطلقة كإسائي
ثم انه اراد بالقضية المفروطة
بدليل قوله لها مفهوم لان
المقولة نفس المفهوم وكذا
في قوله من القضايا فهو
متعلق قضية وانما صور
فسي التقيض في المفروطة
مع ان الاسل القضية المقولة
لان فهم المعاني في قالب
الافتاد أسهل وأظهر (قوله
محصل) أي في الذهن
وقوله معين أي عنده

والسلب ويستلزم أن لا يكون التناقض نسبة مكررة ضرورة أن تقيض الإيجاب السلب وتقيض السلب
سلب السلب وهلم جرا من غير انعكاس النسبة واختار المحقق الدواني أن السلب أن أخذ بمعنى رفع
الإيجاب تقيضه الإيجاب وليس سلب السلب تقيضاً له لانه في قوة السالبة السالبة المحمول وهي لا يكون
تقيضاً للسالبة وان أخذ بمعنى ثبوت السلب يكون في قوة الموجبة السالبة المحمول فيكون تقيضه سلب السلب
الذي هو في قوة السالبة السالبة المحمول ولا يكون الإيجاب تقيضاً له فعلى هذا لا يلزم أن يكون للسلب
تقيضان بل لكل اعتبار تقيض ويكون التناقض منحصرأ بين الإيجاب والسلب لكن يرد عليه اننا نختار
الشيء الاول ولا نعلم ان سلب السلب في قوة السالبة السالبة المحمول انما يكون كذلك لو اعتبر سلب السلب
عن شيء اما اذا اعتبر سلب النسبة السالبة التي هي بين الشئيين في نفسها فلا نعلم نعم لو ثبت انه لا يمكن
تفعل السلب الا بين الشئيين فلا يمكن تفعل سلب السلب الا بان يتفعل سلبه عن شيء ثم المراد لكن
دونه خرق الفتاد وأقول لا يشبهه على عاقل ان النسبة بين الشئيين في نفس الامر اما بالثبوت أو بالسلب
لان التصديق بان الشيء اما ان يكون بدعي أو فليس في نفس الامر نسبة بين الشئيين هي سلب
السلب انما هو مجرد اعتبار عقلي ويسير عن النسبة الإيجابية بما يلازمه فلا مغايرة بين الإيجاب وسلب
السلب في نفس الامر لا محادها فيها صدقا عليه انما هي في العقل فلا يلزم أن يكون لشيء واحد
تقيضان وهذا معنى قول الشارح في مبحث نسبة الطبقات من شرح المطالع ان سلب السلب ضرورة
الإيجاب عين ضرورة الإيجاب يعني انه عينها في نفس الامر لامن حيث المفهوم لان سلب ضرورة
الإيجاب تقيض ضرورة الإيجاب فيكون ضرورة الإيجاب أيضاً تقيضاً له لان التناقض من الجانبين
فلو كان سلب سلب ضرورة الإيجاب مغايراً لضرورة الإيجاب يلزم أن يكون لشيء واحد تقيضان
وعلى هذا معنى قولهم تقيض كل شيء رفعه ان تقيض كل شيء وجودي أي ما لا يكون مفهومه
سلب شيء كما هو المتبادر من مقابلة شيء مع الرفع رفعه وانما كان الرفع تقيضاً له يكون ذلك الشيء
الوجودي أيضاً تقيضاً له وهذا هو المستفاد من تعريف التناقض لان الاختلاف بالإيجاب والسلب
الذي يقتضي لذاته صدق احديهما وكذب الاخرى انما يتحقق اذا كان السلب رفعاً فلذلك الإيجاب
بمينه لانتفاء الواسطة بينهما حينئذ وكون الثاني بينهما بالذات وانما لم يقولوا تقيض كل إيجاب سلبه
ليشمل قاض المفردات فانه سبجي ان تقيض ضرورة الإيجاب امكان السلب وتقيض ضرورة
السلب امكان الإيجاب فمضى قولهم رفعه رفعه في نفسه أو رفعه عن شيء على مافي حوائش الخيالي
فرفعه في نفسه في القضايا والمفردات اذا أخذ تقيضها بمعنى المدول ورفعه عن شيء اذا أخذ تقيضها
بمعنى السلب والمراد بالرفع ما يستفاد من كفة لا وليس وغيرها لا المعنى المصدرى كما لا يخفى فتدبر
وخذ ما أتيك وكمن الشاكرين ولا تلفت الى زهات الناظرين قلها كسراب بقية محبة
الظان ماء (قوله الا ان يريد الخ) استثناء من قوله فيه مناقشة أي فيه مناقشة في جميع الاوقات

(قوله بل يكون رضاه لازم مساو) أي كافي المطلقة العامة بالنسبة الى الدائمة المطلقة فان المطلقة العامة ليست تقيضها بل مساوية لتقيضها كإسباني إيصاح ذلك وقوله مساو صفة لازم أي لا أهم وكذا قوله له مفهوم صفة له ثم ان مساو حذف صلتها والاصل مساو للرض وقوله له مفهوم صفة ثانية لا تطلق لها مساو أي بل يكون لرضها لازم من صفته انه مساو للرض ومن صفة ذلك اللازم ان له لازماً يحصل عند العقل وهذا يفيد ان اللازم أيضاً قضية لانه أثبت له مفهومها ويمكن أن يجعل قوله له صفة لمساو وقوله مفهوم بيان لذلك اللازم تأمل كنهه ثم اذ لم المساواة انما هي في الرض وان كانت الاطراف متحدة كما يأتي إيصاح ذلك وانما قلنا والاطراف متحدة ثلاثا يرد علينا ان هذا يصدق على ان يكون كل انسان حيواناً تقيضاً لبعض الناطق ليس بمحيوان فان التقيضية الاولى ملازمة لرفع الثانية (١٢٨) لزوما مساويا وليس هذا تقيضاً حقيقة لان المتبر في التناقض ان يكون

الاختلاف لذاته مقتضياً لصدق احدهما وكذب الاخرى وما ذلك الا بين الشيء ورضه ولا مساو لتقيض بل للمراد هنا لمساو اتحاد الاطراف (قوله نحوراً) أي بالنظر للاصل وان كان لا يزال له تناقض حقيقة حرة (قوله ولم يكتب بالقدر الاجالي) وهو تقيض كل شيء رضه (قوله ليسهل استعمالها) أي المفهومات أي ذاتها وقوله في الاحكام أي في تحصيل الاحكام من المكس وعكس التقيض كإسباني وكذا في قياس الحلف (قوله قلاراد بالتقيض الخ) أي بلفظ التقيض المشتمل في هذا الفصل (قوله اماض التقيض كافي قولهم تقيض الضرورة

وربما لم يكن رضاه قضية لها مفهوم يحصل عند العقل من القضايا بل يكون لرضها لازم مساو له مفهوم يحصل عند العقل من القضايا فأخذ ذلك اللازم المساوي فأطلق اسم التقيض عليه نحوراً فحصل لتفاضل القضايا مفهومات محصلة عند العقل وانما حصلت تلك المفهومات ولم يكتب بالقدر الاجالي في أخذ التقيض ليسهل استعمالها في الاحكام قلاراد بالتقيض في هذا الفصل أحد الامرين اماض التقيض أو لازمه المساوي واذا عرفت هذا فقول تقيض الضرورة المطلقة الممكنة العامة (قوله تقيض الضرورة المطلقة الممكنة العامة) أقول الامكان العام وان كان تقيضاً حقيقياً للضرورة الذاتية بناء على ما مر من أن الامكان العام سلب الضرورة الذاتية من الجانب الخلف للحكم لكن من حيث اعتبار الا وقت تلك الارادة لكن تلك الارادة يأتي عنه قوله وهذا القدر كاف وقوله أطلق اسم التقيض عليه نحوراً ويأتيه كون هذا الكلام تميداً لتسم التقيض ولعل مراده قدس سره بقوله فيظهر صدق الخ انه حينئذ يظهر صدقه في نفسه وان لم يكن مناسباً بهذا الكلام (قال لكن) استدراك لتوهم ان هذا القدر الاجالي اذا كان كافياً لما الحاجة الى بيان نقاض الموجهات منفصلة (قال قضية لها مفهوم) أراد التقيضية للمفوضة لان المقولة نفس المفهوم وكذا من قوله من القضايا فهو متعلق بقضية ومن قوله لازم مساو ومن قوله لتفاضل القضايا وانما صور قسمي التقيض في المفوضة مع ان الاصل القضية المقولة لان فهم المعاني في قالب الافتراض سهل وأظهر (قال لازم مساو) تجدهم في الاطراف فلا يتقضى انه يلزم أن يكون كل انسان حيواناً تقيضاً لبعض الناطق ليس بمحيوان (قال فأطلق اسم التقيض) نحوراً من باب اطلاق اسم أحد المتلازمين على الآخر فالعلاقة المجاورة وليس هذا تقيضاً حقيقة لان المتبر في التناقض أن يكون الاختلاف لذاته مقتضياً لصدق احدهما وكذب الاخرى وما ذلك الا بين الشيء ورضه كما عرفت (قال في الاحكام) أي المكس وعكس التقيض وكذا في قياس الحلف (قال فالتعود بالتقيض) أي بلفظ التقيض المشتمل في هذا الفصل قد يرد به نفس التقيض كافي قوله تقيض الضرورة الممكنة وقد يرد به اللازم المساوي كافي قوله تقيض الدائمة المطلقة المطلقة

الممكنة العامة وقوله أو لازمه المساوي أي كافي قولهم تقيض الدائمة المطلقة العامة فلفظ التقيض مستعمل في بعض المواضع في المعنى الحقيقي وفي بعضها في المعنى المجازي (قوله تقيض الضرورة الخ) مثلاً كل انسان حيوان بالضرورة ضرورة افادت ان ثبوت الحيوانية للانسان واجب فتقيضها بعض الانسان ليس بمحيوان بالامكان العام ممكنة عامة حاكمة بسلب الضرورة عن الجانب الخلف وهو ثبوت الحيوانية فتناقض حينئذ ان ثبوت الحيوانية للانسان غير واجب وقد كان في الاصل واجباً وعلموا ان الوجوب يتناقضه عدم الوجوب وظهر من هذا ان قولهم الممكنة العامة أهم من الضرورة باعتبار الجانب الخلف لان الجانب الخلف ثبوت الحيوانية أهم من أن يكون واجباً أو غير واجب وان كان حكم بسلب الوجوب عنه وان قولهم ان الممكنة العامة تناقض الضرورة أي بالنظر للحكم الذي في الممكنة العامة

(قوله هو سلب الضرورة عن الجانب المخالف) أي عن الجانب الذي قيد بالامكان العام (قوله ولا خفاء في أن أثبات الضرورة في الجانب المخالف) أي في الضرورة فإنه مخالف لسلب في الممكنة العامة (قوله في ذلك الجانب) أي المخالف فإنه مخالف باعتبار السلب (قوله ضرورة الإيجاب الخ) أي إذا اعتبرت الضرورة مفهوماً وجودياً بل إن كرت قضية موجبة نحو كل إنسان حيوان بالضرورة وقوله قضيها سلب ضرورة الإيجاب أي كما في قولنا بعض الإنسان ليس بحيوان بالامكان العام (قوله وضرورة السلب) نحو لاشي من الإنسان يجبر بالضرورة فليس ضروري فقيضة جزئية موجبة وهي بعض الإنسان حجب بالامكان العام أي أن سلب الجبرية غير واجب وهو يتفادى الأول لأن وجوب السلب وعدم وجوبه متنافيان والحاصل أن الضرورة مطلقاً سواء كانت موجبة أو سالبة قضيها ممكنة عامة معقلاً موجبة أو سالبة لكن على (١٢٩) سيد التوزيع لما علمت (قوله

وكذلك إمكان الإيجاب)

هذا عكس ما تقدم وهو

لازم لما قبله لكن متفرقان

بالملاحظة قالوا لو حظت

الضرورة موجبة ثم سالة

وهنا التفت للممكنة العامة

مطلقاً فقله وكذلك

إمكان الإيجاب أي إذا اعتبر

الامكان مفهوماً وجودياً

قادم ماقبله بعدما بين

أن الضرورة قضيها

الامكان أثبت أن الامكان

قضيته الضرورة فقله

حينئذ وكذلك إمكان

الإيجاب مستدرك (قوله

وكذلك إمكان الإيجاب)

أي كقولنا كل نار حارة

بالامكان الصام فقيضا

بعض النار ليست بحارة

بالضرورة قالوا لم تكن

عامة أفادت سلب الضرورة

لأن الامكان العام هو سلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم ولا خفاء في أن أثبات الضرورة في الجانب المخالف وسلبها في ذلك الجانب بما يتنافى من ضرورة الإيجاب قضيها سلب ضرورة الإيجاب وسلب ضرورة الإيجاب هو بينه إمكان عام سلب ضرورة السلب قضيها سلب ضرورة السلب وهو بينه إمكان عام موجب وكذلك إمكان الإيجاب قضيها سلب إمكان الإيجاب أي سلب سلب ضرورة السلب الذي هو بينه ضرورة السلب وإمكان السلب قضيها سلب إمكان السلب أي سلب سلب ضرورة الإيجاب

السكية تكون الممكنة العامة مساوية لقيض الضرورة فإن قضيض الموجبة السكية هو رفضها على ما ذكر وليس رفضها عين مفهوم السالبة الجزئية بل هو لازم مساو لمفهوم السالبة الجزئية وعابه نفس سائر المحصورات فالمتبر من التقيض في هذا الفعل ليس إلا ما يكون لازماً سواء لمسا هو القضيض الحقيقي لا ما يكون أحد هذين الأمرين كما زعم وإن أردت التفصيل في تعيين قاض القضايا فضع المحصورات الأربع للضرورة وضع المحصورات الأربع للممكنة العامة ثم اعتبر التناقض فتجد قضيض الموجبة السكية الضرورة السالبة الجزئية الممكنة العامة وبالعكس وقضيض السالبة السكية الضرورة للموجة

العامة فقط القضيض مستعمل في بعض المواضع في المعنى الحقيقي وفي بعضها في المعنى المجازي أو في المعنى الإعم الصادق على كل واحد منهما على طريق عموم المجاز أي ما يطلق عليه التقيض وأما تفسيره بأن المقصود بالتقيض ما يصدق على أحد الأمرين من المفهوم الإعم فوهم إذ المفهوم الإعم صادق على كل واحد منهما لأعلى أحدهما (قال سلب الضرورة عن الجانب المخالف) أي الجانب الذي قيد بالامكان العام (قال ضرورة الإيجاب الخ) أي إذا اعتبر الضرورة مفهوماً وجودياً وكذلك إمكان الإيجاب أي إذا اعتبر الامكان مفهوماً وجودياً فاندفع ما قيل أنه بعد ما تبين بأن الضرورة قضيها إمكان أثبت أن الامكان قضيته الضرورة فقله وكذلك إمكان الإيجاب مستدرك (قال الذي هو بينه ضرورة السلب) أي في نفس الأمر لا من حيث المفهوم وفيه إشارة إلى ما تقدم من شرح المطالع سابقاً وكذا في قوله هو بينه ضرورة الإيجاب فمن لم يفهم مقصود

(م - ١٧ - شروح الشعبه ثانی) عن الطرف المخالف أي لها أفادت أن سبب الحرارة عن الخارج واجب

والثانية جزئية ضرورة أفادت أن سبب الحرارة عن النار واجب ووجوب السلب وعدم وجوبه متناقضان (قوله أي سلب سلب

الضرورة) السلب المتنافى لضرورة السلب هو إمكان الإيجاب وسبب الأول المتنافى لثاني قضيته وهو ضرورة الإيجاب لأن نفى الثاني

أثبت وقوله الذي هو الخ صفة للسلب الأول ومثله يقال فيما بعد (قوله الذي هو بينه ضرورة السلب) أي في نفس الأمر لا من

حيث المفهوم والأفهم مختلفان لأن سلب سلب ضرورة السلب اعتبر في مفهومه سلب ضرورة السلب بخلاف ضرورة السلب

فإنه اعتبر في مفهومه الضرورة لاسلبها (قوله وإمكان السلب الخ) مثلاً لاشي من النار بحارة بالامكان العام معناه أن ثبوت

الحرارة غير واجب فقيضه بعض النار حارة بالضرورة فلفظية إلى أفادت أن الحرارة غير واجبة والثانية أفادت الوجوب

قوله وتقيض الدائمة المطلقة أي وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو بدوام سلبه عنه ملاذات ذات الموضوع موجودة على ما تقدم وقوله المطلقة العامة أي وهي التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل فتصو كل انسان حيوانا دائما مطلقا تقيضا بعض الانسان ليس بحيوان بالاطلاق العام هذا اذا اعتبرت الاولى موجبة وان اعتبرت الاصل سالبة قول لاشي من الانسان بحجر دائما مطلقا تقيضا بعض الانسان بحجر بالاطلاق العام فقول الشارح لان السلب في كل الاوقات الخ أي فيها اذا اعتبرت الدائمة رالبة كما في المثالين الآخرين وقوله وبالعكس أي فيها اذا اعتبرتها موجبة وتقيضا سالبة كالتاليين الاولين لكن قوله يتنافيه الإيجاب في البعض الاولى ان يقول بدله يتنافيه إيجاب الاطلاق وذلك لان ظاهره ان المطلقة العامة لوحظ فيها الثبوت (١٣٠) في زمن مع أنه ليس كذلك اذ الذي التفت فيها للوقت انما هو المطلقة المنتشرة

الذي هو بينه ضرورة الإيجاب وتقيض الدائمة المطلقة المطلقة العامة لان السلب في كل الاوقات يتنافيه الإيجاب في البعض وبالعكس أي الإيجاب في كل الاوقات يتنافيه السلب في البعض وأما قال يتنافيه بخلاف ما قال في الضرورية لان اطلاق الإيجاب لا يتناقض دوام السلب بل يلزم تقيضه فان دوام السلب تقيضه رفع دوام السلب ويلزمه اطلاق الإيجاب لانه اذا لم يكن المحمول دائما السلب لكان اما دائم الإيجاب أو ثابتا في بعض الاوقات دون بعض وأيا ما كان يتحقق اطلاق الإيجاب وكذلك دوام الإيجاب بتناقضه رفع دوام الإيجاب واذا ارتفع دوام الإيجاب قلنا ان يدوم السلب أو يتحقق السلب في بعض الاوقات دون بعض وعلى كلا التقديرين فاطلاق السلب لازم جزما وهكذا البيان في أن تقيض المطلقة العامة الدائمة المطلقة

الجزئية الممكنة العامة وبالعكس وتقيض الموجبة الجزئية الضرورية السالبة الكلية الممكنة العامة وبالعكس وتقيض السالبة الجزئية الضرورية الموجبة الكلية الممكنة العامة وبالعكس وهكذا الحال الشارح وقع في حيص بيص (قال يتنافيه الإيجاب في البعض وبالعكس) أي يتنافيه صدقا وكذا هذه العبارة تدل على ان تقيض الدائمة المطلقة المنتشرة لا المطلقة العامة فالصواب يتنافيه اطلاق الإيجاب على ما وقع فيها بعد اذ ليس يلزم من صدق الحكم بالفعل صدقه في شيء من الاوقات لجواز أن يكون الموضوع نفس الوقت فلا يصدق الحكم عليه في وقت والالتكان للوقت وقت كما يقال الزمان موجود في الجملة أو مقدار الحركة أو غير قار الذات كذا أفاده الشارح شرح المطالع فا ذكره الشارح مناقشة في العبارة وليس مقصوده انه لم يثبت بذلك كون تقيض الدائمة المطلقة العامة بل يثبت بذلك كون تقيضا للدائمة لان تقيض دوام السلب رفعه ويلزمه الثبوت في الجملة أهم من المطلقة المنتشرة أيضا تقيضا للدائمة لان تقيض دوام السلب رفعه ويلزمه الثبوت في الجملة أهم من أن يكون الثبوت في جميع الاوقات أو في بعض فقط أولا في وقت (قال وهكذا البيان في أن تقيض المطلقة العامة) أي اذا اعتبرت جهة الاطلاق وجوديا يكون تقيضه سلب الاطلاق وهو يستلزم

الذي ما حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت غير معين من اوقات وجود الموضوع لا دائما بحسب الذات واما المطلقة العامة فانها لوحظ فيها الثبوت بالفعل ولا يلزم من صدق الحكم بالفعل صدقه في شيء من الاوقات لجواز ان يكون للموضوع نفس الوقت كما يقال الزمان موجود بالفعل وحينئذ لا يصدق الحكم عليه في وقت والا لكان للوقت وقت وهو باطل (قوله بخلاف ما قال في الضرورية) أي بخلاف قوله في الضرورية وبخلاف الذي قاله في الضرورية فاما مصدرية أو اسم موصول والذي قاله فيها يتناقضه قوله

لان اطلاق الإيجاب أي الذي هو مدلول المطلقة العامة المعبر عنه بالثبوت بالفعل وقوله لا يتناقض دوام السلب أي فانه الذي هو مدلول الدائمة المطلقة بل لللازم تقيضه مثلا لاشي من الانسان بحجر دائما مطلقا سالبة تقيضا لا دوام سلب المجعرة عن الانسان ولا شك ان هذا غير الآتيان في الجملة الذي قولك بعض الانسان حجر بالفعل نعم هاتان لزمان (قوله ويلزمه) أي يلزم رفع دوام السلب (قوله لانه اذا لم يكن المحمول دائما السلب) أي الذي هو التقيض للدائمة المطلقة حقيقة (قوله وكذلك دوام الإيجاب الخ) هذا التفت لإيجاب الدائمة المطلقة وسلب المطلقة العامة عكس ما تقدمه (قوله وهكذا البيان) أي انك اذا اعتبرت جهة الاطلاق وجوديا يكون تقيضه سلب الاطلاق وهو يستلزم الدوام الذاتي مثلا لكان حيوانا بالاطلاق العام مطلقا عامة تقيضا دائما مطلقا وهي بعض الانسان ليس بحيوان فالشارح التفت هنا للمطلقة العامة أولا وأخذ تقيضا دائما على عكس ما تقدم

(قوله فانه اذا لم يكن الإيجاب في الجملة) أى فانه اذا لم يوجد الإيجاب في بعض الاوقات الذى هو التقيض الحقيقى وقوله يلزم السلب دائماً الذى هو مدلول الدائمة المطلقة وهو التقيض الاصلاحي وقد اعتبر الشارح في هذا تقديم الإيجاب وقوله بعد واذا لم يكن السلب الخ فانه اعتبر فيه السلب أولاً في المطلقة العامة وذلك كما في قولنا لاشئ من الإنسان يجبر بالفعل فهي مطلقة عامة تقيضها رفع ذلك السلب واذا ارفع ذلك السلب لزمه الإيجاب دائماً وهو بعض الانسان حجر دائماً (قوله وتقيض المشروطة العامة) أى بالعموم وهي ما حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع في وقت وصف الموضوع لا بالمعنى الخاص وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع بشرط وصف الموضوع (قوله بحسب الوصف) أى باعتبار بعض أوقات الوصف وليس المراد بشرط الوصف ولا جميع أوقات الوصف أما عدم إرادة الأول فلأن سلب الضرورة بشرط الوصف لا يتناقض للضرورة بشرط الوصف وذلك لأن شرط الوصف لا يخلو إما أن يعتبر قيداً لسلب أو قيداً للضرورة فإذا اعتبر قيداً للسلب يجوز حينئذ أن لا تكون الضرورة ولا سلبها كليهما بشرط الوصف بأن لا يكون للوصف دخل فيها نحو كل انسان كاتب مادام انساناً وليس كذلك انسان كاتباً مادام انساناً واذا اعتبر قيداً للضرورة (١٣١) فعدم تناقضه من جهة أن سلب

الضرورة الكاتبة بشرط الوصف يجوز أن يكون في غير أوقات الوصف لأن السلب ليس مقيداً بشرط الوصف مثلاً ضرورة تحرك الاصابع مادام كاتباً بالفعل التي شرط الكتابة مطلوب في غير أوقات الكتابة فيصدق كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً بالفعل وأما عدم إرادة الثاني فظاهر لأن سلب الضرورة في جميع الاوقات

فانه اذا لم يكن الإيجاب في الجملة يلزم السلب دائماً واذا لم يكن السلب في الجملة يلزم الإيجاب دائماً وتقيض المشروطة العامة الحينية الممكنة وهي التي يحكم فيها بسلب الضرورة بحسب الوصف عن الجانب المخالف كقولنا كل من به ذات الجنب يمكن أن يسلم في بعض أوقات كونه مجنونا وذلك لأن بين الدائمة والمطلقة العامة وبين كل قضية وما حمل نقيضاً لها فتأمل فيها (قوله وتقيض المشروطة العامة الحينية الممكنة) أقول هذه قضية بسيطة لم تعتبر في القضايا البسيطة المشهورة واحتج بها في تقيض بعض البسائط المشهورة فالقضية الضرورية الذاتية وتقيضها أعني الممكنة العامة كلتاهما الدوام الذاتي (قال المشروطة بالمعنى العام) أعني ما اعتبر فيه الضرورة في وقت الوصف لا بالمعنى الخاص (قال وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة بحسب الوصف) ليس معناه بشرط الوصف على ما فهم لان سلب الضرورة بشرط الوصف لا يتناقض للضرورة بشرط الوصف اما اذا اعتبر شرط الوصف قيداً للسلب فلا يجوز أن لا يكون الضرورة ولا سلبها كليهما بشرط الوصف بأن لا يكون للوصف دخل فيها نحو كل انسان كاتب بالضرورة مادام انساناً وليس كل انسان كاتب بالضرورة مادام انساناً وأما اذا اعتبر قيداً للضرورة فلأن سلب الضرورة الكاتبة بشرط الوصف يجوز أن يكون في غير أوقات الوصف لأن السلب ليس مقيداً بشرط الوصف مثلاً ضرورة تحرك الاصابع

لا يتناقض الضرورة بشرط الوصف كما يتضح من المثال (قوله كقولنا كل من به ذات الجنب الخ) أى أن سلب الحال عن ذات الجنب في بعض أوقات كونه مجنونا ليس ضروري فهذا تمثيل للحينية ومثال المشروطة العامة التي تناقضها هذه الحينية قولنا بالضرورة بعض من به ذات الجنب لا يسلم مادام مجنوناً فالأولى موجبة والثانية سالبة وبالمعنى كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً فهذه مشروطة عامة موجبة تقيضها حينية سالبة ممكنة وهي بعض الكاتب ليس يتحرك الاصابع بالامكان حين هو كاتب أى في حين من احيان أن الكتابة فالأولى أفادت ضرورة التحرك في زمن الكتابة والثانية أفادت أن التحرك ليس ضروري في زمن من أزمان الكتابة وتأتاقت أن افراد بالمشروطة العامة التي تناقضها الحينية المشروطة العامة بالمعنى العام أعني ما حكم فيها بالضرورة في وقت الوصف ولم يرد المشروطة العامة بقسمها أعني بالمعنى العام التي عرفتها وبالمعنى الخاص وهي التي حكم فيها بالضرورة بشرط الوصف لأن الحينية الممكنة لا تناقضها بالمعنى الخاص لكليهما في مادة ضرورة لا يكون للوصف الموضوع دخل فيها نحو كل كاتب حيوان بالضرورة بشرط كونه كاتباً وليس بعض الكاتب مجنوناً بالامكان حين هو كاتب فكل من الاصل والتقيض كاذب وصدهما في مادة لا يكون الوصف ضرورياً ويكون له مدخل في الضرورة نحو كل كاتب متحرك الاصابع بشرط كونه كاتباً وبعض الكاتب ليس يتحرك الاصابع بالامكان حين هو كاتب فكل منهما صادق

(قوله وقبض العرفية العامة) أى وهي التى حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه معاملات ذات الموضوع متصفة
بالعنوان أى بوصفها فهي تشارك الدائمة المطلقة في مطلق الدوام وإن اختلفا من جهة أن التطور له اندوام ذات الموضوع متصفة بالعنوان
والتطور له في الدائمة دوام ذات (١٣٢) الموضوع قطع (قوله كل من به ذات الجنب الخ) أى قد حكم فيها بثبوت السعال

نسبها إلى المشروطة العامة كنسبة الممكنة العامة إلى الضرورية المطلقة وكما أن الضرورية بحسب
الذات تناقض سلب الضرورية بحسب الذات كذلك الضرورية بحسب الوصف تناقض سلب الضرورية
بحسب الوصف وقبض العرفية العامة الحينية المطلقة وهي التى يحكم فيها بالثبوت أو السلب بالفعل
في بعض أوقات وصف الموضوع ومثالها ما مر من قولنا كل من به ذات الجنب يسعل بالفعل في
بعض أوقات كونه مجنوباً ونسبها إلى العرفية العامة كنسبة المطلقة إلى الدائمة فكما أن الدوام
بحسب الذات يتناقض بالاطلاق بحسبها كذلك الدوام بحسب الوصف يتناقض بالاطلاق بحسبه قال
(وأما المركبات فإن كانت كلية فقبضها أحد قبضتي جزأها وذلك جلي بسد الأحاطة بمقتضى
المركبات وتقتضى البساط قلنا إذا تحققت أن الوجودية للدائمة تركبها من مطلقتين عامتين
أحدهما موجبة والأخرى سالبة وإن قبض المطلقة هو الدائمة تحققت أن قبضها أما الدائمة
المخالفة أو الدائمة الموافقة)

(أقول) القضية المركبة عبارة عن مجموع قضيتين مختلفتين بالإيجاب والسلب فقبضها رفع ذلك
المجموع لكن رفع ذلك المجموع إنما يكون برفع أحد جزأه

من البساط المشهورة وكذا الدائمة والمطلقة العامة وأما المشروطة العامة فليس قبضها من القضايا
المشهورة وكذا قبض العرفية العامة ونسبة الحينية الممكنة إلى المشروطة العامة كنسبة الممكنة

مادام كاتباً بالفعل التى بشرط الكتابة مسلوب في غير وقت الكتابة فيصدق كل كاتب متحرك
الاصابع مادام كاتباً بالفعل بل معناه في بعض أوقات الوصف كما يشهد به المثال (وح) رد عليه ما
أوردته الشارح في شرح المطالع من أنه إنما يصح كون الحينية الممكنة قبضاً للمشروطة إذا فسرت المشروطة
بالضرورة في أوقات الوصف أما لو فسرت بالضرورة بشرط الوصف فلا لكذبها في مادة ضرورة
لا يكون لوصف الموضوع فيها دخل فلا يصدق كل كاتب حيوان بالضرورة بشرط كونه كاتباً ولا
ليس بعض الكاتب مجنوباً بالإمكان حين هو كاتب وصدقها في مادة لا يكون الوصف ضرورياً
ويكون له دخل في الضرورة نحو كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب وليس بعض الكاتب
متحرك الاصابع بالإمكان حين هو كاتب (قال رفع ذلك المجموع إنما يكون برفع أحد الجزأين)
أى رفع المجموع لا يوجد إلا ملائماً وملزوماً لرفع أحد الجزأين على سبيل منع الخلو سواء كان
مفراً له بالذات أو الاعتبار على ما بين في محله من أن رفع الجزء عين رفع السكل بالذات أو غيره
وذلك لأنه لا صدق كلما تحقق الجزآن تحقق المجموع صدق كما لم يتحقق المجموع لم يتحقق الجزآن
أما بارتضاعها معاً أو بارتضاع أحدها فيكون رفع المجموع ملزوماً لرفع أحد الجزئين ومعلوم أن رفع
أحد الجزئين يستلزم رفع المجموع لأن انتفاء الجزء يستلزم انتفاء السكل فيكون رفع أحد الجزئين
لازماً مساوياً لرفع المجموع فلا يرد أن كون رفع المجموع برفع أحد الجزئين لا يستلزم المساواة بينهما

بالفصل في أوقات كونه
مجنوباً وهذه تناقض قولنا
بعض من به ذات الجنب
ليس يسعل دائماً مادام
مجنوباً التى هي عرفية عامة
ووجه كونها متناقضة
لما أن الأولى حاكمة بثبوت
السعال بالفعل في أوقات
كونه مجنوباً والثانية التى هي
الاصل حاكمة بنفي ذلك
الثبوت هذا إذا اعتبرت
كان الاصل سالبة والتقيض
موجبة ومثال العكس كل
إنسان حيوان دائماً مادام
إنساناً وهذه عرفية عامة
أفادت الثبوت مادام الوصف
فيقتضيه بعض الإنسان
ليس بمحيوان بالفعل في
بعض أوقات كونه إنساناً
لأنها أفادت السلب بالفعل
في بعض أوقات الوصف
(قوله ونسبها الخ) في
هذه إشارة إلى أنها غير
قبض حقيقة بل اصطلاحاً
ولأنها مساوية لتقيض كما
تقدم فيأتي ما تقدم هنا
ولذا عبر الشارح بيقين
(قوله عبارة عن مجموع
الخ) ظاهره أن القضية

المركبة لفظ دال على قضيتين وليست المركبة نفس مجموع القضيتين مع أنها مركبة منها في كلامه تسمح
والمراد بالمجموع الهيئة الأجنبية (قوله بالإيجاب والسلب) أى لا بالدول والتحصيل (قوله فقبضها رفع ذلك المجموع) أى قبضها
المتحقق لا المتطالع عليه (قوله إنما يكون برفع أحد الجزأين) الباء بمعنى اللام أى إنما يوجد ملائماً وملزوماً لرفع أحد الجزأين

على سيل منع الغلو أي لاعلى سيل التمين (قوله فان جزأه اذا تحقق) علة لقوله لكن رفع المجموع انما يكون ملزوما لرفع أحد الجزأين وبيان ذلك ان قول انه لا صدق كلما تحقق الجزآن تحقق المجموع تحقق كلما لم يتحقق المجموع لم يتحقق الجزآن بارتفاعها مما أوجب ارتفاع أحدها فيكون رفع المجموع ملزوما لرفع أحد الجزآن ومعلوم ان رفع أحد الجزآن مستلزم رفع المجموع لان انتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل فيكون رفع أحد الجزآن مساويا لرفع المجموع فثبت العلة بتلك المنة واذ قد علمت من هذا ان رفع أحد الجزآن لازم وان رفع المجموع ملزوم وانه يلزم من وجود الملزوم وجود اللازم فلم التفتة في جعلنا الباء في قولنا سابقا انما يكون برفع أحد الجزآن بمعنى اللام ولم نجعلها للبيعة اذ جعلها سببية يقتضى أن يكون رفع أحد الجزآن سببا في رفضه مع انه لا يلزم من عدم السبب عدم السبب لا مكان أن يكون السبب أعم فلا يلزم من ارتفاع المجموع ارتفاع أحد الجزآن وظهور ذلك أيضا من هذا ان هذه العلة التي ذكرها الشارح أعني قوله فان جزأه الخ لم تتم بدون تقدير وأصل الكلام فان جزأه اذا تحقق تحقق المجموع أي واذا لم يتحقق المجموع لم يتحققا وعدم تحققها صادق بالعدمها أو انعدام أحدهما وهو المطلوب (قوله ورفع أحد الجزآن هو أحد الخ) هذه دعوة ثانية غير الاولى التي أقام دليلها وقوله لاعلى التمين محذوف من الاول لدلالة الثاني والاصل ورفع أحد الجزآن لاعلى التمين هو أحد قبض أحد الجزآن (١٣٣) لاعلى التمين وكان الظاهر

أن يقول ورفع أحد الجزآن هو قبض أحد الجزآن لاعلى التمين بان

لاعلى التمين فان جزأه اذا تحقق تحقق المجموع ورفع أحد الجزآن هو أحد قبض الجزآن لاعلى التمين فيكون لازما مساويا لقبض المركبة وهو المفهوم المردد بين قبض الجزآن لان أحد التقيضين مفهوم مردد بينهما فقال اما هذا القبض واما ذلك القبض وبالحقيقة هو منفصلة مائة الغلو مركبة من قبض الجزآن فيكون طريق أخذ قبض المركبة أن نحلل الى بسيطها ويؤخذ لكل منهما قبض وتركب العامة الى الضرورية في أنها قبض المشروطة حقيقة بحسب الجهة ونسبة الجينية المطلقة الى العرفية العامة كنسبة المطلقة العامة الى الداعية في أنها ليست قبض العرفية حقيقة بحسب الجهة بل هي لجواز كون رفع المجموع أخص منه فلا يصح قوله فيكون لازما مساويا لقبض المركبة (قال لاعلى التمين) متعلق بأحد الجزآن لابلرفع اذ عدم تعيين الرفع تابع لعدم تعيين الجزآن (قال ورفع أحد الجزآن أي لاعلى التمين في القضاء الكلية هو أحد قبض الجزآن كان الظاهر أن يكون هو قبض أحد الجزآن لاعلى التمين الا أن قبض أحد الجزآن هو أحد قبض الجزآن فلذا أسقط الوساطة (قال وهو المفهوم المردد الخ) أي أحد قبض الجزآن هو المفهوم المردد بينهما لان أحد التقيضين مطلقا سواء كان قبض الجزآن أو غيرها مفهوم مردد بها بان يقال اما هذا

ما أقاده أولا ان رفع المجموع ملزوم ورفع أحد الجزآن لازم واللازم قد يكون أعم فلا يظهر هذا التفرع وأجيب بأن في الكلام حذف والاصل ورفع أحد الجزآن هو أحد قبض الجزآن لاعلى التمين ومعلوم ان رفع أحد الجزآن مستلزم انتفاء المجموع لان انتفاء الجزآن يستلزم انتفاء الكل كما ان ارتفاع المجموع يستلزم ارتفاع أحد الجزآن فلزم أن يكون رفع أحد الجزآن لازما مساويا لقبض المركبة الحقيقي (قوله وهو المفهوم المردد) التبادر ان الضمير عائد على رفع أحد الجزآن لانه المحدث عنه وفيه ان المفهوم المردد أحد التقيضين لارتفاع أحد الجزآن لانه يقال قبضها أما هذا أو ذاك ولا شك ان ما ذكر ليس رقفاً وأجيب بأن رفع أحد الجزآن هو نفس أحد التقيضين في نفس الامر فلذا صح عود الضمير عليه ويصح أن يكون الضمير عائداً على أحد قبض الجزآن الا أنه غير متبادر (قوله لان أحد التقيضين الخ) علة لكون أحد التقيضين هو المفهوم المردد وفيه ان هذه العلة لا تصح شيئاً اذ هي من قبيل تبديل الشيء بنفسه وأجيب بأن نلاحظ في التبديل الموم أي لان أحد التقيضين مطلقاً سواء كان قبض الجزآن أو غيرها لا يجد جزئي المركبة مفهوم مردد بينهما (قوله ويقال اما هذا الخ) عطف تفسير لقوله مردد بينهما والاولى التفرع بالفاء أو يسر بان فيقول وذلك بان يقال إما هذا الخ (قوله وبالحقيقة الخ) أي ان المفهوم المردد بحسب الظاهر مما مر انه معنى من المصالي ولكن هو في الحقيقة قضية منفصلة

قوله فهي مساوية لتقيضها) أى لا تقيضها حقيقة وهذا جواب عما يقال ان شأن التناقض الاختلاف في الكيف والأنواع في النوع وهنا القضية المنفصلة (١٣٤) موافقة للأصل في الإيجاب ونوع الأصل غير نوع المفهوم المردد لان الأولى حلية

والثانية منفصلة (قوله لانه متى صدق الخ) دليل على المساواة وحاصله انه متى صدق الأصل صدق جزؤه . ومتى كذب الأصل صدقت المنفصلة لانه متى كذب الأصل فلا بد أن يكذب أحد جزأيه . ومتى كذب أحد جزأيه صدق تقيضه فتصدق المنفصلة لصدق أحد جزأيه وذلك أي طريق أخذ تقيض المركبة جلي بعد الاحاطة بمحقق المركبات وقائض البساط فاك اذا تحققت أن الوجودية اللادائمة مركبة من مطلقين عاتين أولاهما موافقة للأصل في الكيف وأخرها مخالفة له في الكيف ونعققت أن تقيض المطلقة العامة الموافقة الدائمة المخالفة وتقيض المطلقة العامة المخالفة الدائمة الموافقة علت أن تقيض الوجودية اللادائمة اما الدائمة المخالفة أو الدائمة الموافقة فاذا قلنا كل انسان ضاحك بالفضل لا دائما يكون تقيضه انه ليس كذلك

لازمة مساوية لتقيض العرفية . وأما بحسب الكيفية فليس شيء منها تقيضا حقيقيا كما عرفت (قوله علت ان تقيض الوجودية اللادائمة اما الدائمة المخالفة أو الدائمة الموافقة) أقول ولما تحققت أن الوجودية اللا ضرورية مركبة من مطلقة عامة موافقة لأصل القضية في الكيف ويمكن عامة مخالفة له وأن تقيض المطلقة العامة الموافقة الدائمة المخالفة وتقيض الممكنة المخالفة للضرورة الموافقة تقيض الوجودية اللا ضرورية أما الدائمة المخالفة أو اللا ضرورية الموافقة وعلى هذا فقيض الشرطية الخاصة أما الحينية الممكنة المخالفة أو الدائمة الموافقة وتقيض العرفية الخاصة أما الحينية المطلقة المخالفة أو الدائمة الموافقة وتقيض الوقتية اما الممكنة الوقتية وهي ماسلم فيها الضرورة الوقتية ولا بد ان تكون مخالفة للأصل في الكيف واما الدائمة الموافقة وتقيض المنتشرة اما الممكنة الدائمة وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة المنتشرة وتكون مخالفة للأصل واما الدائمة الموافقة وتقيض الممكنة الخاصة اما الضرورية المخالفة أو الضرورية الموافقة فحملها قضيتان بسيطتان هما تقيضا الجزئين التقيض واما ذلك ليكون أحد تقيض الجزئين مفهوما مرددا بينهما فلا يرد أن الدليل عين المدعي قوله ويقال عطف تفسير لقوله مردد بينهما وفي بعض النسخ يردد بصيغة المضارع وهو أظهر (قال فهي مساوية لتقيضها) لا تقيضها فلا يرد انه لا اختلاف بين المفهوم المردد والقضية المركبة في الإيجاب والسلب ولا اتحاد في النوع لكون احدهما حلية والاخرى منفصلة ولا اختلاف في الجهة (قال جلي) فلذا لم ينعرض لتفصيل تقيض المركبات كالبيساط (قال بمحقق المركبات) وهي ما يتركب منه لا الاحاطة بمفهوماتها (قال وقائض البساط) عطف على الحقائق وذكر البساط اظهار في محل الاضمار اذ هي المراد بالحقائق فتأمل (قوله مخالفة لها) أى للأصل وأنت لا تأويله بقضية مركبة

(قوله علت أن تقيض الوجودية اللادائمة اما الدائمة الخ) أى المفهوم المردد بينهما لا أحدهما كما هو السابق لئلا يكون تقيضه (أى بالشيء الأعم من الحقيقي والاصطلاحي وانما قلنا ذلك ليصح الاضراب وانما أضرب لان الكلام في بيان التقيض بمعنى اللازم المساوي

فتكذب

(قوله اما ليس بعض الانسان) هذا قضيض الجزء الاول وقوله أو بعض الانسان الخ قضيض الجزء الثاني (قوله المتفصلة المساوية) أي هو المتفصلة المساوية للقضيض الحقيقي وهذا لإثبات أنها قضيض اصطلاحاً (قوله فلا يكتفي في قضيضها الخ) فيه إشارة إلى أن قضيضها مشتمل على المفهوم المردد بين قضيض الجزأين وثم زائد عليه كما يأتي من أن قضيضها مفهوم مردد يشتمل على ثلاث مفهومات ثالثها غير قضيض الجزئين (قوله لجواز كذب المركبة الجزئية) مع كذب المفهوم الخ أي وحينئذ فلا يصح أن يكون قضيضاً لأن شأن القضيضين أن تكذب أحدهما وتصدق الأخرى (قوله فإن من الجائز الخ) (١٣٥) علة لقوله لجواز كذب الخ

مثلاً قولنا بعض الجسم حيوان لا دائماً مركبة جزئية وهي كاذبة لكذب مجزئها وذلك لأن معناها أن بعض أفراد الجسم الذي ثبت له الحيوانية غير حيوان وذلك باطل بالضرورة لأن الحيوانية إذا ثبتت لا تنفك وأما كان معناها ما ذكر لها مركبة من مطلقين عامتين الأولى منها بعض أفراد الجسم ثابت له الحيوانية بالفعل والثانية لاشئ من أفراد الجسم ثابتة له الحيوانية بالفعل ولاشأن أن مجموع هاتين القضيضتين هو حاصل ما قلناه من أن معناها أن بعض أفراد الجسم الذي ثبت له الحيوانية غير حيوان وكذلك قضيض هذه المركبة لو جعل مفهوماً مreddاً بين قضيض الجزأين كاذب وهو إما أنه لاشئ من الجسم مجزئ دائماً

بل اما ليس بعض الانسان ضاحكاً دائماً أو بعض الانسان ضاحك دائماً قولنا ليس كذلك وهو رفع المجموع وقضيضه العريج وقولنا بل اما كذا واما كذا المتفصلة المساوية للقضيض وعلى هذا القياس في سائر المركبات قال

(وان كانت جزئية فلا يكتفي في قضيضها ما ذكرنا لانه يكذب بعض الجسم حيوان لا دائماً مع كذب كل واحد من قضيض جزئها بل الحق في قضيضها أن يردد بين قضيض الجزأين اسلك واحد واحد أي كل واحد واحد لا يخلو عن قضيضها فيقال كل واحد واحد من أفراد الجسم اما حيوان دائماً أو ليس بمحيوان دائماً)

(أقول) ما مر كان حكم المركبات السلبية وأما المركبات الجزئية فلا يكتفي في قضيضها ما ذكرناه من المفهوم المردد بين قضيض الجزئين لجواز كذب المركبة الجزئية مع كذب المفهوم المردد فإن من الجائز أن يكون المحمول ثابتاً دائماً لبعض أفراد الموضوع وسلباً دائماً عن الأفراد الباقية

الأول من الوقتية والمنتشرة أعني الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة وليس شئ من هذه الأربع من القضايا المشهورة ثبتت ست قضايا بسيطة غير مشهورة هذه الأربع والحيثية الممكنة والحيثية المطلقة

(قوله أعني الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة) بيان للجزأين (قوله ثبتت ست قضايا الخ) لم يذكرها في القضايا وأوردوها في بيان النفاض تنبيهاً على عدم شهرتها (قال فلا يصح في الخ) فيه إشارة إلى أن قضيضها مشتمل على المفهوم المردد بين قضيض الجزأين وثم زائد عليه كما سيحیی من أن قضيضها مفهوم مردد يشتمل على ثلاثة مفهومات ثالثها غير قضيض الجزئين (قال بل الحق) اضطراب عن الباطل فالقصد بالحق ما يقابله لاعمري الرابع على ما فهم (قال أن يردد الخ) الإلزام في لكل واحد زائدة كما في ردف لكم ثم لا يخفى أن قضيض الجزئين قضيتان ولا معنى للتديد بينهما لكل واحد واحد إذ القضية لا يثبت لشيء فالقصد أن يردد بين قضيض مجموعيهما بمعنى السلب بأن يردد كل واحد بين ثبوت المحمول وسلبه مفيداً بمجتهى قضيض الجزأين فيحصل قضية كلية ينسب مجموعها إلى كل واحد من أفراد موضوعها إيجاباً أو سلباً بمجتهى قضيض الجزئين كذا ذكره الشارح في شرح المطالع وأراد بقوله أو سلباً رفع الإيجاب المنسوب إلى كل واحد واحد ليشمل السلب السكلي والسلب عن البعض دون البعض (قال أي كل واحد واحد واحد لا يخلو عن قضيضها) اعتبر منع الخلو بينهما مع أنها لا يجتمعان أيضاً إذ لا واسطة بين الإيجاب لكل واحد وسلب

أو لكل جسم حيوان دائماً وإذا كان المفهوم كاذباً والمركبة الجزئية كذلك فلا يصلح جعله قضيضاً لها لما علمت قول الشارح فإن من الجائز أن يكون المحمول ثابتاً الخ أي كالحويانية في المثال المذكور وقوله لبعض أفراد الموضوع كالجسم في المثال وقوله فتكذب الجزئية اللادائية أي وهي المطلقة العامة مع قيد اللاداءوم فهي مركبة من مطلقتين عامتين كانت موجبة أو سالبة كما مر وقوله لأن مفهومها أن بعض أفراد الموضوع يكون بحيث أي بحالة يثبت له المحمول تارة وهذا يعني أحد جزئي تلك القضية اللادائية وقوله وسلب عنه أخرى أي وهو معنى الجزئي الآخر وقوله بحيث يثبت له المحمول أي كالحويان في المثال المذكورة

(قوله أما الكلية الموجبة) أى أما وجه كذب الكلية الموجبة القائمة فى المثال السابق كل جسم حيوان وهو قبيض المعجز فيه (قوله فلدوام سلب المحمول) أى فلدوام سلب الحيوانية عن بعض أفراد الجسيم (قوله وأما الكلية السالبة) أى أما وجه كذب الكلية السالبة وهى قبيض الصدر وهى لاشئ من الجسيم بحمول (قوله فلدوام إيجاب المحمول) أى فلدوام ثبوت الحيوانية فى الواقع لبعض أفراد الجسيم (قوله فإن الحيوان ثابت) أى فى الواقع لأن ذلك مستفاد من القضية والاملا كانت كاذبة (قوله) مسلوب عن أفرادها الباقية) أى لآخه نفسه والا كان ذلك عين ما نقاده القضية (قوله فكل الجزئية كاذبة) أى لما علمت أنها مفيدة أن بعض الجسيم الذى ثبت له الحيوانية غير حيوان (قوله مع كذب قولنا الخ) الذى هو قبيض الجزء الثانى أعني قوله لادائماً لأن معناه بعض الجسيم ليس بحيوان بالفعل والسالبة الجزئية قبيضها موجبة كلية (قوله بل الحق الخ) اضرب عن الباطل فالمراد بالحق مقابل الباطل وليس المراد به الراجح بحيث يكون مقابله مرجوحاً لما علمت أن مقابله لا يصح أصلاً (قوله أن يردد بين قبيض الجزأين لكل واحد واحد الخ) اللام فى لكل واحد زائدة كما فى قوله تعالى ردف لكم ثم لا يخفى أن قبيض الجزأين قضيتان ولا معنى لترديد بينهما إذا القضية لا ثبت لشيء كما هو ظاهره وأجيب بأن فى الكلام حذفاً والاصل أن يردد بين قبيض محمولي (١٣٦) الجزأين كما يدل عليه كلامه الآتى أى أن يردد كل واحد من أفراد

الموضوع بين ثبوت المحمول وسلبه مقيد ذلك الثبوت أو السلب بحيث قبيض الجزأين تحصل قضية نسب محمولها الى كل واحد من أفراد موضوعها إيجاباً أو سلباً بحيث قبيض الجزأين متلازم بعض الجسيم حيوان لادائماً معناه أن بعض الجسيم بحيث ثبت له الحيوان فى وقت ولا يثبت له فى وقت آخر

فكذب الجزئية اللادائمة لأن مفهومها أن بعض أفراد الموضوع يكون بحيث يثبت له المحمول ثارة وسلب عنه أخرى ولا فرد من أفراد الموضوع فى تلك المادة كذلك ويكذب أيضاً كل واحد من قبيضي جزأها أى كليتين أما الكلية الموجبة فلدوام سلب المحمول عن بعض الأفراد وأما الكلية السالبة فلدوام إيجاب المحمول لبعض الأفراد كقولنا بعض الجسيم حيوان لادائماً قالت الحيوان ثابت لبعض أفراد الجسيم دائماً ومسلوب عن أفرادها الباقية دائماً فكل الجزئية كاذبة مع كذب قولنا كل جسم حيوان دائماً ولا شئ من الجسيم بحيوان دائماً بل الحق فى قبيضها أن يردد بين قبيضي الجزأين لكل واحد واحد لآذا قلنا بعض (ج ب) لادائماً كان معناه أن بعض (ج) بحيث يثبت له (ب) فى وقت ولا يثبت له (ب) فى وقت آخر فقبيضه أنه ليس كذلك وإذا لم يكن بعض أفراد (ج) بحيث يكون (ب) فى وقت ولا يكون (ب) فى وقت آخر يكون كل واحد واحد من أفراد (ج) إما (ب) دائماً أو ليس (ب) دائماً وهو الترديد بين قبيضي ذلك الإيجاب لانه الواجب فى كونه قبيضاً للمركبة الجزئية ولا دخل لامتاع اجتماعها فى ذلك كما لا يخفى

فقبيضها الحقيقي ليس كذلك وأما الاصطلاحى فأخذ محمول قبيض جزئى القضية الاصل فردد بينهما وتركهما الجزأين قضية كلية نسب موضوعها الى كل واحد من أفراد موضوعها فقول كل فرد من أفراد الجسيم إما ليس بحيوان دائماً أو حيوان دائماً ولا شك أن كل فرد من أفراد الجسيم إما غير حيوان دائماً كالشجر والجعر وأما حيوان دائماً فهذا القبيض صادق فظهر لك من هذا أن هذا غير قبيض المركبة الذى هو المفهوم المردد لأن ذلك يأخذ قبيض القضيتين البسيطتين ويردد بينهما أى أما أن تحقق هذه القضية أو هذه القضية وهما لم يردد الا بين محمول قبيض الجزأين (قوله فقبيضه) أى الحقيقي أنه ليس كذلك (قوله وإذا لم يكن بعض أفراد (ج) أى وإذا لم يكن أفراد الجسيم فى الواقع بحيث يكون حيواناً فى وقت ولا يكون حيواناً فى وقت آخر وكأنه قال وإذا لم تكن هذه القضية صادقة فليكن قبيضها صادقة فقولها فيكون كل واحد الخ فى قوة قوله فليكن قبيضها الاصطلاحى صادقة وهو كل واحد من أفراد الجسيم إما حيوان دائماً أو غير حيوان دائماً (قوله وهو الترديد الخ) أى وما ذكر قولنا فيكون كل واحد الخ هو الترديد بين محمول قبيض الجزأين وقوله لكل واحد واحد متعلق بالترديد أى وما ذكرناه هو الترديد بالنسبة لكل فرد فرد من أفراد الموضوع وهو (ج) وقوله أى كل واحد واحد لا يخلو عن قبيضها أى عن

ثبوت محمول قبضهما (قوله فيقال في تلك المادة) أى فيقال في بيان مادة التقبض المشار لها بقوله فيكون كل واحد الخ وقوله كل جسم الخ أى كل فرد فرد من أفراد الجسم اما حيوان الخ (قوله وهو يشتمل الخ) هذا اشارة لطريق ثان في أخذ تقبض المركبة الجزئية غير الطريق الاولى فكان الاولى للشارح أن يقول أو يقول أن قبض الجزئية الحقيقي هو قولنا ليس كذلك يشتمل الخ ويكون هذا عطفاً على قوله سابقاً أن يرد بين قبض الجزئين ويكون حينئذ حاصل المعنى بل الحق في قبضها أن يرد الخ أو يقول ان قبض الجزئية يشتمل على مفهومات ثلاثة الخ وحاصل (١٣٧) تلك الطريق أن تقول أن قولنا

بعض الجسم حيوان لا دائماً
كاذبة وقبضها الحقيقي ليس
كذلك وهو صادق وذلك
لانه مشتمل على مفهومات
ثلاثة أن يصدق عليها هي
كل جسم حيوان دائماً ولا
شئ من الجسم بحسب حيوان
دائماً وبعض الجسم حيوان
دائماً والبعض الآخر ليس
بحيوان دائماً وهذا المفهوم
الاخير صادق فالتقبض
الحقيقي صادق لكن
لإعتبار جميع ما صدق
عليه بل باعتبار بعضها
فإذا ركبت قضية منفصلة
من هذه المفهومات الثلاثة
كان قبضاً اصطلاحياً بان
نقول اما أن يكون كل
جسم حيوان دائماً أو لا شئ
من الجسم بحسب حيوان دائماً
أو بعض الجسم حيوان
دائماً والبعض الآخر ليس
حيواناً دائماً وهذا التقبض
صادق لان المنفصلة تصدق

الجزئين لكل واحد واحد أى كل واحد واحد لا يخلو عن قبضها فيقال في تلك المادة كل جسم
اما حيوان دائماً أو ليس بحسب دائماً ويشتمل على ثلاثة مفهومات لان كل واحد واحد من
أفراد الموضوع لا يخلو اما أن يثبت له المحمول دائماً أو لا يثبت له دائماً وإذا لم يثبت له فلا يخلو
اما أن يكون مسلوباً عن كل واحد دائماً أو مسلوباً عن البعض دائماً ثابتاً لبعض دائماً فالجزء
الثاني مشتمل على مفهومين فلو ركبت منفصلة مائة الخلو من هذه المفهومات الثلاث لكنت
مساوية أيضاً لقبضها كقولنا اما كل (ج ب) دائماً أو لا شئ من (ج ب) دائماً أو بعض (ج ب)
دائماً وبعض (ج ب) ليس (ب) دائماً فهو طريق ثان في أخذ التقبض

(قال أولاً يثبت الخ) أى لا يثبت لكل واحد واحد الحيوان في جميع الاوقات فهو رفع الإيجاب
الكلية مقيداً بمجھے الدوام وليس سلباً كلياً حتى لا يشتمل على المفهومين ويجتمع مع الأصل
في الكذب ولا سابقاً جزئياً فيجتمع مع الأصل في الصدق ولا سلب الدوام فانه ليس جهة من
الجهات فضلاً عن أن يكون قبض الإطلاق العام كل ذلك ظاهر بالتأمل الصادق قدبر ولا تصح
الى ما يتخير به بعض الناظرين في هذا المقام فانه من تسويات الاوهام والى ما اعترض به بعضهم
من انه ان أريد بالجزء الثاني دوام السلب فلا يتناول دوام السلب للبعض دون البعض وان أريد
سلب الدوام فلم ينحصر في دوام السلب لكل واحد ودوام السلب للبعض دون البعض بل يتناول
دوام الإيجاب في البعض لا دائماً أى الذى هو مفهوم الجزئية المركبة فيكون التقبض مشتملاً على
مفهوم التقبض الآخر وانه محال ولا يحتاج الى ما قيل انه فرض ان المركبة الجزئية ليست بمنفصلة
وأخذت القضية المساوية لقبضها فلا مجال لهذا الاحتمال الذى هو عين المركبة الجزئية في قبضها
فانه أو هن من نسج الشكوك (قال فالجزء الثاني مشتملة الخ) في شرح الاشارات ان قولنا
كل (ج) دائماً اما (ب) واما ليس (ب) يصدق في ثلاثة مواضع أحدها أن يكون إيجاباً
على البعض وسلبه عن البعض دائماً لان قولنا اما ليس (ب) يشمل السلب الكلّي والجزئى
انتهى وبهذا ظهر فساد ما قيل ان المقصود الجزء الثاني مما ذكره في البيان لامن المفهوم المردد
لكل واحد واحد

(م - ١٨ - شروح النسخة ثانياً) عند صدق واحد من أجزائها (قوله مساوية أيضاً) أى كما ان
المفهوم المردد بين كل قبض محمولي الجزئين مساو وقوله لقبضها أى لقبض المركبة الجزئية ثم لا يخفى عليك ان هذا الطريق
الثاني غير الاول لان الاول ان يرد بين قبض محمولي الجزئين بان يجعل ذلك قضية حالية والثاني يجعل المفهومات الثلاثة التى
يصدق بها التقبض الحقيقي منفصلة فيقال في قبض بعض الجسم حيوان لا دائماً على الاول كل فرد من أفراد الجسم اما غير
حيوان دائماً أو حيوان دائماً وعلى الثاني يقال اما ان يكون كل جسم حيوان دائماً أو غير حيوان دائماً او بعضه حيوان دائماً
والبعض الآخر غير حيوان دائماً فتأمل هذا

(قوله فان قلت الخ) هذا استفار عن سر التفاوت بين الكلية والجزئية كما يدل عليه قوله والا فافرق وحاصله ان كلا من التفتين اعني الكلية والجزئية عبارة عن مجموع قضيتين فقتضى اشتراكهما في المجموعة ان يشاركوا في الرفع بحيث يكون رفع المجموع كما هو كاف في الكلية كاف في الجزئية وما الفرق بينهما حيث جعل رفع المجموع كافياً في احدهما دون الاخرى (قوله أى أحد الخ) تفسير لرفع أحد الجزأين (قوله قلت الخ) حاصله أن بينهما فرقا من جهة ان المركبة الكلية جزأها متساويان ماصداً وكذا جئنا بكون قبض الجزأين قبضاً للكلية لأن قبض أحد المتساويين قبض للأخر بخلاف الجزئية فان جزأها أهم منها لتساويان فتي صدقت صدق جزأها دون العكس وحيث كان جزأها أهم فلا يكون قبضها مساوياً لقبض جزأها لان قبض الأعم أخص وقبض الأخص أهم فيجوز أن يكذب قبض الجزأين ويصدق قبض الجزئية فيجتمع حينئذ كذب الجزئية (١٣٨) وكذب قبض جزأها فلذا لم يجعل رفع المجموع قبضاً لها لما يلزم عليه من

اجتماع القضية وقبضها على الكذب وشأن المتألفين أن يكذب أحدهما ويصدق الآخر مثلاً بعض الكاتب متحرك الاصابع لادائها معناه ان بعض الكاتب ثبت له التحرك في وقت وينش عنه التحرك في وقت آخر فهي صادقة فيلزم حينئذ صدق جزأها وهي بعض الكاتب متحرك الاصابع بالفعل بعض الكاتب غير متحرك الاصابع بالفعل وأما قولنا بعض الجسم حيوان لادائماً فكاذبة وأما جزأها صادقان لان الجزء الاول وهو بعض الجسم حيوان بالفعل صادق وكذلك

فان قلت كما أن المركبة الكلية عبارة عن مجموع قضيتين فكذلك المركبة الجزئية ورفع المجموع أهم هو برفع أحد الجزأين أى أحد قبض الجزأين الذي هو المفهوم المردد فكما يمكن في قبض الكلية فكيف في قبض الجزئية والا فافرق قلت مفهوم الكلية المركبة هو بينه مفهوم الكليتين المختلفتين بالإيجاب والسلب فإذا أخذ قبضها يكون أحد قبضها مساوياً لقبضها وأما مفهوم الجزئية المركبة فهو ليس بينه مفهوم الجزئيتين المختلفتين إيجاباً وسلباً لأن موضوع الإعجاب في المركبة الكلية بينه موضوع السلب وموضوع الجزئية الموجبة لإيجاب أن يكون موضوع الجزئية السالبة لجواز تفارها بل مفهوم الجزئيتين أهم من مفهوم المركبة الجزئية لانه متى صدقت الجزئيتان المختلفتان بالإيجاب والسلب مع اتحاد الموضوع صدق الجزئيتان المختلفتان بالإيجاب والسلب مطلقاً بدون العكس فيكون أحد قبضيهما أخص من قبض مفهوم الجزئية لان قبض الأعم أخص من قبض الأخص فلا

(قال فان قلت الخ) استفار عن سر التفاوت كما يدل عليه والا فافرق (قال مفهوم الكلية المركبة هو بينه مفهوم الكليتين) لاتحاد الموضوع فيها وهو جميع الافراد (قال وأما مفهوم الجزئية المركبة فهو ليس بينه الخ) لعدم اتحاد الموضوع ومن هذا ظهر انه اذا أخذ الموضوع متحداً بان يقيده في السالبة بما ثبت له المحمول كان المفهوم المردد ين قبض جزئي الجزئية مساوياً لقبضها كما اذا قلنا في المثال المذكور قبضه اما كل جسم حيوان دائماً ولا شئ من الجسم الذي هو حيوان بمجىوان دائماً وهذا طريق آخر لاخذ المركبة الجزئية ذكره الشارح الحق التنازاني فعنى قوله لا يمكن في قبض المركبة الجزئية أخذ قبض الجزأين انه لا يمكن فيه الطريق المذكور في الكلية أعني تحليلها الى بسيطين والتزديد بين قبضها (قال بينه موضوع السلب) ليكون

الجزء الثاني وهو بعض الجسم ليس بمجىوان بالفعل صادق أيضاً لأن المراد بالبعض الاول غير البعض الثاني فالموضوع يقول فهم مختلف فظهر ان جزأها أهم منها وحينئذ فلا يكون قبضها مساوياً لقبض جزأها لان قبض الأعم أخص من قبض الأخص واذا لم يتساوى يلزم حينئذ اجتماع كذب المتألفين لو جعل رفع المجموع قبضاً لها لجواز اجتماع هذه المركبة مع قبض جزأها على الكذب كما بينه الشارح بقول الشارح مفهوم الكلية أى المركبة وقوله مفهوم الكليتين أى البسيطتين وقوله المختلفتين أى بالنسبة لتي هما جزأها وقوله لان موضوع الإعجاب في المركبة أى الجزئية (قوله لجواز تفارها) أى لجواز أن يكون الإعجاب على بعض الافراد والسلب عن بعض آخر وقوله بل هو مفهوم الجزئيتين أى البسيطتين (قوله لانه متى صدقت الجزئيتان) أى الجزئية المركبة أى متى صدق مفهوم الجزئية المركبة وهو الجزئيتان أى كما في بعض الكاتب متحرك الاصابع لادائماً وقوله صدق الجزئيتان أى البسيطتين (قوله بدون العكس) أى لا يلزم من صدق الجزئيتين صدق الجزئية المركبة كما في المثال المتقدم وهو قولنا بعض الجسم حيوان لادائماً فان هذه كاذبة وجزأها قولنا بعض الجسم حيوان وبعض الجسم ليس بمجىوان صادقان

الجزء الثاني وهو بعض الجسم ليس بمجىوان بالفعل صادق أيضاً لأن المراد بالبعض الاول غير البعض الثاني فالموضوع يقول فهم مختلف فظهر ان جزأها أهم منها وحينئذ فلا يكون قبضها مساوياً لقبض جزأها لان قبض الأعم أخص من قبض الأخص واذا لم يتساوى يلزم حينئذ اجتماع كذب المتألفين لو جعل رفع المجموع قبضاً لها لجواز اجتماع هذه المركبة مع قبض جزأها على الكذب كما بينه الشارح بقول الشارح مفهوم الكلية أى المركبة وقوله مفهوم الكليتين أى البسيطتين وقوله المختلفتين أى بالنسبة لتي هما جزأها وقوله لان موضوع الإعجاب في المركبة أى الجزئية (قوله لجواز تفارها) أى لجواز أن يكون الإعجاب على بعض الافراد والسلب عن بعض آخر وقوله بل هو مفهوم الجزئيتين أى البسيطتين (قوله لانه متى صدقت الجزئيتان) أى الجزئية المركبة أى متى صدق مفهوم الجزئية المركبة وهو الجزئيتان أى كما في بعض الكاتب متحرك الاصابع لادائماً وقوله صدق الجزئيتان أى البسيطتين (قوله بدون العكس) أى لا يلزم من صدق الجزئيتين صدق الجزئية المركبة كما في المثال المتقدم وهو قولنا بعض الجسم حيوان لادائماً فان هذه كاذبة وجزأها قولنا بعض الجسم حيوان وبعض الجسم ليس بمجىوان صادقان

(قوله ولهذا) أي لعدم المساواة وقوله جاز اجتماع المركبة الجزئية كقولنا بعض الحيوان جسم لادنا وقوله مع الكلبيين أي التين
 ما تقيض الجزئيين البسيطين وما حمل جسم حيوان دائما ولا شيء من الجسم بمحور دائما (قوله فربما يصدق تقيض المركبة
 الجزئية) أي الذي هو أعم (قوله وحينئذ يجتمعان) أي المركبة الجزئية وأحدى الكلبيين (قوله فيصدق تقيضه وهو أنه ليس
 كذلك) (قوله مع كذب إحدى الكلبيين) أي التين ما تقيضا البسيطين وقوله الاخص من تقيضه أي من تقيض المركبة
 (قوله فتقيض الكلية) أي من حيث ذاتها وصفاتها فقوله الجزئية مقابل للكلية من حيث ذاتها وقوله المخالفة الخ ناظر لما
 يناقض صفاتها (قوله الموافقة لما في الجنس) فيه أنه قد مر ان المنفصلة المانعة الخلو المركبة من ثلاث مفهومات تقيض للمركبة الجزئية
 فيكون للمنفصلة تقيض من الحليات فلا يشترط الاتحاد في الجنس (١٣٩) فضلا عن الاتحاد في النوع فما مضى

اشتراطهما وأوجب بأن
 المراد هنا بيان التقيض
 الحقيقي وما مر ساد
 للتقيض (قوله في الاتصال)
 شامل للزوم والاتفاق
 وقوله والاتصال شامل
 للضاد وغيره وقوله
 والاتصال الواو يعني او
 لان الموافقة في أحدها
 (قوله أي في الزوم
 والناد) أي او للناد
 فاذا كانت الأولى لزومية
 كانت الثانية لزومية
 لا اتفاقية واذا كان الاصل
 عنادية كانت الثانية عنادية
 لا اتفاقية وليس المراد
 بقولنا اذا كان الاصل
 لزومية ان تكون الثانية
 لزومية أي لعنادية لان
 هذا علم من قوله الاتصال
 والاتصال وقوله أي في

يكون مساويا لتقيضه ولهذا جاز اجتماع المركبة الجزئية مع إحدى الكلبيين على الكذب فإن
 إحدى الكلبيين لما كانت أخص من تقيض المركبة الجزئية والاخص يجوز أن يكذب بدون
 الأعم فربما يصدق تقيض المركبة الجزئية ولا يصدق إحدى الكلبيين وحينئذ يجتمعان على
 الكذب كما في المثال المضروب فإن قولنا بعض الجسم حيوان لادنا كاذب فيصدق تقيضه مع
 كذب إحدى الكلبيين الاخص من تقيضه قال
 (وأما الشرطية فتقيض الكلية منها الجزئية الموافقة لها في الجنس والنوع والمخالفة في الكيف
 وبالعكس
 (أقول) اما الشرطيات فتقيض الكلية منها الجزئية المخالفة لها في الكيف الموافقة لها في الجنس
 أي في الاتصال والاتصال والنوع أي في الزوم والناد والاتفاق وبالعكس فتقيض الموجبة الكلية
 اللزومية السالبة الجزئية الزومية والنادية الكلية العنادية الجزئية والاتفاقية الكلية الاتفاقية
 الجزئية وهكذا في بواقي الشرطيات فاذا قلنا كذا كان (ا ب فح د) لزومية كان تقيضه ليس
 كذا كان (ا ب فح د) لزومية

الجزء الثاني قيدا للأول (قال فيصدق تقيضه) بصدق الجزئيين الدائمين (قال فتقيض الكلية
 منها الجزئية الخ) فإن قلت قد مر ان المنفصلة المانعة الخلو المركبة من ثلاث مفهومات تقيض
 للمركبة الجزئية فيكون للمنفصلة تقيض من الحليات فلا يشترط الاتحاد في الجنس فضلا عن
 الاتحاد في النوع قلت المقصود هنا بيان التقيض الحقيقي وما مر ساد للتقيض فالمقصود بالجزئية
 المسورة بليس كما وليس دائما كما يدل عليه الأمثلة (قال فتقيض الزومية) صرح في الزومية
 باختلاف في الكيف وأجل في النادية فاما أن يقد الكلية بالموجبة والجزئية بالسالبة على قياس
 السابق واما أن يجري على إطلاقه أي النادية موجبة كانت أو سالبة فتقيض الجزئية المخالفة لها
 وقس على ذلك قوله والاتفاقية الكلية الاتفاقية الجزئية المخالفة لها والمقصود ببواقي الشرطيات

الزوم أي في القضية المتصلة والناد في النضية المتفصلة وقوله والاتفاق أي فيها معا (قوله السالبة الزومية الجزئية) المتاسب
 ان يقول الزومية السالبة الجزئية لانه قدم الزومية في جانب الموجبة الاصل فيكون انما ونشرا مر بنا وقوله فتقيض الزومية
 الموجبة الخ أي وبالعكس (قوله والنادية الكلية الخ) صرح في الزومية باختلاف في الكيف وأجل في النادية فكان
 المتاسب ان يقد الكلية بالموجبة والجزئية بالسالبة على قياس ما سبق في الزومية واما ان يجري على إطلاقه أي النادية موجبة
 كانت أو سالبة فتقيض الجزئية المخالفة لها وكذا يقال في قوله الاتفاقية الكلية الاتفاقية الجزئية (قوله وهكذا في بواقي الخ) المراد
 ببواقي الشرطيات فتصيل الشرطية الى الحقيقية والى مائة المجمع والى مائة الخلو والا فليس شيء غير ما تقدم (قوله كما كان
 ا ب فح د) أي كلما كانت الشمس طالمة كان النهار موجودا وقوله كان تقيضه ليس كلما كان ا ب فح د أي ليس كلما كانت

الشمس طالعة كان النهار موجودا وانما كان هذا تقيضا للاصل لان رفع الايجاب الكلي صادق بالسلب الجزئي (قوله دائما اما ان يكون اب او جد) اي دائما اما ان يكون العدد زوجا واما ان يكون فردا فقد اشار للعدد اولا بأول ثانياً بـ (قوله في ذلك) قوله من أحكام النضاي اي من أحوالها المحمولة عليها اي من الأمور التي يحل عليها العكس وفيه ان العكس اما ان يراد منه المعنى المصدري وهو عبارة الخ او الاصطلاحي المعروف بقوله وهو جعل الخ وكل منهما لا يصح حمله على القضية وأجيب باننا نريد الاول لكن لا نريد من الحل حل المواطأة كما فهم المترش بل حل الاشتقاق وذلك بان تقول كل انسان حيوان مثلاً مكسوس الى بعض الحيوان (١٤٥) انسان (قوله للمستوي) انما سمي بذلك لاستوائه وموافقه مع الاصل

واذا قلنا دائما اما أن يكون (أب) أو (ج د) حقيقة فقيضه ليس دائما اما أن يكون (أ ب أو ج د) حقيقة وعلى هذا القياس قال (البحث الثاني في العكس المستوي وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية ثانياً والثاني أولاً مع بقاء الصدق والكيف بمجالها (أقول) من أحكام القضايا العكس المستوي وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية ثانياً والجزء الثاني أولاً مع بقاء الصدق والكيف بمجالها كما اذا أردنا عكس قولنا كل انسان حيوان بدنا جزأيه وقلنا بنض الحيوان انسان أو عكس قولنا لا شيء من الانسان بمجر قلنا لا شيء من الحجر (قوله العكس المستوي) أقول كما ان العكس المستوي يطلق على المعنى المصدري المذكور وهو تبديل الجزء الاول من القضية بالثاني والثاني بالاول الخ كذلك يطلق على القضية الحاصلة الحقيقية وما نعتي الجمع والحلو (قل من أحكام القضايا) أي من الاحوال المحمولة عليها العكس بالمعنى المصدري وهو معنى اصطلاحي كما يدل عليه (قال العكس المستوي) لا يختلف في وهمك من تقييد العكس بالمستوي واضافته الى التقييد ان للعكس معني اصطلاحياً مشتركاً بينهما بل يد التحصيل للعكس القوي بالصفة والاضافة استعمل كل من المقيدين في معنى اصطلاحى وليس لفظ العكس مشتركاً لفظياً بينهما اذ لا دليل على وضعه للمعين على ما فهم وانما سمي مستوياً لاستوائه وموافقه مع الاصل في الطرفين بخلاف عكس النقيض يقال استوي الماء والخشب وقيل لانه طريق مستو لا مت فيه ولا اعوجاج وفيه انه يقتضي أن يكون توصيفه بالمستوي توصيفاً للشبه بالمشبه على البالغة وهو بعيد عن الفهم (قال وهو عبارة الخ) وقد صرح به في شرح المطالع وأما اطلاقه على القضية فالظاهر انه أيضاً حقيقة لكثرة الاستعمال في ذلك واليه تشير عبارة السيد قدس سره وفي شرح المطالع انه بطريق التجوز ولك أن تجمع بينهما بان العكس قل أولاً من المعنى اللغوي الى المعنى المصدري ثم استعمل في القضية المنصوصة بملافة السببية ثم كثر استعماله فيها حتى صار حقيقة بالغة وعرف بأنه أخص قضية الخ قال جعل الجزء الاول من القضية الخ (ما فؤولة كانت أو مفعولة فتولوا بعض البشر حيوان بالقياس الى كل حيوان انسان مساو للعكس وليس بعكسه ومعنى

في الطرفين احذرا من عكس التقييد وقيل لانه طريق مستقيم لا اعوجاج فيه اي وهو اصطلاحاً جعل الخ واما اطلاق العكس على القضية فالظاهر انه حقيقة لكثرة الاستعمال في ذلك والى هذا يشير كلام السيد وفي شرح المطالع انه بطريق التجوز ولك أن تجمع بينهما بان العكس قل أولاً من المعنى اللغوي الى المعنى المصدري ثم استعمل في القضية المنصوصة بملافة السببية ثم كثر استعماله فيها حتى صار حقيقة بالغة (قوله عن جعل الجزء الاول من القضية الخ) أي ما فؤولة كانت أو مفعولة فتولوا بعض البشر حيوان بالقياس الى كل حيوان انسان

مساو للعكس وليس بعكس له واعترض هذا التعريف بأنه يصدق بقولنا حيوان كل انسان بالنسبة بانسان لعكس كل انسان حيوان مع ان هذا لا يقال له عكس اصطلاحاً وأجيب بان المراد بالحل المذكور ان يصير الجزء الاول موصوفاً بالثانوية اي المحمولة وان يصير الجزء الثاني موصوفاً بالاولية اي الموضوعية وحينئذ فيخرج حيوان كل انسان لان حيوان وان تقدم لم يوصف بالاولية لكونه خيراً مقدماً وكل انسان وان تأخر فهو مبتدأ فليس موصوفاً بالثانوية (قوله مع بقاء الصدق) أي فإذا كانت الاولى صادقة حقيقاً كانت الثانية كذلك وإذا كان الاولى صدقاً تدريري كانت الثانية أي العكس كذلك وقوله والكيفية أي فإذا كان الاصل محصلاً كان العكس كذلك وإذا كان الاصل معدولاً كان العكس كذلك

(قوله فالمراد) الاول والمراد اذ التفرع غير ظاهر (قوله الجزآن في الذكر لافي الحقيقة افا هذا الذي ان المراد بالذکر ما يعم الذکر اصالة كما في القضية الموقوفة وتبناً كما في القضية المقولة (قوله هو ذات المحمول في الاصل) أي ذات ما كان محمولا في الاصل فقله في الاصل متعلق بالمحمول (قوله ذات المحمول) أي لا وصفه وقوله ومحمله وصف الموضوع أي لذاته (قوله وصف الموضوع) أي وصف ما كان موضوعا في الاصل فحذف قوله في الاصل من الثاني لدلالة الاول عليه (قوله) فالتبديل ليس الا في الجزئين الخ (الا انه في القضية المقولة تبديلهما أصالة وذكرهما تبناً وفي الموقوفة ذكر الجزئين اصالة وتبديلهما تبناً اذ تبديل الالفاظ في الحلية والموضوعية بقبية المعاني (قوله فالتبديل ليس الا في الجزئين) أي ولم يتعلق التبديل بالمراد وذلك لان المراد من الاول الافراد ومن الثاني الوصف وكذلك في العكس يراد من الاول الافراد ومن الثاني الوصف فالمراد فيها متحد والتبديل اما هو في ذكر الجزئين ١ قوله أي في الوصف النواني) أي للموضوع والمراد بالوصف النواني السكان للموضوع مفهومه فانما قلت كل انسان حيوان فوصف الموضوع النواني هو الجسم الثاني الحساس المتحرك بالارادة المتفكر بالقوة فوصف الموضوع النواني هو حقيقة افراده وقوله أي في الوصف النواني تعبير لقوله في الذكر فان قلت هلا حذف (قوله ووصف المحمول) واستثنى بقوله أي في الوصف النواني (١٤١) عنها لانها تم وصف الموضوع

ووصف المحمول قلت اتي بذلك للاشارة الى ان الوصف في الموضوع لوحظ كونه عنوانا عن الافراد لانه ملحوظ في ذاته بخلاف وصف المحمول فانه قصد لذاته ليكون محمولا ولاجل هذا عبر في جاب الموضوع بالوصف النواني وفي جاب المحمول بقوله ووصف المحمول ولم يقل النواني فان قلت كلامه

بأنسان فالمراد بالجزء الاول والثاني الجزآن في الذكر لافي الحقيقة فان الجزء الاول والثاني من القضية في الحقيقة هو ذات الموضوع ووصف المحمول بالعكس لا يصير ذات الموضوع محمولا ووصف المحمول موضوعا بل موضوع العكس هو ذات المحمول في الاصل ومحمله هو وصف الموضوع فالتبديل ليس الا في الجزآن في الذكر أي في الوصف النواني ووصف المحمول لافي الجزآن الحقيقيين لا يصلح فعل هنا يلزم ان يكون للمنفضة عكس

بالتبديل فيقال مثلا عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية فيشتق من العكس بالمعنى الاول دون الجدل المذكور أن يصير الجزء الاول موضوعا والثانية أي المحمولى وبالعكس فلا يرد تقديم المحمول على الموضوع اذ ليس فيه تبديل القضية (قال الجزآن في الذكر) لافي الحقيقة افا هذا الذي ان المقصود بالذکر ما يعم الذکر اصالة كما في القضية الموقوفة وتبناً كما في القضية المقولة (قال فالتبديل الخ) الا انه في القضية المقولة تبديلهما اصالة وذكرهما تبناً وفي الموقوفة ذكر الجزآن اصالة وتبديلهما تبناً اذ تبديل الالفاظ في المحمولى والموضوعية بقبية المعاني (قال فعل هذه الخ) يعني على ارادة الجزآن بما ذكر

هذا مفاده ان الوصف ملحوظ في المحمول والموضوع وان ذلك الوصف تبديل مع ان الموضوع اما يلاحظ منه الافراد لا الوصف فالوصف لم يلاحظ في الموضوع حتى يبدل وحاصل الجواب ان الوصف اعني المفهوم لازم لفظ لانه دال عليه فلزم من تبديل اللفظ تبديله بجماله فتبديل المفهوم حاصل غير مقصود فحاصله ان مفهوم انسان ومفهوم حيوان تبدلا تبعا لتبديل اللفظين وان كان تبدل المفهوم حاصلًا غير مقصود وهذا كله ان اريد بالوصف المفهوم اما لو اريد به لفظ الموضوع ولفظ المحمول فلا اشكال بل هو المناسب لغير قوله ليس الا في الجزئين في الذكر * نعم كون المراد بالوصف اللفظ مخالف لما تقدم من ان الوصف هو المفهوم فتأمل (قوله لافي الجزئين الحقيقيين) أي الذات والوصف لكن الذات بالنظر للموضوع والوصف بالنظر للمحمول فالحقيقية في كل شيء بحسبه وانما لم يتم التبديل بالنظر لما لانه لو اريد ذلك استكانا نريد بموضوع الاصل افراده عند وقوعه محمولا في العكس وكنا نريد بمحمول الاصل وصفه عند وقوعه موضوعا في العكس وهذا باطل لما فيه من حمل الذات على الوصف وهما غيران فاما اردنا بموضوع الاصل عند وقوعه محمولا في العكس مفهومه وأردنا بمحمول الاصل عند وقوعه موضوعا في العكس افراده فأما (قوله فعل هذا) أي على ان المراد من التبديل ليس الا تبديل الجزئين في التذكر لا في الحقيقة يلزم وجود العكس للمنفضة وهو خلاف ما تقرر عندهم وحينئذ فلا يصح ارادة ما ذكر من ان المراد من التبديل ليس الا تبديل الجزئين في التذكر والمعين ان يكون المراد ان التبديل واقع في الجزئين الحقيقيين لاجل أن يوافق

ما قرعدهم من أن المنفصلة لا عكس لها لانه لا يتأتى فيها تبديل الجزأين الحقيقيين لعدم تميزهما بالطبع لان المائدة من الطرفين فهذا معارضة للاستدلال المذكور على صحة الارادة المذكورة (قوله لان جزئها الخ) هذا استدلال على الملازمة التي بين مقدم الشرطية وتاليها لان حاصل هذه المعارضة لو كان المراد بالتبديل تبديل الجزأين في الشكل ليس الا لزم أن يكون للمنفصلة عكس لان جزئها متبذران الخ لكن (١٤٣) التالي باطل وهو كون المنفصلة لها عكس فبطل المقدم وهو كون المراد بالتبديل

تبديل الجزأين في الذكر لان جزئها متبذران في الذكر والوضع وان لم يتميزا بحسب الطبع قاذما تبديل أحدهما بالآخر يكون عكساً لها لصدق التعريف عليه لكنهم صرحوا بأنها لا عكس لها لانا نقول لانهم ان المنفصلة لا عكس لها فان المفهوم من قولنا اما ان يكون العدد زوجا أو فرداً الحكم على زوجية العدد بمصادفة الفردية ومن قولنا اما ان يكون العدد فرداً أو زوجا الحكم على فردية العدد بمصادفة الزوجية ولا شك ان المفهوم من مصادفة هذا لذكاء غير المفهوم من مصادفة ذلك لهذا فيكون للمنفصلة أيضاً عكس مغاير لها في المفهوم الا انه لا يمكن فيه قاذمة لم يتبروه فكأنهم ما عتوا بقولهم لا عكس للمنفصلات الا ذلك وانما قال جمل الجزء الاول من القضية تالياً والثاني أولاً لتبديل الموضوع بالمحمول كما ذكر بعضهم

الثاني ويعرف العكس بالمعنى الثاني بأنها أخص قضية لازمة للقضية بطريق التبديل موافقة لها في الكيف والصدق فلا بد في إثبات العكس من أمرين أحدهما ان هذه القضية لازمة للاصل وذلك بالبرهان التطبيقي على المواد كلها والثاني ان ما هو أخص من تلك القضية ليست لازمة لذلك الاصل

يلزم وجود العكس للمنفصلة وهو خلاف ما قرعدهم فلا يصح ارادة معارضة للاستدلال المذكور على صحة الارادة المذكورة هذا هو الظاهر للمطالع لكلام الشارح بخلاف ما لو أريد الجزآن الحقيقيان قانه لا يكون للمنفصلة عكس لعدم تميزهما بالطبع اذ المائدة من الطرفين (قال لانا نقول الخ) حاصله تسلب الزوم المذكور ومنع بطلان اللازم لان المقصود بقولهم بانه لا عكس يرتب عليه قاذمة للمنفصلة وهذا هو الجواب المذكور في شرح المطالع حيث قال والجواب ان المقصود بالتبديل التبديل المنوي أي تبديل بتغير المعنى وحيث لا يتغير معنى المنفصلة بحسب التبديل اذ معناها المائدة بين الشئين سواء أجري فيها التبديل أولاً لم يتغير التبديل لها فكأنه لا يتغير انتهى فان المقصود بقوله لا يتغير معنى المنفصلة تغيراً ممتداً به بدليل قوله لم يتغير التبديل لها وكأنه لا يتغير لها فعنى قولهم لا عكس لها لا عكس معتبر لها والقول بان هذا الجواب مبني على تفسير التبديل بالتبديل المتبر وأجراه قولهم على ظاهره والجواب المذكور ههنا مبني على اجراء التبديل على ظاهره والتأويل في قولهم يكذب قوله لم يتغير التبديل المذكور وقوله فكأنه لا يتغير لها (قال فان المفهوم من قولنا الخ) قال المحقق التفاضلي الحكم في المنفصلة انما هو بالناد بين الطرفين على ما يشهد به تفسير المنفصلة وتقل مفهومها فاقع في الشرح من أن الحكم في الاول بمصادفة الزوجية للفردية وفي الثاني بمصادفة الفردية للزوجية ممنوع أقول الحكم بالناد من الطرفين ماصداً غير ممكن فلا بد من أن يكون من أحد الطرفين ملحوظ قصداً ومن الآخر تبعاً على ما قالوا من خاصة

ان المفهوم من مصادفة هذا أي الزوجية وقوله لذلك أي الفردية وقوله غير المفهوم من مصادفة ذلك أي الفردية ايشمل لهذا في الزوجية (قوله الا انه لا يمكن ان يتغير في شئين) هذا يقتضى تسليم انه معبر بانه لا عكس لها وصدر الجواب بقية في انهم لم يصرحوا بذلك لان قوله لا عكس أن المنفصلة الخ يفيد انهم لم يصرحوا بذلك ولا قال لانهم ان المنفصلة لا عكس لها ففي كلامه تناقض وأجيب بان المراد بقوله أولاً لا عكس لها أي كما فهم المتعرض لما ذكر من الدليل وهذا لا يتأتى انهم صرحوا بذلك ولكن كلامهم ليس مأخوذاً على ظاهره بل مرادهم لا عكس لها يرتب عليه قاذمة كما هنا

تبديل الجزأين في الذكر ليس الا وتبين أن يكون المراد ان التبديل في الجزأين الحقيقيين اذ لا واسطة بينهما وظهر لك من هذا أن قول الشارح لكنهم صرحوا الخ فيه حذف والاصل لكن التالي باطل لانهم صرحوا الخ قاذم لكن التي حقها أن تدخل على الاستثائية على تعليلها وحذفها (قوله لانا نقول لانهم الخ) حاصله اننا نسلم هذا الزوم لكن نمنع هذه الاستثائية القائلة بطلان العكس لها وتبين أن لها عكساً وقولهم انه لا عكس للمنفصلة معناه لا عكس لها يرتب عليه قاذمة وهذا لا يتأتى ان لها في الواقع عكساً لكن لا يرتب عليه قاذمة وليس المراد بقولهم انه لا عكس لها نفي العكس عنها في الواقع كما فهمت أنها المتعرض (قوله

(قوله ليشمل عكس الحليات والشرطيات) أي فهو أولى لقادته ان حقيقة العكس فيها واحدة بخلاف ما عر به ذلك البعض فانه وان كان قصده تعريف الحليات لكنه يوم اختلاف حقيقة العكس فيها (قوله بكونان صادقين في الواقع) أي كما هو المتبادر من لفظ البقاء (قوله بل المراد الخ) أي ان المراد بالصدق أعم من الحق والمقدر بدليل قوله بمجمله فان معناه مع بقاء الصدق ملتبساً بمجمله من كونه محققاً ومقدراً وكذا معنى بقاء الكيف بمجمله بقاءه ملتبساً بمجمله من كونه عدولياً أو تحصيلياً أو سلبياً وما ذكرنا ظهر فائدة قوله بمجمله وأعلته غير زائدة والمراد بكون الصدق (١٤٣) مقدراً أن يفرض صدق قضية

كاذبة في الواقع نحو مسيلة رسول الله فذه صدقها مقدر فيكون عكسها صدقه كذلك (قوله وإنما اعتبروا الخ) ليس معناه وإنما صح اعتبار الزوم في الصدق لان هذا صرف للسكلام عن ظاهره من غير ضرورة بل هذا هنا بيان لسبب اعتبار الزوم في الصدق في العكس بالحق المصدرى قلنى حينئذ وسبب اعتبار الزوم الخ وحاصله ان العكس بمعنى القضية الحاصلة من التبدل لازم من لوازم القضية الاصل وصدق المزوم بدون صدق الزوم مستحيل فيكون الزوم في الصدق لازماً للعكس بمعنى القضية وحينئذ فلا بد من اعتبار الصدق في العكس بالحق المصدرى والالكانت القضية الحاصلة من التبدل الموافقة للاصل عكساً له من غير

ليشمل عكس الحليات والشرطيات وليس المراد ببقاء الصدق أن العكس والاصل بكونان صادقين في الواقع بل المراد أن الاصل يكون بحيث لو فرض صدقه لزم صدق العكس وإنما اعتبروا الزوم في الصدق لان العكس لازم من لوازم القضية ويستحيل صدق المزوم بدون صدق الزوم ولم يستبر بقاء الكذب اذا لم يلزم من كذب المزوم كذب الزوم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه وهو قولنا بعض الانسان حيوان والمراد ببقاء الكيف ان الاصل لو كان موجياً كان العكس أيضاً موجياً وان كان سالباً فسالماً وإنما وقع الاصطلاح عليه

ويظهر ذلك بالتخالف في بعض الصور والضابط في السوالب ان السالبة الجزئية لا تنعكس الا في الخاصتين قائمتا تنعكسان عرقية خاصة وأما السالبة الكلية فان لم يصدق عليها الدوام الوصفي أعني العرفي العام فلا تنعكس أصلاً وهي السوالب السبع المذكورة وان صدق عليها الدوام الوصفي فان باب المفارقة في كل قضية منفصلة تكون احدى المادتين ملحوظاً قصداً والاخرى تباه فتتفق المفارقة بين القهويين قطعا الا انه مغايرة لاثانير لما في المقصد أعني الحكم بالنعاد (قال ليشمل عكس الحليات والشرطيات) فهو أولى لقادته ان حقيقة العكس فيها واحدة بخلاف أخذ الموضوع والمحمول فانه وان كانت المقصود تعريف العكس الحليات يوم اختلاف حقيقة فيها (قال بكونان صادقين) كما هو المتبادر من لفظ البقاء (قال بل المراد الخ) ان ايراد بللمية التمية على وجه الزوم لانه الفرد الكامل والصدق أعم من الحق والمقدر بدليل قوله بمجمله فان معناه مع بقاء الصدق ملتبساً بمجمله من كونه محققاً أو مقدراً وكذا معنى بقاء الكيف بمجمله بقاءه ملتبساً بمجمله من كونه عدولياً أو تحصيلياً أو سلبياً وما ذكرنا ظهر فائدة قوله بمجمله ولندفع ما قيل انه زائد (قال وإنما اعتبروا الخ) بيان لسبب اعتبار الزوم في الصدق في العكس بالحق المصدرى وحاصله ان العكس بمعنى القضية الحاصلة من التبدل لازم من لوازم القضية اصطلاحاً وصدق المزوم بدون صدق الزوم مستحيل فيكون الزوم في الصدق لازماً للعكس بمعنى القضية فلا بد من اعتبار الصدق في العكس بالمعنى المصدرى كيلا يكون القضية الحاصلة من التبدل الموافقة للاصل من غير زوم عكساً له نحو كل ناطق انسان بالقياس الى كل انسان ناطق وليس معناه وإنما صح اعتبار الزوم في الصدق وكذا معنى قوله ولم يتبروه الخ ولم يصح اعتباره في الكذب على ما هو فانه صرف عن الظاهر من غير ضرورة (قال وإنما وقع الاصطلاح الخ) أي ليس هذا الشرط مجرد اصطلاح

لزوم في الصدق لان القضية تابعة للمعنى المصدرى أي وهذا باطل نحو كل ناطق انسان بالقياس الى كل انسان ناطق (قوله اذ لم يلزم من كذب المزوم كذب الزوم لان الزوم قد يكون أعم ولا يلزم من انعدام الاخص الذي هو المزوم انعدام الاعم الذي هو الزوم) (قوله وإنما وقع الاصطلاح عليه) أي على بقاء الكيف وقولهم لانهم تبعوا الخ أشار بذلك الى أن هذا الشرط ليس باعتباره مجرد اصطلاح بل هناك شيء آخر يستدعي اعتباره وان كان ليس سبباً حاملاً على الاصطلاح اذ الاصطلاح لا يمل

(قوله لانهم تبعوا القضاء) أى المستعملة في العلوم وقوله فلم يعدوها في الأكثر أي فما وجدوا في أكثرها بعد التبديل صادقة لازمة لها الا وهي موافقة في السبب لانخافه لها فيه وانما قال في الأكثر اشارة الى أن هذا استقراء ناقص بعيد الظن بذلك الحكم المبني عليه الاصطلاح المذكور وليس المراد ظاهر العبارة انهم تبعوا القضاء فوجدوا أكثرها موافقاً والبيض الأقل صادق لازم مخالف للأصل وفي بعض النسخ لانهم تبعوا القضاء في الأكثر فلم يجدوها بعد التبديل الخ وهذه ظاهرة لانهايم فيها (قوله قد جرت العادة) أى عادة (١٤٤) المتطفلين ولا يتأني هذا ترك بعضهم التقديم لانه نادر خلاف العادقولو

أريد بالعادة ماهو دائم الوقوع فالمراد عادة أكثرهم (قوله بتقديم عكس السوالب) أي على عكس الموجبات (قوله لان منها ما يتعكس الخ) أي ولان بيان عكس بعض الموجبات متوقف على عكس السوالب وأشار الشارح بقوله لان منها الخ الى ان تلك العادة ليست اتفاقية بل لشككة وقوله لان منها ما يتعكس كلية أي والموجبات ليس منها ما يتعكس كلية (قوله والكلبي وان كان الخ) هذا جواب عما يقال السوالب وان اضررت بكلية العكس فالوجبات اضررت بإيجاب العكس والايجاب أشرف من السلب فتجاب باننا لانعلم أنه أشرف من السلب هو الأشرف لانه أفيد الخ

أريد بالعادة ماهو دائم الوقوع فالمراد عادة أكثرهم (قوله بتقديم عكس السوالب) أي على عكس الموجبات (قوله لان منها ما يتعكس الخ) أي ولان بيان عكس بعض الموجبات متوقف على عكس السوالب وأشار الشارح بقوله لان منها الخ الى ان تلك العادة ليست اتفاقية بل لشككة وقوله لان منها ما يتعكس كلية أي والموجبات ليس منها ما يتعكس كلية (قوله والكلبي وان كان الخ) هذا جواب عما يقال السوالب وان اضررت بكلية العكس فالوجبات اضررت بإيجاب العكس والايجاب أشرف من السلب فتجاب باننا لانعلم أنه أشرف من السلب هو الأشرف لانه أفيد الخ

بل هناك شرط آخر يستدعي اعتباره (قال لانهم تبعوا القضاء الخ) أى القضايا المستعملة في العلوم فما وجدوا في أكثرها بعد التبديل صادقة لازمة لها الا قضية موافقة في السبب لا مخالفة لها فيه وانما قال في الأكثر اشارة ان هذا استقراء ناقص بعيد الظن بذلك الحكم المبني عليه الاصطلاح المذكور وليس المقصود انهم وجدوا في الأقل قضية صادقة لازمة موافقة مخالفة لانه على ما هو من بعض الناظرين ومثاله كقولنا كل جسم حيوان فانه بعد التبديل يصدق بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان لان بعض الحيوان ليس بانسان ليس لازمة لها كيف ولا لزوم بين الايجاب والسلب ثم نبني ما نبني ولمرى مفادقة التأمل أكثر من أن نحصى (قال قد جرت العادة) أى عادة المتطفلين لا يتأني هذا ترك بعضهم التقديم لانه نادر خلاف العادة ولو أريد بالعادة ماهو دائم الوقوع فالقصد عادة أكثرهم (قال لان منها الخ) ولان بيان عكس بعض الموجبات يتوقف على عكس السوالب (قال لانه أفيد) لانه يصاح لكبرى الشكل الاول وأضبط حصول

وقوله وان كان الخ الواو للحال وان زائمة أي والكلبي في حال كونه سلباً أشرف الخ (قوله لانه أفيد في فليصدق العلوم) أي لانه يصلح للوقوف في كبرى الشكل الاول وقوله وأضبط أي لانه يحيط بجميع افراد الموضوع ويضبطها بخلاف الجزئي الإجمالي فلا يصلح لذلك (قوله لان أحصاها وهي الوقتية لانتمكس) هذه دعوى أولى وقوله ومتى لم يتعكس الخ) دعوى ثانية وانما كانت الوقتية أحصاها لانه حكي فيها بثبوت الفعل في وقت معين بخلاف المطلقة العامة فانه حكم فيها بثبوت الفعل مطلقاً واعلم ان الدعوى الاولى احتوت على أمرين عدم الانكسار وكونها أخص الاول من قيل الجزئي والثاني من قيل القيدى فلا يحتاج لدليل بخلاف الاول فلذا نعرض لدليله بقوله اما ان الوقتية الخ

(قوله فليصدق قولنا لاشئ من القمر الخ) هذه وقبة أي لصدق الوقية وقوله مع كذب قولنا بعض المتخفف الخ أي مع كذب السالبة الجزئية الممكنة العامة وإذا كذبت الممكنة العامة ولا يكون عكس الوقية وإذا لم يكن الوقية منكبة بالممكنة العامة فلا تنكس بنبرها لاث الامكان أم الجهات وإذا لم يصدق الأعم لم يصدق الاخص (قوله لان كل منخفف الخ) هذا دليل على كذب الممكنة العامة المجعولة عكساً فكأنه قال وإنما كان هذا العكس كاذبا لصدق تقيضه لان الخ والتقيض صادق ضرورة لا يحتاج لدليل (قوله لان كل منخفف فهو قر الخ) وذلك لان الانخفاف عبارة عن اظلام القمر (قوله وأما أنه اذا لم يتمكن الاخص لم يتمكن الاعم فلهذا لو انكس الاعم لانكس الاخص) أي لكن انكس الاخص باطل لما تقدم فالاستثائية علمت مما تقدم فلم يتعرض لها ولذا تعرض للشرطية فقط فقال لان العكس لازم الخ (قوله والاعم لازم للاخص) فيه ان الخاص يجوز تحققه بدون العام اذ المنوع (١٤٥) تحقق الخاص في الخارج بدون

العام وهذا لا ينافي جواز تحققه بدون وإذا كان كذلك فلا يكون العام لازما للخاص وأجيب باننا لانسلم جواز تحققه بدون اذ لو جاز ذلك عقلا لم يكن الخاص خاصاً (قوله وللازم اللازم الخ) أي وللازم اللازم لشيء لازم الخ والعلم ان العكس عبارة عن أقصى قضية لازمة بعد التبديل من غير ان يكون أحدهما علة في الآخر وواسطة فيه وحينئذ نقوله لانه لو انكس الخ لاصح اذ هو مفيد لتحقق العلة والواسطة وأجيب بانه لا يلزم من كون الشيء

فليصدق قولنا لاشئ من القمر بمتخفف بالضرورة وقت الترتيب لاداءاً مع كذب قولنا بعض المتخفف ليس بقدر بالامكان العام الذي هو أعم الجهات لان كل منخفف فهو قر بالضرورة وأما أنه اذا لم يتمكن الاخص لم يتمكن الاعم فلهذا لو انكس الاعم لانكس الاخص لاث انكس لازم للاعم والاعم لازم للاخص ولازم اللازم لازم واعلم ان معنى انكس القضية انه يلزمها العكس لزوماً كلياً

الاحاطة بجميع أفراد الموضوع (قال لان كل منخفف قر بالضرورة لان الانخفاف عبارة عن اظلام القمر) قال فلهذا لو انكس الاعم الخ) ونحقق الزوم بين الانكسيتين لا يقتضي أن يكون الثاني بواسطة الاول فلا يرد أن العكس عبارة عن أقصى قضية لازمة بعد التبديل بلا واسطة وهنا تحقق الواسطة وأما قوله لان العكس لازم للاعم الخ فهو بيان للاستلزام فيكون الزوم لزوم الاعم للاخص فيكون واسطة في الأدبات دون الثبوت فتدبر فانه مما خفي على بعض الناظرين فاحتاج الى ان المقصود ان لا يكون بواسطة تبديل آخر (قال والاعم لازم للاخص) بناء على ان المتبر في العموم والخصوص بين القضايا مجرد جواز وجود أحدهما بدون الآخر لا وقوعه ولذا حكموا بان الدائمة أعم من الضرورية ولو لم يكن الاعم لازماً للاخص لجاز تحقق الاخص بدون فم يكن الخاص خاصاً فلا يرد أن الخاص لا يحقق بدون العام لانه لا يجوز تحققه بدون فلا يكون العام لازماً له (قال واعلم أن معنى انكس الخ) لان العكس لازم القضية وقواعد العلوم لا بد أن يكون كلية فإذا قلنا الضرورية تنكس الى دائمة كالمنه أن كل ضرورية يلزمها الدائمة وهذا معنى يلزمها العكس لزوماً كلياً وإذا كان معنى الانكس ذلك كان معنى عدم الانكس عدم ذلك الزوم الكلي

(م - ١٩ - شروح الشعبية ثاني) لازماً لشيء ان يكون علة فيه الا ترى اني لزوم الجواهر للعرض مع انه غير علة فيه وحينئذ تحقق الزوم بين الانكسيتين لا يقتضي ان يكون لثاني بواسطة الاول فان قلت غاية ما أقاده هذا الجواب ان الانكسيتين ليس أحدهما علة وواسطة في الآخر وهل هناك علة وواسطة في لزوم أحد الانكسيتين أو ان لزوم العكس لذات الاصل قلت ان لزوم العكس للاصل لذاته لا بواسطة ولا علة فان قلت هذا بخلاف قول الشارع لان العكس لازم للاعم الخ اذ هو يفيد ان لزوم العكس للاصل بواسطه قلت لانس ذلك ما ذكره الشارع تمليل لاجبات الدعوى لا لزوم العكس للاصل في نفس الامر فالدعوى هي ان عكس الاخص لازم والدليل عليها قوله لان الخ فالدليل للادبات لا لثبوت فتدبر (قوله واعلم ان معنى انكس القضية انه يلزمها الخ) وذلك بان يطرد عكسها في كل مثال وليس المراد ان يتفق عكسها في بعض الاشياء دون بعض وذلك لان العكس لازم للقضية وقواعد العلوم لا بد ان تكون كلية فإذا قلنا الضرورية تنكس الى دائمة كان مناه ان كل ضرورية يلزمها الدائمة وهذا معنى قوله يلزمها لزوماً كلياً وإذا كان معنى الانكس ذلك كان معنى عدم الانكس عدم ذلك الزوم الكلي

(قوله فلا يتبين ذلك) أي انعكاسها وقوله بصدق العكس معنا أي بحصول العكس لها في مادة (قوله بل يحتاج الى برهان الخ) أي بل لا بد في إثبات العكس لتقصية من برهان ينطبق على جميع المواد بأن يقال اذا صدق الأصل وجب صدق العكس معه والا لصدق قضيته معه ويضرب ذلك التقصيص على تقدير صدقه للأصل كبري يتنجح الحال وهو سلب الشيء عن نفسه واعلم ان البراهين تتمدد بتعدد المواد حتى يحصل من الجميع لزوم العكس في جميع المواد مثلا كل انسان حيوان عكسه بعض الحيوان انسان لو لم يصدق هذا العكس لصدق قضيته وهو لاشئ من الانسان بحيوان فاذا ضمنها كبرى للأصل أنتج لاشئ من الانسان بانسان وهذا (١٤٦) محال ومن المعلوم ان هيئة هذا القياس صحيحة والقضية الاولى مفروضة

الصدق وحيث قال الكذب
أما جاء من الثانية فيكون
جواز صدق النقيض هو
المتأزم للمحال وما استلزم
المحال باطل وإذا بطل
نقيض العكس صدق
العكس وقول في السالبة
الكليّة لاني من الانسان
بمجر ينكس كفه الى
قولنا لاني من الحجر
بانسان ادلو لم يصدق هذا
لصدق قبضه الى آخر ما
تقدم فان قيل اذا كان

(قال بل يحتاج الى برهان الخ) قبل يجوز أن يقام براهين متعددة على أقسام للمواد يحصل من الجميع لزوم العكس في جميع المواد أقول لا بد من لزوم العكس منها هنا بل يتركب قياس هكذا القضية أما هذه أو تلك وكل منهما يلزمه العكس وهذا برهان واحد إلا انه احتيج في بيانه الى براهين متعددة (قال والاصل الخ) أي وان لم يجب صدقه لجواز صدق نقيضه ويضم الى الأصل على تقدير صدقه وينتج المحال فيكون جواز صدق النقيض مستلزماً لامكان المحال وامكان المحال محال (قال لصحته) فيكون واقعاً في نفس الامر فلا يكون مستلزماً للمحال والا لزم استحالة فضلا عن وقوعه فيصدق سلبه عن نفسه * اعلم أن السلب والاثبات لكونه نسبة لانتقال الا بين شيئين متباينين بالذات أو بالاعتبار فاثبات الشيء لنفسه وسلبه عنه انما يتصور اذا لوحظ الشيء

انكسارها انه ليس يلزمها العكس لزوماً كلياً اكتفى المصنف في بيان عدم الانكسار بمادة واحدة وهي مادة الوقتية مع مادة العكس الامكان (قوله يستمكن سالبة كلية دائمة) أي فالدائنة المطلقة تنكس دائماً واما الضرورية المطلقة فلا تنكس كنفها بل دأمة (قوله لاشي من ج ب) أي لاشي من الانسان يحجر (قوله وينضم الى الاصل هكذا الخ) هذا يقال له طريق الخلف وهو ان يضم نقض العكس الى الاصل فينتج المحال (قوله بعض ب ج) أي بعض الحجر انسان (قوله ولا شئ من ج ب) أي ولا شئ من الحجر انسان (قوله بالضرورة في الضرورية الخ) فيه اشارة الى ان النتيجة مأمنة للسكري التي هي الاصل (قوله ليس يلزم من تركيب المتقدمين) أي ان الحال لم يأت من فساد هيئة القياس لان هيئته مهيبة اذ هو من الشكل الاول وشرطه الانحاب في صفراء • وان ترى كلية كرهاء • وهنا كذلك

(قوله لان لم كذب الخ) حاصله ان قولكم في النتيجة بعض الانيا ليس بانسان انه محال لا يسلّم ان هذه سالبة والسالبة تصدق عند سلب موضوعها فيجوز ان يكون الموضوع في هذه القضية ممدوماً وحيث صدق سلبه عن نفسه * واعلم ان لقوم عبارتين الاولى ان اثبات الشيء نفسه وسلبه عنه باطل والثانية ان ذلك غير باطل والمراد من احدهما غير المراد من الاخرى فالمراد من الاولى ان اثبات الشيء أو سلبه كائن بعد اعتبار ثبوته وانما كان هذا باطلا لانه بعد اعتبار الشيء اذا ثبت له نفسه كان ذلك من تحصيل الحاصل واذا اعتبر فيه كان ذلك منافياً لاعتبار ثبوته (١٤٧) والمراد من العبارة الثانية اثباته في

العكس حقا لا يقال لان لم كذب قولنا بعض (ب) ليس (ب) لجواز أن يكون الموضوع ممدوماً فيصدق سلبه عن نفسه لانا نقول صدق السالبة اما لعدم موضوعها أو لوجوده مع سلب المحمول عنه لكن الاول ههنا منتف لوجود بعض (ب) حيث فرض صدق تقيض العكس فلو صدق ذلك السلب لم يكن الا لعدم المحمول وهو محال ومن الثاس من ذهب الى انعكاس السالبة الضرورية كنفها وهو قاسد لجواز امكان صفة لتوعين ثبت لاحدهما فقط بالفصل دون الآخر فيكون النوع الآخر مسلوبا عماله تلك الصفة بالفصل بالضرورة مع امكان ثبوت الصفة له فلا يصدق سلبها عنه بالضرورة كما ان مركوب زيد يكون ممكناً للفرس والحصان ثابته للفرس بالفصل دون الحمار فيصدق لاشي من مركوب زيد بحمار بالضرورة ولا يصدق لاشي من الحمار بمركوب زيد بالضرورة لصدق باعتبارين يكونان مرأتين للملاحظة ولا يكونان مأخوذتين في جانب الموضوع والمحمول ثم ان اريد بآيات الشيء نفسه وسلبه عنه ان الشيء بعد اعتبار ثبوته يثبت له نفسه أو يسلب عنه كما في سائر الصفات فبطلاؤه ظاهر وان اريد به آياته في نفسه وسلبه كذلك صح ذلك وهذا مقصود الشارح فان الشيء اذا كان ممدوماً يصدق سلبه عن نفسه بمعنى انه مرتفع بالمرء وليس في نفسه ثابتاً وما ذكرنا اندفع ما قيل كيف يصدق سلب الشيء عن نفسه مع ان السلب نسبة لا يد له من أمرين وقيل في جوابه ان هذا القول لا توجه له لانه ينفي عقد الحمل في قولنا بعض (ب) ليس (ب) لاصدقه ونفي عقد الحمل لا يضر السائل لانه يتقبل منه من كذب اللازم الى التزوم فانه اذا لم يتصور عقد الحمل بين الشيء ونفسه لم يلزم من تركيب المقدمتين قضية كاذبة لان السكذب فرع الحكم كالمصدق وفيه انه حيث يقول المستدل بعد تركيب المقدمتين فيلزم سلب الشيء عن نفسه وهذا مما لا يقبل فضلا عن صدقه فيم الدليل ويندفع السؤال وقد يجاب بان المقصود بقوله فيصدق سلب الشيء عن نفسه يصدق سلب الشيء من افراد نفسه وهذا الجواب في هذا المقام صحيح لكنه غير مطرد في القضية الشخصية وما يقال انه غير مطرد في الجزئي ليس مجزئي فيه انه ليس من قبيل سلب الشيء عن نفسه فان معناه الجزئي ليس بموصوف بالجزئية (قال لوجود بعض) (ب) الذي هو محكوم عليه في النتيجة لانه عين البعض الذي هو موضوع تقيض العكس المفروض صدقه (قال وهو قاسد) وبهذا ظهر ان السالبة الدائمة اخص قضية لازمة للثنتين بعد التبديل (قال لاشي من مركوب زيد الخ) أي بالفصل بناء على ان عقد الوضع معتبر بالفصل فينتج بعض (ب)

مركوبية زيد والمراد بالامكان الوقوع وقوله لتوعين أي كالفرس والحصان وثبت لاحدهما بالمثل كالفرس وقوله فيكون النوع الآخر وهو الحمار وقوله مسلوبا عماله أي عن النوع الذي ثبت له تلك الصفة بالفصل وذلك النوع هو الفرس (قوله ثابتاً للفرس) أي بالفصل (قوله لاشي من مركوب زيد بحمار) أي لاشي من مركوب زيد الذي هو الفرس بالفصل بحمار وانما قلنا لاشي من مركوبه بالفصل لان عقد الوضع معتبر بالفصل عند الشيخ لا عند الفارابي كما مر (قوله ولا يصدق لاشي من الحمار بمركوب زيد الخ) أي واما لو عكسنا دأمة قلنا تصدق بان قول لاشي من الحمار بمركوب زيد دائمالان الدوام لا ينافي الامكان

(قوله المشروطة والعرفية العاتان الخ) قد تقدم ان الاولى ما حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع مدة دوام وصف الموضوع وأما الثانية فهي ما حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع مادامت ذات الموضوع متصفة بالنوان (قوله لانه اذا صدق بالضرورة) أي في المشروطة وقوله أو دائماً أي في العرفية العامة (قوله لانه من ج ب) أي لانه من الكاتب ساكن الاصابع مادام كاتباً (قوله صدق لانه الخ) أي لصدق قضيته وهو لانه من ساكن الاصابع بكتاب حين هو ساكن الاصابع وقوله والا فبعض الخ أي والا يصدق العكس المذكور صدق قضيته وهو بعض ساكن الاصابع كاتب حين هو ساكن الاصابع (قوله فيفتح بعض ب ليس ب الخ) كان عليه ان يقول فيفتح بالضرورة أو دائماً بعض ب ليس ب حين هو ب بيانا للنتيجة (١٤٨) المشتركة بين القياسين فانه اذا كانت الكبرى مشروطة عامة ينتج

النتيجة المذكورة مقيدة بقيد الضرورة واذا كانت عرفية عامة كانت نتيجتها مقيدة بقيد الدوام لان النتيجة كالكبرى التي لو وصف الموضوع فيها دخل الخ بيان للواقع وليس اضربا عن المشروطة التي تكون الضرورة فيها لاجل الزمن لان هذه لازكرها في هذا الكتاب (قوله فيكون مفهوم السالبة للمشروطة مناقاة وصف المحمول لمجموع وصف الموضوع وذاته) بيان ذلك ان قولنا لانه من مركوب زيد بمحار بالضرورة مشروطة عامة فالمحارة التي هي وصف المحمول مناقاة لمركوبية زيد التي هي وصف الموضوع

قضيته وهو بعض الحمار مركوب زيد بالامكان قال (وأما المشروطة والعرفية العاتان فتشكان عرفية عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً لانه من (ج ب) مادام (ج ب) فداًماً لانه من (ج ب) مادام (ب) والا فبعض (ب ج) حين هو (ب) وهو مع الاصل ينتج بعض (ب) ليس (ب) حين هو (ب) وهو محال وأما المشروطة والعرفية الخاصتان فتشكان عرفية عامة لاداعة في البعض أما العرفية العامة فلكونها لازمة للعاتين وأما اللادوام في البعض فلا لو كذب بعض (ب ج) بالاطلاق العام لصدق لانه من (ب ج) دائماً فيمكنك الى لانه من (ج ب) دائماً وقد كان كل (ج ب) بالفعل هذا خلف (أقول) السالبة الكلية للمشروطة والعرفية العاتان تشكان عرفية عامة كلية لانه متى صدق بالضرورة أو دائماً لانه من (ج ب) مادام (ج ب) صدق دائماً لانه من (ب ج) مادام (ب) والا فبعض (ب ج) حين هو (ب) لانه قضيته ونقضه مع الاصل بأن قول بعض (ب ج) حين هو (ب) وبالضرورة أو دائماً لانه من (ج ب) مادام (ج ب) فيفتح بعض (ب) ليس (ب) حين هو (ب) وانه محال وهو ناشئ من قبض العكس فالعكس حق ومنهم من زعم ان المشروطة العامة تنكس كنفها وهو باطل لان المشروطة العامة هي التي لو وصف الموضوع فيها دخل في تحقق الضرورة على ما سبق فيكون مفهوم السالبة للمشروطة العامة مناقاة وصف المحمول لمجموع وصف الموضوع وذاته ومفهوم عكسها مناقاة وصف الموضوع لمجموع وصف المحمول وذاته ومن البين ان الاول لا يستلزم الثاني وأما المشروطة والعرفية الخاصتان فتشكان عرفية عامة مقيدة بالادوام

ليس (ب) حين هو (ب) لم يقيد بالضرورة أو الدوام بيانا للنتيجة المشتركة بين القياسين فانه اذا كانت الكبرى مشروطة عامة ينتج النتيجة المذكورة مقيدة بقيد الضرورة واذا كانت عرفية عامة ينتجها مقيدة بقيد الدوام بناء على ان النتيجة فيما كالكبرى ومن قال بمحذوف المطوف أو تنزيل لازم النتيجة منزلها فقد أدخل بمقصود الشارح (قال ومن البين ان الاول لا يستلزم الثاني) أي

ولا افراد الفرس التي هي ذات الموضوع فاذا عكسها وقلت لانه من الحمار بمركوب زيد كان مفهوم في البعض ذلك العكس مناقاة مركوبية زيد للمحارية ولا افراد الحمار فقول الشارح ومفهوم عكسها مناقاة وصف الموضوع أي وصف ما كان موضوعاً في الاصل والآن في العكس صار محمولاً وذلك الوصف هو المركوبية المذكورة وقوله لمجموع وصف المحمول وذاته أي وصف ما كان محمولاً في الاصل والآن في العكس صار موضوعاً وذلك الوصف هو المحارية وذاته افراد الحمار (قوله ومن البين ان الاول لا يستلزم الثاني) أي ومعلوم ضرورة عدم استلزام الاول للثاني لان اتحاد ذات الموضوع والمحمول اتحاداً هو في الموجبة وبيان ذلك ان المقوم من الاصل هو مناقاة المحارية لمركوبية زيد ولا افراد الفرس والمقوم من الثانية هو مناقاة المركوبية للمحارية ولا افراد الحمار ولا يفتني المحارية ولا افراد الحمار اذ يمكن ان يكون مركوب زيد

حاراً ولا يلزم من منافاة الحارّة للمركوبة والفرس منافاة المركوبة للحارّة وافراد الفرس فظهر من هذا ان العكس صحيح
واما عكسها كنفها مشروطة عامة ليس بصحيح فلا يصح العكس ضرورة وانما يصح عريفية وهي لاشئ من الحار
بمركوب زيد دائماً والدوام لا ينافي الامكان (قوله فانه اذا صدق بالضرورة) أي في المشروطة الخاصة وقوله أو دائماً أي في العريفية
الخاصة (قوله لاشئ من ج ب مادام ج لادائماً) أي لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتباً لادائماً أي كل كاتب
ساكن الاصابع بالفعل فالصدر مشروطة عامة أو عريفية عامة والعجز مطلقة عامة فالصلح صحيح صدرأً وعجزاً وقوله
فليصدق دائماً الخ هذا هو العكس أي فليصدق لاشئ من الساكن بكاتب مادام ساكن الاصابع لادائماً أي البعض أي بعض
الساكن كاتب بالفعل فهو مطلقة عامة جزئية والصدر عريفية عامة ثم ان صدر (١٤٩) هذا العكس مسلم لان ما لازم الأعم

لزم الاخص ولا حاجة
لاقامة الدليل عليه وأما
العجز فيحتاج لدليل كما
بينه الشارح (قوله اما صدق
العريفية العامة) أي وهي
صدر الخاصة (قوله فلانها
لازمة للعامة) حاصله
انه قد تقدم ان المشروطة
والعريفية العامين عكسها
عريفية عامة فالعريفية العامة
لازمة للعامة أي
للمشروطة والعريفية
العامة لانهما عكسها وإذا
كانت لازمة للعامة كانت
لازمة للخاصة أعني
العريفية والمشروطة
الخاصة لان لازم العام
لازم الخاص (قوله واما
صدق اللادوام في البعض)
أي وهو العجز في

في البعض فانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً لاشئ من (ج ب) مادام (ج) لادائماً فليصدق
دائماً لاشئ من (ب ج) مادام (ب) لادائماً في البعض أي بعض (ب ج) بالفعل فان اللادوام
في القضايا الكلية مطلقة عامة كلية على ما عرفت واذا قيد البعض تكون مطلقة عامة جزئية اما
صدق العريفية العامة وهي لاشئ من (ب ج) مادام (ب) فلانها لازمة للعامة ولان العام لازم
الخاص واما صدق اللادوام في البعض فلانه لو لم يصدق بعض (ب ج) بالفعل لصدق لاشئ من
معلوم بالضرورة عدم الاستزام المذكور لان اتحاد ذات الموضوع والمحمول انما هو في الموجبة
فانفرد ماتوهم ان ماهو بين تجويز العقل انفكاك الثاني من الاول وذلك لا يمكن في نفي الاستزام
لجريانه في كل لزوم غير بين فهذا البيان لا ينافي العكس بل ينفي العلم به على اننا نقول اذا ثبت المتأقاة
بين وصف المحمول ومجموع ذات الموضوع ووصفه ثبت المتأقاة بين وصف الموضوع ومجموع ذات
الموضوع ووصف المحمول والا ثبت وصف الموضوع لمجموع ذات الموضوع ووصف المحمول فلا
يكون منافاة بين وصف المحمول ومجموع ذات الموضوع ووصفه لاجتماع الامور الثلاثة أما الاول
فلعلم بعدم الاستزام هنا وفي اللازم الغير البين عدم العلم بالاستزام واما الثاني فلانه ان لم يصدق
ذات الموضوع والمحمول متعدها أو هنا ليس كذلك وبملاكه الشارح في شرح المطالع بقوله مثلاً اذا
فرضنا ان لاسار في الواقع الا الدهن يصدق لاشئ من الحار بمجمد بالضرورة مادام حاراً ومفهومه
المتأقاة بين وصف الحار والجامد فيها صدق عليه الحار بالفعل وهو الدهن وهو لا يستلزم المتأقاة
بينها فيها صدق عليه الجامد بالفعل ضرورة صدق قولنا بعض الجامد حار بالامكان هذا اذا فسر
المشروطة بشرط الوصف وان فسر بما دام الوصف فكذلك لا يتعكس كنفها لانه حكم في
الاصل بان ذات الموضوع يتأق ووصف المحمول في جميع أوقات وصف الموضوع ولا يلزم منه
المتأقاة بين الوصفين مطلقاً حتى يلزم من صدق أحدهما على شيء انتفاء الآخر غاية ما في الباب

الخاصة (قوله فانه لو لم يصدق الخ) حاصله انه لو لم يصدق بعض الساكن كاتب بالفعل لصدق قبحه وهو لاشئ من ساكن
الاصابع بكاتب دائماً وهذا التقيض سالب دائماً فيمتكس كنفه سالب دائماً وهي لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع دائماً
وهذا العكس الذي هو سلب كلي مستلزم لسبب جزئي وهو بعض الكاتب ليس ساكن الاصابع دائماً وهذا السلب الجزئي
متناقض لقولنا لادائماً في الأصل الذي نحن الآن بصدده الاستدلال على عجز عكس وانما كان ناقضاً له لان لادوام في الأصل
منه كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل واذا كان هذا السلب الجزئي متناقضاً للادوام الأصلي الذي هو مفروض الصدق كان ذلك
السلب الجزئي باطلاً وحيداً فيكون ناقضاً منه من السلب الكلي الذي هو عكس التقيض باطلاً واذا بطل عكس التقيض كان التقيض
كذلك باطلاً وثبت حينئذ صدق اللادوام أي التقيض قول الشرح فلانه لو لم يصدق بعض ب ج بالفعل أي بعض الساكن
كاتب بالفعل وقوله لمصدق لاشئ الخ أي لصدق قبحه وهو لاشئ من الساكن بكاتب دائماً وقوله وينعكس الى لاشئ أي وينعكس

ذلك التقيض دائماً كلفه. وهي لاشئ. (١٥٠) من الكتاب ساكن الاصابع (قوله وقد كان لادوام الاصل) يعني لفظ

لادائها الذي في الاصل وهو لاشئ. من ج ب مادام ج لادائها عبارة عن موجبة كاية مطلقة وهي كل ج ب بالفعل (قوله هذا خلف) أي وكون عكس التقيض لاشئ. من ج ب دائماً ولا دوام الاصل كل ج ب بالفعل يناقض لكن التناقض إنما جاء من حيث ان عكس التقيض سلب كلي مستلزم لسلب جزئي اذ الذي يناقض الايجاب السكلي السلب الجزئي فلا يقال حينئذ قوله هذا خلف فيه نظر لان لادوام الاصل ايجاب كلي وعكس التقيض سلب كلي والسلب السكلي لا يناقض الايجاب السكلي فتأمل (قوله) ويكذب لاشئ. من الساكن (أي من ساكن الاصابع وكذا في التالين الباقيين) (قوله لان من الساكن) أي من ساكن الاصابع ماهو ساكن الاصابع دائماً كالارض قائما ساكنة الاصابع دائماً بمعنى انها ليست بمتحركة الارض انها ليست

(ب ج) دائماً وتنكس الى لاشئ من (ج ب) دائماً وقد كان يحكم اللادوام الاصل كل (ج ب) بالفعل هذا خاف وانما لا نستمكن الى العرفية العامة المقيدة بالادوام في الكل لانه يصدق لاشئ من الكتاب بساكن الاصابع مادام كاتباً دائماً ويكذب لاشئ من الساكن بكتاب مادام ساكناً دائماً لكذب اللادوام وهو كل ساكن كاتب بالاطلاق العامة لصدق بعض الساكن ليس بكتاب دائماً لان من الساكن ماهو ساكن دائماً كالارض قال

(وان كانت جزئية فالمشروطة والعرفية الحاصتان تنكسان عرفية خاصة لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً بعض (ج) ليس (ب) مادام (ج) لادائها صدق دائماً ليس بعض (ب ج) مادام (ب) لادائها لانا نفرض ذات الموضوع وهو (ج د ف د ج) بالفعل و (د ب) أيضاً بحكم اللادوام وليس (د ج) مادام (ب) والا لكان (د ج) حين هو (ب ف ب) حين هو (ج) وقد كان ليس (ب) مادام (ج) هذا خلف واذا صدق (ج ب) على (د) وتأنى فيه صدق بعض (ب) ليس (ج) مادام (ب) لادائها وهو المطلوب وأما البواقي فلا تنكس لانه يصدق بالضرورة بعض الحيوان ليس لسان وبالضرورة ليس بعض القمر ينخسف وقت التربيع لادائها مع كذب عكسها بالامكان العام الذي هو أهم الجهات لكن الضرورية أخص الباطل والوقية أخص من المركبات الباقية ومتى لم تنكس لم تنكس شيء منها لما عرفت ان العكس العام مستلزم لانكس الخاص)

ان يكون وصف الموضوع ووصف المحمول متافين في ذات الموضوع ومفهوم العكس مناقاة ذات المحمول ووصف الموضوع في جميع أوقات وصف المحمول وأحدهما لا يستلزم الآخر لجوازا أن يكون ذات المحمول متافراً لذات الموضوع مثلاً يصدق في الفرض المذكور لاشئ من مركوب زيد بجار بالضرورة مادام مركوب زيد ولا يصدق لاشئ من الحمار بمركوب زيد بالضرورة مادام حماراً لصدق قبيضة وهو بعض الحمار مركوب زيد بالامكان حين هو حمار نم لو فسرت بالضرورة لاجل الوصف انكسكت كنفها لان المناقاة بين وصف الموضوع ووصف المحمول متحققة ضرورة ان نشأ الضرورة السلية هو وصف الموضوع واذا تخلفت المناقاة بين الوصفين فحق وصف المحمول امتنع ماصدق وصف الموضوع فيكون المناقاة متحققة بين ذات المحمول ووصف الموضوع لاجل وصف المحمول وهو مفهوم العكس كذا فصله الشارح في شرح المطالع وبهذا ظهر أن تحيد المشروطة بقوله هي التي لو وصف الموضوع فيها دخل في الضرورة بيان للواقع وليس احترازاً عن المشروطة بل معنى العالم نعم يمكن جعله احترازاً عن المشروطة بمعنى ما يكون الضرورة فيها لاجل الوصف لكن لا ذكر له في هذا الكتاب والله الفهم للصواب (قال) ويكذب لاشئ. من الساكن (أي ساكن الاصابع وكذا في التالين الباقيين) (قال لان من الساكن) أي ساكن الاصابع ماهو ساكن الاصابع دائماً كالارض فان السكون عدم الحركة ويصدق على الارض انها ليست بمتحركة الاصابع دائماً لعدم الاصابع وما قيل ان الظاهر المناسب لما هو بصدده أن يتل بقولنا لاشئ. من الكاتب بساكن ولو لم يكن من تصرفات الناسخ لكان غاية توجيهه انه قصد الى الساكن الا انه يذ كر الاصابع الى وجه سلب السكون عنه وهو انه لابد من محرك الاصابع فوهم مبنى على ان حركة الجزء في الاين يستلزم حركة الكل وهو باطل فان الحركة الزحوية يخرج بها الاجزاء

(قوله سبع منها الخ) محصله ان جملة السوالب الكلية ثلاثة عشر وهي منقسمة الى قسمين سبع منها لا تنكس وست منها تنكس (قوله قالسوالب الخ) الفاء واقعة في جواب شرط مقدراً أنصحت عنه وانتقدت وان سألت عن السوالب الجزئية هل تنكس أم لا فنقول ك السوالب الجزئية الخ (قوله لانه اذا صدق بالضرورة) أي في المشروطة الخاصة وقوله أو دائماً أي في العرفية الخاصة (قوله ليس بعض ج ب مادام ج لادائماً) أي ليس بعض الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتباً وبعض الكاتب ساكن الاصابع بالفعل وقوله صدق دائماً الخ أي صدق العكس وهو دائماً ليس بعض الساكن بكاتب مادام ساكناً لادائماً أي بعض الساكن كاتب بالفعل فالعكس له طرفان لانه عرفية خاصة مركب من عرفية عامة ومطلقة عامة (قوله لانا نفرض الخ) هذا دليل على صحة العكس بجزئيه جامعاً لدليل الافتراض ولدليل العكس أي ان هذا الدليل الذي أقيم على صحة العكس مركب من دليل الافتراض ومن دليل العكس فقله لانا نفرض الخ شروع في دليل الافتراض وحاصله اننا نفرض ذلك البعض زيد ونحمل عليه كاتباً فنحصل مقدمة دليها صدق وصف الموضوع على افراده بالفعل ونحمل عليه أيضاً وصف المحمول وهو السكون فيقال زيد ساكن فنحصل مقدمة ثانية دليها لادوام الاصل ونحتاج الى مقدمة ثالثة يثبت صدقها بإبطال عكس قبضها فضعها الى المقدمة الثانية من مقدمتي الافتراض الفاتلة زيد ساكن يجعل هذه صفري وتلك كبرى يحصل قياس من الشكل الثالث وهو يرند الى الاول بعكس صفراء فنقول هكذا بعض ساكن (١٥١) الاصابع زيد وزيد ليس بكاتب

(أقول) قد عرفت ان السوالب الكلية سبع منها لا تنكس وست منها تنكس قالسوالب الجزئية لا تنكس الا المشروطة والعرفية الخاصتان فانها يتكسان عرفية خاصة لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً ليس بعض (ج ب) مادام (ج) لادائماً صدق دائماً ليس بعض (ب ج) مادام (ب) لادائماً لانا نفرض ذلك البعض الذي هو (ج) وليس (ب) مادام (ج) لادائماً (دفع ج) بالفعل وهو ظاهر (و د ب) بحكم اللادوام و (د) ليس (ب ج) مادام (ب) والا لكاتب (د ج) في عن أمكنها ولا يخرج الكل عن مكان (قال قد عرفت الخ) فذلك لما تقدمت لكبر المتكلم والاهتمام بحفظه (قال فلها تنكسان عرفية خاصة) ولا يمكن اثباته اذ تناقض وصف الموضوع والمحمول في ذات الموضوع بحكم صدق الجزء الاول صدق عكس الجزء الاول بلا خفاء والجزء الثاني موجبة جزئية مطلقة عامة وهي تنكس فكيفها لان ذلك انما يتم اذا كان ذات الموضوع وذات المحمول واحداً ويمحوز أن يتأخرا في السالبة كما مر (قال وهو ظاهر) لانه صدق النوائف على ذات

مادام ساكن الاصابع
بعض ساكن الاصابع
ليس بكاتب مادام ساكن
الاصابع وهذه النتيجة
عين الجزء الاول من
العكس ثم تأخذ مقدمتي
الافتراض وتقدم الثانية
يحصل قياس من الشكل
الثالث أيضاً هكذا زيد
ساكن الاصابع زيد كاتب
فردّه الى الاول بمكس

الصفري كما تقدم ينتج الجزء الثاني من العكس (قوله لانا نفرض ذلك البعض الذي هو ج وليس ب مادام ج لادائماً) أي لانا نفرض ذلك البعض الذي ثبت له الكتابة وسلب عنه السكون لادائماً زيد أي وانا فرضناه زيد نحمل عليه وصف الموضوع ثم وصف المحمول فيحصل قضيتان قول الشارح فدج اشارة للقضية الاولى المتحصلة من حل وصف الموضوع على ذلك البعض وحاصلها زيد كاتب وقوله ودب أي وزيد ساكن الاصابع وهذا اشارة للقضية الثانية الخاصة من حل وصف المحمول على ذلك البعض وقول الشارح في الاولى وهو ظاهر أي لان وصف الموضوع يصدق على افراده بالفعل وقوله في الثانية بحكم اللادوام أي ان القضية الثانية الخاصة من حل وصف المحمول على زيد وهي زيد ساكن الاصابع دليها لادوام الذي هو عجز الاصل لان لادوام في الاصل مناه بعض الكاتب ساكن وقد فرض ذلك البعض زيد (قوله وليس ج) أي وزيد ليس كاتباً مادام ساكن الاصابع هذه هي المقدمة الاجنبية المحتاج اليها وهي عرفية عامة صادقة أتى بها لاجل التوصل الى صدق أول جزء من العكس وانما كانت هذه الاجنبية صادقة لإبطال عكس قبضها وانما كان عكس القضيض بإطلا كان اتقيضها كذلك فثبت صدقها حينئذ قول الشارح والا لصدق الخ هذا نقض القضية الاجنبية أي انه اذا لم تصدق هذه الاجنبية وهي زيد ليس كاتباً مادام ساكن الاصابع لصدق قبضه وهو زيد كاتب حين هو ساكن الاصابع وانما كان هذا قضيا لانه عرفية عامة وقبضها خفية والمراد بالحين بعض الاوقات قول الشارح والا لكان ج أي والا لكان زيد ج

أي كاتباً وقوله في بعض أوقات ب أي في بعض أوقات كونه ساكن الإصابع وقوله فيكون ب الخ هذا إشارة لمعكس التقيض أي فيكون زيد ب أي ساكن الإصابع في بعض أوقات كونه كاتباً (قوله لان الوصفين الخ) هذا تبليغ لازوم الكتابة في بعض أوقات السكون الذي هو التقيض ولزوم السكون في بعض أوقات الكتابة الذي في عكس التقيض أي وانما لزم ذلك لان الوصفين كالكتابة والسكون اذا تقارنا على ذات كذا زيد (قوله وقد كان (د) ليس ب مادام ج) أي وقد كان زيد ليس ساكن الإصابع مادام كاتباً أي قد كان الاصل ما ذكر وهو مفروض الصدق فيكون عكس التقيض الثاني للاصل المفروض الصدق باطلا فيكون التقيض كذلك فيثبت حينئذ صدق القضية الأجنبية بقول الشارح وقد كان الخ غرضه ابطال عكس تقيض الأجنبية المستلزم لصدقها ١ قوله واذا صدق ج وب على هذا إشارة لمقدمي الافتراض الحاصلتين من حمل وصفي الموضوع والمحمول على زيد وهما زيد كاتب زيد ساكن الإصابع وقوله وتنافيا فيه إشارة الى المقدمة الأجنبية وهي زيد ليس كاتباً مادام ساكن الإصابع (قوله أي متى كان ج لم يكن ب الخ) (١٥٢) هذا بيان للتأني أي متى كان زيد كاتباً لم يكن ساكن الإصابع

بعض أوقات كونه (ب) فيكون (ب) في بعض أوقات كونه (ج) لان الوصفين اذا تقارنا على ذات يثبت كل منهما في وقت الآخر وقد كان (د) ليس (ب) مادام (ج) هذا خلف واذا قد صدق (ج) و (ب) على (د) وتنافيا فيه أي متى كان (ج) لم يكن (ب) ومتى كان (ب) لم يكن (ج) صدق بعض (ب) ليس (ج) مادام (ب) لادائماً فانه لما صدق على (دب) وصدق ليس (ج) مادام (ب) صدق بعض (ب) ليس (ج) مادام (ب) وهو الجزء الاول من المكس ولما صدق عليه انه (ج) و (ب) صدق عليه بعض (ب) ج) بالفعل وهو لا دوام المكس فيصدق المكس بجزأيه معا * واما السوال بالجزئية الباقية فلا تنعكس لانها اما السوال بالادراج الموضوع حيث فرض ذلك البعض الذي هو (ج) فا قبل لا يظهر صدق (ج) على (د) الابعك لا دوام الاصل فدعوى ظهوره وبناه صدق (ب) على (د) على حكم اللادوام تحك من الشارح يحكم (قال لاز الوصفين اذا تقارنا الخ) قيل كما ان هذه الدعوى ظاهرة كذلك دعوى ان الوصفين اذا تنافيا في ذات واحدة لم يثبت شئ منهما له في وقت الاخر ظاهرة فالطريق الاحضر في بيان ليس (ج) مادام (ب) المنعكس بالدعوى الثانية وفيه ان الاصل لا يدل الا على تنافي الوصفين في بعض أفراد الموضوع ولا يدل على تنافيهما في بعض أفراد المحمول لجواز تنافي البعضين وتعيين البعض خارج عن مفهوم القضية (قال فانه لما صدق الخ) تفصيل للاجمال السابق يرد كل واحد من جزئه المكس الى ما لزم فيه فلا يرد ان صدق بعض (ب) ليس (ج) مادام (ب) لادائماً

ومتى كان ساكن الإصابع لم يكن كاتباً (قوله صدق بعض ب ليس ج مادام ب) أي صدق بعض ساكن الإصابع ليس كاتباً مادام ساكناً لا دائماً وهذا هو العكس الذي استدل على صدقه أي أنه اذا صدق هذه الثلاث قضاي صدق المكس بجزئية ثم ثبوت العكس بجزئية لما كان محتمل ان يكون جاء من الاولى مع الثانية أو مع الثالثة أو من الثانية والثالثة أو من الثلاثة فصل

ذلك قوله فانه لما صدق الخ وحاصله ان عجز المكس ثبت بالاولين وهما قضيتا الافتراض أعني زيد كاتب زيد ساكن التي فتعكس الصغرى بعض الكاتب زيد ثم تضمنها لثانية ينتج بعض الكاتب ساكن ثم انعكسا الى بعض الساكن كاتب وهو عين عجز المكس واما صدره ثبت بالثانية من قضيتي الافتراض ومن الأجنبية لكن بجعل قضية الافتراض صغرى والمقدمة الأجنبية كبرى هكذا زيد ساكن زيد ليس بكاتب ثم انعكس الصغرى ليرتد للشكل الاول فتقول بعض الساكن زيد وزيد ليس بكاتب ينتج بعض الساكن ليس بكاتب وهو عين صدر المكس فتقول الشارح فانه لما صدق على دب أي لما صدق زيد ساكن الإصابع وإشارة للمقدمة الثانية من مقدمات الافتراض وقوله وليس ج مادام ب هذا هو المقدمة الأجنبية أي وليس زيد كاتباً مادام ساكن الإصابع وفي هذا إشارة الى القياس الذي هو من الشكل الثالث وقوله صدق بعض ب ليس ج مادام ب إشارة لتبنيته التي هي صدر المكس لكن انتاج القياس لهذه النتيجة بد عكس المقدمة الاولى التي هي ثمانية الافتراض وضما على انها صغرى للخارجية وقوله ولما صدق عليه انه ج الخ إشارة الى القياس المركب من مقدمات الافتراض وقوله صدق بعض ب ج أي بد تقديم الثانية وعكسها كما مر فأنمل ما ذكر فان في الشارح اجالا

(قوله مع كذب بعض الانسان ليس بجوان) أى لصدق قضيته وهو كل (١٥٣) انسان حيوان بالضرورة قول

الصارح مع كذب الخ
 هنا هو العكس على فرض
 أنه يتأتى فيه عكس وقوله
 أو كل انسان حيوان
 بيان لكذب العكس وهذا
 هو قضيض العكس
 الكاذب (قوله وكذب
 بعض المتخفف ليس
 بشر) هنا هو العكس
 وقوله لأن كل متخفف
 قرأه هذا هو قضيض
 العكس وهذا إشارة لبطان
 العكس أى انما بطل
 العكس لصدق قضيضه
 (قوله هذا طريق آخر)
 أى فالاولى من حيث
 عدم انعكاس الكليات
 والثانية من هذه الجهة
 ولغز هذا ليس إشارة
 الى الطريق الذى ذكره
 السائل (قوله فى لا تنكس
 كلية) أى وانما تنكس
 جزئية ولما كان انعكاسها
 جزئية بذاتها لاجتماع
 الموضوع والمحمول فى
 ذات الموضوع فيها سك
 عنه وبين انها لا تنكس
 الى الاخص منها أعني
 الكلية لبثت ان
 الجزئية أخص قضية
 خاصة بعد التبديل

التي هي الدائمان والمانان واما السوالب السبع المذكورة وأخص الاربعة الضرورية وأخص
 السبع الوتية وشيء منها لا ينكس أما الضرورية فلصدق قولنا بعض الحيوان ليس بانسان
 بالضرورة مع كذب بعض الانسان ليس بجوان بالامكان العام اذ كل انسان حيوان بالضرورة
 وأما الوتية فلصدق بعض القمر ليس يتمخف وقت التربع لا دائماً وكذب بعض المتخفف
 ليس بقمر بالامكان العام لان كل متخفف قمر بالضرورة وانما لم ينكس الاخص لم ينكس الاخص
 لان انعكاس الاخص مستلزم لانعكاس الاخص لا بقل قد تبين ان السوالب السبع الكلية لا
 تنكس وبرم من ذلك عدم انعكاس جزئياتها لان الكلية أخص من الجزئية وعدم انعكاس
 الاخص ملزوم لعدم انعكاس الاخص فكان في ذلك كفاية فلا حاجة الى هذا التطويل لانا قول
 هذا طريق آخر لبيان عدم انعكاس الجزئيات وتبين الطريق ليس من دأب المتأخرين قال
 (وأما الموجبة كلية كانت أو جزئية فلا تنكس كلية أصلاً لاحتمال كون المحمول أعم من
 الموضوع كقولنا كل انسان حيوان وأما في الجهة بالضرورة والدائمة والمانان تنكس جنبية
 مطلقة لانه اذا صدق كل (ج ب) باحدى الجهات الاربعة المذكورة فبعض (ب ج) حين هو
 (ب) والا فلا شيء من (ب ج) ما دام دام (ب) وهو مع الاصل ينتج لاشيء من (ب ب) دائماً
 في الضرورية والدائمة وما دام (ج) في المائتين وهو محال وأما الخاصتان فتعكسان جنبية مطلقة
 مفيدة بالادوام أما الحينية المطلقة فلنكونها لازمة لمائيتها وأما قيد الادوام في الاصل الكلي
 ففلا هو كذب بعض (ب) ليس (ج) بالفعل لصدق كل (ب ج) دائماً ففضه الى الجزء الاول
 من الاصل وهو قولنا بالضرورة أو دائماً كل (ج ب) ما دام (ج) ينتج كل (ب ج) دائماً
 ونضه الى الجزء الثاني أيضاً وهو قولنا لاشيء من (ج ب) بالاطلاق العام ينتج لاشيء من
 (ب ب) بالاطلاق العام فيلزم اجتناب التقضيض وهو محال وأما في الجزئى فيفرض الموضوع (د)
 فهو ليس (ج) بالفعل والا لكان (ج) دائماً (ف ب) دائماً لدوام الباء بدوام الجيم لكن اللازم
 باطل لفيه الاصل بالادوام وأما الوتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة فتعكس مطلقة عامة لانه
 اذا صدق كل (ج ب) باحدى الجهات الخمس المذكورة فبعض (ب ج) بالاطلاق العام والا
 لصدق لاشيء من (ب ج) دائماً وهو مع الاصل ينتج لاشيء من (ب ب) دائماً وهو محال
 (اقول) ما مر كان حكم السوالب واما الموجبات فهي لا تنكس في الكم كلية سواء كانت

لازم مما سبق بديهية لاحاجة فيه الى الاستدلال (قال وأخص الاربعة الضرورية) مطلقاً من
 الدائمتين والرفية المشروطة بمعنى الضرورة مادام الوصف ومن وجه كما في المشروطة العامة
 للمفسرة بالضرورة بشرط الوصف واذا لم ينكس الاخص من وجه صدق ان العكس غير لازم
 للاعم من وجه لانفسكا كنه في مادة الاجتماع مع الاخص فسا قبل ان لازم الاعم من وجه
 ليس لازماً للاخص لان الاعم من وجه ليس لازماً للاخص من وجه فلا بد في المشروطة العامة
 من بيان مادة التحلف وهم صريح (قال هذا طريق آخر الخ) أى ما ذكره هنا طريق آخر سوى
 ما فهم مما سبق من كون عدم انعكاس الاخص مستلزماً لعدم انعكاس الاخص وليس لفظ هذا إشارة
 الى الطريق الذي ذكره السائل على ما مر (قال فى لا تنكس كلية) لما كان انعكاسها جزئية

(قوله في الحكم) إنما عبر به لأجل المقابلة لقوله الآتي وأما في الجهة والا فلا حاجة له لو قال لا تمكس كلية لكنني لأن الكلية منظور فيها لكم (قوله لجواز أن يكون الخ) أي جوازاً وقوعاً (قوله واستناع حمل الخاص الخ) المعنى على المية أي مع استناع الخ أو أن الأوولاحمال أي والحال أنه ينتج الخ أي في العكس وقوله واستناع حمل الخ أي بالاطلاق العام وذلك لأنه يجب سلب الخاص عن بعض افراد العام بالاطلاق العام (قوله فالضرورة والدائمة) أي المطلقتين وقوله والعامتان أي المشروطة العامة والعرفية العامة (قوله حينية مطلقة) وهي التي حكم فيها بالثبوت والسلب بالنقل في بعض أوقات وصف الموضوع (قوله بالخلف) أي بسبب دليل الخلف أي إنما صح عكس ما ذكر حينية لأجل دليل الخلف فقوله بالخلف علة في الحقيقة لصحة انعكاس هذه الاربعة (١٥٤) لا لمكسها بالفعل (قوله فإنه اذا صدق كل ج بأو بضه ب) أي فإنه اذا

صدق كل انسان حيوان أو بعض الانسان حيوان (قوله أي الضرورة) هذا جهة الضرورة المطلقة وقوله أو دائماً في الدائمة وقوله أو مادام جهة مشتركة بين العامين فهو عطف على قوله بالضرورة أو دائماً فإن المراد بهما الدائمات على ما هو الشائع في الاستعمال لكنه سكت عن صدر العامين أصدور المشروطة العامة بالضرورة نحو بالضرورة كل انسان حيوان مادام انساناً وصدر العرفية العامة دائماً نحو دائماً كل انسان حيوان مادام انساناً (قوله وجب أن يصدق ببعض ج الخ) أي وجب أن يصدق

كلية أو جزئية لجواز أن يكون المحمول فيها أهم من الموضوع واستناع حمل الخاص على كل افراد العام كقولنا كل انسان حيوان وعكسه كلياً كاذب وأما في الجهة فالضرورة والدائمة والعامتان تمكس حينية مطلقة بالخلف فإنه اذا صدق كل (ج ب) أو بضه (ب) بإحدى الجهتين الأربع أي بالضرورة أو دائماً أو مادام (ج) وجب أن يصدق بعض (ب ج) حين هو (ب) والا لصدق قضيته وهو لا شيء من (ب ج) مادام (ب) وهو مع الاصل ينتج لا شيء من (ب ب) بالضرورة أو دائماً إن كان الاصل ضرورياً أو دائماً أو مادام (ج) إن كان إحدى العامين وهو يبدى لاجتماع وصفي الموضوع والمحمول في ذات الموضوع فيها بين أنها لا تمكس الى الاخص منها أعني الكلية ليثبت كون الجزئية أخص قضية لازمة بعده التبدل فلا يرد أن المقصود ببيان الانعكاس لا عدم الانعكاس (قال واستناع حمل الخاص الخ) أي بالاطلاق العام لوجوب سلب الخاص عن بعد أفراد العام بالاطلاق العام فلا يرد أن الاستناع ممنوع وسند المنع واضح عند من حقق القضايا التي هي مآل النسب في المفردات يعني أنها مطلقة عامة لضرورة لأن النسب بين المفردات بحسب نفس الامر (قال أو مادام ج) أراد به الجهة المشتركة بين العامين فهو عطف على قوله بالضرورة أو دائماً فإن المقصود بهما الذاتين على ما هو الشائع في الاستعمال فاقبل أنه عطف على مقدر أي بحسب الذات ارتكب مالا يحتاج إليه وغفل من اختصار الشارح يرشدك الى ما قلنا قوله ينتج لا شيء من (ج) (ج) بالضرورة أو دائماً إن كان الاصل ضرورياً أو دائماً أو مادام (ج) (ج) إن كان إحدى العامين (قال ينتج لا شيء من ب ب بالفعل) وهذا ليس بمحال لأن سلب الشيء عن نفسه صحيح اذا كان مددوماً فلذا لم يكتب بضم قبض المكس الى الجزء الثاني من الاصل واعتبر ضمه الى الجزء الاول أيضاً وانما اجتماع القيصين أي يتلزمه لكونهما

محال

عكس الذي هو بعض الحيوان انسان حين هو حيوان أي في زمن من الازمنة وهو زمن

كونه حيواناً لما علمت أن الحين المراد به بعض أوقات الموضوع (قوله وهو لا شيء من ب ج الخ) أي لا شيء من الحيوان بانسان مادام حيواناً فقبض العكس عرفة عامة وقوله وهو مع الاصل ينتج الخ أي يحمل الاصل صغرى وتقبض العكس وهو العرفية العامة الكبرى إن قول كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان مادام حيواناً ينتج لا شيء من الانسان بانسان دائماً فقد انتج سلب الشيء عن نفسه وهو محال وهيئة القياس صحيحة كالصغرى فليكن الكذب إنما جاء من قبض العكس (قوله ينتج لا شيء من ب ب) أي لا شيء من الانسان بانسان دائماً فالنتيجة سالبة كلية دائمة وليست تابعة لاصغرى ولا للكبرى في صورتين والا لكانت عرفة عامة فما تقدم من أن النتيجة تتبع الكبرى في الجهة ليس على إطلاقه ويعلم بذلك وتوضيحه مما يأتي في المختلطات نعم النتيجة تابعة فيها اذا كان الاصل عرفة عامة

(قوله وليس لاحد ان يمتنع استحاله) أي استحالة سلب الشيء عن نفسه أي ان كان الاصل ضرورة أو دائمة وأما اذا كان احدي العائنين فاستحاله يمتنع لا يمتنع توهم منها لانه يلزم حينئذ سلب الشيء عن نفسه في جميع اوقات وجوده (قوله فيكون حينئذ موجوداً) أي وحينئذ تتحقق الاستحالة (قوله والخاصتان) أي الشروط الخاصة والعرفية الخاصة وهما العائنان مقيدان بالادوام وقوله حينة مطلقة لا دائمة أي مقيدة بالادوام (قوله فلانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً كل ج ب الخ) أي لانه اذا صدق في الشروط كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً صدق عكسه وهو بعض المتحرك كاتب مادام متحركاً وكذا اذا صدق في العرفية دائماً كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً صدق عكسه وهو بعض المتحرك كاتب مادام متحركاً (قوله لا دائماً) أي لاشيء من الكتابات يتحرك بالفضل وقوله صدق بعض ج ب أي صدق بعض المتحرك كاتب حين هو متحرك الاصابع وقوله لا دائماً أي بعض المتحرك ليس كاتباً بالاطلاق العام (قوله اما الحينة المطلقة) أي التي هي صدر المكس وهي بعض المتحرك كاتب حين هو متحرك وقوله فلكنها الخ علة لحذف أي اما الحينة التي هي صدر المكس فظاهرة لكونها لازمة لعائنها أعني العرفية والشروط العائنين وما يلزم الاخص وانما لزمت العائنين لانها عكسها (قوله واما الادوام) أي الذي هو عجز المكس الذي قيدت به الحينة (قوله وهو بعض ج ب ليس ج بالاطلاق) أي وهو بعض متحرك الاصابع ليس كاتباً بالفضل (قوله ولانه لو كذب الخ) (١٥٥) حاصله ان المكس قد علت انه

مركب من حينة مطلقة ومطلقة عامة ولما كانت الاولى ظاهرة ترك الدليل عليها وأما الثانية فلحذف كونها جزءاً من المكس أقام عليها دليلاً لقوله فلانه لو كذب الخ) وحاصله انه لو كذب هذه المطلقة العامة التي هي جزء المكس لصدق قبضها وهو كل متحرك كاتب

محال وليس لاحد ان يمتنع استحاله بناء على جواز سلب الشيء عن نفسه عند عدمه لان الاصل موجب فيكون (ج) موجوداً • واما الخاصتان فتتمكنان حينة مطلقة لا دائمة فانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً كل (ج ب) أو بضه (ب) مادام (ج) لا دائماً صدق بعض (ج ب) حين هو (ب) لا دائماً اما الحينة المطلقة وهي بعض (ج ب) حين هو (ب) فلكنها لازمة لعائنها واما الادوام وهو بعض (ب) ليس (ج) بالاطلاق العام فلانه لو كذب لصدق كل (ج ب) دائماً ونضمه الى الجزء الاول من الاصل هكذا كل (ج ب) دائماً وبالضرورة أو دائماً كل (ج ب) مادام (ج) لينتج كل (ب ب) دائماً ونضمه الى الجزء الثاني الذي هو الادوام وقول كل (ب ج) دائماً ولا شيء من (ج ب) بالاطلاق العام لينتج لاشيء من (ب ب) كليتين والتفاضل اما هو بين الكلية والجزئية (قال ان يمتنع استحاله) أي ان كانت ضرورة أو دائمة وأما اذا كانت استحاله على تقدير كونه احدي العائنين فينته لانه يلزم حينئذ سلب

دائماً ثم قسم هذا التقضي لصدر الاصل أعني الجزء الاول منه ينتج التحرك وعدمه لكن اتاح التحرك من الضم لصدر الاصل بأبواب عدمه من ضمه للعجز والتحرك وعدمه قبضان واجتماعهما محال وما جاء ذلك المحال الا من قبض المكس فيمكن كاذباً وتبين محبة المكس المذكور (قوله ونضمه الى الجزء الاول من المكس) أي بجمل قبض المكس صغرى لان صغرى الشكل الاول لا بد ان يكون موجبة (قوله ونضمه الى الجزء الثاني) أي من الاصل أي بجمله صغرى والجزء الثاني من الاصل كبرى (قوله لينتج لاشيء من ب ب بالاطلاق) أي لاشيء من المتحرك بمتحرك بالاطلاق فان قلت حلاً اكنى بهذا الضم الثاني المنتج لسلب الشيء عن نفسه وهو محال كما تقدم قلت لم يكتف لان سلب الشيء عن نفسه في هذه المادة ليس محالاً بل صحيح لان ب ممدوم اذ لم يقع موضوعاً في القضية الموجبة التي هي الاصل اذ الموضوع فيها ج لا ب فليس يحقق الوجود وسلب الشيء عن نفسه انما يكون محالاً اذا كان الشيء محقق الوجود بان كان موضوعاً في القضية الموجبة التي هي الاصل وفيه ان الاصل موجب اذ هو كل ج ب والموجب يقتضي وجود الطرفين فب موجود فسلب الشيء عن نفسه حينئذ محال على ان المتفتله قبض المكس من كون ب موضوعاً له أم لا كما يدل له كلامه فيما تقدم في الجواب عن الاعتراض وليس للمتفتله الاصل ولا شك ان ب موضوعاً في قبض المكس فهي موجودة فالاولى في الجواب ان يقال انه لم ينتف هنا لسلب الشيء عن نفسه وانما انتفت لانهاج التقضين اشارة لطريقة أخرى فأمل

(قوله فلو صدق كل ب ج دائما هذا هو تقيض العكس أي لو صدق كل متحرك كاتب دائما وقوله لزوم صدق كل ب ب أي الذي هو النتيجة الأولى وقوله ولا شيء من ب ب بالاطلاق أي وهو النتيجة الثانية (قوله وانه اجتماع التقيضين) أي مستلزم لاجتماع التقيضين وذلك لكونهما كليتين والتناقض انما يكون بين الكلية والجزئية (قوله هذا كان الاصل الخ) أي هذا البيان المذكور في اللادوام اذا كان الخ وقوله فلا يتم فيه هذا البيان أي دليل الخلف المذكور (قوله وأما اذا كان جزئياً) نحو بعض الكاتب متحرك الاصابع ما دام كاتباً لا دائماً أي بعض الكاتب ليس متحرك الاصابع بالاصابع بالفعل (قوله لان جزئيه) أي جزئي الاصل جزئيان أي لان جزئيه الذي يضم تقيض العكس الى كل واحد منهما على انه كبري جزئية والجزئية لا ينتج كبرى في الشكل الاول فان قلت اجعل أحد جزئي الاصل صغرى وتقيض العكس كبرى قلت لو فعل كما ذكر لا يكون القياس على هيئة الشكل الاول ولا بد في دليل الخلف من ان يكون القياس المتنجح للمحال على هيئة الشكل الاول (قوله بان يفرض الذات الخ) حاصله ان قولنا بالضرورة أو دائماً بعض الكاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لا دائماً مشروطة خاصة أو عريضة خاصة ولا دائماً في قوة بعض الكاتب ليس متحرك الاصابع بالفعل اذا صدقت هذه المشروطة أو العريضة صدق عكسها وهو بعض المتحرك كاتب حين هو متحرك لا دائماً ولا دائماً مطلقة عامة أي بعض متحرك الاصابع ليس بكاتب بالفعل فالعكس مركب من جزئين الاول حينية مطلقة والثاني مطلقة عامة اما الجزء الاول فلا حاجة لاقامة الدليل عليه لانه لازم للعامين لانه عكسها وما (١٥٦) لزوم الدوام لزوم الخاص وأما الثاني فتحتاج لاقامة الدليل على صدقه

وحاصله انا نفرض ان بالاطلاق فلو صدق كل (ب ج) دائماً لزوم صدق كل (ب ب دائماً ولا شيء من (ب ب) بالاطلاق وانه اجتماع التقيضين وهو محال هذا اذا كانت الاصل كلياً واما اذا كان جزئياً فلا يتم فيه هذا البيان لان جزأيه جزئيان والجزئية لا تنتج في كبرى الشكل الاول على ما قسمه فلا بد فيه من طريق آخر وهو الافتراض بان يفرض الذات التي صدق عليها (ج) و (ب) مادام ج لا دائماً فدب ودج وهو ظاهر ود ليس ج بالفعل والالكان ج دائماً فيكون ب دائماً الشيء عن نفسه في أوقات وجوده (قال هذا) أي البيان المذكور في اللادوام (قال والجزئية لا تنتج الخ) وان جعلت صغرى وتقيض العكس كبرى لا يكون القياس على هيئة الشكل الاول ولا

أجنبية صادقة ونضمها لمقدمة الافتراض على ان الاجنبية كبرى ينتج من الشكل الاول بدعكس الصغرى للجزء لا الثاني من العكس فالمقدمة الاجنبية الصادرة التي تأتي بها هنا زيد ليس بكاتب بالفعل تفضي هذه الاجنبية لمقدمة الافتراض وقول زيد متحرك زيد ليس بكاتب بالفعل ثم تعكس الصغرى ليرتد هذا الشكل الثالث الى الاول فتقول بعض المتحرك زيد وزيد ليس كاتباً بالفعل ينتج بعض المتحرك ليس بكاتب بالفعل وهذا هو الجزء الثاني من العكس فتقول الشارح ففرض الذات التي صدق عليها ج وب أي كاتب ومتحرك أي صدق عليها في صدر الاصل وقوله أي زيد وقوله فدب أي فزيد كاتب وهو ظاهر أي لصدق وصف المحمول من الاصل عليه وانما جعل مقدمة الافتراض هنا واحدة ولم يجعلها اشياء مثل ماسر لما علمت ان صدر العكس هنا لا يحتاج لدليل والحاجة انما هو محجزة بخلاف ماسر فان العكس بجزئيه كان محتاجاً للدليل (قوله ود ليس ج) هذا هو المقدمة الاجنبية المحتاج لما أي وزيد ليس كاتباً بالفعل (قوله والا لكان ج) أي والا بانهم تصدق هذه المقدمة الاجنبية وهي زيد ليس كاتباً بالفعل لصدق تقيضها وهو زيد كاتب دائماً ثم ان قوله والا لكان ج اسم كان ضمير يعود على د وغرض الشارح هذا اقامة الدليل على صحة هذه المقدمة الاجنبية وحاجتها انها اذا لم تصدق لصدق تقيضها لكان تقيضها باطل لانه مستلزم لضية متنافية للاصل المفروض صدقه وما نافي مفروض الصدق باطل فلنكن هذه القضية التي استلزمها التقيض باطلة وما استلزم الباطل باطل فليكن التقيض باطلا ثبت الاجنبية فتقول الشارح والا لكان ج اشارة لتقيض الاجنبية وقوله فيكون ب هذا لازم للتقيض وليس عكساً أي واذا كان زيد كاتباً دائماً يلزم ان يكون متحركاً دائماً وقوله لا احكمنا الخ لعله يكون هذه القضية لازمة للتقيض أي وانما كان يلزم من كونه كاتباً دائماً تحركه دائماً لاننا حكمنا في الاصل انه متحرك مادام كاتباً

وقوله وقد كان دب أي وقد كان في الأصل زيد متحرك لادائماً فهذا اللازم تاقى الأصل الصادق وما تاقى الصادق كاذب قوله وقد كان الخ شروع في اصطلاح اللازم وأثبت المقدمة الأجنبية (قوله وإذا صدق عليه أنه ب وليس ج) أي وإذا صدق على زيد أنه متحرك وليس كتاباً بالفعل الذي هو المقدمة الأجنبية وقوله صدق بعض ب ليس ج بالفعل أي صدق بعض المتحرك ليس كتاباً بالفعل وهذا هو النتيجة الحاصلة من القياس الذي على هيئة الشكل الأول لكن بعد عكس الصغرى فترض الشارح من قوله وإذا صدق الخ أنه لو ضمننا إحدى المقدمتين وهي قولنا دب إلى الأخرى وهي ليس ج بالفعل حصل قياس منتج المطلوب وهو عجز العكس (قوله ولو أجرى هذا الطريق أغنى دليل الافتراض) أي لو أجراه بمددليل الخلف السابق له وقوله في الأصل السككي أي فيها إذا كان الأصل كلياً (١٥٧) (قوله أو اقتصر على البيان) أي الذي

تقدم وهو دليل الافتراض في الأصل الجزئي أي ولم يذكر شيئاً من الأدلة في الأصل السككي (قوله لم) راجع لقوله لو أجرى وقوله وكفى راجع لقوله وكفى وإنما كان كلياً لأن القضية الجزئية أهم من الكلية لأنها تحقق في ضمن الكلية ومفردة على حدة وما لزم الأهم لزم الأخص وإنما كان جريان الافتراض في الأصل السككي تاماً وليس بمنوعاً لأن فرض الموضوع شخصاً معيناً لا ينافي الكلية الكافية في الأصل (قوله والوقتتان) أي الوقتية والمنشئة وقوله والوجوديتان أي الوجودية اللادائمة

لأننا حكمنا في الأصل أنه ب مادام ج وقد كان دب لادائماً هذا خلف وإذا صدق عليه أنه (ب) وليس (ج) بالفعل صدق بعض (ب) ليس (ج) بالفعل وهو مفهوم لادوام العكس ولو أجرى هذا الطريق في الأصل السككي أو اقتصر على البيان في الأصل الجزئي لم وكفى على ما لا يخفى والوقتتان والوجوديتان والمطلقة العامة تنكس مطلقة عامة لأنه إذا صدق كل (ج ب) بأحدى الجهات المحس فبعض (ب ب) بالاطلاق العام والأفلاشيء من (ب ج) دائماً وهو مع الأصل ينتج لا شيء من (ب ب) دائماً وهو محال قال (وإن شئت عكست فبعض العكس في الموجبات ليصدق فبعض الأصل أو الأخص منه) (أقول) للقول في بيان عكس القضايا ثلاث طرق الخلف وهو ضم فبعض العكس

بد في الخلف من أن يكون القياس المنتج للمحال كذلك (قل ولو أجرى هذا الطريق الخ) الظاهر من تخصيص المصنف الخلف بالأصل السككي والافتراض بالأصل الجزئي أن أحدهما لا يكفي في ثبوت المطلوب في كلا الاصحاب وليس كذلك إذ الافتراض كاف فيهما بأن أجرى في الأصل السككي أيضاً لأن فرض الموضوع شخصاً معيناً لا ينافي كاية الأصل أو اقتصر على البيان بطريق الافتراض في الأصل الجزئي لأن الجزئي أهم من السككي وانكس العام يستلزم انكس الخاص وفي بعض النسخ الواو الجامعة بدل أو وكلاهما صحيح لشاركتها في الكافية (قال والوقتتان الخ) قبل يمكن إقامة برهان واحد على أن عكس هذه القضايا المطلقة العامة لأخص منها من غير حاجة إلى التمسك بالقبض فإن عقد الوضع مطلقة عامة بجامع الضرورة والدوام واللاضرورة واللاادوام فإذا جعل محمولاً يصدق القضية المطلقة عامة للاحالة ولا يلزم صدقها مقيدة بخصوصية من خصوصيات آخر أصلاً وفيه أن المقدمة الأخيرة ممنوعة إذ المفاد عدم العلم يلزم صدقها مقيدة بخصوصية لا العلم بعدم التزوم والمطلوب هو الثاني (قال وهو ضم فبعض الأصل) أي الخلف المستعمل في

والوجودية اللاشروطية (قوله لأنه إذا صدق كل ج ب الخ) أي لأنه إذا صدق كل قر منخفض وقت الحيلولة لادائماً في الوقتية أو وقتاً مالا دائماً في المنشئة أو كل قر منخفض بالفعل لا بالضرورة في الوجودية اللاشروطية أو كل قر منخفض بالفعل لادائماً في الوجودية اللادائمة أو كل قر منخفض بالفعل في المطلقة العامة (قوله بأحدى الجهات) أي المحس كذا قال المصنف وفيه أن الجهة إما الدوام أو الضرورة أو الإمكان فقط وأوجب بأن جعلها حساً بالظهر ليعنون به في كل واحدة من المحس قضايا (قوله وهو مع الأصل الخ) وهو كل قر منخفض ولا شيء من المنخفض بقدر ينتج لا شيء من القدر بقدر (قوله الخلف) أي دليل الخلف ينتج الحاش أي الدليل المنتج للكلام الذي يطرأ خلف الظاهر ويصح ضم أي المنتج لاختلاف أي للاختلاف أي لخالف الأصل الصادق (قوله وهو ضم فبعض العكس الخ) أي أن الخلف المستعمل في العكس هذا لفرد منه وليس الضمير راجعاً للخلف مطلقاً إذ هو أثبات المطلوب بإبطال قبضه

(قوله مع الاصل) أهم من ضم قبيض المكس للاصل نفسه وذلك فيما اذا كان الاصل بسيطاً أو جزئياً أو لاحداها ان كان مركباً كما عرفت في الامثلة السابقة (قوله لينتج محالا) أي وهو سلب الشيء عن نفسه وهذا المحال انما جاء من قبيض المكس فليكن التقيض باطلا فثبت المكس وهو المطلوب (قوله وهو فرض ذات الموضوع) انما اعتبروا الفرض لا التحقق لاجل ان يشمل القضية الخارجية والحقيقة فالمراد بالفرض هنا ما يجامع التحقيق (قوله وحل وصفي الخ) أي انه بفرض ذات الموضوع شيئاً معيناً ثم يحمل عليه وصف الموضوع ثم وصف المحمول وتضم احداها للآخرى على صورة قياس من الشكل الاول ينتج مفهوم المكس ثم ان هذا الذي ذكره ليس في كل المواد بل قد يحتاج زيادة على ذلك الى مقدمة خارجية كما تقدم ويضما الى الثانية من مقدمتي الافتراض ليحصل من ضمها لثانية صدر المكس من مقدمتي الافتراض لبعضها بحيزه وقد يكتفي (١٥٨) بحمل أحد مقدمتي الافتراض مع الخارجية كما تقدم لدليل الافتراض له

أقسام ثلاثة ثم اعلم ان حمل وصف الموضوع يكون بالإيجاب وكذا حمل وصف المحمول ولا يكون كما هو في الاصل إيجاباً أو سلباً (قوله فانه يتم الجميع) أي الموجبات والسواب مركبة كانت أو بسيطة لكن الفرض لها كية لما عرفت من عدم جريانه في عكس اللادوام الخاصتين الجزئيتين الساليتين (قوله ليحصل ما ينافي الاصل) أي المفروض الصدق أي فيكون قبيض المكس محالا فيكون

مع الاصل لينتج محالا والافتراض وهو فرض ذات الموضوع شيئاً معيناً وحل وصفي الموضوع والمحمول عليه ليحصل مفهوم المكس وهو لا يجري الا في الموجبات والسواب المركبة لوجود الموضوع فيها بخلاف الخلف فانه يتم الجميع والثالث طريق المكس وهو ان يمكن قبيض المكس ليحصل ما ينافي الاصل فلما نبه فيما سبق على الطريقين الاولين حاول التنبية على هذا الطريق أيضاً فلك ان تمكن قبيض المكس في الموجبات لصدق قبيض الاصل او الاخص منه فان الاصل اذا كان كلياً وقبيض عكسه سلب كلي

المكس هذا الفرد منه وأما الخلف مطلقاً فهو أثبات المطلوب باطلاً فقيضه مع الاصل بنفسه ان كان بسيطاً أو مجزئاً أو واحداً ان كان مركباً كما عرفت في الامثلة السابقة (قال وهو فرض الخ) انما اعتبروا الفرض ليشمل القضية الخارجية والحقيقة فالفرض هنا بالمعنى الاعم الجامع للتحقيق (قال وحل وصفي الموضوع الخ) حمل وصف الموضوع يكون بالإيجاب وحل وصف المحمول والموضوع كما هو في الاصل إيجاباً أو سلباً (قال ليحصل المكس) بان يترتب من نفسك المقدمتين قياس ينتج المكس المطلوب ولا يحتاج الى ضم مقدمة أخرى صادقة معها كما عرفت في بيان عكس اللادوام في الخاصتين (قال فانه يتم الجميع) أي يجري في الموجبات والسواب وليس مضاهاته يتم كل فرد منها لما عرفت من عدم جريانه في عكس لادوام الخاصتين الجزئيتين الساليتين (قال ما ينافي الاصل) سواء كان قبيضاً له وهو في المطابقة العامة الجزئية أو اخص وهو فاجب عداها كما سيظهر من التفصيل الآتي

المكس حقاً ثم ان شاذة قبيض المكس للاصل أهم من ان يكون قبيضاً له كما في المطلقة العامة الجزئية أو اخص وهو فيما عداها كما سيظهر من ما يأتي (قوله لصدق قبيض الاصل) أي ليحصل ويثبت قبيض الاصل فينافي الاصل الذي هو مفروض الصدق وهذا في المطلقة العامة الموجبة الجزئية وقوله أو الاخص منه أي الاخص من التقيض أي فينافي هذا الاخص الاصل المفروض الصدق فيكون ذلك الاخص باطلاً وثبت الاخص في ماعدا المطلقة العامة الموجبة الجزئية (قوله فان الاصل اذا كان كلياً) نحو كل انسان حيوان فكله بعض الحيوان انسان وقبيض هذا المكس سلب كلي وهو لا شيء من الحيوان بانسان وعكسه مثله لاشئ من الانسان بمحيوان ولا شك ان هذا اخص من قبيض الاصل لان قبيضه سلب جزئي وهو بعض الانسان ليس بمحيوان لان السلب الجزئي أهم من السلب لان السلب يستلزم الجزئي ولا عكس

انكس التقيض كنفه في السك كليا وهو أخص من تقيض الاصل وان كان جزئيا

واذا قلنا انه اذا صدق الاصل صدق العكس معه والا لصدق تقيضه معه أردنا انه يجب صدق العكس مع صدق الاصل والا لا يمكن صدق تقيضه معه ويلزم منه امكان المحال وهو محال فان قيل جاز أن يكون المحال لازما لمجموع الاصل وتقيض العكس لاجلته التركيب ولا لخصوصية شيء منهما فلا يلزم استحالة التقيض ألا ترى ان اجتماع قيام زيد مع عدم قيامه يستلزم اجتماع التقيضين وليس شيء منهما محالا قلنا المراد استحالة اجتماع تقيض العكس مع الاصل وذلك حاصل لاستلزامه المحال وجاز مع ذلك أن يكون تقيض العكس أمرا ممكنا في نفسه لكنه مستحيل للاجتماع مع الاصل فيجب صدق العكس مع الاصل وهو المطلوب والضابط في الموجبات على ما ذكره ان ما لا يصدق عليه الاطلاق العام وهو الممكنان فحاله غير معلوم وما يصدق عليه الاطلاق العام فان لم يصدق عليه الدوام الوصفي انكس موجبة جزئية مطلقة عامة سواء كان الاصل كليا أو جزئيا وهي خسر قضاي وان صدق عليه الدوام الوصفي فان لم يكن مقيدا بالدوام انكس موجبة جزئية حينية مطلقة وهي أربع قضاي وان كان مقيدا به انكس موجبة جزئية حينية مطلقة لإدائمه وهما قضيتان (قوله انكس التقيض كنفه في السك كليا وهو أخص من تقيض الاصل) أقول أي هو أخص من تقيض الاصل بحسب الكمية لان تقيضه سالبة جزئية والكمية أخص من الكمية .

(قوله وهو أخص من تقيض الاصل) أي بحسب السك وأما الجهة فيأتي الكلام فيه في الجزئية ففي الجزئية التفت للجهة وهنا أي في الكمية التفت للكمية .

(قال وهو أخص) من تقيض الاصل بحسب السك (قوله كذلك) يطلق الخ (١) فيه اشارة ان كلا المعنيين اصطلاحيا بل الاول أصل بالنسبة الى الثاني وأنه نقل منه اليه فا قيل ان علاقته على المعنى الاول بطريق التجوز لايبا به (قوله على القضية الحاصلة بالتبديل) لاطلاقا بل بشرط كونه أخص القضايا اللازمة من التبديل المذكور (قوله واذا قلنا الخ) عطف على قوله والضابط (قوله أردنا انه يجب صدق العكس) لان المقصود اثبات لزوم العكس له لا مجرد الاتفاق في الصدق (قوله ويلزم منه) أي من امكان صدق التقيض امكان المحال لا وقوعه لجواز أن لا يقع التقيض وامكان المحال محال لانه يلزم الاقلاب فمعي قوله ونضنه مع الاصل امكن ضمه مع الاصل وقد قال معناه نضنه مع الاصل على تقدير وقوعه فيلزم المحال فلا يكون ممكنا لان الممكن ما لا يستلزم فرض وقوعه محالا فحصل البيان ابطال الامكان بآيات الاستحالة ولا حاجة فيه الى اعتبار ان امكان المحال محال فيه ان خاصة الممكن أن لا يستلزم فرض وقوعه محالا بالنظر الى ذاته اما بالنظر الى غيره فيجوز أن يستلزم المحال بواسطة امتناعه بالتفكير كعدم المعلول الاول وفيما نحن فيه يجوز أن يكون كذلك لا بد لثبته من دليل فقدم ثبته تركه الشارح في شرح المطالع والبيد السند هنا (قوله فان قيل الخ) منع قوله فيكون محالا بفتح لزوم قوله فحين أن يكون لازما من تقيض العكس من السابق لجواز أن يكون لازما لمجموع من حيث المجموع (قوله قلنا الخ) اثبات للمقدمة المنوعة بغيره بحيث يندفع عنها المتع وهو ان المقصود من قولنا فيكون محالا لا يكون اجتماعه مع الاصل وكذا المقصود من قوله تقيض العكس من اجتماعه مع الاصل وذلك لان المقصود لزوم العكس الى الاصل لاصدقه في نفسه (قوله على ما ذكره) أي المصنف اما قال لمباثني من أن التوقف لا وجه له (قوله وهي خسر قضاي) الوجوديتان والوجوديتان والمطلقة العامة (قوله وهي أربع قضاي) الدائمتان والعامتان (قوله وهما القضيتان) الحاصلتان

(١) قوله (قال كذلك) يطلق الخ (١) وقوله بد (قوله على القضية الحاصلة) الخ متعلقان بصفحه (١٥٠)

(قوله فان كان مطلقة عامة الخ) قد أشار الشارح الى مثاله بقوله مثلا اذا صدق بعض ج ب وتوضيحه بالنوان اما نقول اذا صدق بعض الانسان حيوان بالاطلاق صدق عكسه وهو بعض الحيوان انسان بالاطلاق لانها تنكس كنفها كما مر ولوم يصدق هكذا العكس لصدق تقيضه وهو لا شيء من الحيوان انسان دائما لان المطلقة العامة تقيضها دائما كلية وينكس هذا التقيض مثل نفيه لاشيء من الانسان بحیوان دائما لان الدائمة السالبة عكسها كنفها ولا شك ان هذا العكس عين تقيض المطلقة العامة الاصل لان تقيضها سالبة دائمة كما مر وهذا الاصل مفروض الصدق فاقضته وهو عكس تقيض العكس كاذب فليكن تقيض العكس كاذبا فليكن العكس صادقا اذا علمت هذا فنزل على مثال الشارح الآتي الا ان قول الشارح فيلزم اجتباع التقيض الاول ان يقول بدله والاصل متى وجد الصدق في نافية باطل كما قلنا ولا حاجة لما قاله وقول الشارح هنا وهي تنكس (١٦٠) كنفها الى تقيضها أى الى تقيض المطلقة التي هي الاصل والاولى ان

يقول الى المساوي الى تقيضها وذلك لان السالبة الدائمة من حيث كونها عكسا لتقيض العكس عين نفسها من حيث كونها تقيضا للمطلقة وأيضا للناسب لجعل هذا مقابلا لما اذا كان أخص من التقيض ان يقول هنا مساو للتقيض والامر سهل (قوله اما في الدائمتين) أعني الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة (قوله والعائتين) أعني العرفية العامة والمشروطة العامة وقوله والعائتين أي العرفية والمشروطة

فان كان مطلقة عامة انكسر تقيض عكسها الى ما يناقضها لان تقيض عكسها سالبة كلية دائمة وهي تنكس كنفها الى تقيضها وان كان احدى القضايا الباقية انكسر تقيض عكسها الى ما هو أخص من تناقضها اما في الدائمتين والعائتين والحائتين فلان تقيض عكسها سالبة

الجزئية وهذا جار في الجميع وفي غير المطلقة العامة يكون ذلك العكس أخص من تقيض الاصل من حيث الجهة أيضا كما يظهر فيما اذا كان الاصل جزئيا (قوله أما في الدائمتين والعائتين والحائتين فلان تقيض عكسها عرفية عامة) أقول هذا في الدائمتين والعائتين ظاهر لان عكسها حينية مطلقة وتقيضها العرفية العامة وأما في الحائتين فالعرفية العامة هي تقيض الجزء الاول من عكسها وأما اقتصر عليها في الحائتين لان قيد اللادوام سالبة جزئية مطلقة عامة لا يمكن أنبائها بطريق العكس

(قوله في الجمع) أي في جمع الموجبات الكلية المطلقة عامة كانت أو غيرها (قوله وفي غير المطلقة العامة) أي اذا كانت موجبة كلية وأما في المطلقة السالبة الموجبة الكلية فيكون عين تقيض الاصل من حيث الجهة (قوله أيضا) أي كما انه أخص من حيث الكمية (قوله كما يظهر فيما اذا كان الاصل كلياً) اذا لا فرق بين الاصل الكلّي والجزئي في الانكسار من حيث الجهة (قوله وانما اقتصر الخ) يعني ان المقصود بيان انك اذا عكست تناقض عكس هذه القضايا السالبة يكون العكس أخص من تناقضها فلا بد من جريان طريق العكس فيها وذلك انما يجري في الجزء الاول من الحائتين فلذا اقتصر عليه (قوله لا يمكن أنبائها بطريق العكس) لان تقيض السالبة الجزئية المطلقة العامة موجبة كلية دائمة وعكسها حينية مطلقة موجبة وهي لا يتاني الاصل التي هي سالبة جزئية مطلقة عامة اذ السلب في بعض أوقات الذات لا يتاني لشيء في بعض أوقات الوصف

الحائتين (قوله فلان تقيض عكسها عرفية عامة وهي تنكس) أي وتناقض عكسها التي هي العرفية العامة تنكس الى العرفية وقوله التي هي أخص من تناقضها أي من حيث الجهة وأما من حيث الكم فهي مساوية لان كلا من تقيض الاصل وعكس تقيضه كلية لان الكلام في الاصل الجزئي وبيان ذلك بالنوان في الضرورية المطلقة ان نقول اذا صدق قولنا بعض الانسان حيوان بالضرورة صدق عكسه حينية مطلقة وهي بعض الحيوان انسان حين هو حيوان اذ لو لم يصدق هذا لصدق تقيضه عرفية عامة سالبة وهي لاشيء من الحيوان بانسان مادام حيوانا وبكس هذا التقيض كنفه الى عرفية عامة وهي لاشيء من الانسان بحیوان مادام انسانا ولا شك ان هذا أخص من تقيض الاصل الذي هو بعض الانسان حيوان بالضرورة اذ تقيض الضرورية المدكدة العامة وهي هنا لاشيء من الانسان بحیوان بالامكان وانما كان أخص لان الامكان أغم الجهات ثم ان تقيض الاصل الذي هو المدكدة العامة كاذب لصدق الاصل فليكن الاخص منه وهو عكس تقيض العكس كاذب فليكن تقيض العكس كاذبا فيثبت حيثئذ صدق العكس وهو المطلوب وهذا البيان هو

الذي أشار اليه شارح بقوله وإذا صدق بعض (ج ب) بالضرورة الخ وإذا علمت ما قلناه فقله عليه وأما بيانه في الدائمة المطلقة فنقول فيه إذا صدق قولنا بعض الإنسان حيوان دائماً صدق عكسه وهو حينية مطلقة قائمة ببعض الحيوان إنسان حين هو حيوان اذ لو لم يصدق هذا الصدق لقيضه عرفة عامة وهي لاشئ من الحيوان بإنسان مادام حيواناً وبمعكس الى عرفة عامة مثل نفسه قائمة لاشئ من الإنسان بمحيوان مادام إنساناً وهذا أخص من تقيض الأصل وهو بعض الإنسان حيوان دائماً لان تقيضه مطلقة عامة والأطلاق أعم من العرفية العامة وهذا العام الذي هو تقيض للأصل كاذب لصدق الأصل فليكن الخاص الذي هو عكس تقيض العكس كاذباً فليكن التقيض كاذباً فيثبت صحة العكس وهو المطلوب وأما بيانه في المشروطة العامة فنقول فيه إذا صدق قولنا بالضرورة بعض الكاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً صدق عكسه حينية مطابقة قائمة ببعض متحرك الاصابع كاتب حين هو متحرك الاصابع اذ لو لم يصدق هذا العكس لصدق تقيضه عرفة عامة وهي لاشئ من متحرك الاصابع بكاتب مادام متحرك الاصابع وتنعكس الى عرفة عامة كنعفسها قائمة لاشئ من الكاتب بمتحرك الاصابع مادام كاتباً وهذا أخص من تقيض الأصل لان تقيض الأصل حينية ممكنة وهي أعم من العرفية العامة لان الامكان أهم الجهات وأما بيانه في العرفية العامة فنقول فيه إذا صدق قولنا دائماً بعض الكاتب متحرك الاصابع (١٦١) مادام كاتباً صدق عكسه حينية

مطلقة قائمة ببعض متحرك الاصابع كاتب حين هو متحرك الاصابع اذ لو لم يصدق هذا لصدق تقيضه عرفة عامة وهي لاشئ من متحرك الاصابع بكاتب مادام متحرك الاصابع وبمعكس هذا التقيض الى عرفة عامة قائمة لاشئ من الكاتب بمتحرك الاصابع مادام كاتباً ولا شك ان هذا أخص من

عرفية عامة وهي تنعكس الى العرفية العامة التي هي أخص من قاضها
(قوله وهي تنعكس الى العرفية العامة التي هي أخص من قاضها) أقول وذلك لان العرفية العامة أخص من الممكنة العامة التي هي تقيض الضرورية وأخص من المطلقة العامة التي هي تقيض الدائمة وأخص من الحينية الممكنة والحينية المطلقة اللتين هما تقيضا العامين وأخص من تقيض الخاصين لانهما تقيضا الجزأين الاولين منهما فيكونان أخص من أحدا المفهومات الثلاثة التي هي تقيض
(قوله وأخص من تقيض الخاصين الخ) قيل للاحاجة الى هذا البيان لان المثبت بطريق العكس هو عكس الجزء الاول منهما كما اعترف به قدس سره فيكون العرفية العامة أخص من الحينية الممكنة والمطلقة اللتين هما تقيضا العامين سواء كانا قضيتين أو جزئيتين الخاصين كاف وبسبب لاشئ لان كون العرفية العامة أخص من تقيض جزأيهما لا يعني فيها هو المقصود أعني كونها أخص من تقيضها مالم يبين ان تقيض الجزئيتين أخص من تقيضها (قوله لانهما) أي الحينية الممكنة والحينية المطلقة تقيضا الجزء الاول من الخاصين

(م - ٢١ - شروح التمهية ثانی) تقيض الأصل لان الأصل عرفة عامة فتقيضه حينية مطلقة لان الامكان أهم الجهات وهذا الأعم كاذب لصدق الأصل فليكن الأخص وهو عكس التقيض كاذباً فليكن تقيض العكس كاذباً فليكن العكس صادقا وهو المطلوب وأما بيانه في الخاصين فنقول إذا صدق قولنا دائماً أو بالضرورة بعض الكاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً أي بعض الكاتب ليس بمتحرك بالفعل صدق عكسه حينية مطابقة لادائمة قائمة ببعض متحرك الاصابع كاتب حين هو متحرك الاصابع دائماً أي بعض متحرك الاصابع ليس بكاتب بالفعل ففرق بين عجز الأصل وعجز العكس فلو لم يصدق صدر العكس أعني الحينية المطلقة لصدق تقيضها (قوله عرفة عامة) وهي لاشئ من متحرك الاصابع كاتب مادام متحركاً وهي تنعكس كنعفسها عرفة عامة كما سبق ان العرفية العامة السالبة عكسها كنعفسها قائمة لاشئ من الكاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً ولا شك ان هذا أخص من تقيض الجزء الاول من الاول الذي هو المشروطة أو العرفية العامين لان تقيض الاولى الحينية الممكنة والامكان أهم الجهات وتقيض الثانية الحينية المطلقة أعم من العرفية العامة لان الثبوت بالفعل أعم من الدوام لان الثبوت بالفعل أعم من ان يكون على جهة الدوام أولاً وانما اعتبرنا اجراء طريق العكس في الجزء الاول من الخاصين ولم نعتبره في الجزء الثاني منها وهو اللادوام وذلك لان قيد اللادوام في كل من الأصل والعكس سالبة جزئية مطلقة عامة كما علمت ولا يمكن اثباتها بطريق العكس لان تقيض السالبة الجزئية الواصفة عكساً وهي

المطلقة العامة موجبة كلية دائمة وعكسها حينية مطلقة موجبة وهي لاشئني لادوام التي هي سالبة جزئية مطلقة عامة سالبة لان السلب في بعض أوقات الذات لا يتأني الثبوت في أوقات الوصف ويسان ذلك ان لادوام الذي في العكس معناه بعض متحرك الاصابع ليس بكانت بالفعل وتقيضه دائمة مطلقة موجبة كلية وهي كل متحرك الاصابع كاتب دائما وعكس هذا التقيض حينية مطلقة موجبة قائمة بعض الكاتب متحرك الاصابع حين هو كاتب وهذا العكس لا يتأني لادوام الاصل الذي هو بعض الكاتب ليس بمتحرك بالفعل لانه ليس تقيضه ولا أخص من تقيضه لان تقيضه دائمة مطلقة موجبة كلية وهي كل كاتب متحرك دائما بل بجماع ذلك العكس الاصل أعني اللادوام لان ثبوت التحرك للكاتب في حين من الاحيان لا يتأني سلبه فيه في بعض الاحيان فالخالف ان دليل العكس لا يتأني في عجز الحاصنين وانما يتأني في الصدور لانه يتأني الاصل (قوله واما في الوقتين) أي الوقتية والمنتشرة وقوله والوجوديتين أي الوجودية الدائمة والوجودية للاضروورية (قوله وعكسها أخص من قاطعتها بيان ذلك في الوقتية ان تقول مثلا اذا صدق بعض القمر منخسف وقت الجلولة لادائما) أي بعض القمر ليس بمنخسف بالفعل صدق عكسها مطلقة عامة قائمة بعض القمر منخسف بالفعل اذ لو لم يصدق لصدق تقيضه دائمة مطلقة أعني لاشئني من التخفيف بقمر دائما وتكسر الى نفسها دائمة مطلقة قائمة لاشئني من القمر بمنخسف دائما ومعلوم ان الاصل وقتية تقيضها مفهوم مررد هي تقيض (١٦٣) الجزء الاول والجزء الثاني أي من الاصل ومعلوم ان الجزء الاول من الاصل

واما في الوقتيتين والوجوديتين فلان تقيض عكسها سالبة دائمة وعكسها أخص من قاطعتها الحاصنين أعني المتفصلة ذات الاجزاء الثلاثة فتكون العرفية العامة أخص من أخص من تقيض الحاصنين (قوله واما في الوقتيتين والوجوديتين فلان تقيض عكسها سالبة دائمة وعكسها أخص من قاطعتها) أقول لان عكس السالبة الدائمة سالبة دائمة وهي أخص من الممكنة الوقتية التي هي تقيض الجزء الاول من الوقتية وأخص من الممكنة الدائمة التي هي تقيض الجزء الاول من المنتشرة (قوله فتكون العرفية العامة أخص إلخ) نحو بعض (ج ب) ما دام (ج) لا دائما عكسه بعض (ج ب) حين هو (ب) وتقيضه لاشئني من (ج ب) مادام (ب) وهي تنكسر الى لاشئني من ج ب مادام ج وهو أخص من تقيض الجزء الاول أعني لاشئني من ج ب حين هو ج الذي هو أخص من تقيض الاصل أعني كل ج ب حين هو ج او لاشئني من (ج ب) حين هو (ج) او بعض ج ب حين هو ج وليس بعض ج ب حين هو ج

أحد جزئيه لانه متحقق في الجزء الآخر فيكون عكس تقيض العكس أخص من التقيض لانه ما هو للاخص والمساوي للاخص أخص وهذا التقيض أعني المفهوم المررد باطل لصدق الاصل وما نافي الصادق باطل واذا بطل الاصل بطل الاخص وهو عكس تقيض العكس واذا بطل عكس تقيض العكس بطل تقيض العكس واذا بطل ثبت صحة العكس وهو المطلوب وان شئت قلت ان عكس تقيض العكس دائمة وهي أخص من الوقتية التي هي أحد جزئي المفهوم المررد التي هي أخص من المفهوم الذي هو التقيض واذا كان المفهوم أهم من الممكنة كان أهم بالنسبة للدائمة ثم ان هذا المفهوم الذي هو الاصل بطل فيبطل الاخص فيبطل تقيض العكس فيثبت العكس وهو المطلوب واما بيانه في المنتشرة فنقول فيه اذا صدق بعض القمر منخسف في وقت ما لا دائما أي بعض القمر ليس بمنخسف بالفعل صدق عكسه مطلقة عامة وهي بعض القمر منخسف بالفعل اذ لو لم يصدق لصدق تقيضه دائمة مطلقة وهي لاشئني من التخفيف بقمر دائما وهي تنكسر كفسها دائمة مطلقة لانها سالبة وهي لاشئني من القمر بمنخسف دائما وهي أخص من تقيض الجزء الاول من الاصل لان الاصل منتشرة مركبة من منتشرة مطلقة وهذه تقيضها ممكنة دائمة والجزء الثاني مطلقة عامة وتقيضها دائمة مطلقة فيكون تقيض الاصل أعني المنتشرة مفهوما مرردا بين الدائمة المطلقة والدائمة المطلقة وعكس تقيض العكس أخص من الممكنة الدائمة التي هي أخص من المفهوم المررد فيكون العكس أخص من الاخص والاعم وهو المفهوم المررد باطل لصدق الاصل واذا بطل الاصل

بطل الاخص وهو المكنة الدائمة واذا بطل بطل الاخص منها وهو عكس قبض العكس فيعطى حيثئذ قبض العكس وبقيت صحة العكس وهو المطلوب وأما بيانه في الوجودية فالضرورة فيقول اذا صدق بعض الانسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة أي لاشئ من الانسان بضاحك بالامكان العام صدق عكسه مطلقه عامه وهي بعض الضاحك انسان بالفعل اذا لم يصدق هذا لصدق قبضه دائمه مطلقه وهي لاشئ من الضاحك بانسان دائما وتنكس كتبها الى لاشئ من الانسان بضاحك دائما وهذه الدائمة مساوية لقيض الجزء الاول من الاصل لان الاصل وجودية الضرورية مركب من مطلقه عامه ومن مكنة عامه وقيض الاولى دائمة مطلقه وقيض الثاني الضرورية المطلقة لقيض الاصل مفهوم مردد بين الدائمة المطلقة والضرورة المطلقة وعكس القبيض دائمة (١٦٣) مطلقه فهو مساو لاحد جزئي المفهوم

وذلك الجزء اخص من المفهوم المردد فيكون العكس مساويا للاخص مساوي الاخص ثم ان الاخص اخص من ان الاعمال بطل لصدق الاصل فليكن الاخص وهو العكس كادما فليكن القبيض كذلك فثبت صحة العكس وأما بيان الوجودية اللادائمة فتقول فيه اذا

مثلا اذا صدق بعض (ج ب) بالاطلاق صدق بعض (ب ج) بالاطلاق والا فلا شئ من (ب ج) دائما وتنكس الى لاشئ من ج ب دائما وهو قبيض بعض (ج ب) بالاطلاق فيلزم اجتماع القبيضين واذا صدق بعض (ج ب) بالضرورة فبعض (ب ج) حين هو (ب) والا فلا شئ من (ب ج) مادام (ب) دائما فلا شئ من (ج ب) مادام (ج) وهو اخص من قبض بعض (ج ب) بالضرورة أثنى قولنا لاشئ من (ج ب) بالامكان وعلى هذا التماس وانما خصص هذا الطريق بالموجبات لان بيان انكاس السوالب به موقوف على عكس الموجبات كما يتوقف بيان انعكاسها على عكس السوالب

فتكون اخص من الاخص - وأما في الوجوديتين ففي قبض الجزء الاول منها فتكون اخص من قبضهما

(قال مثلا اذا صدق بعض ج ب بالفعل الخ) لم يترس قيد اللادوام هنا أيضاً لما عرفت ههنا سالبه دائمة لا يمكن اثباتها بطريق العكس (قوله فيكون اخص من الاخص) أي فيكون السالبة الدائمة اخص من الاخص أي من قبض الاصل لان المكنة الزمنية والمكنة الدائمة اخص من احد المفومات الثلاثة الذي هو قبض الاصل (قوله في) أي السالبة الدائمة قبض الجزء الاول من الوجوديتين أثنى المطلقة العامة لان قيد اللادوام لا يمكن اثباتها بطريق العكس (قوله فتكون اخص من قبضها) أثنى أحد المفومات الثلاثة (قل لان بيان انعكاس السوالب الخ) يريد انه لا يمكن اثبات عكس كليهما بطريق العكس لزوم الدور فلا بد في اثبات عكس احدهما من معرفة عكس الآخر بطريق آخر فلما قدم المصنف السوالب وأثبت عكسها بطريق الخلف والافتراض أمكنه أن يثبت عكس الموجبات بطريق العكس بخلاف عكس السوالب فانه لا يمكن اثباتها به لانه يلزم البيان بما لم يبين بعد وهو ان كان جائزاً لكن تركه بقدر الامكان أولى وهذا القدر كاف في نكتة التخصيص

وتنكس مثل نفسها الى قولنا لاشئ من الانسان بضاحك وهذا العكس اخص من قبض الاصل وذلك لان الاصل مركب من مطلقتين عامتين قبيضهما مفهوم مردد من دائمتين عامتين فالعكس مساو لاحد جزأ المفهوم معلوم ان أحد جزأ المفهوم اخص منه فاساواه وهو العكس اخص من المفهوم المردد حيثئذ ثم ان هذا الاعم أثنى المفهوم المردد باطل لصدق الاصل واذا بطل بطل الاخص وهو العكس فيعطى القبيض فثبت صحة العكس فظهر لك ما قلنا ووجه كون عكس القبيض اخص من قابض هذه القضايا قائل (قوله وانما خصص هذا الطريق) أي دليل العكس وقوله بالموجبات أي مع انه يتأني في السوالب (قوله لان بيان انعكاس السوالب به) أي بطريق العكس وقوله موقوف الخ وذلك لانا فكس السالبة العكبة كتبها ثم يقول لو لم يصدق هذا العكس لصدق قبضه وهو موجبة جزئية ثم لعكس هذه الموجبة الجزئية الى ما ينافي الاصل فقد توقف بيان انعكاس السوالب على عكس الموجبة وهكذا يوجه به قوله كما توقف بيان انعكاسها به على عكس السوالب

(قوله فلما قدمها) أى عكس السوالب أمكنه ان يبين به عكس الموجبات لان فيه توقفا على معلوم وهو عكس السوالب المتقدمة وقوله بخلاف السوالب أى فانه لا يتأتى له ان يذكر هناك طريق العكس وذلك لان عكس السوالب قدمها قبل عكس الموجبات فلو ذكر دليل العكس هناك لكان فيه توقف على شيء مجهول وهو عكس الموجبات لان عكس الموجبات إنما ذكرها بعد عكس السوالب فلاجل هذا خص هذا الطريق بالموجبات (قوله فى الانكسار) فى معنى من أى من الانكسار أى ان حالها من الانكسار غير معلوم وعدم الانكسار غير معلوم ، ولوم وانما كان كل من الانكسار وعدمه غير معلوم لزم التوقف (قوله ذهبوا الى انعكاس الممكنتين) أى الممكنة الخاصة والعامة وقوله الى ممكنة عامة أشار بذلك الى ان التوقف إنما هو للتأخيرين (قوله لانه اذا صدق بعض ج ب) أى بعض (١٦٤) الانسان حيوان بالامكان العام وقوله صدق بعض ج ب أى صدق عكسه

موجبة جزئية ممكنة عامة
 هي بعض الحيوان انسان
 فلم يصدق هذا العكس
 لصدق تقيضه سالبة كلية
 ضرورة وهي لاشئ من
 الحيوان بانسان وتضم هذا
 التقيض للاصل بمجمل
 الاصل صفى والتقيض
 كبرى بحيث قول بعض
 الانسان حيوان ولا شيء
 من الحيوان بانسان ينتج
 لاشئ من الانسان بانسان
 وهذا محال وهو انما نتأ
 من تقيض العكس لان
 الحقيقة والمادة كل منهما
 صحيح فيكون تقيض العكس
 كاذبا وبشت حينئذ
 العكس ويرد عليه ما تقدم
 من انما لا سلم ان النتيجة
 وهي لاشئ من الانسان
 بانسان مؤدية لحال لان

فلما قدمها أمكنه ان يبين به عكس الموجبات بخلاف السوالب قال
 (واما الممكنتان فحالهما فى الانكسار وعدمه غير معلوم لتوقف البرهان المذكور للانكسار فهما
 على انعكاس السالبة الضرورية كنفسها او على انتاج الصفى الممكنة مع الكبرى الضرورية فى
 الشكل الاول والثالث للذين كل واحد منهما غير محقق ولعدم الظفر بدليل يوجب الانكسار وعدمه)
 اقول قدما المتطيقين ذهبوا الى انعكاس الممكنتين ممكنة عامة استدلوا عليه بوجوه أحدها الخاف
 لانه اذا صدق بعض (ج ب) بالامكان صدق بعض (ب ج) بالامكان العام والا فلا شيء من
 (ب ج) بالضرورة وتضمه مع الاصل وقول بعض (ج ب) بالامكان ولا شيء من (ب ج)
 بالضرورة ينتج بعض (ج) ليس (ج) بالضرورة وانه محال وثانيها الافتراض وهو أن يفرض
 ذات (ج و ب د) (ف د ب) بالامكان و (د ج) فبعض (ب ج) بالامكان وهو المطلوب

فالمقصود بقوله أمكنه الخ أمكنه من غير لزوم محذور فلا يرد ان اليان بما لم يبين بعد شايع
 بل قد بين بما يبين فى علم آخر وان الافتراض أيضا فيه البيان بما لم يبين بعد أعني انتاج الشكل
 الثالث (قال ممكنة عامة) ولا تنعكس الممكنة الخاصة كنفسها لصدق قولنا بعض الانسان كاتب
 بالامكان الخاص مع عدم صدق بعض الكاتب انسان بالامكان الخاص لصدق كل كاتب انسان
 بالضرورة نعم يصدق بالامكان العام لان سلب الانسانية ليس ضروري من الكاتب وبما ذكرنا ظهر
 لك اندفاع ما توهم من أن السالبة الوقتية أخص من الممكنة الخاصة الموجبة لانها أخص من الممكنة
 الخاصة السالبة والموجبة والسالبة لا فرق بينهما فى الممكنة الخاصة بالا للفظ ومعنى تنعكس الاخص لم
 تنعكس الاعم واذا ثبت عدم انعكاس الممكنة الخاصة ثبت عدم انعكاس الموجبة الممكنة العامة فلا وجه لما
 ذهب اليه القدماء ولا لتوقف المصنف وذلك لان اللازم بما ذكره عدم انعكاس الممكنة الخاصة الموجبة
 باعتبار الجزء السلبى والقدماء إنما ذهبوا الى انعكاسها باعتبار الجزء التوحيدي وكذا توقف المصنف فيه
 (قل فبعض (ب ج) بالامكان) يرد عليه انه لا بد من اثبات كونها أخص قضية لازمة بعد الدليل

ساب السوء عن نفسه قد يكون صحيحاً لان السالبة لا تقتضى وجود الموضوع فلا نعلم كذبها لانا نقول ان هذه
 النتيجة موضوعها موضوع الاصل وموضوع الاصل موجود لانها وجبة ثم ان الشارح مثل للممكنة العامة ولم يمثل لخاصة
 لان ما زلنا العام يلزم الخاص (قوله وهو ان يفرض ذات ج الخ) أى وهو ان يفرض ذات الانسان والحيوان أى مصدوقها
 زيد وتحمل عليه وصف الموضوع ووصف المحمول فيتحصل مقدمتان فضعهما على هيئة قياس من الشكل الثالث هكذا فتحصل
 المقدمة الخاصة من حمل المحمول على زيد صفى والخاصة من حمل الموضوع عليه كبرى بحيث قول زيد حيوان بالامكان
 العام وزيد انسان بالامكان العام ثم رده الى الشكل الاول بعكس الصفى الى بعض الحيوان زيد فيصير هيئة القياس من
 الشكل الاول هكذا بعض الحيوان زيد وزيد انسان ينتج بعض الحيوان انسان وهو العكس المطلوب

(قوله وثالثها الخ) حاصله انه اذا صدق بعض الانسان حيوان صدق عكسه وهو بعض الحيوان انسان اذ لو كذب هذا العكس لصدق قبيضه وهو لاشئ . من الحيوان بانسان بالضرورة وينكس ذلك القبيض الى لاشئ . من الانسان بحيوان بالضرورة وهذا العكس منافي للاصل الذي هو مفروض الصدق فيكون كاذبا فيلزم صحة العكس وهو المطلوب اذا علمت هذا نعم ان قول الشارح فيجتمع القبيضان الاول ان يقول وهو منافي للاصل الذي هو مفروض الصدق اذ كلام الشارح وهو اجتماع القبيضين يمكن ان يخلص منه بان يقال ان الاصل كاذب وهو غير مقصود اذ المطلوب صدقه لا كذبه (قوله في الشكل الاول) هذا رد بالنسبة للدليل الاول وقوله والثالث رد بالنسبة للدليل الثاني وهو دليل الافتراض واعلم ان المصنف لم يتعرض لتلك لانه انما قال او على انتاج الصغرى الممكنة مع الكبرى (١٦٥) الضرورية في الشكل الاول بناء على

انه يمكن اثبات بعض (ج ب) بالامكان من غير ملاحظة كون مقدماتي الافتراض على هيئة الشكل الثالث بان يقال اذا تقارن وصفان على ذات واحدة يكون كل منهما ثابتاً في وقت غير الوقت الذي ثبت فيه الوصف الآخر ولو بالامكان فلا يكون ج من الشكل الثالث اذ يشترط فيه اتحاد الوقت الذي ثبت فيه الوصفان للذات الواقعة مكررة كما يأتي بيانه (قوله وسترفع الخ) اي في باب المختلعات . (قوله فتوقفه) على انعكاس الضرورية أي الواقعة قبيضاً للممكنة الواقعة عكساً للاصل (قوله) وقد بين انها لا تنكس الا دأفة) أي والدوام

وثالثها طريق الدكس فانه لو كذب بعض (ج ب) بالامكان لصدق لاشئ من (ج ب) بالضرورة وينكس الى لاشئ من (ج ب) بالضرورة وقد كان بعض (ج ب) بالامكان فيجتمع القبيضان وهذه الدلائل لاثم اما الاولان فتوقفهما على انتاج الصغرى الممكنة في الشكل الاول والثالث وسترفع انها عقيمة . واما الثالث فتوقفه على انعكاس السالبة الضرورية كنعسها وقد تبين انها لا تنكس الا دأفة فلما لم يتم هذه الدلائل ولم يظهر المصنف بدليل يدل على الانعكاس ولا على عدمه توقف فيه . واعلم انا اذا اعتبرنا الموضوع بالفعل كما هو مذهب الشيخ يظهر عدم انعكاس الممكنة لان مفهوم الاصل أن ماهو (ج) بالفعل (ب) بالامكان ومفهوم العكس أن ماهو (ب) بالفعل (ج) بالامكان ويجوز ان يكون (ب) بالامكان وان لا يخرج من القوة الى الفعل أصلاً (قوله واعلم انا اذا اعتبرنا الموضوع بالفعل) أقول أي اذا اعتبرنا أوصاف ذات الموضوع بالنوار بالامكان العام على ماهو مذهب الفارابي يلزم انعكاس السالبة الضرورية كنعسها وانعكاس الموجبة الممكنة وهو ممنوع لجواز أن يكون اللازم كونه (ج) بالفعل بناء على كون عقد الوضع في الاصل بالفعل وهذا أيضاً ظهر أن الاستدلال انما يتم على مذهب الفارابي على انتاج الصغرى الممكنة وانما ضم للمصنف قوله مع الكبرى الضرورية لان القرينة فيما نحن فيه كذلك (قال والثالث) لم يتعرض المصنف لنباه على انه يمكن اثبات بعض (ج ب) بالامكان من غير ملاحظة كون المقدمتين الافتراضيتين على هيئة الشكل الثالث بان يقال اذا تقارن وصفان على ذات واحدة يكون كل واحد منهما ثابتاً في وقت آخر ولو بالامكان (قال وسترفع انها عقيمة) وانما اكتفى المصنف على عدم التحقق حيث قال وكل منهما غير متحقق لانه كاف في عدم تمام الدليلين ولا حاجة الى ادعاء البطالان (قال وان لا يخرج الخ) ولو فرض خروجه يكون ج بالفعل فيصدق بعض (ج ب) بالفعل ولا يكون الممكنة العامة أخص قبيضة (قوله يلزم انعكاس السالبة) الى قوله ويكون الممكنة العامة منتجة في صغرى الشكل الاول والثالث بلا اشتباه لاندراج الاصغر في الاوسط بلا شبهة واذا كان الصغرى الممكنة

لا يتناقض بالامكان بحيث يقال ان ذلك الدوام الواقع عكساً لتبعض العكس مخالف للاصل الذي هو الممكنة العامة بل هو بحاميه فلم يتم حينئذ الدليل الثالث (قوله توقف فيه) أي حيث قال وكل من عكسها وعدم عكسها غير معلوم وانما لم يجزم بعدم انعكاس مع ان القوم ادعوا دعوة وأقاموا عليها دليلاً ولم يتم فقد بطلت هذه الدعوة لانه لا حاجة الى ادعاء بطالان الدعوة اذ عدم تحققه للانعكاس كاف في المنعوض (قوله واعلم الخ) هذا اعتراض على المصنف في توقفه وحاصله اننا لو نظرنا لمذهب الشيخ لحزمنا بعدم انعكاس وان نظرنا لمذهب الفارابي لحزمنا بالانعكاس فلا وجه حينئذ للتوقف (قوله ان ماهو ج بالفعل) أي اذ كل ما انصف بالحجارة بالفعل فهو مركوب زيد بالامكان وعكسه بعض مركوب زيد بالفعل حمار بالامكان كاذب لصدق قبيضها كما يأتي

[قوله وما يصدق المثل المذكور في السالبة الخ) أي المذكور فيها تقدم في عكس السوالب وهو المشار إليه هنا بقوله فانه يصدق كل حار مركوب الخ (١٦٦) (قوله لان كل الخ) أي وانما كذب ذلك العكس لصدقه فقيضه وهو لاشيء

من مركوب زيد بالفعل بحار بالضرورة وانما كان هذا تقييضا صادقا لان كل ما هو مركوب زيد بالفعل فرس بالضرورة ولا شيء من الفرس بحار بالضرورة ينتج لاشيء

عما هو مركوب زيد بالفعل حار بالضرورة وهو المطلوب بقول الشارح لان كل الخ دليل على صدق تقييضا العكس وانما كان تقييضا العكس صادقا لان مفهوما ان ما هو ج بالامكان (أي ما هو حار بالامكان فهو مركوب زيد بالامكان وما هو مركوب زيد بالامكان فهو حار بالامكان) قوله ويضع لك من هذه المباحث

أي من جنس هذه المباحث أي من جنس الابحاث الثلاثة أي الزدود على المتقدمين وهو قوله وانما الثالث فلتوقفه على انعكاس السالبة الخ فراهه بالمبحث والبحث والمناقشة ووجه الاتصاف انه تقدم له لا يصح الدليل الثالث الا اذا

فلا يصدق العكس وما يصدق المثل المذكور في السالبة الضرورية فانه يصدق كل حار مركوب زيد بالامكان ويكذب بعض ما هو مركوب زيد بالفعل حار بالامكان لان كل ما هو مركوب زيد بالفعل فرس بالضرورة ولا شيء من الفرس بحار بالضرورة فلا شيء مما هو مركوب زيد بالفعل بحار بالضرورة. وانما اذا اعتبرناه بالامكان كما هو مذهب الفارابي تنعكس الممكنة كنفها لان مفهوما ان ما هو (ج) بالامكان فهو (ب) بالامكان فاما هو (ب) بالامكان (ج) بالامكان لامعالة ويضع لك من هذه المباحث

موجبة جزئية ممكنة عامة فتكون الممكنة متبعية في الصغرى الاولى والثالث بلا اشتباه ويكون التقييضا بالمثال المفروض منه اذا لا يصدق على مذهبه ان كل ما هو مركوب زيد فرس بالضرورة وانما اعتبرنا اتصافه به بالفعل الخارجي كما هو مذهب الشيخ بزعم المتأخرين يجب أن لا يثبت شيء من هذه الاحكام فتوقف المصنف حينئذ في المكتبتين لاحصاء له

متجآ ثبت بالدليل المذكور انعكاس الممكنة كنفها وانما ثبت ذلك ثبت انعكاس السالبة الضرورية كنفها لانه اذا صدق لاشيء من (ج ب) بالضرورة صدق لاشيء من (ب ج) بالضرورة والا لصدق قبيضه وهو بعض (ب ج) بالامكان وتنعكس الى بعض (ج ب) بالامكان وهو تناقض الاصل والسر في ذلك ان المكتبتين اذا كانتا متلازمتين كان تقيضا ما متلازمين قطعاً وبما حررنا لك نظير ان تقدم انتاج الممكنة على انعكاسها وتقدم انعكاسها على انعكاس الضرورية في الذكر أولى والامر في ذلك أسهل ولا كان ترتب الاحكام الثلاثة على مذهب الفارابي في غاية الظهور لم يتعرض قدس سره لبيان (قوله ويكون التقييضا الخ) أخره عن الاحكام الثلاثة لتعلقه بجميعها فانه لو ثبت المثل المذكور يبطل الاحكام الثلاثة كما لا يخفى (قوله اذ لا يصدق) على مذهب الفارابي ان كل ما هو مركوب زيد فرس بالضرورة لصدق قبيض (ج) لان بعض ما هو مركوب زيد بالامكان حار بالضرورة فيصدق بعض ما هو مركوب زيد بالامكان ليس بفرس بالامكان (قوله بزعم المتأخرين قيد بذلك لانه لو اعتبر اتصافه بما به بالفعل بحسب الفرض كما هو تحقيق الشارح يكون الاحكام الثلاثة ثابتة أيضاً بناء على تلازم الامكان والفعل بحسب الفرض (قوله يجب أن لا يثبت الخ) أي عدم الثبوت والانتفاء واجب ليترفع عليه بطلان توقف المصنف (قوله فتوقف المصنف الخ) قال المحقق التفتازاني قلت المعبر هو الفعل لكن وقع التردد في أنه الفعل بحسب نفس الامر أو بحسب فرض العقل وأن الفعل بحسب الفرض هل هو مساو للامكان أم لا انتهى وفيه أن اعتبار الفعل بحسب الفرض انما هو تحقيق الشارح لم يسبق اليه أحد قبله فبانه تردد المصنف عليه عما لا وجه له كما لا وجه لما قيل لعل ذلك التوقف لتوقفه فيما هو الحق من مذهبي الفارابي والشيخ لانه يلزم من ذلك أن يكون المصنف متوقفاً في جميع المسائل العلمية (قل ويضع لك الخ) فيه اشارة الى أن حزم المصنف بعدم انعكاس السالبة الضرورية كنفها المنقاد من حزمه بانعكاس الدائيتين

ان فقا ان الضرورية تنعكس كنفها وانعكاسها كنفها تنوع لانعكاس الممكنة كنفها لاجل ان يكون عكس الممكنة المائل لمباينته الضرورية وتنعكس الضرورية الى نفسها وهذا العكس لا يثبت في الاصل الا هو لان المقابل للامكان انما هو الضرورية فتأمل

(قوله ان انعكاس السالبة الضرورية كنفها مستلزم الخ) وجاء الاستلزام ان السالبة الضرورية اذا كانت تنعكس كنفها وانما الدليل اذني دليل. العكس على صحة عكسها الذي هو ضرورة فتقول لو لم يصدق هذا العكس الذي هو ضرورة لصدق نقيضه ممكنة والممكنة تنعكس كنفها ويكون هذا العكس متناقضاً للاصل الذي هو الضرورة لان الضرورة انما يقابلها الامكان فانعكاس الضرورية كنفها مستلزم لانعكاس الممكنة كنفها لانها متقابلان وادان كان الممكنان متلازمان كان نقيضهما متلازمين قطعاً وقوله بالعكس أي وانعكاس الممكنة كنفها مستلزم لانعكاس السالبة الضرورية كنفها لانا قول لو لم يصدق عكس السالبة الضرورية كنفها لصدق نقيضه وهو الممكنة الموجبة ونعكسها الى نفسها فيحصل ما ينافي الاصل فيكون عكس النقيض كاذباً فيطل النقيض فيصدق العكس * واعلم انه اذا كان المدعى صدق عكس الضرورية ولا بد من اقامة دليل غير الدليل الذي تأتي به لصدق عكس الممكنة والا لزم الدور وهو ان صحة عكس الممكنة متوقف على عكس الضرورية وعكس الضرورية متوقف على صحة عكس الممكنة وقوله كل ذلك أي ما تقدم من الاستلزامين (١٦٧) وهو ان انعكاس السالبة الضرورية

كنفها مستلزم لانعكاس
الممكنة كنفها وانعكاس
الممكنة كنفها مستلزم
لانعكاس الضرورية كنفها
وقوله بالعكس أي انما
يظهرا بطريق العكس
لا الخلف ولا الافتراض
ثم ان قول الشارح وينضج
لك مراده به الاعتراض
على المصنف وحاصله ان
جزم المصنف بعدم
انعكاس السالبة الضرورية
كنفها المستفاد من جزمه
سابقاً بانعكاس الدائمتين الى
الدائمة وتوقفه في انعكاس
الممكنة الموجبة مما لاوجه

ان انعكاس السالبة الضرورية كنفها مستلزم لانعكاس الموجبة الممكنة كنفها وبالعكس وكل ذلك بطريق العكس قال

(وأما الشرطية فالمصلحة الموجبة تنعكس موجبة جزئية والسالبة الكلية سالبة كلية اذ لو صدق نقيض العكس لانتظم مع الاصل قياساً متجاً للمحال. وأما السالبة الجزئية فلا تنعكس صدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا حيواناً فهو انسان مع كذب العكس وأما المتفصلة فلا يتصور فيها العكس لعدم الامتياز بين جزأها بالطبع

(أقول) الشرطيات المتصلة اذا كانت موجبة سواء كانت موجبة كلية أو جزئية تنعكس موجبة جزئية وان كانت سالبة كلية تنعكس سالبة كلية بالخلف فانه لو صدق نقيض العكس لا انتظم مع الاصل قياساً متجاً للمحال أما اذا كانت موجبة ففلاها اذا صدق كلما كان او قد يكون اذا كان (اب هـ ج د) وجب أن يصدق قد يكون اذا كان (ج د فاب) والا فليس البتة اذا كان (ج د فاب)

الى الدائمة وتوقفه في انعكاس الممكنة الموجبة مما لاوجه له للاستلزام بينهما (قال كل ذلك بطريق العكس) الا انه اذا ثبت عكس أحدهما بطريق العكس لا بد من بيان عكس الاخرى بطريق آخر لئلا يلزم الدور كما أثبت الشارح انعكاس الممكنة كنفها بقوله لان مفهومها انما هو حيث يتدب بالامكان الخ (قال اذا كانت موجبة) قدم بيان حكم الموجبات هنا لكثرة استعمال الشرطيات الموجبة وقيل لان الانجاب اشرف والسوال الحلية انما تستحق التقديم لانعكاسها كلية وهي أفيد في الصلوح

له للاستلزام بينهما (قوله اذا كانت موجبة الخ) قدم حكم الموجبات هنا لكثرة استعمال الشرطيات الموجبة (قوله بالخلف راجع) لقوله تنعكس موجبة جزئية ولقوله سالبة كلية وانما لم يثبت ذلك بطريق العكس لانه جعل الدعوة مركبة من انعكاس الموجبة والسالبة معاً ولا يمكن اثبات ذلك بطريق العكس اذ لا بد فيه عند اثبات عكس أحدهما من تسليم عكس الآخر وبيان انما يكون بطريق آخر (قوله ففلاها اذا صدق كلما كان الخ) أي كلما كان الشيء انساناً كان حيواناً أو قد يكون اذا كان الشيء انساناً كان حيواناً (قوله وجب ان يصدق الخ) أي وجب ان يصدق عكس وهو قد يكون اذا كان حيواناً كان انساناً اذ لو لم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه وهو ليس البتة اذا كان حيواناً كان انساناً وبضم هذا النقيض الى الاصل أعني الموجبة الكلية أو الجزئية يجعل النقيض كبرى والاصل صغرى هكذا قد يكون أو كلما كان الشيء انساناً كان حيواناً وليس البتة اذا كان حيواناً كان انساناً ينتج قد لا يكون اذا كان الشيء انساناً فهو انسان أو ليس البتة اذا كان الشيء انساناً فهو انسان وهذا محال ضرورة صدق نقيضه وهو انه كلما كان انساناً فهو انسان وادان صدق نقيض هذه النتيجة كانت كاذبة والمحالية انما جاءت من نقيض العكس فليكن العكس حقا

(قوله ويتنظم مع الاصل هكذا قد يكون الخ) اقتصر الشارح على ما اذا كان الاصل جزئياً لان ما لمز الجزئي يلزم عليه (قوله وهو محال ضرورة صدق الخ) أي فاحتمالة النتيجة ليست بمخالفة الاصل المفروض الصدق نظير مامر وما يأتي بل انما جاءت لسكون تقيضها وهو كما كان اب قاب صادق فتكون النتيجة كاذبة (قوله كما كان اب قاب) أي كلما كان الشيء انساناً في نفس الامر والواقع فهو انسان بمعنى انه لا يتغير عن هذه الحالة هذا هو المراد فلا يترض بان ثبت الشيء لنفسه باطل لما عرفت سابقاً ان معناه ان ثبت الشيء الثابت في الواقع لا فيه من تحصيل الحاصل (قوله اذا صدق قولنا ليس البتة) أي اذا صدق ليس البتة اذا كان الشيء انساناً فهو فرس صدق عكسه وهو ليس البتة اذا كان الشيء فرساً كان انساناً اذا لو لم يصدق لصدق تقيضه وهو قد يكون اذا كان (١٦٨) الشيء فرساً كان انساناً وبضم مع الاصل على انه صغرى هكذا قد يكون اذا

كان الشيء فرساً كان انساناً ويتنظم مع الاصل هكذا قد يكون اذا كان (اب فح د) وليس البتة اذا كان (ج د قاب) ينتج قد لا يكون اذا كان (اب قاب) وهو محال ضرورة صدق قولنا كلما كان (اب قاب) وأما اذا كانت سالبة فلا نه اذا صدق قولنا ليس البتة اذا كان (اب فح د) وجب أن يصدق فليس البتة اذا كان (ج د قاب) والا فقد يكون اذا كان (ج د قاب) وهو مع الاصل ينتج قد لا يكون اذا كان (ج د فح د) هذا خاف وانما لم ينكس الموجبة الكلية كلية لجواز أن يكون التالي أهم من المقدم واستناع استلزام العام للخاص كلياً كقولنا كلما كان الشيء انساناً كان حيواناً وعكسه كلياً كاذب وأما السالبة الجزئية فلا تنكس لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا حيواناً فهو انسان مع كذب قولنا قد لا يكون اذا كان هذا انساناً كان حيواناً لانه كلما كان هذا انساناً كان حيواناً هذا اذا كانت المتصلة لزومية أما اذا كانت اتخافية فان كانت اتخافية خاصة لم يفد عكسها لان معناها موافقة صادق لصادق فكما ان هذا الصادق يوافق ذلك الصادق كذلك يوافق ذلك هذا فلا قاعدة فيه وان كانت عامة لم تنكس لجواز موافقة الصادق للتقدير بدون العكس حيث لا يكون التقدير صادقاً وأضبط والشرطيات ليست بمسائل العلوم حتى يكون السكالية مفيداً وأضبط وفيه ان السوالب الحولية أيضاً ليست مسائل العلوم بخلاف لم يثبت بطريق العكس مع جريانه فيها لانه جعل الدعوى مركباً من انكسار النوجة والسالبة معاً ولا يمكن اثبات ذلك بطريق العكس اذ لا بد فيه عند اثبات عكس أحدهما من تسام عكس الاخرى وبيان بطريق آخر (قال فكما ان هذا الصادق الخ) يعني ان الصادقين متوافقان من غير تفاوت لان الامور الصادقة صادقة على جميع الاوضاع والاحوال الحقة معها في نفس الامر فاقبل ان موافقة التالي للمقدم في الاتخافية ليس كوافقة المقدم له لجواز أن يكون التالي أهم من المقدم فيكون موافقة المقدم له جزئية مع ان موافقة التالي له كلية فيفيد عكس الموجبة الكلية وهم تقدير (قال لجواز موافقة الخ) لان الصادق صادق على أي

(قوله موافقة صادق لصادق) أي موافقة التالي للمقدم فالصادق الاول مصدوقه التالي والثاني مصدوقه المقدم وقوله فكما وأما ان هذا الصادق وهو المقدم وقوله موافقة ذلك الصادق وهو التالي يعني ان الصادقين متوافقان من غير تفاوت لان الامور الصادقة في نفس الامر صادقة على جميع الاوضاع والاحوال الحقة معها في نفس الامر (قوله وان كانت عامة) أي باللعنى الاعم وهو أن يكون التالي صادقاً سواء كان المقدم صادقاً أو كاذباً نحو كلما كان الانسان حجراً أو فرساً كان الحمار ناهقاً (قوله لجواز موافقة الصادق) وهو التالي وقوله لتقدير أي تقدير كان سواء قدرت الانسان حجراً أو فرساً أو شجراً أو غير ذلك لان الصادق لما كان ثابتاً في نفس الامر كان موافقاً وبجانباً لأي تقدير كان صادقاً أو كاذباً وقوله بدون العكس أي بدون موافقة أي تقدير لصادق بحيث يلزم أن يكون التقدير الكاذب موافقاً للصادق نحو كلما كان الانسان ناهقاً كان الحمار صاهقاً لان التقدير الكاذب لا يمكن صادقاً في نفس الامر وموافقته الصادق في الواقع فرع صدقه فلم يثبت حيث صدقته موافقته

لصادق وأذا كان الكاذب لا يجمع الصادق فلا عكسها يتأى حينئذ إذا كان التالي صادقاً والمقدم كاذباً نحو كلما كان الحمار صاعلاً كان الإنسان ناطقاً إذ عكسها حينئذ كلما كان الإنسان ناطقاً كان الحمار صاعلاً وهذا العكس كاذب لماعلمت أن الكاذب لا يوافق الصادق والقضية الافتراضية مبناه على الاتفاق وقد عدم في العكس فلا يكون لها حينئذ عكس فتأمل (قوله البحث الثالث في عكس النقيض) أي المخالف (قوله قال قدماء المنطقيين عكس النقيض) أي الموافق فإذ قاله القدماء عكس النقيض الموافق وما قاله المتأخرون ونعهم المنصف عكس النقيض المخالف (قوله ونقيض (١٦٩) الجزء الاول ثانياً) في بعض النسخ

والاول ثانياً فهو من قبيل الصلح على معمولي عاملين مختلفين والمجرور مقدم (قوله مع بقاء الكيف والصدق بمجالهما) الباء للملابسة أي مع بقاء الكيف والصدق في القضية الخاصة بمد التبدل متبساً بمجالهما من كونه محققاً أو مقدراً والمراد بالمية

وأما التفصلات فلا يتصور فيها العكس لعدم امتياز جزأها بحسب الطبع وقد عرفت ذلك في صدر البحث قال

(البحث الثالث في عكس النقيض وهو عبارة عن جمل الجزء الاول من القضية نقيض الثاني والثاني عين الاول مع مخالفة الاصل في الكيف وموافقته في الصدق)

(أقول) قال قدماء المنطقيين عكس النقيض هو جمل قضية الجزء الثاني جزءاً أول ونقيض الجزء الاول ثانياً مع بقاء الكيف والصدق بمجالهما فإذا قلنا كل انسان حيوان كان عكسه كلما ليس بحيوان ليس بانسان وحكم الموجبات فيه حكم السوالب في العكس المستوي وبالعكس حتى أن الموجبة

(قوله قال قدماء المنطقيين) عكس النقيض أقول المستعمل في العلوم هو عكس النقيض بهذا المعنى * وأما المعنى الذي ذكره المتأخرون فغير مستعمل فيها

المية اللازمة والمتبادر من الزوم مالا يكون بواسطة فتخرج القضية اللازمة بواسطة كالادعاء والمطلقة العامة اللازمة للضرورة * ثم ان هذا صرف لمعنى النقيض مع قطع النظر عن الجهة قرينة بيان الموجبات بداهة فنورد على قوله وهذا خلف بانه لا تناقض بين بعض (ج) ليس (ب) الواقع عكساً لنقيض العكس وكل (ج ب) المطلقة العامة

تقدير فرض اذا كان يمكن الاجتماع معه (قال ونقيض الجزء الاول ثانياً) وفي بعض النسخ والاول ثانياً فهو من قبيل الصلح على معمولي عاملين مختلفين والمجرور مقدم (قال مع بقاء الكيف والصدق بمجاله قد صرفت فيما سبق أن المراد بالمية المية اللازمة ومن بقاء الصدق بمجاله بقاءه في القضية الخاصة بمد التبدل متبساً بمجاله من كونه محققاً أو مقدراً والمتبادر من الزوم مالا يكون بواسطة فيخرج القضية اللازمة التي هي أهم من عكس نقيض القضية كالادعاء والمطابقة العامة اللازمين للضرورة وهذا تعريف لعكس النقيض مع قطع النظر عن الجهة قرينة بيان الموجبات بداهة فنورد على قوله وهذا خلف بانه لا تناقض بين بعض (ج) ليس (ب) وكل (ج ب) المطلقة العامة لا يجوز أن يكون البعض ليس بفي وقت (وب) في وقت آخر وأجاب بانه لم يرد قوله كل (ج ب) المطلقة العامة فانها لا تنكس بل بالضرورة أو دائماً مثلاً وانكاسه الى كل مالميس (ب) ليس (ج) دائماً والا فبعض مالميس (ج ب) بالفصل وينكس بالعكس المستوي الى قولنا بعض (ج) ليس (ب) بالفصل وقد كان كل (ج ب) بالضرورة أو دائماً هذا خلف فقد خرج عن المرام وأطال الكلام قبل يمكن اثبات انكاس الموجبة الكلية كنفسها بان انكاس الموجبة الكلية اما من متساويين أو أحسن أو أخص مطلقاً وقد ثبت ان قضي المتساويين والمتساويين والنقيض الاخص والاعم أهم وأخص وفيه نظر لان الثابت بما ذكر أن يصدق الموجبة المركبة من قضي طرفي

(م - ٢٢ - شروح التعصية ثانياً) لجواز أن يكون البعض ليس (ب) في وقت (وب) في وقت آخر وأجاب بانه لم يرد قوله كل (ج ب) المطلقة العامة اذ لا تنكس بل أراد كل (ج ب) بالضرورة أو دائماً مثلاً وانكاسه الى كل مالميس (ب) ليس (ج) دائماً والاقبض مالميس (ج ب) بالفصل وينكس بالعكس المستوي الى قولنا بعض (ج) ليس (ب) بالفصل وقد كان كل (ج ب) بالضرورة أو دائماً هذا خلف فقد خرج عن المرام وأطال الكلام (قوله وحكم الموجبات الخ) أي والموجبة الكلية تنكس كنفسها والموجبة الجزئية لا عكس لها كما ان السالبة الكلية تنكس بالمستوي كنفسها والجزئية السالبة لا تنكس بالمستوي وقوله في العكس أي حكم السوالب في العكس المستوي حكم للموجبات هنا فنكس ان الموجبة الكلية هنا تنكس كنفسها هنا كذلك

السالبة الكلية تنمكس كنفها بالمستوى وكما ان الموجبة الجزئية هنا لا عكس لها كذلك السالبة الجزئية لا عكس لها عكساً مستويًا (قوله فاذا صدق قولنا كل ج ب الخ) أي انه اذا صدق قولنا كل انسان حيوان انمكس الى قولنا كل مائيس مجحون ليس بانسان ولو لم يصدق هذا العكس لاصدق لازم تقيضه وهو بعض مائيس مجحون انسان وينمكس بالعكس المستوي الى قولنا بعض الانسان ليس مجحون وهو مناضض للاصل المفروض الصدق وهو كل انسان حيوان فاما أدى لماقتضه مفروض الصدق وهو عكس لازم التقيض باطل فبطل لازم التقيض فبطل تقيض العكس وبطل العكس يقول الشارح والا فبعض مائيس ج ب مراده ولو لم يصدق العكس لصدقت هذه القضية التي هي لازمة لتقيض العكس لانها تقيضه اذ تقيض العكس ليس بعض مائيس مجحون ليس بانسان وهو مشتمل على ثلاث أدوات نفي فالتنفي الاول منصب على الثالث ونفي الثاني اثبات فترجم الامر الى قولنا بعض مائيس مجحون انسان * وانما لم يذكر الشارح التقيض بينه وذكر لازمه لان التقيض سالبة جزئية وهي لا تتمكس مع اثنا محتاجون لعكس التقيض لاجل الاستدلال على صدق العكس فذكر لازم تقيض وهي الموجبة الجزئية لاجل ان تنمكس ويصح الاستدلال على صدق عكس الاصل الذي هو المطلوب وانما قلنا وبكس بالعكس المستوي ولم نذكره بمكس التقيض لئلا يكون في الكلام مصادمة لانا بصد (١٧٠) بيانه فكيف تأخذه في الدليل فتأمل (قوله أو ينضم) عطف على قوله

وينمكس اشاره الى دليل الخلف والاول اشاره الى دليل العكس أي ان لازم التقيض اما ان يكس في دليل العكس أو ينضم للاصل في دليل الخلف (قوله والموجبة الجزئية الخ) من جهة الفرع على قوله ساهياً وحكم الموجبات الخ وكذا مابعد (قوله لاشئ من ج ب الخ) أي انه اذا صدق قولنا لاشئ

الكلية تنمكس كنفها فاذا صدق قولنا كل (ج ب) انمكس الى قولنا كما ليس (ب) ليس (ج) والا فبعض مائيس (ب ج) وتنمكس بالعكس المستوي الى قولنا بعض (ج) ليس (ب) وقد كان كل (ج ب) هذا خلف وينضم الى الاصل هكذا بعض مائيس (ب ج) وكل (ج ب) ينتج بعض مائيس (ب ب) وانه محال والموجبة الجزئية لا تنمكس لصدق قولنا بعض الحيوان لا انسان وكذب بعض الانسان لا حيوان والسالبة كلية كانت او جزئية تنمكس الى سالبة جزئية فاذا قلنا لاشئ من (ج ب) أو ليس بمعض (ب) فليصدق ليس بعض مائيس (ب) ليس (ج) والا فكل مائيس (ب) ليس (ج) وتنمكس بمكس التقيض الى قولنا كل (ج ب) وقد كان لاشئ او ليس بمعض (ج ب) هذا خالف وهكذا الشرطية المتصلة الموجبة الكلية تنمكس كنفها الموجبة الكلية على تقدير صدقها والمطلوب اثبات الزوم بينهما (قال تنمكس الى سالبة جزئية) ولا تنمكس سالبة كلية لصدق قولنا لاشئ من الانسان أو ليس بمعض الانسان بفرس وكذب لاشئ من الافرس بلا انسان اذ بعض الافرس كالحجر لا انسان

من الانسان بفرس أو ليس بمعض الانسان بفرس صدق عكسه وهو ليس بمعض مائيس بفرس ليس لانه بانسان اذ لو لم يصدق لصدق تقيضه وهو كل مائيس بفرس ليس بانسان موجبة معدولة وينمكس بمكس التقيض الى قولنا كل انسان بفرس وهو مناف للاصل المفروض الصدق وما ناقاه باطل فليكن عكس تقيض العكس باطلا فكذلك تقيض العكس قبت العكس وانما لم يذكر الشارح هنا دليل الخلف لانه علمت سابقاً انه لا يكون الا على هيئة الشكل الاول وهو هنا غير متأث وذلك لانه اذا كان الاصل جزئية فظاهر لان الشكل الاول شرطه الايجاب في صفراء وأن يكون كبراء كلية فاذا ضم تقيض العكس للاصل الذي هو سلب جزئي لا يخلو اما أن يجعل الاصل صفري أو كبرى فان كان صفري لم يكن الشرط الاول موجوداً وان جعل كبرى فقد الشرط الثاني وانما لو كان الاصل كلياً فلا يتأني أن يكون الاصل صفري لفقد الشرط الاول وان جعل كبرى لم يكن القياس على هيئة الشكل الاول بل الثالث ولا يمكن رده له بمكس الكبرى اذ رده الثالث للاول انما يكون بمكس الصفري تأمل فان قلت قول الشارح وينمكس بمكس التقيض فيه شئ وذلك لانه بعده اقامة الدليل على ثبوت عكس التقيض فكيف يأخذه في الدليل وهل هذا المصادرة قلت ان المأخوذ عكس الموجبة وقد ثبت فامر والمدمي الآن عكس السالبة وبينهما فرق وانما لم تتمكس السالبة الكلية كنفها مثل الموجبة لصدق قولنا لاشئ من الانسان بفرس وكذب لاشئ من الافرس بلا انسان لان التي الاول منصب على الثاني فيفيد ان جميع ماعدا الفرس انسان مع ان جلته الحجر مثلاً وهو غير انسان

(قوله كما كان اب كان ج الخ) أى كما كان الشيء انسانا كان حيواناً فكذلك لم يكن حيواناً لم يكن انسانا (قوله لان انتفاء اللازم) وهو الحيوانية (قوله ليس البتة أو قد لا يكون اذا كان اب فجد) أى اذا كان الشيء انسانا فهو فرس فكذلك قد لا يكون اذا لم يكن الشيء فرساً لم يكن انسانا ولو لم يصدق هذا الصدق فقبضه وهو كما لم يكن فرساً لم يكن انسانا وينعكس الى كما كان انسانا كان فرساً وهو مناقض للاصل المفروض الصدق (قوله وقال المتأخرون الخ) حاصله ان المتقدمين صرفوا عكس التقبض بمعنى واستدلوا على صحته في الموجبة السلبية والسالبين بادلة وعلى صحته في الشرطيات بدليل فاقى المتأخرون منوها تلك الادلة وحاصل منهم للدالة الثبته له في الحملات ان قولكم في الموجبة السلبية اذا صدق كل انسان حيوان صدق عكسه كل ما ليس بحيوان ليس بإنسان اد لو لم يصدق هذا العكس لصدقت الموجبة المدعولة الذي استلزمها التقبض وهي بعض ما ليس بحيوان انسان الى آخر مامر لانسلم انه لو لم يصدق عكس الموجبة الكلية لزم صدق هذه الموجبة المدعولة بل اللازم على عدم صدقه صدق قبضه وهو ليس ببعض ما ليس بحيوان (١٧١) ليس بإنسان ولا نسلم ان هذا التقبض مستلزم

لذلك الموجبة المحصلة لان التقبض سالبة مدعولة الطرفين والقضية الاخرى موجبة محصلة والسالبة اعم من المحصلة لان الموجبة لاتصدق الا عند وجود الموضوع وثبوت المحمول له وتكذيبها اذا قلناه صدق بخلاف السالبة قالها صدق عند عدم الموضوع وعند وجوده وعدم ثبوت المحمول له ولا تكذب الا عند ثبوت المحمول للموضوع وحيثما في التقبض انصب التقي الاول على ثبوت عدم الانسانية ولا يلزم من ثبوت ثبوت عدم الانسانية

لانه اذا صدق كما كان (اب كان ج د) فكل ما لم يكن (ج د) لم يكن (اب) لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء المزموم والا لجاز انتفاء اللازم مع بقاء المزموم وهو مما يهدم اللازمة بينهما والموجبة الجزئية لا تنكس لصدق قولنا قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان لانسانا وكذب قولنا قد يكون اذا كان الشيء انسانا لم يكن حيوانا والسالبان تنكسان الى سالة جزئية لانه اذا صدق ليس البتة أو قد لا يكون اذا كان (اب فجد) فقد لا يكون اذا لم يكن (ج د) لم يكن (اب) والا فكلما لم يكن (ج د) لم يكن (اب) وينعكس الى كما كان (اب) كان (ج د) وقد كان ليس البتة أو قد لا يكون اذا كان (اب فجد) هذا خلف وقال المتأخرون لانسلم انه لو لم يصدق العكس لصدق بعض ما ليس (ب ج) غاية ما في الباب انه يلزم منه صدق قولنا ليس بعض ما ليس (ب) ليس (ج) ولكنه لا يلزم منه صدق بعض ما ليس (ب ج) لان السالبة المدعولة اعم من قوله وقال المتأخرون لا نسلم انه لو لم يصدق العكس لصدق بعض ما ليس (ب ج) غاية ما في الباب الخ) أقول قد دفع ذلك

(قوله وقد دفع ذلك الخ) وقد دفع بالتخصيص بان لا يكون المحمول من المفهومات من الشاملة وحيثما يكون لتقبض المحمول افراد موجودة فيتلازم السالبة المدعولة والموجبة المحصلة وتسمى قواعد الفن اتامها بقدر الحاجة وقد مر مثل ذلك في قوله وقبضا للتساويين متساويان ولاجل ذلك كان المستعمل في العلوم عكس التقبض على رأي المتقدمين اذ لاسالة في العلوم يكون محمولها من المفهومات الشاملة فليس اعتبار المتأخرين الا مجرد تسمية للقاعدة من غير ثمرة علمية ترتب عليه

ثبوت الانسانية الذي هو مدلول الموجبة لاحتمال عدم الانسانية أيضاً فلا يتم حيز ذلك الدليل الذي أقاموه على ثبوت العكس في الموجبة الكلية ويلزم من عدم اتامها فيها عدم اتامها في انعكاس السالبين سالبة جزئية لابتنائهم على انعكاس الموجبة الكلية كنفسها لانه أخذ عكس قبض الموجبة في عكسها فالدفع في انعكاس الموجبة الكلية كنفسها قدح في الدليلين مما فدا أكتفى عليه الشارح وحاصل دفع ذلك المنع انه انما جاء وجود عدم القزوم بين التقبض وبين المقدمة المذكورة في الدليل الا من جعل هذا العكس الذي يؤخذ قبضه موجبة أو مدعولة الطرفين ونحو لا تأخذها كذلك بل تأخذها وتعتبرها موجبة سالبة الطرفين والمضى كل شيء انتفت عنه حيوانيته انتفت انسانيته ومن الملوم ان الموجبة السالبة المحمول مساوية للسالبة في عدم اقتضاء وجود الموضوع لان السلب عن شيء وثبات السلب له لا تغاير بينهما في نفس الامر بل بغتار الغتير واذا كان قولك كل ما ليس بحيوان ليس بإنسان موجبة سالبة الطرفين في حكم السالبة يصدق عند عدم الموضوع فلا يكون فيها الابتنى السلب بان ينصب السلب الاول على الثالث فيصير آتيا فسلم سلب الانسانية هو ثبوت الانسانية فتقبض ذلك العكس ليس كل ما ليس

بحيوان ليس بإنسان التي الأول منصب على التي الثالث لأن التي الأول داخل على سالبة الطرفين وإذا دخل السلب على سالبة سلب سلب وإذا ثبت هذا التقيض ثبت لازمه وهو الجزئية القائمة بضم ما ليس بحيوان إنسان فالتع ليرد إلا إذا كانت موجبة معدولة الطرفين ونحن لا نعملها (١٧٢) كذلك بل موجبة سالتها فاذن الدليل على انعكاس الموجبة الكلية

كنفسها ثم الدليل أيضاً على انعكاس السالبيين سالبة جزئية لابتنائها على انعكاس الموجبة الكلية بقول الشارح لأن السالبة المعدولة أى معدولة المحمول وان كانت معدولة للموضوع هنا أيضاً على زعم المانع والمراد بالسالبة التقيض وقوله أعم من الموجبة المحصلة أى محصلة المحمول وهي القضية المذكورة في الدليل بدل التقيض وقوله وصدق الأعم الخ قد قدم جوابه وهو انما نحمل تلك القضية سالبة الطرفين لا معدولتها فالكذب حينئذ انما هو يزوال السلب الاخير فيثبت الانسان فيلزم بضم ما ليس بحيوان انسان وهو كاذب فيصدق المكس وما يذل على اعتبار القضية موجبة سالبة الطرفين ايراد كلة ليس الدالة على سلب شيء عن شيء ولو اريد الصدول لا (ب) لا (ج) (قوله مساوية في حكم السالبة في عدم اقتضاء الموضوع (قوله فلا بد أن يصدق الخ) وذلك لأن كذب الموجبة المذكورة أعني كذا ليس (ب) ليس (ج) اما لعدم الموضوع أو لعدم ثبوت المحمول * والاول باطل لعدم اقتضائه لوجود الموضوع لكونها في قوة السالبة فتعين أن يكون بالاعتبار الثاني أعني باعتبار سلب (ج) محاصديق سلب (ب) وإذا كان سلب (ج) مسلوا محاصديق عليه سلب (ب) كان قيضه أعني ثبوت (ج) صادقاً عليه والا راعى التقيضان والسالبة السالبة المحمول في قوة للموجة المحصلة لأن سلب السلب لا ينافي الإيجاب في نفس الأمر بل بمجرد الاعتبار فلا حاجة الى تخصيص قولهم السالبة لانتضى وجود الموضوع بما عدا السالبة السالبة المحمول لأن ذلك فيها اذا كان الإيجاب حقيقياً (قوله هذا قدحهم الخ) أي ما ذكره الشارح بقوله قال التأخرون (قوله أن يقال لاسلم الخ) يمكن دفعه منه فإن الحال جاز أن يستلزم الحال

(قوله لا تأخذ بقيضي الطرفين الخ) ولذا أورد كلة ليس الدالة على سلب شيء عن شيء وزيد لفظ ما يجب لا يضاف لفظ كل الى الفعل ولو أريد الصدول لقل كل لا (ب) لا (ج) (قوله مساوية للسالبة) لأن سلب الشيء عن شيء وأثبت السلب له لا ينافي بينهما في نفس الأمر بل بالاعتبار فالموجة في حكم السالبة في عدم اقتضاء الموضوع (قوله فلا بد أن يصدق الخ) وذلك لأن كذب الموجبة المذكورة أعني كذا ليس (ب) ليس (ج) اما لعدم الموضوع أو لعدم ثبوت المحمول * والاول باطل لعدم اقتضائه لوجود الموضوع لكونها في قوة السالبة فتعين أن يكون بالاعتبار الثاني أعني باعتبار سلب (ج) محاصديق سلب (ب) وإذا كان سلب (ج) مسلوا محاصديق عليه سلب (ب) كان قيضه أعني ثبوت (ج) صادقاً عليه والا راعى التقيضان والسالبة السالبة المحمول في قوة للموجة المحصلة لأن سلب السلب لا ينافي الإيجاب في نفس الأمر بل بمجرد الاعتبار فلا حاجة الى تخصيص قولهم السالبة لانتضى وجود الموضوع بما عدا السالبة السالبة المحمول لأن ذلك فيها اذا كان الإيجاب حقيقياً (قوله هذا قدحهم الخ) أي ما ذكره الشارح بقوله قال التأخرون (قوله أن يقال لاسلم الخ) يمكن دفعه بان ذلك المكس على تقدير بقاء اللزوم فلانما تلك الطريقة (قوله)

أى طريقة المتقدمين في المكس غيروا التعريف الخ واعلم ان المستعمل في العلوم انما هو عكس التقيض بالمعنى يعني الذي قاله المتقدمون وأما بالمعنى الذي ذكره التأخرون فغير مستعمل فيها (قوله وهو جعل الجزء الاول) أى من القضية المعكوسة وقوله تقيض الثاني أى من الاصل وقوله والثاني أى من المكس عن الاول من الاصل

(قوله يعني تأخذ الجزء الثاني الخ) أما فسر عبارة المتن بهذا المعنى دون أن يقول نأخذ قبض الجزء الثاني من الأصل ونجعل الجزء الأول أي من العكس لأن جعل يتمدى للمعولين أصلها (١٧٣) المبتدأ والخبر والمفعول الأول لجعل هو

المبتدأ الذي يراد به الذات والمفعول الثاني هو الخبر الذي يراد به الوصف ففهوم عبارة المصنف هو أن يجعل الجزء الأول من العكس موصوفاً بكونه قبضاً للجزء الثاني من الأصل وهذا لا يتصور إلا بأن نأخذ الجزء الثاني من الأصل ونصفه بقبضه فيجعل الجزء الأول من العكس موصوفاً بهذه الصفة وهو ما قاله الشارح أما لو فسر كلام المصنف بجعل قبض الجزء الثاني من الأصل جزءاً أول من العكس لزم أن يراد بالمفعول الأول الوصف وبالتالي الذات (قوله والاضح أن يقال الخ) إنما كان هذا أوضح لأنه حينئذ يكون الأولية والثانوية توارداً على شيء واحد بخلاف الأول والحاصل العكس المذكور إنما يكون بأن يؤخذ الجزء الثاني من الأصل فيدخل عليه حرف السلب ويذكر أولاً وحينئذ يصبح أن يقال جعل الجزء الأول من العكس موصوفاً بكونه قبضاً للجزء الثاني من الأصل وهو مفاد عبارة المصنف أن حل على ظاهرها قوله (ولو فسرت) أي عبارة المتن (قوله لزم أن يراد الخ) أو يقال بتقديم المفعول الثاني على الأول فيقول على ظهور المقصود وإنما تركه السيد قدس سره لكون

يعني تأخذ الجزء الثاني من الأصل ونجعل الجزء الأول منه قبضاً له ونأخذ الجزء الأول من الأصل ونجعل الجزء الثاني منه قبضاً له فإذا حاولنا عكس قولنا كل إنسان حيوان أخذنا الحيوان وجعلنا الجزء الأول قبضه أي اللاحق وأخذنا الإنسان وجعلنا الجزء الثاني منه قبضاً لشيء مما ليس حيواناً بإنسان وهي القضية المطلوبة من العكس والاضح أن يقال أنه جعل قبض الجزء الثاني من الأصل أولاً وعن الجزء الأول ثانياً مع المخالفة في الكيف والموافقة في الصدق قال

(وأما الموجبات فإن كانت كلية فبمعنى ما لا يمكن سواها بالعكس المستوي لا يمكن لأنه يصدق بالضرورة كل فرد هو ليس بمخفف وقت التوزيع لا دائماً دون عكسه لما عرفت وتمكن الضرورة والدائمة كلية لأنه إذا صدق بالضرورة أو دائماً كل (ج ب) فدائماً لشيء مما ليس (ب ج) والا فبعض ما ليس (ب) فهو (ج) بالفعل وهو مع الأصل ينتج بعض ما ليس (ب) فهو (ب) بالضرورة وفي الضرورة ودائماً في الدائمة وهو محال وأما المشروطة والعرفية العائتان فتتمكن عرفية عامة كلية لأنه إذا صدق بالضرورة أو دائماً كل (ج ب) مادام (ج) فدائماً لشيء مما ليس (ب ج) مادام ليس (ب) والا فبعض ما ليس (ب) فهو (ج) حين هو ليس (ب) وهو مع الأصل ينتج بعض ما ليس (ب) فهو (ب) حين هو ليس (ب) وهو محال وأما الخاصتان فتتمكن عرفية عامة لدائمة في البعض أما العرفية العامة فلا تنزاح العائتين إياها وأما

(قوله يعني تأخذ الجزء الثاني من الأصل ونجعل الجزء الأول منه أي من العكس قبضه) أقول أما فسر عبارة المتن بهذا المعنى دون أن يقول نأخذ قبض الجزء الثاني من الأصل ونجعل الجزء الأول من العكس لأن المفعول الأول لجعل هو المبتدأ الذي يراد به الذات والمفعول الثاني هو الخبر الذي يراد به الوصف ففهوم عبارة المصنف هو أن يجعل الجزء الأول من العكس موصوفاً بكونه قبضاً للجزء الثاني من الأصل وذلك لا يتصور إلا بأن يؤخذ الجزء الثاني من الأصل ليعين به قبضه فيجعل الجزء الأول من العكس موصوفاً بهذه الصفة أعني كونه قبضاً للجزء الثاني من الأصل ولو فسرت بجعل قبض الجزء الثاني من الأصل جزءاً أول من العكس لزم أن يراد بالمفعول الأول الوصف وبالتالي الذات وإذا أريد هذا المعنى فالعبارة مذكورة الشارح

(قوله ليعين به قبضه) أي لتحصيل قبضه بإدخال حرف السلب عليه (قوله فيجعل الجزء الأول الخ) بأن يوضع ذلك التقبض المحصل بإدخال حرف السلب في المرتبة الأولى فيصير الجزء الأول من العكس موصوفاً بكونه قبضاً للجزء الثاني من الأصل وخلاصته أن العكس المذكور إنما يجعل بأن يؤخذ الجزء الثاني من الأصل فيدخل عليه حرف السلب ويذكر أولاً وحينئذ يصبح أن يقال جعل الجزء الثاني أولاً أي موصوفاً بالأولية وهو الاضح ويصح أن يقال جعل الجزء الأول من العكس موصوفاً بكونه قبضاً للجزء الثاني من الأصل وهو مفاد عبارة المصنف أن حل على ظاهرها قوله (ولو فسرت) أي عبارة المتن (قوله لزم أن يراد الخ) أو يقال بتقديم المفعول الثاني على الأول فيقول على ظهور المقصود وإنما تركه السيد قدس سره لكون

موصوفاً بالأولية وهذا هو الاضح ويصح أن يقال جعل الجزء الأول من العكس موصوفاً بكونه قبضاً للجزء الثاني من الأصل وهو مفاد عبارة المصنف أن حلت على ظاهرها أما أن جعل المصدر في كلامه مضافاً للمفعول الثاني رجع كلامه للاضح فأمل

(قوله حكم الموجبات حكم السوالب الخ) أى فالوجبة الكلية تنكس كنفسها والموجبة الجزئية لا تنكس وقوله بدون العكس أى ليس حكم السوالب في هذا العكس حكم الموجبات في العكس المستوى • وقد بين ذلك الحكم بقوله فالوجبات الخ (قوله فالبسمة التي لا تنكس سوالبها الخ) وهي الوقتية العامة والوقية المنتشرة والوجوديتان أى الوجودية اللدائمة والوجودية اللازمة والضرورية والممكنان أى (١٧٤) الممكنة العامة والممكنة الخاصة والمطلقة العامة فهذه السبعة لا تنكس

سوالبها بالعكس المستوى
فوجباتها لا تنكس بعكس
القيض (قوله والضرورية
الخ) لما قدم الكلام على
السبعة التي لا تنكس
سوالبها شرع يتكلم على
أحكام الثاني من الموجبات
وهو ستة فقال والضرورية
الخ (قوله كل (ج)
أى إذا نادى صدق كل إنسان
حيوان بالضرورة أو دائماً
صدق عكسه وهو دائماً
لا شيء مما ليس بمحيوان
إنسان إذا لم يصدق لصدق
قيضه وهو بعض ما ليس
بمحيوان إنسان ونضه الى
الاصل على ان الاصل
كبرى وهو صغرى ينتج
بعض ما ليس بمحيوان فهو
حيوان بالضرورة أو دائماً
وهو محال وما جاء المحال
الا من قبيض العكس
فليكن كاذباً والعكس صادقاً
(قوله لانه يصدق في المثال
المذكور) أى العكس
المستوى (قوله لانه

اللدوام في البعض فلانه يصدق بعض ما ليس (ب) فهو (ج) بالاطلاق العام والا فلا شيء
مما ليس (بـج) دائماً فتعكس الى لا شيء من (ج) ليس (ب) دائماً وقد كان لا شيء من (جـب)
بالفعل بحكم اللدوام ويلزمه كل (ج) فهو ليس (ب) بالفعل لوجود الموضوع هذا خلف (بـج)
(أقول) على رأي المتأخرين حكم الموجبات فيه حكم السوالب في العكس المستوى بدون العكس
فالوجبات ان كانت كلية فالبسمة التي لا تنكس سوالبها بالعكس المستوى لا تنكس بعكس القبيض لان
الوقية أخصها وهي لا تنكس لصدق قولنا بالضرورة كل فر فهو ليس بمنخفض وقت التوزيع
لاداماً مع كذب عكسه وهو ليس ببعض المنخفض بقدر بالامكان العام لما عرفت أن كل منخفض
فر بالضرورة وإذا لم تنكس الوقية لم ينكس شيء من السبع لان عدم انكس الاخص يستلزم
عدم انعكاس الاعم لما مر غير مرة والضرورة والدائمة تنكسان دائماً كلية لانه اذا صدق
بالضرورة أو دائماً كل (جـب) فداًماً لا شيء مما ليس (بـج) والا فبعض ما ليس (بـج) بالفعل
ونضه الى الاصل وتقول بعض ما ليس (بـج) بالفعل وبالضرورة أو دائماً كل (جـب) ينتج
بعض ما ليس (ب) فهو (ب) بالضرورة ان كان الاصل ضرورياً أو دائماً ان كان دائماً وأنه محال
والضرورة لا تنكس كنفسها لانه يصدق في المثال المذكور بالضرورة كل مركوب زيد فرس مع
كذب لا شيء مما ليس فرس مركوب زيد بالضرورة لصدق قولنا بعض ما ليس بفرس مركوب
زيد بالامكان العام وهو الحمار والمشروطة والعرفية العمانتان تنكسان عرقية عامة كلية لانه اذا قلنا
بالضرورة أو دائماً كل (جـب) مادام (جـج) فداًماً لا شيء مما ليس (بـج) مادام ليس (بـب)
والا فبعض ما ليس (بـج) حين هو ليس (ب) ونضه الى الاصل هكذا بعض ما ليس (بـج)
حين هو ليس (ب) وبالضرورة أو دائماً كل (جـب) مادام (جـج) ينتج بعض ما ليس (بـب)
حين هو ليس (ب) فانه خالف والمشروطة والعرفية الخاصتان تنكسان عرقية عامة

المفولين معرفة وحينئذ يجب تقديم الاول على الثاني لكونهما في الاصل متبداً وخبراً الا اذا قامت
قربة والقربة خفية (قال بحكم اللدوام) لم يقل او بالضرورة لان اللدوام أخص منه
فاذا اقتضى سلب الدوام وجود الموضوع اقتضى سلب الضرورة أيضاً لانه ان تحقق في ضمن
اللدوام فبطريق الاول

اذا صدق بالضرورة أو دائماً كل (ب) أى كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً اذا صدق هذا صدق عكسه وهو
لا شيء مما ليس متحرك الاصابع كاتباً مادام ليس متحرك الاصابع اذ لو لم يصدق هذا لصدق قبيضه وهو بعض ما ليس
متحرك الاصابع كاتب حين هو ليس متحرك الاصابع • وكل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً ينتج بعض ما ليس بمتحرك الاصابع
بمتحرك الاصابع حين هو ليس بمتحرك الاصابع وهو باطل وما جاء ذلك الطللان الا من قبيض العكس فليكن كاذباً والعكس
مجبهاً (قوله شكل مركوب زيد فرس) أى لانه في الواقع لا يركب الا الحبل بالفعل

(قوله لادائمة في البعض) أي إن لادائماً في العكس يلاحظ جزئية (قوله فإذا صدق بالضرورة أو دائماً كل (ج ب) الخ) أي كل كاتب متحرك الاصابع لادائماً أي لاشيء من الكاتب يتحرك الاصابع بالفعل إذا صدق هذا صدق عكسه وهو لاشيء بما ليس بتحرك الاصابع بكاتب مادام ليس بتحرك الاصابع لادائماً أي بعض ما ليس بتحرك الاصابع كاتب بالفعل ولا يصح جعلها كلية لأن كل ما ليس متحرك الاصابع كاتب بالفعل كاذب (قوله وأما اللادوام في البعض الخ) حاصله أنه لو لم يصدق لصدق قضيضه فيمكن أن يثبت لادوام الأصل ولا دوام صادق فما نفاه كاذب (قوله فيمكن أن يثبت لادوام في البعض الخ) أي بالعكس المستوى (قوله المستلزم الخ) جواب عما يقال أن لادوام الأصل سالبه وعكس قضيضه سالب ولا تناقض بين سالتين بل بين إيجاب وسلب وحاصل الجواب أن لادوام الأصل وإن كان سالباً إلا أنه مستلزم (١٧٥) لموجة قاطعة كل كاتب فهو ليس متحرك

الاصابع بالفعل (قوله لكن كل (ج) هو ليس ب) أي لكن كل كاتب ليس بتحرك الاصابع بالفعل الذي هو الموجبة المدعولة وقوله لصدق ملزومه وهو لادوام الأصل وقوله فيكذب لاشيء الخ أي الذي هو عكس قضيض لادوام العكس وقوله لكن استدراك على أصل الكلام (قوله الخاصان من الموجبات) المراد بالخاصتين المشروطة الخاصة والرؤية الخاصة (قوله لاه إذا صدق بالضرورة أو دائماً بعض (ج ب) الخ) حاصله أنه إذا صدق بعض الكاتب متحرك الاصابع مادام

لادائمة في البعض فإنه إذا صدق بالضرورة أو دائماً كل (ج ب) مادام (ج) لادائماً فدايماً لاشيء بما ليس (ب ج) مادام ليس (ب) لادائماً في البعض أما صدق قولنا لاشيء بما ليس (ب ج) مادام ليس (ب) فلاه لازم العامين ولزوم العام لازم الخاص وأما اللادوام في البعض أي بعض ما ليس (ب ج) بالاطلاق العام فلاه لولا صدق قولنا لاشيء بما ليس (ب ج) دائماً فتعكس إلى قولنا لاشيء من (ج) ليس (ب) دائماً وقد كان يحكم لادوام الأصل لاشيء من (ج ب) بالفعل المستلزم لقولنا كل (ج) فهو ليس (ب) بالفعل لاستلزام السالبة البسيطة الموجبة المدعولة المحمول عند وجود الموضوع الذي هو محقق هنا بسبب إيجاب الأصل لكن كل (ج) هو ليس (ب) بالفعل صادق لصدق ملزومه فيكذب لاشيء من (ج) ليس (ب) دائماً فيكون اللادوام في البعض حقاً قال (وإن كانت جزئية فالخاصتان تنسكان عريفة خاصة لانه إذا صدق بالضرورة أو دائماً بعض (ج ب) مادام (ج) لادائماً وجب أن يصدق بعض ما ليس (ب) ليس (ج) مادام ليس (ب) لادائماً لا يفرض ذات الموضوع وهو (ج د) ليس بالفعل (ب) لادوام ثبوت الباء له وليس (ج) مادام ليس (ب) والألسان (ج) حين هو ليس (ب) فليس (ب) حين هو (ج) وقد كان (ب) مادام (ج) هذا خلف (ودج) بالفعل وهو ظاهر فيض ما ليس (ب) ليس (ج) مادام ليس (ب) لادائماً وهو المطلوب وأما البوابي فلا تنعكس لصدق قولنا بعض الحيوان ليس بإنسان بالضرورة المطلقة وبعض القمر هو ليس بمنخفض بالضرورة الوقتية دون عكسها بعم الجهات ومتى لم تنعكس لم يتمكن شيء منها لما عرفت في العكس المستوى

(أقول) الخاصتان من الموجبات الجزئية تنسكان عريفة خاصة لاه إذا صدق بالضرورة أو دائماً بعض (ج ب) مادام (ج) لادائماً فدايماً لاشيء بما ليس (ب ج) مادام ليس (ب) لادائماً في البعض أما صدق قولنا لاشيء بما ليس (ب ج) مادام ليس (ب) فلاه لازم العامين ولزوم العام لازم الخاص وأما اللادوام في البعض أي بعض ما ليس (ب ج) بالاطلاق العام فلاه لولا صدق قولنا لاشيء بما ليس (ب ج) دائماً فتعكس إلى قولنا لاشيء من (ج) ليس (ب) دائماً وقد كان يحكم لادوام الأصل لاشيء من (ج ب) بالفعل المستلزم لقولنا كل (ج) فهو ليس (ب) بالفعل لاستلزام السالبة البسيطة الموجبة المدعولة المحمول عند وجود الموضوع الذي هو محقق هنا بسبب إيجاب الأصل لكن كل (ج) هو ليس (ب) بالفعل صادق لصدق ملزومه فيكذب لاشيء من (ج) ليس (ب) دائماً فيكون اللادوام في البعض حقاً قال (وإن كانت جزئية فالخاصتان تنسكان عريفة خاصة لانه إذا صدق بالضرورة أو دائماً بعض (ج ب) مادام (ج) لادائماً وجب أن يصدق بعض ما ليس (ب) ليس (ج) مادام ليس (ب) لادائماً لا يفرض ذات الموضوع وهو (ج د) ليس بالفعل (ب) لادوام ثبوت الباء له وليس (ج) مادام ليس (ب) والألسان (ج) حين هو ليس (ب) فليس (ب) حين هو (ج) وقد كان (ب) مادام (ج) هذا خلف (ودج) بالفعل وهو ظاهر فيض ما ليس (ب) ليس (ج) مادام ليس (ب) لادائماً وهو المطلوب وأما البوابي فلا تنعكس لصدق قولنا بعض الحيوان ليس بإنسان بالضرورة المطلقة وبعض القمر هو ليس بمنخفض بالضرورة الوقتية دون عكسها بعم الجهات ومتى لم تنعكس لم يتمكن شيء منها لما عرفت في العكس المستوى

كاتباً لادائماً أي بعض الكاتب ليس متحرك الاصابع بالفعل وجب أن يصدق عكسه وهو بعض ما ليس متحرك الاصابع ليس هو بكاتب مادام ليس متحرك الاصابع لادائماً أي ليس بعض ما ليس متحرك الاصابع ليس بكاتب بالفعل فالعكس مركب من قضيتين أولاً موجبة مدعولة المحمول والثانية سالبة والأطراف مجاملاً والثانية يؤل منها إلى قولك بعض ما ليس متحرك الاصابع كاتب ويحمل الأولى من جزئي العكس مدعولة المحمول لاسألته أندفع عنك معاصه أن يتجلى في ذلك من أن هذا عكس قضيض موافق لا يخالف والمصنف كلامه في المخالف لافي الموافق هذا والدليل على صدق هذا العكس أن خرض ذات الموضوع زيد وتحمل عليه وصف محمول لادوام الأصل وهو ليس بتحرك الاصابع فتقول زيد ليس متحرك الاصابع بالفعل وتأتي بمقدمة أجنبية عريفة عامة قاطعة زيد ليس بكاتب مادام ليس متحرك الاصابع وثبتت هذه المقدمة بدليل العكس فتقول لو لم تصدق هذه الأجنبية لصدق قضيضها جنية مطلقة وهي زيد كاتب في بعض أوقات كونه ليس متحرك الاصابع ثم تعكسها

كفها الى زيد ليس متحرك الاصابع في بعض أوقات كونه كاتباً وهو مناف للجزء الاول من الاصل الذي هو مفروض الصدق وهو بعض الكاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً وما ناقض مفروض الصدق كان كاذباً فحسب التقيض كاذباً استلزمه وهو التقيض كذلك فثبتت المقدمة الاجنبية فضمنها لمقدمة الافتراض يجعل هذه كبرى ومقدمة الافتراض صغرى يخرج قياس من الشكل الثالث فترده الى الشكل الاول بعكس الصغرى الى بعض ما ليس متحرك الاصابع زيد وتأتي بالكبرى بعد موقوف وزيد ليس بكاتب مادام ليس متحرك الاصابع ينتج بعض ما ليس متحرك الاصابع ليس بكاتب وهو الجزء الاول من العكس فالجزء الاول المذكور نتيجة قياس تركب من مقدمة اجنبية ومن مقدمة الافتراض المأخوذة من مجز الاصل فاذا حلت على زيد الذي هو من افراد الموضوع وصف موضوع الجزء الاول من الاصل وهو كاتب وقت زيد كاتب وضمنها لمقدمة الافتراض الاولى على ان هذه كبرى لانتظم قياس من الشكل الثالث فترده الى الاول بعكس الصغرى وهي مقدمة الافتراض الاولى هكذا بعض ما ليس متحرك (١٧٦) الاصابع زيد وزيد كاتب ينتج بعض ما ليس متحرك الاصابع كاتب

لأن افترض ذات الموضوع وهو (ج د فد) ليس (ب) بالفعل بحكم لادوام الاصل و(د) ليس (ج) مادام ليس (ب) والا لكان (ج) في بعض أوقات كونه ليس (ب) فهو ليس (ب) في بعض أوقات كونه (ج) وقد كان (ب) في جميع أوقات كونه (ج) هذا خالف و(د ج) بالفعل وهو ظاهر واذا صدق على (د) أنه ليس (ب) وأنه ليس (ج) مادام ليس (ب) فبعض ما ليس (ب) ليس (ج) مادام ليس (ب) وهو الجزء الاول من العكس واذا صدق عليه أنه (ج) بالفعل فيض ما ليس (ب ج) بالفعل وهو مفهوم اللادوام فيصدق العكس مجزأه وهو المطلوب وأما الموجبات الجزئية الباقية فلا تنكس لان الوقتية أحص السبع والضرورة أحص الاربع التي هي الدائمان والعامتان وهما لا تنكسان أما الضرورية فلصدق قولنا بالضرورة بعض الحيوان هو ليس بإنسان بدون عكسه وهو بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان العام اصدق قولنا كل انسان حيوان بالضرورة وأما الوقتية فلا تصدق بعض القمر هو ليس بتخسف وقت التربع لادائماً مع كذب بعض التخسف ليس بقمر بالامكان العام لان كل تخسف قمر بالضرورة ومتى لم تنكس لم تنكس شيئاً (قال) (فد) ليس (ب) أي ملوب عنه (ب) سواء كان الموضوع موجوداً أولاً لا أنه ثابت له (اللاب) أغنى العدول على ما وهم فانه غير مفهوم عن الجزء الاول بل يحتاج فيه الى اعتبار اللادوام ولا حاجة اليه فانه بعد اعتبار صدق (ج) عليه يكون صدقها باعتبار ائصاف (د) بليس (ب) لا باعتبار انتفاء الموضوع أو باعتبار انتفاء ائصافه بوصف الموصوف

بالفعل وهذا هو الجزء الثاني من العكس بحسب ما آل اليه الامر كاعلمت فيما مر اذا علمت ما تلونه عليك قول الشارح (فد) ليس (ب) هذه احدى مقدمتي الافتراض وهي الحاصلة من صدر اللادوام الاصل مع ذات موضوع الاصل وقوله (ود) ليس (ج) هي المقدمة الاجنبية التي أثبتنا بدليل العكس وقوله والا لكان (ج) أي والا لكان (ب ج) فضمير كان يعود على (ب)

وقوله وكان (ب) في جميع الخ أي وقد كان في صدر الاصل زيد متحرك الاصابع في جميع أوقات كونه كاتباً من وقوله (ود ج) بالفعل ثاني مقدمتي الافتراض وقوله وهو ظاهر أي لصدق وصف الموضوع على افراده بالفعل وقوله واذا صدق عليه أنه ليس (ب) أي الذي هو المقدمة الاولى من مقدمتي الافتراض وقوله وأنه ليس (ج) أي الذي هو المقدمة الاجنبية وخرجه بهذا تركب القياس من المقدمتين المذكورتين وقوله بعض الخ هذا هو النتيجة ولكنه لا ينتجها الا بعد رده للاول بعكس الصغرى كما علمت وقوله واذا صدق عليه أنه (ج) هذه ثاني مقدمتي الافتراض وقوله بعض الخ في البارة حذف والاصل واذا صدق عليه أنه (ب) الذي هو المقدمة الاولى من مقدمتي الافتراض وأنه ج الذي هو المقدمة الثانية فيض الخ لان النتيجة المذكورة انما تحصل من مقدمتي الافتراض كما علمت لكن بعد رد القياس للشكل الاول بعكس الصغرى كما علمت (قوله بحكم لادوام الاصل) أي بل أو بالضرورة لان اللادوام أحص منه فاذا اقتضى سلب اللادوام وجود الموضوع اقتضى سلب الضرورة أيضاً لانه ان تحقق في ضمن اللادوام فذاك وان تحقق في ضمن الدوام فبطريق الاولى انتهى عبد الحكيم (قوله أحص السبع) هي الوقتيان والوجوديتان والمكثتان والمطلقة العامة

(قوله إيجاب الاخص) أي ثبوت الاخص وهو محمول العكس وقوله لكل افراد الاعم أي افراد موضوعه (قوله فامتنع ان تنكس الخ) أي لصدق قضيته فالصواب انها تنكس جزئية (قوله لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً لاشئ من (ج ب) أي لاشئ من الكتاب أو ليس بعض الكتاب ساكن الاصابع ما دام كاتباً لادائماً أي بعض الكتاب ساكن الاصابع بالذات (قوله فليصدق بعض ما ليس ب الخ) هذا عكسه أي فيجب ان يصدق بعض ما ليس ب ساكن الاصابع كاتب حين هو ليس ب ساكن الاصابع • وانما كان هذا عكسه لانه لا بد من المخالفة في الكيف كما تقدم فكنس السالبة موجبة جزئية (قوله لان ذات الموضوع موجودة الخ) هذا جواب عما يقال كيف يستلزم لاشئ من (ج ب) الذي هو سالبة هذه الموجبة مع ان السالبة لا تقتضي وجود الموضوع • وحاصل الجواب ان لادوام الاصل دليل على ان موضوع الاصل موجود لان لادوام إيجاب الموجبة يقتضي وجود الموضوع ويحتمل ان (١٧٧) يكون علة لقوله بعد ففرضه (د)

ويكرن دفعاً لما يقال ان دليل الافتراض لا يجري في السالبة لانها لا تقتضي وجود الموضوع فأجاب بما ذكر (قوله ففرضه (د) أي زيد وقوله (فد) ليس (ب) أي زيد ليس ب ساكن الاصابع وقوله وهو مفهوم الجزء الاول أي من الاصل (قوله (د ج) أي وزيد كاتب في بعض أوقات كونه ليس ساكن الاصابع • وهذه مقدمة اجنبية لأنها صلة مأخوذة من صدر الاصل لا بدليل العكس كما فيها تقدم بقوله لانه كان ليس (ب) أي لانه كان في صدر الاصل ليس ب ساكن

من الموجبات الجزئية كما عرفت مراراً قال (وأما السوالب كلية كانت أو جزئية فلا تنكس كلية لاحتمال كون قبض المحمول أعم من الموضوع وتنكس الخاصان حجية مطلقة لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً لاشئ من (ج ب) ما دام (ج) لادائماً قبض ما ليس (ب ج) حين هو ليس (ب) بفرض الموضوع (د) فهو ليس (ب) بالفعل و (ج) في بعض أوقات كونه ليس (ب) لانه ليس (ب) في جميع أوقات كونه (ج) قبض ما ليس (ب) فهو (ج) في بعض أحيان ليس (ب) وهو المدمي وأما الوقتتان الوجوديتان تنكس مطلقة عامة لانه اذا صدق لاشئ من (ج ب) بإحدى هذه الجهات المذكورة قبض ما ليس (ب ج) بالاطلاق العام بفرض الموضوع (د) فهو ليس (ب) و (ج) بالفعل لوجود الموضوع قبض ما ليس (ب) فهو (ج) بالفعل وهو المطلوب وهكذا بين عكوس جزئيتها (أقول) وأما السوالب فكلية كانت أو جزئية لم تنكس كلية لاحتمال أن يكون قبض المحمول أعم من الموضوع وامتناع إيجاب الاخص لكل افراد الاعم كقولنا لاشئ من الانسان بمجر فليس بمجر أعم من الانسان فامتنع أن تنكس الى كل ما ليس بمجر انسان وتنكس الخاصان حينية مطلقة لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً لاشئ من (ج ب) أو ليس بضه (ب) ما دام (ج) لادائماً فليصدق بعض ما ليس (ب ج) حين هو ليس (ب) لان ذات الموضوع موجودة دلالة لادوام عليه ففرضه (د ج) ليس (ب) وهو مفهوم الجزء الاول و (د ج) في بعض أوقات كونه ليس (ب) لانه كان ليس (ب) في جميع أوقات كونه (ج) واذا صدق على (د) انه ليس (ب) وانه (ج) في بعض أوقات كونه ليس (ب) قبض ما ليس (ب ج) حين هو ليس (ب) وهو المدمي

(م - ٢٣ - شرح النحوية ثاني) الاصابع في جميع أوقات كونه كاتباً دليل على صدق هذه الاجنبية (قوله واذا صدق على د انه ليس ب) أي ليس ساكن الاصابع الذي هو مقدمة الافتراض وقوله وانه (ج) الخ أي وانه كاتب في بعض أوقات كونه ليس ساكن الاصابع وهو المقدمة الاجنبية وغرضه بهذا الاشارة الى تركب قياس من مقدمة الافتراض والمقدمة الاجنبية فقوله قبض ما ليس (ب ج) الخ أي قبض ما ليس ساكن الاصابع كاتب حين هو ليس ساكن الاصابع نتيجة هذا القياس لكن اتما حصلت بדרך القياس المركب منها الكائن على صورة الشكل الثالث للشكل الاول بعكس الصغرى وهي مقدمة الافتراض • فحاصل القياس المركب منها زيد ليس ب ساكن زيد كاتب في بعض أوقات كونه ليس ب ساكن تنكس الصغرى الى بعض ما ليس ب ساكن زيد ثم قول وزيد كاتب في بعض أوقات كونه ليس ب ساكن ينتج بعض ما ليس ب ساكن كاتب حين هو ليس ب ساكن الاصابع

(قوله هذا مافي الكتاب) أي هذا المذكور من ان الخاصين يتمكنان بمكس التقيض المخالف حجية مطلقة مافي المتن (قوله والصواب انهما يتمكنان حجية لادائمة) أي فكس قولنا بالضرورة أو دائما لا شيء من الكتاب أو ليس بمضى الكتاب بما كن الاصابع مادام كاتباً لادائم حجية لادائمة قائمة بمضى ماليس بما كن كاتب حين هو ليس ساكن الاصابع لادائم أي ليس بمضى ماليس بما كن الاصابع كاتب بالفعل (قوله اما الحجية) أي اما صدق الحجية وهي الجزء الاول من المكس فلما ذكرناه قريبا من دليل الافتراض (قوله وأما اللادوام) أي واما صدق اللادوام وهو الجزء الثاني من المكس فالتل ليس بمضى ماليس بما كن كاتباً بالفعل (قوله فلانه يصدق على ذاته ليس ج بالفعل) أي ولانه يصدق على زيد أنه ليس بكاتب بالفعل وهذه مقدمة أجنبية عنها دليل المكس وحاصله أنه ان لم تصدق هذه الاجنبية لصدق قبيضا وهو زيد كاتب دائما وهذا التقيض يستلزم أنه ليس ساكنا دائما وهذا اللازم باطل لما فانه للادوام الاصل المفروض الصدق • واذا بطل اللازم بطل المفروض وهو تقيض الاجنبية القائمة زيد كاتب دائما وثبتت الاجنبية حيث صدق القائلة زيد ليس بكاتب بالفعل واذا صدقت قضيتها لمقدمة الافتراض وهي الاولى من مقدمتي الدليل السابق على ان هذه الاجنبية كبرى وقول هكذا زيد ليس ساكن وزيد ليس بكاتب فترده للشكل الاول بمكس الصغرى الى مضى ماليس بما كن زيد ثم قول وزيد ليس بكاتب ينتج بمضى ماليس بما كن ليس (١٧٨) بكاتب وهذا هو يعني لادوام المكس بحسب ما يؤول اليه المعنى الذي هو

الجزء الثاني قول الشارع
واذا صدق على ذاته أنه
ليس (ب) أي الذي هو
مقدمة الافتراض السابعة
من دليل الحجية وقوله
وأنه ليس (ج) بالفعل
أي وهي مقدمة الافتراض
التي أنبأها بطريق المكس
وغرضه الإشارة الى
تركيب قياس من هاتين

هذا مافي الكتاب والصواب انهما يتمكنان حجية مطلقة لادائمة أما الحجية فلما ذكرنا
اللاوام فلانه يصدق على (د) أنه ليس (ج) بالفعل والا لكان (ج) دائما فيكون ليس
(ب) دائما لادوام سلب الباء بدوام سلب الجيم وقد كان لادائم هذا خلف واذا صدق على
(د) أنه ليس (ب) وأنه ليس (ج) بالفعل صدق بمضى ماليس (ب) ليس (ج) بالفعل وهو
مفهوم اللادوام وأما الوقتين والوجوديتان فتعكس مطلقة عامة لانه اذا صدق لاشيء من (ج ب)
وليس بمضى (ب) بإحدى هذه الجهات وجب أن يصدق بمضى ماليس (ب ج) بالاطلاق العام
لأنه يفرض ذات الموضوع (د) قد ليس (ب) وهو مفهوم الجزء الاول (د ج) بالفعل بحكم
اللاوام فيمضى ماليس (ب ج) بالاطلاق وهو المطلوب وانما لم يتعد قيد اللادوام واللاضرورة
الى المكس لجواز أن يكون (ج) ضروريا (لد) فلا يصدق (د) ليس (ج) بالامكان كقولنا ليس
بعض الانسان بلا كاتب بالضرورة

المقدمتين نتيجة لادوام المكس لكن بعد رد هذا القياس للشكل الاول بمكس الصغرى
(قوله لانه اذا صدق لاشيء من ج ب) أي لاشيء من الانسان بلا كاتب أو ليس بمضى الانسان بلا كاتب بالامكان مثلا (قوله
وجب ان يصدق بمضى ماليس ب ج) أي بمضى ماليس بلا كاتب انسان بالفعل وهذا في قوة موجبة قائمة بمضى الكتاب
انسان (قوله لان يفرض ذات الموضوع) أي انا نفرض افراد الموضوع وهو الانسان زيدا وقوله (فد) ليس (ب) أي فزيد ليس بلا
كاتب وقوله (د ج) بالفعل أي وزيد انسان بالفعل فاذا ضمنت مقدمتي الافتراض المذكورتين وقلت زيدا ليس بلا كاتب وزيد
انسان وعكست الصغرى الى مضى الكتاب ليس زيدا أو قلت بعده وزيد انسان انتج بمضى الكتاب انسان وهو المطلوب
(قوله وانما لم يتعد قيد اللادوام أو اللاضرورة الى المكس) أي بأن قيد المكس بإحدهما بل جعل المكس بسيطا ولم يكن
مركباً كالاصل وقوله قيد اللادوام أي الكائن في الوقتين والوجودية اللادائمة وقوله واللاضرورة أي الكائن في الوجودية
اللاضرورية (قوله لجواز ان يكون ج ضروريا له) أي لجواز ان يكون الانسانية ضروريا زيدا كما في المثال المتقدم واذا كان
ضروريا له فلا يصح سلبه عنه بحيث يقال زيد ليس بانسان وقوله فلا يصدق د ليس (ج) بالامكان أي الذي هو مفهوم اللاضرورة
على تقدير قيد المكس وبالأولى عدم صدق ليس ج بالفعل الذي هو مفهوم اللادوام على تقدير قيد المكس به لانه من
العمليات الاخضر من الممكنات

(قوله مع كذب بعض الكاتب إنسان بالضرورة) أي فلو حذف ذلك لقيده أعني بالضرورة وقتنا بعض الكاتب إنسان لكان العكس صحيحاً لأن معنى بالضرورة ليس بعض الكاتب إنساناً بالفضل وهذا باطل لصدق قضيته وهو كل كاتب إنسان بالضرورة (قوله من ذهب الى انعكاس السواب) وهي سبع الفئات والعامتان والمكثتان المطلقة العامة (قوله أما انعكاس الفعليات منها) وهي خمس العامتان والفئات العامة (قوله فلا ما إذا صدق لاشي من ج ب) أي فلا ما إذا صدق لاشي من الإنسان فبرس بإحدى الجهات الحسن يقول الشارح بالإطلاق أي خلا صدق عكسه وهو بعض ماليس فبرس إنسان إذ لو لم يصدق هذا لصدق قضيته وهو لاشي عما ليس فبرس إنسان دائماً ويعكس الى قولنا لاشي من الإنسان ليس فبرس دائماً وهذا العكس يلزمه قضية موجبة قائمة كل إنسان فبرس دائماً وهذا اللازم يتناقض الاصل المفروض اصدق وهو لاشي من الإنسان فبرس وذلك لأن الموجبة الكلية تستلزم موجبة جزئية والسبب الكلي يتناقضه الايجاب الجزئي وإذا كان هذا اللازم منافضاً لمفروض الصدق كان كاذباً فيكون عكس التقيض كذلك لانه اذا كذب اللازم كذب الملزوم (١٧٩) ويلزم كذب قبيض العكس ثبت حيث

العكس وهو المطلوب
 يقول الشارح وقد كان
 أي في الاصل قوله هذا
 خاف أي تناقض لكن
 بواسطة ان الايجاب الكلي
 يستلزم الايجاب الجزئي
 كما علت (قوله لاشي من
 ج ب) بالامكان الخاص
 أي لاشي من النار بحارة
 بالامكان الخاص اذ اصدق
 هذه صدق عكسها وهو
 بعض ماليس بحار نار
 بالامكان العام اذ لو لم يصدق
 لصدق قضيته وهو لاشي
 بما ليس بحار نار بالضرورة
 ثم يعكس الى لاشي من
 النار ليس بحار بالضرورة

مع كذب بعض الكاتب إنسان بالضرورة لأن كل كاتب إنسان بالضرورة قال
 وأما بواق السواب والشرطيات موجبة كانت أو سالبة فغير معلومة الانعكاس لعدم الظفر بالبرهان
 (أقول) من الناس من ذهب الى انعكاس السواب الباقية والشرطيات وأما انعكاس الفعليات منها
 فلاه اذا صدق لاشي من (ج ب) بالإطلاق العام فبعض ماليس (ج ب) بالإطلاق العام والا فلا شي
 عما ليس (ج ب) دائماً فلا شي من (ج) ليس (ب) دائماً ويلزمه كل (ج ب) دائماً وقد كان لاشي من
 (ج ب) بالإطلاق هذا خلف وأما انعكاس المكتبتين فلاه اذا قلنا لاشي من (ج ب) بالامكان
 الخاص فبعض ماليس (ج ب) بالامكان العام والا فلا شي عما ليس (ج ب) بالضرورة فلا شي من
 (ج) ليس (ب) بالضرورة ويلزمه كل (ج ب) بالضرورة وهو يتنافي الاصل وأما انعكاس الشرطية
 الموجبة فلاه اذا صدق كما كان (ا ب ف ج د) فليس البتة اذا لم يكن (ج د) كان (ا ب) والا فقد يكون اذا
 لم يكن (ج د) كان (ا ب) وهو مع الاصل يتنج قد يكون اذا لم يكن (ج د ف ج د) وانه محال أو يتمكس
 بالعكس المستوي الى قولنا قد يكون اذا كان (ا ب) لم يكن (ج د) فيكون (ا ب) ملزوماً للتقيضين وأما
 انعكاس الشرطية السالبة فلاه اذا قلنا ليس البتة اذا كان (ا ب ف ج د) فقد يكون اذا لم يكن (ج د ف ج د)
 والا فليس البتة اذا لم يكن (ج د ف ج د) قد لا يكون اذا كان (ا ب) لم يكن (ج د) ويلزمه قد يكون اذا كان
 (ا ب ف ج د) وهو يتناقض الاصل ولما تم هذه الدلائل عند المصنف ولم يظفر بدليل آخر توقف
 (قال وأما انعكاس الفعليات) أي العامتان والخاصتان والمطلقة العامة وبين الانعكاس في المطابقة
 العامة التي هي أهم منها لأن انعكاس العام يستلزم انعكاس الخاص لما مر

ويلزم هذا العكس قضية موجبة كاتمة كل نار حارة بالضرورة وهذا منقضى للاصل باعتبار ما استلزمه من الايجاب الجزئي
 المفروض الصدق فيكون ذلك اللازم كاذباً فيكون ملزومه وهو العكس كاذباً فليكن التقيض كذلك ثبت صدق العكس وهو
 المطلوب يقول الشارح وهو يتنافي الاصل أي بالتلزم ما استلزمه من السلب الجزئي (قوله كما كان ا ب ف ج د) أي كما كانت الشمس
 طالمة كان النهار موجوداً اذا صدق هذا صدق عكسه ليس البتة اذا لم يكن النهار موجوداً كانت الشمس طالمة وقولنا ليس البتة
 منصب على التالي اذ لو لم يصدق هذا العكس لصدق قضيته وهو قد يكون اذا لم يكن النهار موجوداً كانت الشمس طالمة فاذا ضمت
 هذا مع الاصل بجمل الجزئية المعررى أنتج قد يكون اذا لم يكن النهار موجوداً فالنهار موجود وهو محال لما فيه من استلزام أحد
 التقيضين للآخر مع انه لا يتأتى أن يستلزم أحدهما الآخر وهذا المحال جاء من تقيض العكس فليكن التقيض باطلاً والعكس
 صحيحاً أو عكسه الى قولنا قد يكون اذا كانت الشمس طالمة لم يكن النهار موجوداً وهو يتنافي الاصل المفروض الصدق وما نافي
 مفروض الصدق باطل واذا كان باطلاً كان التقيض المعكوس باطلاً ثبت صحة العكس وهو المطلوب وهذا الذي قتناه أولى من

قول الشارع فيكون (اب) ملزوما لتقيضين اذا ما قلناه هو الموافق لما في غير موضع قول الشارع أو ينسكى الى قولنا الح عطف على قوله وهو مع الاصل اشارة لدليل ثان والمراد أو ينسكى عكساً مستويا وقوله فيكون (اب) أى طلوع الشمس ملزوما لتقيضين وهو وجود النهار وعدم وجوده لانه في الاصل ملازم لوجود النهار وفي عكس تقيض العكس يكون ملازما لعدم وجوده أى وكون شئ ملزوما لتقيضين باطل وما جاء ملازمة (اب) لتقيضين الا من عكس تقيض العكس فيكون باطلا فيكون تقيض العكس باطلا فيثبت (١٨٠) العكس وهو المطلوب وقوله بحكم العكس المستوي أى بحكم عكس التقيض

في الانكسار وعده أما الدليل الاول فلانا لان لم أن قولنا لاشئ من (ج) ليس (ب) دائما يستلزم كل (ج) دائما لان السالبة المدولة لا تستلزم الموجبة المحصلة وأما الثاني فلانا لان لم أن قولنا لاشئ مما ليس (ب) ج) بالضرورة ينسكى الى قولنا لاشئ من (ج) ليس (ب) بالضرورة لما عرفت من أن السالبة الضرورية لا تنسكى لنفسها ولئن سلمناه ولكن لان لم استلزام لاشئ من (ج) ليس (ب) بالضرورة لكل (ج) بالضرورة وسندائع ما مر آتاً وهو أن السالبة المدولة لا تستلزم الموجبة المحصلة وأما الثالث فلانا لان لم استحالة قولنا قد يكون اذا لم يكن (ج) دفع (ج) ثبوت الملازمة الجزئية بين كل أمرين ولو كانا تقيضين يبرهان من الشكل الثالث

(قوله أما الدليل الاول فلانا لان لم أن قولنا لاشئ من (ج) ليس (ب) دائما يستلزم كل (ج ب) دائما لان السالبة المدولة لا تستلزم الموجبة المحصلة) أقول قد عرفت طريق دفع ذلك بان تلك السالبة سالبة المحمول وهي مستلزمة للموجبة المحصلة وبهذا يندفع أيضا قوله ولئن سلمناه لكن لان لم استلزام لاشئ من (ج) ليس (ب) بالضرورة لكل (ج) بالضرورة (قوله وأما الثالث فلانا لان لم استحالة قولنا قد يكون اذا لم يكن (ج) دفع (ج)) أقول قد قرر في هذا المقام نكتة وهي ان يقال احد الامور الثلاثة واقع قطعا لما عدم استلزام الكل للجزء واما عدم انتج الشكل الثالث من الشرطيات المتصلة واما ثبوت الملازمة الجزئية بين أي أمرين كانا فيلزم ان لا يصدق

(قوله وهي مستلزمة للموجبة المحصلة) الحكم بالاستلزام بالنظر الى التأثير بينهما فبهما والا فقد عرفت أن سلب السلب عين الايجاب من حيث الذات (قال من الشكل الثالث) قيل بل يبرهان من الشكل الاول ينتج النتيجة المذكورة عكسا اذا تحقق هذا الشيء تحقق المجموع وكما تحقق المجموع تحقق الآخر فاذا تحقق هذا الشيء تحقق الآخر انتهى ولا خفاء أن الصغرى على هذا التقدير آتية لعدم العلاقة فاللازم النتيجة الآتية ومقصود الشارع والسيد الشريف اثبات الملازمة الجزئية بين كل أمرين فلذا أخذ انتظام القياس على هيئة الشكل الثالث ثم لا يخفى أن الأمور الثلاثة باطلة لان عدم استلزام الكل للجزء وتحقق الملازمة الجزئية بين كل أمرين حتى التقيضين يدعى البطلان واتاج هيئة الشكل الثالث مبرهن عليه فلا بد من الفتح في تنبك المتقدمين وقد أقاده الشارع في شرح المطالع بان المجموع انما يستلزم الجزء لو كان كل واحد من أجزائه له مدخل في اقتضاء ذلك الجزء ضرورة ان لكل واحد من الاجزاء دخلا في تحقق المجموع فبالاولى أن يكون له مدخل

المستوي قوله ليس البتة اذا كان (اب فح د) أى انه اذا صدق ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا فعكسه صادق وهو قد يكون اذا لم يكن الليل موجودا قالتمس طالعة فلو لم يصدق هذا العكس لصدق تقيضة ليس البتة اذا لم يكن الليل موجودا قالتمس طالعة يازمه قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعة لم يكن الليل موجودا ويلزم هذا اللازم قد يكون اذا كانت الشمس طالعة قليل موجود وهذا اللازم مناقض للاصل المفروض الصدق فهو باطل فاللازم الاول أيضا باطل وكذلك تقيض ثبت العكس وهو المطلوب لان السالبة المدولة لا تستلزم الموجبة المحصلة ورد ذلك بان لان لم أن يفيض العكس

سالبة مدولة وانما هو قضية سالبة المحمول فالسلب الاول فيها منصب على الثاني فتقيض (ج) وجود الموضوع فهي مستلزمة للموجبة المحصلة لان سلب السلب عين الايجاب (قوله لما عرفت من أن السالبة الضرورية لا تنسكى لنفسها) أى بل تنسكى دائما وقوله ولئن سلمناه أى ولئن سلمنا انها تنسكى لنفسها ضرورة وقوله وسند المنع ما مر آتاً أى من أن السالبة المدولة لا تستلزم الموجبة المحصلة ولك رد هذا بما علمت آتاً (قوله ولا نسلم استحالة قولنا قد يكون اذا لم يكن ج دفع) أى وان اقتضى ان أحد التقيضين مستلزم للآخر ثبوت الح

(قوله وهو أنه كما تحقق التقيضان الخ) مثلاً كما تحقق الانسان واللاانسان تحقق الانسان وكما تحقق الانسان واللاانسان تحقق الانسان بنسج قد يكون اذا تحقق الانسان تحقق اللاانسان فهذا الدليل يدل على وجود الملازمة بين التقيضين وإذا وجدت الملازمة بينهما لم تكن النتيجة محالاً المتقضية لاستلزام أحد التقيضين للآخر وإذا كانت النتيجة ليست محالاً فيكون نقيض المكس صادقاً فلا نعلم عكس الشرطية بما ذكر لصدق تقيضه هذا محصله وقول الشارح وهو أنه كما تحقق التقيضان أي كالانسان واللاانسان وقوله تحقق أحدهما كالانسان وقوله تحقق (١٨١) الآخر أي اللاانسان فقد يكون اذا تحقق

وهو أنه كما تحقق التقيضان تحقق أحدهما وكما تحقق التقيضان تحقق الآخر فقد يكون اذا تحقق أحدهما التقيضين تحقق الآخر ولا نسلم أيضاً أن استلزام (ب) لتقيضين محال لجواز أن يكون (أ) محالاً والمحال جاز أن يستلزم المحال

سالبة كلية لزومية في شيء من المواد وذلك لأن السلك أن لم يستلزم الجزء فذلك هو الأمر الأول وأن استلزمه فاما أن لا يتبع الشكل الثالث فذلك هو الأمر الثاني وإن اتبع فقد انتظم قياس من الثالث ينتج الملازمة الجزئية بين أي شيئين كانا ولو كان تقيضين بأن يقال كما ثبت مجموع الأمرين ثبت أحدهما وكما ثبت مجموع الأمرين ثبت الآخر فقد يكون اذا ثبت أحد الأمرين ثبت الآخر فلا يصدق السالبة الكلية الزومية لصدق تقيضها أعني الموجبة الجزئية الزومية في جميع المواد في اقتضائه وتأثيره ومن البين أن الجزء الآخر لا يدخل له في اقتضاء ذلك الجزء بل وقوعه في الاستلزام وقوع أجنبي يجري مجرى الحشو فإن الانسان واللاانسان لا يستلزم الانسان واللاانسان نعم الملازمتان صادقتان على تقدير الالتزام لكن السلام في الزومية بحسب نفس الأمر انتهى يعني على تقدير التزام وجود المجموع بتحقيق الملازمة بين المجموع وكل واحد من الجزئين ضرورة أن لكل واحد من الجزئين دخلاً في وجوده ولوجوده دخل في اقتضاء المذكور لكن يجوز أن يكون وجوده محالاً فلا يكون الزوم بينهما بحسب نفس الأمر والسلام فيه وفيه بحث لأن الزوم بين الشئيين لا يقتضي أن يكون للزوم اقتضاء لازم وتأثير فيه لانه عبارة عن امتناع الاضغاثك بينهما فيجوز أن يكون المجموع مستلزماً للجزء من غير اقتضاء وتأثير فضلاً عن أن يكون للجزء دخل في اقتضائه وتأثيره فالحق في الجواب ما أشار اليه الشارح بقوله سم الخ من الاكفاء على منع كلية كما ثبت مجموع الأمرين ثبت أحدهما لجواز أن يكون ثبوته محالاً فليقل تقدير ثبوته لا ينفي الملازمة بينه وبين جزأيه وما قيل من أن اللازم عما ذكره الشارح عدم صدق المقدمتين المذكورتين لزومية وذلك إنما ينفي ثبوت الملازمة الجزئية بين كل أمرين وهو لا يحسم مادة الاشكال فإن كونها أخاقية كاف في إنتاج الشكل الثالث اذ لم يشترط في إنتاجه من المتصلتين أن يكونا لزوميتين حينئذ تبدل قوله وأما ثبوت الملازمة الجزئية الخ بقوله وأما اجتماع كل شيء مع تقيضه فدفع اذ كونها أخاقية بلغنى الاخص بإطل لمدم تحقق كل مجموع من كل أمرين وبلغنى الأمر

في تحقق السلك بأن كان السلك ممكناً ومن البين أن الانسان واللاانسان لا يستلزم الانسان واللاانسان نعم الملازمتان صادقتان على تحدير الالتزام لكن الكلام في الزومية بحسب نفس الأمر وإذا كان السلك لا يستلزم الجزء إلا اذا كان الجزء له مدخل في تحقق السلك كالوكان السلك ممكناً ولو كان السلك غير ممكن وفرض وقوعه فلا يبقى لزوم علم حينئذ أن الزوم في المقدمتين غير مسلم وإن قوله كما تحقق التقيضان تحقق أحدهما لأن تحقق التقيضين غير ممكن بل فرضي فاستلزامه لتحقيق أحدهما لا يسلم فإنتاج المحال إنما جاء من كذب المقدمتين (قوله لجواز أن يكون أ ب محالاً) أي لجواز أن يكون طلوع الشمس محالاً والمحال يجوز أن يستلزم المحال ألا ترى إلى عدم الإله فاته محال ومستلزم لمدم العالم وعدم وجود العالم محال بالضرورة

(قوله لانسلم ان قولنا قد لا يكون اذا كان (اب الح) أي لانسلم ان قولنا قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعة لم يكن الايل موجوداً مستلزماً لقولنا قد يكون اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود أي لانسلم انه يستلزم هذا بعينه اذ طلوع الشمس في حد ذاته يقطع النظر عن الواقع لا يستلزم وجود الليل ولا عدم وجوده فالملوع في حد ذاته لا يستلزم واحداً من التقيضين شيئاً ونظيره أكل زيد انه لا يستلزم أكل عمرو ولا عدم أكله وأكل عمرو وعدم أكله قضيان وأكل عمرو لا يستلزم واحداً منهما كذبح وجود الليل وعدم وجوده قضيان وطلوع الشمس لا يستلزم واحداً منهما واذا كان مقدم الاصل لا يستلزم التالي فيه ولا نقيضه فلا يلزم كذب الاصل عند كذب هذه القضية التي ادعيت لزومها للاصل ويمكن أن يقال في رد دعوا ان السلب الاول منسحب على الثاني وحجته فاللزوم منسحب فيحصل (١٨٢) الاثبات وهو ينقض الاصل فلو التفت الى هذا لما بأتى هذا البحث

﴿ فصل ﴾ في تلازم الشرطيات وفي بعض النسخ في لوازم الشرطيات أي

القضايا التي تلزم الشرطيات
وكلاهما واقع في عباراتهم
ومطابق لما مر من قوله في
العكس المستوي وفي عكس
النقيض في ان كلا منهما
يطلق على المعنى المصدري
وعلى القضية اللازمة ثم

ان التلازم منحصر في
عشرة أوجه لأنه اما ان
يعتبر بين المتصلات أو بين
التفصلات أو بين المتصلات
والتفصلات وتلازم
التفصلات امامن متحدة
الجنس أو عتقة الجنس
والتحدة الجنس اما حقيقتان
أو مائتان الجمع أو مائتان

وأما الرابع فلأننا لم نأف قولنا قد لا يكون إذا كان (اب) لم يكن (جد) يستلزم قد يكون إذا كان (اب فيجد) لجواز أن لا يكون الشيء ملزوما لاحد التقضين فان أكل زيد لا يستلزم أكل عمرو ولا نقضه قال

(البث الرابع في تلازم الشرطيات أما القصة الموجبة السلبية تستلزم منفصلة مائة الجمع من عين المقدم وقبض التالي ومائة الحل من قبض المقدم وعن التالي متاكفين عليها والابطال للزوم والافصال والمقصود الحقيقة تستلزم أربع منصات مقدم الاثنين عين أحد الجزأين وتالها قبض الآخر ومقدم الآخرين قبض أحد الجزأين وتالها عين الآخر وكل واحدة من غير الحقيقة مستلزما لآخرى مركبة من قبض الجزأين)

(أقول) المراد بالمتصلة في هذا الباب أعنى باب تلازم الشرطيات اللزومية وبالمفصلة المنادية فتى صدق اللزوم الكلي بين أمرين يصدق منع الجمع بين عين اللزوم وتقضى اللازم ومنع الحلول بين

لا يبعد إذ لا يلزم منهما اجتماع الشيء مع تقيضه في نفس الأمر (قال في تلازم الشرطيات) وفي بعض النسخ في لوازم الشرطيات أي القضاء التي يلزم الشرطيات وكلها ما وقع في عباراتهم ومطابق لما مر من قوله في العكس المستوى وفي عكس التقيض فإن كلا منهما يطلق على المعنى المصدرى وعلى القضية المحصورة اللازمة ثم إن التلازم منحصر في عشرة أوجه لأننا أما أن يمتزج بين المتصلات أو بين المتصلات أو بين المتصلات والمتصلات وتلازم المتصلات أما بين المتحدة الجنس أو المختلفة الجنس والمتحدة الجنس أما حقيقتان وأما ممانعات الجمع أو ممانعات الخلو وعلام الاختلافات أما بين الحقيقة وممانعة الجمع أو بين الحقيقة وممانعة الخلو أو بين ممانعة الجمع وممانعة الخلو وكما تلازم المتصلات والمتصلات أما تلازم المتصلة والحقيقة أو المتصلة وممانعة الجمع أو المتصلة وممانعة الخلو فقد جرت عادة القوم بالاستقصاء في قاصيها ولحقه جدواؤه ليمترض المصنف منهما التلازم

الخلو وتلازم الخفقات اما بين الحقيقة ومادة الجمع أو بين الحقيقة ومادة الخلو أو بين مادة الجمع ومادة الخلو • وكذا تلازم المتصلات والتفصلات اما تلازم المتصلة والحقيقة أو المتصلة ومادة الجمع أو المتصلة ومادة الخلو • وقد جرت عادة القوم بالاستقصاء في خاصيتها ولقطة جدوها لم يتعرض المصنف هنا الا لتلازم المتصلات والمتصلات وتلازم المتصلات المختلفة الجنس للاحتياج الى ذلك التلازم في معرفة انتاج القياس الاستثنائي باعتبار وضع أحد طرفيه ورفعه كما يجيء (قوله النزومية) أي لا الاقضية (قوله العنادية) أي لا الاقضية (قوله ففي صدق الخ) شروع في ذكر دعوتين وبيان أولاهما قوله ففي صدق الخ وتأنيها قوله وهذان الانضالان الخ (قوله ففي صدق الخ) مثلا كما كان الشيء انسانا كان حيوانا ففي صدق هذا النزوم السككي بين هذين صدق منع الجمع بين عين المقدم وقبض اللازم أي التالي فقول الشيء اما ان يكون انسانا أو يكون لاحياء وقوله ومنع الخلو الخ فقول الشيء اما لا انسان أو حيوان فيتم الخلو عنهما ويجوز الجمع كما في القرس

(قوله متما كان على الزوم) أى في الزوم وقوله أى متى تحقق الخ بيان لمعنى الانعكاس في الزوم (قوله أى متى تحقق منه الجع الخ) وذلك كاسود وأبيض فإن بينهما منع الجع ضمن الاول مستلزم لتقيض الثاني وكذلك عين التي يستلزم تقيض المقدم فتنتج من هنا قضيتان وهما كلا كان أبيض فهو ليس بأسود وكلا كان أسود فهو ليس بأبيض (قوله ومتى تحقق منع الخلو الخ) نحو هذا الشيء إما غير أبيض وإما غير أسود فهذه القضية بتجس الخلو عن جزئها ولا يخفى أنه في الاول العين ملزوم والتقيض لازم وفي الثاني عكس ذلك وهذا معنى قوله متما كان في الزوم (قوله أما ان (١٨٣) الزوم الخ) شروع في بيان

الدعوة الاولى (قوله فانه لولاه) أى لولا تماكس في الزوم (قوله اذا تحقق من الجع بين أمرين) كما في الشيء إما أسود أو أبيض (قوله والمتفصلة الحقيقية) سكت عن التفصلة مائة الجع ومائة الخلو لانه قد فهم مما مر ان كلا منهما يستلزم قضيتين وأما الحقيقة فتستلزم أربعة اشان من حيث منع الخلو واثنان من حيث منع الجع والثاني هو المشار اليه بقوله مقدم متصلي الخ والاول هو المشار اليه بقوله ومقدم أمرين الخ وذلك نحو اما ان يكون العدد زوجاً أو فرداً فانهما الجع العدد إما زوج أو ليس فرد أو العدد فرد أو غير زوج وامتنع الخلو العدد اما غير زوج أو فرد والعدد اما غير

تقيض الملزوم وعين اللازم • وهذان الاتصالان متما كان على الزوم أى متى تحقق منع الجع بين أمرين يكون عين كل واحد منهما مستلزماً لتقيض الآخر ومتى تحقق منع الخلو بين أمرين يكون تقيض كل واحد منهما مستلزماً لعين الآخر أما ان الزوم بين الأمرين يستلزم الاتصالين فلاه لولا ذلك لبطل الزوم بينهما فانه على تقدير الزوم بين أمرين لو لم يصدق منع الجع بين عينين الزوم وتقيض اللازم لجاز ثبوت الملزوم مع تقيض اللازم فيجوز وقوع الملزوم بدون اللازم فيبطل الملازمة بينهما هذا خلف • وكذلك لو لم يصدق منع الخلو بين تقيض الملزوم وعين اللازم لجاز ارتفاع تقيض الملزوم وعين اللازم فيجوز ثبوت الملزوم بدون اللازم فيبطل الزوم بينهما هذا خلف • وأما ان الاتصالين متما كان على الزوم فلاه لولاه لبطل الاتصال فانه اذا تحقق منع الجع بين أمرين فلو لم يجب ثبوت تقيض الآخر على تقدير عين كل واحد منهما لجاز ثبوت عين الآخر على ذلك التقدير فيجوز اجتماع البينين فلا يكون بينهما منع الجع وكذلك اذا تحقق منع الخلو بين أمرين فلو لم يجب ثبوت عين الآخر على تقدير تقيض كل واحد منهما لجاز ثبوت تقيض الآخر على ذلك التقدير فيجوز ارتفاعها فلا يكون بينهما منع الخلو والمتفصلة الحقيقية تستلزم أربع متصلات مقدم متصليتين عين أحد الجزأين وتاليهما تقيض الآخر ومقدم آخرين تقيض أحد الجزأين وتاليهما عين الآخر أي متى صدق الاتصال الحقيقي بين أمرين استلزم عين كل واحد منهما تقيض الآخر وتقيض كل واحد منهما عين الآخر أما الاول فلاه لو لم يجب ثبوت تقيض الآخر على تقدير عين كل واحد منهما لجاز ثبوت عين الآخر على ذلك التقدير فيجوز اجتماعها وكان بينهما اتصال حقيقي هذا خلف • وأما الثاني فلاه لو لم يجب ثبوت عين الآخر على تقدير تقيض كل واحد منهما لجاز ثبوت تقيض الآخر على تقدير تقيض كل واحد منهما فيجوز ارتفاع الجزأين فلا يكون بينهما اتصال حقيقي والمقدر خلافه هذا خلف وكل واحدة من غير الحقيقة أى من مانعي الجع والخلو تستلزم الأخرى من تقيضي جزأيهما فتي صدق منع الجع بين أمرين صدق منع الخلو بين تقيضيهما فانه لو جاز ارتفاع التقيضين لجاز اجتماع البينين فلا يكون بينهما منع الجع ومهما صدق منع الخلو بين أمرين صدق منع الجع بين تقيضيهما فانه لو جاز اجتماع المتصلات والمتفصلات وتلازم للمتصلات المختلفة الجنس للاحتياج الى ذلك التلازم في معرفة انتاج القياس الاستثنائي باعتبار وضع أحد طرفيه ورثه كما سيحي

فرد أو ليس زوج (قوله أما الاول) أى القسم الاول الذي اعتبر فيه منع الجع (قوله وكان بينهما اتصال الخ) أى وقد كان بينهما بحسب الأصل اتصال حقيقي الخ (قوله وأما الثاني) أى وأما القسم الثاني الذي اعتبر فيه منع الخلو (قوله وكل واحدة الخ) شروع في استلزام المتفصلات بعضها لبعض فهو غير مأمرا لان مامرا في استلزام المتفصلات للمتصلات (قوله تستلزم الأخرى) نحو هذا الشيء إما أبيض أو أسود فهي مائة جمع فاقا قلت اما غير أبيض أو غير أسود كانت مائة خلو ومثال مائة الخلو الشيء إما غير أبيض وإما غير أسود فاذا أخذت تقيض الجزأين قلت الشيء إما أبيض أو أسود كانت مائة جمع

﴿ بحث القياس ﴾ (قوله المقصد الأقصى والمطلب الأعلى من الفن) المقصود من هذا الكلام ترغيب المعلم الى تحصيله وبذل السعي في تحقيقه وحفظه وقوله من الفن من اما تبسيضية أي من جهة مباحث الفن واما صلة المقصد لان بعض المقاصد قد يكون وسيلة الى آخر وعلى كلا التقديرين فيدان مباحث القياس أهم مقاصد الفن (قوله الكلام في القياس) أي لافي الاستقراء والتخيل (قوله لانه السددة في استحصال المطلب التصديقية) أي في أنه السددة في تحصيلها لانه قد يفيد العلم اليقيني وذلك فبا اذا كانت مقدساته يقينية بخلاف الاستقراء والتخيل فنها وان كانت تحصل المطلب التصديقية لكنها غير عمدة لانها لا تصيد اليقين أصلاً والحاصل ان ما ذكره من التنايل بقوله لانه السددة الخ لا ينتج نفي كون الاستقراء والتخيل مقاصد قصوى وان المعنى المقصد الأقصى الكلام (١٨٤) في القياس لافي الاستقراء والتخيل فقط وكان الاولى للشارح

التفصيلين لجاز ارتفاع المبين فلا يكون بينهما منع الخلق قال
﴿ المقالة الثالثة في القياس وفيها خمسة فصول ﴾ الفصل الاول في تعريف القياس وأقسامه • القياس
قول مؤلف من قضيا متى سلت لزم عنها لقائها قول آخر (

(أقول) المقصد الأقصى والمطلب الأعلى من الفن الكلام في القياس لانه السددة في استحصال
المطلب التصديقية وحده انه قوله مؤلف من قضيا متى سلت لزم عنها لقائها قول آخر كقولنا العلم

(قوله المقصد الأقصى والمطلب الأعلى من الفن الكلام في القياس) (أقول وذلك لان مقاصد العلوم
المدونة هي مسائل التي ادراكها تصديقات فالقصد في تلك العلوم هو الادراكات التصديقية
وأما الادراكات التصورية فاما تطالب فيها لكنها وسائل الى تلك التصديقات والسر في ذلك ان
التصديقات الكاملة هي التي وصلت الى مرتبة اليقين وهذه يمكن تحصيلها بالانظار الصحيحة في
المبادي القطعية فصارت مطلوبة في العلوم الحيقية والكامل من التصورات

﴿ قال المقصد الأقصى والمطلب الأعلى من الفن ﴾ المقصود منه ترغيب التعل الى تحصيله وبذل السعي
في تحقيقه وحفظه وكلمة من اما تبسيضية أي من جهة مباحث الفن واما صلة المقصد فان بعض المقاصد
قد يكون وسيلة الى آخر وعلى التقديرين فيدان مباحث القياس أهم مقاصد الفن (قوله وذلك الخ)
خلاصته ان المنطق آلة للعلوم وحقيقتها تصديقات بالوسائل وتصورات بمباديها وسائل اليها ولا
شك ان تعلق القصد بالآلة على حسب تعلق القصد بذى الآلة فيكون مباحث الموصول الى التصديق
ادخل في القصد بما عداها • ثم ان السددة من القياس فيكون مباحثه متصداً أقصى من كل ماعداه
(قوله لان مقاصد العلوم الخ) أي المقاصد الاسيية فلا يتبقى ما قبل ان أجزاء العلوم ثلاثة للمبادي
والموضوع والمسائل (قوله التي وصلت الخ) أي لا يحتمل التقيض في نفس الامر ولا عند العلم
(قوله في المبادي القطعية) أي اليقينية بدبية كانت أو نظرية

ان يقول المقصد الأقصى
والمطلب الأعلى • الكلام
في القياس • لافي المرف
لان التصديقات الكسنة
في غير هذا الفن هي
المقصودة وتصوراتها وسيلة
لها فكذلك هنا القياس
يجعل هو المقصود لانه
الموصل لتلك المقصودات
والتحريكات غير مقصودة
لانها موصلة لتصورات
التي هي مقصودة ولا في
الاستقراء والتخيل لان
القياس هو السددة في
تحصيل المطلب التصديقية
فان قلت يمكن ان يعم في
كلام الشارح بان يقال قوله
الكلام في القياس أي لافي
المعرف ولا في الاستقراء
والتخيل لان القياس هو

العمدة الخ أي بخلاف غيره من الثلاثة فانه ليس عمدة اذ بعضها لا يحصل المطلب التصديقية أصلاً كالمعرف وبعضها متغير
بحصلها ولكنه ليس عمدة كالاستقراء والتخيل قلت هذا بعيد وغير متبادر من كلامه اذ المتبادر من قوله الكلام في القياس لانه
السددة الخ ان المعنى أي لافي الاستقراء والتخيل فأنزل (قوله وحده الخ) اشار الى أنه حد اسي لكونه مفهوماً اصطلاحياً
(قوله متى سلت) أي قيات وقوله قول مؤلف أي قول ملفوظ أو مقول وقوله مؤلف من قضيا أي ملفوظة أو مقولة
اذ هذا الحد يمكن أن يجعل حداً لقياس المقول وهو المركب من القضيا القليلة أي الحصل مفهوماتها في العقل ويمكن أن
يجعل حداً لقياس الملفوظ وهو المركب من القضيا الملفوظ بها فان جعل حداً لقياس المقول أريد بالقول والقضيا الامور
المقولة وان جعل حداً للملفوظ أريد بها الامور الملفوظة وعلى كل حال قوله يلزمها قول آخر الذي هو النتيجة المراد به قول
مقول لان التلطف بالنتيجة غير لازم لقياس الملفوظ ولا للمقول وقوله لزم عنها بمعنى من أي نشأ منها أي من ذاتها

(قوله وهو المركب) أى وأما المفرد فليس قولاً بالمعنى المراد هنا وقوله وهو الخ هو ضمير فصل أو مبتدأ وخبره المركب والجملة خبر فالقول وقوله أما المفهوم العقلي الخ خبر بعد خبر وقيل الخبر عن القول هو قوله أما المفهوم العقلي وقوله وهو المركب جملة معترضة بين المبتدأ والخبر (قوله التباس المقول) فإذا استحضرت في ذهنك العالم ونسبت التغير له ونسبت الحدوث للتغير كان ذلك قياساً مقولاً واعلم أن إطلاق القياس على كل من الملفوظ والمقول حقيقة إلا أنه وضع في الأصل للمقول ثم نقل للملفوظ بواسطة دلالاته على المقول وإن القول مشترك بين الملفوظ والمقول (١٨٥) اشتراكاً منبويًا لفظاً قول موضوع

للقدر المشترك بين الملفوظ والمقول وذلك القدر المشترك مثل مفيد كذا قال بعضهم وعلى هذا فإرد أنه لا حاجة لفظ مؤلف بعد قوله قول لما علمت أن المراد به المفيد فلو حذف مؤلف لكان اختصاراً ولا يقال أنه أعاد ذكره لأجل تعلق قوله من قضاياه لانه يصح تعلقها بمحذوف أي القول الكائن من قضاياه بل الأولى أن يقال إنما ذكر المؤلف ثلاثاً

يتوهم أن المراد قول من جملة القضايا بأن تكون من تبعية وذكر المبدأ أن القول المراد به المعنى الاصطلاحي وهو اللفظ سواء كان مفيداً أم لا وأنه مشترك لفظي بين المقول والعقلي وعلى هذا فيحتاج لقوله مؤلف لأجل تعلق من به أو لقوله كائن من قضاياه

متغير وكل متغير حادث فانه قول مؤلف من قضيتين إذا سلمنا لزوم عنها لذاتها قول آخر وهو أن العالم حادث فالقول وهو المركب أما المفهوم العقلي وهو جنس القياس المقول وأما الملفوظ وهو جنس القياس الملفوظ والمراد من القضاء ما فوق قضية واحدة ليتناول القياس البسيط المؤلف

ما وصل إلى كنهه الحقيقة وذلك متمسك بل متمسك فلم تطلب التصورات في العلوم الحقيقة إلا لتكون وسائل إلى التصديقات المطلوبة ولهذا لم تفرّد التصورات بالتدوين وإن أمكن ذلك بخلاف تدوين التصديقات مجردة عن التصورات فانه محال وأيضاً التصديقات ادراكات تامة تقع النفس بها دون التصورات فذلك صارت مطلوبة في العلوم الددوة دون التصورات وإذا كان المقصود الأصل هو العلم التصديقي كان البحث في هذا الفن عن الطريق الموصل إليه أدخل في المقصد بالقياس إلى البحث عن الموصل إلى التصورات لأن حال الموصولين في هذا الفن كمال الموصل إليهما في العلوم الحسكية ثم إن الموصل إلى التصديق يقسم إلى أقسام قياس واستقراء وتمثيل لكن المدة منها والمفيد لعملي القيني هو القياس ضار الكلام فيه مقصداً أسمى ومطلباً أعلى في هذا الفن بالقياس إلى الكلام الموصل إلى التصور وبالقياس إلى سائر ما يوصل إلى التصديق ولهذا جعل الاستقراء والتمثيل من لواحق القياس وتوابعه (قوله فالقول) أقول يعني أن القياس أما مقول وهو مركب من القضايا المقولة وأما مسموع وهو

(قوله ما يوصل إلى كنهه الحقيقة) لأن تصور الشيء بالوجه تصور ناقص والمراد بالكنه الكنه التفصيلي فإن تصور الشيء بالكنه الاجمالي يتحقق والا لامتنع التصور بالوجه (قوله بل متمسك) لعدم الإطلاص على الذاتيات (قوله فانه محال) إذ لا بد لكل تصديق من ثلاثة تصورات (قوله وأيضاً الخ) عطف على قوله أن التصديقات الكاملة بيان للبروجه آخر (قوله التصديقات) بقبية كانت أو غير بقبية (قوله تقع النفس بها) تحسب لتألمات لما فيها من رد الحاطر وحصول الجزم في الجملة بخلاف التصورات فإن النفس بعدها مرتبة لأن يحكم عليها أوبها (قوله وإذا كان الخ) مقدمة ثانية لدليل مطوف على قوله فالمقصود في تلك العلوم هو الإدراكات التصديقية وما بينهما اعتراض لبيان ذلك (قوله بالقياس إلى الكلام الموصل إلى التصور) قائده ما توهم أن الفن قسماً مباحث التصورات والمقصود الأتقى منها المرفقات ومباحث التصديقات والمقصود الأتقى منها القياس فلا يصح حصر المقصد الأتقى من الفن في القياس (قال وحده) أشار إلى أنه أحد اسمي لكونه مفهوماً اصطلاحياً (قال هو المركب) هو فصل أو مبتدأ وخبره

(م - ٢٤ - شرح النسخة ثانياً) لم يعلم هل هو مفيد أم لا (قوله من القضايا) اعترض بأنه إن أراد ما هي القضايا بالقوة كان التعريف صادقاً بالقضية الشرطية فلا يكون مانعاً وإن أراد ما هي القضايا بالفعل خرج قياس الشرعي فلا يكون جامعاً • وأجيب بأن مختار الأول ولا نسلم أنه صادق بالقضية الشرطية لاخرها بقوله من سلت الخ لأن أجزائها لا تخضع للتسليم لوجود مانع وهوادة الشرط أو العناد إذ المراد بالقضية ما يتضمن تصديقاً أو تخيلاً لا يخرج الشرطية بهذا فتأمل (قوله ما فوق قضية الخ) وسواء كانتا مذكورين أو أحدهما مقدرة أو الأخرى مذكورين فلو كان متسلسلاً في أو الشمس طالعة لأن النهار موجود

من قضيتين كما ذكرنا والقياس المركب من قضيا فوق اثنين كما سيجي واحترز به عن القضية الواحدة المستزمنة لذاتها عكسها المستوي أو عكس يقضيها فانها لا تسمى قياساً وقوله متى سلمت اشارة

مركب من القضايا الملقولة والاول هو القياس حقيقة والثاني انما يسمى قياساً لدلالته على الاول وهنا الحد يمكن أن يجعل حداً لكل واحد منها فان جعل حداً للقياس المقول يراد بالقول والقضايا الامور المقولة وان جعل حداً للمسوع يراد بهما الامور الملقولة وعلى التقديرين يراد

المركب والجملة خبر فالتقول وقوله أما المفهوم العقلي خبر بعد خبر • وقيل الجملة معترضة بين المبتدأ وخبره أعني أما المفهوم العقلي (قال ما فوق قضية واحدة) سواء كانتا مذكورتين أو احديهما مقدرة نحو فلان نفس ففوحى ولما كانت الشمس طالعة قالها موجود (قوله حقيقة) أي من حيث حقيقتها وذاته لا باعتبار أمر خارج عنه ولم رد بها ما يقابل المجاز فان اطلاق القياس على الملقول أيضاً حقيقة الا انه نقل اليه بواسطة دلالة على المقول واليه أشار بقوله سمي (قوله فان جعل حداً الخ) يستفاد من كلام الشارح في شرح المطالع أن القول مشترك معنوي بينهما وان والتعريف للقدر المشترك حيث قال فالتقول جنس بعيد يقال بالاشتراك على الملقول وعلى المفهوم العقلي فكأنه أراد بالمركب المعنى القنوي لا الاصطلاحي اذ ليس ذلك قدراً مشتركاً بين المركب المقول والملقول وحينئذ رد الاعتراض الذي ذكره في شرح المطالع من أن لفظ مؤلف مستدرك ولا يتدفق به ذكر ليصح نطق من به على ما فهم وما ذكره قدس سره موافقاً لما ذكره المحقق التفتازاني يدل على أنه حمل القول على المعنى الاصطلاحي وانه مشترك لفظي بينهما وحينئذ لا يصح تعلق كلمة من به ولذا قال المحقق التفتازاني ذكر المؤلف ليصح تعلق من به وقال السيد السند قدس سره في شرح المواظ ان ذكر مؤلف ثلاثاً يتوهم أن المتصور قد قول من جملة القضايا بان يكون من تبعية وما قيل أن البارة المتعارفة في ذلك المعنى قضية من القضايا أو قول من الاقوال وان الجمع في ذلك المعنى يكون بمناه لا بمعنى ما فوق الواحد فانما يدفع كونه صريحاً في ذلك المعنى لا توهمه قوله (وعلى التقديرين) بخلاف المقولة فانها لازمة للقول المقول وهو ظاهر والملقول لان التلفظ يستلزم تعقل معانيها بالنسبة الى العالم بالوضع وتعقل معانيها على تقدير التسليم يستلزم النتيجة (قال) (والقياس المركب الخ) قال المحقق التفتازاني القياس المتنج لمطلوب واحد يكون مؤلفاً بحكم الاستقراء الصحيح من مقدمتين لا يزيد ولا أنقص لكن ذلك القياس قد يفتقر مقدمته أو أحدهما الى الكسب قياس آخر وكذلك الى أن ينتهي الكسب الى المبادي البدئية أو المسلمة فيكون هناك قياسات مترتبة محصلة للقياس المتنج للمطلوب فسوا ذلك قياساً مركباً أو عدوه من لواحق القياس انتهى ويظهر منه أن كل واحد من تلك الاقضية بالنظر الى نتيجتها داخل في القياس البسيط ومجموعها ليس من أفراد القياس فلا معنى لقبوله ليشمل القياس المركب فالصواب أن يقال والمراد بالقضايا ما فوق الواحد لان القياس لا يتركب الا من قضيتين • قال الشارح في شرح المطالع لا يقال لو عني بالقضايا ما هي بالقوة دخلت القضية الشرطية ولو عني ما هي بالفعل خرج القياس الشرعي لانا نقول المعنى ما هي بالقوة ونخرج الشرطية بقوله متى سلمت فان أجزائها لا يمكن التسليم لوجود المانع أعني أدوات الشرط أو العناد أو المعنى بالقضية ما يتضمن تصديداً أو تخيلاً فيخرج الشرطية بها

(قوله والقياس المركب الخ) قال السيد القياس المتنج لمطلوب واحد يكون مؤلفاً بحكم الاستقراء الصحيح من مقدمتين لا يزيد ولا أنقص لكن ذلك القياس قد يفتقر مقدمته أو أحدهما الى الكسب قياس آخر وكذلك الى أن ينتهي الكسب الى المبادي البدئية أو المسلمة فيكون هناك قياسات مترتبة محصلة للقياس المتنج للمطلوب فسوا ذلك قياساً مركباً أو عدوه من لواحق القياس انتهى كلامه ويظهر منه ان كل واحد من تلك الاقضية بالنظر الى نتيجتها داخل في القياس البسيط ومجموعها ليس من أفراد القياس فلا معنى لقبوله ليشمل القياس المركب فالصواب أن يقال والمراد بالقضايا ما فوق الواحد لان القياس لا يتركب الا من قضيتين

الى أن تلك القضايا لا يجب أن تكون مسلمة في نفسها بل يجب أن تكون بحيث لو سلمت لزم عنها قول آخر ليندرج في الحد القياس الصادق المقدمات وكاذبها كقولنا كل انسان حجر وكل حجر جراد فان هاتين القضيتين وان كذبنا الا انها بحيث لو سلمنا لزم عنها ان كل انسان جراد وقوله لزم

بالقول الاخر الذي هو النتيجة القول المقول لان اللفظ بالنتيجة غير لازم لقياس المقول ولا للمسموع (قوله ليندرج في الحد القياس الصادق المقدمات وكاذبها) أقول يريد انه لو قيل هو قول مؤلف من قضايا لزم عنها لذاتها قول آخر لتبادر الوهم الى أن تلك القضايا صادقة في أنفسها

(قال لا يجب أن تكون مسلمة في نفسها) أي مقبولة بل لو كانت كاذبة منكوبة لكن بحيث لو سلمت لزم عنها قول آخر فيقياس فان القياس من حيث أنه قياس يجب أن يؤخذ بحيث يشتمل البرهاني والجدلي والخطابي والسوفسطائي والشعري • والجدلي والخطابي والسوفسطائي لا يجب أن تكون مقدماتها حقة في أنفسها بل يجب أن تكون بحيث لو سلمت لزم عنها ما يلزم • وأما القياس الشعري فانه وان لم يحاول الشاعر التصديق به بل التخيل لكن يظهر ارادة التصديق ويستعمل مقدماته على أنها مسلمة فاذا قال فلان قمر لاه حسن فهو يقين هكذا فلان حسن وكل حسن قرر فهو قول اذا سلم ما فيه لزم قول آخر لكن الشاعر لا يقصد هذا اللازم وان كان يظهر انه يريد به تخيل به فغيره أو يتفرع كذا في شرح المطالع (قال وكاذبها) كلها أو بعضها فان الكذب عدم الصدق ولما وقع في بعض النسخ كل حجر جراد وفي بعضها كل حجر حمار (قوله يريد الخ) اعلم أن الوقوع والاقتران الذي يشتمل عليه القضية ليس من الامور الينية لا باعتبار أن يكون الخارج ظرفا لوجوده وهو ظاهر ولا باعتبار نفسه لان الطرفين قد لا يكونان من الامور الينية فلزوم النتيجة لقياس لا يكون محسب الخارج بل بحسب نفس الامر في الذهن فاما أن يترتب العلية التي يشعر بها لفظة عنها فاللزم بينهما من حيث العلم فان التصديق بالمقدمتين على الهيئة المحصورة يوجب التصديق بالنتيجة ولا يوجب تحقيقها تحقق النتيجة وكذا القضية الواحدة بالقياس الى عكسها ولا لزوم بينهما بحسب العلم فضلا عن أن يكون عنها والفرزوم بينهما بمعنى الاستغناء اذا لم يأت بالنتيجة ليس في زمان العلم بالقياس ولا بد حينئذ من اعتبار قيد آخر ايضاً وهو قسطن كيفية الاندراج ليدخل الاشكال الثلاثة فان العلم بها يحصل من غير حصول العلم بالنتيجة وما قيل أن اللزوم أهم من البين وغيره لا ينفع لان التعيين فرع تحقق اللزوم واستناع الافعال والاشكال بين العلمين متحقق في تلك الاشكال وحينئذ قيد متى سلمت للاشارة الى أن اللزوم بين العلمين بشرط تسام مقدمات القياس والاعتقاد بها الا ترى أن قياس كل واحد من الحاصين لا يوجب العلم بالنتيجة لآخر لعدم اعتقاده بمقدمات قياسه والصواب حينئذ ان للشيء مدخلا في اللزوم وأما أن لا تعتبر العلية المستفادة من لفظة عنها فاللزم بينهما من حيث التحقق في نفس الامر يعني لو تحقق تلك القضايا في نفس الامر تحقق القول الاخر سواء عليها أحد أول لم يسواه كانت المقدمات صادقة أو كاذبة فان اللزوم لا يتوقف على تحقق الطرفين الا ترى أن قولهم العالم قديم وكل قديم مستغن عن المؤثر لو ثبت في نفس الامر يستلزم ثبوت العالم مستغن عن المؤثر وحينئذ اللزوم بمناه أعني امتناع الافعال وهو متحقق في جميع الاشكال بلا ريب ولا يحتاج الى تهيد اللزوم بحسب العلم ولا الى اعتبار الهيئة في اللزوم والقضية

(قوله لا يجب أن تكون مسلمة في نفسها) أي لا يجب ان تكون مقبولة بحسب ذاتها بل لو كانت منكوبة ولكن بحيث لو سلمت لزم عنها قول آخر فهو قياس لان القياس من حيث أنه قياس يجب ان يؤخذ بحيث يشتمل البرهاني والجدلي والخطابي والسوفسطائي ولا يجب ان يكون مقدماتها حقة في نفسها بل بحيث لو سلمت لزم عنها ما يلزم (قوله وكاذبها) أي كلها أو بعضها لان الكذب عدم الصدق (قوله وكل حجر جراد) في بعض النسخ حمار فيكون تمثيلا لما اذا كانتا كاذبتين وما وفي بعضها جراد فيكون تمثيلا لما اذا كانتا كاذبتين باعتبار كذب المجموع وهو الاول فقط

(قوله فان مقدماتها اذا سلت لا يلزم الخ) هذا صريح في ان الاستقراء والتبثيل كل واحد منهما مركب من مقدمات وهو كذلك الا انها ليست على هيئة القياس المنطقي * فثالث الاستقراء ان قولنا الحمار يحرك فكه الاسفل عند المضغ والجل يحرك فكه الاسفل عند المضغ والثور يحرك فكه الاسفل عند المضغ وهكذا فينجح كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ فيؤسرد مقدمات لاجل تحصيل النتيجة والفرض ان التكلم غالب على ظنه ان كل الافراد متصفة بذلك الحكم كتحريك الاسفل بحيث لا يعلم ان هناك فرداً متصفاً بخلاف ذلك الحكم أي يعدم التحرك مثلاً كالنحاح لكن هذه النتيجة ليست لازمة لذات المقدتين لا يمكن تخلف ذلك المدلول كالتحرك فكه الاسفل عن المقدمات لانه لاعلاقة بين تتبع الجزئيات تبهما ناقصاً وبين الحكم الكللي الا ظن ان يكون الجزئي غير المتبوع مثل المتبوع ولا علاقة بين الجزئين أي المتبوع وغيره الا وجود الجامع المشترك فيها * ومثل التبثيل ان يقال التيد مسكر فهو (١٨٨) كالحمر فهاتان مقدمتان ينتج ذلك ان التيد حرام وهذه النتيجة

بعضها يخرج الاستقراء والتبثيل فان مقدماتها اذا سلت لا يلزم عنها شيء لا يمكن تخلف مدلولها مع ما يلزمها من النتيجة فيخرج عن الحد القياس الكاذب المقدمات فزيد قوله لو سلت لبتا ولها جميعاً فان أداة الشرط تتناول المحقق والمقدر

الواحدة المستلزمة لعلها داخلة فيه خارجة بقوله مؤلف من قضايا وقيد لو سلت ليس لاقادة انه لا لزوم على تقدير عدم التسليم بل لاقادة التعميم ودفع توهم اختصاص التعريف بالقضايا الصادقة كانه قيل قول مؤلف من قضايا سواء كانت صادقة أو لا لزوماً قول آخر ففهوم المخالفة المستفادة من التعيد بالشرط غير مراد هنا لان التعيد هنا في معنى التعميم * وهذا هو مراد الشارح والسيد رحمه الله عليها حملاً لتعريف على ظاهره * وأما ما أفاده المحقق التفتازاني في شرح المقتصر الضدي من أن الاستزام في الصناعات الخمس اتما هو على تقدير التسليم واما بدونه فلا استزام الا في البرهان فوجهه غير ظاهر لانه ان اعتبر الزوم من حيث العلم فلا لزوم في البرهان بدون التسليم أيضاً فان نظر المبطل في دليل الحق لا يفيد العلم لعدم التسليم وان اعتبر الزوم بحسب اثبوت في نفس الامر فهو منحقق في الشكل من غير التسليم كما عرفت * هذا هو التحقيق الحقيقي بالقبول وأنت بعد الاطلاع عليه وتدبره حتى تدبر تقف على عزات التأخرين في هذا المقام ترك بيانها مخافة الشامة والاخلال (قوله فان ادات الشرط الخ) لان التعيد يباح التحقيق فاقبل ان المتبادر من حرف الشرط المقدر فانكسر بإدراجه أمر التوهم اذ يتوهم ان تلك القضايا مع ما يلزمها من النتيجة كاذبة فيخرج عن الحد القياس الصادق المقدمات توهم (قال يخرج الاستقراء والتبثيل) أي من حيث انه استقراء وتبثيل فانه اذا رد الى هيئة القياس فالزوم متحقق والسري في ذلك ان

ليست لازمة لذات المقدتين لا يمكن تخلف المدلول كالحمرمة عن المقدمات وبيان ذلك ان الله في الحكم الموجود في شيء اما منصوبة أو مستبعدة فالاولى ان يفرض ان الشارع قال لنا الله في الحمر الاسكار فاذا وجهت هذه الله في التيد مثلاً لا يلزم ان يكون حراماً لجواز ان يكون اشترط خصوص الحمر في الحرمة فلا يكون وجود الاسكار في التيد قطعياً أي مفيداً للقطع بمجرته فيمكن تخلف الحرمة عن المقدمات فليست النتيجة لازمة

لذات المقدتين * فان قلت انه يلزم على هذا ان لا يكون الاستقراء والتبثيل من الدليل لانهما فسروا الدليل بما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر * قلت ان للدليل عندهم معنيين (أحدهما) الموصل الى التصديق وهما داخلان فيه (والثاني) أخفى وهو بالمعنى المذكور يختص بالقياس القطعي على مانص عليه في المواضع ومن هذا أي من جعل الدليل بالمعنى المذكور وهو ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر خامساً بالقياس القطعي يعلم ان القياس القاسد الصورة غير داخل في تعريفه * ثم اعلم ان اخراج الاستقراء والتبثيل من تعريف القياس بقوله لزم عنهما الخ اتما هو من حيث اتما استقراء وتبثيل اما لو ردا الى هيئة القياس كان قول هذا مسكراً وكل مسكر حرام لوجود الزوم حيث وجد ذلك ان الزوم منوط بإدراج الحد الاصغر تحت الاكبر في القياس الاقتراني وبستزام المقدم التلاني في الاستقراء سواء كانت المقدمات صادقة أو كاذبة فاذا تحقق المقدمتان المشتككتان عليهما تحقق الزوم بخلاف الاستقراء والتبثيل فليس فيه إدراج ولا استزام مقدم تلاني * ثم اعلم ان النتيجة تارة تكون قطعية وتارة تكون ظنية فان قلت هل يمكن رد الاستقراء الى هيئة القياس

قلت لا لان الاستقراء نتيجة كلية وأنت اذا قلت هذا آكل وكل آكل يحرك فكل الاسفل فالنتيجة جزئية لا كلية فأما ذلك (قوله بل بواسطة مقدمة غريبة) أي بل بواسطة صدق مقدمة غريبة أي ليست لازمة لاحدى مقدمتي القياس او تكون لازمة ويكون طرفاه مغايرين لطرف كل واحد من المقدمتين وهذا الثاني يخرج ما يكون الزوم بواسطة عكس التقيض اما لو كانت المقدمة التوقف عليها الزوم غير غريبة بل بديهية الزوم (١٨٩) لاحدى مقدمتي القياس بأنه يتبع حينئذ

كما في المدرج في المدرج في الشيء مندرج في ذلك الشيء فان هذه المقدمة لازمة لجميع الاقضية كما في العالم متغير وكل متغير حادث فيلزم العالم حادث بواسطة هذه المقدمة البديهية الزوم (قوله

عنها وقوله لذاتها بمحترز به عما يلزم لاذاتها بل بواسطة مقدمة غريبة كما في قياس المساواة وهو ما يتركب من قضيتين متعلق محمول أولهما يكون موضوع الاخرى كقولنا (ا) مساو (لب) وب (مساو (لج) فانها يستزمان ان (ا) مساو (لج) لكن لاذاتها بل بواسطة مقدمة غريبة وهي ان كل مساوى المساوى مساو له ولذلك لم يتحقق ذلك الالتزام الا حيث تصدق هذه المقدمة كما في قولنا (ا) ملزوم (ب) (ب) ملزوم (ج) (ج) ملزوم (د) لان ملزوم الملزوم للشيء ملزوم له وقولنا البدر في الحقة والحقة في البيت فالدرة في البيت لان ما في الشيء الذي هو في شيء آخر يكون فيه اما اذا لم تصدق تلك المقدمة لم يحصل منه شيء كما اذا قلنا (ا) مابين (لب) وب (لج)

وهوما يتركب من قضيتين (الح) أي سواء غير فيه بانظر المساواة ولا ليس المراد ما عاير فيه بنون المساواة فقط والالورد قياس الزوم الذي قاله قياس المساواة في الاصطلاح

الزوم منوط باندرج الاصغر تحت الاوسط والاوسط تحت الاكبر في القياس الاقتراضي وباستزام المقدم التالي في الاستثنائي سواء كانت المقدمات صادقة أو كاذبة فإذا تحقق القديستان المشتملان عليهما تحقق الزوم بخلاف الاستقراء والتعميل فانه لاعلاقة بين تتبع الجزئيات تبعاً ناقصاً وبين الحكم انكلي الاطران يكون الجزئي الغير المتبوع مثل الجزئي المتبوع ولا علاقة بين الجزئيين الا وجود الجامع المشترك فيها وتأثيره في الحكم لو كانت العلية منصوبة ويجوز أن يكون خصوصية الاصل شرطاً أو خصوصية الفرع مانعاً وما قيل انه يلزم على هذا أن لا يكون الاستقراء والتعميل من الدليل لانهم فسروا الدليل بما يلزم من العلم به العلم بشيء اخر فدفعوا بان لا دليل عندهم معينين (أحدهما) الموصل الى التصديق وهما داخلان فيه (والثاني) أخص وهو المختص بقياس بل بالقطعي على مانص عليه في المواقف وبما حرره لك ان القياس الفاسد الصورة غير داخل في تعريفه ولذا أخرجوا الضروب المقيمة عن الاشكال بالشروط فالعاطلة ليست مطلقاً من أقسام القياس بل ما هو فاسد المادة (قال بل بواسطة مقدمة غريبة الح) أي لا تكون لازمة لاحدى مقدمتي القياس أو تكون لازمة ويكون طرفاه مغايرين لطرفي كل واحد من المقدمتين وهذا أخرجوا ما يكون الزوم فيه بواسطة عكس التقيض والفرق بين الالتزام بواسطة العكس وبينه بواسطة عكس التقيض تحكم لم يظهر الى الآن وجهه ولا تتوهم ان الاشكال الثلاثة تخرج عن التعريف لاحتياجها الى مقدمات غريبة يثبت بها انتاجها لان تلك المقدمات واسطة في الالبات لافي البتوت والتي في التعريف هو الثاني (قال كما في قياس المساواة) تسمية لكلي باعتبار ما يوجد في بعض أفرادها وانما أخرجوا قياس المساواة عن التعريف لعدم انتاجه مطرداً واختلافه بحسب اختلاف المواد كما أخرجوا الضروب المقيمة لعدم اطراد نتائجها واختلافها في الانتاج (قال لان ملزوم الملزوم للشيء ملزومه) أي في التحقق لافي الحمل فان الانسان ملزوم للحيوان والحيوان ملزوم للجنس مع عدم

اسم لقياس المركب من قضيتين متعلق محمول أولهما يكون موضوع الاخرى ونسبت بذلك من باب تسمية الشيء بما يوجد في بعض افراده وانما أخرجوا قياس المساواة عن التعريف لعدم انتاجه مطرداً بل هو مختلف باختلاف المواد لا ترى انه يصدق في المادة المبرعها بالمساواة ويكذب

في المادة المبرعها بل بديهية كما يأتي (قوله لان مساوي المساوي مساو) مصدوق للمساوي الاول أو المساوي هو (ب) (قوله لان ملزوم الملزوم للشيء ملزومه) أي ملزوم في التحقق فالانسان ملزوم للحيوان والحيوان ملزوم للجسم فالانسان ملزوم للجسم في التحقق فالانسان لا يوجد في الخارج بدون ان يكون جسماً لافي الحمل الا ترى الانسان ملزوم للحيوان والحيوان ملزوم للجنس مع عدم محبة حمل الجنس على الانسان فضلاً عن الزوم

(قوله لا يجب ان يكون مابين) الا ترى ان الانسان مابين للحجر والمجر مابين للحيوان والانسان لا يبين الحيوان (قوله) أراد به ان القول اللازم يجب ان يكون (١٩٠) مغايراً (الخ) أي لان الواحد اذا وصف بمغايرته للجماعة يراد به انه

مغاير لكل واحد من
آحاده ولا يجب مغايرته
لاجزاء الآحاد الا ترى
انه اذا قال له علي درهم
وشي آخر وفسر الشيء
الآخر بنصف درهم
قاه بصح (قوله كيف
كانت) أي سواء كانت
على هيئة شكل أم لا
(قوله لا تستلزمها أحداها)
أي لان الشكل مستلزم
لجزئه (قوله بالتضعية
المركبة) كالمركبة الخاصة
كما في قولك كل نار باردة
بإمكان الخاس وأوجب
عن هذا التقضي بان التبادر
من قولنا من قضيا أن
تكون القضيتان مصرحتين
فيه وفي التضعية المركبة
الجزء الثاني كقولنا لا دأما
أولا بالضرورة أو بإمكان
الخاس قيد للجزء الاول
يستفاد منه التضعية باعتبار
نفي دوام الحكم السابق
أو ضروريته فليس في
التضعية المركبة الا تصريح
بضعية واحدة فقط (قوله
اما استثنائي الخ) قدمه
في التقسيم لان مفهومه
وجودي والاقتراضي مفهومه

لم يلزم منه ان (ا) مابين (ب) لان مابين المابين للشيء لا يجب أن يكون مابين له وكذلك اذا قلنا (ا)
نصف (ب) (وب) نصف (ج) لم يلزم منه أن (ا) نصف (ج) لان نصف النصف لا يكون
نصفاً وقوله قول آخر أراد به أن القول اللازم يجب أن يكون مغايراً لكل واحدة من هذه
القدسات قاه لو لم يتر ذلك في القياس لزم أن يكون كل قضيتين قياساً كيف كانتا لا تستلزمهما
أحداها وهذا الحد منقوض بالتضعية المركبة المستلزمة لهما المستوى أو عكس تضيقها قاه يصدق
عليها أنها قول مؤلف من قضيتين لئلا يفتقر قولاً آخر لكن لا يسي قياساً قال
(وهو استثنائي ان كان عين النتيجة أو تضيقها مذكوراً فيه بالفعل كقولنا ان كان هذا جسماً فهو
متحيز لكنه جسم ينتج أنه متحيز وهو عينه مذكور فيه ولو قلنا لكنه ليس بمتحيز ينتج أنه
ليس بجسم وتضيقها مذكور فيه واقتراضي ان لم يكن كذلك كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف
حادث ينتج كل جسم حادث وليس هو ولا تضيقها مذكوراً فيه بالفعل)
(أقول) القياس اما استثنائي أو اقتراضي لانه اما أن يكون عين النتيجة أو تضيقها مذكوراً فيه بالفعل
أولاً يكون شيء منها مذكوراً فيه بالفعل والاول استثنائي كقولنا ان كان هذا جسماً فهو متحيز
لكنه جسم ينتج أنه متحيز فهو عينه مذكور في القياس أو لكنه ليس بمتحيز ينتج أنه ليس
بجسم وتضيقها أي قولنا انه جسم مذكور في القياس بالفعل وانما سمي استثنائياً لانه على حرف
الاستثناء أعني لكن والثاني اقتراضي كقولنا الجسم مؤلف وكل مؤلف محدث فالجسم محدث فليس

محتمل على الانسان فضلا عن التزوم (قال أراد به الخ) فان الواحد اذا وصف بمغايرته للجماعة
يراد به مغايرته لكل واحد من آحاده اذ مغايرته للجموع غير محتاج الى البيان وما قيل انه يفيد
مغايرته لكل واحد حتى لاجزاء الاحاد أيضاً فوهم الا ترى انه اذا قال له علي درهم وشيء آخر
وفسر الشيء الآخر بنصف درهم بصح (قال لزم أن يكون كل قضيتين الخ) قد عرفت ان بناء
تحقيق الشارح للتعريف على عدم اعتبار العلية التي يشرها كلمة عنها فلابغ ان القضيتين مستلزمان
لأحدهما ولا يلزم عنها (قال وهذا الحد منقوض الخ) قال الحق التفاضل في التضعية المركبة انما
يقال لما في العرف انها قضية واحدة مركبة من قضيتين ولا يخال انها قضيتان فقط اعتراض الشارح
وفيه انه اذا صدق عليهما انه قضية واحدة مركبة من قضيتين صدق عليه انه قول مؤلف من
قضيتين لزم عنها لذاتها قول آخر وعدم اطلاق انها قضيتان لا يمنع في دفع الانتقاض والجواب عن
النقض أن التبادر من قولنا من قضيا أن يكون القضيتان مصرحتين فيه وفي التضعية المركبة الجزء
الثاني قيد للاول يستفاد منه التضعية باعتبار نفي دوام الحكم السابق أو ضروريته (قال وهو استثنائي)
قدمه في التقسيم لكون مفهومه وجودي وكونه بدعي الانتاج بجميع قرائنه وأخره في الاحكام
انما بشأن الاقتراضي لكثرة مباحته (قال مذكور فيه) بالذكر اللفظي في القياس الملقوف وبذكر
القلب في المعقول (قال على حرف الاستثناء) أعني لكن في التاج الاستثناء ان شاء تعالى كفتن
واستثناء كردن والباب يدل على تكرار الشيء مرتين أو جملة شيئين متوالين أو مابينين والاستثناء

عدي والوجودي مقدم على العدي وأخر الاستثنائي في بيان الاحكام انما بشأن الاقتراضي هو
بكثرة مباحته (قوله مذكوراً فيه بالفعل) أي بالذكر اللفظي في القياس الملقوف وبالذكر القلب في القياس المعقول

(قوله لاقران الحدود فيه) أي الحد الأصغر بالأوسط والاكبر (قوله لانه لو لم يقيد لدخل النخ) وذلك لان ذكر النتيجة ليس الا ذكر أجزائها المادية لان الهيئة ليست بمفوضة ثم أن ذكرها قد يكون متبساً بحال كونها بالفعل وقد يكون متبساً بحال كونها بالقوة فلم يقيد بالفعل انتقض تعريف الاستثنائي متناً وتعريف الاقراني جملاً لانه لم يدخل في تعريف الاقراني حينئذ شيء أصلاً بل تدخل جميع الافراد في تعريف الاستثنائي (قوله وهي طرفةها) أي طرفة النتيجة وكذلك الضمير في هيئتها للنتيجة قوله منه يحصل بالقوة أي بالاهل ، فتكون النتيجة مذكورة فيها أي في المقدمات الاقرانية وقوله بالقوة أي حال كونها حاصلة بالقوة (وقوله والا لكان تقسباً الخ) أي والا يبطل (١٩١) التقسيم بل فأنه صحيح فلا يصح لان

هو ولا تقيضه مذكوراً في القياس * بالفعل وانما هي اقتراناً لاقراناً لحدود فيه وانما قيد ذكر النتيجة وتقيضها في التعريف بالفعل لانه لو لم يقيد لدخل الاقرانيات في حد القياس الاستثنائي اذ النتيجة مركبة من مادة وهي طرفها ومن صورة وهي هيئتها التأليفية ومادتها مذكورة في الاقرانيات ومادة الشيء ما به يحصل بالقوة فتكون النتيجة مذكورة فيها بالقوة فلو أطلق ذكر النتيجة في التعريف لانتقض تعريف الاستثنائي متناً وتعريف الاقراني جملاً لا يقال أحد الامرين لازم وهو اما بطلان تعريف القياس أو بطلان تقسيمه الي قسمين لان الاستثنائي ان لم يكن قياساً بطل التقسيم والا لكان تقسباً لشيء الى نفسه والى غيره وان كان قياساً بطل التعريف لانه اعتبر فيه أن يكون القول اللازم متبرأ لكل واحدة من المقدمات * واذا كانت النتيجة مذكورة في القياس بالفعل لم تكن مغايرة لكل واحدة من مقدماته لانا نقول لان لم تكن النتيجة اذ كانت مذكورة بالفعل في القياس لم تكن مغايرة لكل واحدة من المقدمات وانما تكون كذلك لو لم تكن النتيجة جزء المقدمة وهو ممنوع فان المقدمة في القياس الاستثنائي ليس قولنا الشمس طالعة

من قياس الباب فذلك ان ذكره بنى مرتبة في الجملة ومرة في التفصيل ففي الناس زيد وعمرو فاذا قلت الازيد فقد ذكرت زيداً مرة أخرى ذكراً ظاهراً انتهى وهذا ظهر كون لكن حرف استثناء (قال لاقران الحدود فيه) أي الأصغر والاكبر والاوسط (قال لانه لو لم يقيد الخ) ذكر النتيجة ليس الا ذكر أجزائها المادية لان الهيئة ليست بمفوضة لكن ذكرها قد يكون متبساً بحال كونها بالفعل وقد يكون متبساً بحال كونها بالقوة فلم يقيد بقوله بالفعل انتقض الحد ان طردا وعكساً فاقيل ان ذكر بالفعل تأكيد لاقتيد اذ استعمال المذكور في المذكور بالقوة محال ليس بشيء لان المذكور ليس بالقوة بل كونه نتيجة بالقوة (قال مذكورة فيها بالقوة) أي حال كونها حاصلة بالقوة فاندفع ما قيل لاحد أن يناقش في كون ما يحصل به بالقوة ما يذكر به بالقوة اذ حصول الشيء مع الشيء بالقوة لا يستلزم ذكره مع ذكره بالقوة (قال والا لكان تقسباً لشيء الخ) أي لان لا يبطل التقسيم كان ذلك تقسباً لشيء الى نفسه والى غيره وهو باطل لانه يستلزم اندراج الشيء ومبانيه تحت

من قياس الباب فذلك ان ذكره بنى مرتبة في الجملة ومرة في التفصيل ففي الناس زيد وعمرو فاذا قلت الازيد فقد ذكرت زيداً مرة أخرى ذكراً ظاهراً انتهى وهذا ظهر كون لكن حرف استثناء (قال لاقران الحدود فيه) أي الأصغر والاكبر والاوسط (قال لانه لو لم يقيد الخ) ذكر النتيجة ليس الا ذكر أجزائها المادية لان الهيئة ليست بمفوضة لكن ذكرها قد يكون متبساً بحال كونها بالفعل وقد يكون متبساً بحال كونها بالقوة فلم يقيد بقوله بالفعل انتقض الحد ان طردا وعكساً فاقيل ان ذكر بالفعل تأكيد لاقتيد اذ استعمال المذكور في المذكور بالقوة محال ليس بشيء لان المذكور ليس بالقوة بل كونه نتيجة بالقوة (قال مذكورة فيها بالقوة) أي حال كونها حاصلة بالقوة فاندفع ما قيل لاحد أن يناقش في كون ما يحصل به بالقوة ما يذكر به بالقوة اذ حصول الشيء مع الشيء بالقوة لا يستلزم ذكره مع ذكره بالقوة (قال والا لكان تقسباً لشيء الخ) أي لان لا يبطل التقسيم كان ذلك تقسباً لشيء الى نفسه والى غيره وهو باطل لانه يستلزم اندراج الشيء ومبانيه تحت

لكل واحدة منهما بل كانت واحدة منهما لو لم يكن النتيجة جزءاً لمقدمة أي بل كانت مقدمة بهما وهو ممنوع لان المقدمة الخ (قوله فان المقدمة في القياس الاستثنائي الخ) اعلم أن أصل القياس ان كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً لكن الشمس طالعة فالنهار موجود فالنتيجة هي قولنا فالنهار موجود وهي بعض المقدمة القائمة ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود اذا علت هذا فقول الخارج فان المقدمة في الاستثنائي ليس قولنا الشمس طالعة في الكلام حذف والاصل ليس قولنا الشمس طالعة فقط ولا النهار موجود فقط بل هي القضية المفيدة استلزام طلوع الشمس لوجود النهار والنتيجة بعض هذه المقدمة لا كلها فقول الشارع بل استلزامه لوجود النهار معناه بل القضية المفيدة لاستلزامه لوجود النهار وهي ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

(قوله لا يقال الخ) منشا هذا (١٩٣) السؤال ما ذكر في الجواب من أن النتيجة جزء المقدمة وحاملها اما لا نسلم

بل استزاه لوجود التهار لإقبال النتيجة وقضيها قضية لاحمالها الصدق والكذب والمذكور في القياس الاستثنائي ليس بقضية فلا يكون عين النتيجة أو قضيها مذكورين فيه بالفعل لا نقول المراد بذلك أن يكون طرفا النتيجة أو قضيها مذكورين فيه بالترتيب الذي في النتيجة وعلى هذا فلا اشكال قال

(وموضوع المطلوب فيه يسى أصغر ومحموله أكبر والقضية التي جعلت جزء قياس تسمى مقدمة والمقدمة التي فيها الأصغر الصغرى والتي فيها الأكبر الكبرى والمكرر بينهما حداً أوسطاً اقتران الصغرى بالكبرى يسمى قرينة وضرباً والهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد الأوسط عند الحدين الآخرين تسمى شكلاً وهو أربعة لأن الحد الأوسط ان كان محمولاً في الصغرى وموضوعاً في الكبرى فهو الشكل الأول وان كان محمولاً فيهما فهو الشكل الثاني وان كان موضوعاً فيهما فهو الشكل الثالث وان كان موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى فهو الشكل الرابع)

(أقول) القياس الاقتراني اما حملي أن تركب من حليتين أو شرطى ان لم يتركب منها ولما كان

(قوله لا نقول المراد بذلك) أقول هذا هو التحقيق لأن النتيجة لا يمكن أن تكون مذكورة بينهما في القياس لعل أن تكون عين إحدى المقدمتين ولا أن تكون جزءاً من أحدهما والا لكان العلم بالنتيجة مقدماً على العلم بالقياس بمرتبة أو بمرتبتين وكذلك قضيها لا يمكن أن يكون بينه مذكوراً في القياس والا لكان التصديق بتقيض النتيجة مقدماً على القياس ومع التصديق بتقيضها لا يتصور التصديق بها

ثم الظاهر أن يقال لا يكون قسم الشيء الى قسمه والى غيره قيل ان كونه قسم الشيء الى قسمه والى غيره لازم للتقسيم على تقدير عدم كون القياس الاستثنائي قياساً فهو لازم لإطلاق التقسيم وعدمه فيمكن أن يعارض مع قوله والا لكان قسماً لشيء الى قسمه والى غيره أي ان لم يطل التقسيم كان قسماً لشيء الى قسمه والى غيره بل ان يطل التقسيم كان قسماً لشيء الى قسمه والى غيره وفيه نظر لأن كونه قسماً لشيء الى قسمه والى غيره يستلزم كونه إطلاً دون العكس (قال بل استزاه لوجود التهار) أي القضية التي عيده استزاه لوجود التهار (قال لا يقال النتيجة الخ) منشا هذا السؤال كون النتيجة جزء المقدمة يعني ان النتيجة وقضيها قضية والمذكور في القياس ليست بقضية ولا يكون النتيجة وقضيها مذكورة فيه ومعنى كونها قضية أنها مشتملان على النسبة التامة بخلاف جزء المقدمة فاقيل ان ذكر الشيء إقافاً وهو لا يستدعي التصديق به فالنتيجة أو قضيها مذكور فيه بالفعل الا أنه لا يحصل من ذكره التصديق به وهو مناط كون النتيجة قولاً آخر مع كونها مذكورة فيه بمبناها فانه يصح ان يكون شيء عين شيء في الذكر ولا يكون عينه في العلم وهم (قال وعلى هذا فلا اشكال) أصل الكلام فلا اشكال على هذا الا أنه لما قدم الجار والجرور ادخل عليه الواو ليدل على أنه متعلق بما بعده وهو شائع في كلامهم وفي بعض النسخ بدون الفاء فما قيل ادخل اناء لتزليل قوله على هذا منزلة اذا كان كذلك وهم (قال القياس الاقتراني الخ) فيه ترميض للمصنف بأنه ينبغي ان يقسم الاقتراني أيضاً الى الحلي والاصطلي ثم يقول وموضوع المطلوب أو يقول والمحكوم عليه والمحكوم به بدل الموضوع والمحمول

أن النتيجة مذكورة في القياس لان النتيجة قضية محتملة للصدق والكذب وما في القياس ليس بقضية لانه لا يحتمل الصدق والكذب ينتج النتيجة ليست في القياس وهو المطلوب فالسؤال وارد على الجواب ويصح أن يكون وارداً على أصل الكلام وهو قوله أن الاستثنائي ما كان عين النتيجة مذكوراً فيه بالفعل أو قضيها فأنمل (وقوله مذكورين بالترتيب) أي من غير أن يكون هناك فاصل بينهما فلا يقال أن هذا موجود في الشكل الثالث لانه قد فصل بين الطرفين بسور الكبرى فأنمل (قوله وعلى هذا فلا اشكال) أصل الكلام فلا اشكال على هذا الا أنه لما قدم الجار والجرور ادخل عليه الواو على أنه متعلق بما بعده وهو شائع في كلامهم وفي بعض النسخ بدون الفاء فما قيل ادخل اناء لتزليل قوله على هذا منزلة اذا كان كذلك وهم (قال القياس الاقتراني الخ) فيه ترميض للمصنف بأنه ينبغي ان يقسم الاقتراني أيضاً الى الحلي والاصطلي ثم يقول وموضوع المطلوب أو يقول والمحكوم عليه والمحكوم به بدل الموضوع والمحمول

(قوله أبسط) أي أقرب الى البساطة لان الحلي مركب من مقدمتين كل منهما جزآن فمجموع الاجزاء أربعة ومجموع أجزاء الشرطي ستة ويحتل أن المقى أبسط بمعنى أكثر بسطاً أي إيجافاً من الشرطي (وقوله فليبدأ) على صفة المضارع واللام لازم الابتداء لاجل محبة عطف يقول عليه وليست لام الامر والا لازم عطف الخبر على الانشاء وفيه نزاع (قوله القول اللازم الخ) غرض الشارح تمهيد كلام لاجل بيان لفظ المطلوب الواقع في قول (١٩٣) المصنف موضوع المطلوب ومعنى

قوله يسمى نتيجة أي يطلق عليه نتيجة واعلم أن اللازم من القياس لا يختص باطلاق النتيجة عليه وكذلك المطلوب اذا ما يلزم من أي دليل يسمى نتيجة والمطلوب يتم المعرفة أيضاً (قوله وباعتبار استحصاله) أي طلب حصوله فالقائم مقامان حصول وطلب حصول فبالاعتبار الاول يسمى نتيجة لان القائمة مانشات عن شيء وان لم تكن مقصودة وباعتبار الثاني مطلوباً لانه لا ينصف بالمطلوبية الا اذا قصدت (قوله لا بد فيه من مقدمتين) فبدأ الاقتراني الشرطي بل وكذلك الاستثنائي لا بد في كل من مقدمتين فبالاعتبار الحلي قلت محط الفائدة قوله احدهما الخ لا قوله لا بد فيه من مقدمتين حتي رد الاعتراض (وقوله لا يكون في الاغلب

الحلي أبسط فليبدأ به وقول القول اللازم باعتبار حصوله من القياس يسمى نتيجة وباعتبار استحصاله منه مطلوباً وكل قياس حلي لا بد فيه من مقدمتين (احدهما) تشتمل على موضوع المطلوب كالجسم في المثال المذكور (وثانيهما) على محموله كالحادث وما يشتركان في الحد الاوسط كالمؤلف فموضوع المطلوب يسمى أصغر لانه يكون في الاغلب أخص والاخص أقل أفراداً فيكون أصغر ومحموله يسمى أكبر لانه ما كان أعم فهو أكثر أفراداً والحد المشترك المكرر بين الأصغر والأكبر يسمى حداً أوسط (قوله وكل قياس حلي لا بد فيه من مقدمتين الخ) أقول كل قياس اقتراني لا بد فيه من قضيتين وذلك لان القياس لا بد أن يشتمل على أمر مناسب اما لمجموع المطلوب واما لاجزائه فالاول هو القياس الاستثنائي كما سيأتي فلا بد فيه أيضاً من مقدمتين والثاني هو الاقتراني فلا بد فيه أيضاً من أمر يكون له نسبة الى كل واحد من طرفي المطلوب فتصل مقدمتان قطعاً سواء كانتا حليتين أم لا (قوله فموضوع المطلوب يسمى أصغر لانه يكون في الاغلب أخص)

(قال أبسط) أي أقرب الى البساطة لكونها أقل اجزاء من الشرطي أو أكثر بسطاً وأوفر بحثاً (قال فليبدأ) على صفة المضارع مع لام الابتداء ليصح عطف قول عليه (قال القول اللازم) تمهيد لبيان لفظ المطلوب الواقع في قوله موضوع المطلوب ومعنى قوله يسمى نتيجة يطلق عليه النتيجة وهو لا يقتضي اختصاص النتيجة والمطلوب بالقول اللازم من القياس فان ما يلزم من الدليل يسمى نتيجة وكذا المطلوب يتم المعرفة أيضاً (قوله كل قياس اقتراني لا بد فيه الخ) مقصوده ان القياس مطلقاً استثنائياً كان أو اقترانياً حلياً أو شرطياً لا بد فيه من مقدمتين فمحط الفائدة في قول الشارح كل قياس حلي لا بد فيه من مقدمتين أحدهما الخ هو التقييد أعني قوله أحدهما يشتمل على موضوع المطلوب لا قوله من مقدمتين لكن الصواب ترك قوله اقتراني وقوله أيضاً الاول على ما لا يخفى (قوله وذلك لان القياس الخ) هذا دليل على لوجوب المقدمتين فلا يردان الاشتغال مأخوذ في تعريف القياس فلا حاجة الى الاستدلال عليه (قوله لا بد ان يشتمل الخ) لان المطلوب لما كان نظرياً لا يكفي فيه تصور الطرفين لاجراً ولا بانضمام احساس ونحوه بل يحتاج الى ثالث يحصل به العلم بالنسبة التامة التي في المطلوب ولا بد ان يكون لذلك الثالث مناسبة الى مجموع المطلوب بان يكون ملازماً أو لازماً ينتقل من ثبوت أحدهما الى ثبوت الآخر ومن انتفاءه الى انتفاءه أو معاندة ينتقل من ثبوت أحدهما الى انتفاء الآخر فلا بد حينئذ من مقدمتين أحدهما بعيد اللازمة أو المعاندة والثانية تحقق أحد الامرين وانتفاءه أو مناسبة الى اجزاء المطلوب بالثبوت أو السلب اما حلياً أو اتصالياً أو عنادياً فيحصل القصدتان من

(م - ٢٥ - شرح النعنية ثاني) أخص أي ومن غير الاغلب مساو كما في كل انسان يادي البشرية فان قلت اذا كان مساوياً كيف يتأني اندراج الاصغر فيه الذي هو شرط في انتاج كل شكل قلت المراد بالاندراج فيه أن لا يكون مباحثاً له أهم من أن يكون مساوياً له أو أهم منه واعلم أن الاصغرية والأكبرية في الاصل صفات لهما التصل وهي هنا مستعمدة في الحكم الفصل أي كثرة الافراد وقلها

(قوله توسطه بين الخ) هذا لا يظهر في غير الشكل الاول وأجيب بان المراد بقوله توسطه أي لكونه واسطة في نسبة أحد طرفي المطلوب الى الآخر وهو بهذا المعنى شامل لجميع الاشكال (قوله لانها ذات الاصفر) أي فوصفا مأخوذ من وصف جزئها وكذا يقال فيما يمسده وليس هو من باب نسبة الشيء بوصف جزئه لانها تسمى صفري والوصف في الحد أصفر (قوله في إيجابها الخ) أي والاقتران (١٩٤) باعتبار الإيجاب المنسوب لها وباعتبار السالب المنسوب لها أهم من أن

توسطه بين طرفي المطلوب والمقدمة التي فيها الأصفر تسمى صفري لانها ذات الاصفر والتي فيها الأكبر كبرى لانها ذات الأكبر واقتران الصفري بالكبرى في إيجابها وسلها وكليتهما وجزئتهما يسمى قرينة وضربا والمهيئة الحاصلة من وضع الحد الاوسط عند الحدين الآخرين بحسب حله عليهما أو وضعهما أو حله على أحدهما ووضع للآخر تسمى شكلا وهو أربعة لان الاوسط ان كان محولا في الصفري وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان محولا فيها فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا فيها فهو الشكل الثالث وان كان موضوعا في الصفري ومحولا في الكبرى فهو الشكل الرابع * وانما وضعت الاشكال في هذه المراتب لان الشكل الاول على النظم الطبيعي فان

يقول اذ أشرف المطالب هو الموجبة الكلية وموضوعها أخص من محولها في الغالب وان جاز أن يكون مساويا له أيضا

الثبوت أو الانتفاء مع تكرر ذلك الثالث سواء كان اجزاء المطلوب مفردات أو قضايا وهذا الحصر انما هو بطريق الاستقراء فلا يتناقض جواز ان يكون لزوم المطلوب لقياس لذاته بواسطة مناسبة سوى هذين الوجهين ولا يرد قياس المساواة لان الكلام في حصر القياس المعروف بما سبق وهو خارج عنه ولا ان قولنا كل (ج) (ب) وكل (ا) لا (ب) ينتج لاشي من (ج) (ا) مع عدم تكرر الاوسط لان انتاجه بواسطة استلزام الكبرى لقولنا لاشي من (ا) (ب) وقس على ذلك أمثاله ولا ما قبل من أن الدوران والتزديد والتقسيم يفيد عليه الامر المشترك مع خروجهما عن الوجهين المذكورين لان انتفاء الزوم فيها (قوله اذ أشرف المطالب الخ) يريد ان قوله في الغالب ليس على اختلافه لان الموضوع في السالبة الكلية مبين للمعمول وفي الموجبة والسالبة الجزئيتين قد يكون أهم منه بل المراد منه في أغلب أشرف المطالب أعني الموجبة الكلية انما أطلق الحكم تنبها على شرائها فكأنها كل المطالب (قوله وان جاز أن يكون الخ) نبه بلفظ الجواز على قلته والا فاقوا يجب أن يكون مساويا له (قال توسطه الخ) أي لكونه واسطة يتوسل به الى النسبة أحد الطرفين للآخر أو متوسطا في الذكر والتعلل أو في الصفري والكبرى لكونه أهم من الاصفر وأخص من الأكبر في الغالب (قال لانها ذات الاصفر) فهو نسبة بوصف جزئه قالوا اقتران الخ) قال المحقق الفنازاني المحقق أن القياس باعتبار إيجاب مقدمتيه المقترنتين وسلها وكليتهما وجزئتهما يسمى قرينة وضربا وباعتبار المهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد الاوسط عند الاصفر والأكبر من جهة كونه موضوعا ومحولا يسمى شكلا فقد يتحد الشكل مع اختلاف الضرب وهو ظاهر وقد يكون بالعكس كالوجهين الكبيرين من الشكل الاول والثالث (قال على النظم الطبيعي) أي الذي تقتضيه الطبيعة المستقيمة

يكونا موجبتين أو أحدهما موجبة والآخرى سالبة أو يكونا سالبين وكذا قال فيما يمسده (وقوله يسمى قرينة وضربا الخ) أي فصدوق الضرب بأمر اعتباري هو الاقتران وصدوق الشكل هو المهيئة هذا ظاهره وهو خلاف التحقيق والتحقيق كإبطال السعد ان القياس باعتبار إيجاب مقدمتيه المقترنتين وسلها وكليتهما وجزئتهما يسمى قرينة وضربا وباعتبار المهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد الاوسط عند الاصفر والأكبر من جهة كونه موضوعا ومحولا يسمى شكلا ولاجل هذا قد يتحد الشكل ويتخذ الضرب وهو ظاهر في جميع الاشكال الأربعة فان ضروب الشكل الاول ستة عشر مع اتحاد شكلها وقد يختلف الشكل ويتحد الضرب وذلك كما لو كان

من كليتين موجبتين فلها في الشكل الاول والثالث فقد اتحد الضرب واختلف الشكل (قوله على النظم الطبيعي) أي الذي تقتضيه الطبيعة المستقيمة وذلك لان هذه الاشكال الأربعة انما اتحدت بواسطة صدق قضية بدئية وهي أن المتدرج في المتدرج في الشيء مندرج في ذلك الشيء وهي ظاهرة في الاول دون ما عداها فلذا احتيج لرد الثلاثة الاخيرة للاول فأنزل

النظم الطبيعي هو الانتقال من موضوع المطلوب الى الحد الاوسط ثم منه الى محموله حتى يلزم منه الانتقال من موضوعه الى محموله • وهذا لا يوجد الا في الاول فلذا وضع في المرتبة الاولى ثم وضع الشكل الثاني لانه اقرب الاشكال الباقية اليه لمشاركته اليه في صفراءه وهي أشرف للمقدمتين لانها على موضوع المطلوب الذي هو أشرف من المحمول اذ المحمول انما يطلب لاجله اما إعجاب أو سلباً • ثم الشكل الثالث لان له قرابته اليه لمشاركته اليه في أحسن المتقدمتين ثم الرابع اذ اقرب له أصلاً لخالفته اليه في المتقدمتين وبمدد عن الطبع جداً قال

(أ) أما الشكل الاول فشرط انتاجه إيجاب الصغرى والام بتدرج الاصفر في الاوسط وكلية الكبرى والا لاحتمل أن يكون البيض المحكوم عليه بالاكبر غير البيض المحكوم به على الاصفر وضروبه الناجمة أربع (الاول) من موجبتين كلتيني ينتج موجبة كلية كقولنا كل (جـ بـ) وكل (بـ أ) فكل (جـ أ) الثاني من كلتيني الصغرى موجبة والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل (جـ بـ) ولا شيء من (بـ أ) فلا شيء من (جـ أ) الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض (جـ بـ) وكل (بـ أ) فبعض (جـ أ) الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (جـ بـ) ولا شيء من (بـ أ) فبعض (جـ أ) ليس (أ) ونتج هذا الشكل بينه بذاتها

(أقول) اعلم أن لانتاج الاشكال الاربعة شرائط بحسب كيفية المقدمات وكتبها وشرائط بحسب جهة المقدمات • أما الشرائط التي بحسب الجهة فببأنك بيانيها في فصل المختلطات • وأما الشرائط التي بحسب الكيفية والكيفية في الشكل الاول أمران (أحدهما) بحسب الكيفية إيجاب الصغرى (وثانيهما) بحسب الكيفية كلية الكبرى

(قوله فبأنك بيانيها في فصل المختلطات) أقول وأما أفرد لشرائط بحسب الجهة فصلا على حدة لتكون أسهل في الضبط لمباحثه المتكثرة الشعب

(قوله لمباحثه المتكثرة) الظاهر لمباحثها أي الشرائط الا انه أورد ضمير المذكر الواحد لسبق التعبير عنه بالفصل (قال في الشكل الاول أمران) قبل قد يتحقق الشرائط ولا ينتج وقد لا يتحقق الشرائط وينتج اما الاول فدعوه قولنا مورد القسمة علم وكل علم امر ضروري أو نظري وقولنا بعض النوع انسان ولا شيء من الانسان بنوع مع كذب نفيجهما والجواب عن الاول ان الصغرى كاذبة لان مورد القسمة مفهوم العلم وهو معلوم لاعلم وان أريد من حيث حصوله في الذهن فلا نسلم كذب النتيجة وعن الثاني بان الصغرى ليست من القضايا المتعارفة بان يكون المحمول فيها صادقا على أفراد الموضوع صدق الكل على جزئياته اذ الحكم هنا بتعمد المحمول بالموضوع ذهناً وخارجاً وأما الثاني فدعوه قولنا لا شيء من الحجر بحجر ولا شيء من بعض الحيوان هو الصهل فانه ينتج لا شيء من الحجر صهل مع انتفاء الامر بان سلب شيء عن كل أفراد شيء وحصر شيء آخر في بعض المطلوب يفيد سلب المحصور عن ذلك الشكل والجواب انه الانتاج المذكور بواسطة خصوصية المادة وكون المحمول محصوراً لا باعتبار هيئة الشكل فانه لو بدّل الكبرى بقولنا بعض الحيوان جسم كان الحق الإيجاب

(قوله وضروبه الناجمة)

يقال تحت الباقية تحتاً

وتساجاً وتحتها أهلها أذاً

ولدها بتدري ولا بتدري

وقال تحت للفرس اذا

حان نأجها وقيل تحت

بمعنى تحت كذا في شمس

العلوم اذا علمت هذا تعلم

أن مقاله مبهم مترصاً

على الشارح حيث قال

ضروبه الناجمة ان هذا

لا يوافق كلام أهل الفقه

لان نتج في اللغة لا يستعمل

الا مبتدأ للمجهول فلا

يستعمل منه ناجمة ولا منتجة

على صيغة اسم الفاعل

مجرد وهم

(قوله لكن الشخصية)

جواب عما قاله لان لم أن
ضروب الشكل الاول بحسب
الانقسام ستة عشر بل أربعة
وعشرون لان الشخصية
ممتدة في كبرها فتكون
بقسامها أي موجبة أو سالبة
مضروبة في أحوال الصغرى
الأربعة بآنية اذا وضعت
على الستة عشر كانت أربعة
وعشرين (قوله منزل منزلة
الشكلية) أي فهي داخلة
في الشكلية لان الشكلية
فيها ضبط لموضوعها
فكذلك هذه (قوله
لانتاجها في كبرى هذا
الشكل) لا مفهوم لهذا
الشكل بل وكذا في كبرى
غيره (قوله الاول من
موجبتين كليتين الخ)
جاءوا الضمرين الاولين
منتجين لكليتين مع انتاج
الجزئيتين لان الجزئية
يلزمها الشكلية ولازم
اللازم للشي لازم لذلك
الشي (قوله كقولنا كل
ج با ل) أي كل انسان
حيوان وكل حيوان جسم
ينتج كل انسان جسم

أما الاول فلان الصغرى لو كانت سالبة لم ينتج الا صفر تحت الاوسط فلم يحصل الانتاج
لان الكبرى تدل على أن ما ثبت له الاوسط فهو محكوم عليه بالا كبر والصغرى على تقدير كونها
سالبة حاكمة بان الاوسط سلوب عن الاصفر فالاصفر يكون داخلا فيما ثبت له الاوسط فالحكم
على ما ثبت له الاوسط لا يمتد الى الاصفر فلا يلزم النتيجة • وأما الثاني فلان الكبرى لو كانت
جزئية لكان معناها أن بعض الاوسط محكوم عليه بالا كبر • وجاز أن يكون الاصفر غير ذلك
البعض فالحكم على بعض الاوسط لا يمتد الى الاصفر فلا يلزم النتيجة مثلا يصدق كل انسان
حيوان وبعض الحيوان فرس ولا يصدق بعض الانسان فرس وضروبه الناتجة باعتبار هذين
الشرطين أربعة لان الضروب الممكنة الانقضاء في كل شكل ستة عشر فائق قد علمت أن القضية
منحصرة في الشخصية والمحصورة والمهمة لكن الشخصية منزلة منزلة الشكلية لانتاجها في كبرى
هذا الشكل • فاذا قلنا هذا زيد وزيد انسان ينتج بالضرورة هذا انسان • والمهمة في قوة الجزئية
فالقضية المتعبرة ليست الا المحصورة وهي أربعة الشكلية والجزئيات وهي متعبرة في الصغرى
وفي الكبرى فاذا قرنت احدى الصغريات الاربع باحدى الكبريات الاربع يحصل منه ستة عشر
ضربا لكن اشتراط الامر الاول اسقط ثمانية أضرب الصغريان السالبتان مع الكبريان الاربع
والامر الثاني أربعة أخرى تصغريان الموجبتان مع الجزئيتين فلم يبق الا أربعة أضرب الاول
من موجبتين كليتين ينتج موجبة شكلية كقولنا كل (ج ب) وكل (ب ا) فكل (ج ا)

(قوله لكن اشتراط الامر الاول اسقط ثمانية أضرب) أقول هذا طريقة الحذف والاسقاط وأما
طريقة التحصيل فهو ان يقال الصغرى موجبتان مع الكليتين في الكبرى فتصل أربعة فقس
على ذلك سائر الاشكال • واعلم ان حاصل الشكل الاول هو اندراج الاصفر بلكه أو بعبارة في
الاوسط المحكوم عليه كليا بالا كبر إيجابا أو سلبا فيكون الاصفر بلكه أو بعبارة أيضا محكوما عليه
بالا كبر اما إيجابا أو سلبا فينتج المحصورات الأربع وذلك من خواصه فان ما عداه لا ينتج إيجابا
كليا وان حاصل الشكل الثاني ان الاصفر والا كبر متافيان في الاوسط إيجابا أو سلبا فيتافيان قطعا
فيكون الا كبر سلوبا عن الاصفر كليا أو جزئيا فلا ينتج الشكل الثاني الاسالبة فضربان منه ينتجان

(قال أما الاول) ما ذكره دليل لمي للاشتراط المذكور ولظهوره في الشكل الاول أوردته ولم يذكر
الدليل الآتي أعني الاختلاف مع جريانه فيه لعدم الحاجة اليه بخلاف الاشكال الباقية فان دليلها
العمومي وهو عدم الاندراج غني فلذا اكتفوا به بالدليل الآتي • وأما قلنا بجران الاختلاف فيه عند انتفاء
أحد الامرين لاننا اذا قلنا لا شيء من الحجر يجرى حيوان وكل حيوان حاس أو جسم كان الحق في الاول
السلبي وفي الثاني الإيجابي • واذا قلنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس أو ناطق كان الحق في
الاول السلبي وفي الثاني الإيجابي (قال وضروبه الناتجة) في شمس العلوم تحت الناقية تجا ونتاجا ونتاجها
أهلها اذا ولدها التضع يمتد ولا يمتد وأنشأت الفرس اذا حان نتاجها وقيل ان تحت بمعنى تحت
فأقل لا يساعد أهل اللغة استعمال الناتجة لان ينتج لم يستعمل الا بجهولا وكذا لا يصح قولهم
الضروب المنتجة على صفة اسم الفاعل لان المستعمل انتج الناقية أهلها وهم (قال الاول من موجبتين
كليتين) جاءوا الضمرين الاولين منتجين لكليتين مع انها ينتجان للجزئيتين أيضا لان لزومها

(قوله الثاني من كليتين الخ) نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بمجرب ينتج لاشي من الانسان بمجرب (قوله الثالث من موجبين الخ) نحو بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق (قوله الرابع من موجبة الخ) نحو بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان بفرض ينتج ليس بعض الحيوان بفرض (قوله (١٩٧)) ونتائج هذه الضروب

الثاني من كليتين والصغرى موجبة كلية والكبرى سالبة كلية ينتج كلية سالبة كقولنا كل (ج ب) لاشي من (ب ا) فلا شيء من (ج ا) الثالث من موجبين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض (ج ب) وكل (ب ا) فبعض (ج ا) الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ج ب) ولا شيء من (ب ا) فليس بعض (ج ا) ونتائج هذه الضروب بينة بذاتها لا يحتاج الى برهان • واعلم ان ههنا كيفيتين ايجاب وسلب واشرفها الايجاب لانه وجود والسلب عدم والوجود اشرف وكيين الكلية والجزئية واشرفها الكلية لانها اضبط وانفع في العلوم واخص من الجزئية والاضبط لانها على امر زائد اشرف فعلى هذا تكون الموجبة الكلية اشرف المحصورات لانها على اشرفين واخصها سالبة الجزئية لاحتوائها على اخصين والسالبة الكلية اشرف من الموجبة الجزئية لان شرف السلب الكلي باعتبار الكلية وشرف الايجاب الجزئي بحسب الايجاب وشرف الايجاب من جهة واحدة وشرف الكلية من جهات متعددة ولما كان المقصود من الاقيدة نتائجها رتب باعتبار ترتيب نتائجها شرفا فقدم المنتج لالشراف على غيره قال

(وأما الشكل الثاني فشرطه اختلاف مقدمته بالكيف وكلية الكبرى والاحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وهو صدق القياس مع ايجاب النتيجة تارة ومع سلبها أخرى) (أقول) لانتاج الشكل الثاني أيضاً شرطان بحسب الكيفية والسلبية أما بحسب الكيفية فاختلاف مقدمته في الكيف بلان تكون احدهما موجبة والاخرى سالبة • وأما بحسب السلبية فكلية الكبرى وذلك لانه لو لم يتحقق أحد الشرطين لحصل الاختلاف الموجب للعقم وهو صدق القياس تارة مع الايجاب وأخرى مع السلب والاختلاف موجب للعقم أما لزوم الاختلاف على سالبة كلية وآخرا سالبة جزئية وان حاصل الشكل الثالث ان الاصغر لاقى الاوسط ايجابا والاكثر لاقى ايجابا أو سلبا فيتلاقان في الجملة اما ايجابا أو سلبا فلا ينتج الشكل الثالث الا جزئية ثلاثة ضروب منه ينتج موجبة جزئية وثلاثة أخرى سالبة جزئية • وأما الشكل الرابع فينتج موجبة جزئية وسالبة اما كلية أو جزئية

بواسطة المقدمة الاجنبية وهي ان لازم اللازم لشي لازم لذلك الشيء (قال ونتائج ههنا الضروب) أي من حيث انها نتائج فيقول الى انتاجها بينة أي ظاهرة بذات الضروب لا يحتاج الى برهان (قال والوجود اشرف) لترتب الكليات عليه (قال لانها اضبط) أي أسهل ضبطاً بخلاف الجزئيات (قال ولما كان المقصود من الاقيدة) أي المنتجة فلذا رتب الضروب بحسب التأنيم ولم يترتب الاشكال بحسبها لعدم لزوم النتيجة لها (قال لحصل الاختلاف الموجب للعقم) وجوب العقم عدم الاندراج والاختلاف أثره الدال عليه فالاجاب من حيث العلم

من الكيف لا يشكل على هذا الشرط عدم الاندراج كما مر في الشكل لان الاول الاندراج هنا غير منظور له أولا بخلافه في الشكل الاول لان الاندراج هنا انما يكون بعد الرد (قوله وهو صدق القياس) أي تحققه تارة مع الايجاب وتارة مع السلب والفرض ان القياس واحد (قوله والاختلاف موجب للعقم) في الحقيقة موجب للعقم عدم الاندراج والاختلاف أثره الدال عليه

(قوله فلاه يصدق كل انسان (١٩٨) حيوان وكل ناطق حيوان والحق الايجاب) أي الذي هو كل انسان ناطق وهو

تقدير انتفاء الشرط الاول فلاه لو اختلفت المقدمتان في الكيف فاما أن يكونا موجبتين أو ساليتين وأما كان يتحقق الاختلاف • وأما اذا كانتا موجبتين فلاه يصدق كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان والحق الايجاب ولو بدلنا الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان كان الحق السالب • وأما اذا كانتا ساليتين فلصدق قولنا لاشي من الانسان بحجر ولا شي من الفرس بحجر فالحق السالب ولو قلنا ولا شي من الناطق بحجر فالحق الايجاب • وأما لزوم الاختلاف على تقدير انتفاء الشرط الثاني فلاه لو كانت الكبرى جزئية فهي إما أن تكون موجبة أو سالبة وعلى كلا التقديرين يتحقق الاختلاف • اما على تقدير إيجابها فلصدق قولنا لاشي من الانسان فرس وبعض الحيوان فرس والصادق الايجاب ولو بدلنا الكبرى بقولنا وبعض الصاهل فرس كان الصادق السالب وأما على تقدير سلبها فلصدق قولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان والصادق الايجاب أو بعض الحجر ليس بحيوان والحق السالب • وأما أن الاختلاف موجب لعقم القياس فلاه يصدق مع الايجاب لم يكن منتجاً للسلب والصادق مع السلب لم يكن منتجاً للايجاب لان المعنى بالانتاج استلزام القياس لاحدهما على التمين قال

(وضروبه الناتجة أيضاً أربعة الاول من كليتين والصغرى موجبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل (ج) ولا شي من (ا ب) فلا شي من (ج ا) بالخلق وهو ضم قبض النتيجة الى الكبرى لينتج قبض الصغرى وانكسار الكبرى ليرتد الى الشكل الاول • الثاني من كليتين والكبرى موجبة كلية ينتج سالبة كلية كقولنا لاشي من (ج ب) وكل (ا ب) فلا شي من (ج ا) بالخلق وبالعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة • الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ج ب) ولا شي من (ا ب) فليس بعض (ج ا) بالخلق وبالعكس الكبرى ليرجع الى الاول ونفرض موضوع الاول الجزئية (د) فكل (د ب) ولا شي من (ا ب) فلا شي من (دا) ثم قول بعض (ج د) ولا شي من (دا) فيبض (ج) ليس (ا) الرابع من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ج ب) ليس (ب) وكل (ب) فيبض (ج) ليس (ا) بالخلف والافتراض ان كانت السالبة مركبة (أقول) الضروب المنتجة في الشكل الثاني بحسب مقتضى الشرطين أيضاً أربعة لا يسقط باعتبار الشرط الاول ثمانية أضرب السالبتان والموجبتان الكلكتان والجزئيتان والمتفقتان وباعتبار الشرط الثاني أربعة أخرى الكبرى الموجبة والجزئية مع السالبتين والجزئية السالبة مع الموجبتين فبقيت الضروب الناتجة أربعة الاول من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل (ج ب) ولا شي من (ا ب) فلا شي من (ج ا) بياض بالخلف والعكس أما الخلف فهو في هذا الشكل أن يؤخذ قبض النتيجة ويجعل الصغرى لان نتائج هذا الشكل سالبة فقبضها وهو الموجبة يصلح لصغرى الشكل الاول ويجعل الكبرى القياس كبرى لانها لعليتها تصلح لكبرى الشكل الاول (قال ان كانت السالبة مركبة) لاحاجة الى هذا التقييد لان الصغرى موجبة كلية فالوضع موجود ولذا لم يذكره في شرح المطالع

نتيجة ذلك القياس وقوله كان الحق السالب أي وأما الايجاب الذي هو نتيجته وهو كل انسان فرس فكاذبة (قوله والحق السالب) أي الذي هو نتيجة ذلك القياس وهو لاشي من الانسان فرس وقوله ولو قلنا ولا شي من الناطق بحجر أي لو قلنا بدل الكبرى لاشي من الناطق بحجر كان الحق الايجاب وأما نتيجة ذلك القياس وهي لاشي من الانسان بناطق فكاذبة (قوله فهي اما ان تكون موجبة أي والصغرى سالبة جزئية أو كلية وقوله أو سالبة أي والصغرى موجبة جزئية أو كلية فسقط هذا أربعة وبما تقدم ثمانية (قوله لان المعنى بالانتاج الخ) أي فالزوم واحد فقط كان ايجاباً أو سالباً وهذا قد وجدناه محققاً تارة يكون في الايجاب وتارة يكون في السلب مع ان المادة الايجاب أو السلب فليس القياس مستلزماً لشي معين (قوله والمتفقتان) أي بالسلبية

والجزئية السالبتين أي كليتين أو جزئيتين أو مختلفتين وكذا يقال في قوله والموجبتان فالسالبان فهما أربعة والموجبتان فهما أربعة قوله الاول من كليتين (والكبرى سالبة نحو كل انسان حيوان ولا شي من الحجر بحجر) أي الحيوان لا شيء من الانسان بحجر

(قوله يقال لو لم يصدق لاشئ من ج ١) أى لاشئ من الإنسان بحجر يصدق تقيضه وهو بعض الإنسان بحجر ثم تضم هذا التقيض الى كبرى القياس هكذا بعض الإنسان حجر ولا شئ من الحجر يحويوان ينتج من الشكل الاول بعض الأنهار ليس يحويوان وهذا مناقض لصغرى القياس المفروضة الصدق وهي كل انسان حيوان وما ناقض مفروض الصدق فهو باطل وهذا البطلان اما جاء من الصغرى التي هي تقيض النتيجة فتكون باطلة فتكون النتيجة حقاً وهو المطلوب (قوله لا يلزم من الصورة) أى لم يحصل من الهيئة لانها هيئة الشكل الاول المستوفى لشروطه وهي بديهية الانتاج (قوله فيكون من المادة) كونه من المادة يجعل محتمل لان يكون من ذات الكبرى أو من ذات الصغرى فين ذلك بقوله وليس من الكبرى لانها مفروضة الصدق فتبين ان يكون من تقيض النتيجة وهي الصغرى (قوله يقال متى صدقت القرينة) أي الضرب الذي الكلام فيه الذي هو الاول من الشكل الثاني وهما الشكيتان الموجبة والسالبة وقوله صدقت الصغرى مع عكس الكبرى أي وهو عين الشكل الاول فالاول لازم لهذا الضرب بعكس الكبرى ووجه الزوم ان عكس الكبرى لازم لها ويلزم من صدق الاصل صدق العكس فيلزم حينئذ انه متى صدق هذا الضرب صدق ذلك (١٩٩) الضرب ففي صدق كل انسان حيوان ولا

فيتنظم منها قياس في الشكل الاول ينتج لا يناقض الصغرى يقال لو لم يصدق لاشئ من (ج ١) لصدق بعض (ج ١) ونضمه الى الكبرى هكذا بعض (ج ١) ولا شئ من (ا ب) ينتج من الشكل الاول بعض (ج) ليس (ب) وقد كان الصغرى كل (ج ب) هذا خلف والخلف لا يلزم من الصورة لانها بديهية الانتاج فيكون من المادة وليس من الكبرى لانها مفروضة الصدق فتبين ان يكون من تقيض النتيجة فيكون محالاً فالنتيجة حق وأما العكس فبان بعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول وينتج النتيجة المذكورة فيقال متى صدقت القرينة صدقت الصغرى مع عكس الكبرى ومتى صدقت الصغرى مع عكس الكبرى صدقت النتيجة ففي صدقت القرينة صدقت النتيجة وهو المطلوب الثاني من كايئين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا لاشئ من (ج ب) وكل (ا ب) فلا شئ من (ج ١) بالخلف والعكس أما الخلف فالطريق المذكور وأما العكس فلا يمكن بعكس الكبرى لانها لا يجابها لانعكس الاجزئية والجزئية لا تنتج في كبرى الشكل الاول بل بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة فاذا عكسنا لاشئ من (ج ب) الى لاشئ من (ب ج) وجعلناها كبرى وكبرى القياس الصغرى وقتنا كل (ا ب) ولا شئ من (ج ب) ينتج من ثاني الشكل الاول لاشئ من (ا ج) وهو ينمكس الى لاشئ من (ج ١) وهو المطلوب الثالث من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية كقولنا

الشكل الثاني والحوايه ا ب متى صدقت القرينة صدقت الصغرى مع عكس الكبرى ومتى صدقت الصغرى مع عكس الكبرى صدقت النتيجة ينتج انه متى صدقت القرينة صدقت النتيجة وحاصله ان الثاني لازم للاول والنتيجة لازمة للاول ولازم اللازم لاشئ لازم لذلك الشئ (قوله الثاني من كليتين) والصغرى سالبة نحو لاشئ من الانسان فرس وكل صاهل فرس ينتج لاشئ من الانسان بصاهل (قوله بالطريق المذكور) أي بان تقول لو لم تصدق هذه النتيجة لصدق تقيضها وهي بعض الانسان صاهل فتضم هذا التقيض للكبرى على انه صغرى هكذا بعض الانسان صاهل وكل صاهل فرس ينتج بعض الانسان صاهل وهو مناقض للصغرى المفروضة الصدق والمناقضة اما جاءت من تقيض النتيجة فيكون عينها حقاً وهو المطلوب (قوله فاذا عكسنا لاشئ من ج ب) أي فاذا عكسنا لاشئ من الانسان فرس الى لاشئ من الفرس بانسان (قوله وقتنا كل ا ب) أي وقتنا كل صاهل فرس ولا شئ من الفرس بانسان انتج لاشئ من الصاهل بانسان وهو ينمكس الى لاشئ من الانسان بصاهل وهو المطلوب (قوله الثالث من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية) نحو بعض الانسان حيوان ولا شئ من الحجر يحويوان ينتج بعض الانسان ليس بحجر

(قوله بالخلف والعكس) كما مر بان قول لو لم تصدق هذه النتيجة وهي بعض الانسان ليس بمجر اصدق قضيها وهو كل انسان حجر وتضمها لكبرى الاصل هكذا كل انسان حجر ولا شيء من الحجر يحويان ينتج لاشيء من الانسان بحجوان وقد كان الاصل بعض الانسان حيوان هذا خالف هذا طريق الخلف * وأما العكس فتعكس الكبرى وهي لاشيء من الحجر يحويان الى لاشيء من الحيوان بمجر فترد الى الشكل الاول فتكون النتيجة بعض الانسان ليس بمجر وهو المطلوب (قوله وهو ان يفرض ذات موضوع الصغرى الخ) حامله انك تفرض موضوع الصغرى أي ماصدقات الانسان كاتب وتعمل عليه وصف المحمول ثم وصف الموضوع فتقول كل كاتب حيوان وكل كاتب انسان ثم تأخذ المقدمة الاولى وهي كل كاتب حيوان وتضمها لكبرى الاصل وتقول ولا شيء من الحجر يحويان ينتج من الضرب الاول من الشكل الثاني لاشيء من الكاتب بمجر ثم تأخذ المقدمة الثانية من مقدمتي (٢٠٠) الافتراض وهي الحاصلة من حل وصف الموضوع على (د) وهي كل كاتب

بعض (ج ب) ولا شيء من (اب) فبعض (ج) ليس (ا) بالخلف والعكس كما مر والافتراض وهو أن يفرض ذات موضوع الصغرى (د) فكل (د ب) وكل (د ج) ثم يضم المقدمة الاولى الى الكبرى ويقال كل (د ب) ولا شيء من (اب) لينتج من أول هذا الشكل لاشيء من (دا) ثم يعكس المقدمة الثانية الى بعض (ج د) وتضم مع نتيجة القياس الاول هكذا بعض (ج د) ولا شيء من (دا) لينتج من الشكل الاول بعض (ج) ليس (ا) وهو المطلوب فالافتراض يكون أبدا من قياسين (أحدهما) من ذلك الشكل ولكن من ضرب أجلي والآخر من الشكل الاول الرابع من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ج) ليس (ب) وكل (اب) فبعض (ج) ليس (ا) ولا يمكن بانه بالعكس لا يعكس الكبرى لأنها تنعكس جزئية والجزئية لاتصلح لكبرية الشكل الاول ولا يمكن الصغرى لأنها لاتقبل العكس وتقدير قبولها لاتقع في كبرى الشكل الاول فيبانه اما بالخلف أو بالافتراض اذا كانت السالبة الجزئية مركبة ليتحقق وجود الموضوع وانما رتب الضروب على ذلك الترتيب لان الضربين الاولين منتجتان للعكس فلا بد من تقديمها على الآخرين وقدم الاول على الثاني والثالث على الرابع لاشيائها على صغرى الشكل الاول بخلاف الثاني والرابع قال (واما الشكل الثالث فشرطه إيجاب الصغرى والاحصل الاختلاف وكلية احدى مقدمتيه والا لكان البعض المحكوم عليه بالأصغر غير البعض المحكوم عليه بالأكبر فلم نجب التعدية وضروبه الناتجة ستة (الاول) من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل (ب ج) وكل (با) (قال كامر) أي مع تعكس النتيجة (قال ليتحقق وجود الموضوع) محققا أو مقدر أفيصح فرضه شيئا مبنيا

انسان فتعكسها الى بعض الانسان كاتب وتضم هذه النتيجة للنتيجة الاولى على ان هذه صغرى هكذا بعض الانسان كاتب ولا شيء من الكاتب بمجر ينتج من الشكل الاول بعض الانسان ليس بمجر وهو المطلوب (قوله ولكن من ضرب أجلي) أي كما هنالاه أقام الدليل على الانتاج للضرب الثالث قياس من الضرب الثاني وقد أقام الدليل عليه فيما مر (قوله لاتقبل العكس) أي لما مر ان السالبة الجزئية لا عكس لها اذ

لا يجمع في العكس الحيزتين (قوله وتقدير قبولها) أي بان يكون من احدى الخاصتين أي الشرطية الخاصة فبعض والعرفية الخاصة فانه قد مر ان الخاصتين الساليتين الجزئيتين يتعكسان معرفة خاصة (قوله اذا كانت السالبة الجزئية مركبة) شرط في الافتراض مثلا بعض الكاتب ليس ساكن الاصابع مادام كاتباً لا دائماً وكل جاد ساكن الاصابع ينتج بعض الكاتب ليس بمجداد فالصغرى سالبة جزئية مركبة فوضوعها موجود لان المعجز إيجاب لان لادائماً متناه بعض الكاتب ساكن الاصابع بالفعل واذا كان المعجز موجوداً دل ذلك على ان الموضوع موجود فتفرض الموضوع شيئاً معنياً كزبد وتعمل عليه وصف المحمول ثم وصف الموضوع وتقول زيد كاتب زيد ليس ساكن الاصابع ثم خذ المقدمة الثانية وتضمها للكبرى هكذا زيد ليس ساكن الاصابع وكل جاد ساكن الاصابع ينتج زيد ليس بمجداد ثم ضم هذه النتيجة للمقدمة الاولى من مقدمتي الافتراض بدعكس تلك المقدمة فتقول بعض الكاتب زيد وزيد ليس بمجداد ينتج بعض الكاتب ليس بمجداد وهو المطلوب (قوله الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية نحو كل ب ج الخ) أي كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق

(قوله بالخلف) بأن قول لو لم تصدق النتيجة لصدق قبضها ونجمله كبرى على نظير ما تقدم ينتج ما ينافي إحدى المقدمات المفروضة الصدق (قوله فكل د ب) أي قضيته لصغرى القياس (قوله الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى) نحو بعض ب ج الخ أي بعض الانسان حيوان ولا شيء من الانسان بهمال ينتج بعض الحيوان ليس بهمال فلو لم تصدق هذه النتيجة لصدق قبضها ثم نجعل ذلك النقيض كبرى لصغرى الاصل ينتج بعض الانسان صهال وهو منافي لكبرى الاصل المفروضة الصدق هذا طريق الخلف وطريق العكس ان تمكس الصغرى فيرئد الى الشكل الاول فينتج المطلوب وأما دليل الافتراض في هذا الضرب ان يفرض موضوع الصغرى شيئاً معنياً كضاحك ونحمل عليه وصفي الموضوع والمحمول في الصغرى فنقول كل ضاحك انسان وكل ضاحك حيوان فضم الاول من هاتين المقدمتين لكبرى القياس على ان كبرى القياس كبرى ينتج لاشيء من الضاحك بهمال قضيته لثانية الافتراض على ان ثانياً الافتراض كبرى ينتج بعض الحيوان ليس بهمال وهو المطلوب (قوله السادس من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى) (٢٠١) نحو كل ب ج أي كل انسان

حيوان وبعض الانسان ليس بفرس فبعض الحيوان ليس بفرس ولوم تصدق هذه النتيجة لصدق قبضها وهو كل حيوان فرس وضم لصغرى القياس هكذا كل انسان حيوان وكل حيوان فرس ينتج كل انسان فرس وهو يناقض الكبرى المفروضة الصدق (قوله ان كانت السالبة مركبة) مثلاً كل كاتب انسان وبعض الكتاب ليس بساكن الاصابع مادام كاتباً لادانما ينتج بعض الانسان ليس

بعض (ج ا) بالخلف وهو ضم قبض النتيجة الى الصغرى لينتج قبض الكبرى وبالرؤى الاول بعكس الصغرى (الثاني) من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل (ب ج) ولا شيء من (ب ا) فبعض (ج) ليس (ا) بالخلف وبكس الصغرى (الثالث) من موجبتين والكبرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض (ب ج) وكل (ب ا) فبعض (ج ا) بالخلف وبكس الصغرى ويفرض موضوع الجزئية (د) فكل (د ب) وكل (ب ا) فكل (د ا) ثم نقول كل (د ج) وكل (د ا) فبعض (ج ا) وهو المطلوب (الرابع) من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ب ج) ولا شيء من (ب ا) فبعض (ج) ليس (ا) بالخلف وبكس الصغرى (الخامس) من موجبتين والصغرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل (ب ج) وبعض (ب ا) فبعض (ج ا) بالخلف وبكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة والافتراض (السادس) من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل (ب ج) وبعض (ب ا) ليس (ا) فبعض (ج) ليس (ا) بالخلف والافتراض ان كانت السالبة مركبة (اقول) يشترط في انتاج الشكل الثالث بحسب كيفية المقدمات ابجاب الصغرى وبحسب الكلية كاية احدى المقدمتين • اما ابجاب الصغرى فلا نلو كانت سالبة فالكبرى اما أن تكون موجبة أو سالبة وأما كان يحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج اما اذا كانت موجبة فكقولنا لاشيء من

(م - ٢٦ - شروح التسمية ثانی) بساكن الاصابع مادام كاتباً فالكبرى موجودة الموضوع وان كانت سالبة لان الجزء الثاني لا كان موجباً دل ذلك على ان الجزء الاول موضوعه موجود فتفرض (ج) موضوع الكبرى شيئاً معنياً كريد ونحمل عليه وصفي الموضوع والمحمول • فنقول زيد كاتب زيد ليس ساكن الاصابع ثم تأخذ الاولى من هاتين المقدمتين ونجمله صغرى ونضم لها صغرى القياس على انها كبرى هكذا زيد كاتب وكل كاتب انسان ينتج زيد انسان ثم تأخذ هذه النتيجة وقضيته للمقدمة الثانية من مقدمتي الافتراض على ان المقدمة المذكورة كبرى هكذا زيد انسان زيد ليس ساكن الاصابع ينتج بعض الانسان ليس ساكن الاصابع فالافتراض في كبرى هذا الضرب لا ينافي فيها دليل الافتراض الا اذا كانت مركبة لانها سالبة والسالبة لا تقتضي وجود الموضوع حتى يفرض شيئاً معنياً الا ان تكون مركبة • هذا حاصل كلام الشارح والحق ان كبرى هذا الضرب وان لم تكن مركبة يأتي فيها دليل الافتراض لان موضوعها موجود اذ الموضوع في الكبرى هو موضوع الصغرى بينه والصغرى موجبة فيكون موجوداً البتة فتأمل ثم بعد ان كتبت هذا رأيت العلامة عبد الحكيم صرح بهذا حيث قال قوله ان كانت مركبة لاجابة لهذا التقييد لان الصغرى موجبة فالكبرى موضوعها (ج) موجود فتأمل

(قوله اذ هذا الشكل الخ) (٢٠٢) علة لكون قبيض النتيجة كلياً (قوله وتأنهما عكس الصغرى) أي

الجزئية [قوله وهو
ان يفرض موضوع
الجزئية د) أي ضاحك
وتحمل عليه وصفي المهدول
والموضوع فتقول كل
ضاحك انسان وكل
ضاحك حيوان ثم قسم
المقدمة الاولى الى كبرى
القياس ثم تأخذ النتيجة
وتجعلها كبرى لمقدمة
الافتراض الثانية ينتج من
الشكل الثالث بعض الحيوان
ناطق وهو المطلوب واعلم
انه يؤخذ من استقراء
كلام الشارع هنا وفيما
بعد ان دليل الافتراض
لا يكون الا في الجزئية
التي موضوعها موجود
ويؤيد هذا انه لم يأت به
في الضربين الاولين
لكونهما من كليتين
وكذلك الشيخ السنوسي
في مختصره كذا قال
بعضهم ولكن في ظني
انه قد مر في أول العكس
المستوي ان دليل
الافتراض يكون أيضاً في
الكليتين وكلية الموضوع
لا تنافي فرض الموضوع
شيئاً معناه لان الفرض

الانسان فرس وكل انسان حيوان أو ناطق فالخفي في الاول الايجاب وفي الثاني السلب • وأما اذا
كانت سالبة فكما اذا بدلتا الكبرى بقولنا ولا شيء من الانسان جهال أو حمار والصادق في
الاول الايجاب وفي الثاني السلب • وأما كلية احدى المقدمتين فلانها لو كانتا جزئيتين احتمل أن
يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه بالاكبر غير البعض من الاوسط المحكوم عليه بالاصغر
فلن يجب تقديرة الحكم من الاوسط الى الاصغر كقولنا بعض الحيوان انسان وبهذه فرس والحكم
على بعض الحيوان بالفقرية لا يمتد الى البعض المحكوم عليه بالانسانية وباعتبار هذين الشرطين
تحصل الضروب ستة لان اشتراط ايجاب الصغرى حذف ثمانية أضرب كما في الاول واشتراط كلية
احداهما حذف ضربين آخرين وهما الكبرى الجزئيتان مع الموجبة الجزئية الاول من موجبتين
كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل (ب ج) وكل (با) فبعض (ج ا) (بوجوبين أحدهما
الحذف وطريقه في هذا الشكل أن يجعل قبيض النتيجة الكلية كبرى اذ هذا الشكل لا ينتج الا
جزئية وصغرى القياس لايجابها صغرى فينتظم منها قياس في الشكل الاول ينتج لا ينافي الكبرى
يقال لو لم يصدق بعض (ج ا) لصدق لاشئ من (ج ا) وكل (ب ج) ولا شيء من (ج ا)
ينتج لاشئ من (با) وكان الكبرى كل (با) هذا حذف وتأنهما عكس الصغرى ليرجم الى
الشكل الاول وينتج النتيجة المطلوبة بينها الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية
كقولنا كل (ب ج) ولا شيء من (با) فبعض (ج ا) ليس (ا) بالحذف وبعكس الصغرى كما
ساف في الضرب الاول بلا فرق وانما لم ينتج هذان الضربان كلية لجواز أن يكون الاصغر أعز
من الاكبر وامتناع ايجاب الاخض لكل أفراد الامم أو سلب عنها كقولنا كل انسان حيوان وكل
انسان ناطق أو لاشئ من الانسان فرس واذا لم ينتج السكابة لم ينتج شيء من الضروب الباقية
لان الضرب الاول اخض الضروب المنتجة للايجاب والضرب الثاني اخض الضروب المنتجة للسلب
وعدم انتاج الاخض مستلزم لعدم انتاج الامم • الثالث من موجبتين والكبرى كلية ينتج موجبة
جزئية كقولنا بعض (ب ج) وكل (با) فبعض (ج ا) بالحذف وبعكس الصغرى وهو ظاهر
والافتراض وهو أن يفرض موضوع الجزئية (د) فكل (دب) وكل (دج) فقسم المقدمة
الاولى الى كبرى القياس لينتج من الشكل الاول كل (دا) ثم تجعلها كبرى للمقدمة الثانية
لينتج من أول هذا الشكل بعض (ج ا) وهو المطلوب الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة
كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ب ج) ولا شيء من (با) فبعض (ج ا) ليس (ا)
بالطرق الثلاثة والشكل ظاهر الخامس من موجبتين والصغرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا

(قال مستلزم لعدم الانتاج الامم) اذ لو أنتج الامم أنتج الاخض لان النتيجة حينئذ لازمة للامم
والامم لازم للاخض فيكون النتيجة لازمة للاخض لان لازم لازم ولذا يكون النتيجة عكسا
لما يلزم من القياس ولا ينافي ذلك كونها لازمة لذات الاخض لان الامم ليس مقدمة غريبة بان
لا يكون لازماً له أو مخالفاً له في الطرفين ولان معنى انتاج الامم كون النتيجة لازمة له في جميع
المواد ومن جعلها الاخض فلو كان الامم منتجا كان الاخض منتجا وعدم كون الاخض حينئذ
ضرباً مغايراً للامم لا يضر في ذلك

(قوله لان الجزية لاتقع في كبرى الشكل الاول) أي لانها تنكس (٢٠٣) جزية (قوله لا تصلح لصغرى

الشكل الاول) أي لان الكبرى اذا عكست يصير من الشكل الرابع ويرتد الى الاول بعكس الترتيب فيقول الامر الى ان عكس الكبرى قد وقع صغرى في الشكل الاول (قوله والاخص أشرف) أي فلها قدموا هذين الصغرين على غيرها من الصغروب وقدم الاول على الثاني لشرفه بإيجاب مقدمته • وقدم الثالث على الرابع لكون كبراه موجبة فهو أشرف منه وقدم الخامس على السادس لشرفه بكون كلنا مقدمته موجبة ولظهور كل ذلك لم يتعرض الشارح له **فنتبين** قول الشارح في أول الحبل وباعتبار هذين الشرطين نحصل الصغروب ستة منها يحصل التزاما اذا المتطور له في اعتبار الاشتراطاتما هو الاسقاط لا التحصيل فاندفع ما يقال ان في كلام الشارح تناها وذلك لان قوله وباعتبار هذين الشرطين نحصل الصغروب ستة متضمني ان هذا الاشتراط منظور فيه للتحصيل وقوله بمد لان

كل (ب ج) وبعض (ب ا) فبعض (ج ا) بالخلف والافراض وهو فرض موضوع الكبرى (د فكل (د ب) وكل (دا) فيحصل المقدمة الاولى صغرى وصغرى الاصل كبرى فشكل (د ب) وكل (ب ج) ينتج من الشكل الاول كل (د ج) ونجعلها صغرى للمقدمة الثانية هكذا كل (د ج) وكل (دا) فبعض (ج ا) وهو المطلوب وبكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة لايكس الصغرى لان الكبرى جزية والجزية لاتصلح لكبروية الشكل الاول • السادس من موجبة كلية صغرى وسالبة جزية كبرى ينتج سالبة جزية كقولنا كل (ب ج) وبعض (ب ا) فبعض (ج ا) ليس (ا) بالخلف والافراض في الكبرى ان كانت سالبة مركبة لينتج وجود الموضوع لايكس الصغرى لان الجزية لاتقع في كبرى الشكل الاول ولا يكس الكبرى لانها لا تقبل العكس ويتقدير انكاسها لاتصلح لصغرية الشكل الاول وانما وضعت هذه الصغروب في هذه المراتب لان الاول أخص الصغروب المنتجة للإيجاب والثاني أخص الصغروب المنتجة للسلب والاخص أشرف • وقدم الثالث والرابع على الآخرين لاشغالها على كبرى الشكل الاول قال (وأما الشكل الرابع فشرطه بحسب الكمية والكيفية إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى واختلافها بالكيف مع كلية احدهما والا يحصل الاختلاف للموجب لعدم الانتاج • وضروبه الناتجة ثمانية الاول من موجبتين كلتين ينتج موجبة جزية كقولنا كل (ب ج) وكل (اب) فبعض (ج ا) بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة الثاني من موجبتين والكبرى جزية ينتج موجبة جزية كقولنا كل (ب ج) وبعض (اب) فبعض (ج ا) لئلا • الثالث من كلتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا لاشئ من (ب ج) وكل (اب) فلا شئ من (ج ا) لئلا الرابع من كلتين والصغرى موجبة ينتج سالبة جزية كقولنا كل (ب ج) ولا شئ من (اب) فبعض (ج ا) ليس (ا) بعكس المقدمتين • الخامس من موجبة جزية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزية كقولنا بعض (ب ج) ولا شئ من (اب) فبعض (ج ا) ليس (ا) لئلا • السادس من سالبة جزية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزية كقولنا بعض (ب ا) فبعض (ج ا) ليس (ج) وكل (اب) فبعض (ج ا) ليس (ا) يكس الصغرى ليرتد الى الثاني • السابع من موجبة كلية صغرى وسالبة جزية كبرى ينتج سالبة جزية كقولنا كل (ب ج) وبعض (ا) ليس (ب) فبعض (ج ا) ليس (ا) يكس الكبرى ليرتد الى الثالث • الثامن من سالبة كلية صغرى وموجبة جزية كبرى ينتج سالبة جزية كقولنا لاشئ من (ب ج) وبعض (اب) فبعض (ج ا) ليس (ا) بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة)

(أقول) شرط انتاج الشكل الرابع بحسب الكيفية والكمية أحد الامرين وهو اما إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى أو اختلافهما بالكيف مع كلية احدهما وذلك لانه لو لا أحدهما لزم أحد الامور الثلاث اما سلب المقدمتين أو إيجابهما مع جزية الصغرى أو اختلافهما بالكيف

(قل وانما وضعت الخ) واما تقديم الاول على الثاني فلشرط الإيجاب وكذا تقديم الثالث على الرابع لكون كبراه موجبة وكذا تقديم الخامس على السادس لكون كلنا مقدمته موجبة ولظهور كل ذلك لم يتعرض الشارح له

اشتراط الخ يقتضى انه دليل للاسقاط فأمثل • وحاصل الجواب ان المنظور له الثاني وأما الامر الأول فحاصل من غير قصد بل التزاما تأمل انتهى شيخنا

(قوله أما اذا كانتا سالتين الخ) بين الاختلاف في الساليتين الكليتين حيث قال فلصدق قولنا لاشئ من الانسان بفرس مع عموم المدعى الساليتين الجزئيتين أيضاً لان الكليتين أخص من الجزئيتين وعدم انتاج الاخص مستلزم لانتاج الاعم ومن هذا تعرف ان قول الفارح اما اذا كانتا سالتين لايقيد بقولنا كلتين فتأمل (قوله صدق قولنا الخ) أي صدق بحسب المادة لايجب الهيئة لفساد النتيجة تارة وصدقها أخرى (قوله الاول من موجبتين كلتين الخ) نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان (٢٠٤) فيضع الحيوان ناطق (قوله اردت الى الشكل الاول هكذا ككتاب الخ)

أي كل ناطق انسان وكل انسان حيوان ينتج كلا ناطق حيوان وهو ينمكس الى بعض الحيوان ناطق وهو المطلوب (قوله واستماع حمل الاخص الخ) الجلة حالية أي والحال انه يتمتع الخ فعدم انتاجه كلياً لا يلزم عليه من الكذب (قوله مع ان الحق في قوة الحق لقوله واستماع حمل الاخص الخ أي أما امتنع حمل الاخص لان الحق في النتيجة ماذكر أي انما امتنت الكلية لصدق هذه الجزئية (قوله الثاني من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية نحو كل ب ج الخ) أي نحو كل انسان حيوان وبعض الناطق انسان فيضع الحيوان ناطق (قوله) بين الاختلاف في الساليتين الكليتين مع عموم المدعى الساليتين الجزئيتين أيضاً لان عدم انتاج الاخص مستلزم لعدم انتاج الاعم

مع جزئيتها وعلى التقادير يتحقق الاختلاف الموجب لعدم الانتاج • اما اذا كانتا سالتين فلصدق قولنا لاشئ من الانسان بفرس ولا شئ من الحمار بانسان والحق السلب أو لاشئ من الصاهل بانسان والحق الإيجاب • وأما اذا كانتا موجبتين والصغرى جزئية فلا يصدق قولنا بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان مع حقة الإيجاب أو كل فرس حيوان مع حقة السلب • وأما اذا كانتا مختلفتين بالكيف مع كونها جزئيتين فلان الموجبة ان كانت صغرى صدق قولنا بعض الناطق انسان وبعض الحيوان ليس ناطق أو بعض الفرس ليس ناطق • والصادق في الاول الإيجاب وفي الثاني السلب وان كانت كبرى صدق بعض الانسان ليس بفرس وبعض الحيوان انسان والحق الإيجاب أو بعض الناطق انسان والحق السلب وضروره الناجمة بحسب هذا الاشتراط ثمانية لسقوط أربعة أضرب باعتبار عمق الساليتين وضررين لعقم الموجبتين مع جزئية الصغرى وآخرين لعقم المختلفتين الجزئيتين الاول من موجبتين كلتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل (ب ج) وكل (اب) فبعض (ج ا) بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة فاما اذا عكنا الترتيب اردت الى الشكل الاول هكذا كل (اب) وكل (ب ج) ينتج كل (ج ا) وهو ينمكس الى بعض (ج ا) وهو المطلوب ولا ينتج كلياً لجواز أن يكون الاصغر أعم من الاكبر وامتناع حمل الاخص على كل أفراد الاعم كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان مع ان الحق بعض الحيوان ناطق الثاني من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل (ب ج) وبعض (اب) فبعض (ج ا) بعكس الترتيب أيضاً كامر • الثالث من كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا لاشئ من (ب ج) وكل (اب) فلا شئ من (ج ا) بعكس الترتيب أيضاً كامر • الرابع من كليتين والصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل (ب ج) ولا شئ من (اب) فبعض (ج) ليس (ا) بعكس المقدمتين ليرجع الى الشكل الاول هكذا بعض (ج ب) ولا شئ من (ب ا) فبعض (ج) ليس (ا) وهو المطلوب ولا ينتج كلياً لاحتمال عموم الاصغر كقولنا كل انسان حيوان ولا شئ من الفرس بانسان مع ان الصادق ليس بعض الحيوان فرساً • الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض (ب ج) ولا شئ من (اب) فبعض (ج) ليس (ا)

(قال اما اذا كانتا سالتين الخ) بين الاختلاف في الساليتين كليتين مع عموم المدعى الساليتين الجزئيتين أيضاً لان عدم انتاج الاخص مستلزم لعدم انتاج الاعم

سالبة ينتج سالبة كلية نحو لاشئ من ب ج الخ) أي لاشئ من الانسان بحجر وكل ناطق بعكس انسان فلا شئ من الحجر بناطق وقوله بعكس الترتيب أيضاً كامر أي مع عكس النتيجة (قوله الرابع من كليتين والصغرى موجبة الخ) نحو كل انسان حيوان ولا شئ من الفرس بانسان فبعض الحيوان ليس بفرس وقوله ليرجع الى الشكل الاول هكذا بعض ج ب أي بعض الحيوان انسان ولا شئ من الانسان بفرس فبعض الحيوان ليس بفرس وهو المطلوب (قوله الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى) نحو بعض الانسان حيوان ولا شئ من الفرس بانسان فبعض الحيوان ليس بفرس

(قوله بمكس المقدمتين كما مر) أي فنقول هكذا بعض الحيوان انسان ولاشيء من الانسان بفرض يتبع بعض الحيوان ليس بفرض وهو المطلوب (قوله السادس من سالة جزئية صفرى وموجبة كلية كبرى) نحو فرض الانسان ليس بمجهر وكل ناطق انسان فبعض المجهر ليس بناطق (قوله بمكس الصفرى) ليرتد الى الشكل الثاني فنقول بعض المجهر ليس بانسان وكل انسان ناطق فبعض المجهر ليس بناطق وهو المطلوب هذا كلام الشارح ولكن فيه ان الصفرى سالة جزئية وقدمتها لانتمكس ومثل هذا يقال في الضرب السابع وفي عكس نتيجة الثامن وحاصل الجواب كما يؤخذ مما يأتي في الشارح قيل فصل المحتلطات انه يشترط في سالة السادس مع مايمده ان تكون احدي الخاصتين أعني المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة وهما يتكسان وتنبه هنا ببساطة فرض مثال وهو لايشترط محته قائل (قوله ٢٥٥) السابع من موجبة كلية صفرى

وسالة جزئية كبرى
يتبع سالة جزئية (نحو كل
انسان حيوان وبعض
الفرس ليس بانسان فبعض
الحيوان ليس بفرض
(قوله بمكس الكبرى
يرجع الى الشكل الثالث)
أما لم يرجع للشكل
الاول بمكس المقدمتين
لاختلال شروطه لانه
يلزم ان تكون كبراه سالة
جزئية (قوله الثامن من
سالة الخ) نحو لانيء من
الانسان بمجهر وبعض
الناطق انسان فبعض المجهر
ليس بناطق (قوله ليس
باعتبار انتاجها) أي من
حيث كونها نتيج إيجاب
أو كلية وقوله لانها
لبعدها عن الطبع الخ
وذلك لانها ليست من

بمكس المقدمتين كما مر • السادس من سالة جزئية صفرى وموجبة كلية كبرى يتبع سالة جزئية
كقولنا بعض (ب) ليس (ج) وكل (اب) فبعض (ج) ليس (ا) بمكس الصفرى ليرتد الى الشكل
الثاني ويتبع النتيجة المذكورة بينهما • السابع من موجبة كلية صفرى وسالة جزئية كبرى يتبع
سالة جزئية كقولنا كل (بج) وبعض (ا) ليس (ب) فبعض (ج) ليس (ا) بمكس الكبرى
يرجع الى الشكل الثالث ويتبع النتيجة المطلوبة • الثامن من سالة كلية صفرى وموجبة جزئية
كبرى يتبع سالة جزئية كقولنا لانيء من (بج) وبعض (اب) فبعض (ج) ليس (ا) بمكس
الترتيب ليرتد الى الشكل الاول • ثم عكس النتيجة وترتيب هذه الضروب ليس باعتبار انتاجها لانها
لبعدها عن الطبع لم يستد باننتاجها بل باعتبار أنها فلا بد من تقديم الاول لانه من موجبتين
كليتين والإيجاب الكلبي أشرف الاربعة • وقدم الثاني أيضاً وان كان الثالث والرابع من كليتين
والكلبي أشرف وان كان سلباً من الجزئي وان كان إيجاباً لشاركه الاول في إيجاب المقدمتين وفي
أحكام الاختلاط كما ستعرفه • ثم الثالث لارتداده الى الشكل الاول بمكس الترتيب • ثم الرابع لكونه
أخص من الخامس ثم الخامس على السادس لارتداده الى الشكل الاول بمكس المقدمتين • ثم السادس
والسابع على الثامن لاشتمالها على الإيجاب الكلبي دون • وقدم السادس على السابع لارتداده الى
الشكل الثاني دون السابع قال

(ويمكن بيان الخمسة الاول بالخلاف وهو ضم قبض النتيجة الى احدي المقدمتين لينتج ماينتمكس
الى قبض الاخرى والثاني والخامس بالافتراض ولتين ذلك في الثاني ليقاس عليه الخامس ولكن
البعض الذي هو (ابد) فكل (دا) وكل (دب) فنقول كل (بج) وكل (دب) فبعض (ج) (د)
ثم قول بعض (ج) (د) وكل (دا) فبعض (ج) (ا) وهو المطلوب)
(أقول) يمكن بيان انتاج الضروب الخمسة الاول بالخلاف وهو أن يضم قبض النتيجة الى احدي
المقدمتين لينتج ماينتمكس الى قبض الاخرى اما في الضريين المتبعين للإيجاب فيحصل قبض

الشكل الاول الذي انتاجه بين الموافق للطبع لما علت ولا مشتملة على شيء مما يناسب الاول فلذا كانت بعيدة عن الطبع
بخلاف الثاني فانه يناسب الاول في كبراه من كونها لايدان تكون كلية والثالث يناسبه في صغاره من حيث انه لايد من إيجابها
قائل (قوله دون • أي دون الثامن (قوله دون السابع) أي قاته يرتد الى الثالث وما يرتد الى الثاني أشرف مما يرتد الى
الثالث (قوله اما من الضريين) المتبعين للإيجاب وهما الاولان • فالاول منهما مركب من كليتين موجبتين كما مر نحو كل
انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ناطق • والثاني من موجبتين أولاهما كاية والثانية جزئية هكذا كل
انسان حيوان وبعض الناطق انسان يتبع بعض الحيوان ناطق • فالنتيجة في الاول والثاني واحدة فلم تصدق هذه النتيجة
لصدق قبضها وتجمهه كبرى لصفرى القياس ثم تمكس هذه النتيجة الى مايناقض الكبرى والكبرى مفروضة الصدق فلما

نافضاً وهو عكس النتيجة كذب فكذلك النتيجة كذب وكذبها اما جاء من صغرى القياس الذي هو قضيض نتيجة القياس الاول فتكون النتيجة الاولى صادقة البتة فقول الشارح ولو لم يصدق بعض ج أى بعض الحيوان ناطق هذه نتيجة القياسين الاولين المنتجين للإيجاب كما علمت وقوله لصدق لاشئ من ج ا أى لصدق قضيضها وهو لاشئ من الحيوان بناطق بمحملها كبرى لصغرى القياس وهو كل ج أى كل انسان حيوان بحيث قول كل انسان حيوان ولا شئ من الحيوان بناطق ينتج لاشئ من الانسان بناطق وتنكس الى لاشئ من الناطق بانسان وهذا ايضا (د) كبرى الضرب الاول وهي كل ناطق انسان ويناقض كبرى الثاني وهي بعض الناطق انسان وأما عبر الشارح بالضاد بالنظر للاول لعدم التناقض لان عكس النتيجة كلية وكبرى الاول كلية ولا تناقض بين كليتين بخلاف الثاني فان كبرى القياس جزئية والجزئية الموجبة يتناقضها السالبة الكلية (قوله مثلاً لو لم يصدق لاشئ من ج ا الخ) هذا هو النتيجة التي اتجها الشكل الثالث أى لاشئ من الحجر بناطق وأصل الدليل هكذا لاشئ (٢٠٦) من الانسان بحجر وكل ناطق انسان ينتج لاشئ من الحجر بناطق

النتيجة لكونه كلياً كبرى وصغرى القياس لايجابها صغرى فينتظان على هيئة الشكل الاول كما مر في الخلف المستعمل في الشكل الثالث ويحصل نتيجة تنكس الى ماينافي الكبرى فلو لم يصدق بعض (ج ا) لصدق لاشئ من (ج ا) فجعلها كبرى لصغرى القياس وهو كل (ج ا) لينتج لاشئ من (ب ا) وتنكس الى لاشئ من (اب) وهو يضاد كبرى الضرب الاول ويناقض كبرى الضرب الثاني وأما في الضروب المنتجة للسلب فيجمل قضيض النتيجة لايجابها صغرى وكبرى القياس لكيها كبرى كما عطف في الضرب الاول من الشكل الثاني لينتج من الشكل الاول نتيجة تنكس الى ماينافي الصغرى مثلاً لو لم يصدق لاشئ من (ج ا) لصدق بعض (ج ا) فجعلها صغرى لكبرى القياس وهو كل (اب) لينتج بعض (ج ب) فبعض (ب ج) وقد كان صغرى القياس لاشئ من (ب ج) هذا خلف وكذلك يمكن بيان الضرب الثاني والخامس بالافتراض اما بيانه في الثاني فهو أن يفرض البعض الذي هو (اب د) فشكل (دا) وكل (دب) فبعض كل (دب) كبرى الى صغرى القياس وقول كل (ب ج) وكل (دب) ينتج من أول هذا الشكل بعض (ج د) فجعلها صغرى لكل (ا هـ) لينتج من الشكل الاول بعض (ج ا) وهو المطلوب وأما بيانه في الخامس فهو أن يفرض البعض الذي هو (ب ج د) فشكل (دب) وكل (دج) ثم قول كل (دب) ولا شئ من (اب) ينتج من الشكل الثاني لاشئ من (دا) فجعلها كبرى لكل (دج) لينتج من الثالث بعض (ج ا) ليس (ا) وهو المطلوب واعلم ان يحصل الافتراض ان يؤخذ مقدمة

لو لم تصدق هذه لصق قضيضها بعض الحجر ناطق ثم نجعل هذا النقض صغرى لكبرى القياس وهو كل ناطق انسان بحيث قول بعض الحجر ناطق وكل ناطق انسان ينتج بعض الحجر انسان فتعكس الى بعض الانسان حجر • وهذا يناقض صغرى القياس المفروضة الصدق وهي لاشئ من الانسان بحجر وقوله وكذلك يمكن بيان الضرب الثاني والخامس (الخ) الضرب الثاني نحو كل

انسان حيوان وبعض الناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق • والضرب الخامس نحو بعض الانسان حيوان ولا شئ من الحجر بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بحجر (قوله فهو ان يفرض البعض الذي هو ابد) أي بعض الناطق انسان وهو كبراء وقوله (د) أي كاتب ثم نجعل عليه وصفي الموضوع والمحدول بحيث قول كل كاتب ناطق وكل كاتب انسان ثم تضم هذه الثانية لصغرى القياس هكذا كل انسان حيوان وكل كاتب انسان ينتج بعض الحيوان كاتب • ثم نجعل هذه النتيجة صغرى لمقدمة الافتراض الثانية وقول بعض الحيوان كاتب وكل كاتب ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق وهو المطلوب (قوله وأما بيانه في الخامس) وهو بعض الانسان حيوان ولا شئ من الحجر بانسان فهو ان يفرض البعض الذي هو موضوع الصغرى كاتب ونجعل عليه وصفي الموضوع والمحدول بحيث قول كل كاتب انسان وكل كاتب حيوان • ثم تأخذ المقدمة الأولى وتجعلها صغرى لكبرى القياس هكذا كل كاتب انسان ولا شئ من الحجر بانسان ينتج لاشئ من الكاتب بحجر من الشكل الثاني ثم تأخذ المقدمة الثانية من مقدمتي الافتراض وتجعلها صغرى ونجعل هذه النتيجة كبرى هكذا كل كاتب حيوان ولا شئ من الكاتب بحجر ينتج بعض الحيوان ليس بحجر وهو المطلوب

(قوله على ذات الموضوع) أي افراد الموضوع أي على بعض ذاته وقوله فيحصل أي بعد الفرض وقوله مقدمتان كليتان أي كليتان ولو تزيلا فيدخل الشخصيتان على ما يأتي (قوله لاعتبار الخ) جواب عما قبل جملها كليتين ظاهر اذا كانت مقدمة القياس كلية • واما لو كانت جزئية فلا يظهر ذلك • وحاصل الجواب اتنا لا اعتبرنا سائر افراد ذلك البعض الذي فرضناه وحلنا عليه الوصفين كانت كليتين بهذا الاعتبار • فاذا قلت كل انسان حيوان أو بعض الانسان حيوان وفرضت الموضوع فيها كاتب لايد من اعتبار جميع افراد الكاتب وبهذا الاعتبار تكون كلية فتقول كل كاتب انسان كل كاتب حيوان (قوله وتسميتها) أي سائر افراد ذلك البعض لاننا لما فرضنا الموضوع كاتب مثلا واعتبرنا سائر افرادها أطلقنا عليها كاتب (قوله فان قلت الخ) وارد على قوله لاعتبار سائر الخ • وحاصله ان اعتبار سائر افراد ذلك البعض الذي يفرض موضوعا ظاهرا اذا كان ذلك البعض المعنى له افراد اما لو لم يكن له افراد بل كان منحصرا في فرد كزيد فلا يكون الحاصل بعد حمل وصفي الموضوع والحمول عليه كليتان بل شخصيتان فلا يتأتى هنا اعتبار سائر افراد ذلك البعض لانه لا افراد له فكيف تقولون يحصل قضيتان كليتان لاعتبار الخ (قوله حيث يحصل قضيتان شخصيتان) (٢٠٧) وذلك لان الموضوع لا انحصر

في فرد ففرض ذلك الموضوع فرداً ومحمل عليه وصف الموضوع والحمول فيكون شخصيتان (قوله على ان ذلك الخ) أي على ان كون الموضوع يكون منحصراً في فرد بحيث تكون القضيتان الحاصلتان بعد الفرض شخصيتان نادر وقليل فهو كالمدم فكأنه لم تكن القضيتان الاكليتين (قوله هو الحد الاوسط في القياس) أي في الضرب الذي يستدل على انتاجه

من مقدمتي القياس ومحمل وصفا موضوعها ومحمولها على ذات الموضوع فتحصل مقدمتان كليتان وان كانت مقدمة القياس جزئية لاعتبار سائر افراد ذلك البعض وتسميتها به فان قلت ربما لا يستند ذات الموضوع بل يكون منحصرا في فرد واحد فلا يحصل كلية لاقتضاء الكل تمدد الافراد فتقول حيث يحصل قضيتان شخصيتان وقد سمعت ان الشخصيات في الانتاج بمنزلة الكليات على ان ذلك لا يكون الا نادرا ثم لاشك ان أحد الوصفين هو الحد الاوسط في القياس فيكون احدي مقدمتي الافتراض محمول الحد الاوسط فتتظم هذه المقدمة الافتراضية مع المقدمة الاخرى القياسية وينتج نتيجة اذا انضمت الى المقدمة الاخرى الافتراضية تحمل النتيجة المطلوبة في الافتراض قياسا وزعم القوم ان أحدهما لا بد ان يكون على نظم الشكل الاول والآخر على نظم ذلك الشكل المطلوب انتاجه وهو ليس بصحيح على الإطلاق لان الافتراض في خامس هذا الشكل ليس كذلك بل أحد القياسين فيه من الشكل الثاني والآخر من الشكل الثالث والافتراض في ثابته أيضا لا يجب ان يقرر كما قررناه فانه يمكن ان يبين بحيث يكون القياس الاول من الشكل الاول والثاني من الثالث (قال فانه يمكن الخ) بان يحصل مقدمة الافتراض صغرى لصغرى القياس هكذا كل (دب) وكل (بـج) ينتج كل (دـج) ثم نضم النتيجة الى المقدمة الثانية هكذا كل (دـج) وكل (دـا) أو بالعكس لينتج النتيجة المطلوبة

(قوله لا يجب ان يقرر كما قررناه) حاصله ان الضرب الثاني من الشكل الرابع وهو كل انسان حيوان وبعض الناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق • فقرر القوم دليل الافتراض على صحة انتاجه بما حاصله ان فرض موضوع الكبرى وهو بعض الناطق كاتب ونحمل عليه وصفي الموضوع والحمول وتقول كل كاتب ناطق كل كاتب انسان ثم نأخذ هذه المقدمة الثانية ونضمها لصغرى القياس هكذا كل انسان حيوان وكل كاتب انسان من الشكل الرابع ينتج بعض الحيوان كاتب ثم نحمل هذه النتيجة صغرى للمقدمة الثانية هكذا بعض الحيوان كاتب وكل كاتب ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق وهو المطلوب فدلنا، الافتراض على كمالهم مركب من قياسين أولاها من الشكل الرابع وثانيها من الشكل الاول وهذا التقرير الذي قررناه ليس بمتعين لانه يمكن ان يبين بحالة يكون القياس الاول من الشكل الاول والثاني من الثالث وذلك بان نحمل مقدمة الافتراض الثانية وهي كل كاتب انسان صغرى لصغرى القياس هكذا كل كاتب انسان وكل انسان حيوان ينتج كل كاتب حيوان ثم نضم هذه النتيجة للمقدمة الاخرى من مقدمتي الافتراض على ان النتيجة كبرى هكذا كل كاتب ناطق وكل كاتب حيوان ينتج كل ناطق حيوان ثم نعرض النتيجة الى بعض الحيوان ناطق وهو المطلوب

(قوله أظهر واين من الاستنتاج من الرابع والاول) أي كما قرروه (قوله ثم انك تراهم يفترضون) أي يعمرون دليل الافتراض في باب الكوس في الكليات أي كما يعمروها في الجزئيات (قوله وهو أيضاً ليس بمستقيم) أي وحصرهم الافتراض في باب الكليات في الأقيسة لا يستقيم الخ (قوله بل الافتراض في الشكل الثاني والثالث لا يستقيم الخ) يعني ان تخصيصهم الافتراض بالجزئيات صحيح في الشكل الثاني والثالث اذ لا يجري في الكلية التي فيها وأما في الشكل الرابع فلا يصح التخصيص اذ يتم في المقدمة الكلية أيضاً ويان ذلك (٢٠٨) في الشكل الثاني في الضرب الرابع منه وهو بعض الحجر ليس بمحيوان

على ان الاستنتاج من الاول والثالث أظهر وأبين من الاستنتاج من الرابع والاول ثم انك تراهم يفترضون في باب الكوس في الكليات ولا يفترضون في باب الأقيسة الا في الجزئيات وهو أيضاً ليس بمستقيم مطلقاً بل الافتراض في الشكل الثاني والثالث لا يتم في المقدمة الكلية لان أحد قياسيه أمر غير مشتمل على شرائط الانتاج أو مرتب على هيئة الضرب المطلوب انتاجه

(قال بل الافتراض الخ) يعني ان تخصيصهم الافتراض بالجزئيات صحيح في الشكل الثاني والثالث اذ لا يجري في المقدمة الكلية التي فيها وأما في الشكل الرابع فيتم في المقدمة الكلية أيضاً اما في الضرب الاول من الثاني أعني كل (ج ب) ولا شيء من (ا ب) فلا اذا فرضنا الموضوع (د) يحصل كل (د ج) وكل (د ب) فإذا جعلناه صغرى للكبرى هكذا كل (د ب) ولا شيء من (ا ب) يحصل بعينه هيئة الضرب المطلوب انتاجه وان جعلناه كبرى لكبرى القياس هكذا لا شيء من (ا ب) وكل (د ب) يصير الضرب الثاني منه على انا اذا ضمننا نتيجه الى المقدمة الثانية يحصل الضرب الرابع من الرابع ونتيجته سالبة جزئية والمطلوب الكلية وأما في الضرب الثاني منه أعني لا شيء من (ج ب) وكل (ا ب) فلا اذا فرضنا الموضوع (د) يحصل كل (دا) وكل (د ب) فان جعلناه كبرى لصغرى القياس يحصل بعينه هيئة الضرب المطلوب انتاجه وان جعلناه صغرى لصغرى القياس هكذا كل (د ب) ولا شيء من (ا ب) ينتج لا شيء من (د ج) فنضه الى كل (دا) يحصل الضرب الثاني من الشكل الثالث مع ان نتيجته سالبة جزئية والمطلوب الكلية وأما في الضرب الرابع منه أعني بعض (ج) ليس (ب) وكل (ا ب) فلا اذا فرضنا الموضوع (د) يحصل كل (دا) وكل (د ب) فان جعلناه كبرى لصغرى القياس يصير بعينه الضرب المطلوب وان جعلناه صغرى لصغرى القياس هكذا كل (د ب) وبعض (ج) ليس (ب) ينعدم شرط انتاج الشكل الثاني أعني كلية الكبرى وكذلك في الشكل الثالث اما في الضرب الاول منه أعني كل (ج ب) وكل (ا ب) فإذا فرضنا في الصغرى يحصل كل (د ب) وكل (د ج) نعم المقدمة الاولى الى كبرى القياس هكذا كل (د ب) وكل (ب ا) ينتج من الضرب الاول من الشكل الاول كل (دا) فبمدسه الى المقدمة الثانية يحصل هيئة الضرب المطلوب وان فرضنا في الكبرى يحصل كل (د ب) وكل (دا) فنضم المقدمة الاولى الى الصغرى يحصل الضرب الاول من الشكل الاول وينتج نتيجة بمد ضمها الى المقدمة الثانية يحصل بعينه الضرب المطلوب وأما في الضرب الثاني منه أعني كل (ج ب) ولا شيء من (ب ا) فان جمعت المقدمة الاولى من مقدمتي

وكل انسان حيوان ينتج بعض الحجر ليس بإنسان فإذا فرضنا موضوع الكبرى وهي كل انسان حيوان كاتب وحلنا عليه وصنى الموضوع والمحمول وقتنا كل كاتب انسان وكل كاتب حيوان ثم أخذنا المقدمة الثانية وجعلناها كبرى لصغرى القياس يصير بعينه الضرب المطلوب هكذا بعض الحجر ليس بمحيوان وكل كاتب حيوان وهذا مصادرة اذ الاستدلال بالشيء على نفسه مصادرة وان جعلنا المقدمة الثانية من مقدمتي الافتراض صغرى لصغرى القياس هكذا كل كاتب حيوان وبعض الحجر ليس بمحيوان كان هذا من الشكل الثاني لكنه فقد فيه شرط انتاج الشكل الثاني وهو كلية الكبرى فتعين

حينئذ ان يكون دليل الافتراض في الشكل الثاني انما يكون في الجزئية لاني الكلية وأما يان ذلك في الشكل الثالث في الضرب الرابع منه نحو بعض الانسان حيوان ولا شيء من الانسان بهمال فبعض الحيوان ليس بهمال فإذا فرضنا موضوع الكبرى كاتباً وحلنا عليه وصنى الموضوع والمحمول وقتنا كل كاتب انسان ولا شيء من الكاتب بهمال وأخذنا المقدمة الاولى وجعلناها كبرى لصغرى القياس هكذا بعض الانسان حيوان وكل كاتب انسان كان من الشكل الرابع العادم لشرط الانتاج وان جعلناها صغرى لصغرى القياس كان من الشكل الاول العادم لشرط الانتاج أعني كلية الكبرى

صري للقدمة الاولى
هكذا بعض الحيوان
ضاحك وكل ضاحك
ناطق اتج بعض الحيوان
ناطق وهو المطلوب قد
صح الافتراض في السلكة
(قوله وصري الضرب
الزابع) وذلك نحو كل
انسان حيوان ولا شيء
من الفرس باسان بعض
الحيوان فرس بفرض
موضوع الصري. ضاحك
وحمل وصفي الموضوع
والمحمول عليه هكذا كل
ضاحك انسان كل ضاحك
حيوان وضم الاولى منها
لكبرى القياس هكذا
كل ضاحك انسان ولا
شيء من الفرس باسان
يتج لان شيء من الضاحك
فرس ضم هذه النتيجة
للقدمة الثانية هكذا
كل ضاحك حيوان ولا
شيء من الضاحك فرس
يتج بعض الحيوان ليس
بفرس وهو المطلوب لله
ظهر لك صحة الافتراض

(أقول) المتقدمون كانوا يحصرون الضروب المنتجة في هذا الشكل في الحصة الأولى وكان عدهم أن الضروب الثلاثة الأخيرة عقيمة لتحقق الاختلاف فيها أما في الضرب السادس فصدق قولنا ليس بعض الحيوان بإنسان وكل فرس حيوان والحق السلب أو كل ناطق حيوان والحق الإيجاب وأما في السابع فلازم صدق قولنا كل إنسان ناطق وبعض الفرس ليس بإنسان والحق السلب أو بعض الحيوان ليس بإنسان والحق الإيجاب وأما في الثامن فشكل قولنا لا شيء من الإنسان فرس

الافتراض أعني كل (ا ب) وكل (د ج) صغرى لكبرى القياس هكذا كل (دب) ولا نهي من (با) ينتج من ثاني الأول لانه من (دا) فان جعلت النتيجة صغرى للمقدمة الثانية ينعدم شرط انتاج الثالث أعني إيجاب الصغرى وان جمعت كبرى لكبرى القياس يحصل الضرب الثالث من الشكل الرابع المنتج لهاللة الكلية مع ان المطلوب الجزئية وأما في الضرب الثالث أعني بعض (ب ج) وكل (با) فاذا فرضنا الموضوع (د) يحصل كل (دب) وكل (دا) فان جعلناها كبرى للصغرى (د) يحصل الشكل الرابع وينعدم شرط انتاجه وان جعلناها صغرى للصغرى القياس يحصل الشكل الاول وينعدم شرط انتاجه أعني كلية الكبرى وما في الضرب الخامس أعني كل (ب ج) وبعض (با) فاذا فرضنا الموضوع (د) يحصل كل (دب) وكل (د ج) فان جعلناها صغرى لكبرى القياس ينعدم شرط انتاج الشكل الاول وان جعلناها كبرى لكبرى الضرب الخامس أعني بعض (با) ويثبت القياس هكذا بعض (با) وكل (دب) يحصل الشكل الرابع وينعدم شرط انتاجه وأما في السادس أعني كل (ب ج) وبعض (ب) ليس (ا) فاذا فرضنا الموضوع (د) يحصل كل (دب) كل (د ج) فان جعلنا المقدمة الاولى صغرى لكبرى القياس ينعدم شرط انتاج الشكل الاول وان جعلناها كبرى يحصل الشكل الرابع وينتج بعض (ا) ليس (د) قضيه الى المقدمة الثانية يحصل الشكل الاول وينعدم شرط انتاجه ولا يخفى ان بعض الاحتمالات في غاية الظهور ولذلك ترك الشارح الاشارة اليها وأما ذكرناها احاطة بجميع الاحتمالات تسليلا لهبتدى (قال قد ينفي في المقدمة الكلية) لعل تخصيصهم الافتراض بالجزئيات لعدم الاعتداد بالشكل الرابع

(م - ٢٧ - شروح التسمية ثانی) فی باب القیاس فی الکلیات فصرم له فی الجزئیات فی هذا الباب لیس علی ما ینفی ویکن الجواب عنهم بأنهم انما فرضونی الجزئیات لان الشكل الرابع غیر مستند فی الإنتاج فکأنهم لم یمتروا به کل الاعتناء حتی یشیئوا بلدة عدة فتأمل حق التأمل (قوله فلصدق قولنا الخ) أي فصدق هذه المواد مع اختلاف حال النتيجة من كونها صادقة تارة وكاذبة أخرى وهذا هو عين الغم

(قوله وأشار المصنف الى جوابه) أي الى الجواب عن التفضي المذكور (قوله ان تكون السالبة المستعملة فيها احدى الخاصتين) كقولك من الضرب السادس بعض الكتاب ليس ساكن الاصابع مادام كاتباً لادائها وكل ممسك لقلم بيده كاتب فاذا عكست الصغر الى بعض نساكن ليس بكتاب مادام ساكناً لادائها وكل ممسك لقلم بيده كاتب انتج بعض الساكن ليس بممسك لقلم مادام ساكناً لادائها فهذا القياس منتج لادائها لان قيد لادائها في الصغرى أفاد ان الكتابة قد تسلب وحينئذ فيزعم منه سلب مسك القلم لان موضوع الصغرى مساو لموضوع الكبرى وبهذا الاعتبار صار السلب مطرداً وصح ان النتيجة بعض الساكن ليس بممسك لقلم بخلاف ما لو كانت الصغرى سالبة بسيطة فانها قيد ان الحيوانية ثابتة على الدوام والحيوانية متفيدة عن هذا البعض وأما الكبرى فتفيد ان الحيوانية ثابتة لالتحاق وحينئذ فلا تصح النتيجة القائلة ببعض الانسان ليس بانطق لانه لم يوجد قيد يدل على نفي الناطقية عن هذا البعض (قوله واعلم الخ) حاصله ان تمام انتاجها متوقف على شيئين احدهما كون السالبة من احدى الخاصتين البسيطة والثانية ان السالبة المركبة أعني احدى الخاصتين لا بد ان تنعكس وقول الشارح كنفها مراده يعني سالبة جزئية خاصة قصدك بما اذا انعكست المشروطة الخاصة عرفية خاصة التي هي المراد لما مر ان الجزئيتين الخاصتين ينعكسان عرفية خاصة وليس المراد كنفها بحيث تنعكس المشروطة مشروطة والعرفية عرفية وقوله كنفها أي خلافاً للتقدمين فانهم لم يظهر لهم (٢١٠) انعكسها (قوله لان السادس والسابع انما يرتدان الى الثاني والثالث بعكسها)

لف وتشر مرتب فالثاني راجع للسادس والثالث راجع للسابع فثالث السادس بعض الانسان ليس ساكن الاصابع مادام كاتباً لادائها وكل كاتب انسان فاذا عكست السالبة الى بعض ساكن الاصابع ليس بانسان مادام ساكن الاصابع وبكسها والثامن انما ينتج لو كان بحيث اذا بدل مقدمته بمحصل من الشكل الاول سالبة خاصة تنعكس الى النتيجة المطلوبة ولم يظهر للتقدمين انعكسها واتفق لبعض الافاضل من التأخرين انه وقف عليه فينبى ذلك قال

﴿ الفصل الثاني في المختلطات اما الشكل الاول فشرطه بحسب الجهة فضلية الصغرى ﴾

(أقول) المختلطات هي الاقضية الخاصة من خلط الموجبات بعضها مع بعض وعدد اعتبار الجهات

(قال فلا تنهض فيها) تلك القفوض لكون السالبة المستعملة في تلك القفوض بسيطة

ليس بكتاب قد رجع السادس لثاني بواسطة كون سالتة مركبة وانما تنعكس فلذا انتج اذ لو كانت في المقدمات بسيطة لما انعكست اتفاقاً فلا يرتد اذن لثاني فلا يحصل انتاج ومثال السابع فهو نحو قول كاتب انسان وبعض ساكن الاصابع ليس بكتاب مادام ساكن الاصابع لادائها فاذا عكسنا الكبرى السالبة الى قولنا بعض الكتاب ليس ساكن الاصابع مادام كاتباً لادائها وضمنناها للصغرى رجع للشكل الثالث وانتج بعض الانسان ليس ساكن الاصابع مادام انساناً (قوله والثامن انما ينتج الخ) تقدم ان الثامن مركب من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى نحو لاشي من المتقدمين صار هكذا بعض مادام كاتباً لادائها وبعض الآكل كاتب ينتج بعض ساكن الاصابع ليس بآكل فاذا عكست ترتيب المتقدمين صار هكذا بعض الآكل كاتب ولا شيء من الكاتب ساكن الاصابع مادام كاتباً لادائها ينتج بعض الآكل ليس ساكن الاصابع مادام آكلاً لادائها وعكست النتيجة الى بعض ساكن الاصابع ليس بآكل رجع للشكل الاول فظهر من هنا ان الثامن لا يمتزج الا في المركبات وانه لا بد من انعكسها (قوله انعكسها) أي السالبة الخاصة (قوله انه وقف عليه) أي على انعكسها أي اطلع عليه وقوله فينبى ذلك أي انتاج الضروب الثلاثة التي حكم المتقدمون بعقوبتها وظاهره ان السالبة الخاصة يطرد عكسها مع انه قد يكذب الا ترى ان قولك بعض متحرك الاصابع ليس بكتاب مادام متحرك الاصابع لادائها صادق وعكسه بعض الكاتب ليس متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائها كاذب فتأمل (قوله من خلط الموجبات) أي من ذكر الموجبات

(قوله فلية الصغرى أي بأن تكون الصغرى غير ممكنة عامة وغير ممكنة خاصة (قوله قلها لو كانت ممكنة) أي عامة أو خاصة والكبرى فلية لم يجب الخ (قوله محكوم عليه) أي إيجاباً أو سلباً (قوله والاصغر ليس مما هو أوسط بالفعل) أي على تقدير كون الصغرى ممكنة فلا يكون الاصغر من افراد الاوسط بالفعل بل بالامكان وحينئذ فيجوز أن يخرج الى الفعل وأن لا يخرج فقول الشارح جاز الخ الاولى اسقاطه اذ تقريبه على ما قبله من قريع الشيء على نفسه اذ لا معنى لكونه من افراده بالامكان الا ما ذكر قتال (قوله من الاوسط اليه) أي الى الاصغر وقوله في الفرض (٢١١) المذكور أى في عكس السواب

(قوله كل حمار الخ) أى قاطد الوسط مركوب لكن في الكبرى بالفعل وفي الصغرى بالامكان فالحكم بالركوبية المتعلق بالفعل لا يبتدى الى الحكم المتعلق بالركوبية بالامكان والحكم المتعلق بالركوبية هو الفرس ثم ان هذا الاشتراط مبني على ان

صدق الموضوع على افراده بالفعل لا بالامكان والا لصدق كل حمار فرس بالامكان الصام (قوله

وكل مركوب زيد فرس) بالضرورة لا يقال لو صدقت هذه القضية لصدق لاشيء من مركوب زيد حمار بالضرورة وهي تنسكن الى لاشيء من الحمار بمركوب زيد دائماً فكيف يصدق كل حمار مركوب زيد بالامكان لا نقول امكان الإيجاب لا ينفى دوام السلب نعم لو استلزم الدوام بالضرورة كان متناقضاً وبما ذكرنا ظهر أنه لو انكسرت الحقيقة بين المقدسين (قال فالحكم على المركوب بالفعل لا يبتدى اليه) أي تعدياً صادقاً مطابقاً لواقع كما يدل عليه قوله مثلاً يصدق فلا يرد أن تقريبه على ما تقدم محل بحث لأن مدار

في المقدمات يتر لانتاج الاشكال شرائط اما الشكل الاول فشرطه باعتبار الجهة فلية الصغرى قلها لو كانت ممكنة لم يجب تعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر لان الكبرى تدل على ان كل ما هو أوسط بالفعل محكوم عليه بالاكبر والاصغر ليس مما هو أوسط بالفعل بل بالامكان فجاز أن يبقى بالقوة ولا يخرج منها الى الفعل فلم يتعد الحكم من الاوسط اليه مثلاً يصدق في الفرض المذكور كل حمار مركوب زيد بالامكان العام وكل مركوب زيد فرس بالضرورة ولا يصدق كل حمار فرس بالامكان العام لان معنى الكبرى ان كل ما هو مركوب زيد بالفعل فهو فرس بالضرورة والحمار ليس بمركوب زيد بالفعل أصلاً فالحكم على المركوب بالفعل لا يبتدى اليه قال (والثابتية فيه كالكبرى ان كانت غير المشروطتين والمرتبتين والافكا لصغرى محذوفاً عنها قيد اللادوام واللاضرورة والضرورة المحصورة بالصغرى ان كانت الكبرى احدي العامين وبعد ضم اللادوام اليها ان كانت احدي الخاصتين)

(أقول) قد عرفت ان الموجبات المتبعة ثلاث عشرة قلنا اعتبرناها في الصغرى والكبرى حصل مائة وتسعة وستون اختلاطاً وهي الخاصة من ضرب ثلاثة عشر في نفسها لكن اشتراط فلية الصغرى أمقت من تلك الجهة ستة وعشرين اختلاطاً وهي حاصلة من ضرب الممكنتين في ثلاثة عشر فبقيت الاختلاطات المنتجة مائة وثلاثة وأربعين وضابط انتاجها أن الكبرى إما أن تكون

(قال محكوم عليه) أي إيجاباً أو سلباً (قال والاصغر ليس مما هو أوسط الخ) أي على تقدير كون الصغرى ممكنة ليس مدلوله ان الاصغر ليس أوسط بالفعل بل بالامكان فجاز أن لا يكون أوسط بالفعل فيلزم استدراك قوله فجاز أن يبقى بالقوة الخ وأن يكون تقريبه على ما قبله من قريع الشيء على نفسه على ما هو (قال وكل مركوب زيد فرس بالضرورة) لا يقال لو صدق هذه القضية لصدق لاشيء من مركوب زيد بحمار بالضرورة وهي تنسكن الى لاشيء من الحمار بمركوب زيد دائماً فكيف يصدق كل حمار مركوب زيد بالامكان لا نقول امكان الإيجاب لا ينفى دوام السلب نعم لو استلزم الدوام بالضرورة كان متناقضاً وبما ذكرنا ظهر أنه لو انكسرت الحقيقة بين المقدسين (قال فالحكم على المركوب بالفعل لا يبتدى اليه) أي تعدياً صادقاً مطابقاً لواقع كما يدل عليه قوله مثلاً يصدق فلا يرد أن تقريبه على ما تقدم محل بحث لأن مدار

امكان الإيجاب لا ينفى دوام السلب نعم لو استلزم الدوام بالضرورة كان متناقضاً وبما ذكرنا ظهر أنه لو انكسرت الحقيقة بين المقدسين (قوله فالحكم على المركوب بالفعل لا يبتدى اليه) أي تعدياً صادقاً مطابقاً لواقع كما يدل عليه قوله مثلاً يصدق فلا يرد أن تقريبه على ما تقدم محل بحث لأن مدار عدم تسمية الحكم بعدم جعل الاصغر مركوب زيد بالفعل لاعل عدم كونه مركوب زيد بالفعل حتى لو لم يكن مركوب زيد وجهه كذلك يبتدى الحكم اليه (قوله من ضرب الممكنتين) أي العامة والخاصة وقوله الشرطتان أي العامة والخاصة وقوله والمرتبتان أي العامة والخاصة

(قوله احدى التسع) هي الدائتان والوقتيتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة الدامة (قوله فالتنتيجة كالكبرى) أى تخرج كالكبرى في الجهة (قوله لكن ان كان فيها) أى في الصغرى وقوله قيد اللادوام أى في المشروطة الخاصة والعرفية والوقتيتين والوجودية اللادائمة وقوله أو للاضرورة أى في الوجودية للاضرورة وقوله ان وجد فيها قيد اللادوام أى الكلي الجزئي لان كبرى الشكل الاول (٢١٢) لابد ان تكون كلية لان قيد اللادوام يقع كبرى كما يأتي تفصيله وتوضيحه

فبصل أقيسة متعددة (قوله وكذلك) أى مثل حذف قيد اللادوام واللاضرورة حذفاً للضرورة المحصورة ان وجدناها فيها (قوله محصورة بها) أى غير مشتركة بينها وبين الكبرى ثم ننظر في الكبرى ان لم يكن فيها قيد اللادوام كما اذا كانت احدى العامين كان المحفوظ بعينه النتيجة وان كان فيها قيد اللادوام كما اذا كانت احدى الخاصتين ضمنها الى المحفوظ كان المجموع الحاصل منهما جهة النتيجة أما الاول وهو أن الكبرى اذا كانت غير الوصفيات الاربع كانت النتيجة كالكبرى فللاندراج الين فان الكبرى حينئذ دلت على ان كل مايت له الاوسط بالفعل فهو محكوم عليه بالاكبر بالجهة المعترية في الكبرى لكن عدم تصدي الحكم عدم جعل الاصغر مركوب زيد بالفعل لاعدم كونه مركوب زيد بالفعل حتى لو لم يكن مركوب زيد بالفعل وجعل الاصغر كذلك يمتدى الحكم اليه (قال وكذلك) أى مثل حذف اللادوام واللاضرورة (حذفاً للضرورة المحصورة) ان وجدناها فيها (قال وان كان فيها قيد اللادوام) أى الكلي ولنا قيد بقوله كما اذا كانت احدى الخاصتين وأما اللادوام الجزئي فلمقدم انتاجه في كبرى الشكل الاول لا يمتد الى النتيجة (قال فللاندراج الين) أى اندراج الاصغر تحت الاوسط بحسب الجهة لان الكلام فيه فلا يرد انه حاصل في جميع ضروب الشكل الاول بمجرد كلية الكبرى (قال فان الكبرى الخ) أثبت اندراج الين بقياس استثنائي استثنى فيه عين المقدم فانتج عين التالي ولا يخفى ان القياس المذكور جار في الوصفيات الاربع فيلزم أن يكون النتيجة فيها كالكبرى أجاب الشارح في شرح المطالع بأنه لا شك في أن جميع احتلالات هذا الشكل ينتج نتيجة تابعة للكبرى الا أن النتيجة اذا كانت الكبرى احدى الوصفيات الاربع هي ان الاصغر أكبر مادام أوسط والاوسط واجب الحذف من النتيجة ولما حذف الاوسط منها ونظر في جهتها وجدت تابعة للصغرى بالشرائط المذكورة وان كان الاوسط مستديماً للاكبر بالضرورة الخ هكذا وقع في شرح المطالع ولا يخفى ركائنه لانه لا يمكن عطفه على قوله ولما كان للاوسط مستديماً للاكبر لشموله له ولا على قوله فان كان ثبوت الاوسط له دائماً الخ وهو ظاهر ولان كون ضرورة ثبوت الاكبر للاصغر بحسب ضرورة ثبوت الاوسط متحقق سواء كان الاوسط مستديماً للاكبر بالضرورة أولاً والصواب ما قال المحقق الفتازاني من انه لو كان الاوسط مستديماً للاكبر كان ثبوت الاكبر للاصغر بحسب ثبوت الاوسط من الدوام والتوقيت والضرورة لان الدائم للثبات لشيء دائماً لشيء وكذا الضروري للضرورة لشيء ضروري لشيء دائماً ووقتاً

الشكل الاول أى ان الاوسط محكوم عليه بجهة الاكبر والاصغر مندرج في الاوسط فيلزم تصدى الجهة له (قوله فان الكبرى الخ) هذا اشارة لدليل استثنائي أثبت به الاندراج الين وقد استثنى فيه عين المقدم فانتج عين التالي والاصل كما ثبت له الاوسط بالفعل فهو محكوم عليه بالاكبر لكن الاصغر مما ثبت له الاوسط بالفعل فيكون محكوماً عليه بالاكبر بتلك الجهة ولا يخفى ان القياس المذكور جار في الوصفيات الاربع فيلزم ان تكون النتيجة فيها كالكبرى)

(قوله مستديماً للاكبر) أي مستلزماً وطالبا ومستديعا له وعلة فيه وملخص هذا الكلام ان الاوسط علة في ثبوت الاكبر ثم ان كان الاوسط ثابتا للاصغر على الدوام كان الاكبر كذلك لان اللازم تابع للمزوم فقي وجد الاوسط وجد الاصغر والا فلا وان كان ليس ثابتا للاصغر على الدوام كان الاكبر كذلك * ثم لا يخفى ان طلب الاوسط للاكبر اما ان يكون عقليا فيقتضي الوجوب وعدم الانفكاك كما في كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً فان الكاتب بطلب التحرك طلبا عقليا في وقت الكتابة * واما ان يكون عاديا فيقتضي الدوام نحو كل فلك متحرك فان الفلك طالب للحرك طلبا عاديا اذا علمت هذا قول الشارح ولما كان الاوسط مستديماً للاكبر صادق بان يكون الاستدانة عقلية أو عادية وقوله بعد وان كان الاوسط مستديماً للاكبر بالضرورة النخ داخل فيما قبله فلا يتناسب ان يكون مقابلا له لان المتبادر انه عطف على قوله ولما كان الاوسط مستديماً النخ والمطع يقتضي المقابلة والانسب ان يقول بدله وان كان ثبوت الاكبر له بالضرورة كان ثبوت الاكبر للاصغر ضروري ويحمل هذا ضرباً كالذي قبله على قوله ولما كان الاوسط مستديماً للاكبر (٢١٣) كان ثبوت الاوسط للاصغر محسب

ثبوت الاصغر له ويمكن أن يقال أن قوله وان كان الاوسط مستديماً للاكبر بالضرورة مطوف على قوله وان كان ثبوت الاوسط الخ والاول في الدوام والثاني في الضرورة فهو من جهة الفرع لانه عطف على قوله ولما كان الاوسط مستديماً الخ حتى يكون مقابله ثم ان ظاهر عبارة عبد الحكيم هنا تقتضي أن الاوسط قد يستدعي الاكبر استدعاء عاديا ويكون الاوسط ثابتاً للاصغر بالضرورة فيلزم من ذلك أن يكون

الاصغر مما ثبت له الاوسط بالفعل فيكون محكوما عليه بالاكبر بتلك الجهة المشتركة * وأما الثاني وهو ان الكبرى اذا كانت احدى الوصفيات الاربع كانت النتيجة كالصغرى فان الكبرى تدل على ان دوام الاكبر بدوام الاوسط ولما كان الاوسط مستديماً للاكبر كان ثبوت الاكبر للاصغر محسب ثبوت الاوسط له فان كان ثبوت الاوسط له دائماً كان ثبوت الاكبر له دائماً أيضاً وان كان في وقت كان في وقت وان كان الاوسط مستديماً للاكبر بالضرورة كما في المشروطتين كان ضرورة ثبوت الاكبر للاصغر محسب ضرورة ثبوت الاوسط له لان الضروري للضروري ضروري وأما حذف اللادوام الصغرى واللاضرورتها فلان الصغرى لما كانت موجبة كان اللادوام واللاضرورة فيها سبالة

(قال فلان الصغرى الخ) هذا التليل قلته الشارح في شرح المطالع عن البعض ثم قال وفيه ما فيه ولعل وجهه ان اللازم منه أن لا يتنج ضم لادوام الصغرى مع الكبرى لان لا يكون النتيجة كالصغرى في اعتبار النتيجة اللادوام معه فان الاوسط اذا كان مستديماً للاكبر فأي جهة ثبت الاوسط للاصغر كانت النتيجة مقيدة بها ولا يتوقف ذلك على انتاج اللادوام السالب في صغرى الشكل الاول وعلى صاحب المطالع بان حل الاكبر على الاوسط وان كانت مقيدة بدوامة الوصف لكن لا يلزم منه أن يكون مقصراً على وقت ثبوت وصف الاوسط بل يجوز أن يكون دائماً لكل ما ثبت له الاوسط فلا يصدق لادوام الصغرى كقولنا كل انسان ضاحك دائماً وكل ضاحك حيوان مادام ضاحكا مع كذب كل انسان حيوان لاداماً قال المحقق التفتازاني ولا يخفى ان هذا اما يتم على تقدير أن يفسر الوصفية بما دام الوصف لا لاجل الوصف ولا يشترط الوصف

الاكبر ثابتاً للاصغر بالضرورة وفيه نظر لان ثبوت الاصغر للاكبر فرع عن ثبوت الاوسط له والحاصل أن الاوسط ان كان علة في الاكبر ضرورة كان الاكبر ثابتاً للاصغر ضرورة وان كان ثابتاً له عادة فيكون ثبوت الاكبر للاصغر عاديا لان الاصغر من جزئيات الاوسط فتأمل (قوله لان الضروري للضروري ضروري) أي لان الضروري للضروري للشيء ضروري لذلك الشيء مثلاً كل انسان حيوان بالضرورة وكل حيوان جسم مادام حيوانا الجسمية لازمة للحويانية لان الحيوانية علة فيها بالضرورة فهي لازمة للانسان ضرورة فالضروري عبارة عن الجسمية التي هو الاكبر وقوله للضروري مصدوقه الاصغر وهو الانسان (قوله وأما حذف لادوام الصغرى ولا ضرورتها) أي اللذان هما عجزا لقضية أي وأما حذف لادوام الصغرى والاقصر على صدرها فقط وذلك اذا كانت الصغرى مشروطة خاصة أو عرفية خاصة أو احدى الوقتين أو الوجودية اللادامعة نحو كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لاداماً وقوله ولا ضرورتها أي والاقصر على صدرها وذلك اذا كانت وجودية لاضرورية وقوله لما كانت موجبة الخ وذلك لان كلامنا في الشكل الاول وسره لا بد من إيجابها

(قوله والسالبة لمدخلها الخ) أي وإذا كان لمدخلها فلا يؤخذ لادوام في النتيجة والاداء إلى اعتبار السلب في الصغرى هذا كلامه وقد يقال أن ثبوت المحمول للموضوع فيها ذكر من التصديق ليس بدائم في العجز إذ تحرك الاصابع للكتاب ليس بدائم بل وقت الكتابة فقط فيمكن الانتفاء لادوام في النتيجة من حيث أنه ثابت في الجزء الاول ولازم له فالتنظر للواقع فما ذكره الشارح من التبليل منقوض بما علت فالاولى في التبليل أن يقول لانه لو لم يحذف لادوام ولا ضرورة لزم الكذب في النتيجة مثلاً كل انسان ضاحك لادائماً وكل ضاحك حيوان مادام ضاحكاً لو لم يحذف لادائماً في النتيجة بل أخذناه فيها لكانت كل انسان حيوان لادائماً وهو كاذب (قوله وأما حذف الضرورة المحصورة الخ) وذلك كما في قولك اشارة لسهاء الدنيا هنا فلك بالضرورة وكل فلك متحرك مادام فلكاً فثبوت الفلكية لسهاء واجب والتحرك غير واجب بل دائم فلا يصح الحكم على السهاء حينئذ بلها متحركة بالضرورة وقد أقام الشارح على ذلك دليلاً استثنائياً استثنى فيه عين المقدم فاقع عين التالي وحاصله كما كانت الكبرى خالية من الضرورة والموضوع أن الصغرى مفيدة بها جاز اضفك الاكبر عن كل ما ثبت له الاوسط لكن الاصغر هي الافراد التي ثبت لها الاوسط فيجوز اضفك الاكبره (قوله وأما ضم لادوام الكبرى الخ) مثلاً زيد كاتب وكل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً لادائماً فالتحرك ثابت للكاتب بالضرورة وقال الكاتب غير دائم زيدا فليس التحرك دائماً لزيد فزيد انصف بالكتابة (٢١٤) التي هي علة التحرك والكتابة غير دائمة فكذلك التحرك لان الملول تابع لملته وجوذاً

والسالبة لمدخلها في انتاج هذا الشكل وأما حذف الضرورة المحصورة بالصغرى فلان الكبرى اذا لم يكن فيها ضرورة جاز اضفك الاكبر عن كل ما ثبت له الاوسط لكن الاصغر مما ثبت له الاوسط فيجوز اضفك الاكبر عن الاصغر فلم يمتد ضرورة الصغرى الى النتيجة • وأما ضم لادوام الكبرى فلاندرج البين ايضاً فان الكبرى حينئذ تدل على ان الاكبر غير دائم لكل ماهو اوسط بالقدم والاصغر مما هو اوسط بالقدم فيكون الاكبر غير دائماً له مثلاً الصغرى الصغرى مع المشروطة العامة تنتج ضرورة لان النتيجة كالصغرى بينها ومع المشروطة الخاصة تنتج ضرورة لان النتيجة لانضم الامداد مع الصغرى لكن القياس الصادق المقدمات لا يتألف منها لان القياس ملزوم للنتيجة فهو انتظم القياس الصادق انقسامات منها لزم صدق الملزوم بدون اللازم وانه محال ومع العرفية العامة ينتج دائماً لحذف الضرورة التي هي المختصة بالصغرى منها فلم يبق الا الدوام

وعداً وحينئذ فالنتيجة يضم لها اللادوام بان يقول في نتيجة القياس زيد متحرك لادائماً • اعلت أن الاكبر ثبت للاوسط لاعلى الدوام والاصغر من جهة أفراد الاوسط فلا كبر غير ثابت له دائماً (قوله) مثلاً الصغرى الضرورية

مع المشروطة العامة الخ) نحو كل انسان حيوان بالضرورة وكل حيوان جسم بالضرورة مادام حيواناً ينتج كل حيوان جسم بالضرورة فالنتيجة كالصغرى فيها قيد الضرورة وذلك لان الحيوانية ثابتة للانسان ضرورة والحيوانية علة للجسم ضرورة والحيوانية لازمة للانسان فالجسم لازمة له (قوله ومع المشروطة الخاصة تنتج ضرورة لادائماً الخ) وذلك نحو كل انسان حيوان بالضرورة وكل حيوان جسم بالضرورة مادام حيواناً لادائماً فالاولى صادقة والثانية كاذبة ينتج كل انسان جسم بالضرورة لادائماً وهذه النتيجة كاذبة وذلك لكذب المقيدة الثانية لاقتضاها أن بعض الحيوان ليس بجسم ولهذا لا يعقل قياس مركب من هاتين القضيتين والحال أنها صادقتان معاً بل احدهما صادقة والاخرى كاذبة فقول الشارح ومع المشروطة الخاصة ضرورة لادائماً ناظر في هذا للنتيجة على تقدير تركه ثم بعد ذلك يحتمل أن يكون القياس المركب منها قد يكون صحيحاً فاستدرك على ذلك وقال لكن القياس الخ وقول الشارح ينتج ضرورة لادائماً ليس في هذا مصادرة لان أخذ جهة الصغرى وضم اللادوام الكبرى للصغرى قد عد دليلاً تاماً (قوله فلو انتظم الخ) حاصل هذا الكلام أن النتيجة لازمة للقياس وهي كاذبة ويلزم من كذبها كذب القياس والا لزم وجود الملزوم بدون اللازم وانه محال ومن هذا يعلم أن هذا الضرب عظيم فيضم لما مر (قوله ومع العرفية العامة الخ) نحو هذا فلك بالضرورة وكل فلك متحرك مادام فلكاً ينتج هذا متحرك دائماً وهو صادق لان ثبوت التحرك دوامياً لا ضروري والفلكية وان كانت ضرورة لكن لا تقتضي أن يكون التحرك ضرورياً وقوله فلم يبق الا الدوام أي المأخوذ من الكبرى

(قوله ومع الرتبة الخاصة دائمة لادائمة) وذلك نحو قولك هذا فلك بالضرورة ركل فلك متحرك مادام فلكاً لادائماً ينتج دائمة لادائمة وهي هذا متحرك مادام فلكاً لادائماً وذلك لحذف الضرورة وضم اللادوام لادوام الصدر الكائني في الكبرى لان صدرها عرفة عامة محتوية على الدوام وهذه النتيجة كاذبة لان الدوام ينافيه اللادوام والقياس ملزوم لها وكذب اللازم يستلزم كذب الملزوم وانما كان عجز النتيجة وهو لادائماً مناقضاً لصدرها لان لادائماً معناه لا شيء من الفلك يتحرك بالفصل (قوله كما عرفت) أي من قوله سابقاً لان القياس ملزوم لتبعية الخ (قوله والصغرى الدائمة مع احدى العامين الخ) وذلك نحو كل انسان حيوان دائماً وكل حيوان جسم مادام حيواناً ينتج كل حيوان جسم دائماً وهو صادق (قوله ومع احدى الخاصتين الخ) أي وهو غير صادق لما تقدم من الليل فاقدم من (٢١٥) التعليل والمثال يأتي هنا (قوله

لا يقال الخ) حاصله انه قد ذكر فيما مر ان الضرورية الصغرى مع الشرطية العامة تنتج ضرورية والدائمة الصغرى مع الشرطية العامة تنتج دائماً فريد عليه ان الشرطية قد فسرت فيها مر بتفسيرين فان أردعناها حالة كونها مفسرة بالتفسير الاول وهو الضرورية مادام الوصف بطل الامر الثاني وهو ان الدائمة مع الشرطية تنتج دائماً اذ اللازم عليه انما هو انتاجها ضرورية لادائمة وان فسرت بالتفسير الثاني وهو الضرورية بشرط الوصف بطل

ومع الرتبة الخاصة دائمة لا دائمة بحذف الضرورة وضم اللادوام والقياس الصادق المقدمات لا ينتظم منها أيضاً كما عرفت والصغرى الدائمة مع احدى العامين تنتج دائماً ومع احدى الخاصتين دائماً لادائمة ولا يصدق مقدمتا القياس منها أيضاً كما عرفت لا يقال المشروطة ان فسرت بالضرورة مادام الوصف أنتج الصغرى الدائمة منها ضرورية كالضرورة لان الحكم في الكبرى بالضرورة الاكبر لكل ثابت له الاوسطاً مادام وصف الاوسط وبما يدوم له وصف الاوسط هو الاصغر فيكون الاكبر ضروري الثبوت له وان فسرت بالضرورة بشرط الوصف لم ينتج الصغرى الضرورية معها ضرورية كالدائمة لدلالة الكبرى على ان ضرورة الاكبر بشرط وصف الاوسط فاللازم ليس الا ان الاكبر ضروري للاصغر بشرط وصف الاوسط لكن الاوسط واجب الحذف عن النتيجة فجاز أن لا يبق ضرورة الاكبر

(قال ان فسرت الخ) ذكر هذا الشق لترويج السؤال واغادة انها مع الصغرى الدائمة ينتج ضرورية والا فالشرطية المذكورة في الوجهات ما فيها الضرورية بشرط الوصف والمقصود بيان الاختلاطات من الوجهات المذكورة سابقاً وما قيل فالجواب باختار الشق الاول من ان انتاجها للضرورة لا ينافي انتاجها للدائمة لاستلزام الضرورية الدوام الا انه اختار في بيان الانتاج الدوام دون الضرورية يدخل في ضابطه ان النتيجة كالصغرى فليس بشيء لانه قال في شرح المطالع واعلم ان من تمام البرهان على الانتاج بيان عدم لزوم الزائد لان الدعوى في جهة النتيجة أخس الجهات اللازمة للقياس (قال فاللازم ليس الا ان الخ) هذا القدر كاف في اثبات عدم انتاجها مع الصغرى الضرورية ضرورية اذ الضرورية الوصفية ليست ضرورية ذاتية الا انه زاد قوله لكن وصف الاوسط الخ ترويحاً للسؤال بأنه لا يبق ضرورة أصلاً فضلاً عن الذاتية

المدعي الاول وهو ان الضرورية مع الشرطية تنتج ضرورية اذ اللازم عليه انما هو انتاجها دائمة ومثالها على التفسير الاول كما مر كل قر وقت الحيلة منخسف دائماً بمجمله قيداً في الموضوع وكل منخسف مظل بالضرورة مدغم منخسفاً كالكبرى صادقة والانخفاض ثابت للقر وجوبا في وقت ما ينتج القمر وقت الحيلة مظل بالضرورة فلا تنتج دائمة خلافاً لما مر لان ثبوت الانخفاض ثابت للقر وجوبا في وقت ما فكل شيء انصف بالانخفاض ثبت له الانخفاض ومثالها على التفسير الثاني كل انسان حيوان وكل حيوان جسم بالضرورة مدغم حيواناً أي بشرط الحيوانية فلا تنتج كل انسان جسم بالضرورة لان الشرط قد حذف عند الانتاج والضرورة انما جاءت منه (قوله لكن الاوسط واجب الحذف) أي مع شرطية الملزوم له الوجوب وقوله عن النتيجة أي عندها أي عند الاستنتاج

(قوله لانا قول الخ) حاصله انما اختار الشق الثاني ففسرها بالفسير الثاني وقولك جاز ان لا تنق ضرورة الاكبر عند حذف الاوسط لا يلزم
للدليل القائم على نبوت الضرورة (٢١٦) وهو فلما تحقق الخ (قوله وصف الاوسط) وهو الحيوانية (قوله ذات الاصغر) المراد

لانا قول وصف الاوسط اذا كان ضروريا لذات الاصغر فكلما تحقق الاصغر تحقق ذات الاصغر
ووصف الاوسط بالضرورة وكلما تحققنا نبوت ضرورة الاكبر فكلما تحقق الاصغر ثبت ضرورة
الاكبر وهو المطلوب * ثم انك لو تأملت أدنى تأمل أمكنك أن تستخرج نتائج الاختلاف الباقية
من الصابط المذكور وان أشكل عليك شيء منها فارجع الى هذا الجدول تفق عليها مفصلة

جدول القضايا المتعلقة

الصفات الكبرى	الشرطية العامة	العرفية العامة	الشرطية الخاصة	العرفية الخاصة
الضرورة	ضرورة	دائمة	ضرورة لادائمة	دائمة لادائمة
الدائمة	دائمة	دائمة	دائمة لادائمة	دائمة لادائمة
الشرطية العامة	مشروطة عامة	عرفية عامة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة
العرفية العامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية خاصة	عرفية خاصة
المطلقة العامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	وجودية لادائمة	وجودية لادائمة
الشرطية الخاصة	مشروطة عامة	عرفية عامة	مشروطة خاصة	عرفية خاصة
العرفية الخاصة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية خاصة	عرفية خاصة
الوجودية اللادائمة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	وجودية لادائمة	وجودية لادائمة
الوجودية اللاضرورية	مطلقة عامة	مطلقة عامة	وجودية لادائمة	وجودية لادائمة
الوقفية	وقفية مطلقة	مطلقة وقفية	وقفية مطلقة	مطلقة وقفية
			لادائمة	لادائمة
المنتشرة	منتشرة مطلقة	مطلقة منتشرة	منتشرة مطلقة	مطلقة منتشرة
			لادائمة	لادائمة

بذات الاصغر افراده
أي انه كلما تحقق الحد
الاوسط تحقق افراد الحد
الاصغر ووصف الاوسط
قلاصغر الانسان مثلا
والاوسط حيوان فكلما
تحقق الانسان تحققت
افرادهم وصف الحيوانية
وكما تحقق ذلك تحققت
الجمعية فكلما تحققت
الانسانية تحققت الجمعية
(قوله فارجع الى هذا
الجدول) اعلم ان المراتم
الاول الاحدى عشر
التي من أعلاه لاسفله
مربرات الصغرى وهذه
المربرات الاربع الاول
التي من جهة اليمين
الى جهة اليسار مربرات
الكبرى وما عدا مربرات
الصغرى والكبرى من
المربرات فهو مربرات
النتيجة فتأخذ ما في كل
واحد من مربرات الصغرى
مع ما في كل واحد من
مربرات الكبرى فيحصل
قياس نتيجته ما في الربع
الذي تحت مربع الكبرى
لما أخوثة الكائن ذلك
للربع المحتاني في المراتم

قال (وأما الشكل الثاني فشرطه بحسب الجهة أمران أحدهما صدق الدوام على الصغرى أو كون
الكبرى من القضايا الممكنة السوالب والثاني أن لا تشمل الممكنة الا مع الضرورية المطلقة أو
مع الكبرىين (الشرطيتين))

(أقول) يشترط في انتاج الشكل الثاني بحسب الجهة أمران كل واحد منهما أحد الامرين الاول
صدق الدوام على الصغرى أي كونها ضرورة أو دائمة أو كون الكبرى من القضايا الست الممكنة
السوالب وذلك لانه لو انشأ لكائنات الصغرى غير الضرورية والدائمة وهي إحدى عشرة والكبرى

(قال لانا قول) جواب باختار الشق الثاني وثابت للقدمة المنوعة أعني انتاجها مع الضرورة
ضرورة قياس على هيئة الشكل الاول من المتصلتين

الاربعة الموائمة لربع الصغرى من جهة اليسار (قوله الاول صدق الخ) حاصله ان الصغرى اما ان تكون احدى
الدائنتين وان لم تكن الكبرى من احدى الست الممكنة السوالب واما ان تكون الكبرى من احدى الست وهي الدائنتان والامتان
والخاصتان وان لم تكن الصغرى دائمة (قوله لانا لو انشأ) أي الامر انهما كون الصغرى احدى الدائنتين وكون الكبرى احدى الست

(قوله من القضاء) السبع الغير المتمكة السوالب وهي الوقتان والوجوديتان والممكنتان المطلقة العامة (قوله أخص من السبع الباقية) فيه تسع اذ الباقي ست لانها احدى عشر المشروطة الخاصة منها وهي أخص من ثلاثة وكذلك منها الوقتية وهي أخص من الباقي وهو ست فالوقتية من جهة السبع ثم لا يخفى ان الشارع جعل أخص احدى عشر اثنان المشروطة الخاصة والوقتية وجعل المشروطة أخص من ثلاثة والوقتية أخص من الباقي مع ان المشروطة الخاصة أخص القضاء كلها فلم يزل من أول الامر وأخص الصغريات المشروطة الخاصة قلت اما جعل الاخص تسعين لما علمت ان الاحدى عشر منها مالمالها عكس • ومنها مالمالها عكس فالاولى وهي المشروطة من التي لسوالها عكس (٢١٧) وأما الوقتية فهي من السبعة التي

لا عكس لسوالها فهذه أخص هذا القسم والاخرى كذلك وهذا لا ينافي ان المشروطة أخص من الوقتية فأما (قوله مادام منخفاً) اشارة للمشروطة وقوله أوفي وقت معين اشارة لوقتية (قوله مع استطاع السلب) أي الذي هو نتيجة ذلك القياس وهي لاشئ من التخفيف بقدر • وقوله بالامكان العام اما عبر بهذا مع ان الامكان ليس موجوداً لا في الصغرى ولا في الكبرى لان الامكان أعم من جهة النتيجة الخارجية فاذا كان السلب لا يصدق باهم الجهات فلا يصدق مع أخصها (قوله استطاع الإيجاب) أي وصدق السلب الذي هو النتيجة وهو لاشئ من التخفيف

من القضاء السبع الغير المتمكة السوالب وأخص الصغريات المشروطة الخاصة والوقتية لان المشروطة الخاصة أخص من المشروطة العامة والعرفيتين والوقتية من السبع الباقية وأخص الكبرى السبع الوقتية واختلاط الصغرين أعني المشروطة الخاصة الوقتية مع الكبرى الوقتية غير منتج لاختلاف الموجب لعدم الانتاج فانه يصدق قولنا لاشئ من التخفيف بمضي بالضرورة مادام منخفاً أو في وقت معين لا دائماً وكل قر مضى بالضرورة وفي وقت معين لا دائماً مع استطاع السلب بالامكان العام لصدق كل منخسف قر بالضرورة ولو بدلتا الكبرى بقولنا وكل شمس مضية في وقت معين لا دائماً استطاع الإيجاب ومعنى لم ينتج هذان الاختلاطان لم ينتج سائر الاختلاطات لاستلزام عدم انتاج الاخص عدم انتاج الأعم • والثاني عدم استتال الممكنة الا مع الضرورية المطلقة أو مع الكبرى المشروطين • ومحصله أن الممكنة ان كانت صغرى لم تستعمل الا مع الضرورية المطلقة أو المشروطين وان كانت كبرى لم تستعمل الا مع الضرورية المطلقة • أما الاول فلا بد فظهر من الشرط الاول ان الممكنة الصغرى لا تنتج مع السبع الغير المتمكة السوالب لعدم صدق الدوام على الصغرى وعدم كون الكبرى من السبع المتمكة السوالب فلو استعمل الممكنة الصغرى مع غير الضروريات الثلاث لكان اختلاطها مع الدوام الثلاث التي هي الدائمة والعرفيتان لكن اختلاطها مع الدائمة عقيم لجواز أن يكون الثابت لشيء بالامكان مسلوباً عنه دائماً كقولنا كل رومي

(قال لان المشروطة الخاصة أخص من المشروطة العامة والعرفيتين) لم يعتبر خصوصاً من المطلقة العامة والممكنتين واعتبر خصوص الوقتية منها لاشتراكها مع الوقتية في عدم الانكسار (قال والوقتية من السبع الباقية) من قبيل المطف على معمولي عاملين والجرور ليس بمقدم ولذا وقع في بعض النسخ والوقتية أخص من السبع الباقية وعلى أي تقدير الصواب من السبع الباقية أو أخص السبع الباقية لان المفضل لا يكون داخلاً في المفضل عليه بمن التضييق ويكون داخلاً في المفضل عليه بالإضافة على ما صرح به في الرضي (قال لجواز أن يكون الخ) بناء على ان الدوام لا يستلزم الضرورة والا لا تمتع نبوة بالامكان وكذا قوله فيما سيأتي لجواز أن يكون المسلوب من الشيء بالامكان ثباته دائماً

(م - ٢٨ - شروح التعصية ثانی) بشمس بخلافه في الاول قد اختلفت النتيجة السالبة صدقاً وكذا (قوله والثاني عدم استتال الخ) أي والثاني من الامرين (قوله الا مع الضرورية) أي صغرى أو كبرى (قوله اما الاول) وهو ان الممكنة اذا كانت صغرى لم تستعمل الا مع الضرورية المطلقة أو مع احدى المشروطين (قوله مع غير الضروريات الثلاث) المراد بالضروريات الثلاث الضرورية المطلقة والمشروطان (قوله مع الدوام الثلاث) أي الدائمة المطلقة والعرفيتان (قوله لجواز ان يكون الثابت لشيء) معدوق الشيء الرومي ومصدق الثابت الاسود في المثال الآتي فالواد ثابت لرومي بالامكان ومسلوب عنه دائماً

(قوله مع امتناع سلب الشيء عن نفسه) أي الذي هو النتيجة وهي لاشيء من الرومي برومي (قوله امتنع الإيجاب) أي وصح السلب فطبيعة هذا الشكل انتاج السلب وهذا السلب نارة يكون صادقاً ونارة يكون كاذباً فالممكنة لا تنتج مع الدائمة ولا تنتج مع الرقيتين لأن الأولى أخص • وقوله امتنع الإيجاب وهو كل رومي تركى وهو خلاف النتيجة إذ النتيجة هي لاشيء من الرومي يتركى بحجة (قوله ويلزم من عقم هذا الاختلاط) أي اختلاط الممكنة الصغرى مع الكبرى (قوله) فلمدم انتاج الرقية أي العامة (وهو صدر المركبة) وقوله وعدم انتاج اللادوام أيضاً أي كعدم انتاج الرقية العامة مع الممكنة • وقوله اللادوام وهو عجز المركبة (قوله وعدم انتاج اللادوام) وذلك لأنه إيجاب والممكنة وجبة والشكل الثاني يشترط فيه اختلاف القضيتين في الكيف • وأما بالنسبة للصغر فقد علم (قوله يجزئها) أي يجزئ الرقية والأولى تقديمه على قوله الممكنة بل يقول لم ينتج الرقية الخاصة بجزئها مع الممكنة إذ كلامه ربما أوهم أن الضمير راجع للممكنة (قوله تكون الرقية الخاصة معها) أي مع الممكنة عتبية قاله ثم نفى الاثنين مما لا باحدها (قوله إذ المعنى) أي المقصود وهذا علة للضم في الجزئين فالضم بكذب الجزئين لا بكذب أحدهما (قوله انتاج أحد جزئها) انتج الجزء الآخر أولاً فانتاج الجزئين لا يشترط (قوله ومن هاهنا) أي من أن المعنى بانتاج القضية الخ (قوله ومن مركبة وبسطة قياسان) حاصلان من ضم البسطة لصدر المركبة ثم لجزئها (قوله أربعة أقيسة) (٢١٨) حاصلة من أخذ صدر الأولى مع كل من صدر الأخرى وعجزها وأخذ عجز

الأولى مع كل من صدر الأخرى وعجزها (قوله) فان كان المنتج منها قياساً واحداً نحو لاشيء من الانسان بمتحرك الاصابع بالفعل لادائها أي كل انسان متحرك الاصابع بالفعل وكل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائها أي

فهو أسود بالامكان ولا شيء من الرومي بأسود دائماً مع امتناع سلب الشيء عن نفسه ولو بدلنا الكبرى بقولنا لاشيء من التركي بأسود دائماً امتنع الإيجاب ويلزم من عقم هذا الاختلاط عقم اختلاط الممكنة الصغرى مع الرقيتين • أما مع الرقية العامة فلأن الدائمة أخص وعقم الأخص يوجب عقم العام • وأما مع الرقية الخاصة فلمدم انتاج الرقية العامة مع الممكنة وعدم انتاج اللادوام أيضاً لأن الأصل لما كان مخالفاً للممكنة في الكيف كان اللادوام موافقاً لها في الكيف ولا ينتج في هذا الشكل عن متفقين في الكيف ومتى لم ينتج الرقية الخاصة مع الممكنة بجزئها تكون الرقية الخاصة معها عتبية إذ المعنى بانتاج القضية المركبة مع قضية أخرى انتاج أحد جزئها معها وبعدم انتاجها عدم انتاج جزئها معها • ومن هنا تسميهم يقولون القياس من بسطين قياس واحد ومن مركبة وبسطة قياسان ومن مركبتين أربعة أقيسة • فان كان المنتج منها قياساً واحداً كان نتيجة القياس بسطة والاركت النتائج وجملت نتيجة القياس • وأما الثاني وهو أن الممكنة

لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل • فالأولى وهي الصغرى وجودية لادائمة • والثانية مشروطة خاصة فإذا أخذت صدر الأولى مع صدر الثانية انتج لاشيء من الانسان بكاتب بالفعل بحذف لادائها فالنتيجة بسطة • فان أخذت صدر الأولى مع عجز الثانية فإن قلت لاشيء من الانسان بمتحرك الاصابع بالفعل لاشيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل أو أخذت عجز الأولى مع صدر الثانية فلا ينتج فيها لاتفاق القضيتين حينئذ في الكيف وإن أخذت عجز الأولى مع عجز الثانية فلا ينتج لانها وإن اختلفا كيفاً لكنه مركب من مطلقين عامتين وهما غير متجعين فلم يوجد شرط الجهة فقد احتوى هذا المثال على امكان تركب أربع أقيسة ولكن المنتج منها واحد فقط (قوله والاركت النتائج الخ) كما لو قلت كل انسان آكل بالفعل لادائها أي لاشيء من الانسان بآكل بالفعل وكل آكل متحرك اللفم لادائها فمما وجوديتان لادائمتان ينتجان كل انسان يحركه فه لادائها فإذا أخذ صدر الأولى مع صدر الثانية انتج فتقول كل انسان آكل بالفعل وكل آكل يحركه فه وكذا إذا أخذ صدر الأول وعجز الثاني انتج أيضاً فتقول في تركبه هكذا كل انسان آكل بالفعل ولا شيء من الآكل يحركه فه بالفعل فتركب نتيجة هذا القياس مع نتيجة القياس الذي قبله وقول فيها كل انسان يحركه فه بالفعل لادائها كما قلنا فلا دائماً النتيجة الخاصة من صدر الأولى مع عجز الثانية وكل انسان يحركه فه بالفعل نتيجة صدر الأولى مع صدر الثانية ولو أخذت عجز الأولى مع صدر الثانية أو عجزها لم ينتج لفقد شرط ذلك الشكل وهو إيجاب صغرا

(قوله مع غير الضرورية والدائمة) أى بان كانت مع واحدة من الاحد عشر غيرهما (قوله من التضاي) أى وهي المامتان والدائمتان والحاصتان (قوله لكان اختلاطها مع الدائمة) أى فقط لان الفرض ان الباقي مني كما تقدم في الشرط الاول وحاصل ابضاح المقام ان الصغرى اما احدى الدائمتين أو الكبرى احدى السلت فان انتفى كونها احدى السلت بان كانت ممكنة فلا بد ان تكون الصغرى ضرورية فاذا لم تكن كذلك فقد انحصر الامر في الدائمة فالسببة الغير الممكنة السوالب ماعدا الممكنة تنتج مع الصغرى الضرورية أو الدائمة فاذا كانت ممكنة فلا تنتج الا مع الضرورية فاذا لم تكن ضرورية بقيت الدائمة * والحاصل اننا لو اقتصرنا على الشرط الاول لاقضى الانتاج للممكنة التي هي احدى الاربعة مع الدائمة كالانتاج مع الضرورية وليس كذلك (قوله مع امتناع السلب) وهو لاشي من الرومي يروى فطاحل ان الكبرى اذا كانت ممكنة والصغرى دائمة اختلفت النتيجة (قوله في سبع كبريات) أى التي لا تنعكس سوابها (٢١٩) (قوله للممكنين) أى العامة

والخاصة وقوله والعرفيتين أى العامة والخاصة (قوله بان تكون ضرورة الخ) أى بان نكون احدي المقدمتين ضرورة الخ (قوله فالنتيجة

اذا كانت كبرى لم تستعمل الا مع الضرورة المطلقة فانه قد تبين من الشرط الاول ان الممكنة الكبرى مع غير الضرورية والدائمة عقيدة لعدم صدق الدوام على الصغرى وعدم كون الكبرى من التضاي السلت فلو استعملت الممكنة الكبرى مع غير الضرورية لكان اختلاطها مع الدائمة وهو غير منتج لجواز أن يكون المطلوب عن الشيء بالامكان ثابتاً له دائماً كمقولنا كل رومي أبيض دائماً ولا شيء من الرومي بايض بالامكان مع امتناع السلب ولو قلنا بدل الكبرى ولا شيء من الهندي بايض بالامكان امتنع الإيجاب قال (والنتيجة دأمة ان صدق الدوام على احدى مقدمتيه والا فكالصغرى عذوقاً عنها اللادوام واللاضرورة والضرورة أبة ضرورة كانت)

دائمة أى كانا دائمتين أو احدهما دائمة والاخرى ضرورة أو ضرورتين وسأني البحث في الثالثة (قوله كالصغرى) أى في مطلق الوقت (قوله أى اللادوام) تفسير لقيد

(أقول) الاختلاطات المنتجة في هذا الشكل بحسب مقتضى الشرطين اربع * ونعمون لان الشرط الاول أسقط سبعة وسبعين اختلاطاً وهي الحاصلة من ضرب احدى عشرة صغرى في سبع كبريات * والشرط الثاني أسقط ثمانية الممكنتين الصغرى مع الدائمة والعرفيتين والكبرى مع الدائمة والضابط في انتاجها ان الدوام اما أن يصدق على احدى مقدمتيه بان تكون ضرورة أو دائمة أو لا يصدق فان صدق الدوام على احدى المقدمتين فالنتيجة دائمة والا فالنتيجة كالصغرى بشرط حذف قيدي الوجود أى اللادوام واللاضرورة منها وحذف الضرورة منها سواء كانت وصفية أو وقتية أما ان النتيجة كالقديمة الدائمة أو كالصغرى فبالبراهين المذكورة في المطلقات من الخلف والعكس والافتراض مثلاً اذا صدق كل (ج ب) بالاطلاق ولا شيء من (ا ب) بالضرورة أو دائماً فلا شيء من (ج ا) دائماً والا فبعض (ج ا) بالاطلاق ونجمله صغرى لكبرى القياس هكذا بعض (ج ا) بالاطلاق ولا شيء من (ا ب) بالضرورة أو دائماً ينتج من الاول بعض (ج)

(قوله وحذف الضرورة منها) أى من النتيجة (قوله سواء كانت وصفية) أى كما في المشروطة وقوله أو وقتية أى كما في الوقتية (قوله فبالبراهين المذكورة في المطلقات) أى التي لم تقيد بمجهة من الجهات * واعلم ان ما ذكره انما ينتج ان النتيجة كالقديمة الدائمة وأما كون النتيجة كالصغرى فلا يدل له لكون اذا علمت طريق الاستدلال بما ذكر فاستدل على ذلك بمثل ما ذكر * فالسارح بين كيفية الاستدلال فاستدل على واحدة من دعوتين وأبقى الاخرى استكمالاً على فهم الناظر (قوله اذا صدق كل (ج ب) أى كل انسان حيوان بالاطلاق ولا شيء من الحجر بحجوان بالضرورة أو دائماً ينتج لاشي من الانسان بحجر دائماً لو لم يصدق هذا لصدق نقيضه بعض الانسان حجر دائماً فتجعل صغرى لكبرى القياس ينتج بعض الانسان حجر وهو ناقض الصغرى الصادقة فما ناقضها كاذب وما جاء الكذب الا من البعض فليكن كاذباً فليكن النتيجة صادقة أو انك تنكس الكبرى الى لاشي من الحيوان بحجر دائماً فترد الى الشكل الاول فينتج النتيجة المطلوبة

(قوله ومن هنا) أي من قوله أو تمكس الكبرى أي لاشي من (ب) (أ) دائماً المفيد ان الضرورة تنكس دأقه وقوله لو انكست كففسها أنتجت الضرورة أي لكنها لم تمكس الا دأقه لا ضرورة فلا تنتج الضرورة في هذا الشكل ضرورة (قوله لا يقال المقدسات الخ) هذا وارد على ان الاتاج دائماً اذا كانتا ضرورتين (قوله لان الاوسط الخ) أي كالحجوبة في قوله كل انسان حيوان بالضرورة ولاشي من الحجر يحويان فان ثبوتها للانسان واجب وسلبها عن الحجر واجب أيضاً فحينئذ يكون سلب الحجرية عن الانسان ضروري لانه دائماً قطع (قوله لانا قول الخ) حاصله ان الحكم في المقدمتين ليس الا بان الاوسط وهو الحيوان مثلاً ضروري لثبوت الانسان وضروري السلب عن الحجر ويلزم من هذا تنافي ذات الانسان وذات الحجر وهذا اللازم ليس منظوراً له اذ المتلف له كون منافاة وصف أحد الطرفين لذات الآخر ضرورياً أو غير ضرورياً • وانما كان المتلف له انما هو هذا فلا تكون النتيجة الدأمة لان تنافي وصف أحدهما لذات الآخر تارة يكون ضرورياً وتارة لا باختلاف المواد ففي مثالنا المذكور كما ان ذات الحجر منافية لذات الانسان بالضرورة كذلك وصف الحجر مناف لذات الانسان بالضرورة • (٢٢٠) أما في نحو لاشي من الحمار يفرس بالضرورة وكل مركوب زيد فرس فالمركوب

فرس والحمار له ذات ووصف ففانه عبارة وعن الافراد ووصفه الحمارية وكذا مركوب زيد له ذات أي افراد الفرس ووصفه وهو المركوبة فذات الحمار منافية لذات الفرس بالضرورة وأما وصف المركوب وهي المركوبة فلا تنافي ذات الحمار ضرورة بل دائماً لان الحمار مركوب زيد بالامكان لا بالفضل فلا يصح حينئذ ان يقال ليس

ليس (ب) بالضرورة أو دائماً وقد كان كل (ج ب) بالاطلاق هنا خلف أو بعكس الكبرى الى لاشي من (ب أ) دائماً ينتج النتيجة المطلوبة • ومن هنا يظهر ان السالبة الضرورية لو انكست كففسها أنتجت الضرورة في هذا الشكل ضرورة فلما لم يبين ذلك اقتصر في النتيجة على الدوام لا قبل المقدمتان اذا كانتا ضرورتين لم يكن بد من صدق النتيجة ضرورة لان الاوسط اذا كان ضروري الثبوت لاحد الطرفين وضروري السلب عن الآخر يكون أحد الطرفين ضروري السلب عن الآخر فكان بين الطرفين مباينة ضرورية فيكون نتيجة الطرفين ضرورة لا قول الحكم في المقدمتين ليس الا بان الاوسط ضروري الثبوت لذات أحد الطرفين ضروري السلب عن ذات الآخر واللازم منه ان ذات أحد الطرفين ضروري السلب عن ذات الآخر وهو ليس المطلوب بل المطلوب ان وصف أحد الطرفين ضروري السلب عن ذات الآخر ولا يلزم من ضرورة سلب الذات ضرورة سلب الوصف لصدق قولنا في المثال المشهور لاشي من الحمار يفرس بالضرورة وكل مركوب زيد فرس بالضرورة مع كذب قولنا ليس بعض الحمار مركوب زيد بالضرورة لان كل حمار مركوب زيد بالامكان • وأما حذف قيدي الوجود من الصغرى فلانها ان كانت مع كبرى بسيطة كان قيده وجودها موافقاً لها في الكيف وان كانت مع مركبة

بعض الحمار مركوب زيد بالضرورة بل يتبين ان يقال دائماً فلما كان منافاة وصف أحدهما لذات الآخر تارة يكون ضرورياً وتارة لا • واما منافاته له على جهة الدوام فثابت لا تختلف جعلت النتيجة دائمة لانها لا تختلف اما لو كان المنظور له اللازم للحكم في التضييق وهو منافاة منافاة احدي الذاتين للآخرى لكات ضرورة لان هذا ضروري لا يفتك أصلاً لكنه ليس ملتفتاً • تأمل (قوله بل المطلوب) أي بل المنظور له ان وصف أحد الطرفين ضروري السلب الخ في الكلام حذف بدليل قوله ولا يلزم الخ والاصل بل المطلوب ان وصف أحد الطرفين هل هو ضروري أم لا فنقول في جوابه ليس بضروري لانه لا يلزم الخ (قوله فلانها ان كانت) أي الصغرى ان كانت الخ فالصغرى مركبة والكبرى بسيطة فيلزم ان قيد لادائماً في الصغرى موافق الكبرى في الكيف مثلاً كل كاتب متحرك الاصابع لادائماً ولاشي من القاض متحرك الاصابع فقد توافق السج مع الكبرى للاتفاق في الكيف (قوله وان كانت مع مركبة لم ينتج الخ) فاذا كان كل منهما مركباً فاذا كانت الاولى موجبة والاخرى سالبة أو العكس وكل منهما فيه قيد لادائماً فلا ينتج مجزى الاولى مع صدر الثانية للاتفاق في الكيف ولا مع مجزها لان لادائماً مطلقة عامة والقياس للمركب من مطلقتين حالة كونه من الشكل الثالث لم ينتج

(قوله لم ينتج مع أصلها) أي لم ينتج محز المركبة الأولى مع أهل الكبرى أي مع صدرها (قوله لا ذكرنا) أي من اتفاقها في الكيف (قوله لان قيدي الوجود) أي في المقدمتين (قوله اما مطلقان) أي ان كانتا مقيدتين بالادوام أو بممكنتان ان كانتا مقيدتين بالضرورة وقوله أو مطلقة عامة ويمكن أن يقيد أحدهما بالادوام والاخرى بالضرورة (قوله واما حذف الضرورة من الصغرى) أي اذا كانت وصية أو وقتية (قوله ولان المقدر) أي المفروض أي فلان. ووضوح المسألة وقوله ان الادوام لا يصدق على الصغرى أي فليست ضرورية ولا دائمة (قوله فلو كان فيها ضرورية) أي ضلي قدبر انه لو كان فيها ضرورة لكان النسخ (قوله لكانت) أي الضرورة من الوقت اذا كانت وقتية أو منتشرة أو الوصف اذا كانت مشروطة (قوله والضرورة فيها) أي في القياسين المركبين من مشروطتين أو من وقتية ومشروطة (قوله فلان الاوسط فيها ضروري النسخ) وذلك نحو لاشي من الحمار فرس بالضرورة مادام حماراً وكل مركوب زيد فرس بالضرورة مادام مركوب (٢٢١) زيد فالمركر فرس وهو ثابت

لمنتج مع أصلها لا ذكرنا ولا مع قيد وجودها لان قيدي الوجود اما مطلقان أو ممكنتان أو مطلقة ويمكن ولا اتاج في هذا الشكل منها * واما حذف الضرورة من الصغرى فلان المقدران الدوام لا يصدق على الصغرى فلو كان فيها ضرورة لكانت أما الضرورة المشروطة أو الضرورة الوقتية أو الضرورة المنتشرة وأخص الاختلالات من أعضائها ومن مقدمة أخرى الاختلاط من مشروطتين أو من وقتية ومشروطة والضرورة فهما لا تمتد الى النتيجة أما في الاختلاط من المشروطتين فلان الاوسط فهما ضروري الثبوت لمجموع ذات أحد الطرفين ووصفه وضروري السلب عن مجموع ذات الطرف الآخر ووصفه ولا يلزم منه الا تناقاة الضرورية بين المجموعين والمطلوب ضرورة تناقاة وصف أحد الطرفين لمجموع ذات الطرف الآخر ووصفه وهو غير لازم وأما في الاختلاط من الوقتية والمشروطة فلان الاوسط اذا كان ضروري للثبوت للاصغر في بعض أوقات ذاته وضروري السلب عن الأكبر بشرط الوصف لم يلزم منه الا ان ذات الأكبر مع وصفه ضروري السلب عن الاصغر في بعض الأوقات * واما ان وصف الأكبر ضروري السلب عن ذات الاصغر فلا يلزم لجواز أن يكون لزوم ضرورة السلب ناشئاً من اقتران الذات بالوصف * ثم لو ظهر

لمنتج مع أصلها لا ذكرنا ولا مع قيد وجودها لان قيدي الوجود اما مطلقان أو ممكنتان أو مطلقة ويمكن ولا اتاج في هذا الشكل منها * واما حذف الضرورة من الصغرى فلان المقدران الدوام لا يصدق على الصغرى فلو كان فيها ضرورة لكانت أما الضرورة المشروطة أو الضرورة الوقتية أو الضرورة المنتشرة وأخص الاختلالات من أعضائها ومن مقدمة أخرى الاختلاط من مشروطتين أو من وقتية ومشروطة والضرورة فهما لا تمتد الى النتيجة أما في الاختلاط من المشروطتين فلان الاوسط فهما ضروري الثبوت لمجموع ذات أحد الطرفين ووصفه وضروري السلب عن مجموع ذات الطرف الآخر ووصفه ولا يلزم منه الا تناقاة الضرورية بين المجموعين والمطلوب ضرورة تناقاة وصف أحد الطرفين لمجموع ذات الطرف الآخر ووصفه وهو غير لازم وأما في الاختلاط من الوقتية والمشروطة فلان الاوسط اذا كان ضروري للثبوت للاصغر في بعض أوقات ذاته وضروري السلب عن الأكبر بشرط الوصف لم يلزم منه الا ان ذات الأكبر مع وصفه ضروري السلب عن الاصغر في بعض الأوقات * واما ان وصف الأكبر ضروري السلب عن ذات الاصغر فلا يلزم لجواز أن يكون لزوم ضرورة السلب ناشئاً من اقتران الذات بالوصف * ثم لو ظهر

غير لازم) الله لحذوف والاصل والمطلوب اما هو تناقاة وصف أحد الطرفين لمجموع ذات الآخر ووصفه هل يكون ذلك ضرورياً أو لا يكون فقول في جوابه لا يكون ضرورياً لا غير لازم أي لانه لا يلزم من ضرورة سلب الذات ضرورة سلب الوصف فتأمل (قوله وأما في الاختلاط من الوقتية النسخ) وذلك نحو كل قر منخسف بالضرورة وقت الحيلة ولا شيء من المضي علينا لا يمتنع مادام مضياً * والمراد من المضي النجوم فالحد الاوسط منخسف وهو ضروري الثبوت لقر في بعض أوقات ذاته ضروري السلب عن الأكبر وهو المضي * بل بشرط الوصف فذات الأكبر وهو افراد النجوم مع وصفه ضروري السلب عن الاصغر في بعض أوقات * وأما ان وصف الأكبر وهو الاضائة ضروري السلب عن الاصغر فلا لانه لا يتناقض الا المجموع لا الوصف فلا يصح ان قول لاشي من القمر بمضي بالضرورة لانه مضي بالامكان * هذا ملخص كلامه * وفيه نظر لان الكبرى اذا كانت مشروطة عامة والصغرى وقتية فالنتيجة تابعة للصغرى كما قال فيها سبق وجهته فيؤخذ في النتيجة وقت الحيلة فتح الضرورة حينئذ فتأمل

(قوله تعدت الضرورة من الصغرى) وذلك لانه لو انفكت المشروطة كفها رجع للشكل الاول فالشكل الاول اذا كانت كبراء ضرورية فانه يتنج ضرورة (٢٢٢) على مامر (قوله ان تكون الصغرى) فولية المراد بها ما ليس بممكنة

الانعكاس المشروطة كفها تعدت الضرورة من الصغرى لكنه لم يبين وان حاولت تفصيل نتيج هذا القسم فليك بتصفح هذا الجدول

صغريات كبريات	مشروطة عامة	مشروطة خاصة	عرفية عامة	عرفية خاصة
مشروطة عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة
مشروطة خاصة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة
عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة
عرفية خاصة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة	عرفية عامة
مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
وجودية لادائمة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
وجودية لاضروية	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة
وقية	وقية مطلقة	وقية مطلقة	وقية مطلقة	وقية مطلقة
منتشرة	منتشرة مطلقة	منتشرة مطلقة	منتشرة مطلقة	منتشرة مطلقة
ممكنة عامة	ممكنة عامة	ممكنة عامة	عقبة	عقبة
ممكنة خاصة	ممكنة عامة	ممكنة عامة	عقبة	عقبة

(قوله كل ماهو مركوب زيد) أي بالفعل فالقيد الاوسط مركوب زيد والاصفر مركوب عمرو بالامكان والا كبر فرس ومعلوم ان الحد الاوسط ياتي ويطرع عند الانتاج فيتنج ذلك القياس بعض مركوب عمرو فرس بالضرورة وهو كاذب لان مركوبه بالفعل حمار فالكذب اما جاء من الامكان • فتقول الشارح والاوسط ليس باصفر أي والاوسط وهو مركوب في المثال ليس باصفر بالفعل أي ليس مركوب عمرو بالفعل بل بالامكان فجاز ان لا يصدق الاوسط على الاصفر بالفعل • وقول الشارح فجاز ان لا يصدق الاوسط الاولي ان يقول كما قلنا فجاز ان لا يصدق الاوسط على الاصفر بالفعل بدليل قوله فلم يتدرج الاصفر بالفعل عنه • وقوله فلما يصدق مركوب عمرو بالفعل الاولي ان يقول فلما يصدق مركوب زيد بالفعل على مركوب عمرو ولم يتدرج

قال (وأما الشكل الثالث فشرطه فولية الصغرى والنتيجة كالكبرى ان كانت الكبرى غير الاربع والا فنعكس الصغرى مخدوفا عنها الادواء ان كانت الكبرى احدى العامين ومضموما اليها ان كانت احدى الخاصتين)

(أقول) شرط انتاج الشكل الثالث بحسب الجهة ان تكون الصغرى فولية لانها لو كانت ممكنة لم يلزم تعدى الحكم من الاوسط الى الاصفر لان الحكم في الكبرى على ماهو اوسط بالفعل والاوسط ليس باصفر بالفعل بل بالامكان فجاز ان لا يصدق الاصفر بالفعل على الاوسط فلم يتدرج الاصفر عنه فلا يلزم من الحكم بالا كبر على الاوسط الحكم به على الاصفر كما اذا فرضنا أن زيداً يركب الفرس ولم يركب الحمار وعمراً يركب الحمار دون الفرس يصدق قولنا كل ما هو مركوب زيد مركوب عمرو بالامكان وكل مركوب زيد فرس بالفعل مع كذب قولنا بعض ماهو مركوب عمرو فرس بالفعل بل بالامكان العام لان كل ماهو مركوب عمرو حمار بالضرورة فلما لم يصدق مركوب عمرو بالفعل على مركوب زيد لم يتدرج الاصفر عنه حتى يتعدى الحكم منه اليه وباعتبار هذا الشرط سقط من الاختلالات الممكنة الانقراض عشرة وعشرون اختلافاً وبقية الاختلالات المنتجة مائة وثلاثة وأربعين والكبرى فيها اما ان تكون احدى الوصفيات الاربع اولا تكون فان لم تكن احدى

الاصفر عنه (قوله بسقط من الاختلالات الخ) وذلك لان الممكنتين اذا ضربت في ثلثة عشر الكبرى كان الحاصل ستة الوصفيات وعشرين (قوله وبقية الاختلالات المنتجة الخ) وذلك لان الضحايا ثلثة عشر اذا ضربها في نفسها كان مسطح الضرب مائة وتسعة وستين فاشترط فولية الصغرى أسقط ستة وعشرين في مائة وثلاثة وأربعين (قوله والكبرى فيها) أي في المائة والثلاثة والأربعين

(قوله كانت نتيجة جهة الكبرى بينها) • وذلك نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالفعل • وكل كاتب قابض على القلم يده بالفعل فهذا التباس من الشكل الثالث وهو يرتد لاشكل الاول بمكس الصغرى أى بعض متحرك الاصابع كاتب بالفعل وكل كاتب قابض على القلم يده بالفعل ينتج بعض متحرك الاصابع قابض على القلم يده بالفعل فالتيجة كالكبرى (قوله وان كانت احدى الاربع) أعني المشروطتين والمرتبتين (قوله محذوفا عنه اللادوام) أى الذى في عكس الصغرى فمكس الصغرى اذا كان فيه قيد اللادوام فانه يحذف في النتيجة فالضرب فيه راجع للمكس (٢٢٣) أو للتيجة • وذلك نحو كل كاتب

متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً لاداء ما وكل كاتب قابض يده على القلم مادام كاتباً فالكبرى بسيطة • فاذا عكست الصغرى الى بعض متحرك الاصابع كاتب حين هو متحرك الاصابع لا دائماً أى بعض متحرك الاصابع ليس بكاتب بالفعل ينتج بعض متحرك الاصابع قابض يده على القلم حين هو متحرك الاصابع يحذف لادوام فالتيجة حينية قد اتفقا جهة (قوله ان كان المكس مقيداً به) أى وأما ان كان غير مقيد به فالامر ظاهر (قوله ومضموماً اليه لا دوام الكبرى ان كانت الخ) مثلاً كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً

الوصفات الاربع بل احدى التسع الباقية كانت جهة النتيجة جهة الكبرى بينها وان كانت احدى الاربع فالتيجة كمكس الصغرى محذوفاً عنه اللادوام ان كان المكس مقيداً به ومضموماً اليه لادوام الكبرى ان كانت احدى الخاصتين اما ان النتيجة كالكبرى أو كمكس الصغرى فالطرق للذكورة من الحذف والمكس والافتراض على ماسبق بيانها • وأما حذف اللادوام من عكس الصغرى فلان عكس الصغرى موجبة فيكون لادوامه سالبة ولا مدخل لها في صغرى هذا الشكل وأما ضم لادوام الكبرى فلاه ينتج مع الصغرى لادوام النتيجة وتفصيل نتيج اختلاطات القسم الثاني في هذا الجدول

(١) (قوله أما الشكل الاول فشرطه باعتبار الجهة ان تكون الصغرى فعلية) أقول اشتراط ذلك مبنى على ان المتبر في الوصف النوائ ان يكون بالفعل بحسب الخارج وأما اذا اكتفى بمجرد الامكان كما هو مذهب الفارابي فالمكتبة تنتج في صغرى الشكل الاول وكذا في صغرى الشكل الثالث والنقض المذكور هنا وهناك مندفع اذ لا تصدق حيثئذ المقدمة القائلة كل مركوب زيد فرس بالضرورة (قوله بل احدى التسع كانت النتيجة جهة الكبرى بينها) أقول فيه بحث لان الصغرى ان كانت احدى الخاصتين والكبرى مطلقة عامة فعلى الضابط المذكور تكون النتيجة مطلقة عامة والحق ان النتيجة حينية مطلقة وتفصيله يطلب من شرح المطالع

(قوله وتفصيله يطلب من شرح المطالع) في شرح المطالع • واعلم ان الصغرى بالضرورة أو الدائمة مع الفعليات الخمس أعني الوقتيتين والوجوديتين والمطلقة العامة ينتج مع ماذكرناه من النتيجة وهو ما ينتج الكبرى بحسب الجهة حينية لادائمة في اثلاثة الاول ولا ضرورية في الرابعة وحينية مطلقة في الاخيرة فانه اذا صدق كل (ج ب) دائماً وكل (ج ا) بالاطلاق العام ينتج بعض (ب ا) حين هو (ب) اذ لابد من اجتماع وصف الاصفر والاكثر حينئذ لا تصاف الاوسط بالاصفر دائماً واتصافه بالاكثر بالفعل وكذا لو كان بدل الكبرى لاشي من (ج ا) ينتج بعض (ب) ليس (ا) حين هو (ب) لانه لابد من عدم اجتماع الوصفين في الاوسط وقتاً انتهى ومقصوده الاعتراض على القوم بأنهم قالوا النتيجة فيها كالكبرى وليس كذلك لان النتيجة لابد ان يكون أخص قضية يلزم القياس فيها نحن فيه ليس كذلك فانه كما يلزمها مذكروه

وكل كاتب قابض على القلم يده مادام كاتباً لا دائماً ينتج بعض متحرك الاصابع قابض على القلم يده حين هو متحرك الاصابع لا دائماً أى بعض المتحرك ليس قابض فلا دائماً نتيجة قياس من الصغرى مع المعجز فيضم في النتيجة لا دائماً الذى في الكبرى وفي الحقيقة النتيجة التي علمتها بعجزها نتيجة قياس مركب من الصغرى مع عجز الثانية وصدرها نتيجة قياس مركب من الصغرى ومن صدر الثانية أعني الكبرى (قوله وأما حذف اللادوام الخ) حاصل هذا الكلام الفرق بين حذف لادوام الذى في عكس الصغرى وضم دوام الذى في الكبرى (قوله لا دوام النتيجة) أى ينتج لا دوام الذى في النتيجة

(قوله كون القياس فيه من الضلعيات) أى يشترط أن تكون مقدمتاه من الضلعيات سواء كانت صفراء أو كبراه والضلعيات المراد بها ماعدا الممكنتين التين هما نعم (٢٢٤) القضايا أى نعم من جهة التحقق إذا كل قضية صلح ان تكون مطلقة أو مشروطة

صفریات کبریات	المشروطة العامة	العرفية العامة	المشروطة الخاصة	العرفية الخاصة
ضرورية	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية لادائمه	حينية لادائمة
دائمه	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية لادائمه	حينية لادائمة
مشروطة عامه	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية لادائمه	حينية لادائمة
عرفيه عامه	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية لادائمه	حينية لادائمة
مشروطة خاصه	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية لادائمه	حينية لادائمة
عرفيه خاصه	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية لادائمه	حينية لادائمة
مطلقة عامه	مطلقة عامه	مطلقة عامه	وجودية لادائمه	وجودية لادائمه
وجودية لادائمه	مطلقة عامه	مطلقة عامه	وجودية لادائمه	وجودية لادائمه
وجودية لاضرورية	مطلقة عامه	مطلقة عامه	وجودية لادائمه	وجودية لادائمه
وقبه	مطلقة عامه	مطلقة عامه	وجودية لادائمه	وجودية لادائمه
منتشرة	مطلقة عامه	مطلقة عامه	وجودية لادائمه	وجودية لادائمه

قال (وأما الشكل الرابع فشرط اتناجه بحسب الجهة أمور خمسة الاول كون القياس فيه من الضلعيات * الثاني انعكاس السالبة المستمدة فيه * الثالث صدق الدوام على صفرى الضرب الثالث أو العرض العام على كبراه * الرابع كون الكبرى فى الداس من الممكنة السوالب * الخامس كون الصفرى فى الثامن من احدى الخاصتين والكبرى بما يصدق عليها العرفى العام) (أقول .) لاناج الشكل الرابع بحسب الجهة شرائط خمسة الاول كون القياس فيه من الضلعيات حتى لا تستعمل فيه الممكنة أصلا لأن الممكنة اما أن تكون موجبة أو سالبة وأياها كان لا يتبع أما الممكنة السالبة فلما سيأتي فى الشرط الثاني من وجوب انعكاس السالبة فيه * وأما الممكنة الموجبة فلأنها اما أن تكون صفرى أو كبرى وعلى كلا التقديرين يتحقق الاختلاف أما اذا كانت صفرى فلصدق قولنا فى الفرض المذكور كل ناهق مركوب زيد بالمكان وكل حمار ناهق بالضرورة مع ان الحق السلب وصدق هذا الاختلاط مع خفيفة الإيجاب كثير . وأما اذا كانت كبرى فكقولنا كل مركوب زيد فرس بالضرورة وكل حمار مركوب زيد بالمكان الخاص مع امتناع الإيجاب ولا بد لنا الكبرى بقولنا وكل صاهل مركوب زيد بالمكان كان الحق الإيجاب * الشرط الثاني أن تكون السالبة المستمدة فيه متممة لأن أخص السوالب الغير المتممة هي السالبة الوقفية هي يلزمها الأخص من ذلك * قال القشارح فى شرح المطالع واعلم ان من تمام البرهان على الاتناج بيان عدم لزوم الزائد لأن الدعوى فى جهة النتيجة أخص الجهات اللازمة للقياس على ماسمت وبما ذكرنا ظهر فساد ما قبل ان مافى شرح المطالع موافق لما فى هذا الشرح فانه مبنى على ان كون نتيجتها كالكبرى لا ينافي كون نتيجتها القضايا المذكورة

أو غيرها صلح ان تكون ممكنة ولا عكس كما علم مما سبق فى الموجهات فالمتكثتان أهم الجهات ويلهما المطلقة العامة (قوله حتى لا تستعمل) حتى بمعنى فاه التفرع أى فلا تستعمل فيه الممكنة أصلا أى لاعل انها صفرى ولا على انها كبرى لاموجبة ولا سالبة لاعامة ولا خاصة (قوله مع ان الحق السلب) أى وأما الإيجاب وهو النتيجة لهذا القياس وهي كل مركوب زيد حمار فهو كاذب لوجوب صدق المحمول على افراد الموضوع بالفعل فيكون المعنى كل مركوب زيد بالفعل حمار مع انه لا شئ من مركوب زيد بحمار بالضرورة (قوله وصدق هذا الاختلاط) مع صفة الإيجاب وذلك نحو كل انسان ضاحك بالامكان وكل ناطق انسان يتبع كل ضاحك ناطق * وقوله كثير خبر عن قوله وصدق هذا

اما

الاختلاط أى ان صدق هذا الاختلاط السكائن من ممكنتين كثير أى لاجتاج لياه (قوله مع امتناع الإيجاب) وهو كل فرس حمار (قوله المستمدة فيه) أى فى الشكل الرابع

(قوله والحق الإيجاب) أى وأما السلب وهو لاشئ من المتخف بذى محو فهو كاذب لصدق قبيضه وهو بعض المتخف بذى محو والهو بالواو ذهاب الضوء شيئاً فشيئاً إلى أن ينكشف • وأما بالتلف فهو اختلاف أجزاء سطح القمر في قول التور (قوله بالتوقيت) أى وقت التبريع (قوله مع امتناع السلب) وهو لاشئ من ذى محو بقمر (قوله لكن لما كانت الصغرى الخ) حاصله ان الصغرى اما ضرورية أو دأغة فقط المكنتان وبقي احدى عشر يخرج بما تقدم سبعة وهو ان تكون الصغرى يصح انكسارها فيخرج سبعة من الاحدى عشر فقيت أربعة وهو المثلث له الآن فينظر لها مع السبعة وهي لا تنكس فالجميع لا ينتج لكن خرج بما تقدم بعضها وخرج بما هنا بعضها (قوله فلم يبق الخ) أى فلم يبق شيء يحتاج لاجراجه (قوله وأخص الصغريات) وهي الوصفيات الاربعة وقوله والكبريات وهي السبع (٢٢٥) التي لا تنكس سواها (قوله لانه

يصدق لاشئ الخ) مثال للمشروطة الخاصة الواضحة صغرى مع الكبرى التوقيتية (قوله مع امتناع سلب الخ) الذي هو نتيجة ذلك القياس وهو لاشئ من المضي بالاضاءة القمرية بقمر وهو كاذب لصدق قبيضه وهو بعض المضي (قوله ان البيان) أى بيان عدم انتاج القياس الذي فقد فيه الشرط الثانى والثالث (قوله أما يتم لوين فهما) أى فى حال قدما الإيجاب أى كايين امتناع السلب حتى يلزم الاختلاف الموجب للعقم ولكنهم لم يبينوا امتناع الإيجاب عند قدما وحيداً فبقال ان النتيجة موجبة دائماً وأبداً ولا يشترط

أما أن تكون صغرى أو كبرى وأيا ما كان لم ينتج أما اذا كانت صغرى فلصدق قولنا لاشئ من القمر يتخفف بالتوقيت لادائماً وكل ذى محو فهو قر بالضرورة والحق الإيجاب • وأما اذا كانت كبرى فلصدق قولنا كل منخف فهو ذو محو بالضرورة ولا شيء من القمر يتخفف بالتوقيت لادائماً مع امتناع السلب • الشرط الثالث أن يصدق الدوام فى الضرب الثالث على صفاء بان تكون ضرورة أو دأغة أو الرقي العام على كبراه بان تكون من القضايا الست المتمكة السوابق انه لو انتفى الامر ان كانت الصغرى احدى القضايا الغير الضرورية والدأغة وهي احدى عشرة والكبرى احدى السبع لكن لما كانت الصغرى فى هذا الضرب سالبة • وقد تبين أن السالبة المستمرة فى هذا الشكل يجب أن تكون متمكة سقط من تلك الجملة اختلاط صغرى احدى السبع مع الكبريات السبع فلم يبق الا اختلاط صغرى احدى الوصفيات الاربعة مع احدى السبع وأخص الصغريات المشروطة الخاصة والكبريات التوقيتية وهي لا تنتج منها فلم ينتج البواقي وذلك لانه يصدق لاشئ من المتخف بمعنى بالاضاءة القمرية بالضرورة مادام منخفاً لادائماً وكل قر منخف بالتوقيت لادائماً مع امتناع سلب القمر عن المضي بالاضاءة القمرية • واعلم أن البيان فى الشرط الثانى والثالث إنما يتم لو يبين فهما امتناع الإيجاب حتى يلزم الاختلاف لكن لم يظهر صورة تقضى بدل عليه • الشرط الرابع كون الكبرى فى الضرب السادس من القضايا الست المتمكة السوابق (قال أما يتم لو يبين فهما امتناع الإيجاب الخ) قال الحق التفتنازاني والدوام اعتمدوا على ان كل ضرب اشتمل على سلب فتبينته سالبة فاذا أتى بصورة امتناع السلب قد يتم المطلوب وللنصم أن يقول لم لا يجوز أن يكون النتيجة متمكة موجبة • والشيخ كثيراً ما يستنتج الموجبة من السوابق وبالعكس والاستدلال بان النتيجة تتبع أخص المقدمتين باطل لان هذه القاعدة إنما ثبتت باستقراء الجزئيات فلو أثبت شيء من الجزئيات بها كان دوراً لتوقف ثبوت القاعدة على ثبوت ذلك الجزئى وبالعكس

(م - ٢٩ - شروح الشعبية ثانى) الشرط الثانى ولا الثالث لعدم الاختلاف عند فقد هذين الشرطين والحاصل انه لم يذكر مادة يكون الحق فيها السلب وأما ذكر مادة يكون الحق فيها الإيجاب فقط وحينئذ لم يتخفف الانتاج بل هو لازم لحالة واحدة وحينئذ فهو منتج للإيجاب ولو كان مخالفاً لكيفية القياس فلا معنى للاشتراط فالإيجاب صحيح على الدوام واحتواء القياس غير مضر فى ذلك وحينئذ فالشرط الثانى والثالث لا معنى له ولا يقال ان القياس اذا كان احدى قضائيه سالبة يلزم ان يكون النتيجة كذلك لانهما يتبع الاخص لانا نقول هذا اعلى فهو مخصوص بغير الشكل الرابع فأقول (قوله كون الكبرى فى الضرب السادس الخ) اعلم ان الضرب السادس كما مر مركب من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية فيشترط فى هذه الكلية ان تكون من الست المتمكة السوابق

(قوله ليرتد الى الشكل الثاني) وجيتذ فيشتر. فيه مايشترط في الشكل الثاني لكونه يرجع اليه بعكس الصغرى كما أشار له بقوله فلا بد فيه أي في الضرب السادس من شرطين وهما شرطا الثاني (قوله سالبة خاصة) أي عريضة أو مشروطة (قوله معها) أي المصاحبة لها وقوله على الشرط المتبر الخ هو ما أشار اليه بقوله وشرطه ان الخ (قوله وشرطه) أي شرط الشكل الثاني المتبر بحسب الجهة (قوله الخامس كون صغرى الضرب الثامن الخ) اعلم ان الثامن مركب من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى فيشترط ان يكون صفراء احدى الخاصتين وكبراه ان تكون احدى القضايا السلت وهو المراد بقوله مما يصدق عليه العرفي العام (قوله ليرجع (٢٢٦) الى الشكل الاول) أي فيشترط فيه ما يشترط في الاول بحسب الجهة كما أشار

لان هذا الضرب انما يتبين انتاجه بعكس الصغرى ليرتد الى الشكل الثاني فلا بد فيه من شرطين (أحدهما) أن تكون الصغرى سالبة خاصة لتقبل الانكسار كما عرفت فيما سبق (وثانيها) أن تكون الكبرى الموجبة معها على الشروط المتبرة بحسب الجهة في الشكل الثاني ليحصل النتيجة وشرطه انه اذا لم يصدق الدوام على صفراء تكون كبراه من السلت المتكئة السوالب فيجب أن يكون كبرى الضرب السادس كذلك * الشرط الخامس كون صغرى الضرب الثامن من احدى الخاصتين وكبراه مما يصدق عليه العرفي العام لان انتاجه انما يظهر بعكس الترتيب ليرجع الى الاول * ثم عكس النتيجة فلا بد أن يكون مقدمة بحيث اذا بدلت احدها بالآخرى أنتجتا سالبة خاصة لتقبل الانكسار الى النتيجة المطلوبة * والشكل الاول انما يتبع سالبة خاصة لو كان كبراه احدى الخاصتين وصفراء احدى القضايا السلت التي يصدق عليها العرفي العام * أما اذا كانت صفراء احدى الوصفيات الاربع فظاهر * وأما اذا كانت احدى الدائمتين فلان النتيجة حينئذ ضرورية لادائمه أو دائمة لادائمه وهما أخص من العرفية الخاصة فيصدق على النتيجة السالبة الجزئية العرفية الخاصة وهي تنعكس الى النتيجة المطلوبة فيجب أن تكون صغرى هذا الضرب احدى الخاصتين لهما كبرى الشكل الاول وكبراه من القضايا السلت لهما صغرى الشكل الاول ومن هنا يظهر أن الضرب السابع لما كان انتاجه انما يتبين بعكس الكبرى ليرجع الى الشكل الثالث وجب أن تكون السالبة المستكئة فيه قابلة للانكسار وان تكون الموجبة مع عكسها على شرط انتاج الشكل الثالث فلا بد فيه أيضا من شرطين (أحدهما) أن تكون السالبة احدى الخاصتين (وثانيها) أن تكون الموجبة كلية لان الصغرى الممكنة عقبة في الشكل الثالث * وأما لم يذكر ذلك في الكتاب لان الشرط الاول قد علم في فصل القياس * والشرط الثاني قد علم من أول الشروط وهو عدم استعمال الممكنة في هذا الشكل قال

(قال قد علم في فصل القياس) حيث ين أن المتأخرين اشترطوا كون السالبة في الضروب الثلاثة احدى الخاصتين وكان الاولى على هذا ان يترك اشتراط كون الصغرى الثامن احدى

اليه بقوله فلا بد الخ (قوله اذا بدلت احدها بالآخرى) بان جعلت الصغرى كبرى والكبرى صغرى (قوله لو كانت كبراه) أي كبرى الاول وكذا الضمير في صفراء (قوله وصفراء احدى القضايا السلت) أي الدائمتين والمانتان والخاصتان ولما اشترط في الضرب الثامن كون صفراء احدى الخاصتين وكبراه مما يصدق عليه الدوام العرفي (قوله فظاهر) حاصله ان كون النتيجة لشكل الاول سالبة خاصة فاعرفها اذا كانت الصغرى عريضة مطلقاً أو مشروطة مطلقاً وأما لو كانت ضرورية أو دائمة فالنتيجة ضرورية لادائمه أو دأمة لادائمه لادائمه سالبة

خاصة جزئية كما ذكر * وحاصل الجواب انه يلزم من كونها ضرورية لادائمه أو دائمة لادائمه ان تكون سالبة جزئية خاصة كما أشار له الشارح تأمل (قوله فلان النتيجة الخ) عتة لحذوف والاصل وأما اذا كانت احدى الدائمتين الشكل الاول للسالبة الخاصة لان النتيجة الخ (قوله وهما أخص من العرفية) أي والأخص مستلزم للاعم (قوله فتصدق على النتيجة) أي تتحقق العرفية الخاصة اذا كانت النتيجة سالبة جزئية هذا هو المراد وهذا لا ينافي ان النتيجة اذا كانت ضرورية لادائمه أو دائمة لادائمه تكون كاذبة (قوله ومن هنا) أي من هذا الكلام يظهر الخ * وحاصله انه اذا رد ضرب لضرب فلا بد ان يوجد فيه شروط المردود اليه (قوله ان الضرب السابع) هو مركب من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى وقوله مع عكسها أي مع عكس السالبة

(قوله في الضربين الاولين) الاول مقدمناه كليتان موجبتان • والثاني صفراء موجبة كلية والكبرى موجبة جزئية ولما اشترك الاول والثاني في الإيجاب في كلية الصغرى جمع بينهما (قوله وفي الضرب الثالث الخ) الصغرى فيه سالبة كلية والكبرى موجبة كلية (قوله وفي الضرب الرابع الخ) صغرى الرابع موجبة كلية وكبراه (٢٢٧) سالبة كلية • والخامس صفراء

موجبة جزئية وكبراه سالبة كلية فقد اشتركا في إيجاب الصغرى في كل وكبرى كل سالبة فلذا جمع بينهما (قوله وفي السادس) صفراء سالبة جزئية وكبراه

موجبة كلية • وأما الثامن

فصفراء سالبة كلية وكبراه

موجبة جزئية فقما اشتركا

في سلب صغرى كل منهما

وإيجاب كبرى كل منهما

وان اختلفا فهما بالكلية

والجزئية فلذا جمع بينهما

(قوله وفي السابع الخ)

صفراء موجبة كلية وكبراه

سالبة جزئية (قوله

والنتيجة الخ) اعلم انه قد

قدم ان الدائمتين يمكنان

حينية مطلقة وكذا

المشروطة العامة والرفية

العامة والخصان حينية

مطلقة لدائمتي والوقتيتان

والوجوديتين والمطلقة

العامة مطلقة عامة اذا علت

هذا فنقول الشارح عكس

الصغرى ان كانت الخ أي

فالنسبة حينية مطلقة

وكذا يقال في قوله أو

كان القياس الخ (قوله

) والنتيجة في الضربين الاولين بعكس الصغرى ان صدق الدوام عليها أو كان القياس من الست المتكئة السوالب والا فخطئة عامة وفي الضرب الثالث دائمة ان صدق الدوام على احدى مقدمتيه والا فمكس الصغرى • وفي الضرب الرابع والخامس دائمة ان صدق الدوام على الكبرى والا فمكس الصغرى محذوفا عنها الدوام • وفي السادس كما في الشكل الثاني بعد عكس الصغرى وفي السابع كما في الشكل الثالث بعد عكس الكبرى • وفي الثامن كمكس النتيجة بعد عكس الترتيب)

(أقول) المتنج من الاختلاطات بحسب الشرائط المذكورة في كل واحد من الضربين الاولين مائة واحد وعشرون وهي الحاصلة من ضرب الموجبات الفعلية الاحدى عشرة في نفسها وفي الضرب الثالث ستة وأربعون وهي الحاصلة من الصغرى الدائمتين مع الفعليات الاحدى عشرة ومن الصغريات المشروطتين والعرفيتين مع الست المتكئة السوالب • وفي الرابع والخامس ستة وستون وهي التي تحصل من الصغريات الفعلية الاحدى عشرة مع الست المتكئة السوالب • وفي السادس والثامن اثنا عشر تحصل من الصغرى الخاصتين مع الست المتكئة السوالب • وفي السابع اثنا عشر ونحصل من الكبرى الخاصتين مع النمايات الاحدى عشرة والنتيجة في الضربين الاولين عكس الصغرى ان كانت ضرورية أو دائمة أو كان القياس من الست المتكئة السوالب والا فخطئة عامة • وفي الضرب الثالث دائمة ان كانت احدى المقدمتين ضرورية أو دائمة والا فمكس الصغرى محذوفا وفي الرابع والخامس دائمة ان كانت الكبرى ضرورية أو دائمة • وفي السادس كما في الشكل الثاني بعد عكس الصغرى • وفي السابع كما في الشكل الثالث بعد عكس الكبرى • وفي الثامن كما في الشكل الاول بعكس النتيجة بعد عكس الترتيب • وبإجله لما كانت هذه الضروب الثلاثة الأخيرة ترد الى الاشكال الثلاثة المذكورة لا ذكرنا من الطرق كانت نتائجها نتائج تلك الاشكال جنبها في السادس والسابع وبكسها في الثامن وعليك بمطالعة هذا الجدول •

الخاصتين الا انه انما ذكره لبيان اشتراط كون كبراه بما يصدق عليه العرفي العام كما يظهر من ملاحظة دليله • وأما ما قيل في وجه عدم الذكر من انه يعلم بما ذكر في الثامن كما يشعر به قوله ومن هنا يظهر الخ فليس بشي لانه لم يذكر في المتن دليل اشتراطه في الثامن حتى يظهر منه اشتراطه في السابع

والا) أي بان لم يكن القياس صفراء ضرورية أو دائمة أو لم يكن القياس من الست المتكئة بان كانتا وقتيتين أو وجوديتين أو احدهما مطلقة عامة وتوضيح هذا الكلام يعلم من الصابط الذي علمته (قوله وفي الثامن المكس الخ) الاول ان يقول وفي الثامن كما في الاول بعد عكس الترتيب نظير ما قبله

(جدول نتائج الفريين الاولين • الاول من موجتين كلتين والثاني من موجتين والكبرى جزئية)

مميزات كبريات	ضروريه	دائمة	شروطه	عرفيه	مشرطه	عرفيه	مطلقه	وجوديه	وجوديه	وقتيه	منتشرة
ضروريه	حينيه	حينيه	حينيه	حينيه	حينيه	حينيه	حينيه	حينيه	حينيه	حينيه	حينيه
	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه
دائمه	حينيه	حينيه	حينيه	حينيه	حينيه	حينيه	حينيه	حينيه	حينيه	حينيه	حينيه
	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه
مشرطه	حينيه	حينيه	حينيه	حينيه	حينيه	حينيه	حينيه	حينيه	حينيه	حينيه	حينيه
عامه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه
عرفيه	حينيه	حينيه	حينيه	حينيه	حينيه	حينيه	حينيه	حينيه	حينيه	حينيه	حينيه
عامه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه
مشرطه	حينيه	حينيه	حينيه	حينيه	حينيه	حينيه	حينيه	حينيه	حينيه	حينيه	حينيه
خاصه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه
	لادائمه	لادائمه	لادائمه	لادائمه	لادائمه	لادائمه	لادائمه	لادائمه	لادائمه	لادائمه	لادائمه
عرفيه	حينيه	حينيه	حينيه	حينيه	حينيه	حينيه	حينيه	حينيه	حينيه	حينيه	حينيه
خاصه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه
	لادائمه	لادائمه	لادائمه	لادائمه	لادائمه	لادائمه	لادائمه	لادائمه	لادائمه	لادائمه	لادائمه
مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه
عامه	عامه	عامه	عامه	عامه	عامه	عامه	عامه	عامه	عامه	عامه	عامه
وجوديه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه
لادائمه	عامه	عامه	عامه	عامه	عامه	عامه	عامه	عامه	عامه	عامه	عامه
وجوديه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه
لاضروريه	عامه	عامه	عامه	عامه	عامه	عامه	عامه	عامه	عامه	عامه	عامه
وقتيه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه
	عامه	عامه	عامه	عامه	عامه	عامه	عامه	عامه	عامه	عامه	عامه
منتشرة	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه	مطلقه
	عامه	عامه	عامه	عامه	عامه	عامه	عامه	عامه	عامه	عامه	عامه

﴿ جدول نتائج الضرب الثالث وهو من كلتين والصغرى سالبة ﴾

كبريات صفريات	ضرورية	دائمه	مشروطة عامه	عرفيه عامه	مشروطة خاصه	عرفيه خاصه
ضرورية	دائمه	دائمه	دائمه	دائمه	دائمه	دائمه
دائمه	دائمه	دائمه	دائمه	دائمه	دائمه	دائمه
مشروطة عامه	دائمه	دائمه	عرفيه عامه	عرفيه عامه	عرفيه لادائمه في البيض	عرفيه لادائمه في البيض
عرفيه عامه	دائمه	دائمه	عرفيه عامه	عرفيه عامه	عرفيه لادائمه في البيض	عرفيه لادائمه في البيض
مشروطة خاصه	دائمه	دائمه	عرفيه عامه	عرفيه عامه	عرفيه لادائمه في البيض	عرفيه لادائمه في البيض
عرفيه خاصه	دائمه	دائمه	عرفيه عامه	عرفيه عامه	عرفيه لادائمه في البيض	عرفيه لادائمه في البيض
مطلقه عامه	دائمه	دائمه	عقبه	عقبه	عقبه	عقبه
وجوديه لادائمه	دائمه	دائمه	عقبه	عقبه	عقبه	عقبه
وجوديه لاضروريه	دائمه	دائمه	عقبه	عقبه	عقبه	عقبه
وقته	دائمه	دائمه	عقبه	عقبه	عقبه	عقبه
منتشره	دائمه	دائمه	عقبه	عقبه	عقبه	عقبه

﴿ جدول نتائج الضرب الرابع وهو من كلتين والصغرى موجبة والخامس

وهو من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ﴾

صفريات كبريات	ضرورية	دائمه	مشروطة عامه	عرفيه عامه	مشروطة خاصه	عرفيه خاصه
ضرورية	دائمه	دائمه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه
دائمه	دائمه	دائمه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه
مشروطة عامه	دائمه	دائمه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه
عرفيه عامه	دائمه	دائمه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه
مشروطة خاصه	دائمه	دائمه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه
عرفيه خاصه	دائمه	دائمه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه	حينيه مطلقه
مطلقه عامه	دائمه	دائمه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه
وجوديه لادائمه	دائمه	دائمه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه
وجوديه لاضروريه	دائمه	دائمه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه
وقته	دائمه	دائمه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه
منتشره	دائمه	دائمه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه	مطلقه عامه

(قوله بل هو مالا يتركب) من الحليات المحضة (قوله سواء تركب الخ) أي ونسبته شرطياً في الأول ظاهر • وأما في الثاني فن باب اعتبار تسمية الكل باسم الجزء وغلب الشرطية لانه أكبر جزئية (٢٣١) (قوله من المقدم) نحو كلما كانت

الشمس طالعة فالتهار موجود وكلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضي (قوله أو التالي) نحو كلما كانت الشمس طالعة كان التهار موجوداً وكلما كان التهار موجوداً فالعالم مضي

(قوله وأما في جزء غير تام) نحو كلما كان زيد انساناً كان حيواناً طليقاً وكلما

كان زيد ضاحكاً كان جسماً متجنباً فقد وقع الاشتراك في زيد وهو جزء المقدم من

كل منهما وقوله أو التالي نحو كلما كان الشيء انساناً كان حيواناً طليقاً وكلما كان

الجسم ضاحكاً كان الحيوان متجنباً فقد اشترك في الحيوانية وهو الجزء التالي في كل منهما (قوله وأما

في جزء تام من أحدها الخ) نحو كلما كان زيد انساناً كان حيواناً ضاحكاً

وكلما كان الجسم ماشياً كان حيواناً طليقاً وقع

جزء من التالي في الأولى وتالياً في الثانية وقوله لكن القريب بالطبع الخ وذلك

لانه يشبه الحق (قوله فهو

قال الفصل الثالث في الاقترانبات الكثثة من الشرطيات • وهي خمسة أقسام القسم الاول ما يتركب من المتصلات والمطروح منه ما كانت الشركة في جزء تام من المقدمتين وتنقد الاشكال الاربعة فيه لانه ان كان تالياً في الصغرى مقدماً في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان تالياً فيها فهو الشكل الثاني وان كان مقدماً فيها فهو الشكل الثالث وان كان مقدماً في الصغرى وتالياً في الكبرى فهو الشكل الرابع • وشروط الانتاج وعدد الضروب والنتيجة في الكمية والخفية في كل شكل كما في الحليات من غير فرق مثال الضرب الاول من الشكل الاول كلما كان (اب فيجد) وكلما كان (ج د فيجز) ينتج كلما كان (اب) (فيجز)

(أقول) ليس المراد بالقياس الشرطي هو المركب من الشرطيات المحضة بل هو مالا يتركب من الحليات سواء تركب من الشرطيات المحضة أو من الشرطيات والحليات • وأقسامه خمسة لانه اما ان يتركب من متصلتين أو منفصلتين أو حلبة ومنصلة أو حلبة ومنصلة أو متصلة ومنفصلة • القسم

الاول ما يتركب من المتصلتين والشركة بينهما اما في جزء تام من كل واحد منهما وهو المقدم بكامله أو التالي بكامله • واما في جزء غير تام منها أي جزء من المقدم أو التالي • واما في جزء تام من احدها غير تام من الاخرى فمفصلة ثلاثة أقسام لكن القريب بالطبع منها الاول وهو ما يكون

الشركة في جزء تام من المقدمتين وتنقد فيه الاشكال الاربعة لان الاوسط وهو المشترك بينهما ان كان تالياً في الصغرى مقدماً في الكبرى فهو الشكل الاول كقولنا كلما كان (اب فيجد) وكلما كان (ج د فيجز) فنكلما كان (اب فيجز) وان كان تالياً فيها فهو الشكل الثاني كقولنا كلما كان (اب فيجد) وليس البتة اذا كان (هـ فيجد) فليس البتة اذا كان (اب فيجز) وان كان مقدماً فيها فهو الشكل

الثالث كقولنا كلما كان (ج د فاب) وكلما كان (ج د فيجز) فقد يكون اذا كان (اب فيجز) وان كان مقدماً في الصغرى وتالياً في الكبرى فهو الشكل الرابع كقولنا كلما كان (ج د فاب) وكلما كان (هـ فيجز) فقد يكون اذا كان (اب فيجز) وشروط انتاج هذه الاشكال كما في الحليات من غير فرق حتى

(قال الفصل الثالث في الاقترانبات الخ) كما ان للحملات فطريات ونظريات كذلك الشرطيات قد تكون فطرية كقولنا كلما كانت الشمس طالعة كان التهار موجوداً • وقد تكون نظرية كقولنا كلما

وجد الممكن وجد واجب الوجود فست الحاجة الى معرفة الاقترانبات الشرطية الاقترانبات لاسباب في الهندسية المشتمل عليها كتاب اقليدس وبسبب ان ارسطو لم يورد هذا الباب في التعليم زعم بعضهم انه لاحاجة اليه لان معرفة الاقترانبات الحلية يغني عن ذكرها وليس بشئ لما بين احكامها

من الاختلافات الواضحة (قال سواء تركب الخ) اما تسمية الاول فظاهر واما تسمية الثاني فتسمية الكل باسم الجزء الاعظم (قال القسم الاول الخ) جعل هنا قسماً أولاً لان اطلاق الشرطية على المتصلة حقيقة وعلى المنفصلة مجاز وما يتركب من المنفصلات فيها تالياً لاشتماله على

الشرطيات الصرفة وما يتركب من المتصلة والحلبة ثالثاً لاشتماله على المتصلة

الشكل الاول كقولنا الخ) أي كلما كانت الشمس طالعة فالتهار موجود وكلما كان التهار موجوداً فالعالم مضي (قوله فهو الثاني) نحو كلما كانت الشمس طالعة فالتهار موجود وليس البتة اذا كانت الكواكب مضئية فالتهار موجود من الشكل الثاني (قوله فهو الثالث) نحو كلما كانت الشمس طالعة فالتهار موجود فنكلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضي ينتج جزئية (قوله فهو الرابع) نحو كلما كانت

الشمس طالعة فالتهار موجود وكلما كان العالم مضيئاً فالشمس طالعة ينتج جزئية (قوله بحسب تركيب السالبة) أي ومن المعلوم ان السالبة في الشرطية لا يثنى فيها تركيب بل هو مقصور على الحليات (قوله الا ان المطبوع النح) أي الا ان الموافق للطبع ما كانت الشركة فيه في جزء غير تام وانما كان هذا هو الموافق للطبع لان انتاجه أسهل من انتاج ما كان الاشتراك فيه في جزء تام كما يعلم من الاطلاع على الكتب المطولة (قوله وصدق منع الحلو عليها) أي انه لا بد ان يكونا مانعي خلو • وأراد جميع الحلو ما قابل ممانته • الجعم فيشمل الحقيقة (قوله كقولنا دائماً النح) أي دائماً اما كل جسم جاد أو كل متغير حادث ودائماً اما كل (٢٣٣) حادث مفقود أو كل مخلوق متحيز فاذن أردت أخذ نتيجة هذا القياس

يشترط في الاول ايجاب الصغرى وكلية الكبرى • وفي الثاني اختلاف مقدميه بالكيف وكلية الكبرى الى غير ذلك • وكذلك عدد ضرورها الا في الشكل الرابع فان ضروره هنا خسة لان انتاج الضروب الثلاثة الاخيرة بحسب تركيب السالبة وهو غير متغير في الشرطيات وكذلك حال النتيجة في الكلية والكيفية فتكون نتيجة الضرب الاول من الشكل الاول موجبة كلية ومن الشكل الثاني سالبة كلية وعلى هذا القياس • قال

القسم الثاني ما يتركب من المنفصلتين والمطبوع منه ما كانت الشركة في جزء تام من المقدمتين كقولنا دائماً اما كل (اب) أو كل (جـد) ودائماً اما كل (ده) أو كل (وز) ينتج دائماً اما كل (اب) أو كل (جـه) أو كل (وز) لاستناع خلو الواقع عن مقدمتي التأليف وعن احدى الآخرين فينفذ فيه الاشكال الاربع والشرائط المتبعة بين الحليتين متبعة هنا بين المشاركين • (أقول) القسم الثاني من الافتراضات الشرطية ما يتركب من منفصلتين وهو أيضاً ينقسم الى ثلاثة أقسام لان الشركة بينهما اما في جزء تام منهما أو في جزء غير تام منهما أو في جزء تام من احدهما غير تام من الاخرى الا ان المطبوع من هذه الاقسام ما تكون الشركة في جزء غير تام من المقدمتين وشرط انتاجه ايجاب المقدمتين وكلية احدهما وصدق منع الحلو عليها كقولنا دائماً اما كل (اب) أو كل (جـد) ودائماً اما كل (ده) أو كل (وز) ينتج دائماً اما كل (اب) أو كل (جـه) أو كل (وز) لاستناع خلو الواقع عن مقدمتي التأليف وهما كل (جـد) وكل (ده) وعن احدى الآخرين أي كل (اب) وكل (وز) فانه لما كانت المقدمتان مانعتي الحلو وجب أن يكون أحد طرفي كل واحدة منهما واقعاً في الواقع والآخر غير واقع فالواقع من المنفصلة الاولى اما الطرف الغير المشترك أو الطرف المشترك فان كان الطرف الغير المشترك فهو أحد أجزاء النتيجة

(قال بحسب تركيب السالبة) بل بحسب كونها من الخاصين ولم يتعرض له لكفاية التركيب في عدم تحقق الضروب الثلاثة فيها (قال وصدق منع الحلو عليها) سواء كانتا مانعتي الحلو أو حقيقتين أو مختلفتين (قال فانه لما كانت المقدمتان مانعتي الحلو) بل ممانتي الحلو • بل ممانتي الحقيقة أيضاً

أحد الطرفين الآخرين أعني مقدم الاول وتالي الثانية أي ان الواقع لا يخلو من هذا أو من هذا أو من هذا وان فالخلو من الثلاثة ممنوع بل لا بد من ثبوت واحد في الواقع أو من الاجتماع اذ المنع انما هو الحلو (قوله فانه لما كانت الخ) علة لكون الواقع لا يخلو عن واحد من هذه الثلاثة وهو جواب عما يقال ان القضاء التي ركب منها القياس منفصلتان والمنفصلة لا بد ان يصدق أحد جزئها ومتضى هذا ان تكون النتيجة جزئين لا ثلاثة (قوله فالواقع من المنفصلة الاولى الخ) أي فالتاب في الواقع من المنفصلة الاولى اما الطرف الغير المشترك وهو الطرف الاول من النتيجة وهو كل جسم جاد وقوله أو الطرف المشترك وهو تاليها بتمامه وهو كل متغير حادث (قوله فان كان الطرف الغير المشترك فهو أحد الخ) أي فان كان التاب في الواقع الجزء الغير المشترك وهو كل جاد جسم فقد أخذ جزءاً من أجزاء النتيجة اذ هو الجزء الاول منها

فضم تالي الاول لمقدم الثانية يصير قياساً من الشكل الاول هكذا كل متغير حادث وكل حادث مفقود ثم خذ مقدم الاول واجمله جزءاً اول ونتيجة هذا القياس الكائن من الشكل الاول واجملها جزءاً ثانياً وخذ تالي المنفصلة الثانية واجمله جزءاً آخرًا وقل دائماً اما كل جسم جاد أو كل متغير مفقود أو كل مخلوق متحيز وهذا هو معنى قول الشارح ينتج اما كل الخ (قوله لاستناع الخ) علة لكون هذا القياس نتيجة مركبة من أجزاء ثلاثة وقوله عن مقدمتي التأليف أي عن نتيجة مقدمتي التأليف التين هما كل متغير حادث وكل حادث مفقود وعن

(قوله كما كان اب فيج . الخ) أي قائل الأولى مع الحلية فينظم قياساً من الشكل الأول ومثاله بالمواد ماعلمته (قوله لانه كما صدق مقدم المتصلة الخ) هذا دليل من الشكل الأول اقامه على صحة النتيجة فقله لانه كما صدق مقدم المتصلة صدق التالي مع الحلية صغرى • وقوله وكما () صدق التالي مع الحلية كبرى ولما كانت الصغرى فيها نوع خفاء بينه بقوله

ينتج كل ما كان (اب فيج) لانه كما صدق مقدم المتصلة صدق التالي مع الحلية • أما صدق التالي فظاهر • وأما صدق الحلية فلانها صادقة في نفس الامر فتكون صادقة على ذلك التقدير • وكما صدق التالي مع الحلية صدق نتيجة التأليف • فكهما صدق مقدم صدق نتيجة التأليف وهو المطلوب ونستدق فيه الاشكال الاربعه باعتبار مشاركة التالي والحلية والشرائط المتباعدة بين الحليتين معتبرة هنا بين التالي والحلية • قال

القسم الرابع ما يتركب من الحلية والمتفصلة وهو على قسمين (الأول) ان يكون عدداً للحليات يحدد أجزاء الانفصال لتشارك كل واحدة منها واحداً من أجزاء الانفصال اما مع اتحاد التأليف في النتيجة كقولنا كل (ج) اما (ب) واما (د) واما (هـ) وكل (ب ط) وكل (د ط) وكل (هـ ط) ينتج كل (ج ط) لصدق أحد أجزاء الانفصال مع ما يشاركه من الحلية • وأما مع اختلاف التأليف في النتيجة كقولنا كل (ج) اما (ب) واما (د) واما (هـ) وكل (ب ج) وكل (د ط) وكل (هـ ز) ينتج كل (ج) اما (ج) واما (ط) واما (ز) لما مر (الثاني) ان تكون الحليات أقل من أجزاء الانفصال ولتلك الحلية ذات جزء واحد والمتصلة ذات جزأين والمشاركة مع أحدهما كقولنا اما كل (ا ط) أو كل (ج ب) وكل (ب د) ينتج اما كل (ا ط) أو كل (ج د) لامتناع خلو الواقع عن مقدمتي التأليف وعن الجزء الغير المشترك •

(أقول) رابع الاقسام ما يتركب من الحلية والمتفصلة وهو قسمان لان الحليات اما أن تكون بعدد أجزاء الانفصال أو تكون أقل منها وهذه القسمة ليست بمحاصرة لجواز كونها أكثر عدداً من أجزاء الانفصال (الأول) ان تكون الحليات بعدد أجزاء الانفصال • ولنفرض أن كل واحدة من الحليات يشارك جزءاً واحداً من أجزاء الانفصال • حينئذ اما ان يكون التأليفات بين الحليات وأجزاء الانفصال متحدة في النتيجة أو مختلفة فيها • أما اذا كانت نتيج التأليفات واحدة فهو القياس المقسم

وكما كان (ج) (ز) فكل (هـ) (ب) والثالث كقولنا كما كان (ا) (ب) (فيج) (د) وكل (ب) (هـ) والرابع وهو المطلوب ما ذكره الطراح (قال وينتقد فيه الاشكال) فالأول كما مر والثاني كقولنا كما كان كل (ا) (ب) (فيج) (د) ولا شيء من (هـ) (د) والثالث كقولنا كل ما كان (ا) (ب) (فد) (ج) ولا شيء من (د) (هـ) والرابع كقولنا كما كان (ا) (ب) (فد) (ج) وكل (هـ) (د) قال لجواز كونها أكثر عدداً من أجزاء الانفصال • وأما أمهه المصنف لبعده عن الطبع (قال ولنفرض الخ) أشار الى احتمال آخر تركه المصنف لبعده عن الطبع وهو ان يكون الحليات بعدد أجزاء الانفصال ولا يكون كل واحد من الحليات مشاركاً لجزء من أجزاء الانفصال

أما صدق التالي فظاهر
وأما صدق الحلية الخ
(قوله اما صدق التالي)
فظاهر لان المقدم ملزوم
والتالي لازم وصدق الملزوم
يستلزم صدق اللازم
(قوله) ونستدق فيه
الاشكال الاربعه الخ
أما انعقاد الشكل الأول
فقد قدم مثاله ومثاله
انعقاد الثاني كما كان (اب)
(فج د) ولا شيء من
(هـ د) ي كما كان الشيء
انسانا كان حيوانا ولا
شيء من الحجر بمحيوان
ينتج كما كان الشيء
انسانا فلا شيء من
الحيوان بحجر والثالث
نحو كما كان (اب)
فزع (ولا شيء من
(زهـ) ينتج كما كان (اب)
فلا شيء من (ج هـ)
فالمكرر (ز) (و) (ز)
ومثاله انعقاد الرابع
نحو كما كان (اب)
(فزع) وكل (مز)
ينتج كما كان (اب)
ففض (ج هـ) فالمكرر

(ز) (و) (ز) أي كما كان الانسان حيوانا قابلاً بشر جسم وكل ضاحك بشر (قوله لجواز كونها أكثر) وشرطه
عدداً • وذلك نحو كل جسم اما حيوان واما نبات واما معدن وكل حيوان ماش وكل نبات ذو نور وكل معدن
جوهر وكل ما قام بغيره عرض فهو القياس المقسم أي المعروف بالمقسم لانه احتوى على قسم

(قوله مائة الحلو أو حقيفة) أي ولا يصح أن تكون مائة جمع فقط لان طرفها قد يرتفعان والقياس ؛ فيه من حلية وبضعة من أجزاء الاصل والحية ثابتة في الواقع فلا بد أن يكون الطرف الثاني كذلك ولا يكون كذلك الا لو كانت مائة خلو أو حقيفة لان مائة الجمع طرفاها قد يرتفعان واعتبرت كلية لانها لو كانت جزئية لاحتمل صدقها في زمن وصدق الحلية في زمن آخر فلا يتأتى الانتاج حينئذ (قوله كقولنا كل ج اما ب واما د) أي كل جسم اما حيوان واما نبات واما معدن وكل حيوان متغير وكل نبات متغير وكل معدن متغير ينتج كل جسم متغير * فالحليات بمدد أجزاء الاصل والتأليفات من الحليات وأجزاء الاصل متعددة النتيجة لانك اذا أخذت الجزء الاول من المنفصلة مع الحلية الاولى وقلت هكذا كل جسم حيوان وكل حيوان متغير ينتج كل جسم متغير وكذلك اذا أخذت الجزء التالي من أجزاء الاصل مع الحلية الثانية كانت النتيجة المذكورة بعينها (قوله لانه لا بد من صدق أحد أجزاء الاصل) أي لان الفرض أن المنفصلة مائة خلو أو حقيفة فلا بد من تحقق طرف من أطرافها (قوله فاي جزء يفرض الخ) توضحه أن الجسم لا يخلو في الواقع عن أن يكون واحداً من الثلاثة فإذا فرض أنه حيوان كان صادقا مع ما شاركه في الحلية () الاولى وهي كل حيوان متغير وإذا

فرض أنه نبات كان صادقا مع ما شاركه في الحلية الثانية وهي كل نبات متغير وهكذا وإذا صدق جزء الاصل مع ما شاركه من الحلية انتظم حينئذ منهما قياس من الشكل الاول وينتج النتيجة المطلوبة وهي كل جسم متغير وهو المطلوب (قوله فلتكن المنفصلة مائة الحلو) المراد بها مقابل مائة الجمع فتصدق

وشرطه أن تكون المنفصلة مائة كلية مائة الحلو أو حقيفة كقولنا كل (ج) اما (ب) واما (د) واما (هـ) وكل (بـط) وكل (دـط) وكل (جـط) لانه لا بد من صدق أحد أجزاء الاصل والحليات صادقة في نفس الامر فاي جزء يفرض صدق من أجزاء المنفصلة يصدق مع ما شاركه من الحليات وينتج النتيجة المطلوبة * واما اذا كانت نتائج التأليفات مختلفة وهو التباس الغير المقسم فلتكن المنفصلة مائة الحلو كقولنا كل (ج) اما (ب) واما (د) واما (هـ) وكل (بـج) وكل (دـط) وكل (هـز) ينتج كل (ج) اما (ج) واما (ط) واما (ز) لا مـر من وجوب صدق أحد أجزاء المنفصلة مع ما شاركه من الحليات (الثاني) أن تكون الحليات أقل من أجزاء الاصل ولنفرض الحلية واحدة والمنفصلة ذات جزأين ومائة الحلو ومشاركة الحلية مع أحدها كقولنا اما كل (ط) أو كل (جـب) وكل (بـد) ينتج اما كل (ط) أو كل (جـد) لان المنفصلة لما كانت مائة الحلو وجب صدق أحد جزأها فالواقع منها اما الجزء الغير المشارك وهو أحد جزأي النتيجة أو الجزء المشارك فيصدق مع الحليات وهما مقدمتا التأليف فيصدق نتيجة التأليف وهي الجزء الآخر من النتيجة فالواقع لا يخلو عن جزأها قال (القسم الخامس ما يتركب من المنفصلة والاشترك اما في جزء تام من المنقسمين أو غير تام

بالحقيقة (قوله كل ج اما ب الخ) أي كل جسم اما حيوان واما نبات واما معدن وكل حيوان ماش وكل نبات ذو نور وكل معدن جوهر ينتج كل جسم اما مائي واما دونور واما جوهر وتسميته بغير المقسم تدسية اصطلاحية لاحتاج لشكته فلا يمتزج بان التقسيم موجود فيه كالذي قبله تأمل (قوله والمنفصلة ذات جزئين) عطف على الحلية ومائة الحلو عطف على ذات جزئين وقوله ومشاركة الحلية مع أحدها عطف على الحلية أي نفرض الحلية واحدة ونفرض المنفصلة ذات جزئين واما مائة خلو ونفرض مشاركة الحلية مع أحدها فالفرض الاول متعلق بكون الحلية واحدة والفرض الثاني متعلق بكون المنفصلة ذات جزئين ومائة خلو والفرض الثالث متعلق بكون الحلية مشاركة لأحد الجزئين (قوله كقولنا اما كل ط الخ) أي اما كل متغير حادث أو كل جوهر مقنن وكل مقنن مخلوق ينتج اما كل متغير حادث أو كل جوهر مخلوق (قوله فالواقع منها) أي فالتأليفات في الواقع منها اما الجزء الغير المشارك وهو الاول في هذا المثال وقوله وهو أحد جزئي النتيجة أي الجزء الاول منها وقوله أو الجزء المشارك وهو الجزء الثاني من المنفصلة وقوله فيصدق مع الحلية أي وإذا صدق معها انتظم منهما قياس من الشكل الاول فتصدق نتيجة وهي الجزء الثاني من النتيجة وقوله المشارك الافصح قراءة بفتح الزاء وان كان الكسر صحيحاً لان التالي مشارك للاول (قوله فالواقع لا يخلو عن جزئها) أي عن أحد جزئي النتيجة بل لا بد من أنات اما هذا أو هذا

(قوله لكن المطبوع منها الخ) أي لانه أسهل نتيجة مما لو كانت المتصلة كبرى كما يلزم بالاطلاع على الكتب المطولة (قوله فلما كان اب فيجد) أي فلما كان هذا مفارقة للبصر فهو أبيض ودائماً أو قد يكون اما ان يكون أبيض أو أسود فالتفصيلة المذكورة وهما ما أبيض أو أسود مائة جمع تجوز ارتفاعها فابيض المتاني للأسود لازم للمفرق للبصر فلفرق للبصر مناف للأسود أيضاً فالنتيجة دائماً أو قد يكون هذا اما ان يكون مفارقة للبصر أو أسود فالشركة في هذا المثال في جزء تام وهو التالي بتمامه وإذا أخذته مع مقدم الثانية حصل قياس من الشكل الاول والمتصلة وقمت صغرى فالعبرى وقمت منفصلة (قوله كلياً) أي في الكلية وقوله أو جزئياً أي في الجزئية لان امتناع () الاجتماع مع اللازم كاستناع الاجتماع الابيض اللازم للمفرق مع الاسود

وقوله دائماً أي في القضية
الكلية وقوله أو في الجملة
أي في القضية الجزئية
وقوله يستلزم امتناع الاجتماع
مع اللزوم أي يستلزم
امتناع الاجتماع بين
الاسود والمفرق (قوله
والمنفصلة مائة الخلو)
الواو للحال أي ان المثال
المقدم بالهروف يصح
في منفصلته ان تكون
مائة جمع ويصح ان
تكون مائة خلو فتختلف
تلك المادة بحسب ما غسرها
به فان فسرتها بمفرق
وأبيض وأسود كما مر كانت
مائة جمع وان فسرتها
بكلها كان زيد في المركب
فهو في البحر دائماً أو
قد يكون اما ان يكون في
البحر واما ان لا يفرق كانت
مائة خلو كما هنا

وقوله دائماً أي في القضية
الكلية وقوله أو في الجملة
أي في القضية الجزئية
وقوله يستلزم امتناع الاجتماع
مع اللزوم أي يستلزم
امتناع الاجتماع بين
الاسود والمفرق (قوله
والمنفصلة مائة الخلو)
الواو للحال أي ان المثال
المقدم بالهروف يصح
في منفصلته ان تكون
مائة جمع ويصح ان
تكون مائة خلو فتختلف
تلك المادة بحسب ما غسرها
به فان فسرتها بمفرق
وأبيض وأسود كما مر كانت
مائة جمع وان فسرتها
بكلها كان زيد في المركب
فهو في البحر دائماً أو
قد يكون اما ان يكون في
البحر واما ان لا يفرق كانت
مائة خلو كما هنا

(أقول) آخر أقسام الافتراضات الشرطية ما يتركب من المتصلة والمنفصلة والشركة بينها اما في
جزء تام منها أو في جزء غير تام منها أو في جزء تام من احدها غير تام من الاخرى فهذه أقسام
ثلاثة اقتصر المصنف على القسمين الاولين وكل منهما ينقسم الى قسمين لان المتصلة فيها اما ان
تكون صغرى أو كبرى لكن المطبوع منها ما تكون المتصلة صغرى والمنفصلة مائة كبرى دائماً
الاول وهو ما يكون الشركة في جزء تام من القديمتين فالمنفصلة اما مائة الجمع أو مائة الخلو
فان كانت مائة الجمع كقولنا فلما كان (اب فيجد) ودائماً أو قد يكون اما (جد) أو (مز) مائة الجمع
ينتج دائماً أو قد يكون اما (اب) أو (هـ) لان (جد) لازم (لاب وهـ) متمتع الاجتماع مع (جد)
كلياً كان أو جزئياً فيكون (هـ) متمتع الاجتماع مع (اب) كذلك لان امتناع الاجتماع مع اللازم
دائماً أو في الجملة يستلزم امتناع الاجتماع مع اللزوم دائماً أو في الجملة وان كانت مائة الخلو كما في
المثال المذكور والمنفصلة مائة الخلو ينتج قد يكون اذا لم يكن (اب) (هـ) لان قبض الاوسط
وهو قبض (جد) يستلزم طرفي النتيجة أعني قبض (اب) وعين (هـ) اما انه يستلزم قبض (اب)
فلان قبض اللازم يستلزم قبض اللزوم واما انه يستلزم عين (هـ) فلفتح الخلو بين (جد) و (هـ)
فكل أمرين بينهما منع الخلو يستلزم قبض كل واحد منهما عين الآخر على ما مر في تلازم
الشرطيات وإذا استلزم قبض الاوسط الطرفين أنتج من الشكل الثالث ان قبض (اب) قد يستلزم
(قال من الشكل الثالث) هكذا كما تحقق قبض الاوسط تحقق الطرف الاول من النتيجة أعني

والنتيجة اما أن يكون في المركب واما ان لا يفرق (قوله ينتج قد يكون الخ) أي ينتج اذا لم يكن في المركب
فهو لا يفرق واعلم ان مائة الخلو اذا ارتفع أحد جزئيهما ينتج الجزء الآخر وحينئذ فما أتى به الشارح لازم للنتيجة التي قلناها
وهي زيد اما ان يكون في المركب واما ان لا يفرق لانها نتيجة تأمل (قوله لان قبض الخ) هذا دليل لآليات اللازم الذي
ذكره فالأوسط المذكور في القياس يكون في البحر ونقيضه لا يكون في البحر وقوله يستلزم طرفي النتيجة أي بان يقال كلما
لم يكن في البحر فهو ليس في المركب وكلما لم يكن في البحر فهو لا يفرق فقد يكون اذا لم يكن في المركب فلا يفرق (قوله وإذا
استلزم قبض الاوسط الطرفين) أي طرفي النتيجة أي طرفي لازمها كما سبق وقوله أنتج أي قبض الاوسط وقوله من الشكل

الثالث أى بالشكل الثالث مركب من قضيض الاوسط لم يفيض الاول وعين الثاني من النتيجة بان يقال كلما لم يكن جـ د فليس اب وكلما لم يكن جـ هـ فـدز ينتج قد يكون اذا لم يكن اب فـدز (قوله فكقولنا كلما كان اب فكل جـ د الخ) أى كلما كان الانسان حيوانا وكل بشر ناطق ودائما اما كل ناطق كاتب أو كل ناطق حاس فلكل ناطق ينتج كلما كان الانسان حيوانا فكل بشر ناطق (قوله لانه كما فرض اب) اشارة للأولى المتصلة أى لانه كما فرض كلما كان الانسان حيوانا فكل بشر ناطق (قوله فالواقع حينئذ من المتصلة اما كل د هـ) وهو الجزء الاول منها وقوله أو (دز) وهو الجزء الثاني منها وحاصل ذلك انه على فرض وقوع الجزء الاول من المتصلة مع فرض وقوع المتصلة تحقق قياس من الشكل الاول فينتج جـ هـ وعلى فرض ان الواقع ناقصا هو الجزء الثاني من المتصلة كان الجامع المقدم () من المتصلة هو ذلك الجزء الثاني

وبينه وهو (دز) وحينئذ كلما تحقق المقدم تحقق معه اما النتيجة أو الجزء الثاني من المتصلة فقول الشارح فان كان (د هـ) أى فان كان الواقع من المتصلة الجزء الاول وقوله فالواقع على تقدير (اب) أى تقدير نبوت المتصلة هذا القياس المنظم

من المتصلة ومن الجزء الاول من المتصلة وقوله وهما يستلزمان كل (ج هـ) هذا نتيجة القياس وقوله (اب) كان (دز) اي وان كان الواقع (دز) الذي هو الجزء الثاني من المتصلة وقوله فكل تقدير اب يكون الواقع الخ في الكلام حذف والاصل وان كان (وز) فكل تقدير

عين (دز) وهو المطلوب • وأما الثاني وهو ما يكون الشركة في جزء غير تام من المقدمتين ولكن المتصلة مائة الخ فكقولنا كلما كان (اب) فكل (ج د) ودائما اما كل (د هـ) أو (دز) ينتج كلما كان (اب) فاما كل (ج هـ) أو (دز) لانه كما فرض (اب) كان (ج د) فالواقع حينئذ من المتصلة اما كل (د هـ) أو (دز) فان كان (د هـ) فالواقع على تقدير (اب) كل (ج د) وكل (د هـ) وهما يستلزمان كل (ج هـ) وان كان (دز) فكل تقدير (اب) يكون الواقع اما كل (ج هـ) أو (دز) وهو المطلوب هذا كلام اجمالى في الافتراضات الشرطية وأما بيان تفاصيلها فهو بما لا يليق بالختصرات قال

(الفصل الرابع في القياس الاستثنائي وهو مركب من مقدمتين احدهما شرطية والاخرى وضع لاحد جزئيهما أو رفضه ليزم وضع الآخر أو رفضه ويجب إيجاب الشرطية ولزومية المتصلة وغداية المتصلة وكليتها أو كوليّة الوضع أو الرفع ان لم يكن وقت الاتصال والاتصال هو بينه وقت الوضع والرفع)

(أقول) قد مر أن القياس الاستثنائي ما يكون عين النتيجة أو قضيضها مذكورا فبالفعل فالمدكور فيه من النتيجة أو قضيضها اما مقدمة من مقدماته وهو محال والا لزم اثبات الشيء بنفسه أو بقبضه أو جزء من مقدمته والمقدمة التي جزؤها قضية تكون شرطية والاخرى وضعية أي اثبات لاحد جزئيهما أو رفضه أي نفيه ليزم وضع الجزء الآخر أو رفضه كقولنا كلما كانت الشمس طالعة قالها موجود لكن الشمس طالعة ينتج ان النهار موجود ولكن النهار ليس بموجود ينتج أن الشمس ليست بطالعة وكقولنا دائما اما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا لكن هذا العدد زوج ينتج انه ليس بفرد

ليس (اب) وكلما تحقق قضيض الاوسط تحقق الطرف الآخر أعني (مز) ينتج قد يكون اذا تحقق الطرف الاول تحقق الطرف الثاني مثلاً كلما لم يكن (ج د) لم يكن (اب) وكلما لم يكن (ج د) (فدز) ينتج قد يكون اذا لم يكن (اب) (فه ز)

ان يكون الواقع كلما كان (اب) فكل (ج د) كان الجامع له (دز) لاغير حيث علمت ما ذكر من أن المرتب على ثبوت الشرطية الجزء الاول أو الثاني قطعاً بالنتيجة هكذا اما كل (ج هـ أو دز) وهو المطلوب (قوله والا لزم اثبات الخ) أى والا بان لم يقل بأنه محال فلا يصح لانه يلزم اثبات الشيء لنفسه أى واستحالة الشيء بنفسه بحالته ظاهرة (قوله أو جزء من مقدمته) عطف على مقدمة أى ولا محالة في ذلك فليكن هو المتعين (قوله والمقدمة التي جزؤها الخ) حاصله ان النتيجة قضية وهي جزء من مقدمة من مقدمات القياس وحينئذ فلا يكون مقدمة القياس الشرطية فقول الشارح والمقدمة التي جزؤها الخ أى ومن مقدمة القياس التي اعتبرت النتيجة جزءاً منها (قوله والاخرى وضعية) أى اثبات أى ذات وضع واثبات (قوله وكقولنا دائما الخ) سبأني ان المركب من المتصلة الحقيقة كما في هذا المتبادل له أربع نتائج فاقصر الشارح على اثنين منها هنا

(قوله وفي المتصلات ينتج الوضع الرفع) ظاهر في الحقيقة ومادة الجمع لان ظاهره وضع كل من الطرفين وقوله وبالعكس ظاهر في الحقيقة ومادة الخلو فارفع فيها منتج للوضع رفعة كل من الطرفين منتج لبن الآخر فلم ها ان للحقيقة أربع نتائج فوضع كل واحد من طرفها ينتج رفع الآخر ونحت هذا اثنان ورفع كل واحد منهما منتج لاثبات الآخر ونحت هذا اثنان كما سأتى (قوله سب الزوم) أي في المتصلة وقوله والصاد أي في المتفصلة وقوله لم يلزم من وجود أحدها هذا يناسب المتصلة كما في قولك مثلا ليس كلما كانت الشمس طالمة كان النهار موجوداً حيث سب الزوم بين طلوع الشمس ووجود النهار فلا يلزم حينئذ من وجود أحدها وجود الآخر وهذا فرض مثال بقاع النظر عن الصحة وبدونها وقوله أو عدمه مناسب للمنفصلة الحقيقة ومادة الجمع وقوله وجود الآخر * أو عدمه راجع لكل من قوله وجود أحدها أو عدمه أي أنه لا يلزم من وجود أحدها وجود الآخر ولا يلزم من وجود أحدها عدم الآخر ولا يلزم من عدم أحدها وجود الآخر ولا عدمه فالأقسام أربعة () فقوله لم يلزم من وجود أحدها وجود الآخر خرج به المتصلة فان شأنها أنه

ولكنه ليس بزوج ينتج أنه فرد ففي المتصلات الوضع والرفع الرفع وفي المتصلات ينتج الوضع الرفع وبالعكس ويعتبر في انتاج هذا القياس شرائط (أحدها) أن تكون الشرطية موجبة فانها لو كانت سالبة لم تنتج شيئاً لا للوضع ولا للرفع فان سب الشرطية سالبة سب الزوم والصاد وإذا لم يكن بين الأمرين لزوم أو عناد لم يلزم من وجود أحدهما أو عدمه وجود الآخر أو عدمه (وثانها) أن تكون الشرطية لزومية ان كانت متصلة وعنادية ان كانت منفصلة لا اتفاقية لان العلم بصدق الاتفاقية أو كذبها موقوف على العلم بصدق أحد طرفيها أو كذبه فلو استفيد العلم بصدق أحد الطرفين أو كذبه من الاتفاقية يلزم الدور (وثانها) أحد الأمرين وهو اكمالية الشرطية (قال لان العلم بصدق الاتفاقية الخ) أي المتصلة موقوف على العلم بصدق أحد طرفيها أي التالى لانه لا بد فيها سواء كانت عامة أو خاصة من صدق التالى ولذا اكتفى به (قال فلو استفيد منها العلم بصدق أحد الطرفين) أعني التالى لانه لا يمكن استفادة صدق التقديم الاستثنائي المتصل مطلقاً يلزم الدور وهذا التوجيه هو الموافق لما في شرح الطالع حيث قال لان العلم بصدق الاتفاقية يستفاد من العلم بصدق التالى فلو استفيد العلم منها لزم الدور وحينئذ يكون التعرض للكذب في جميع موارد الثلاثة استطرادياً وانما لم يتعرض لبيان عدم انتاج الرفع لان الاتفاقية المتصلة لا يمكن انتاج الرفع منها لان صدق التالى متعين فيها وكذا عدم انتاج المتصلة الاتفاقية لظهور حالها بالقياس على المتصلة بان يقال صدق المتصلة الاتفاقية موقوف على صدق أحد طرفيها ان

يلزم من وجود أحد جزئيهما وجود الآخر وقوله لم يلزم وجود أحدهما عدم الآخر خرج به الحقيقة ومادة الجمع فانه يلزم من وجود أحد الجزأين عدم الآخر وقوله أو عدمه أي لم يلزم من عدم أحدهما وجود الآخر خرج به الحقيقة ومادة الخلو فان شأنها أنه يلزم من عدم أحد جزئيهما وجود الآخر ولا يلزم من عدم أحدهما عدم الآخر خرج به الشرطية المتصلة

بالنظر لاستثناء التقبض فان شأنها أنه يلزم من عدم أحد جزئيهما عدم الآخر لا مر أن استثناء تقبض التالى ينتج تقبض المقدم (قوله لان العلم بصدق الاتفاقية الخ) اعلم ان الاتفاقية بالعمى ما كان تأليها صادقا كان المقدم صادقا أم لا فادراك أنها اتفاقية متوقف على صدق التالى فلا يعقل جهله ويعلم صدقه من اثبات المقدم أو نفيه للزوم اثبات الشيء بنفسه وهو دور * وبيان ذلك ان زيدا الزنجي أسود ولا يعرف الكتابة فانما قلت هذا اما أسود أو ليس بكتاب كانت مائة خلو اتفاقية أي أنه لا يخلو الواقع من هذا أو هذا واتفاقية لانه اتفق في الخارج انه يتدف بهذا الامر وهذا الآخر فلا عناد بينهما بحسب ما اتفق في هذا الفرد وضابط مائة الخلو ان تستدل برفع أحد جزئيهما على نفي الآخر فخلل هذه الاتفاقية مائة خلو متوقف على ذلك وحينئذ فلا يستنتج منها ذلك بحيث يقال لكنه كاتب فهو أسود للعلم به * وإذا قلت في المثال المذكور هذا اما ليس بأسود أو كاتب كانت مائة جمع تجوز الخلو اتفاقية والعمى بكونها اتفاقية موقوف على نبوت التالى لان مائة الجمع ضابطها ان تستدل بآيات أحد طرفيها على انشاء الآخر فاذا استنتجها وقلت لكنه كاتب ينتج انه أسود فلا يصح لانا ما علمنا أنها مائة جمع اتفاقية إلا بهذه النتيجة * وإذا قلت في الفرض المذكور هذا اما أسود أو كاتب كانت حقيقة اتفاقية *

وضابطها ان يستدل على ثبوت أحد جزئها برفع الآخر وبالعكس وحينئذ فلا يستتج منها ذلك بحيث يقال لكنه ليس بكتاب فهو أسود لانا ما علمنا انها حقيقة اخاقية الا من هذه النتيجة اذا علمت هذا فقول الشارح موقوف على العلم بصدق أحد الطرفين قصر على المتصلة الاخاقية كما في كل كان الانسان حيوانا كان الحمار ناعقا فلا نعلم انها اخاقية الا اذا علمنا بصدق التالي وحينئذ فلا تستنتج بحيث يقال لكن الانسان حيوان فالحمار ناعم وعلى المتصلة مائة الحلو • وقوله أو يكذب عطف على بصدق أي العلم بصدق الاخاقية موقوف على العلم بكذب • وهذا قاصر على المتصلة مائة المجمع فقط ولا يشمل الحقيقة لان العلم بصدقها يتوقف على العلم بأنه اذا ارتفع التالي ثبت المقدم وبالعكس قبلها حقيقة متوقفة على آيات أحد الامرين عند انتفاء الآخر بخلاف مائة المجمع فانها متوقفة على الرفع بسبب الوضع فلو أخذ منها لجاء الدور وبخلاف مائة الحلو فانها متوقفة على الوضع بسبب الرفع وحينئذ فلو أخذ منها لجاء الدور • وقد يجاب عن الشارح بان كلمة أو في قوله أو كذبه تعني الحلو أي ان العلم بصدق الاخاقية متصلة كانت أو منفصلة موقوف على العلم بصدق () أحد طرفيها أعني التالي في الاخاقية

أو كلية الاستثناء أى كلية الوضع أو الرفع ة لو اتفق الامر ان احتمل أن يكون اللزوم أو الضاد على بعض الأوضاع والاستثناء على وضع آخر فلا يلزم من إثبات أحد جبرأى الشرطية أو ضده ثبوت الآخر أو استغناء اللهم الا اذا كانت وقت الاتصال والانفصال ووضعها هو عينه وقت الاستثناء ووضعها ينتج القياس حينئذ ضرورة كقولنا ان قدم زيد في وقت الظهر مع عمرو كانت مائة الجمل أو كذبه ان كانت مائة الخلو • ولو استبعد المصدق أحد طرفيها أو كذبها لزم الدور والمنافسة بان المعلوم سابقاً صدق أحد الطرفين لاعتق التين والمستفاد صدقه على التين مدفوعة لان المصدق صدق أحد الطرفين على التين لازم في الاقضية المنصصة • ولك أن تقول في توجيه عبارة الشارح ان المصدق الاقضية منصفة كانت أو منصفة موقوف على المصدق صدق أحد طرفيها أعني التالي في الاقضية المنصفة • وبصدق أحد طرفيها مطلقاً في المنصفة الاقضية المائة الجمل أو كذبه في المنصفة الاقضية المائة الخلو وعلى صدقه وكذبه معاً في الحقيقة فكله أو في قوله أو كذبه ليع الخلو فلو استبعد المصدق صدق أحد الطرفين أعني التالي في المنصفة أو مطلقاً في المنصفة المائة الجمل أو يكذبه في مائة الخلو لزم الدور • وحينئذ يكون ذكر قوله أو كذبها فقط استطراداً اذا لادخل لكذب الاقضية في الانتاج • وعلى كلا التوجيهين يندفع ما أورده المحقق التفتازاني من أن تقرير الشارح في غاية الفساد لانه جعل كلا من الموقوف والموقوف عليه المصدق صدق أحد الطرفين أو كذبه • وجاز أن يكون الطرف الموقوف غير الطرف الموقوف عليه فلا يلزم الدور فتدبر (قال أو كلية الاستثناء)

ردد بين الامرين على طبق المتن • وذكر اتحاد وقت الاتصال أو الانفصال والاستثناء بقوله اللهم الا

(قوله والمراد بكلية الاستثناء الخ) اعلم ان الجوهر الفرد غير موجود عند الفلاسفة فلي هذا تقول كلما كان الواجب أي واجب الوجود والجزء أي الجوهر الفرد موجودين كان الواجب موجوداً * وكلما كان الواجب والجزء موجوداً كان الجزء موجوداً ينتج من الشكل الثالث قد يكون اذا كان الواجب موجوداً كان الجزء موجوداً فاذا أخذت نتيجة هذا الشكل الاقتراني وربكها مع مقدمة استثنائية هكذا قد يكون اذا كان الواجب موجوداً كان الجزء موجوداً لكن الواجب موجود فلا ينتج فالجزء موجود لعدم كلية الاستثنائية لان وجود الواجب وان كان دائماً في جميع الازمنة استلزم لجميع الاوضاع الغير المتناهية للواجب لان من جهة الاوضاع أي الاحوال الغير المتناهية للواجب اجتماعه مع الجزء الذي لا يجزى والجزء الذي لا يجزى ليس بوجود عندهم فلا يثنى حينئذ اجتماع الواجب معه فلا استثنائية ليست بكلية اذا علمت هذا تقول الشارح فاذا قلنا قد يكون اذا كان (ا ب) (ف ج د) اشارة لنتيجة القياس الاقتراني التي تريد جعلها شرطية أي قد يكون اذا كان الواجب موجوداً فالجزء موجود وقوله وكان ا ب واقفاً أي وكان الواجب موجوداً واقفاً دائماً وقوله لم يلزم بمجرد ذلك أي بمجرد دوام وجود الواجب وقوله تحقق (ج د) أي تحقق ان الجزء موجود وقوله وانما يلزم أي وانما كان يلزم من تحقق وجود الواجب تحقق وجود الجزء وقوله لو كان (ا ب) أي لو كان وجود الواجب وقوله الذي لا يثنى (ا ب) أي الذي لا يثنى وجود الواجب والاولى لا يثنى فيه () اظهار في محل الاضمار وقوله وليس يلزم من وقوعه دائماً أي وليس يلزم من

وجود الواجب دائماً وقوله ولا يكون له أي لذلك الوضع تحقق أصلاً قالوا جل ومن موجود دائماً لكن لا مع جميع الاوضاع التي لا يثنى ذاته تعالى لان من جملة الاحوال التي لا يثنى اجتماعه مع الجزء في الوجود والجزء غير موجود فلا يثنى اجتماعه معه واذا كان التالي في

أ كرمته لكنه قدم عمرو في ذلك الوقت فأكرمته والمراد بكلية الاستثناء ليس تحققه في جميع الازمنة فقط بل مع جميع الاوضاع التي لا يثنى في المقدم فاذا قلنا قد يكون اذا كان (ا ب ف ج د) وكان (ا ب) واقفاً دائماً لم يلزم بمجرد ذلك تحقق (ج د) في الجزء وانما يلزم ذلك لو كان (ا ب) كما هو واقع دائماً وكان واقفاً مع جميع الاوضاع التي لا يثنى (ا ب) وليس يلزم من وقوعه دائماً وقوعه مع جميع الاوضاع الغير المتناهية لجواز أن يكون له وضع غير مناف ولا يكون له تحقق أصلاً والمذكور في بعض الكتب ان دوام الوضع والرفع متتبع وهو انما يصح لو فسرنا الشرطية الكلية اذا كان الخ اشارة الى قتله وبدرته كاذكر كليهما في شرح المطالع لفظ الهم اشارة الى قطعها بالنسبة الى كلية الشرطية فلهذا المقل * وثالثها أحد الامور الثلاثة (قال والمراد بكلية الاستثناء) سواء كان حماية كما اذا كانت الشرطية مركبة من حليتين أو شرطية بان يتركب من شرطيتين أو من شرطية وحلية عموم الازمان والاضلاع دون عموم الافراد بقرينة ان الاستثناء جزء من الشرطية وكليتها بعموم الازمان والاضلاع

الشرطية غير محام للمقدم فلا تكون الاستثنائية القائلة لكن الواجب موجود كلية بما أي ليس موجوداً على كل حال وصفة لتفقد بعض الصفات (قوله والمراد بكلية الاستثنائية) أي سواء كان حلية كما اذا كانت الشرطية مركبة من حليتين أو شرطية بان يتركب من شرطيتين أو من شرطية وحلية عموم الازمان والاضلاع دون عموم الافراد بقرينة ان الاستثناء جزء من الشرطية وكليتها بعموم الازمان والاضلاع (قوله في بعض الكتب ان دوام الوضع أو الرفع) أي دوام ثبوت المقدم أو دوام رفع التالي متتبع أي ثبوت التالي وتقيض المقدم أي من المتطور له في كلية الاستثناء كونه في جميع الازمنة فقط ولا يشترط مصاحبة جميع الاوضاع الغير المتناهية كما هو القول الاول هذا حاصل ما في بعض الكتب ورده الشارح بان هذا انما يصح اذا قلنا ان الزور والمعاد في الشرطية الكلية التي هي أصل للشرطية الجزئية فتقتل بما قيل في الكلية للجزئية المذكورة متحقق مع أوضاع أي أحوال المقدم الحاصلة في نفس الامر بحيث يكون المقدم واقفاً مع جميع أحواله التي من جعلها مصاحبة للتالي في الوجود وذلك لا يكون الا اذا كان التالي موجوداً فاذا فسرت الشرطية بذلك لزم ان يكون الاستثناء المنبر فيه جميع الزمن كلياً لان الاستثناء اثبات للتالي المصاحب للمقدم في الزمان والاضلاع فيكون كلياً لكن الشرطية لم يضرها بما ذكر بل يحقق الزور أو المعاد مع وجود الاوضاع الغير المتناهية للمقدم سواء كانت تلك الاوضاع ثابتة في نفس الامر أم لا وحينئذ فلا يكتفي في كلية الاستثنائية بجمع الازمنة فقط بل مع جميع الاوضاع

(قوله مع جميع الاوضاع المنسبة) أي الواقعية وقوله تحققه أي دوام الوضع (قوله بل هي) أي الشرطية (قوله التبر المثاقفة للمقدم) أي وان لم تكن واقعية (قوله له شرط) كاجتماع الواجب () مع الجزء وقوله لا يوجد أي ذلك

الشرط وقوله مع وجود
الملزوم أعني وجود الواجب
وقوله فيجوز أن يكون
اللزوم في الجزئية أي في
قولك مثلاً قد يكون إذا
كان الواجب موجوداً
كان الجزء موجوداً فلزوم
وجود الجزء لوجود
الواجب له شرط لا يوجد
ذلك الشرط أبداً وأن
كان الملزوم وهو الواجب
موجوداً دائماً وقوله
وحينئذ أي حين إذا كان
اللزوم له شرط لا يوجد
أبداً مع وجود الملزوم
لا يلزم وجود اللازم وهو
وجود الجزء وقوله لعدم
تحقق وضع الملزوم أي
لعدم إثبات الملزوم وهو
وجود الواجب مع الملزوم
وشرطه أي الاجتماع
وقوله لا تنفصل دائماً أي
لا تنفك اللازم والشرط
فالجزء ليس بموجود عندهم
وكذلك شرط اللزوم
وهو اجتماعه مع الواجب
ليس بواقع (قوله من
الشكل الثالث الخ) أي
حال كون قولنا المذكور
نتيجة قياس من الشكل

بما يكون اللزوم أو الصاد فيه متحققاً مع الاوضاع المتحققة في نفس الامر حتى يلزم من دوام الوضع
أو الرفع تحققه مع جميع الاوضاع المنسبة وليس كذلك بل هي مفسرة لتحقيق اللزوم أو السناد
على الاوضاع الغير المثاقفة للمقدم فيجوز أن يكون اللزوم في الجزئية له شرط لا يوجد أبداً مع
وجود الملزوم دائماً وحينئذ لا يلزم وجود اللازم لعدم تحقق وضع الملزوم مع اللازم وشرطه
لا تنفصل دائماً كما يصدق قولنا قد يكون إذا كان الواجب موجوداً كان الجزء موجوداً من الشكل
الثالث والواجب موجود دائماً ولا يلزم منه أن يكون الجزء موجوداً في الجملة لأن اللزوم هنا
إنما هو على وضع اجتماع الواجب والجزء في الوجود وهو ليس بواقع أصلاً قال
(والشرطية الموضوعة فيه أن كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي واستثناء تقيض التالي
ينتج تقيض المقدم والا لبطال اللزوم دون العكس في شيء منها لاحتمال كون التالي أعم من المقدم
وان كانت منفصلة فإن كانت حقيقة فاستثناء عين أي جزء كان ينتج تقيض الآخر لاستتالة الجميع
واستثناء تقيض أي جزء كان ينتج عين الآخر لاستتالة الحلو وان كانت مأمنة الجميع ينتج القسم
الاول فقط لامتناع الاجتماع دون الحلو وان كانت مأمنة الحلو ينتج القسم الثاني فقط لامتناع
الحلو دون الجميع)

(أقول) الشرطية التي هي جزء القياس الاستثنائي اما متصلة أو منفصلة فإن كانت متصلة ينتج
استثناء عين مقدمها عين التالي والا لزم اضدادك اللازم عن الملزوم فيبطل اللزوم واستثناء تقيض
تاليها تقيض المقدم والا لزم وجود الملزوم بدون اللازم فيبطل اللزوم أيضاً دون العكس في شيء
منها أي لا ينتج استثناء عين التالي عين المقدم ولا استثناء تقيض المقدم تقيض التالي لجواز أن
يكون التالي أعم من عين المقدم فلا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم ولا من عدم الملزوم
عدم اللازم وان كانت منفصلة فإن كانت حقيقية ينتج استثناء عين أي جزء كان تقيض الآخر
لامتناع الجميع بينهما واستثناء تقيض أي جزء كان عين الآخر لامتناع الحلو عنهما فيكون لما أربيع
نتائج اثنتان باعتبار استثناء العين واثنتان باعتبار استثناء التقيض كقولنا اما أن يكون هذا العدد
زوجاً أو فرداً لكنه زوج فهو ليس بفرد لكنه ليس بزوج فهو فرد فهو ليس بزوج لكنه
ليس بفرد فهو زوج وان كانت مأمنة الجميع أنتج القسم الاول فقط أي استثناء عين أي جزء كان
تقيض الآخر لامتناع الاجتماع بينهما ولا ينتج استثناء تقيض شيء من جزأيها عين الآخر لجواز

(قال من الشكل الثالث) بأن يقال كلما كان الواجب والجزء موجودين كان الواجب موجوداً
ولما كان الواجب والجزء موجودين كان الجزء موجوداً ينتج القضية المذكورة وقد سمعنا
منا تحقيق إنتاج هذا الدليل وعدمه بما لا مزيد عليه في بيان قول السيد قدس سره وهنا نكتة
(قال وليس بواقع أصلاً) لامتناع وجود الجزء الذي لا يتجزأ عندهم (قال فلا يلزم من وجوده)
أي من حيث هو وان استلزامه بواسطة خصوصية مادة المساواة

(م - ٣١ -) شروح الشعبية ثاني) الثالث وحاصله كلما كانت الواجب والجزء موجودين كان الواجب
موجوداً وكلما كان الواجب والجزء موجودين كان الجزء موجوداً ينتج القضية المذكورة (قوله على وضع اجتماع الخ)
الاضافة بيانية أي على وضع هو اجتماع الواجب والجزء في الوجود وقوله وهو ليس بواقع أي عند الفلاسفة

﴿ فصل ﴾ في لواحق القياس () عدوا القياس المركب من لواحق القياس لان المركب فرع البسيط واتباه

ارتضاعها فيكون لما نتيجتان بحسب استثناء العين كقولنا اما أن يكون هذا الشيء شجراً أو حجراً لكنه شجر فهو ليس بجحر لكنه حجر فهو ليس بشجر وان كانت مائة الخلو ينتج القسم الثاني فقط أى استثناء قبض أى جزء كان عين الآخر لامتناع ارتضاعها ولا ينتج استثناء عين أى شئ من جزأها قبض الآخر لامكان اجتماعها فيكون لما أيضاً نتيجتان بحسب استثناء التقبض كقولنا اما أن يكون هذا الشيء لاشجراً أو لاحجراً لكنه شجر فهو لاحجر لكنه حجر فهو لاشجر قال

﴿ الفصل الخامس في لواحق القياس ﴾ وهي أربعة (الاول) القياس المركب وهو ما يتركب من مقدمات ينتج بعضها نتيجة يلزم منها ومن مقدمات أخرى نتيجة وهم جراً الى أن يحصل المطلوب وهي اما موصول النتائج كقولنا كل (جـب) وكل (بـد) فكل (جـد) (ثم كل (جـد) وكل (دـا) فكل (جـا) (ثم كل (جـا) وكل (اـه) فكل (جـه) وأما مفصول النتائج كقولنا كل (جـب) وكل (بـد) فكل (دـا) وكل (اـه) فكل (جـه)

(أقول) القياس المركب قياس مركب من مقدمات ينتج مقدمات منها نتيجة وهي مع المقدمة الأخرى تنتج أخرى وهم جراً الى أن يحصل المطلوب وذلك أعما يكون اذا كان القياس المنتج للمطلوب يحتاج مقدمته أو أحدها الى كسب قياس آخر كذلك الى أن ينتهي الكسب الى المبادئ البدئية فيكون هناك قياسات مترتبة محصلة للمطلوب ولهذا سى قياساً مركباً فان صرح بنتائج تلك القياسات سى موصول النتائج لوصل تلك النتائج بالمقدمات كقولنا كل (جـب) وكل (بـد) فكل (جـد) (ثم كل (جـد) وكل (دـا) فكل (جـا) (ثم كل (جـا) وكل (اـه) فكل (جـه) وان لم يصرح بها سى مفصول النتائج لفصلها عن المقدمات في الذكر وان كانت مراده من جهة المعنى كقولنا كل (جـب) وكل (بـد) وكل (دـا) وكل (اـه) فكل (جـه) قال

(الثاني قياس الخلف وهو إثبات المطلوب بإبطال قبضه كقولنا لو كذب ليس كل (جـب) لكان كل (جـب) وكل (بـد) (بـا) على أنها مقدمة صادقة ينتج لو كذب ليس كل (جـب) لكان كل (جـا) لكن ليس كل (جـا) على أنه محال فينتج ليس كل (جـب) وهو المطلوب)

(أقول) قياس الخلف قياس يثبت المطلوب بإبطال قبضه وأما سى خلفاً أى باطلا لا لانه باطل في نفسه بل لانه ينتج الباطل على تقدير عدم حقيقة المطلوب

(قوله وأما سى خلفاً أى باطلا) أقول هذا الوجه في التسمية هو الذي ارتضاه الجمهور وقيل إنما سى خلفاً لان التمسك به يثبت مطلوبه بإبطال قبضه فكأنه يأتي مطلوبه لا على سبيل الاستقامة بل من خلفه ويؤيده تسمية القياس الذي ينساق الى المطلوب ابتداء أى من غير تعرض لإبطال قبضه بالاستقيم كان التمسك به يأتي مطلوبه من قدامه على الاستقامة

(قال المصنف في لواحق القياس) عدوا القياس المركب من لواحق القياس لان المركب فرع البسيط واتباه والاستقراء والتنبيل لمدام أقادتهما اليقين (قال فيكون هناك قياسات الخ) فالتنظر الى نتائجها أقيسة والتنظر الى المطلوب قياس واحد

وعدوا الاستقراء والتنبيل لعدم أقادتهما اليقين (قوله) وهي مع المقدمة الأخرى تنتج أخرى (أى تنتج نتيجة أخرى) قوله وذلك إنما يكون الخ)

حاصله ان القياس المركب إنما يكون اذا كان إحدى مقدماتي دليل المطلوب نظرية أو كانتا صانفتين فتحتاج لإثباتها بدليل تنتهي الى الضرورة لكن لا فرق بين كونك تذكر الضروريات أو لا ثم تذكر بعد ذلك القياس الموصول

المطلوب المركب من النظرية ومن غيرها أو تذكر القياس الذي مقدماته نظرية أولاً ثم تذكر القياس الذي مقدماته ضرورية بعد هذا هو المراد بقول

الشراح الى ان ينتهي الكسب الى المبادئ البدئية أى سواء كان على طريق التبدل أو التزقي (قوله كقولنا كل جـب الخ) أى كل أهل المنزل

الفلائي يأخذون المال خفية وكل من هو كذلك فهو سارق ينتج أهل

(قوله وهو مركب من قياسين) أي فهو قسم القياس المركب وعده من () الواو حق بإفراده بواسطة كونه خلفاً

(قوله وليكن المطلوب ليس كل (ج ب) الخ) مثلاً الدعوى ليس كل حيوان إنسان فيخالف الخضم ويقول لأنسلم ذلك فتقول المدعي لو لم يصدق ليس كل حيوان إنسان لصدق كل حيوان إنسان لانه يقضيه ثم تأتي بمقدمة أجنبية صادقة في نفسها فتقول وكل إنسان ناطق ثم نجعلها كبرى للنتيجة وهو القياس الاقتراضي فتقول هكذا لو لم يصدق ليس كل حيوان إنسان لصدق كل حيوان إنسان وكل إنسان ناطق ينتج لو لم يصدق ليس كل حيوان إنسان لصدق كل حيوان ناطق ثم نجعل هذه النتيجة مقدمة القياس الاستثنائي وتستعي عن قبض التالى بحيث تقول لكن ليس كل حيوان ناطق ينتج ليس كل إنسان حيوان وهذا محال والصادق هو المدعي وهو

وهو مركب من قياسين أحدهما اقتراضي من متصلة وحلية والآخر استثنائي وليكن المطلوب ليس كل (ج ب) فتقول لو لم يصدق ليس كل (ج ب) لصدق قبضه وهو كل (ج ب) ولنفرض أن هنا مقدمة صادقة في نفس الامر وهي كل (ب أ) فتجعلها كبرى للمتصلة وهو القياس الاقتراضي لينتج لو لم يصدق ليس كل (ج ب) لكن كل (ج أ) ثم نجعل هذه النتيجة مقدمة لقياس الاستثنائي وتستعي قبض التالى فتقول لكن ليس كل (ج أ) على أن كل (ج أ) أمر محال فينتج ليس كل (ج ب) وهو المطلوب قل

(قوله وهو مركب من قياسين) أقول توضيحه بمثال ان يقال فرضنا صدق قولنا كل (ج ب) بالفعل ثم نقول يجب أن يصدق في عكسه بعض (ب ج) بالفعل ثم نستدل على صدق هذا العكس بقياس الخلف هكذا لو لم يصدق هذا العكس على تقدير صدق الاصل لصدق قبضه مع الاصل فهذه مقدمة متصلة حاصلها لو لم يصدق مطلوبنا وهو بعض (ب ج) بالفعل لصدق لاشئ من (ج ب) دائماً مع قولنا كل (ج ب) بالفعل ثم نضم الي هذه المتصلة متصلة أخرى هكذا وكما صدق لاشئ من (ب ج) دائماً مع قولنا كل (ج ب) بالفعل صدق قولنا لاشئ من (ج ج) دائماً فهذا قياس اقتراضي مركب من متصلتين ينتج لو لم يصدق بعض (ج ب) بالفعل لصدق لاشئ من (ج ج) دائماً ثم نجعل هذه النتيجة مقدمة في القياس الاستثنائي ونقول لو لم يصدق بعض (ج ب) بالفعل لصدق لاشئ من (ج ج) دائماً لكن التالى باطل فالقدم مثله فقد انتفى عدم صدق بعض (ج ب) بالفعل فتمين صدقه فقد حصل المطلوب بطريق الخلف من قياسين اقتراضي واستثنائي كما ذكره وقرى على ما ونحناه قياس الخلف في اثبات التلخيص

(قال وهو مركب من قياسين الخ) فهو قسم القياس المركب وعده من الواو حق بإفراده بواسطة خصوصية كونه خلفاً (قال أحدهما اقتراضي) لما كان القياس منحصراً في الاقتراضي والاستثنائي وجب رد هذا القياس ونجليه الى ذلك وقد وقع اختلاف عظيم فيه والذي استقر رأى الشيخ عليه انه مركب من اقتراضي واستثنائي (قال من متصلة وحلية الخ) في شرح المطالع ويكون أبداً مركباً من قياسين (أحدهما) اقتراضي مركب من متصلتين احدهما من الملازمة بين المطلوب والموضوع على أنه ليس بحق وقبض المطلوب وهذه الملازمة بينة بذاتها والاخرى الملازمة بين قبض المطلوب الموضوع على أنه حق وبين أمر محال وهذه الملازمة ربما يحتاج الى البيان فينتج متصلة من المطلوب على أنه ليس بحق ومن الامر محال (وتأتيها) استثنائي مشتمل على متصلة لزومية وهي نتيجة ذلك الاقتراضي واستثناء قبض التالى لينتج قبض القدم فيلزم تحقق المطلوب * تلخيصه لو لم يتحقق المطلوب لتحقق قبضه ولو تحقق قبضه لتحقق محال لكن المحال ليس بتحقيق فقبض المطلوب ليس بتحقيق فالمطلوب بتحقيق انتهى وهنا اعتبر تركيب الاقتراضي من متصلة وحلية هي المقدمة في نفس الامر قطعاً لطول المسافة كما يظهر من المثال المذكور في التشرح

المطلوب (قوله لصدق قبضه) وهو كل (ج ب) أما كان هذا قبضه لان المدعي سألته جزئية بدليل أنه أدخل ليس على كل والسلب الجزئي أما يناقضه الإيجاب الكلي

(قوله الاستقراء هو الحكم على كلي الخ) فيه مسأحة لان الاستقراء ليس هو الحكم على السكلي بل هو عبارة عن قضايا مسرودة ليستنتج منها الحكم على السكلي وانما كان عبارة عما ذكر لان الاستقراء حجة موصلة الى التصديق الذي هو الحكم على السكلي فالحكم على السكلي هو الثابة فهو تعريف بالثابة المترتبة عليه كما ان قول بعضهم في تعرضه هو تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشتمل على () تلك الجزئيات تعريف له بالسبب فقد علم ان الاستقراء المعروف بما ذكر

(الثالث الاستقراء وهو الحكم على كلي لوجوده في أكثر جزئياته كقولنا كل حيوان يجرى فكه الأسفل عند المضغ لان الانسان والبهائم والسباع كذلك وهو لا يقيد اليقين لاحتمال أن لا يكون السكل بهذه المثابة كالتمساح)

(أقول الاستقراء هو الحكم على كلي لوجوده في أكثر جزئياته وانما قال في أكثر جزئياته لان الحكم لو كان موجوداً في جميع جزئياته لم يكن استقراء بل قياساً مقبها وسي استقراء لان مقدماته لا تحصل الا بتبع الجزئيات كقولنا كل حيوان يجرى فكه الأسفل عند المضغ لان الانسان والبهائم والسباع كذلك وهو لا يقيد اليقين لجواز وجود جزئي آخر لم يستقرئ أو يكون حكمه مخالفاً لما استقرئ كالتمساح في مثالا ذلك قال

(قال الاستقراء) الذي من الواضح فلا يرد أن القوم صرحوا باقسام الاستقراء الى تام وهو قياس القسم والى ناقص وهو الاستقراء المتعارف المفهوم من اطلاق لفظ الاستقراء (قال وهو الحكم على كلي الخ) فيه تسامح لان الاستقراء حجة موصلة الى التصديق الذي هو الحكم على السكلي لانه فهو تعريف بالثابة المترتبة عليه كما ان قولهم هو تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشتمل على تلك الجزئيات تعريف له بالسبب وحقيقته معلومة تصديقية تحصل من تتبع الجزئيات يستلزم معلوما تصديقاً متلفاً بكل يشتملها (قال لوجوده في أكثر جزئياته) أي في نفس الامر لا عند المستقرئ والا لما أفاد الحكم على السكلي (قال لان الحكم لو كان موجوداً) يعني ان الاصل أن يكون التباد في التعرضات للاحتراز فيكون قيد الاكثر للاحتراز عن الجميع فلا يرد ما أوردته الحق التفاضلي من ان الحكم اذا وجد في جميع الجزئيات فقد وجد في أكثرها ضرورة (قال موجوداً في جميع جزئياته) في نفس الامر كما هو عند المستقرئ لم يكن استقراء أي ناقصاً ممدوداً من الواضح القياس بل قياساً مقبهاً في الحقيقة وان لم يكن في صورة القياس كما ان الاستقراء الناقص اذا أورد على سبيل ترديد الموضوع بين الجزئيات يكون في صورة القياس المقسم وليس بذلك حقيقة فلا يرد ما قيل أنه انما يكون قياساً مقبهاً لو كان تحصيل الحكم الكلي بترديد الموضوع بين الجزئيات والحكم على كل واحد بالأكبر أما لو كان يجرى الحكم على كل واحد كما في صورة تتبع الاكثر فلا قاوت بين الاكثر والجميع وتحقيقه ما ذكره قدس سره في حاشية شرح التجريد لا بد في الاستقراء من حصر السكلي في جزئياته ثم اجراء حكم واحد على تلك الجزئيات لينتد ذلك الحكم الى ذلك السكلي فان كان ذلك الحصر قطعياً بان يتحقق ان ليس له جزئي آخر كان ذلك

هو الاستقراء الممدود من الواضح وهو الاستقراء الناقص المفهوم من لفظ الاستقراء فلا يترض بان القوم صرحوا بلف الاستقراء ينقسم الى ناقص وتام وهو القياس القسم • والثاني ليس من الواضح فكيف يجعل الاستقراء مطلقاً من الواضح فكان عليه ان يقيد بالناقص لان الاطلاق في مقام التقييد خطأ (قوله لوجوده في أكثر جزئياته) أي لوجود الحكم بمعنى المحكوم به في أكثر الجزئيات أي في نفس الامر لا عند المستقرئ اذ لا بد ان يكون المستقرئ ظن أو جزم انه لم يبق فرد الا وفي هذا الحكم أي المحكوم به اما لو علم ان هذا الحكم انما هو في أكثر الافراد فلا يصح له حيث

ان يحكم على السكلي بذلك الحكم (قوله لو كان موجوداً في جميع جزئياته) أي في نفس الامر كما عند المستقرئ (قوله لم يكن استقراء) أي بالقياس المراد هنا وهو الناقص فلا ينافي انه يقال له استقراء تام لكن لا بالقياس المراد هنا ويقال له دليل مقسم بكسر السين فاسناد التقسيم له مجازي كان تستقرئ جميع افراد الحيوان وتقول الحيوان اما الانسان أو حمار أو بغل أو فرس الخ وكل انسان يجرى فكه وكل حمار يجرى فكه وكل بغل يجرى فكه ينتج كل حيوان يجرى فكه وهذا فرض مثال (قوله كالتمساح) هذا مثال للفرد الذي حكمه مخالف لما استقرئ بالفعل والفرض ان المستقرئ لم يكن عالماً بهذا الفرد كما علمته

(قوله وهو آيات) حكم في جزئي فيه ان التمثيل حجة موصلة الى التصديق () فليس هو الاثبات وانما الاثبات

(الرابع التمثيل) وهو آيات حكم في جزئي وجد في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما كقولهم العالم مؤلف فهو حادث كاليث وأثبتوا عليه المعنى المشترك بالدوران وبالتقسيم غير المردد بين النتي والآيات كقولهم علة الحدوث اما التأليف أو كذا أو كذا والاخيران باطلان بالتخلف فتبين الاول وهو ضيف أما الدوران فلان الجزء الاخير من العلة وسائر الشرائط المساوية مدارعها ليست العلة وأما التقسيم فالحصر ممنوع لجواز علية غير المذكور ويتقدير تسليم علية المشترك في القيس عليه لا يلزم عليه في القيس لجواز أن تكون خصوصية القيس عليه شرطاً للعلية أو خصوصية القيس ماضية منها)

(أقول) التمثيل آيات حكم واحد في جزئي ثبوته في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما والفقهاء يسمونه قياساً والجزئي الاول فرما والثاني أصلاً والمشاركة علة وجامعاً كما يقال العالم مؤلف فهو حادث كاليث يعني اليت حادث لانه مؤلف وهذه العلة موجودة في العالم فيكون العالم حادثاً كاليث وأثبتوا علية المشترك بوجهين (أحدهما) الدوران وهو اقتران الشيء بغيره وجوداً وعدمًا كما يقال الحدوث دائر مع التأليف وجوداً وعدمًا أما في اليت وجوداً وأما عدمًا ففي الواجب تعالى والدوران آية كون المدار علة للدار فيكون التأليف علة للحدوث (وثانيهما) السبر والتقسيم وهو إيراد أوصاف الاصل وإبطال بعضها لثبوت الباقي للعلية كما يقال علة الحدوث في اليت اما التأليف أو الامكان والثاني باطل بالتخلف

الاستقراء تاماً وقياساً مقبلاً فان كان ثبوت ذلك الحكم لتلك الجزئيات قطعياً ايضاً افاد الجزم بالقضية الكلية وان كان ظناً أفاد الظن بها وان كان ذلك الحصر ادعائياً بان يكون هناك جزئي آخر لم يذكر ولم يستقرأ حاله لكنه ادعى بحسب الظاهر ان جزئياته ما ذكر فقط أفاد ظناً بالقضية الكلية اذ الفرد الواحد ملحق بالاعم الغالب في غالب الظن ولم يغد بقينا لجواز المخالفة انتهى وهو تحقيق قيس يفيد الفرق الجلي بين القياس المقسم والاستقراء الناقص والشك الذي عرض لبعض الناظرين من انه لايجب ادعاء الحصر في الاستقراء الناقص كما يشهد به الرجوع الى الوجدان فمدفوع به ان اراد به عدم التصريح به فسلم وان اراد عدمه صريحاً وضعتا فنسوخ قاته كيف يتعدى الحكم الى الكلبي بدون الحصر (قال التمثيل وهو آيات حكم في جزئي الخ) فيه ايضاً تسامح بتعريف الشيء بآية القرب عليه وحقيقته معلومات تصديقية يفيد آيات حكم في جزئي ثبوته في آخر لاجل معنى مشترك بينهما يؤثر في ذلك الحكم والمراد بالجزئي الجزئي الاضافي للمعنى للمشارك بل ما يشمله المعنى المشترك سواء كان محمولاً عليه أو لا وفي شرح المواقف من أن الاستدلال اما بالاثبات أو بالاستزمام والاول اما بالاثبات الدليل على المدلول أو بالعكس أو بالاثبات امر ثالث عليها والاطهر ان يقال آيات حكم لاسر ثبوته في آخر لمة مشتركة بينهما (قال والمشارك علة) لكونه مؤثراً في الحكم وجامعاً لجمه الاصل والفرع في الحكم (قال واثبتوا علية المشترك الخ) خص آيات العلة بهما لكونهما أشهر الوجوه المثبتة للعلية (قال أحدهما الدوران) وقد يبرر عنه بالطرد والعكس أي الاستزمام وجوداً وعدمًا (قال السبر والتقسيم) قال في القاموس السبر امتحان غور الحرج وغيره والمراد امتحان أوصاف الاصل بانها يصلح لعلية الحكم

التأليف وقوله علة للدائر أي وهو الحدوث (قوله السبر) المراد به امتحان أوصاف الاصل بانها يصلح لعلية الحكم

(قوله لان صفات الواجب ممكنة وليست حادثة) أي حدوثاً زمانياً بمعنى انها مسبقة بالعدم وهذا لا يتنافى انها حادثة حدوثاً ذاتياً أي ان ذاتها حادثة لاستنادها لذات الواجب لان ذات الواجب آثرت فيها بطريق العلم وهذا كله بناء على مذهب ابيه الفخر الرازي والسمد وغيرها من الاعاجم من ان صفات الله قديمة بالغير ممكنة بالذات لاعلى ما قاله السنوسي ومن نبعه من انها قديمة بذاتها ولا تغيل ولا شيء ففي مثل الذات سواء بسواء فان قلت كثيراً ما يقولون ان القول بالتغيل لا يقول به الا الفلاسفة فهل ما ذكر يلزم ان يكون أهل السنة قائلين به قات ان الذي قاله المذلة التغيل في الحادث أي ان العالم الحادث ناشئ عن الواجب بطريق التغيل ولا قدرة ولا ارادة ولا شيء وأما القول بالتغيل في القديم فلا ضرر فيه على ان الحق الذي ينشئ اتباعه ما قاله السنوسي (قوله اما الدوران الخ) حاصل هذا المتع ان الدوران لازم أعم من العلية فلا يلزم كون المدار علمه للحكم وانما كان أعم لان الجزء () الاخير من العلم فيه الدوران وليس بعلمه كالم علل القصاص بالقتل

المعد المدوان فان الجزء الاخير من هذه العلم المركبة وهو المدوان متى وجد وجب القصاص واذا عدم عدم القصاص فتدويع الدوران مع انه غير علمه وكذلك الشرط المساوي للشرط فيه الدوران ومع ذلك هو غير علمه كوجوب استقبال القلة قاله شرط مساو للصلاة ولا توجد الا به واذا عدم عدمه فيلزم من وجودها وجوده ويلزم من انتفاؤها انتفاؤه (قوله الجزء الاخير من العلم) انما اعتبر الاخير لانه ينظر له مع الاول ولا شك انه مع

لان صفات الواجب ممكنة وليست بحادثة فتبين الاول والوجهان ضعيفان أما الدوران فلان الجزء الاخير من العلم التامة والشرط المساوي مدار للمطلوب مع انه ليس بعلمه وأما السبر والتقسيم فلان حصر العلم في الاوصاف المذكورة ممنوع لان التقسيم ليس مردداً بين النبي والاثبات لجواز أن تكون العلم غير ما ذكرت ثم بدتسلم صحة الحصر لانسلم ان المشترك اذا كان علمه في الاصل يلزم أن يكون علمه في الفرع لجواز أن يكون خصوصية الاصل شرطاً للعلمية أو خصوصية الفرع مائة عنها قال وأما الختمه فيها بجمان (الاول) في مواد الاقيسة وهي يقينيات وغير يقينيات • أما اليقينيات (فست اوليات وهي: قضايا تصور طرفها كاف في الجزم بالقبلة ينهك كقولنا الكل اعظم من الجزء ومشاهدات وهي: قضايا يحكم بها بقوى ظاهرة أو باطنة كالعلم بان الشمس مضيئة وأن لنا حقاً وغضاً ومجربات وهي قضايا يحكم بها لمشاهدات متكررة مفيدة لليقين كالعلم بان شرب السموم موجب للإسهال • وحديثات وهي قضايا يحكم بها الحدس قوي من النفس مفيد للعلم كالعلم بان نور القمر مستفاد من الشمس والحدس هو سرعة الانتقال من المبادي الى المطلوب • وسنوارات وهي قضايا يحكم بها لكثرة الشهادات بعد العلم بعدم امتناعها والامن من التواطؤ عليها كالعلم بوجود مكة وبفداد ولا يغصّر مبلغ الشهادات في عدد بل اليقين هو الفاضل بكامل العدد والعلم الحاصل من التجربة والحدس والتواتر ليس حجة على الغير وقضايا قياساتها معها وهي (قل اما الدوران الخ) يعني ان الدوران لازم أعم من العلية فلا يلزم كون المدار علمه للحكم حتى يستلزم وجوده في الفرع وجود العلم فيها (قال مع تسام صحة الحصر) بان يكون مردداً بين النبي والاثبات (قال لجواز ان يكون الخ) وبهذا ظهر ان التغيل لا يكون مفيداً لليقين الا اذا ثبت علمية الجامع وعدم كون خصوصية الاصل شرطاً أو خصوصية الفرع قطعاً لكن نحصيل العلم بهذه

أصافه بالاول فيه الدوران بخلاف الجزء الاول فانه لا دوران فيه (قوله لان التقسيم ليس مردداً) أي لانه انما قيل العلم اما التأليف أو الامكان فهو ليس حاصر الجميع الاوصاف الصالحة للعلم ولا يكون حاصراً الا لو كان مردداً بين النبي والاثبات كان يقول العلم اما ان تكون كذا أو لا والثاني اما كذا أو لا والثاني اما كذا أو كذا الى ان يحصر العلم في الاوصاف التي يمكن ان تكون علمه ثم يقول لا جازان تكون كذا لكذا ولا كذا كذا ولا كذا لكذا فتبين ان تكون العلم كذا (قوله لجواز ان يكون خصوصية الاصل الخ) أي فلا تظهر العلم الا اذا ثبت عدم خصوصية الاصل أو عدم خصوصية الفرع وثبوت العلم بذلك صعب لا يمكن ولاجل هذا لم يقسوا التغيل الى ما يفيد اليقين والى ما يفيد الظن كما قسموا الاستقراء لان افادة التغيل اليقين موقوف على ثبوت علمية الجامع وعدم كون خصوصية الاصل شرطاً وعدم كون خصوصية الفرع مائة منها واثبات هذا صعب لا يكاد يمكن

(قوله كذلك يجب عليه النظر في مواد الاقضية) أي القضاء التي تركب منها الاقضية من كونها يقينيات وغير يقينيات فالمراد بالنظر في المواد النظر في القضايا من حيث ذاتها بقطع النظر عن ترك القياس من هيئة مخصوصة والمراد بالنظر في صورة الاقضية البحث عن اشتراط الشرائط في الصغرى والكبرى بحسب الكيفية والكيفية أو الجهة والحاصل ان البحث عن اشتراط الشرائط في الصغرى والكبرى بحسب الكيفية والكيفية أو الجهة ليس نظرا في مواد الاقضية بل نظرا في صورها لكونها مختصة بهيئة مخصوصة فان قلت كان الواجب ان يقدم انبحث في المواد على البحث في الاقضية لان الجزء مقدم على الكل فكذلك ما يتعلق بالجزء يقدم على ما يتعلق بالكل قلت انما قسم البحث عن الاقضية للاهتمام بها لانها مقصودة بالذات وأما البحث في المواد فمقصود عرضا وتبعا لغيره • فقول الشارح كذلك يجب الخ أي على سبيل التبع لغيره من باب وجوب الوسائل تأمل وقوله الكيفية وصف كاشف لان المواد كما مر كونها يقينيات أو غيرها وهي كلية () (قوله حتى يمكنه الاحتراز الخ)

أي لانه ان كانت المقدمات يقينية كانت النتيجة كذلك والا فلا • فان قلت كل انسان جماد وكل جماد حيوان فالصورة صحيحة والمادة قاسدة قوله أما يقينية ونعها جزئيات أو غير يقينية ونعها جزئيات كثيرة (قوله هو اعتقاد الذي الخ) أي كان يعتقد ان الله موجود ويقتضيه انه لابد ان يكون موجودا اعتقادا مطابقا للواقع فان قلت هذا التعريف يقتضي ان اليقين مركب من اعتقادين مع ان مقتضى تفسيرهم له بأنه الاعتقاد الجازم المطابق للحق عن دليل يقتضي انه بسيط

التي يحكم بها بواسطة لا يقب عن الذهن عند تصور حدودها كالحكم بان الاربعة زوج لا تقاسما يتساويين) (أقول) كما يجب على المتطقي النظر في صورة الاقضية كذلك يجب عليه النظر في موادها الكيفية حتى يمكنه الاحتراز عن الخطأ في الفكر من جهة الصورة والمادة ومواد الاقضية اما يقينية أو غير يقينية واليقين هو اعتقاد الشيء بأنه كذا مع اعتقاده بأنه لا يمكن أن يكون الا كذا اعتقادا مطابقا لنفس الامر غير يمكن الزوال فالبقيد الاول يخرج الظن وبالتالي الجهل المركب وبالتالي اعتقاد المقلد • أما اليقينات فضروريات وهي مباد أول في الاكتساب ونظريات أما الضروريات فست لان الحاكم يصدق القضايا اليقينية اما العقل أو الحس أو المركب منها لانحصار المدرك في الحس والعقل الامور صلب جدا فلذا لم يقسموا اليقين الى ما يفيد اليقين والى ما يفيد الظن كاقسموا الاستقراء (قال يجب عليه النظر في موادها الخ) أي النظر في القضايا من حيث ذاتها مع قطع النظر عن تركبها بهيئة مخصوصة فالبحث عن اشتراط الشرائط في الصغرى والكبرى بحسب الكيفية والكيفية أو الجهة ليس نظرا في مواد الاقضية لكونها مختصة بهيئة مخصوصة (قال اليقين هو اعتقاد الخ) حقيقة اليقين اعتقاد بسيط وهو الاعتقاد الجازم المطابق للثابت الا انه اذا لوحظ تفصيلا يرجع الى اعتقادين فان الجزم تفصيله اعتقاد انه لا يكون الا كذا (قال انه لا يمكن ان يكون الا كذا) أي لا يجوز السفل قبضه لا انه لا يمكن في نفس الامر الا ذلك الاعتقاد والا لزم انحصار اليقين في القضايا الضرورية (قال لان الحاكم الخ) هذا وجه ضبط الاقسام الستة وليس دليلا عن انحصار الحكم كالا يخفى (قال واما العقل) أي بدون استماعه من الحس (قال أو الحس) معنى كونه حاكما انه لا يتوقف حكم العقل بعد الاحساس على أمر آخر فكأنه الحاكم بخلاف ما اذا كان الحاكم

وانه اعتقاد واحد قلت ان تفسيرهم الذي قالوه اذا لوحظ تفصيلا يرجع الى اعتقادين لان الجزم تفصيله اعتقاد انه لا يكون الا كذا فرجيم الامر الى ما قاله الشارح وقوله وبالبقيد الاول وهو قوله مع اعتقاده الخ فان قلت ان الظن ليس داخلا في الجنس حتى يخرج بالفصل لان الاعتقاد هو حكم الذهن الجازم فليس شاملا للظن قلت المراد بالاعتقاد في هذا الارتفاع بالمعنى المذكور عند المتألق وهو حصول الصورة وهذا شامل له فلذا أخرجه بالفصل تأمل (قوله لان الحاكم الخ) هذا وجه ضبط الاقسام الستة وليس دليلا عن انحصار الحكم كالا يخفى (قوله واما العقل) أي بدون استماعه من الحس (قوله أو الحس) ظاهره ان الحاكم نفس الحس وليس كذلك بل الحاكم انما هو العقل لكن لما كان العقل لا يتوقف حكمه على شيء بعد الاحساس فكان الحس هو الحاكم بخلاف ما اذا كان الحاكم مركبا منهما فان العقل يتوقف حكمه حينئذ بعد الاحساس على انضمام قياس خفي كما سيأتي بيانه ان شاء الله

(قوله بمجرد تصور الطرفين) أي سواء كان بديهياً كاثبات المذکور فان تصور الشكل والجزء بديهي أو كان نظرياً نحو الممكن يحتاج في وجوده الى مرجع (قوله الشكل أعظم من الجزء) أي الشكل المقداري أعظم في المقدار من جزئية الجزء المقداري فاذا تصورت الطرفين أي الشكل وأعظميته من الجزء حكم العقل أي ادراك نبوت أعظمية الشكل من الجزء ولا يتوقف في حكمه على شيء آخر أصلاً (قوله فلا بد أن لا تنيب تلك الواسطة الخ) بل تكون تصورات اطرافها ملزومة لقياس يوجب الحكم فيها فهي قريبة من الاوليات ولم تكن تلك القضايا مبادي أول ضرورة احتياجها الى تحصيل قياس (قوله والا) أي بل غابت (قوله وتسمى) أي تلك القضايا المحكوم فيها بواسطة قياس لا ينيب عن الذهن قضايا قياساتها

معها أي مصاحب لها في الذهن (قوله الاربعة زوج) أي هذه قضية قريبة من الاوليات لان حكم العقل متوقف على قياس لا ينيب عن العقل ففي حالة قوله الاربعة زوج قام بذهنه أنها منقسمة بمساويين وكل ما هو كذلك فهو زوج (قوله فان من تصور الاربعة الخ) ظاهره ان الاربعة غير الزوجية وغير الاقسام بمساويين بل الاربعة لها معنى والزوج له معنى والاقسام لازم لها وهو كذلك فالاربعة هو ما تركب من أربع وحدات والزوج كون العدد مشتملاً على عددين لا يفضل أحدهما على الآخر وهو غير الاقسام (قال ففي المشاهدات) أي كالحكم بالاربعة سبب حسابات كالخمس بان الشمس مضئية وان كان من الحواس الباطنة سميت مركباً فانه حينئذ يتوقف الحكم على انضمام قياس خفي (قال بمجرد تصور الطرفين) سواء كانا بديهيين كاثبات المذکور أو نظريين نحو الممكن يحتاج في وجوده الى مرجع وقد يتوقف العقل في الحكم الاول بعد تصور الاطراف اما لقصان الفرزة كالصبيان والبله واما لتدريس الفطرة بالفائد المضادة للاوليات كما يكون لبعض العوام والجهال (قال الشكل اعظم من الجزء) أي الشكل المقداري اعظم في المقدار من جزئته المقداري (قال ان لا تنيب الخ) أي يكون تصور اطرافها ملزومة لقياس يوجب الحكم فيها وهي قريبة من الاوليات (قال لم تكن تلك القضايا مبادي أول) ضرورة احتياجها الى تحصيل قياس يثبتها وفيه انه يجوز ان يحصل للذهن مرتباً فيكون مبادي أول والجواب انه (ح) يكون من الحدسيات والمفروض انه ليس من الاقسام الباقية (قال فان من تصور الاربعة) وهو ما يتركب من اربع وحدات والزوج وهو كون العدد مشتملاً على عددين لا يفضل أحدهما على الآخر وهو غير الاقسام ولذا اذا تردد الذهن في فردية العدد وزوجيته قسمه فان اقسام بمساويين حكم بأنه زوج والا حكم بأنه فرد فها قبل ان الزوجية هو الاقسام بمساويين وهم (قال ففي المشاهدات) سواء كانت جزئية كقولنا هذه النار حارة أو كلية نحو كل النار حارة فان الاحساس بالجزئيات الكثيرة نعد النفس لقبول الحكم الشكلي والفرق بينه وبين الاستقراء ان الاستقراء يحتاج فيه الى حصر الجزئيات اما حقيقياً او ادعائياً كما مر (قال ان كان من الحواس الباطنة الخ) اختلف في ان هذه القوة ماذا هي من احدى القوى المدركة

ضعف الاثنين فيه تسمح لان هذا لازم للاربعة لانه حقيقتها تأمل (قوله قياسها معها في الذهن) أي وحدانيات ملحوظ في الذهن (قوله كالحكم بأن الشمس الخ) فالحكم بإضاءة الشمس هو العقل بواسطة الحس أي كالحكم بان النار حارة أو كل نار حارة لكن المشاهد في الثاني الجزئيات والاحساس بالجزئيات الكثيرة يصبر النفس قابلة للحكم الشكلي لان العقل انما يدرك الامور الشكبية والفرق بين هذا وبين الاستقراء ان الاستقراء يحتاج فيه الى حصر الجزئيات كلها حقيقة أو ادعائياً كما مر بخلاف المشاهدات هنا فان مشاهدات الجزئيات الكثيرة كاف فتأمل (قوله ان كان من الحواس الباطنة الخ) اعلم انه اختلف في هذه القوة المدركة للامور التي يجدها الشخص من نفسه كالجوع والعطش والغضب هل هي من احدى

القوى المدركة الحسة المشهورة أعني الواحة والحس المشترك والحال الى آخرها أم هي قوى أخرى يقال لها وجدانيات فولان في المسئلة ثم أنه على القول بأنها احداهما فظاهر انها الوهم وعلى هذا فالوهم ان ادرك المعاني الجزئية الجسمية أي القائمة بالجسم كالغضب والجوع التي يكون ادراكها بمحصولها أنفها سميت تلك المدركات وجدانيات وان أدرك المعاني الجزئية التي أدركها بمثابة سميت تلك المدركات وهيات والشارح هنا أطلق الوجدانيات على ما يشتمل القسمين ولذا لم يذكر الوهميات سابقاً من الضروريات والوجدانيات ما يجده بنفوسنا كشمسونا بذبذباتها وبأفعال ذواتنا (قوله نصفاً يحكم العقل بها الخ) مثل قولك مكة موجودة أو بغداد موجودة فهذه قضية يحكم العقل بنفوسنا بواسطة السماع فالحكم هنا العقل والحس وحيث فلا بد من الاستناد الى قياس خفي بأن قول هذا خبر قوم يستحيل توطئهم على الكذب وكل () خبر قوم كذلك فدلولة واقع يتج

هذا الخبر واقع غمك العقل بوجود مكة توقف بعد الاحساس على قياس خفي أي غير مصرح به في البارة * واعلم انه يشترط في التواتر ان يكون مستنده الحس بان يكون المخبرون كلهم طينوا ذلك الامر الذي أخبروا به لانهم سمعوا عن عدد لا يفيد خبرهم العلم الضروري والا فلا ولم له ترك هذا التبدل لان حالة العقل توطئهم على الكذب لا تكون الا في المحسوس فتأمل (قوله وبلغ الشهادات الخ) المراد بالشهادات القينيات أي والمعدن الموصل أي القيد القينيات غير منحصر الخ (قوله بل الحاكم بكالم

وجدانيات كالحكم بان لنا خوفاً وغضباً وان كان مركباً من الحس والعقل فالحس اما أن يكون حس السمع أو غيره فان كان حس السمع فهي المتواترات وهي نصفاً يحكم العقل بها بواسطة السماع من جميع كثير أحال العقل توطئهم على الكذب كالحكم بوجود مكة وبغداد وبلغ الشهادات غير منحصر في عدد بل الحاكم بكالم حصول اليقين ومن الناس من عين عدد المتواترات وليس بشئ * وان كان غير حس السمع قاما أن يحتاج العقل في الجزم الى تكرار المشاهدات مرة بعد أخرى أولاً يحتاج فان احتاج فهي الجربات كالحكم بان شرب السموني مسهل بواسطة مشاهدات متكررة وان لم يحتاج الى تكرار المشاهدة فهي الحدسيات كالحكم بان نور القمر مستفاد المشهورة أو من غيرها قال الامام كلا القولين محتمل ثم انه اذا كانت احديهما فظاهر انها الوهم فالمعاني الجزئية الجسمية التي يكون ادراكها بمحصولها انفسها تسمى وجدانيات والتي ادراكها بمثابة يسمى وهيات وكذا أفاده بعض الفضلاء في تليقاته على شرح مختصر الاصول والشارح اطلق الوجدانيات هنا على ما يشتمل القسمين فلذا لم يذكر الوهميات قسماً سابغاً من الضروريات ومن الوجدانيات ما يجده بنفوسنا لا بالآتنا كشمسونا بذبذباتها وبأفعال ذواتنا (قال بواسطة السماع الخ) ولا بد مع ذلك من انضمام قياس خفي وهو انه خبر قوم يستحيل توطئهم على الكذب وكل خبر كذلك فدلولة واقع الا ان العلم بهذا القياس حاصل بالضرورة ولذا يفيد المتواتر العلم بالله والصبيان بخلاف خبر الرسول قاه يفيد العلم النظري لاحتياجه الى قياس فكري ويشترط في التواتر ان تكون مستندة الى الحس فيكون الحاصل من التواتر علماً جزئياً من شأنه ان يحصل بالاحساس ولم له ترك هذا التبدل لان استجالة العقل توطئهم على الكذب لا يكون الا في المحسوس (قال فهي الجربات) ولا بد فيها من انضمام قياس خفي وهو الوقوع المكرر على نهج واحد دائماً او اكثر لا يكون اتفاقاً بل لا بد له من سبب وان لم يعرف ما جبهه ذلك السبب * واذا علم حصول السبب علم حصول المسبب قطعا (قال وان لم يحتاج الى تكرار الخ) هذا يخالف لما

(م - ٣٣ - شرح الشعية ثاني) العدد الخ) أي فاذا حصل اليقين من عشرين استدلل بمحصول اليقين على كمال العدد المفيد خبره يقين فكمال العدد يعرف باليقين لان اليقين يرف بالعدد اذ لا يقال اليقين يحصل من عشرين جزءاً (قوله مرة بعد أخرى) اما ان يكون مرتبطاً بقوله تكرر فحينئذ لا بد من حصول ذلك ثلاث مرات لان التكرار يحصل برتين والتكرار الثاني يحصل بالمره الثالثة ويحتمل ان يكون مرتبطاً بالشهادة على انه تغير لتكررها فلي هذا يعني الحصول مرتان وهذا هو الاظهر (قوله بواسطة مشاهدات) أي جنس مشاهدات والا لاقتضي أنه لا بد من حصة اكثر لان الجمع أنه ثلاثة وتكراره يحصل بتمثله وهو يخالف لما تأمل (قوله كالحكم بان نور القمر الخ) أي بناء على ما ذهبوا اليه من ان القمر جرم أسود وكثرة ضيائه وقلتها بحسب القرب والبعد من الشمس

(قوله اختلاف أوضاعه) أي أحواله وقوله قريبا وبعدا أي من جهة القرب والبعد (قوله والحس هو سرعة الانتقال الخ) أي فالمطلوب الحكم بأن نور القمر مستمد من نور الشمس فالبيدي حصول الضوء عند القرب وعدمه عند عدم القرب أعني اختلاف التشكلات عند اختلاف الأحوال (قوله ويقابله) أي يقابل الحس (قوله فانه حركة الذهن الخ) مثلا العالم متغير وكل متغير حادث ينتج العالم حادث قام بالتكلم حركتان الأولى حركتها من المطلب الى جهة المبادي وهي المقدتان • والحركة الثانية انتقالها من المبادي ورجوعها للمطلب فالتكلم يلاحظ الدعوى وهي حدوث العالم ولكن لا يعلم هل ذلك واقع أولا فيرتب المقدمات فقد توجهت نفسه وتحركت من المطلب للمبادي فإذا أقام الدليل بأن رتب المقدمات فينتقل الذهن من تلك المبادي للمطلوب (قوله حركة الذهن نحو المبادي) أي حركتها من المطلب للمبادي وقوله ورجوعه عنها أي ورجوع الذهن عن تلك المبادي الى المطلوب (قوله من حركتين) أي حركة لتحصيل المبادي وحركة لتحصيل المطلب (قوله اذا لاحركة فيه أصلا) أي لاحركة () للذهن فيه من المبادي للمطلب هذا هو الثاني وذلك لان الذهن ينتقل

من نور الشمس لاختلاف تشكلاته الثورية بحسب اختلاف أوضاعه من الشمس قريبا وبعداً • والحس هو سرعة الانتقال من المبادي الى المطلب ويقابله الفكر فانه حركة الذهن نحو المبادي ورجوعه عنها الى المطلب فلا يد فيه من حركتين بخلاف الحس اذا لاحركة فيه أصلا والانتقال فيه ليس بحركة فان الحركة تدريجية الوجود والانتقال فيه الى الوجود وحقيقته أن تستنتج المبادي (قوله والحس هو سرعة الانتقال) أقول فيه مساهلة في البارة موافقة للتمن فان السرعة من الاوصاف العارضة للحركة ولا بوصف بها غيرها وقد صرح بأن لا حركة في الحس فلا يكون هناك سرعة حقيقة لكنه تسامح فجعل كون الانتقال دفعة سرعة والامر حين

في شرح المواقف من انه لا بد في الحدسيات من تكرار المشاهدات ومقارنة القياس الخفي كما في الخبرات والفرق بينهما ان السبب في الخبرات معلوم السبب مجهول الماهية فلذا كان القياس المقارن لها قياسا واحدا وهو انه لو لم يكن لعله لم يكن دائما أو أكثر وأما السبب في الحدسيات معلوم السببية والماهية فلذلك كان المقارن لها اقيسة مختلفة بحسب اختلاف الملل في ماهياتها انتهى والحق ان الحدسيات لا يحتاج الى المشاهدة فضلا عن تكررها فان المطلب العقلي قد يكون حدسية والامر حين لانه حقق بعد التعريف بها ما هو المراد (قال من حركتين) حركة لتحصيل المبادي وحركة لترتيبها (قال اذا لاحركة فيه) أي لا يلزم فيه حركة من الحركتين لجواز ان تستنتج المبادي والمطلوب معا في الذهن من غير تقدم شوق وطلب (قال وحقيقته ان تستنتج المبادي الخ) يعني

يوجد حركة وان كان الواقع ان فيه حركة لكنها سرية • وانما كان الواقع ذلك لما تقدم ان الحس هو المرتبة سرعة الانتقال الخ والسرعة كالبطء من أوصاف الحركة • فالخاصل ان الفكر حركته في الانتقال من المبادي للمطلب فيها بطء بخلاف الحركة في الحدسيات فانها سرية فسرعتها كأنها لم تكن موجودة أصلا (قوله الى الوجود) أي لان هذه الحركة لما لم يحصل فيها بطء كالحاصلة في الفكر فكان المبادي والمطلب حصلا في آن واحد بخلاف الحاصلة في الفكر فانها لبطؤها وظهور ان زمان حصول المطلب غير زمان العلم بالمقدمات التفت لها واعتبروها هكذا قرر الشيخ بعد ان قرر ما قاله عبدالحكيم والذي قاله عبد الحكيم ان قوله اذا لاحركة فيه أصلا أي لاحركة فيه لازمة من الحركتين أصلا أي انه لا يلزم فيه حركة من الحركتين لجواز ان تظهر المبادي والمطلوب معا في الذهن من غير تقدم شوق • وقد يحصل حركة الشوق وحدها كان بخطر بإلحال نور القمر مستفاد أولا فينتقل الذهن الى التشكلات ومن المبادي فيجاءها المطلب فالوجود حينئذ حركة • وأما لو خطر ابتداء التشكلات والمطلوب معاً لم يكن هناك حركة أصلا • ثم انه ارضي الاول ورجع عمالبد الحكيم (قوله وحقيقته) أي حقيقة الحس وقوله ان تستنتج أي تظهر

من المبادي الى المطلب على سبيل التدرج من غير مهلة فكان زمان حصول المبادي وحصول المطلب واحد وانما قلنا ان الثاني انما هو الحركة من المبادي للمطلب لان المبادي قد تسنج ابتداء من غير فكر وقد تحصل بفكر وقوله والانتقال فيه أي الانتقال فيه من المبادي للمطلب ليس بحركة وقوله لان الحركة تدريجية أي حاصلة بسرعة من غير مهلة فسرعة الانتقال كأنه لم

(قوله فيحصل المطلوب) الفاء للترتيب في الزمان على ما قلناه أولاً من أن زمان المبادي غير زمان المطلوب في الواقع إلا أن تلك الحركة على سبيل التدرج وأما على ما قلناه بعد الحكم فقد تكون للترتيب في العقل فيها إذا حصل في آن واحد (قوله والمجربات والحدسيات ليست بمجعة الخ) أي وكذلك المتواترات كما قال () النصف لا يكون حجة على النسيب

لا حتم له بل يفسره التواتر وأما لم يذكرها الشارح لأنها لا تقيد الأحكام جزئياً من شأنها أن يحصل بالأحاساس فهي لا تستعمل في العلوم إذ المستعمل إنما هو المقيد للسلطات (قوله في عبارته مساهلة) وذلك لأن ظاهره أن البرهان مقصور على المؤلف من الضروريات المستقطعة من أن البرهان هو المؤلف من اليقينات سواء كانت ضرورية وهي الست السابعة أو نظرية فقد أقام اليقينات مقامها (قوله علة لنسبة الأكبر إلى الأصغر في الذهن) أي علة للتصديق بنبوت الأكبر للأصغر (قوله لأنه يعطي اللية) أي يفيد العلة أي يفيد أن الأوساط علة في نبوت الأكبر للأصغر في الذهن والخارج (قوله متضمن للاختلاط) أي متضمن للطابع الأربع التي هي الصفراء والبنفسج والسوداء والدم فكل شخص لابد

المرتبة في الذهن فيحصل المطلوب فيه والمجربات والحدسيات ليست بمجعة على الغير لجواز أن لا يحصل له الحدس أو التجربة الفيدان للعلم بها قال

(والقياس المؤلف من هذه الست يسمى برهاناً وهو أما لمي وهو الذي يكون الحد الأوسط فيه علة للنسبة في الذهن واليمين كقولنا هذا متضمن للاختلاط وكل متضمن للاختلاط فهو محمول فهذا محمول * وأما التي وهو الذي يكون الحد الأوسط فيه علة للنسبة في الذهن فقط كقولنا هذا محمول وكل محمول فهو متضمن للاختلاط فهذا متضمن للاختلاط)

(أقول) في عبارته مساهلة بل البرهان هو القياس المؤلف من اليقينات سواء كانت ابتداء وهي الضروريات الست أو بواسطة وهي الظربان والحد الأوسط فيه لابد أن يكون علة لنسبة الأكبر إلى الأصغر في الذهن فإن كان مع ذلك علة لوجود تلك النسبة في الخارج أيضاً فهو برهان لمي لأنه يعطي اللية في الذهن والخارج كقولنا هذا متضمن للاختلاط وكل متضمن للاختلاط فهو محمول فهذا محمول متضمن للاختلاط كما أنه علة لثبوت الحكي في الذهن كذلك علة لثبوت الحكي في الخارج وإن لم يكن كذلك بل لا يكون علة لنسبة الألف في الذهن فهو برهان أني لأنه يفيد أن نسبة في الخارج دون لميها كقولنا هذا محمول وكل محمول متضمن للاختلاط فهذا متضمن للاختلاط فالحكي وإن كانت علة لثبوت متضمن للاختلاط في الذهن إلا أنها ليست علة له في الخارج بل العكس قال

وأما غير اليقينات فست مشهورات وهي قضايا يحكم بها الاعتراف جميع الناس بها لمصلحة عامة أو رافة وحجة أو امتناع من عادات وشرائع وآداب والفرق بينها وبين الأوليات أن الإنسان (لو خلا ونفسه مع قطع النظر عما وراء عقله لم يحكم بها بخلاف الأوليات كقولنا الظلم قبيح والعدل حسن وكشف المودة مذموم ومراعاة الضعفاء محمود * ومن هذه ما يكون صادقاً وما يكون كاذباً ولكل قوم مشهورات وأهل كل صناعة يحكم بها * ومسلات وهي قضايا تلم من الحسم فينبى عليها

أن استغناء الحركة الثانية لازم في الحدس سواء وجدت الحركة الأولى أو لا (قال والمجربات) وكذا المتواترات إلا أنه لم يذكرها لأنها لا تقيد الأحكام جزئياً من شأنها أن يحصل بالأحاساس فهي لا تستعمل في العلوم (قال في عبارته مساهلة) بإقامة أصل اليقينات مقامها (قال علة لنسبة الأكبر إلى الأصغر في الذهن) أي علة للتصديق بنبوت الأكبر للأصغر (قال لأنه يعطي اللية في الذهن والخارج) معنى إعطاء اللية في الذهن إعطاء السبب في التصديق ومعنى إعطاء اللية في الخارج إعطاء سبب الحكم في الوجود الخارجي على ما في شرح المطالع فهو يعطي اللية على الإطلاق فيكون كاملاً في إقادتها فلذلك يسمى برهاناً لما قد دفع ما قيل أن ذكر إعطاء اللية في الذهن مستدرك لاشتراكه بين البراهين (قال لأنه يفيد نسبة في الخارج) أي تحقق النسبة بين الأصغر والأكبر في خارج الذهن دون لميها أي في الخارج

من اجتماعها فيه لكن نارة تمتد ولا يزيد أحدها على ما فيها وهذا امتداد المزاج والاختلاط وإن زاد أحدهما قيل له متضمن للاختلاط أي متبرهاً وقال صفاً أي أن كان الزائد هو الصفراء وبلغنى أن كان الزائد أنما هو البنفسج وهكذا (قوله لأنه يفيد نسبة) أي نبوتها في الذهن أي يفيد تحقق النسبة في الذهن دون لميها أي دون تحققها في الخارج

(قوله وهي قضيا) معترف بها جميع الناس لم يرد بالناس الاستراق الحقيقي اذ لاقضية يعترف بها جميع افراد الانسان بل المراد الاستراق العرفي أي من قرن أو اقليم أو بلدة أو أهل صناعة أو نحو ذلك ثم انه لا بد من اعتبار الحيثية أي يحكم بها العقل لأجل اعتراف الناس لأجل ان تخرج الاوليات أو من حديد القضايا بغير اليقينية بقرينة المقسم تأمل وقوله يعترف بها أي يدلوها (قوله العدل حسن) قضية مسلم مدلوها لكل أهل مقه ومشهوره بالحكم وسبب شهرتها مافي العدل من المصلحة العامة (قوله من الحية) أي انصب (قوله كشف المورة مذموم) () أي هذه قضية مشهورة وسبب شهرتها مافي كشف المورة من التمسب بالخص

الكلام لفضه كتبهم الفقهاء مسائل أصول الفقه * والقياس المؤلف من هذين يسمى جدلا والغرض منه اقناع القاصر عن ادراك البرهان والزام الخصم * ومقبولات وهي قضايا تؤخذ عن معتقد فيه اما لا مرسى أو لمزيد عقل ودين كالأخوذات من أهل العلم والزهدي * ومقبولات وهي قضايا يحكم بها اتباعا للظن كقولك فلان يطوف بالليل فهو سارق * والقياس المؤلف من هذين يسمى خطابة والغرض منه ترغيب السامع فيما ينفعه من تهذيب الاخلاق وأمر الدين * وعيالات وهي قضايا اذا أوردت على النفس أثرت فيها تأثيرا عيبيا من قبض وبسط كقولهم الحر ياقوتة سبالة والصل مرة ميوعة * والقياس المؤلف منها يسمى شعرا والغرض منه انضال النفس بالترغيب والتفخير وروحه الوزن والصوت الطيب * ووهيبات وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في أمور غير محسوسة كقولنا كل موجود مشار اليه ووراء العالم فضاء لانهاية له ولولا دفع العقل والشرائح لكنت من الاوليات وعرف كذب الوهم لموافقة العقل في مقدمات القياس الناتج لتقصي حكمه وانكاره وفيه عند الوصول الى النتيجة والقياس المؤلف منها يسمى سفسطة والغرض منه اخام الحضم وتقليله)

(أقول) من غير اليقينات المشهورات وهي قضايا يعترف بها جميع الناس وسبب شهرتها فيها فيها اما اشغالها على مصلحة عامة كقولنا العدل حسن والظلم قبيح * وأما مافي طباعهم من الرقة كقولنا مراعاة الضعفاء محمود * وأما مافيهم من الحية كقولنا كشف المورة مذموم * وأما افعالا لهم من

(قال والغرض منه الزام الخصم) أي اسكاته فن الجدلي قد يكون محييا حافظا للرأي وغاية سميته ان لا يصير ملزوما وقد يكون سالنا مترضا حادما بوضع ما وغاية سميته ان يلزم الخصم (قال وهي قضايا يعترف بها جميع الناس) لم يرد بالناس الاستراق الحقيقي اذ لا قضية يعترف بها جميع افراد الانسان بل العرفي أي من قرن أو اقليم أو بلدة أو صناعة أو غير ذلك فلا بد من اعتبار قيد الحيثية أي يحكم بها العقل لأجل اعتراف الناس ليخرج الاوليات أو حديد القضايا بغير اليقينية بقرينة المقسم والقول بأنه يجوز ان يكون بعض القضايا من الاوليات باعتبار ومن المشهورات باعتبار بنافي جعل كل واحد منها قسما للثقل بلين أي اليقينات وغيرها فانه لا يمكن أن يكون قضية يقينية باعتبار غير يقينية باعتبار آخر اذ لا يجامع اليقين بغيره وبهذا ظهر فساد ما قيل الجدلي قياس مؤلف من قضايا مشهورة أو مسلمة وان كانت في الواقع يقينية أو أولية على انه يستلزم تداخل الصناعات الخمس

كلا صادر من الشرائع كقولك الوتر مندوب عنه قضية مشهورة وسبب شهرتها تأثر النفوس بحسن الوتر وهذا انما جاء عادتهم من الشرائع أي الاحاديث وهذا أي يجعل الشرائع على الاحاديث تعبر ان القضايا غير الشرائع وان الاضغالات حصلت من فهم الشرائع وحصل بسبب هذه الاضغالات تلك القضايا ومثال ما اذا كان التأثر والاضغالات ناشتا عن آداب غير شرعية كقولك مدّة دواية الدخان يحجالي أهل الفضل قبيح وعدم مهادهودح فان هذه مشهورة وسبب شهرتها انضال النفس وتأثرها بحسن عدم المد وقبحه الثاني ذلك من أي الآداب الامور المستعملة بين الناس كان تعجب زيدا لا يضل ذلك بمجالس أهل الفضل وكذا عمرو وخالد وكل من فضله يلام عليه فيؤخذ من اعتياد الافراد تلك القضية السلبية بسبب الاضغالات الحاصلة في النفس فأمل

قوله لو فرض نفسه خالية (الح) أى قاله لو خلى مع نفسه لا يحكم بان كشف العورة مذموم بخلاف كون الواحد نصف الاثنين فانه يحكم بها (قوله ولكل أهل صناعة (الح) الا ترى الى المراكبة فان لم اصطلاحات لانها أى معاشر الفقهاء يقولون أخذ الراجح وقت الطيب بمدوح فهذه مشهورة بينهم دون غيرهم (قوله وهي قضايا تسلم) أى قضايا من المدعى تسلم من الخصم أى يسلم للخصم أى يسلمها الخصم وهو المناظر فمن معنى اللام وقوله ويبنى عليها السلام أى ويبنى المدعى على تلك القضايا السلام لدفع الخصم بان يقول المدعى للخصم اذا سلمت أيها الخصم تلك القضايا () لزمك تسلم المدعى وسقط اعتراضك

وذلك كان يدعي قضية أى يدعي الفقيه وجوب الزكاة في حل البالغة وتقيم على ذلك دليلاً قوله عليه السلام في الحللى زكاة فيقول الخصم هذا لا يدل لك لانه خبر آحاد وخبر الآحاد لا يكون حجة فيقول المدعى خبر الآحاد حجة لانه قد ثبت في علم أصول الفقه حجيته وكذا هو حجة فيكفي الاستدلال به بتج خبر الآحاد يكتفى الاستدلال به ولا بد ان تأخذ هذا مسلماً وحينئذ سقط اعتراضك قول المدعى خبر الآحاد حجة قضية اتبنى عليها دليل المطلوب من وجوب الزكاة ودفع الخصم عنه وهذه القضية أعني خبر الاحاد حجة لانه قد ثبت الخ يسلمها الخصم لانه لا يقدر ان يقول لم يثبت ذلك في علم الأصول والا كان

عاداتهم كتج ذبح الحيوانات عند أهل الهند وعدم قبضه عند غيرهم • وأما من شرائع وأداب كالامور الشرعية وغيرها وربما تبلغ الشهرة بحيث تلتبس بالاوليات ويترك بينهما بان الانسان لو فرض نفسه خالية عن جميع الامور الفائرة لعقله حكم بالاوليات دون المشهورات وهي قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة بخلاف الاوليات ولكل قوم مشهورات بحسب عادتهم وآدابهم ولكل أهل صناعة أيضاً مشهورات بحسب صناعاتهم • ومنها المسلمات وهي قضايا تسلم من الخصم ويبنى عليها الكلام لدفعه سواء كانت مسلمة فيها بينهما خاصة أو بين أهل العلم كنسليم الفقهاء مسائل أصول الفقه كما يستدل الفقيه على وجوب الزكاة في حل البالغة بقوله عليه الصلاة والسلام في الحللى زكاة فلو قال الخصم هذا خبر واحد فلا تسلم انه حجة فيقول له قد ثبت هذا في علم أصول الفقه ولا بد أن نأخذ هنا مسلماً والقياس المؤلف من المشهورات والمسلمات يسمى جدلاً والفرض منه الزام الخصم واتقاع من هو قاصر عن ادراك مقدمات البرهان • ومنها المقبولات وهي قضايا تؤخذ من يمتد في اما لاسر ساءوى من المعجزات والكرامات كالانبياء والاولياء • وإما لاختصاصه بمنزلة عقل ودين كاهل العلم والزهدة وهي نافعة جداً في تمطيق أمر الله تعالى والشفقة على خلق الله تعالى • ومنها المنظومات وهي قضايا يحكم بها العقل حكماً راجعاً مع تجويز قيضه كقولنا فلان يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل فهو سارق فلان سارق والقياس المركب من المقبولات والمنظومات يسمى خطابة

(قال تؤخذ من يمتد في) فلا بد هنا ايضا من اعتبار الحجة أو التقييد بغير يقينية فلا يرد ان المأخوذ من يمتد في قد يكون يقينياً فلا يصح قوله والقياس المركب من المقبولات يسمى خطابة (قال كالانبياء عليهم الصلوة والسلام) الصواب تركه لان القضايا المأخوذة من الانبياء قضايا يقينية نظرية مستفادة من قياس برهاني وهو انه خبر من ثبت صدقه بالمعجزات وكل خبر شأنه هذا فهو صادق ولعله اراد اخبارهم في غير الاحكام التبليغية فان كذبهم فيه جائز عقلاً مع عدم وقوعه نقلاً عن ما بين في محله (قال يحكم بها العقل حكماً راجعاً) أى سبب الحكم بها هو الرجوعان فيخرج المشهورات والمسلمات والمقبولات ويدخل التجريبات والتواترات والحسنيات الغير الواصلة حد الجزم ثم أنهم خصوا الجدل والخطابة بالقياس لانهم لا يحثون الا عنه والا فيما قد يكونان استقراء وتميلاً

مكارة وانكاراً للواقع (قوله واتقاع من هو قاصر الخ) وذلك كما يقال لقاصر عن ادراك البرهان اليقيني في الواحدية لو كان هناك الهان لفسد المملكة بدليل فساد المركب حين وجود رئيس لها قالقدمات غير يقينية ومسلمة (قوله تؤخذ من يمتد في) لا بد من اعتبار الحجة أي من حيث انه يمتد في فلا يرد ان المأخوذ من يمتد في قد يكون يقينياً فلا يصح قوله والقياس المركب من المقبولات يسمى خطابة (قوله كالانبياء) الصواب اسقاطه لان القضايا المأخوذة من الانبياء يقينية نظرية لانها ثابتة ببرهان هو ان هذا خبر من ثبت صدقه بالمعجزات وكل خبر من هو كذلك فهو يقيني

(قوله والفرض منها ترغيب الناس إلخ) أي أن الفرض من الخطباء تحصيل أحكام تنفع الناس أو تضرهم ليرغبوا في الآيات بها أو ينفروا عنها فيتم لهم أمر الماش والمعاد (قوله يحيل بها) أي قصد إقناع مدلول القضايا في الخيال لتأثر النفس بالقبض أو البسط الموجبين للتغير أو الرغبة (قوله كما إذا قيل) أي لمن لا يعرف الحمر وأردت أن ترغبه في شربه (قوله وإذا قيل) أي لمن لا يعرف حقيقة السمل وأراد شربه وأردت أن تنفره عنه (قوله مرة مهوعة) أي طعمه المرارة وقوله مهوعة أي مقيأة أي مورة لقي (قوله والفرض منه أفعال النفس إلخ) يعني أن الشاعر أي المتكلم يورد المقدمات المحببة على هيئة القياس المنتج للنتيجة لكنها غير مقصودة () منه بالذات إنما المقصود منه الترغيب والترهيب فها بمنزلة النتيجة له (قوله ويزيد

في ذلك) أي ويزيد ذلك القياس المسمى بالشعر في الترغيب أن يكون على وزن خاص إلخ • وقوله أن يكون الشعر أظهر في محل الأضمار تأمل (قوله أن يكون الشعر) على وزن الوزن كما قال السمد هو هيئة ثابتة لنظام ترتيب الحركات والكلمات وتناسبها في السمد والمقدار بحيث نجد النفس من ادراكها لفئة مخصوصة ومثال ما إذا كان على وزن قول بعض الخواارج • من يستقم بحرم منه • ومن يزغ يجتس بالترغيب والتكريم • ألف الهجاء لما استقام فثابه • عجم فاز به اعوجاج النون • تأمل (قوله لأن حكم الوهميات في المحسوسات إلخ) أي قالوه تارة يتعلق بالمحسوسات

والفرض منها ترغيب الناس فيما ينفعهم من أمور معاشهم ومعادهم كما يفعله الخطباء والوعاظ • ومنها الخيلات وهي قضايا يحيل بها لتأثر النفس منها قبضاً وبسطاً فتشعر أوترغب كما إذا قيل الحمر بإقوة سيالة أبسطت النفس ورغبت في شربها • وإذا قيل السمل مرة مهوعة أقبضت وتنفرت عنه والقياس المؤلف منها يسمى شعراً • والفرض منه أفعال النفس بالترغيب والترهيب ويزيد في ذلك أن يكون الشعر على وزن لطيف أو بشد صوت طيب • ومنها الوهميات وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في أمور غير محسوسة • وإنما قيد بالأمور الغير المحسوسة لأن حكم الوهم في المحسوسات ليس بكاذب كما إذا حكم بحسن الحسناء وقبح الشوهاء وذلك لأن الوهم قوة جسيمة للإنسان تدرك بها الجزئيات المنزعة من المحسوسات فهي تابعة للحس

(قال والفرض منها ترغيب الناس إلخ) أي الفرض من الخطباء تحصيل أحكام ينفع الناس أو يضرهم ليرغبوا في الآيات منها أو ينفروا عنها فيتم لهم أمر الماش والمعاد (قال يحيل بها) أي يوقع تلك القضايا في الخيال لتأثر النفس بالقبض أو البسط الموجبين لتغير أو الرغبة وذلك لأن النفس أطوع للتخييل من التصديق لأنه أعزب والذوالنها به سواء كانت مسلبة أو غير مسلبة صادقة أو كاذبة وأسباب التخييل كثيرة بعضها يتعلق باللفظ وبعضها بالمعنى وبعضها بغير ذلك (قال السمل مرة مهوعة) أما بضم الميم ضداً لخلو وبالكسر الصفراء والتهويل في كردن كذا في التاج وبعض النسخ مقيأة اسم الذاعل أو المفعول (قال والفرض منه إلخ) يعني أن الشاعر يورد المقدمات المحببة على هيئة القياس المنتج للنتيجة لكنها غير مقصودة منها بالذات إنما المقصود منه الترغيب والترهيب فها بمنزلة النتيجة له (قال على وزن لطيف) قال المحقق التفاز أن الوزن هيئة ثابتة لنظام ترتيب الحركات والكلمات وتناسبها في العدد والمقدار بحيث نجد النفس من ادراكها لفئة مخصوصة يقال لها النطق والانشاد (شعر خواندن) (قال وإنما قيدنا بالأمور الغير المحسوسة) مع أن الكاذب للوهم لا يكون إلا بقيد الكاذبة فمن عنها لا أشارت إلى أن حكم الوهم في الأمور المحسوسة ليس بكاذب (قال قوة جسيمة) أي حافظة للجسم وهو آخر البطن الأوسط من الدماغ (قال يدرك الجزئيات المنزعة إلخ) دون الكلبيات والجزئيات

أي بالأمور المنزعة من المحسوسات وتارة يتعلق بالأمور الغير المحسوسة أي المنزعة من غير المحسوسات هذا ظاهره وظاهر ما يأتي في قوله قوة جسيمة إلخ أنه إنما يتعلق بالأول فقط إلا أن يقال إن وظيفة الأولى وتارة يتمدى عن وظيفة الثانية فيكون حكمه كاذباً وربما أفاد هذا قوله فيما يأتي فإن حكم على غير المحسوسات إلخ (قوله قوة جسيمة) أي حافظة للجسم وهو آخر البطن الأوسط من الدماغ (قوله ها تدرك الجزئيات المنزعة إلخ) أي دون الكلبيات ودون الجزئيات المنزعة من غير المحسوسات (قوله فهي تابعة للحس) أي قالوه تابع للحس في الإدراك وذلك كالمولود الذي وجهه شخص جميل فتجده حسناً فالحسن حزني منزوع من عيوس وهو الشخص وهذا الحسن يدركه الوهم لا العقل لأن حسن

هذا الشخص بخصوصه جزئي لا يدركه العقل لانه انما يدرك الكليات وانما يد الماني الجزئية المتزعة من المحسوسات الجزئية الوهم لكن بعد ادراك البصر له (قوله فاذا حكم على المحسوسات الخ) أي بالامور المتزعة منها المدركة للوهم كما لو قلت زيد حسن أو قبيح فقد حكمت بالحسن والقبح المدركين للوهم (قوله وان حكم على غير المحسوسات بأحكامها) أي بأحكام المحسوسات كالحكم بان كل موجود مشار اليه أي اشارة حسية وانما كان هذا كاذبا لان من جملة كل موجود المولى جل وعلا فلا يشار اليه اشارة حسية لاستلزام الجهة (قوله وان وراء العالم الخ) أي وكما حكم بان وراء العالم فضاء لا يتناهى فاوراء غير محسوس قادرا له . والحكم عليه بأنه فضاء وخلاء كذب والمراد بالعالم العرش وما انطوى عليه فان قلت اذا كان الحكم بان وراء العالم فضاء كذب فما الصادق قلت توقف السنوح في ذلك فجزمه وحكمه بذلك كاذب (قوله فان الوهم والحس الخ) دليل بما فيهم من قوله فان حكم على غير المحسوسات الخ أي وانما صدر ذلك () لان الخ وحاصل ذلك ان النفس

بيني الروح لا تدرك بذاتها شيأ بل بواسطة العقل والعقل لا يدرك الا الصحيح قالوهم قد يسبق للنفس قبل العقل قطعيه في الاحكام في غير مدركات العقل مثلا العقل لا يدرك ان المولى جسم بخلاف الوهم فيدركه كذلك فتارة يسبق الوهم للنفس فتحكم بالجمعية وانما زاد الشارح الحس في قوله لان الوهم والحس مع ان الكلام في الوهم لان الحس هو المادة للوهم الموصل له وقوله سبفا لنفس بلباه الموحدة من السابق بمعنى انها حصلت لنفس ووصلا اليها قبل

فاذا حكم على المحسوسات كان حكما صحيحا وان حكم على غير المحسوسات كانت كاذبة كالحكم بان كل موجود مشار اليه وان وراء العالم فضاء لا يتناهى فان الحس والوهم سبقا الى النفس فهي منجذبة اليها مسخرة لها حتى ان احكام الوهميات ربما لم تميز عندها من الاوليات ولولا دفع العقل والشرع وتكذيبها احكام الوهم بقي التباس الاوليات ولم يكد يرتفع أصلا . وما يعرف به كذب الوهم انه يساعد العقل في المقدمات المنتجة لتفويض ماحكم بها كما يحكم الوهم بالخوف من الميت مع انه يوافق العقل في أن الميت جاد والجد لا يخاف منه المنتج لقولنا الميت لا يخاف منه فاذا وصل الوهم والعقل الى النتيجة نكس الوهم وأنكرها والقياس المركب منها يسمى سفسة والفرع منه تغلط الخضم واسكاه وأعظم فائدة معرفتها الاحتراز عنها قال (والمغالطة قياس يشهد صوره بان لا يكون على هيئة منتجة لاختلال شرط معتبر بحسب الكيفية المتزعة من غير المحسوسات (قال فان الحس والوهم الخ) دليل لما فيهم من قوله فان حكم على غير المحسوسات بأحكامها وهي أن يحكم على غير المحسوسات مع كونها تابعة للحس ولقطف سبفا بالباه الموحدة من السابق بمعنى (يش كرفق) يعني انها حصلت لنفس ووصلا اليه قبل العقل وهي منجذبة اليها مسخرة لها فذلك قطعيها في الاحكام في غير مدركاتهما وفي بعض النسخ بالباه المنقوطة بتقطعتين من تحت بصيغة المجهول من السوق بمعنى (رائذن) والمثال واحد ونكس من حد ضرب من التكويس بمعنى ركنين والسفسة مشتقة من سوف وهي الحكمة ومن اسطا وهو التليس ومنه الحكمة الموهبة (قال والمغالطة الخ) المغالطة أهم من السفسة لشموها لقياس الفاسد الصورة فذكرها هنا استطرادى لان الخاتمة في بيان مواد الاقيسة (قال لا يكون على هيئة منتجة) لكن يكون شبهة بها ولذا يقع التغلط

العقل فهي منجذبة اليها لغلبتها لها فذلك قطعيها في الاحكام في غير مدركات العقل (قوله ربما لم تميز عندها من الاوليات) وذلك كاعتقاد الكفار ان الموتى لا يثبتون فان ذلك صار بمنزلة الاوليات لم بحسب الحس والوهم (قوله ولولا دفع العقل والشرائع الخ) أي كدفع العقل ان الله جسم ودفع الشرائع كون الميت لا يبعث (قوله بقي التباسا) أي الاحكام الوهمية (قوله ولم يكد يرتفع أصلا) أي ولم يقرب ذلك الاتباس من الرفع (قوله انه يساعد) العقل أي الوهم يوافق العقل في المقدمات الخ) وقوله ماحكم أي الوهم بها (قوله نكس) من باب ضرب أي رجع (قوله وسفسة) مشتقة من سوف وهي الحكمة ومن اسطا وهو التليس ومنه الحكمة الموهبة (قوله للاحتراز عنها) أي فلا يرتكبها واذا أتيتها الفير لعرفها (قوله المغالطة قياس الخ) المغالطة أهم من السفسة لشموها لقياس الفاسد الصورة فذكرها هنا استطرادى لان الخاتمة في بيان مواد الاقيسة (قوله بان لا يكون على هيئة منتجة) أي لكن تكون شبهة لها ولذا يقع التغلط

(قوله كقولنا كل انسان بشر الخ) حاصله ان الدعوى كل انسان ضحاك وهي عين الكبرى لان كل بشر ضحاك مرادف لكل انسان ضحاك لان البشر هو الحيوان الناطق فالخلاف بينهما انما هو في اللفظ بل الحل في الصغرى لمنى لانحداد المحمول والموضوع بيني فالسائل لما كان غرضه تحقيق الدعوى وأنى له الاستدلال بدليل غير متج تقدمنه من مقصوده لانه لما استدلى على الشيء بنفسه لم يحصل المطلوب (قوله كقولنا لصورة الفرس الخ) فالكذب انما هو في الصغرى ان أردنا منها الحقيقة والكبرى صادقة ان جملنا موضوعها الفرس الحقيقي وان أردنا منه الفرس مطلقاً حقيقياً أو مجازياً ففي كاذبة أيضاً لكن على الاول لم يتكرر الحد الاوسط فهو فاسد من حيث () الهيئة أيضاً (قوله ينتج بعض الانسان فرس) أي لانه من الشكل الثالث

وهو لا ينتج الاجزئية
كما مر (قوله وهو المصادرة
على المطلوب يقال صادرة
على كذا منتهى فالتدليل
على كذا منتهى فالتدليل
حين أخذ الدعي جزءاً
من الدليل منع السائل من
مطلوبه (قوله اذ ليس
شيء موجود يصدق عليه
انه انسان و فرس) أي
ليس شيء واحد يصدق
عليه الامر ان في آن
واحد واذا لم يكن شيء
موصوفاً بهذه الصفة
فالصغرى كاذبة ووجه
كون هذا القياس يشبه
الصادق من حيث المعنى
لانك تقول كل انسان
وناطق حيوان وكل حيوان
وناطق ناطق ينتج بعض
الحيوان ناطق فهو صادق
قريناً يتوهم ان هذا وهو
كل انسان و فرس حيوان

أو الكيفية أو الجهة أو مادته بان يكون بعض المقدمة والمطلوب شيئاً واحداً لكون الافتراض
مترادفة كقولنا كل انسان بشر وكل بشر ضحاك فكل انسان ضحاك أو كاذبة شبيهة بالمصادقة من جهة
اللفظ كقولنا للصورة الفرس المتقوس على الحائط هذا فرس وكل فرس صهال ينتج أن تلك الصورة
صهالة أو من جهة المعنى كعدم مراعاة وجود الموضوع في الموجبة كقولنا كل انسان و فرس فهو انسان
وكل انسان و فرس فهو فرس ينتج بعض الانسان فرس ووضع الطبيعية مقام الكيفية كقولنا
الانسان حيوان والحيوان جنس ينتج أن الانسان جنس وأخذ الامور الفعنية مكان العينية وبالعكس
فليك براماة كل ذلك للتألف في الغلط والمستعمل للمغالطة يبعي سوفسطائياً أن قابل بها الحكم
ومشاعياً أن قابل بها الجدلي ()
(أقول) المغالطة قياس فاسد اما من جهة الصورة أو من جهة المادة * أما من جهة الصورة فبأن
لا يكون على هيئة منتجة لاختلال شرط معتبر بحسب الكيفية أو الكيفية أو الجهة كما اذا كان كبرى
الشكل الاول جزئية أو صفراء سالبة أو ممكنة * وأما من جهة المادة فبأن يكون المطلوب وبعض
مقدماته شيئاً واحداً وهو المصادرة على المطلوب كقولنا كل انسان بشر وكل بشر ضحاك فكل انسان
ضحاك أو بان يكون بعض المقدمات كاذبة شبيهة بالمصادقة وشبه الكاذب بالصادق امام من حيث الصورة
أو من حيث المعنى * أما من حيث الصورة فكقولنا لصورة الفرس المتقوسة على الجدار انما فرس
وكل فرس صهال ينتج أن تلك الصورة صهالة * وأما من حيث المعنى فكعدم رعاية وجود الموضوع
في الموجبة كقولنا كل انسان و فرس فهو انسان وكل انسان و فرس فهو فرس ينتج أن بعض الانسان
فرس والفاطر فيه ان موضوع المقدمتين ليس بموجود اذ ليس شيء موجود يصدق عليه انه انسان
و فرس وكوضع القضية الطبيعية مقام الكيفية كقولنا الانسان حيوان والحيوان جنس ينتج أن
الانسان جنس وربما تغير العبارة ويقال الجنس ثابت للحيوان والحيوان ثابت للانسان والثابت
ثابت للشيء ثابت لذلك الشيء فيكون الجنس ثابتاً للانسان ووجه الغلط ان الكبرى ليست بكيفية
(قال وهو المصادرة على المطلوب) في الصراح (چون کسی بمال او فروختن) يقال صادرة على كذا

الخ مثله بجماع استلزام الشكل للجزء فلذا كان ما نحن فيه يشبه الصادق بسبب هذا الجامع تأمل
وكاخذ
(قوله ينتج ان الانسان جنس) وهو من الشكل الاول فالنتيجة كاذبة شبيهة بالصادق وقد يقال الكذب انما هو في
الهيئة لا في المادة لان الحكم على الحيوان بالجنس انما هو بالنظر لطبيعته فليس الكذب لكونها كاذبة تشبه صادقة
(قوله ويقال الجنس ثابت الخ) هذا من قياس المساواة (قوله والثابت ثابت للشيء الخ) هذه قضية مسلمة فتتضاءله
يلزم الصدق في النتيجة مع انها كاذبة وقد يقال جهة الثبوت لم تتخذ لان الجنس ثابت للحيوان في الذهن والحيوان ثابت
للانسان في الخارج (قوله ان الكبرى ليست بكيفية) وهي قولنا والحيوان جنس واذا كانت ليست بكيفية فكيف يقال أن
الكذب من حيث المادة

(قوله وكأخذ الفهيات الخ) أى وكأخذ الأمور الذنبية التي لا ثبوت لها في الذهن فكان الأمور للموجود في الفهم كالحديث فله أمر ذهني لانه الوجود بعد عدم الوجود أمر اعتباري وقد أخذ مكان الخارج في حكمه عليه بالحديث مع ان الحادث هو الموجود في الخارج المسبوق بالعدم فحق موضوعه أن يكون خارجياً فقد جعل معه ذهنياً (قوله الجوهر موجود في الذهن) اعلم أن الجوهر موجود في الخارج والموجود في الذهن إنما هو صورته () فقد أخذ الخارج مكان

الذهني (قوله وفي أخذ وضع الخ) أى وفي جعل أخذ وضع الطبيعة الخ كإفعل المصنف نظر لان الفساد فيه ليس الاختلال شرط الانتاج الذي هو الكمية وأجيب بان تلك القضية ان اعتبرت طبيعية كان الفساد من جهة الصورة وان اعتبرت كمية لتوقعها كبرى كانت كاذبة والفساد من جهة المادة (قوله ومن يستعمل الفاعلة الخ) اعلم أن فن الحكمة ثلاثة أنواع المية ورياضية وطبيعية فالاول هو الباحث عن العقول المشروعة تأثيراتها والثاني هو الباحث عن المقادير كالفنسة والاجرام علوية وسفلية وعلم الحجاب والهيئة والمقاييس والثالث ما يبحث عن الابدان كاطلب واثوب الاول وهو الحكمة الالهية قاله فلسفة قول شارح ان قابل بها الحكيم مراده به من يتاطى النوع الاول لمن

وكأخذ الفهيات مكان الخارجيات كقولنا الحدوث حدث وكل حادث له حدوث فالحديث له حدوث وكأخذ الخارجيات مكان الفهيات كقولنا الجوهر موجود في الذهن وكل موجود في الذهن قائم بالذهن وكل قائم بالذهن فهو عرض ينتج أن الجوهر عرض فلا بد من مراعاة جميع ذلك للتلازم فيه النظم وفي أخذ وضع الطبيعة مكان الكمية من بفساد المادة نظر لان الفساد فيه ليس الاختلال شرط الانتاج الذي هو الكمية فينتج يكون من باب فساد الصورة لا المادة ومن يستعمل الفاعلة فان قابل بها الحكيم فهو سوفسطائي وان قابل بها الجدل في فهو مشاغي قال

(البحث الثاني في أجزاء العلوم وهي موضوعات وقد عرفتها • ومبادئ وحدود الموضوعات وأجزائها وأعراضها الذاتية • والمقتضيات غير البيئية في نفسها المأخوذة على سبيل الوضع كقولنا لنا أن نصل بين كل قطعتين بخط مستقيم وأن نصل بأي بعد كل نقطة شئنا دائرة • والمتدمات البيئية بنفسها كقولنا المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية • ومسائل وهي القضايا التي يطلب بها نسبة محمولاتها الى موضوعاتها في ذلك العلم وموضوعاتها قد تكون موضوع العلم كقولنا كل مقدار اما مشارك للآخر أو مابن له وقد تكون هو مع عرض ذاتي كقولنا كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع مابحيط به الطرفان وقد تكون نوعه كقولنا كل خط يمكن نصفه وقد تكون نوعه مع عرض ذاتي كقولنا كل خط قائم على خط فان زاويتي جنبيه اما قائمتان أو مساويتان لهما وقد تكون عرضاً ذاتياً كقولنا كل مثلث زواياه مثل قائمتين أو ماسو لهما غائبة عن موضوعاتها لاستماع أن يكون جزء الشيء مطلوباً لثبوت له بالبرهان • • ولكن هذا آخر الكلام في هذه الرسالة • والحمد لله المفضل الهداية • والصلاة على محمد وآله منجي الخلائق من الفوابة • وأصحابه الذين هم أهل الدراية • والحمد لله أولاً وآخراً)

(أقول) أجزاء العلوم ثلاثة موضوعات ومبادئ ومسائل • أما الموضوع فقد عرفته في صدر الكتاب

(قال كأخذ الفهيات) أى الأمور الذنبية مكان الأمور الخارجية فان الحدوث أمر ذهني أخذ مكان الخارج في حكمه عليه بالحديث اذ الحادث هو الموجود الخارج المسبوق بالعدم (قال الجوهر موجود في الذهن) فان الجوهر هو الموجود في الخارج والموجود في الذهن صورته فقد أخذ الخارج مكان الذهني (قال وفي أخذ وضع الطبيعة الخ) أجيب بأنه ان اعتبر تلك القضية طبيعية كان الفساد من جهة الصورة وان اعتبرت كمية لتوقعها كبرى كانت كاذبة والفساد من جهة المادة ولأجل الاعتبار بنوعه المصنف ههنا من فساد المادة وفي الجامع الحقائق من فساد الصورة (قال فهو سوفسطائي) أى منسوب الى الحكمة الموهبة به يروجها والمشاغية (بأكيد بكر شورا نيكفتن)

(م - ٣٣ - شروح الشعبية ثاني) يتاطى النوع الثاني أو الثالث (قوله قابل بها الحكيم) أى رد به عليه (وقوله يقال له سوفسطائي) أى منسوب الى الحكمة المدوحة بأنه يروجها (قوله وان قابل بها الجدل) اعلم أن الجدل عبارة عن مقابلة أدلة شرعية بأدلة شرعية لظهور رجحان بعضها فهو مخصوص بالبحث في الأدلة الشرعية لأجل انظار الحق وأما المباحثة في الأحكام العقلية فيقال له مناظرة فقط فهو مشاغي أي مثير للشر مأخوذ من المشاغية بمعنى إثارة الشر

(قوله كموضوعات هذا العلم) أي قاتها للمعلومات التصويرية والصدقبة (وقوله قاتها فتترك في الإصا) أي في أن كلا منها موصل لجهول تصوري أو تصديقي فالامر الذي حصل فيه الاشتراك هو الإصا إلى مجهول (قوله والا لجاز أن يكون العلوم المتفرقة) أي مثل الفقه والنحو والعروض علما واحداً أي واللازم باطل فكندا للزوم أعني الاكتفاء بمطلق التعدد من غير اشتراك في أمر يلاحظ في سائر مباحث العلم (قوله فهي التي يتوقف عليها مسائل العلم) أي التي يتوقف على نوعها مسائل العلم أي التصديقي بمسائل العلم اذ المسألة لا تتوقف على دليل مخصوص وإع أن العلم يطبق على القواعد أي النسب التامة وعلى الملكيات وعلى التصديقي بتلك النسب فان أريد بالعلم القواعد والضوابط فالإضافة للبيان والا فهي إضافة للمعلق للمعلق (قوله أما تصورات) أي ذات تصورات وذات تصديقات أو أن تصور بمعنى متصور وهي امانصورات وأما مصدق بها (قوله فهي حدود الموضوعات واجزائها) وجزئيتها أي حدود ما يصدق عليه موضوع العلم لا مفهوم الموضوع مثلاً ما يصدق عليه موضوع بالنسبة لم الموضوع هو () الكلمات العربية فحدها قول مفرد ولها اجزاء وهي قول ومفرد فالتقول

حده لفظ دال على معنى ولها جزئيات الاسم والفعل والحرف فحده الاسم كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تقترن بزمان وضما فوحده الفعل كلمة دلت على معنى في ذاتها واقتربت بزمان وضماً والحرف كلمة دلت على معنى في غيرها ولم تقترن بزمان أضلاحاً أن الكلمة لها أعراس كالأعراب والبناء فحد الأعراب أثر ظاهر أو مقدر يحمله العامل الخ وحد البناء كذا الخ فحد الكلمة واجزائها

وهو إما أمر واحد كالمعد لل حساب وإما أمور متعددة فلا بد من اشتراكها في أمر واحد يلاحظ في سائر مباحث العلم كموضوعات هذا الفن قاتها مشتركة في الإصا إلى مطلوب مجهول والالجاز أن تكون العلوم المتفرقة علما واحداً وأما المبادئ فهي التي تتوقف عليها مسائل العلم وهي إما تصورات أو تصديقات • أما التصورات فهي حدود الموضوعات وأجزئياتها وأعراسها الذاتية • وأما التصديقات فاما بيئة بنفسها وتسمى علومها متعارفة كقولنا في علم الهندسة المقادير المساوية لشي واحد متساوية وأما غير بيئة بنفسها فان أذن المتعلم لها لحسن ظن سميت أصولاً موضوعة كقولنا لنا أن نصل بين كل قطعتين بخط مستقيم وان تلقاها بالانكار والشك سميت مصادرات كقولنا لنا أن نصل باي بعد وعلى كل نقطة شئنا دائرة

(قال أما أمر واحد) أما مطلقاً كالعبد أو مقيداً كالجسم من حيث الحركة والكون للطبيعي (قال فلا بد من اشتراكها في أمر يلاحظ الخ) بأن يبحث من العوارض التي يلمع الموضوع باعتبار ذلك الامر المشترك ولا يبحث عما لا يمرضه باعتباره (قال يتوقف عليها) أي على نوعها مسائل العلم أي التصديقي بها اذ لا يتوقف المسئلة على دليل مخصوص (قال فهي حدود الموضوعات) أي ما يصدق عليه موضوع العلم لا مفهوم الموضوع ولذا اختار صيغة الجمع كالجسم الطبيعي واجزائها كالمبولوجي والصورة وجزئيتها كالجسم البسيط وأعراسها الذاتية كالحركة للجسم الطبيعي وخلاصة تصورات اطراف المسائل على وجه هو مناط الحكم (قال سميت مصادرات) لانه يصدر بها المسائل التي يتوقف عليها (قال كقولنا لنا أن نعمل الخ) عده المحقق التفاضلي من وجزئياتها وأعراسها الذاتية هي مبادئ علم التعميم ان المراد ان حدود هذه الاشياء هي المبادئ وفي من حيث تصورها لا المبادئ فقط وحيث لا يتألف قوله الآتي وان أريد بها تصور الموضوع فهو من المبادئ فتأمل (قوله نسبة) أي قاتها نسبة تامة بيئة بنفسها أي ضرورة وذلك كالمسائل الضرورية في الفن المطلوب كالتفاعل مرفوع وكل فصل لا بد له من فاعل وقوله وتسمى أي تلك النسب التامة الضرورية (قوله سميت أصولاً موضوعة) أي موضوعة امام المقصود وحاصل ذلك ان النسب التامة المصدق بها الغير البيئة بنفسها جرت عاديهم بوضعها امام المقصود لكن تارة تسمى أصولاً وتارة تسمى مصادرات فان كانت تلك المسائل ان أذن المتعلم لها بحسن ظنه لها سميت أصولاً وان تلقاها بالانكار والشك قيل لها مصادرات لانه يصدر بها المسائل التي يتوقف عليها الشروع في المقصود (قوله كقولنا لنا ان نصل الخ) عده هذا من المصادرات فيه نظر بل الظاهر ان هذا من الاصول الموضوعة اذ لا فرق بين هذا وبين قولنا لنا ان نصل بين كل قطعتين في قبول المتعلم لها بحسن الظن ولهذا جعلها السمرقندي في اشكال التأسيس من الاصول الموضوعة والذي

ينبغي أن يجعل مثالا للمصادرات قولنا اذا وقع خط على خطين وكانت الزاويتان الداخلتان أقل من قائمتين فإن الخطين اذا
اخرجا بتلك الجهة اتفقا هكذا / \ ويمكن الجواب عن الشارح بأن يقال أن () المقدمة الواحدة قد تكون

أصلا موضوعا عند شخص
مصادرة عند آخر فيجوز
أن يختلف ذلك القول
الذي كور عند الشارح وعند
غيره (قوله ان أريد به
التصديق بالموضوعية) أي
بكونه موضوعا أي التصديق
بكون السمات مثلا
موضوعا (قوله وليس جزأ
آخر بالاستقلال) أي بل
ليس جزأ أصلا بالكيّة
اذ الحق ان العلم اما التسبب
التامة أو المثلّة أو
التصديق بالنسب للمبادئ
والموضوع خارجان عن
العلم لا اجزاء له أصلا كما
ذكره الشارح تبعا للمصنف
من أنها اجزاء للعلوم
خلاف التحقيق (قوله في
المطالب) أي التسبب التامة
(قوله التي يبرهن عليها)
أي يقلع عنها البرهان أي
الدليل ولو ظنيًا وليس
المراد ما مقدمه يقينية
فقط (قوله ان كانت كيّة)
فيه إشارة الى أن مسائل
العلم منها ما هو كمي ومنها
ما هو ضروري ورد هذا
العلامة السد قائلا ان
المسئلة لا تكون الا نظرية

وفي كون الموضوع جزأ من العلم على حدة نظر لانه ان أريد به التصديق بالموضوعية فهو ليس من
أجزاء العلم لعدم توقف العلم عليه بل هو من مقدمات الشروع فيه على ما مر • وان أريد به
تصور الموضوع فهو من المبادئ وليس جزأ آخر بالاستقلال • وأما المسائل فهي المطالب التي
يبرهن عليها في العلم ان كانت كيّة ولها موضوعات ومحولات • أما موضوعاتها فقد تكون موضوع
العلم كقولنا كل مقدار اما مشترك لا آخر أو مابن له والمقدار موضوع علم الهندسة وقد يكون
موضوع العلم مع مرض فأتى كقولنا

(قوله وفي كون الموضوع جزأ من العلم على حدة نظر) أقول قد أجيب عن النظر بمنع الحصر وهو
أنا لا يزيد بكون الموضوع جزأ ان تصوره جزأ من العلم حتى يتدرج في المبادئ التصورية ولا ان
التصديق بكونه موضوعا للعلم جزأ منه لرد أن هذا التصديق خارج عن العلم اتفاقا فكيف يمد
جزأ منه بل يزيد بكونه جزأ من العلم أن التصديق بوجود الموضوع جزأ من العلم وهذا الجواب
مردود لان الشيخ الرئيس قد صرح به في الشفاء بان التصديق بوجود الموضوع من المبادئ
التصديقية فلا يكون أيضا جزأ على حدة بل مندرجا في المبادئ التصديقية والله الموفق للصواب
واليه المرجع والمآب ﴿ تم ﴾

الاصول الموضوعية وهو الظاهر اذ لا فرق بين هذا وبين قولنا لما أنصل بين كل قطعتين
في قبول التمسك لما بمسح الظن واورد مثال المصادرة قول اقليدس اذا وقع خط على خطين وكانت
الزاويتان الداخلتان أقل من قائمتين فإن الخطين اذا اخرجتا بتلك الجهة اتفقا لكن المقدمة
الواحدة قد يكون أصلا موضوعا عند شخص ومصادرة عند آخر فيجوز ان يختلف ذلك القول
عند الشارح المحقق (قوله ان التصديق بوجود الموضوع) في الطرف الذي اغتر عروض
المواضع الذاتية له ذهنا أو خارجا (قوله قد صرح به في الشفاء) حيث قال ووضع وجوده من
جمله مبادئ الصناعة التي يسمى أصولا موضوعة لانه مقدمة مشكوك فيها متى عليها الصناعة انتهى
ولا ينبغي أنه ان فسر المبادئ التصديقية بما يتألف منها دلائل المسائل كما وقع في الشفاء
أن المبادئ منها ما يبرهن به على المسائل فالتصديق بالوجود ليس منها وان فسر بما يتوقف عليه
المسائل دخل فيها اذ لا شك ان ثبوت الاعراض الذاتية موقوف على وجود الموضوع في طرف
الثبوت (قال بل هو من مقدمات الشروع) فيه مقدمة الشروع خارجة عن العلم والازم الدور
كما مر (قال ان كانت كيّة) فيه إشارة الى جواز كون المسئلة بدئية يورد في العلم اما لازالة
خفائها أو لبيان ليها كما صرح به في شرح المواقف • وقال المحقق التنازاع في المسئلة لا تكون الا
نظرية وهذا مما لا خلاف فيه لاحد وما قال الشارح من احتمال كونها غير كيّة سهو ظاهر
(قال كل مقدار اما مشترك لا آخر أو مابن) مشاركة المقدارين أن يمدحا عدد غير الواحد كالاربعة
والبابنة ما يقابله


ولا اختلاف في هذا لاحد وما قاله الشارح من احتمال كونها غير كيّة سهو ظاهر ولذا تراهم يقولون ضروريات المسائل
ليست من العلوم (قوله كل مقدار اما مشترك إلخ) وذلك كالاربعة والثمانية فكلها مشاركان في الصفة ومن المقابرة والاربعة
والسبعة فكلها متباينان (قوله والمقدار موضوع علم الهندسة) أي وقد وقع موضوع مسئلة من مسائل ذلك العلم

(قوله كل مقدار وسط في النسبة الخ) وذلك كالاربعة والثمانية والاثني عشر فان نسبة الاثنين للاربعة كنسبة الاربعة للثمانية فاذا ضربت الطرفين كان المسطح مساوياً لمسطح ضرب الوسط في نفسه فقول الشارح وسط في النسبة أي نسبة أحدها لآخر كالاربعة في المثال المذكور قاتها وسط في النسبة وقوله فهو أي ذلك الوسط وقوله ضلع ما أي ضلع عدد وهو ستة عشر (قوله أحاط بذلك العدد) أعني السبعة عشر الطرفان أعني الاثنين والثمانية ومعنى كونهما أحاطا به أنك إذا ضربتهما في بعض حصل ذلك العدد (قوله وهو) أي الوسط عرض ذاتي أي من حيث أنه وسط (قوله يمكن تنصيفه) بأن يجعل نقطة في هذه الجهة ونقطة في الجهة المقابلة (قوله كل خط قام على خط) هكذا

منفرجه
قائه
حاده

والمراد بالزاوية انحداب السطح عند ملتقى الخطين (قوله كل مثلث) قائن زواياه الخ) هكذا



مثلثان كل واحد محتمل على زاوية قائمة وحادتين والحادتان مقدار قائمة فلهذا كان كل مثلث زواياه مثل قائمتين (قوله كل مثلث متساوي) هكذا  قاطع الأسفل قاعدة والقائمات ساقان فالزوايتان الحادتان عند طرفي القاعدة متساويتان فإنا كانا الساقان متساويين فقسراً (قوله) وأما محمولاتها أي محمولات المسائل كالصلاة واجبة

كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان فالمقدار موضوع العلم وقد أخذ في المسألة مع كونه وسطاً في النسبة وهو عرض ذاتي • وقد يكون نوع موضوع العلم كقولنا كل خط يمكن تنصيفه فان الخط نوع من المقدار وقد يكون نوع موضوع العلم مع عرض ذاتي كقولنا كل خط قام على خط فان زاوية جنبيه إما قائمتان أو مساويتان لما قاطع نوع من المنسار وقد أخذ في المسألة مع قيامه على خط آخر وهو عرض ذاتي للمقدار وقد يكون موضوعاً عرضاً ذاتياً كقولنا كل مثلث فان زواياه مثل قائمتين فالثالث عرض ذاتي للمقدار وقد يكون نوع عرض ذاتي كقولنا كل مثلث متساوي السابق فان زوايتي قاعدته متساويتان فهذه موضوعات المسائل وبالجملة هي أما موضوعات العلم أو أجزاؤها أو أعراضها الذاتية أو جزئياتها • وأما محمولاتها فهي الأعراض الذاتية لموضوع العلم فلا بد أن تكون خارجة عن موضوعاتها لامتناع أن يكون جزء الشيء مطلوباً بالبرهان لان الأجزاء ينة الثبوت للشيء

ولیکن هذا آخر ما أردنا إبراده في هذه الأوراق • والحمد لواجب الوجود مفيض الأرزاق • والصلاة على أفضل البشر على الإطلاق • محمد المبعوث للتميم مكارم الاخلاق • وعلى آله مصابيح الدجى • وأصحابه مفاتيح الحجب ﴿تم﴾

(قال مع كونه وسطاً في النسبة) أي كونه بين مقدارين نسبة إلى أحدهما مثل نسبة الآخر إليه كالاربعة بين الاثنين والثمانية قاتها نصف الثمانية كما ان الاثنين نصف لها ومعنى كونه ضلع ما يحيط به الطرفان ان الحاصل من ضربه في نفسه مثل الحاصل من ضرب أحد الطرفين في الآخر (قال ينة الثبوت للشيء الخ) لا خفاء فيه بعد تصور الشيء بوجه هو مناط الحكم أعني الكلية ولا يمكن بيان ليها اذ الذاتي لا يطل فلا يكون مستقلاً من العلم • وبهذا اندفع ما قيل انه يجوز ان يكون مستقلاً غير كسبية والشارح جوز ذلك • فقد استراح بئان البيان بمون الملك الثمان عن كشف القناع عن وجوه خرائد ما اودع في الكتائب بحيث يجلي على منصبه التحقيق ورفع اسرار الشكوك والالهام بحيث يغير بملعه أرباب التعقيق والله للملم للصواب واليه المرجع والمآب • ﴿تم﴾

فقد حكم على جزئي من جزئيات موضوع العلم الذي هو افعال المكلفين بالوجوب الذي هو عرض ذاتي للموضوع وقد تقدم محترز الذاتي في صدر الكتاب (قوله لان الاجزاء ينة الثبوت للشيء الخ) أي أن جزء الشيء ثابت له بالضرورة والفرض بيان غير الثابت • وهذا آخر ما يسر جمعه من تقارير شيخنا العلامة المددوي حفظه الله على القطب شارح التلخيص حين قرأه سنة ١١٧٦هـ وحسبنا الله ونعم الوكيل قلت هذه الحواشي المباركة من نسخة منقولة من مسودة المؤلف والحمد لله رب العالمين وله الفضل والملة وغفر لنا ولوالدينا ومعايشتنا وكل المسلمين والمسلمات بمجاهد سيد السادات سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين ﴿تم﴾

﴿ فهرست المجلد الثاني من شرح القطب على الشريعة ﴾

- ٢ المقالة الثانية في القضايا وأحكامها وفيها مقدمة وثلاثة فصول • أما المقدمة ففيها تعريف
٠٠ القضية وأقسامها الأولية
١٥ الفصل الاول في الحلية وفيه أربعة مباحث البحث الاول في أجزائها وأقسامها
٣٠ البحث الثاني في تحقيق المحصورات الاربع
٥٢ البحث الثالث في المدول والتحصيل
٦٣ البحث الرابع في القضايا الموجهة
٨٨ الفصل الثاني في أقسام الشرطية
١١٦ الفصل الثالث في أحكام القضايا وفيه أربعة مباحث البحث الاول في تناقض
١٤٠ البحث الثاني في العكس المستوي
١٦٩ البحث الثالث في عكس النقيض
١٨٢ البحث الرابع في تلازم الشرطيات
١٨٤ المقالة الثالثة في القياس وفيها خمسة فصول الفصل الاول في تعريف القياس وأقسامه
٢١٠ الفصل الثاني في المختلطات
٢٣١ الفصل الثالث في الاقترايات الكاتمة من الشرطيات
٢٣٧ الفصل الرابع في القياس الاستثنائي
٢٣٦ الفصل الخامس في لواحق القياس
٢٤٠ وأما الحاشية ففيها بحثان البحث الاول في مواد الاقبيسة
٢٥١ البحث الثاني في أجزاء العلوم

﴿ تمت ﴾

﴿ تفيه ﴾

حصل سهو في نمرة ملزمة (٣٠) فوضع (٢٢٧) بدل (٢٣٣) فالاعتبار بمدد الملازم فليتبّه

﴿ حاشية المحقق الدواني على حاشية الشرف المرحاني على شرح القطب ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جل من ظهرت على حواشي الاكو ان أسرار قدرته الشاملة • وعزم من بهرت عن غواشي الاعيان آثار حركته السكامة • كل المنطق
عن ميدان كماله • ووقف انهم دون سرادات جلاله • يا نور الثور باخياً • من فرط الظهور • أنت نور كل شيء • وبك ظهور كل شيء
أفض علينا انوار معرفتك • ومحصنا عن ظلمات الهوى بشروق بهاء حبه • ودل على السكامة من أولى قربائك • وخه من بيننا
محمد وآله بافضل صلاتك • وبعد • يقول الفقير الى عفو ربه المحقق محمد بن سعد الدواني الهدي كثير ما ألح علي اخواني
وطال اقتراح خلاني ان أجمع لهم ما كنت أني عليهم أثناء مباحثة شرح الشمسية وحواشيه من الزوائد • وانظم لهم في عقد
التدوين ما كنت أناولهم من نقائس الفرائد • وكنت أخفف عنه لما أنا فيه من فرق البال ونشئت الاحوال • وان الزمان قد
يلغ في خفض الافاضل يداه • ورفع الارازل منتهاء مع ما انتشر من غياهب الفتن في الاقق • ولا سيما بلاد فارس وعراق وخه وصاً
منهما مواطنين سقط ومشتل مراس الى ان لم يبق بقوة اقتراحهم في مكان الاعتذار عنه وسد فاردت الحاحهم دون طوارق
الامتناع في كل وهب • فسرعت فيه واقفاً بالله سبحانه وراحياً ان يحمل من فيضه الاقدس مددي وأشد بحسن تأييداته عهدي
حتى أرمي فيه من سهام النظر بهدف الهواب • وأطيل أتنهبل فيما يلزم تصديقه بصارم فصل الحجاب • ولعلم ان الناظر فيه
لا يطعم في الجزئيات الرفية اذ هي مع عدم تناهيا في الاغاب لا يبلغ صاحبها السكال فلا أوجه البها بل أصر في غاية
الي تحقيق مسائل هي أمهات المطالب الجلاء • واقتصر على توجيه خصوصيات الكتاب على ما هو الاسلم من التكلف بحسب رأيي
وأشبع الكلام في تحقيق مقاصد الفن فهي غرضي ومرمائي ونهايي يمدحه ذو الفطرة السليمة والفطن القويعة الذين سلمت
أبصار بصائرهم عن غشاوة الاحترار • ومحت طبايعهم عن أفت الحسد والمراء وقليل ما هم قن أكثرهم جاهلون ومهلون • والله
يعني الحق ولو كره المبالون • قال المصنف ورتبه الخ • الترتيب في اللغة جعل كل شيء في مرتبه وهو بحسب الظاهر لا يقتضي
الصقة بل ما ان يكون بتدوين الاشمال • واما ان يراد بمدخول على هذا الاسلوب الخاص • فاما ان يقال بتضمين البناء فان
البناء يتدنى بلى • الى اسلوبه يقال بني الدار على طينتين أو يقال الترتيب يتدنى بلى بناء على ان معنى ترتيب السكال جعل اجزائه
مرتبة بحيث يقع كل واحد في مرتبه وهذا يتصور على انحاء مختلفة فيتمدى بلى الى التحوال من الواقع مواعيل قتال فيه • قال
الشارح الرسالة مرتبة • قد يتوهم منه انه أشار الى ان الظاهر ان يقول رتبها لرجوع الضمير الى الرسالة وان التذكير في عبارة
المتن لتأويل وليس كذلك اذ المراد بالرسالة في المقام هو اللفظ فلا يمكن رجوع الضمير اليه اذ المراد ليس هو لفظ الرسالة بل
الظاهر والتذكير وعوده الى الكتاب • فالشارح قرر حاصل المعنى ولذا غير الاسلوب عن اسلوب المتن فافهم • قال الشارح
وثلاث مقالات • هكذا وجد في عبارة المتن والناظر فيهم يفترون الى وجهه ويجب وليس منها أقوال • فن الاولين من
وجه حجة بان التكرار يقتضي الحكم بزيادة واحد منهما وبين الاول لان الأنسب التفصيل بعد الاجمال فالتسلسل ان يحمل في
الاول ولا بين عدد المقالات لتفصيل فيها بعد وهو فاسد لانه لو حكم بزيادة الثاني أيضاً كان تفصيلاً بعد الاجمال اذ لم بين أولاً
المقصود بل أجعل فيه تمهيد • وليس لك ان تزعم ان التسلسل ان يعمض الاجمال في الاول من جميع الوجوه حتى من حيث العدد

اذ لا رب في شيوع تعيين العدد أولا ولا في حسنه • ومنهم من وجهه بأن الحكم زيادة الاول حل خطأ واحد على التاسع وهو زيادة لفظ ثلاث والحكم زيادة الثاني حل خطئين الزيادة وحلقة الفاء وهو واه لان في الاول أبصار حلقة وقوع الخطأ في الاول أقرب من الثاني لان زيادة اللفظ بين كلمتين متفصلتين في الكتابة سهواً أقرب وقوعا من زيادته بين كلمتين متصلتين بحسب الكتابة وهذا من فوائد بعض أعيانها والوجه الوجه الظاهر من عبارة المحشي بلا كلفة هو اختلاف النسخ في الاول وتوافقه في الثاني وعجزه ان الاخبار بالشيء عن الشيء ينافي سبق نسبه اليه • والثاني هنا متحقق قطعاً بشهادة توافق النسخ ولا بد من استثناء الاول • وقد أشار اليه اشارة ظاهرة حيث قال هكذا وجد في كثير من النسخ • ثم قال يدل على ذلك قوله فيما بعد • وأما المقالات فثلاث • وناق وجود الثاني مساق الامر المقرر المتفق عليه • فظهر منه ان الاول يوجد في كثير من النسخ • والثاني في جميعها ومن الآخريين من أجاب بأن الاول لبيان الحال فان المقام مقامه والاعادة في الثاني لبعد العهد وأبدء باعادة صاحب المفتاح عنوان أقسام كتابه حيث قال القسم الاول من الكتاب في علمي المعاني والبيان بعد ما ذكره في مطلع كتابه • ولا يخفى أنه ليس هنا بعد عهد بخلاف ما في المفتاح • ومنهم من أجاب بأن الخبر ليس هو ثلاث فقط بل هو ثلاث المتيد بقوله أولها في المفردات ولا يخفى في كونه تصفاً وأنه لا يتوجه على الوجه الوجه إذ الاخبار بالثلاث المتيد يتضمن الاخبار بالثلاث فهو بالحقيقة لا يدع الزيادة وأنه حيث يقع طول الفصل بين اجزاء الخبر لتحلل مباحث الكلبي بينه وبين عديله فافهم • وتعرف ان الحق ما أقاده المدقق قدس سره وأنه لاحاجة في كلامه الى التوجيه بل هو نفسه كنى بحقيقته بشاهد عليه ما قبل الملاحظة كثرها المباحلون (قوله والدليل على ذلك أنه الخ) أي لا وقع في مقابلة القضايا فلا بد ان يجعل على معنى يقابلها اما بخصوصها أو لاسر أهمها ولا لم يكن في معاني المفرد ما يقابل القضية بخصوصها فليحمل على ما يقابل الاعم الاقرب اليها أعني الجملة لا على ما يقابل المركب مطلقاً فإنه أبعد بالنسبة الى القضايا من الجملة فاعرفه (قوله وأيضاً اذنا كانت المقدمة جزأ الخ) فيه بحث اذ لا سلم ان الشروع في جزء من أجزاء الشيء كيف ما كان شروع في ذلك الشيء بل الشروع في الشيء هو الشروع في جزء من أجزائه بقصد تحصيل ذلك الشيء الا ترى ان من خرج من داره بقصد السوق مثلاً لا لقال أنه شارع في سفر المشرق أو المغرب مثلاً ولان سلمنا ذلك فلا نسلم ان الشروع في العلم بهذا المعنى يتوقف على الشروع في المقدمة لجواز ان يتصور جزء منه ويصدق بقياته فيحصله وهكذا في كل جزء حتى يحصل العلم بدون تصور العلم والتصديق بنبأته • والحاصل أنه لا شك في امكان تحصيل مسألة مسألة من العلم الى ان يتم بدون تصور ذلك العلم وغايته فان تحقق في هذه الصورة الشروع في العلم بطل قولهم الشروع في العلم يتوقف على تصور العلم والتصديق بنبأته وان لم يتحقق قائموا بناء على اعتبار النصد في الشروع في العلم بطل كليت المقدمة القائلة بان الشروع في المقدمة شروع في العلم وعلى التدويرين لا يثبت الدور على فرض كون المقدمة جزء منه بل هذه الصورة قدح في الحاجة الى تصور العلم وغايته في تحصيله كما سنفصله (قوله فيكون الشروع في المنطق موقوفاً على الشروع في المقدمة قطعاً الخ) في حاشية المطالع أنه يلزم الدور وهو أوجه لان الشروع في العلم يتوقف على حصول المقدمة وحصولها يتوقف على الشروع فيها لاتها ذات اجزاء مرتبة في الحصول • وحصول ذي الاجزاء كذلك يتوقف على التلبس بجزء من اجزائه أعني الشروع فيه فالشروع في المقدمة يتوقف على نفسه • وأما لم يصرح هنا بالدور لان مناط فساده توقف الشيء على نفسه كما كفى به اختصاراً (هذا) لو ان تقول متى تحقق توقف الشيء على نفسه تحقق توقف الشيء على ما يتوقف عليه لان (أ) مثلاً يتوقف على نفسه فهو يتوقف على ما يتوقف عليه أعني نفسه • فوضع توقف الشيء على نفسه يستلزم توقف الشيء على ما يتوقف عليه وهو الدوراد لا يثبت في الدوران يكون الموقوف عليه غير الموقوف بل هو أهم قائم فيه دقة ما (قوله والجواب ان في الكلام مضافاً عنقوا) قد يقال الوجوب هنا استحساناً سواء قدر الكتب أولاً اذ يجوز ان يعلم من خارج لامن كتب المنطق واذا حل الوجوب على ذلك فلا حاجة الى التقدير لان مقدمة العلم وان كانت خارجة عنه يستحسن ان يعلم فيه فتقدير الكتب من غير ان يجعل الوجوب على الاستحسانى قاسد ومعه لقو وهذا مما تلقاه المحصولون بالقبول • ونحن نقول لا يخفى عليك ان المقوم عرفاً من قولك يجب ان يعلم من كتابك تلك المسألة أنه يجب اشتغال كتابك على تلك المسألة وكونه بحيث يعلم منه تلك

المسألة لانه يجب على الاستحسان او يستحسن لهم ان يملوها من كتابك لامن غيره فلا حاجة مع تقدير الكتاب الى جعل الوجوب استحسانياً ولو حل على الاستحسان فلا يلغو التقدير لان الخارج عن الشيء كما لا يجب ان يعلم فيه لا يستحسن ان يعلم فيه اذ ليس معنى كونه معلوما فيه انه معلوم فيها بين مسائله والا فالخارج عن العلم قد يجب ان يعلم فيه بهذا المعنى بان يكون متوقفاً على بعض مسائله مبدء لبعض آخره. وأيضاً المتبادر من قولك علت هذه المسألة في العلم القلبي أو هذه المسألة تعلم من ذلك العلم انها من مسائل ذلك العلم لانه يعلم فيها بين مسائله. الا ترى انه لو قلت يعلم في علم المطلق ان الواو العاطفة قد يكون بمعنى أو الفاصلة أو غيرها من مسائل علم آخر تذكر فيها بين مسائله استطراداً فمرضت نفسك لما أنكر فنفى السؤال في الحقيقة لفظ في ويؤيده ان في كثير من النسخ هكذا لان ما هو خارج عنه لا يعلم فيه بلا قيد بالوجوب والتيسر على مافي البعض الآخر مناسبة المقام وله مدخل في تأكيده السؤال وعند هذا فقد انعكس الامر فان الحل على الاستحسان بلا تقدير المضاف قاسد ومعه لنوافهم. وقد يجاب عن أصل السؤال بالاستخدام في قوله فيه وهو يحوم حول توجيه المعنى وبوجوه آخر تركناها لاهلها. ويمكن ان يجاب بان قوله في المطلق متعلق يجب. وخلاصة المعنى ان يكون العلم هما من واجبات المطلق وذلك لا يقتضي كونها جزء منه اذ يصح ان يقال يجب في الصلاة الوضوء فان خلاصة متعلق وجوبه تعلقاً يشبه تعلق الظرف بالمطروف. تقدير (قال او عن المركبات التبر المقصودة بالذات) ملخصه ان المراد بالمقصود بالذات ما يكون معرفة احواله والنظر فيه مقصوداً أولاً في الفن وذلك بان يرتب عليه غاية الفن بواسطة وهو هنا القول الشاح والحجة لان معرفة حالها هو الموصل الى غاية المطلق أعني الصمة ولتوقها على المفردات والقضايا صار النظر فيها مقصودة بالبيع فاندفع ما قاله من انه ان اراد انها ليست مقصودة بالذات في المطلق فنموت لانها من مسائله مسائل الفن كلها مقصودة بالذات فيه وان اراد انها غير مقصودة بالذات في نفس الامر بل بواسطة توقف القياس عليها فلم ولكن لان العلم ان القياس مقصود بالذات بهذا المعنى لان المقصود في نفس الامر هو النتائج وقد يكتفي في جوابه بتنع ان مسائل الفن كلها مقصودة بالذات بل بعضها مقصود بالبيع لتوقف بعض المسائل عليه وهو مع فساد سورة حيث قابل المم بالعم غير ثم لا اذ يلزم من توقف بعض المسائل عليه عدم كونه مقصوداً فيه بالذات وقد علت التخصيص ثم انه لم يستبرهنا التقسيم في التصورات مع جريانه فقرة مباحث كل من القسمين فيها (قوله اورد عليه ان الحاتمة آه) حاصل السؤال ان الحاتمة مشتقة على مواد الاقضية واجزاء العلوم كما اعترفت به والمذكور في وجه الحصر اما يدل على اشتغاله على المواد فقط فلا يتم التتريب اذ لم يعلم منه وجه ايراد اجزاء العلوم وحاصل الجواب ان الفرض من وجه الحصر وجه مناسب لما هو مقصود بالذكر لا ما يذكر استطراداً وذكر اجزاء العلوم استطرادى ونحو وجهها لا يخل بوجه الحصر هذا ظاهر كلامه. وورعاً بوجه السؤال بالتدافع بين منطوق الاول ومفهوم الثاني والجواب بان المقصود حصر ما يجابان يعلم في المطلق في الابواب لا حصر الابواب الحجة فيما يجب ان يعلم في المطلق. فاشتغال الحاتمة على ذكر شيء آخر لا يضرب ولا يخل بفرضنا ولا يعني أن سياق الجواب آت عنه كل الابه كيف وعلى هذا يلغوا ذكر كون اجزاء العلوم استطراداً بل مناط الجواب هو انه ليس الفرض حصر الابواب الحجة في المذكورة وبذلك يندفع التدافع فافهم (قوله والمراد بالمقدمة هنا) لا يقال علم ذلك من قوله لانما يجب ان يعلم في المطلق اما أن يتوقف عليه الشروع فيه أولاً والاول المقدمة لانا نقول علم هناك الاحل المقدمة عليه ولم يعلم المقصود من لفظ المقدمة كافي بقية الاقسام (قوله جعلت جزء قياس أو حجة قيل انه اختلف عباراتهم في تفسيره بالمعنى الاول فائدة فسروه بالاعم أعني قضية جعلت جزء قياس وتارة بالآخر أي قضية جعلت جزء حجة فان الحجة اخص من القياس وهذا ظاهر من كلامه وحينئذ لا حاجة الى أن ينحصر القياس بما يفيد الظن والحجة بما يفيد اليقين أو يجعل قوله أو حجة إشارة الى معنى آخر كيف وقد صرح في حاشية المطالع انها تطلق على منيين وعندها كما ذكره هنا أو يجعل المعنى الاول من هذا الاعم والآخر حتى يكون اطلاقه بالمعنى الاول على قضية جعلت جزء الحجة من قبيل اطلاق العلم على الخاص فان جميعاً تكلفات متباعدة (قوله اختار المصنف التصور برسه لاستزاه ما هو الواجب) قيل لا بد في التصور برسه من أن يكون متصوراً بوجه يحضه حتى يمكن تحصيله بالرسم. وذلك الوجه السابق على الرسم كاف فهو مستغن عنه ونقول الا اكتساب بالمعنى ليس فيه الحركة الاولى

أذ حصول المبادئ هناك بالقاء لنظم فلا احتياج للتلم إلى معرفته بلوجه لانها انما هي لتبين طاب مبادئ المناسبة له وليس عليه طلب المبادئ في التلم (قال فالاولى أن يقال) فان قلت مثل التزديد الآتي في الوجه السابق يأتي هنا ايضا بان يقال الشروع بالعبارة يتوقف على معرفته بذلك الرسم أو برسم ما • الاولى بمزوع والثاني مسلم ولا يتم التقريب بين ما ذكره هناك والجواب كالجواب فما وجه الاولوية قلت وجه الاولوية انه اذا ثبت الاحتياج الى نوع ما هو المذكور أعني الرسم بخلاف الوجه السابق حيث لا يثبت الاحتياج الا الى جنسه أعني المعرفة بوجه ما قامهم (قوله فلا بد أن يعلم ان ذلك العلم قائدة ما) ولاخفاه في انه لا بد في الفعل الاختياري من تصوره على الوجه الجزئي فان نسبة الكلّي الى سائر جزئياته سواء فلا يتخصص به واحد منها ولكن هل يشترط العلم بالغاية على وجه الخصوص أو يكفي العلم بله غاية ما • فظاهر هذه العبارة مطابق لحاشية المطالع في الكفاية ولكنه قال هنا بسيد ذلك وان يستند أن ذلك العلم قائدة مخصوصة ترتب عليه وهو التحقيق لان اشتراط تصور الفعل على وجه الجزئية انما هو لينبث منه الشوق اليه اذ مع تصوره على الوجه الكلّي لا يثبت الشوق الى فرد منه لاستلزامه الترجيح بلا مرجح وكذا مع العلم بترتب قائدة ما على الوجه الكلّي لا يترجح شيء مما يؤدي الى قائدة ما على سواء وان تصور ذلك الشيء على الوجه الجزئي لانه كما أن ذلك الشيء يؤدي الى تلك الغاية الملوّمة فكذا غيره فاتباع الشوق اليه ترجيح بلا مرجح • وبالجملة لا يمكن توجه الشوق الى شيء بخصوصه ما لم يستند فيه قائدة مختصة به والا لزم الترجيح بلا مرجح (قال المحقق) في شرح الاشارات أن القوة المدركة التي هي المبدأ الاول للافعال الاختيارية هي الخيال والوهم في الحيوان والقوة العملية بتوسطها في الانسان ويترأى من ذلك اعتبار تصور الغاية على الوجه الجزئي اذ لا شك ان مدرك الخيال والوهم والمدرك بتوسطها انما يكون جزئيا لكن البرهان كما ذكره انما يدل على وجوب العلم بالغاية على وجه الاختصاص بذلك الفعل • والظاهر انه لا بد من تعيين الفائدة ولا يكفي العلم بله غاية ما نتخص به لان اصل الفائدة مشترك بين سائر الافعال والاختصاص به ليس امراً شوقياً يثبت النفس لاجله اليه دون غيره ولو فرض كونه مشوقاً فذلك غاية معينة • اما كون تصور الغاية على الوجه الجزئي فلا اذ ربما اعتقد الانسان ان حركة شخصية منه تتضمن مصلحة كلية لا يحصل الا بها مثلا اعتقد أن الحركة الشخصية الى موضع كذا تتضمن ملاقاته زيد مثلا • فتصور الملاقاته على الوجه الكلّي واعتقد مع ذلك انها لا يحصل الا من تلك الحركة الشخصية وامتناع صدور الحركة عنه حينئذ ليس ضرورياً ولا جبر هنا بل الظاهر الامكان لا يدل لوكني العلم بالغاية على الوجه الكلّي مع اعتقاد الاختصاص لكني العلم بذى الغاية ايضاً على الوجه الكلّي مع اعتقاد انحصاره في الخارج في فرد ضرورة ان الغاية هي المطلوب بالذات المتوجه اليها اولا وذو الغاية مطلوب لاجلها ومتوجه اليه ثانياً لجوازه فيها يستلزم جوازه فيه بالاولى • والثاني باطل لقيام الدلالة ولاهم صرحوا في مباحث النفس بخلافه حيث أثبتوا لفلان كقصة منطبعة لانا نقول اما جدلا فاللازمة ممنوعة • وقوله بطريق الاولى كلام خطائي لا يجدي اذ البرهان قام على عدم الاكتفاء بالمطلوب بالتبع دون المطلب بالذات • واما تحقيقاً فهو أن العلم بانحصاره في فردان كان بانحصاره في حينا المفهوم أعني فردا ما لا يبينه فهو ايضا كلّي اذ العلم به على هذا الوجه لا ينحصر فرداً بینه وان كان بانحصاره في ذلك الفرد بینه فهو المطلب قائل (قوله ولا بد أن يكون تلك القائدة ممتدة بها) ربما يقال هذه المقدمة مستدركة في المقصود وهو وجه توقف الشروع على ما هو الفرض من العلم أعني الغاية المرتبة عليه في نفس الامر اذ يكفي ما ذكره آخرنا من قوله ولا بد أن يكون تلك القائدة الى آخره • ودفعه انه يؤكد التوقف اذ لما وجب كونها مقاومة لمتشقة المزاول في التحصيل فلا بد أن تعلم أولاً يعلم حالها في المقاومة والا ظهر ان يقال الفرض توقف الشروع على بيان الحاجة وهو لا يتم بها اذ توقف الشروع على الغاية المرتبة لا يقتضي توقفه على العلم باحتياج الناس اليه في تلك الغاية بل يكفيه التصديق بترتبها بل انما يتم التوقف على بيان الحاجة بوجود العلم بالغاية الممتدة لان الاعتماد انما يعلم من بيان الحاجة قامهم • ثم حصل الكلام ان الشروع في العلم على البصيرة يتوقف على العلم بالغاية المرتبة عليه في نفس الامر اذ لو لم يعلم الغاية فاما ان لم يعلم أصلاً فينتج أصل الشروع • ولما أن يعلم غاية أخرى غير مرتبة في نفس الامر وحينئذ كان كان المقرب في نفس الامر يقاوم

مشقة فيه كان مشقة عتاً في نظره وان لم يكن عتاً عرفاً وعتلاً والا لكان سعيه عتاً عرفاً * وعلى التقادير الثلاث لا يتحقق الشروع على البصيرة فلا بد من العلم بالغاية المترتبة في الواقع للثلاث متبع الشروع فيه ولا يكون السعي عتلاً لاني نظره ولا عرفاً * وانما لم يتعرض الشارح للشق الاول لظهور بطلانه * وكذا لم يتعرض الحنفي لبسبب الحقيقى أعنى الغاية المشوقة الغير الفكرية مع انه على تقدير العلم بالغاية النبر المترتبة ربما لا يكون له غاية فكرية لان الكلام في العلم وليس في جهته ذلك (قوله واعلم أن الواجب على الشارع الخ) هذا انما يتم اذا جعل الشروع في العلم الشروع في جزئه بقصد تحصيل ذلك العلم لا مطلقاً اذ لو جعل الشروع في الجزء مطلقاً شروعا في الكل لورد انه قد يتصور مسألة ويحصلها من دون تصور العلم والتصديق بغايته كما سبق وحديثه يكون شارفاً في العلم بلا تصوره والتصديق بغايته * واذا اعتبر هذا القيد اندفع الاراد لكن يبقى انه يلزم حينئذ أن يمكن تحصيل العلم بدون الشروع فيه * والحاصل انه لو لم يعتبر هذا القيد لم يتم قوله ان الواجب على الشارع في العلم تصوره والتصديق بغايته وان اعتبر لم يتوقف التحصيل على الشروع * وعلى الوجهين لا يتم الاحتياج في تحصيل العلم الى التصور والتصديق بغايته الا أن يقال ليس المدعي هنا الا توقف الشروع في العلم عليها ولا يدعى توقف التحصيل فيندفع الاراد ويؤيده ما فهم يرون عن المقدمة هنا بمقدمة الشروع أو يقال ان تحصيل العلم يتوقف على تصوره أو على تصور أجزائه واحداً بعد واحد * وكذا على التصديق بغايته أو بغاياته أجزائه كذلك اختيارهم ذكر رسم العلم وغايته لانه الذي يمكن أن يذكر لتعدد تفصيل المسائل وغايتهم تأدي الواجب بذلك (قوله وأما الاعتقاد بما هو قائده الخ) ظاهر العبارة يدل على ان الأخيرين لا دخل لهما في البصيرة بل قائدهما أمر آخر * وقد صرح في حاشية المطالع بخلافه ويمكن التوفيق لحل كلامه هنا على التفنن وبيان جهة افادة البصيرة في الأخيرين لخفاها (قوله بما بعد عتاً) اما عرفاً أو في نظره كما مر في قوله لكان طلبه عتاً (قوله ولزاد) يمكن جعله قائدة أخرى وجعله اشارة الى التحرز عن البسبب في نظره لانه ملزومه والاول أنسب بالعبارة (قوله لجواز أن يكون رسمه بشي آخر دون غايته لا يخفى ان الفرض وجه تقديمه على هذا الرسم الخاص فلا يناسب ذلك ويمكن توجيهه بان مقصوده ان بيان الحاجة متعين ابتداء ويستلزم للرسم والرسم ليس بتعين ابتداء * ولذلك لا يستلزم تقديم الاول أولى لكونه بمنزلة الاصل المتعين للرسم والحصل له قافهم (قوله قلت القائدة في ذلك التنبيه الخ) ان حل على ان السؤال عن قائمتين قائدة تأخير التعريف عن التفسير وقائمة العدول الى تعريف المرادف مع انه تعريف بالحقيقة فالتنبيه الاول جواب للاول والثاني لتأني ومجدوعها يتم الجواب فلو بدل أو بلبوا في قوله أو التنبيه لكان أظهر في المقصود وغير محتاج الى التوجيه مثل الحل على من الخلو دون الجمع أو جعل قوله ذلك اشارة الى كل واحد من العدول والتأخير وان حل على ان السؤال عن قائدة هذا الوضع المعلن أعنى تقديم قسم العلم وتوسط تعريف المرادف بين القسمين مع انه تعريفه بينهما فكذلك لا قائدة في وسط تعريفه فكذلك ينبغي ان لا يكون قائدة في توسط تعريف مرادفه فالتنبيه الاول جواب سواء كان العلم معلوماً بهذا التفسير أو بوجه آخر * والتنبيه الثاني جواب على تحدير أن يكون معلوماً بذلك التفسير وحينئذ يظهر وجه آخر من غير تكلف * فان قلت التنبيهان حاصلان على تقدير تأخير تعريف الصور عن القسمين فلا مدخل فيه لتوسط * قلت للنائب أن يبادر الى تيسير اللفظ المهم في أول ما يذكر قافهم (قوله قلت الحال على ما ذكرت) قد يقال ليس الحال على ما ذكره لان قسم العلم الى التصور فقط وتصور منه حكم يدل على ان معنى للتصور أمر مشترك بين القسمين فيدل على شموله التصديق * وأما المرادفة فكلما بل يحتمل المساواة والاعية بل الاختصية بحسب المفهوم مع المساواة في الصدق وربما يجاب به لما قسم العلم الى تصور منه حكم والى تصور ليس منه حكم وعلم ان تمام مابية كل قسم انما امتاز عن تمام مابية الآخر بالحكم وعدمه علم منه أن تمام المشترك بينهما هو التصور * ومعلوم ان العلم تمام مشترك بينهما فيكونان مترادفين ضرورة امتناع اجتماع عامي للمشارك ولا يخفى على من له أدنى مسكة ما يلوح عليه لان العلم بان تمام مابية كل قسم انما امتاز عن الآخر بالحكم وعدمه ممنوع ولو سلم قالم بان التصور تمام المشترك بينهما ممنوع لجواز كونه شيئاً آخر أخص منه ولو سلم قالم بان العلم تمام المشترك ممنوع ولم ير انه محجب من أوسط الطلاب فضلاً عن قاض بل الحق ما ياتيك وهو بحق الحق ويهدي السبيل

(اعل) أن قسم ضم الخنص الى المشترك فالقسم هو المشترك المضموم الى الخنص • والقسم هو المشترك المقيد بالخنص وحينئذ قول التقسيم يدل على الترادف اذ لو كان متساويين أو أعم وأخص لتبايرا فلم يكن الخنص مضموما الى العلم فيق العلم بلا أقسام والفسان بلا قسم • فان قلت لم لا يجوز أن يكون المراد بالتصور هنا هو العلم وان كان مساويا لمرادفاً تمييزاً بأحد المتساويين عن الآخر بملافة التلازم فلا يلزم الترادف لقيام هذا الاحتمال • قلت ذلك في غاية البعد ولا يضر مقصودنا اذ ليس المراد أنه يدل دلالة قطعية لا يطرُق اليها احتمال بل الظنية على ما هو شأن دلالة الالفاظ فان التعريف أيضاً لا يدل دلالة قطعية (قوله ولهذا النتيجة فائدة) ستظهر عن قريب في الجواب عن الاعتراض على التقسيم المشهور ومن الجانب ما قيل في جواز استعمال اللفظ المشترك في التعريف بل أنه ليس بسبب (قوله فأخر ادراك مفهوم الكتاب الخ) تحقيق ذلك يستدعي عمدة مقدمة وهي أن الحكم في القضية المحلية الموجبة انما هو بإيجاد الموضوع بالعمول وهذا وان كان مستلزماً لإيجاد المحمول بالموضوع أيضاً لكنه متاخر له بحسب المفهوم • فالو موضوع هو ما حكم بإيجاده بامر آخر وذلك الامر هو المحمول سواء قدم أو أخر يرشدك الى ذلك ملاحظة قوله (زيد قائم است وقام است زيد) فان الموضوع في كلتا الصورتين هو زيد لانيك حكمت فيها بإيجاد زيد بالقائم ولو أردت أن تجعل القائم موضوعاً قلت قائم (زيد است وزيد است قائم) فالفرق بين الموضوع والمحمول ليس بمجرد التقدم والتأخر في الملاحظة بل به وضع وحكم بوجوده شيئاً آخر أي إجماعه به • لم لو كان الحكم في المحلية بالإيجاد بين الموضوع والمحمول من غير تعيين المتحد والمتحد منه لم يتصور الفرق بينهما الا بالتقدم والتأخر ولو كان كذلك لم يكن بين القضية وعكسها فرق بحسب المعنى كما ان المنفعة العنصرية لما كانت منهاها المائدة بين الجزئين لم يعتبرا عكس اذا لفرق بينهما وبين عكسها الا بحسب وضع الطرفين وترتيبها فافهم (قوله وكذلك أن من ظن وقوع النسبة وتوهم عدم وقوعها) هنا بحث وهو ان الفرض هو بيان متاخر ادراك النسبة الحسكية للحكم المطابق بمعنى أنه ادراك زائد على الحكم الإيجابي في الإيجاب والسلب في السلب وصورة الوهم لا تدل عليه بل تدل على متاخره لكل من الحسكين بخصوصه ولا يلزم منه متاخره للحكم المطلق وذلك أمر ظاهر لا يذهب الزعم الى خلافه لظهور أن الإيجاب يختلف عن ادراك النسبة في صورة السلب والسلب في صورة الإيجاب فلا حاجة له الى البيان وعلى التزل فلا وجه لتخصيص بيانه بصورة الوهم • فيصل السلام أن الفرض النتيجة على ان هنا ادراكاً آخر متوسطاً بين ادراك الطرفين والادراك المسمى بالحكم وذلك انما يظهر غاية الظهور في صورة الشك والوهم لان النفس قد أدركت فيها أمراً متاخرًا لطرفين ضرورة أنه بعد ادراك الطرفين ليس شاكاً ولا متوهمًا ما لم يحصل له ذلك الادراك (الثالث) وهي في هذا الحال تجوز كلالطرف في الحكم اما مع ترجيح أو بدونه فظهر أنه هنا ادراك آخر هو مورد الحكم دون صورة الجزم اذ ليس هناك تجويز الطرفين فلا يظهر فيها الادراك المتوسط ظهوراً تاماً فربما يقال ليس بتصور الطرفين الا الادراك البسيط المسمى بالحكم لإقبال الحكم ادراك وقوع النسبة أولاً ووقوعها فيتوقف على ادراك النسبة لان هذا التصدير متوقف على ثبوت المتاخر • ثم ان هذا تبيينه فلا يرد أنه لا يلزم من ثبوت في الصورتين ثبوت في الجميع (واعلم) أن آيات هذا الادراك في التصديق من اختراعات المتأخرين • وأما القدماء فليس عندهم بعد تصور الطرفين الا ادراك النسبة التامة الحبرية على وجه الازعان • وفي صورة الشك لم يدرك تلك النسبة بهذا الوجه بل تصورت فيها هو متصور في صورة الشك هو منزع في التصديق • فالفرق بين التصور والتصديق بحسب النوع كما يشهد به الوجدان • والتصور أمر لا حرج فيه يتعلق بكل شيء • وأما التصديق فلا يتعلق الا بالنسبة التامة الحبرية • ومن هذا يعلم أن ما ذكره في تعريف التصديق من أنه ادراك وقوع النسبة أولاً ووقوعها غير سديد والاولى هو أن يقال هو الاذان بوقوع النسبة أولاً ووقوعها قائل • واستقم فانه ونظائره من خواص هذا التحليق يشهد به من تعمق في مطالوى المويصات من أولى التحقيق (قوله توهموا أن الحكم قل من أفعال النفس الخ) لا يقال فكيف يصحونه بالبداهة والكسب والأفعال لا ينصف بها لان عدم انصاف الأفعال بها مطلقاً ممنوع عندهم اذ لا مانع من أن يصلح أحد على أن بعض الأفعال النفسانية كسي لكونه مسبوقاً بترتيب المعلومات متوقفاً عليه وبعضها يبدئي لعدم توقفه عليه (قوله بناء على أن الالفاظ التي يبرهن بها الحكم الخ) هذا البناء لا يخلو عن بعد اذ لو كان منشأ توهم كون

تلك الالفاظ بحسب معانيها الاصطلاحية متعددة * فالعلم والتصور ايضا كذلك مع اتمهم لم يتوهما انه فعل ومثل ذلك بعيد عن القيلاء فضلا عن الفضلاء * ولو كان منشا الوهم كونها بحسب معانيها القوية دالة على ما هو من مقولة الفعل فذلك ابعد اذ بناء الاحكام على المعاني القوية مع الانحاض عن المعاني الاصطلاحية بعيد جدا عن العلماء * والظاهر أن منشأهم اتم وجدوا في التصديق أثرا زائدا على أثر التصور هو اطمئنان النفس واعتنائها بحسبها ان ذلك الامر الزائد هو فعل صادر عن النفس حتى يكون الصور الساذج المتعلق بالنسبة خاليا عن هذا الفعل * وهذا الفعل أمر زائد منضم اليه والتحقيق انه ليس هناك الا ادراك مخصوص يستتبع آثارا مخصوصة بخصوص ماحية. وليس لنفس هنا فعل بل قول كيف لا والاراء المذكورة من حيث الاتفاق والقبول لا ترجع الى فعل أصلا كما يشهد به الوجدان الصحيح (قوله اما ان يكون ادراكا لان النسبة واقعة الخ) الاولى ان يقال اما اذعان لان النسبة واقعة الخ كما سبق التنبية عليه (قوله واذا أردت تقسيمه على مذهب) قد يورد عليه ان الامام جعل الحكم فعلا فلا يصح هذا التقسيم على مذهبه * وبحاجب بان المراد انه على مذهب الامام في تركب التصديق من الاربية لاقى تمام مذهبه (قوله وان كان عبارة عن المجموع المركب) لا يخفى ان من ذهب الى ان الحكم فعل لا يمكنه تقسيم العلم الى التصور والتصديق بل انما يكون تقسيم العلم الى الصور المغاير للحكم والتبر المغاير له * ومن ذهب مع ذلك الى المذهب الامام في تركب الصور لابد ان يفعل كما فعله المصنف من تقسيم الى التصورين وجعل التصديق عبارة عن مجموع القسم الثاني مع الحكم * فالظاهر ان المصنف تبع الامام في تركب التصديق وكون الحكم فعلا * واماما ادعاء المحشي من بطلان عدم كون التصديق قسما من العلم بل مركبا من أحد قسميه مع أمر آخر مقارنة له فمنع عندهم بل هو صريح مذهبهم فيظهر انطباق كلام المصنف على مذهب الامام * وأما التقضى بالصور الست فيمكن دفعه بان مراده مجموع التصورات المعروضة للحكم ابتدائي أو يتوسط مع الحكم أو جميع التصورات الحاصلة مع الحكم والحكم أو أن مراده بالقسم الثاني جميع التصورات التي يصاحبها الحكم وبالمجموع مجموع القسم الثاني والحكم * وهذا وان كان فيه تكلف لكنه لا يبعد كل البعد (قوله قيل يجبه على كلام المصنف) ظاهر عبارة المصنف ان التصور فقط هو المقيّد بعدم الحكم كيف لا وقد اعترف بأنه لو حل على المعنى الاول لزم ان يكون فقط لنوا * واذا أريد المقيّد لم يجبه السؤال المتجه على تقسيم القوم اذ مداره على انه يلزم عدم اعتبار التصور في التصديق ولا يلزم ذلك على تقسيم المصنف * نعم يلزم عدم اعتبار التصور فقط في التصديق مع انه سبب ان المعبر فيه هو الصور فقط وهذا السؤال غير مابجه على عبارة القوم كما لا يخفى فانه لا يتدفع بالجواب المذكور بل على الجواب المذكور فالاولى ان يحمل الجواب على دفع الاعتراض عن التقسيم المشهور * وحاصل كلامه يردان هذا الاعتراض لاجبه على تقسيم المصنف وتجه على تقسيم القوم وان أمكن دفعه بهذا الجواب فذلك عدل المصنف عن التقسيم المشهور (قوله ولزم أيضا ان يكون قوله فقط لنوا) فيه مناقشة لانه حينئذ يكون لبيان الاطلاق ودفع توهم ارادة فرد منه كما في قولنا الانسان من حيث هو والماحة لا بشرط شيء فانه ليس بشيء منها لنوا لاقادته دفع ذلك التوهم * والجواب ان الذهن لا ينساق في مقام التقسيم الا الى المطلق فلا حاجة في ذلك المقام الى دفع ذلك التوهم * ولذلك لم يتعارف فيما بين القوم ببيان الاطلاق في ذكر الاقسام (قوله واتما يظهر في كلامهم) قيل لافرق بين الكلامين من حيث ان أحد المصنفين في كل منهما معلوم من اللفظ من الشارح بل كلام المصنف أظهر في الاشتراك لان اطلاق التصور على المعنى الاخص أشهر * والاولى ان يقال في وجه الانسية انه لا يدخل للاشتراك في دفعه عن تقسيم المصنف بل يتم دفعه عنه بان اللازم عدم اعتبار التصور فقط في التصديق لا التصور المطلق سواء كانت لفظ التصور مشتركا أولا * وآخر كلام المحشي مشعر بذلك حيث قال وبهذا الاشتراك يتدفع الاعتراضان (قوله لان الحكم لم يعرض له) هذا مشعر بان معنى عدم الحكم عدم عروضة * وحينئذ يرضع السؤال عن أصله اذ لا يتوهم المناقضة بين الحكم وعدم عروضة أصلا ولا يمدان متناقضين قطعا * نعم لو أريد بعدم الحكم سلب الحكم حتى يكون معنى التصور فقط هو التصور الذي ليس الحكم هو لتوجه السؤال ببناء على ان الحكم وسلبه عما يمدان متناقضين ظاهرا كما ذكره المحشي في غير هذا الموضع * ويكون الجواب ما ذكره * واعلم انه لو كان معنى عدم الحكم عدم مقارنة المطلق لم يتم الجواب الذي أوردته قدس سره اذ يلزم حينئذ ان

أن يكون الحكم مشروطاً بتصور لا يقارنه والتصديق على رأي الإمام مركباً من الحكم وتصور لا يقارنه (هـ) بل يكون الجواب أن شرط الحكم هو ذات التصور المقارن له ووصف أنه مقارن مع الحكم خارج عنه لتلازم الدور • والتصديق على رأي الإمام مركب من التصورات المقارنة للحكم (قال وهو الذي لا يتوقف حصوله على نظر) فيه بحث لأن جميع العلوم يحصل لصاحب القوة القدسية بلا نظر كإسحوا به • وإذا أمكن حصوله بلا نظر لم يصدق عليه أنه يتوقف على النظر فيلزم أن لا يكون شيئاً من العلوم نظرياً • والجواب أن البداية والنظرة تختلفان بحسب الأشخاص بل بحسب أوقات شخص واحد تلك العلوم وأن لا يتوقف على النظر بالنسبة إلى صاحب القوة القدسية فيكون بديهية له ويتوقف بالنسبة إلى قاعد تلك القوة القدسية فتكون نظرية بالقياس إليه • فإن قلت ما من شخص إلا ويمكن وجود القوة القدسية له فلا يتوقف على النظر بالنسبة إليه لا يمكن حصوله بدهونه • قلت المقدمة متنوعة ولئن سلم فتلك العلم بالنسبة إلى القاعد بشرط القعد متوقف على النظر فيكون نظرية بالنسبة إليه وإن كانت بديهية بالقياس إلى ذاتها • ويلزم من هذا أن يكون النظريات التي هي في غاية الخفاء بديهية بالنظر إلى ذات كل فرد من أفراد الإنسان ولا يخلو عن بعد • والأسهل في الجواب أن يقال البداية والكمية صفتان للعلم بالذات والعلوم بالمرض • والعلم بالحاصل بالنظر موقوف على النظر وهو مفاهيم العلم بالحاصل بدهونه بالشخص فليس علم واحد بالشخص يمكن حصوله ونارة بالنظر وأخرى بغيره لبرد الفض وبجرد المنع لا يكفي لتناقض كما لا يخفى بل عليه إثبات أن العلم الشخصي يمكن حصوله بالنظر وبدونه • وبدون ذلك خرب القناد ولو قيل النظري ما حصل بالفكر والبدني ما حصل بدهونه لم يحجبه السؤال (قوله فلا اشكال في تفرعي البدني والنظري من التصور) أقول بل فيه أيضاً اشكال لأن الأمور النسبية لا تغفل إلا بدمتقل اطرافها كالنسبة الحكمية التي يثبتونها فتكون غير محتاجة إلى نظر واطرافها محتاجة إليه • فإن قلت يمكن التزام كون تلك الأمور نظرية ولا يكون منه انهدام الشيء من القواعد بخلاف التصديقات المذكورة فإن التزام نظريتها يلزم أن يكون التصديق مكتسباً من القول الخارج وهو خلاف قاعدتهم • قلت يلزم من الأول أيضاً أن يكون النظري مكتسباً من غير حده ورسنه بل من حد اطرافه ورسنها • وذلك أيضاً خلاف قاعدتهم (قوله وإذا جعل التصديق عبارة عن المجموع) كما هو مذهب الإمام قوى الاشكال • وقد قال لا اشكال على مذهب الإمام إذا التصورات كلها بديهية عنده • وانت خبير بأن غرض الحق قدس سره أنه إذا جعل التصديق عبارة عن المجموع كما هو مذهب الإمام قوى الاشكال ولا يلزم من ذلك أن يقوى الاشكال على الإمام • فالحاصل كلامه أنه لو ذهب أحد بما ذهب إليه الإمام في تركيب التصديق فقط قوى الاشكال على أنه يمكن أن يقال يقوى الاشكال على الإمام أيضاً لبطان ما زعمه من بدهية التصورات فإذا لزم فيها ذهب إليه قوى الاشكال عليه (قوله قال ليس جميع التصورات بديهية والاشكال احتجنا إلى نظر) فيه بحث لأن معنى البدني مالا يحتاج إلى نظر فيتعد المقدم والثاني • والجواب أن المعبر في البدني عدم احتياج التصور وفي الثاني عدم احتجانه فيه وما وإن كانا متلازمين لكنهما متغايران • فإن الأول عبارة عن توقف حصول التصور على النظر • والثاني عن توقف تخصيصه إياه عليه (قوله قال بعض الاقائل في توجيه هذا التفسير) حاصله أنه أطلق الجهل وأراد الفرد الكامل أعني الهوى إلى النظر بناء على ادعاء أن غير الهوى ليس جهلاً ولم يرد أن هذا التقيد أعني الهوى يقدر حيناً أو موقفاً ليرد عليه أن المقدور يقضى المذكور ولا يخفى ركاكته ولعله لأجل هذه الدقيقة قال فتأمل (قوله فإن تم أمه والا فلا) فيه نظر لأن الدليل يتم على تحدير انتفاء اكتساب التصور من التصديق وبالعكس سواء كان متمماً أولاً أو على تحدير انتفائه يكون حصول التصورات والتصديقات بطريق الدور والتسلسل قطعاً • واعلم أنه لم يتم برهان على امتناع اكتساب التصور من التصديق وبالعكس وإن لم نطلع على ذلك الاكتساب • قال الشيخ في الشفاء في أول موضوع للتلقي ليس يمكن أن ينتقل الفهم من معنى واحد مفرد إلى تصديق شيء فإن ذلك المعنى ليس حكم وجوده وعدمه حكماً واحداً في إيجاب ذلك التصديق فإنه أن كان التصديق يقع سواء فرض المعنى موجوداً أو معدوماً فليس للمعنى مدخل في إيجاب التصديق بوجه لأن موضع التصديق هو عبارة التصديق وليس يجوز أن يكون شيء عبارة لشيء في حالتي عدمه ووجوده فلا يقع بالفرد كفاية من غير تحصيل وجوده أو عدمه في ذاته أو في حاله فلا يكون مؤدياً إلى التصديق بغير شيء • وإذا

اقتربت للمنى وجوداً أو عدماً قد أضيف إليه معنى آخر * وأما التصور فانه كثيراً ما يقع بمعنى مفرد وذلك كما يستفح لك في موضعه في قليل من الأشياء ومع ذلك فهو في أكثر الأمر ناقص ردى بل الموقع للتصور في أكثر الأشياء معانٍ مؤلفة * أقول فيه بحث أما أولاً فلأن هذا الدليل منقوض بإقادة المفرد التصور اذ يجرى فيه ما ذكره بعينه من أنه ليس حكم وجود هذا المفرد وعدمه واحداً في إيقاع التصور اذ لو كان التصور يقع سواء كان المفرد موجوداً أو معدوماً فليس له مدخل في إيقاع التصور لأن في موقع التصور علة التصور وليس يجوز كون شيء علة لشيء في حال عدمه ووجوده فلا يقع بالمفرد كفاية من غير تحصيل وجوده أو عدمه في ذاته أو حاله فلا يكون المفرد مؤدياً الى التصور من غير اقتران معنى آخر به مع أنه اعتراف بأن التصور كثيراً ما يقع بمعنى مفرد * وأما ثانياً فلأن قول هذا المعنى بحسب وجوده في الذهن موقع التصديق وليس وجوده في الذهن أمراً معلوماً بالفعل منضاه إليه حتى يلزم تركبه كما أن المفرد الموقع للتصور بحسب وجوده في الذهن يفيد التصور وليس وجوده في الذهن أمراً معلوماً منضاه إليه فلا يلزم تركب الموقع للتصور ولا أن يكون شيء علة لشيء في حالتي عدمه ووجوده * وإعلم أنه ليس غرض الشيخ هنا إقامة الدليل على امتناع اكتساب التصديق من التصور فإن المفرد أخص من التصور بل غرضه إثبات أنه لا بد في كسب التصديق من التأليف كلياً وفي كسب التصور في أكثر المواد * ويرد عليه ما ذكرنا (قوله على أن اليان في التصورات يتم بدون ذلك) قد يقال اليان في المصدقات أيضاً يتم بدون ذلك لأن اكتساب التصديق من التصور على تقدير جوازها يتوقف على التصديق بالمتاسبة بين ذلك التصور والتصديق المطلوب ضرورة أن الاكتساب مطلقاً إنما يكون من مبادئ مناسبة له ولا بد من العلم بالمتاسبة لينتهي الحركة الأولى ويتصور الترتيب الاختياري بمحصول المطلوب اذ لو لم يعلم أن تلك المبادئ مناسبة للمطلوب لم يتقطع الحركة الأولى عندها ولم يكن ترتيبها لاجل حصوله * وفيه بحث لانا لا نسلم أن إقطاع الحركة والترتيب يتوقف على التصديق بالمتاسبة لجواز أن ينتهي الحركة الى معلومات يشك في أنها مناسبة للمطلوب وتكون مناسبة في الواقع فترتها للاحتقان فيحصل المطلوب كما أن فاقده الماء قد يشك في وجود الماء في موضع فيسمى في ذلك الموضع ويصل الى الماء لا يقال لا يدخل هذا في تعريف الفكر لأن هذا الترتيب ليس لاجل التأدي الى الجهول لانه ما لم يعلم بترتب غاية ما على فعل لا يكون الفعل لاجل تلك الغاية بل يكون لامر آخر معلوم الترتيب عليه كالامتحان مثلاً أو استغراق الجهد * ثم اضطراب الناس وتحصيل الطمأنينة لكنه قد يؤدي الى أمر آخر ككلامه في المثال المذكور وذلك الامر ككلامه ليس علة غائية لذلك الفعل وان كان قائمة له لانا نقول ما ذكرتم من أنه يتغير في العلة الغائية كونها معلوم الترتيب حق اذ لا يتصور انبعاث النفس بمجرد الشك لتساوي طرفيه فلا يرجع أحدهما بالغايبية * والعلة الغائية في المثال المذكور وما يشبهه في الحقيقة هو أمر معلوم الترتيب كما ذكرتم * وان قيل في العرف أن هذا السعي لاجل الماء مثلاً لكن لو اعتبر في الفكر كون التساوى علة غائية بهذا الوجه لزم أن يخرج مثل هذه الصورة عن الفكر مع أنه لا سبيل الى إدراجها في شيء من أقسام الابداعي هذا خلف فلا بد أن يراد بما ذكر في تعريف الفكر كون التساوى علة غائية له بحسب العرف ليشمل مثل هذه الصورة * وحيث ذكرتم ما ذكره ونحن نقول الترتيب فعل اختياري يتوقف على التصديق بترتب قائمة ماعليه فلو كان جميع التصديقات نظرياً يلزم الدور أو التسلسل لا يقال التحيل كاف في ترتب الغاية * ولذلك قيل الناس في باب الأقدام والاحجام أطوع لتحيل منهم لتصديق لانا قول المراد بالتصديق هنا ما يشمل التحيل ولذلك جعل الشعر أحد الصناعات الحسنى التي هي من أقسام الموصل الى التصديق فتأمل (قال الدور) توقف الشيء على ما يتوقف عليه إما بمرتبة قوله بمرتبة متعلق بقوله يتوقف * والمراد من التوقف الاول أيضاً التوقف بمرتبة لانه المتبادر عند الإطلاق فيكون معنى الدور هو توقف الشيء بمرتبة على ما يتوقف عليه إما بمرتبة أو بمراتب فيكون الدور المصرح توقف الشيء بمرتبة * على ما يتوقف عليه بمرتبة * والمضمر توقف الشيء بمرتبة على ما يتوقف عليه بمراتب لا يقال اذا توقف (أ) على (ب) و (ب) على (ج) و (ج) على (د) و (د) على (هـ) فان اعتبرنا توقف (أ) على (ب) بمرتبة وتوقف (ب) على (أ) بمرتين كان ذلك الدور مضرباً بناء على هذا التعريف لان توقف الشيء أعني (أ) بمرتبة على ما يتوقف عليه بمرتين أعني (ب) وأما اذا اعتبرنا توقف (أ) على (ج) بمراتب وتوقف (ج)

على (١) برتبة لم يدخل في تعريف الدور المضمر لانه توقف الشيء براتب على مايتوقف عليه برتبة فلا يكون تعريف الدور المضمر جامعا • ويلزم الواسطة بين الدور المضمر والمصرح لا نقول ليس بين (١) وفيه الا سلسة واحدة من التوقف يصدق عليها بيجتياز أمر انها توقف (١) برتبة على ما يتوقف عليه براتب وباعتبار آخر انها توقف (١) براتب على ما يتوقف عليه برتبة فليس هناك فردان من الدور المضمر بل فرد واحد وهو داخل في التعريف قائم • وقد يحصل من باب تنازع الماطلين على معمول واحد • وفيه انه يصرح المعنى توقف الشيء اما برتبة على ما يتوقف عليه برتبة وأما براتب على ما يتوقف عليه براتب فيخرج التوقف برتبة على ما يتوقف عليه براتب وبالعكس لعدم دخولها في شيء من شقي التزديد ضرورة ان في الشقي الاول كلالا لتوقفين برتبة وفي الشقي الثاني برتبتيين فاحسن تدبره • فالجواب ما ذكرناه لا ذلك (قوله التي يغم فيها الحركات الفكرية الخ) سرح القوم بل الفكر حركة النفس في المعقولات من قبيل الحركات في الكيفيات النفسانية • وفيه بحث أذلا يوجد من شقي الحركة الا كون الشيء بحيث يتعرض فيه في كل ان فرد من القولة التي فيه الحركة لا يكون ذلك الفرد في الآن السابق ولا في الآن اللاحق والان التي تمكن فرضها في الزمان غير واقعة عند حد عندهم • وكذا الافراد المفروضة غير واقعة ومعلوم انه ليس في صورة الفكر العلوم معصورة لاسيا في الرجوع من المبادي الى اللطالبات فانه ليس هناك العلم بالجنس والفصل مثلا أو الصغرى والكبرى فلا يتصور كون النفس في كل ان متصفاً بفرد من العلوم لا يكون قبله ولا بعده لا يقال النفس اذا لاحظت الجنس مثلا والتفتت اليها قائما ينتقل منها الى الفصل مثلا بالتدريج فانه يضيف التفاته الى الجنس تدريجاً ويقرى التفاته الى الفصل بالتدريج لا نقول قد صرحوا بالاتفات انه فعل من أفعال النفس • وقصر حوا بان حركة الآتي لاضع في مقولة الحكم والكيف والابن والوضع فلا يكون في الالتفات وليس يعلم فلا يصح ما ذكره من أن الفكر حركة كيفية هذا ولوليل بان اختلاف مراتب الالتفات يستلزم اختلاف التصور في الشدة والضعف فلتنفس في كل مرتبة من مراتب الالتفات صورة في مرتبة من الشدة والضعف مخالف في الشدة والضعف للصورة السابقة واللاحقة فيكون بها حركة في الصورة لم يبعد (قوله لحمله) أي بالقوة هذا التفسير ليس بصحيح لان التحقيق ان العلم الاجبالي علم بالحصول كما بين في موضعه فان العلم باجزاء المعرفة مجامع للعلم باجزاء المعرفة لم يزل العلم بالمعرف لانه عين العلم بالمعرف عنده وأراد بالاجزاء كل جزء جزء لا جميع الاجزاء فانه عين الكل (قال هذا الدليل مبني على حدوث النفس) أقول على تقدير نظرية الكل لا يمكن اكتساب شيء من الاشياء اذ لم يحصل شيء من الاشياء بالكسنة لم يحصل شيء من الاشياء بلوجه (أما) الملازمة الثانية فظاهر ضرورة انه اما هو وجه شيء فهو كنه شيء • فاذا لم يحصل كنه مالم يحصل وجه ما • وأما الملازمة الاولى فلان حصول شيء بكنهه مسبوق بحصوله بوجهه والتي مالم يعلم أو لا بوجهه لم يكن اكتسابه وحصوله بوجهه على تقدير نظرية الاول موقوف على صرف الزمان من الازل الى معين في اكتسابه وانما يتصور الشروع في كسب من ذلك الحد من الزمان وذلك زمان متناه فلا يمكن اكتساب كنهه فيه وقصبة انه اذا فرضنا أن كنهها مثلاً حصل لنفس من الازل الى الآن مثلاً فنقول هنا محال لان اكتساب كنهه اما يتصور بعد معرفته بوجه ما وبإدبائه الغير المتناهية نظرية على ذلك التقدير • فحصول ذلك الوجه موقوف على صرف الزمان من الازل الى حد معين في اكتسابه • ثم من ذلك الحد من الزمان لا يمكن اكتساب كنهه لانه زمان متناه من جانب المبدء فلا يمكن حصول كنهه • وقد فرضناه حاصلًا هب وهذا يجري في كل كنهه فرض حصوله فلا يمكن حصول شيء بكنهه واذا لم يحصل شيء من الاشياء بكنهه لم يحصل شيء من الاشياء بوجهه لان كل وجه شيء كنه شيء كاسبق فأنمل (قوله ولا كانت التصورات والصدقات الخ) قد يناقش لانه ان أريد ان التصورات والتصدقات أمور موجودة في الخارج فهو ممنوع كيف لا والتحقيق عندهم أن العلم هو الماهية الموجودة في الذهن وان أريد انها موجودة في الذهن فزيد المدوم أيضاً كذلك وأنت خير بان الظاهر من الكلام على ماهو المشهور فيما بين القوم من عدالعلوم من الكيفيات النفسانية الموجودة في الخارج • وأما تحقيق الحال فهو موكول الى موضعه على انه يمكن أن يقال المراد من كونها موجودة وجودها في الذهن فان البساطة والنظرية من المواضع الذهنية فيكني في الانصاف باحداها الموجود الذهني وزيد

المعدوم وإن كان موجوداً في الذهن لا ينصف بالكتابة وعدمها من العوارض الخارجية والآنصاف بهما يستدعي الوجود الخارجي (قوله فإن النظري بمعنى الابدعي) أنت تعلم أن معنى النظري ما يحتاج إلى نظر والبدعي ما لا يحتاج إلى النظر فكان ينبغي أن يقول فإن البدعي بمعنى الانظري لكنه تسامح في العبارة لتلازمها (قوله بخلاف التصورات) يعني أن يعلن اكتسابها يحتاج إلى انظار دقيقة لا يناسب شأن المبتدئ ولا بد من ضم ما ذكرناه حتى يتم التبريد فكأنه أكتفى عنه بما ذكره من جريان الشبهة وذهب الإمام إلى خلافه فإن ذلك يشمر بافتقاره إلى البحث المنشئ ظاهراً (قوله والمادة أنما يكون للأجسام) صرح في حديثه على التجريد بأن المادة والصورة لا يختصان بالأجسام * وجه التوفيق أن المادة والصورة مختصان دون المادة والصورة إذ المراد بهما جزء يكون منه الملول بالقوة وجزء يكون منه الملول بالفعل ففي كلامه أن هنا إطلاق الصورة على تلك الحياة كما وقع صريحاً في عبارة الشارح وإطلاق المادة على الأمور المملوءة كما يستفاد من عبارة أن الحياة إذا كانت صورة يكون من الأمور المملوءة مادة على سبيل النسبة لإطلاق المادة والمادة عليها كذلك * وبما ذكرنا يتدفع المناقاة بين ما ذكره هنا وبين ما ذكره أولاً من أن كل مركب صادر عن فاعل مختار لابد له من علة مادية وصورية فانه شاعل لقرض المركب الصادر عن المختار (قوله واسطة بين الفاعل ومنفعله) أي منتقل ذلك الفاعل افترض منه أثبات الاحتياج إلى قيد في وصول أثره إليه في تعريف الآلة لإخراج العلة المتوسطة لكنه لا ينبغي عليك أن تسلم كون الملول البعيد منتفعلة العلة البعيدة والقول بأن علة علة الشيء علة له ولو بالواسطة يستلزم وصول أثر العلة البعيدة أيضاً ولو بالواسطة والآن لا يمكن منتفعلاً أيضاً أصلاً لأن الاضمار ليس الاقوال الآخر والقول بوجوب الوصول لتسليم الاضمار وانكار وصول الآخر ليس اننا نصاً بين قوله ولعل المحشي أشار بقوله فأقبل إلى ذلك ويمكن أن يقال أنه أشار إلى دفع ذلك بقوله ومنفعلة في الجملة وحاصله أننا سلمنا أن الاضمار قبول الأثر لكنه أعم من أن يكون أثر شيء هو منفعلة أو أثر ما هو موقوف في وجوده على ذلك الشيء فإن علة علة الشيء علة له وهو يستلزم إضماره في الجملة والآن لا يمكن العلة البعيدة علة مطلقاً قائم (قوله بل أراد أن تلك المسائل) لوحظت إجمالاً بالفرض منه أن تزايد المسائل يوماً فيوماً بالتفصيل في الخارج لا ينافي حصولها في الذهن إجمالاً بالفعل فيكتفي لتقسيمه أن يلاحظ المسائل كلها إجمالاً لا شترأ كما في النهاية أو يحصل أكثر المسائل فيحصل الملكة فكأنها حصلت بالفعل بالتفصيل لحصول قوة الاستخراج وعلى هذا الحاجة إلى القول بأن المراد تحصيلها في الذهن لا في الخارج لكن المحشي اختار الأول ليعبر حصول جميع المسائل بلا تكلف فإن الحصول الإجمالي في الذهن ظاهر (قال) قلنا كور في مرض المعارضة لا يصلح للمعارضة يعني أن المعارضة هي آتيان دليل مقابل لدليل المستدل لاثبات خلاف ما ادعاه ودعوى المستدل هنا ثبوت الاحتياج إلى المنطق نفسه وحاصل قول المعارض عدم الاحتياج إلى عقله * وعدم الاحتياج إلى عقله لا يوجب عدم الاحتياج إلى نفسه فلا يكون دليل المعارض مقابلاً لدليل المستدل هنا حاصل ما قاله الشارح لأنها المقابلة على سبيل الممانعة وعلى هذا ماوجه به التفاتنا في هذه المعارضة من أن المنطق لو كان محتاجاً إليه فلا يخلوا إما أن يكون بدعيّاً أو كسبيّاً والأول يستلزم الاستثناء عن العلم والثاني الدور والتسلسل وكلاهما بطلان فكأنه محتاجاً إليه باطل لا يصلح لإصلاح المعارضة فانه على هذا التوجيه أيضاً على تقدير الشق الأول لا يلزم إلا الاستثناء عن العلم والاستثناء عن العلم لا يوجب الاستثناء عن نفسه فلم يلزم عدم الاحتياج إلى نفسه الذي هو مخالف دعوى المدعي فأقبل في رد قول التفاتنا أن هذه شبهة يتمسك بها في لقي هذا العلم سواء احتج إليه أم لم يحتج كما قلناه المحشي لإحاجة إليه ولذا قال المحشي في آخر هذا القول لأن الشهور في كتب الفن أراد المعارضة في هذا الموضوع لتقي الاحتياج إليه (قوله بل المطلوب معرفة ماصدق عليه مفهوم موضوع المنطق) أعلم أنه كان مدار هذا الجواب على أن المراد بالحاصل التقيد وبإلغاء المطلق ويحتاج في معرفة التقيد إلى معرفة المطلق فرد بأن المطلوب ليس تصور لفظ موضوع المنطق حتى يحتاج فيه إلى تصور مفهوم الموضوع بل المطلوب تصور مصداقه ومصادقه ليس بمقتضى فلا يصح ما أجاب * ثم قال المحشي بل الحق مشير إلى أنه إنما نشأ الاعتراض وضمف جوابه من فهم أن المقصود تصور الموضوع وليس كذلك بل الحق أن المقصود التصديق بأن الشيء الفلاني موضوع المنطق أو موضوع المنطق شيء فلان فلا محالة يكون لفظ موضوع المنطق محمولاً أو موضوعاً وهو مقيد فلا

فلا يحصل صورة الاعمدة المطلق فلذا وجب ان يذكر تعريف مطلق الموضوع أولاً (أقول) ردغل هذا أيضاً ان المحمول أو الموضوع في تلك القضية المذكورة ليس لفظ موضوع المطلق ولا نفس مفهومه الاضافي مطلقاً بل يراد مصداقه ان جعل موضوعاً ومفهوماً من حيث الانحاء بالمصادق والذات كما ان المحمول في زيد كاتب ليس لفظ الكاتب أو نفس مفهومه المرضي مطلقاً بل مفهومه من حيث الانحاء بذات الموضوع ليصح الحيل فان زيداً فرد من افراد الكاتب وليس نفس مفهومه المرضي ولما كان المراد منه مايجد بالمصادق لا يكون الاضافة فيه ملحوظة فتأمل (قوله تقدم بالطبع) فان قلت انه لا يلزم من تقدم التصور طبعاً في نفسه تقدم مباحثه والمقصود بيان وجه تقدم مباحث التصور على مباحث التصديق لاقض الصور فلا يتم الدليل • قلت الامر كذلك لكن مباحث التصور لا تكون الا مباحث شيء مقدم على التصديق فينبغي ان يذكر أحوال المقدم مقدماً • والى هذا أشار المحقق حيث قال كان الاولى (قوله والا زائد اجزاء التصديق عسده على أربعة) يعني ان كان مراد الامام في تلك العبارة الإجماع والانتزاع تكون اجزاء التصديق زائدة عسده على أربعة أعني تصور المحكوم عليه والمحكوم به والتسبة الحكمية والحكم وتصوره لان عدم خروج الحكم عن التصديق مسلم عند الكل ولزم دخول تصور صورته أيضاً على هذا التقدير وهو خرق الاجماع فيجب ان يراد بلفظ الحكم في عبارة الملخص النسبة الحكمية • فان قلت يمكن ان يكون اضافة التصور الى الحكم بمعنى التصور الذي هو الحكم • قلت هذا يتناقض مع مذهب الامام لانه ذهب الى ان الإجماع فعل لا ادراك فلا يكون الحكم عسده تصوراً وادراكاً فلا محالة يكون تصور الحكم غير الحكم ويزيد الاجزاء على أربعة حينئذ (قوله فلا يمتنع بالدلالة المطابقة) يعني ان فهم المعنى بواسطة علم الوضع له لا يكون الا في المطابقة فيلزم منه خروج دلالة التضمن والالتزام فلا يجب في الدلالة الوضعية الا العلم بوضعه أعم من ان يكون له أو لشيء يكون للدلول جزءاً له أو لازماً له فيحصل الدلالات الثلاث كلها (قوله يريد ان لفظ الامكان الخ) اعلم انه كان ينتقض تعريف المطابقة والتضمن بالامكان العام فان لفظ الامكان موضوع للامكان الخاص والعام أيضاً فاذا يطلق ويراد به الامكان الخاص يكون الامكان العام جزءاً له فيكون الدلالة عليه دلالة تضمنية • ويصدق عليها انها مطابقة أيضاً لكون الامكان العام لما وضع له لفظ الامكان أيضاً • وقال الشارح في بيان الاختصاص انه اذا أطلق لفظ الامكان وأريد به الامكان الخاص كان دلالة عليه مطابقة وعلى الامكان العام تضمناً فاعترض عليه بان قوله وعلى الامكان العام تضمناً مشعر بانه ليس دلالة لفظ الامكان على الامكان العام في هذا الوقت مطابقة مع انها موجودة حينئذ أيضاً فاجاب المحقق بان مراد الشارح ان دلالة لفظ الامكان على الامكان العام في هذا الوقت وان كانت مطابقة أيضاً لكنها في ضمن الامكان الخاص تضمنية • واليه أشار بقوله ولا ينافي الخ (قوله بهذا الدليل) أيضاً يعرف ان الالتزام لا يستلزم التضمن لانه كما ان المطابقة لا تستلزم التضمن ان يكون المعنى الموضوع له بسيطاً كذلك لا تستلزم الدلالة الالتزامية تضمناً لجواز ان يكون للمعنى البسيط لازم ذهني فيتحقق الالتزام بدون التضمن • وهذا اعتذار لعدم التعرض لهذا بانه قد ظهر من وجه عدم استلزام المطابقة التضمن ووجه الظهور • قوله لمعنى بسيط بصفة التكرار الموصوفة للمعنى البسيط أعم من ان يكون له لازم ذهني أولاً فاذا يكون له لازم ذهني يتحقق الالتزام بدون التضمن بلا خفاء (قوله لكن يجبه حينئذ الخ) يعني انه لا يرد التبع والتابع الا اعم حين قيد المحكوم به بلحظية المذكورة لكن رد حينئذ ان المقصود عدم وجوده ان التضمن والالتزام بدون المطابقة مطلقاً واللازم من هنا انها لا يوجدان بدونها من حيث انها تابعتان لا مطلقاً وهو خلاف المقصود • فان قلت ان هذا التصيد على نحوين (أحدهما) ان يكون الحيفية قيداً للمحكوم به (والثاني) ان يكون قيداً لاتباعه لا يوجب تهيد النتيجة وهو خلاف المقصود لكن الثاني يؤل الى المشروطة أو العرفية المامتين ويكون المعنى كل تابع مادام تابعا لا يوجد بدون التبع والعرفي يعني انها تابعتان دائماً والدائمة اذا ركبت مع احدى المامتين تنتج دائماً كما هو مشروح في مباحث الموجبات فيكون النتيجة التضمن والالتزام لا يوجدان بدون التبع أي المطابقة دائماً وهو عين المطلوب فانه ليس المقصود من عدم وجود التضمن والالتزام بدون المطابقة مطلقاً الا هذا • قلت تنتقض الكبرى حينئذ بالتابع الا اعم فانه مع شرط النتيجة يوجد بدون التبع الخاص كالحرارة فانها بصفة النتيجة توجد في النار بدون الشمس وبالعكس • نعم مطلق التابع لا يوجد بدون مطلق التبع أو

يقيد بقيد من حيث أنه تابع له فانه صفة النتيجة له لا توجد بدونها والا لا يكون تابعا له فان اللام للتخصيص فالتابع لهذا غير التابع لذلك باعتبار هذه الحقيقة فمثل (قوله ومنهم من قال الخ) المراد به الحق الثفاناني • وحاصل قوله ان التضمن والالتزام في مرتبتي ماهيتهما تابعا فالتبعية لازمة لتأنيها • ومقتضى الذات لا يختلف صار هذا التقييد في حكم الإطلاق وهو المقصود فارتفع اعتراض الشارع وحصل النتيجة حسب المراد لكن يرد عليه ان التبعية لازمة لذات التابع الاعم أيضا فان التابع الاعم تابع حيث ما كان لكنه يوجد بدون المتبوع الخاص بقدر (قوله يعني ان هذا المجموع معنى مطابق) اعلم ان المعنى المطابق ما وضع له اللفظ لكن لفظ رامي الحجارة مركب من لفظين موضوعين بالوضوح • فالتبعية في هذا ان هذا المعنى المطابق ياي وضع دون الوضوحين المذكورين فزال الغمضي هذا الخفاء بان الوضع أهم من ان يكون ضمنا واحداً أو أوضاعا متعددة بحسب اجزاء اللفظ كلفظ رامي الحجارة فان لفظ الرامي والحجارة موضوعان لمعنيين بالوضوح فمجموع هذا اللفظ موضوع لمجموع المعنى وان لم يوضع عين هذا المركب لعين هذا المعنى والمطابقة تم القيلين أي ما كان يوضع عين اللفظ لعين المعنى أو وضع اجزاء اللفظ لاجزاء المعنى • والحاصل ان اللفظ في المركب من حيث التركيب وهو وضع اجزائه لاجزاء معناه وهو كاف لدخوله في المطابقة • نعم لو كان وضع عين اللفظ لعين المعنى شرطاً في المطابقة لكان خارجا عن المطابقة وليس كذلك (قال) فان الرامي مقصود منه الدلالة على رمي منسوب الخ يعني ان لفظ الرامي دال على رمي منسوب لذات ما فان الذات لماخوفة في مفهوم الصفات مهمة عامة والنسبة تم من ان يكون على وجه القيام به كما في لفظ الرامي أو غيره كما في الابن والناصر (قوله جزء المعنى) المقصود يعني ان الماهية الانسانية جزء فاعية الانسانية مع التخصيص ومفهوم الحيوان جزء من الماهية المذكورة فيكون جزء للمعنى المقصود أيضا لان جزء الجزء جزء فالحيوان الذي هو جزء للحيوان التاطق اذا سمي به شخص من افراد الانسان يكون دالا على الجزء المعنى المقصود قطعاً لكن هذه الدلالة ليست بمقصودة في وقت علميته لهذا الشخص (فان قلت) مفهوم الحيوان جزء من المعنى المقصود أي الحيوان التاطق مع التخصيص فكانت دلالة لفظ الحيوان عليه أيضاً مقصودة في ضمن السلك • قلت ليس دلالة لفظ الحيوان بالوضع العلمي فانه لكل اللفظ على كل المعنى الشخصي والاحاطة فيه لجزئه فكيف يكون دلالة مقصودة في هذا الوضع لانه تابعة للتصديق وليس فليس (قوله ثم اذا اعتبر مطلق الدلالة الخ) الفرض منه بيان احتمالات لم يشرع لها الشارع فانه اذا لم يقيد في قسم المفرد والمركب بالمطابقة بل يقال الدال بالوضع اما أن يصادم ويراد الدلالة مطلقاً يتحقق أربع احتمالات إما ان يشترط في التركيب دلالة جزء اللفظ على جزء المعاني الثلاثة أي المطابق والتضني والالتزامي فلا يتحقق للمركب الا اذا قصد بجزء اللفظ الدلالة على أجزاء معانيه الثلاثة • وفي الافراد انتفاء ذلك سواء كان باعتبار جميع هذه المعاني أو بالقياس الى بعضها فان في الجزء يستلزم في السلك حينئذ لا يجتمع الافراد والتركيب أصلاً أو يكتفي في التركيب بالدلالة على جزء من أجزاء هذه المعاني الثلاثة أي معنى كان وفي الافراد عدسها حينئذ بمحتمل اجتماع التركيب والافراد في لفظ واحد بان يتحقق التركيب بالنظر الى المطابقة والافراد باعتبار التضمن أو بالعكس • وهكذا النسبة المطابقة والالتزام والتضمن والالتزام أو يشترط في التركيب وجودها بل يحاط بجميع المعاني وفي الافراد انتفاءها باعتبار الجميع أيضاً أو يشترط في التركيب وجوده باعتبار واحدتها وفي الافراد انتفاءها باعتبار الجميع • وهذان الاخيران ساقطان عن المعاني وبطلان بالسلك لانهما يوجبان الراسطة بين الافراد والتركيب وهو خلاف الاجماع ولذا لم يذكرها الغمضي وقال الاول مستبعد جداً لاستلزامه دخول أكثر الالفاظ المركبة في المفردة لان التركيب على الاول انما يكون اذا يدل جزء اللفظ على جزء جميع المعاني الثلاثة فاذا انتفت هذه الدلالة باعتبار بعضها يكون اللفظ مفرداً وان وجدت باعتبار بعضها • فذلك لم يشرع الشارع له بقي الاحتمال الثاني الذي تعرض له وبين أن الثاني أي اعتبار الدلالة المذكورة في التركيب باعتبار أي معنى كان وفي الافراد عدسها باعتبار أي معنى كان يستلزم كون اللفظ الواحد مفرداً ومركباً كما نظر الى الدلائل أي المطابقة والتضمن مثلاً • ثم اعترض عليه بانه لا محذور فيه لان هذا انما يلزم باعتبار الدلائل لابدلالة واحدة (قوله بل هذا أولى آء) يعني اعتبار الافراد والتركيب معاً في لفظ واحد باعتبار الدلائل أولى من اعتبارها فيه معاً باعتبار دلالة واحدة كما في لفظ عبد الله علماً قال الافراد والتركيب

والتركيب متحققان فيه باعتبار دلالة واحدة أي المطابقة لكن هنا في حالتين وباعتبار وضعين مختلفين كما قال صاحب الاعتذار
فذلك يجوز هذا ولم يجوز ذلك لان ذلك الاجتماع في حالة واحدة وبحسب وضع واحد فيلتبس الاقسام زيادة التباس بحيث
يضي الى التحير في اجراء أحكام الافراد والتركيب عليه فان ذلك الاجتماع في استعمال واحد ووقت واحد (قوله بشكل هذا
بمثل الضمائر المتصلة) يعني ان تعريف الاداة بما يصلح لان يجز به وحده ينتقض بمثل الضمائر المرفوعة المتصلة كالانصب في
ضربا لكونها قاعة • والقاعل مخبر عنه لانجيز به • وأما الضمائر للتصوية والمجرورة فلا كونها فصلة لا تصلح لذلك أيضاً • فان
قلت المراد عدم صحة الاخبار به باعتبار المعنى ومعنى الضمائر مستقل صالح للاخبار به دون معنى الاداة قافراً • قلت هنا على
تقدير أن يكون عدم صلاحية الاخبار به صفة اللفظ باعتبار دلالة على المعنى • والفاظ الضمائر المذكورة لا تصلح لذلك
قطباً • وانما زاد لفظ المثل لان هذا الاشكال ليس مختصاً بالضمائر فقط بل هو جار في الاسماء اللازمة الظرفية أيضاً فانها تقع
فضلات والمخبر به عمدة في الكلام (قوله وليست لفظة في مرادفة لظرفية) دفع دخل تقريره انه كما قيل في توجيه اسببة
الضمائر ان الالف في ضربا بمعناها وهو صالح لان يجز به فصلاحيه الاخبار اعم من أن يكون بنفسها أو بمرادفها كذلك
لفظة في مرادفة لظرفية وفيها صلاحية الاخبار بوجوده فيلزم أن يكون كلمة في اسماً لاداة • وحاصل الدفع ان لفظة في
ليست مرادفة لاطلاق الظرفية بل هي مرادفة لظرفية مخصوصة معتبرة بين الطرف الخاص والمظروف الخاص كقيام زيد
في الدار فهي غير مستقلة لاحتياجها في الفعل أي الطرفين المخصوصين فلا تصلح للاخبار لابنفسها ولا بمرادفها فلا تكون
اسماً على تقدير الموصوف أيضاً (قوله لم يرد بذلك ان الجوهر وحده دال على تلك الازمنة الخ) يريد بذلك دفع اعتراض يرد
على قول الشارع بل بحسب جوهره ومادته كالزمان • وتقريره اما لا يسل ان جوهر لفظ زمان يدل على الزمان فانه لو كان
كذلك لدل ثواب لفظ زمان كازمن وازمن وازم وغيرها على الزمان أيضاً وليس كذلك • فيقول بيان الفرق بين الكلمة
وبعض الاسماء التي تدل على الزمان بان الدلالة على الزمان في الكلمة ببيتها • وفي هذه الاسماء بجوهرها ومادتها • وحاصل
الدفع ان الشارع لم يرد ان جوهر تلك الاسماء وحده دال على الزمان بل المراد ان لجوهرها أيضاً مدخلا في الدلالة على الزمان
بخلاف الكلمة فان بيتها مستقلة بالدلالة على الزمان • ولادخل لجوهر الفاظها فيها • والدليل على هذا قرينة المقابلة فانه يعلم بها ان
في تلك الاسماء الدالة على الزمان مدخلا لجوهرها أيضاً (قوله فانما تصح في لغة العرب) يعني أن كلمة قضية كلما اتحد الصيغة
في الكلمة اتحد الزمان المفهوم من كون الهيئة مستقلة بالدلالة على الزمان انما هي في لغة العرب دون لغة العجم لانتقاضها
في قولك آمد وآيد • ثم قال وأجيب بان هذا من الاحوال المختصة بلغة العرب التي دونت بها هذه الصيغة لزيادة اعتبارها
وأشار المصنف الى ضعف هذا الجواب حيث أتى بصيغة المجهول • ووجهه أن قواعد الفن عامة غير مختصة بلغة دون لغة على
أنه ليس بجار في لغة العرب أيضاً لان الكلمة المذكورة تدل على تبدل الزمان عند تبدل الصيغة مع أنه ليس كذلك فان صيغة
لم يضل بمعنى ما ضل • وان قلت ان لم يضل ليس بكلمة بل هو مركب من الاداة والكلمة كما أجاب به بعض الاكابر أيضاً • قلت
هذا يوجب أن لا يكون كلمة الهي معنى لفظ لا فصل كلمة بل مركباً من الاداة والكلمة مع انها تعد بالاتفاق كلمة التهي
ومع قطع النظر عن هذا الاتفاق قول أن الهيئة العارضة للكلمة ليست الا ما هي له باعتبار الحركات والسكنات وترتيب
الالفاظ فكون صيغة لم يضل ليس الابداء التي أتى حرف لم قائلها الحاصلة له لا تكون الا بمجموعها • وايضاً أن دلالة
الهيئة المذكورة على الازمنة في الكلمات ليست الا باوضاعها النوعية والوضع النوعي بصيغة لم يضل ليس بالمجموع • فان قلت
اتحاد الصيغة موجب لاتحاد الزمان دون العكس • قلت هذا يتأني لقول المذكور سابقاً من أن هيئة الكلمة مستقلة في الدلالة
على الزمان فانما دالة تامة لاتحاده وعدم الية يوجب عدم الملغول على أنه لا يتم هذا ايضاً فان صيغة المضارع تدل على
زمان الحال والاستقبال مع اتحاد الصيغة لان اشتاء ارادتهما في وقت واحد لا يوجب اشتاء الدلالة عليهما (قوله وبالجملة كل
ملا يصلح معناه حقيقة الخ) يعني أن عدم صلاحية للاخبار المتأخر في الاداة انما هو باعتبار معناه حقيقة لا تأويلاً • وأما
بتأويل المعنى الاسمي فهي تصلح للاخبار بها أو عنها كما يقال للظرفية المخصوصة معنى في أو معنى في ظرفية مخصوصة (قوله

لان اقسام القفط الى الجزئي والسكلي الخ) دليل لجمال هذه القصة مخصوصة بالاسم • وحاصل الدليل أن اقسام القفط بالكلية والجزئية إنما هو بحسب اقسام مناهيهما • ومعنى الاسم مستقل دون معنى أخوه أي السكلة والاداة فان معنى من مثلاً هو ابتداء مخصوص على وجه يكون آلة للملاحظة حال طرفه مثل السبر والبصرة فلا يكون معنى به ومقصوداً بلفظات في قولك سرت من البصرة فلا يكون مستقلاً • وكذا حال السكلة فان ضرب زيد مثلاً يدل على حدث مخصوص ولسبة مخصوصة بينه وبين قاعله ملحوظة على وجه المرآية فلا يكون مناهيه مستقلاً ايضاً • فان قات الاسماء المشتقة كضارب ومضروب تدل على الحدث المخصوص والنسبة المخصوصة كما في زيد ضارب فلا يكون مناهيه مستقلاً ايضاً مع أنه اسم • قلت بينهما فرق خفي وهو أن النسبة في المشتقات إنما هي الى ذات مهمة داخلة في مفهومها فيكون المجموع مستقلاً بالمفهومية فيصلح لان يحكم عليه به بخلاف ضرب مثلاً فان النسبة في الكللات الى ذوات مشخصة خارجة عنها كما قرر في موضعه من أن النسبة الحكيمية في الكللات هي التي لا تحصل ذهنياً وخارجاً الا بذكر القاتل المعين فانها مرآة للملاحظة حال الحدث بالقياس أي القاتل المخصوص فتأمل (قوله واعلم أن الجزئي يقابل الكل الخ) الفرض منه دفع دخل وهو أن اقسام القصة الاولى مجتمعة مع اقسام القصة الثانية فان المشترك قد يكون كلياً بحسب كلا معنييه كالعين • وقد يكون جزئياً بحسبها كريد علماً للشخصين كالسكلي والجزئي غير مختصان بما يكون مناهيه واحداً • وحاصل الدفع أن اقسام القصة الاولى متباعدة بالذات وكذا اقسام القصة الثانية وأما اقسام القصة الاولى مع اقسام القصة الثانية فهي متقاربة بالاعتبار وهسم السكلي والجزئي وان لم يختص بما يكون مناهيه واحداً لكن يمكن هذا التقسيم فيما يكون مناهيه واحداً لا التقسيم الثاني • فلماذا أخذ فيه ما يكون مناهيه واحداً لا على سبيل الاختصاص فاعتبار قيد الحقيقة في قوله وان كان مناهيه واحداً • وان كان كبيراً لازم (قوله يبنى اذا جرد النظر الى مفهوم المركب الخ) اعلم أنه كان مبنى الاعتراض أن يراد بلفظ الاحتمال في قوله يحتمل الصدق والكذب مناهيه القنوي الذي هو في الفارسية (برداشتر) وأن يكون هذا الاحتمال في نفس الامر ولا شك أنه لا خير يحتملها في نفس الامر يتصف بهما فانه اجتماع التيقين • فاجاب البعض ان المراد بالواو الواصلة أو الفاصلة لكن ما رضى به الشارح وقال لا معنى للاحتمال حينئذ فان الصدق أو الكذب على هذا التأويل يكون قطعياً • وقال والحق في الجواب أن المراد احتمال الصدق والكذب بمجرد النظر الى مفهوم الخبر ونسبته الحقني • فحاصل هذا الجواب أن احتمال الصدق والكذب إنما هو بمجرد النظر الى نفس مفهوم المركب بان لا ينظر الى امر خارج عن مفهوم المركب من خصوصية التمكن أو خصوصية الطرفين أو امر آخر فيخبر الله تعالى وخبر رسوله عليه السلام • وقولنا الساء فوقها والكل أعظم من الجزء وغيرها من القطعيات الصادقة داخلة في تعريف الخبر لانها تحتمل الصدق والكذب عند العقل نظراً الى ماهية الخبر مع قطع النظر عما عداها • فان قلت يظهر من قول الشارح لا معنى للاحتمال حينئذ ومن قول الحقني • والحاصل أن الخبر يحتمل الصدق والكذب عند العقل الخ) انهما أرادا بالاحتمال الاحتمال العقلي والامكان الذهني • وقد علم أنه كان مبنى الاعتراض مناهيه القنوي والاحتمال النفسي الامرى المتبادر من الكلام فان لزوم اتصاف الخبر بالصدق والكذب سماً على التعريف المذكور ليس الا بأخذ مناهيه القنوي • وأما الاحتمال العقلي والامكان الذهني فعلاً لا يستلزمان الوجود فضلاً عن الاجتماع • فهذا الجواب ليس موافقاً لاعتراض المترض ومع هذا هو خلاف المتبادر من الكلام • قلت ليس كذلك بل مراد الشارح والحقني في هذا الجواب الحق هو الاحتمال القنوي المتبادر من الكلام لكن غرض الحقني أن هذا الجواب مبني على أن بمجرد النظر الى نفس مفهوم الخبر وماهيته من حيث هي • وهي نبوت شيء أو نفيه عنه ولا يتوهم أن هذا الجواب على تقدير حل لفظ الاحتمال على مناهيه القنوي يستلزم اجتماع الصدق والكذب وهو اجتماع التيقين لان امتناع اجتماعهما بالنظر الى كونهما تيقين في نفس الامر وهو خارج عن نفس مفهوم الخبر وماهيته • وقد سار انه لا نظر في احتماله الى الخارج لى خارج الخبر أو الواقع • ويمكن أن يقال أنه لا يجب على الجيب أن يبنى كلامه على مبنى اعتراض المترض فيمكن حل لفظ الاحتمال على الاحتمال العقلي أي يجوز عد العقل أن يكون صادقاً وكاذباً بمجرد ملاحظة نفس الخبر فتأمل (قوله فان كل ما بغرض في الخارج الخ) دليل على عدم إمكان صدق اللاتيني على شيء

شيء من الأشياء في الخارج والذهن • وإنما قال بفرض اتباعاً لمذهب الشيخ من أن المتبر في المحصورة اتصاف ذات الموضوع بالوصف المتواتر بالفعل بحسب الفرض • وقال بعضهم أنه إنما قال ذلك ليتضح عدم إمكان صدق اللاتشيء على شيء من الأشياء بخلاف ما إذا قيل كل ما هو في الخارج فإنه يوجب أن لا يكون اللاتشيء صادقاً بالفعل على شيء من الأشياء لعدم إمكان صدقه عليه • أقول أنه لا دخل لزيادة قيد الفرض فيه بل ليس عدم إمكان الصدق والالاف له صدق عليه شيء صدق اللاتشيء عليه يستلزم اجتماع التقيضين سواء كان موجوداً في الخارج في نفس الأمر أو موضوعاً إليه بل زيادة قيد الفرض لفرض شمول الأشياء المفروضة في الخارج أو الذهن فإن كل شيء فرض فيه لا يمكن أن يكون لاتشيء بل هو شيء • فإن قلت هو شيء في الفرض ولا شيء في الواقع قلت مفهوم اللاتشيء أعم من الواقع وغير الواقع فاهو شيء في الفرض كيف يكون لاتشيء مطلقاً • فإن قلت السكيات الفرضية داخلة في مفهوم السكياتي وكل مفهوم شيء فيلزم أن يكون اللاتشيء شيئاً • قلت الكلام في أن اللاتشيء لا يصدق على شيء وكون اللاتشيء فرداً لمفهوم السكياتي لا يوجب ألا كونه فرداً لشيء ولا استعالة في كون الشيء فرداً لقبضه • فإن قلت كونه فرداً لشيء يستلزم صدق الشيء عليه لأن كل كلي يصدق على أفرادهِ وهو يستلزم اجتماع التقيضين فيكون محالاً • قلت اجتماع التقيضين أن يصدقاً معاً على شيء واحد آخر لا أن يصدق أحد على آخر فإن مفهوم مطلق المفهوم يصدق على مفهوم سلبه • فصدق الشيء على اللاتشيء لا يوجب الاستعالة فاقهم وانغمز وأه من خواص هذه الحاشية (قوله فالمتبر في أفراد السكياتي إمكان فرض صدقه عليها) فيه بحث اذ كلية المفاهيم المستعانة الصدق كاللاتشيء • واللا يمكن بالامكان العام إنما هي بحسب تجوز العقل • والتجوز العقلي لا يستلزم الوجود حتى يقال أن من أفراد السكياتي ما يمتنع صدقه عليه في نفس الأمر اذ ليس لها وجود أصلاً فضلاً عن بحث إمكان صدق السكياتي أو امتناعه على أنه أن كان المراد من لفظ الفرض في هذا القول الفرض النفس الأمري والتجوز العقلي بحسب نفس الأمر • فالقول لا يجوز أصلاً صدق اللاتشيء على شيء من الأشياء الموجودة في الخارج أو في الذهن فكما أنه يمتنع الصدق في نفس الأمر كذلك يمتنع فرض صدقه فرضاً مهيماً وإن كان المراد من الفرض مطلق الفرض أعم من أن يكون مهيماً أو لا • فهذا الفرض موجود في الجزئي أيضاً • فالتحقيق أن المتبر في السكياتي هو إمكان فرض الأفراد في نفس الأمر بحسب نفس مفهوم السكياتي مع قطع النظر عن الخارج سواء كان له أفراد في نفس الأمر أو لا وأعم من أن يجوز فرض العقل في نفس الأمر بل يحاط امر آخر أم لا فأنط السكياتي على جواز فرض العقل في نفس الأمر عند ملاحظة نفس مفهوم السكياتي مع قطع النظر عما عداه • ولا شك أن هذا الفرض صحيح في نفس الأمر في نفس مفهوم السكياتي بخلاف الجزئي لأن نفس مفهومه يابى الكثرة لدخول الشخص في مفهومه فلا يمكن الفرض المذكور فيه • وإنما قال الحاشية إمكان فرض صدقه لأن السكياتي لا يقتضي فرضه بالفعل بل إمكان الفرض كاف فيه (قال والمراد بتمام الجزء المشترك بين الماهية وبين نوع آخر الخ) ألفرض منه تشرع تمام الجزء المشترك بين المتبر فيه امران (أحدهما) كونه مشتركاً بينهما (وثانيهما) كونه بحيث لا يكون جزء مشترك بينهما خارجاً عنه • وأما اعتبار وحدة النوع الآخر فهو ليس بضروريه بل يعم من أن يكون تمام المشترك بينهما وبين نوع آخر أو نوعين آخرين أو الأنواع الأخر فليس ذكر نوع آخر على سبيل التقييد بل لأجل أن هذا التقدير كاف في تحقق الجنسية فإنه أقل مرتبة الاشتراك فلا يرد أنه يلزم على قول الشارح وبين نوع آخر أن يكون تمام المشترك بينهما وبين نوع آخر أو الأنواع داخلاً في أو لا يكون يعني يكون خارجاً عن الجنس وداخلاً في الفصل وهو باطل (قوله فالمتبر في مطلق الجنس أه) أي لا يشتر في كونه جنساً مطلقاً كونه تمام المشترك بينهما وبين جميع ما يشاركها في هذا الجنس فإن الجسم الثامي مثلاً تمام المشترك بين الإنسان وبين النباتات دون الحيوانات وهو جنس للإنسان ولو كان بعيداً بقول الشارح في بيان الشق الثاني أو لا يكون معناه لا يكون تمام المشترك بين الماهية وبين نوع ما أصلاً يدخل الأجناس البعيدة في الشق الأول أي في قوله أما أن يكون (قوله فالجزئي الحقيقي لا يكون مقولاً ومحمولاً على شيء أصلاً وجهه أن الحمل يقتضي اتحاد الوجود ولا يمكن أن يكون وجود واحد قائماً بالهكوكم عليه وبه لامتناع قيام الفرض الواحد بمحملين والا لا يكون العرض عرضاً فلا بد أن يقال أن معنى اتحاد الوجود ليس إلا أنه لأحدهما بالاصالة وللآخر بالتبعية بأن يكون أحدهما

منشأ لانزاع الآخر • وقد تخفى ان الجزئي هو الموجود اصالة والامور الكلية منتزعة عنها • واذا ثبت هذا فالحكم بتخاذ الامور الكلية مع الجزئي يكون صحيحاً بدون التمسك • فالجزئي يكون محكوماً عليه لا محكوماً به لان المحكوم عليه يكون أصلاً لا المحكوم به وفي صورة التمسك يلزم أن يكون الانزاعي منشأ لانزاع منشأ وهو باطل • وأورد بعضهم على قول امتناع حل الجزئي بصحة قولنا بعض الانسان زيد وقال لا مانع من حل الجزئي على الكلي لان التناثر الذهني والاعاد الخارجيه كاف في صحة الحل وهو موجود ههنا • فاجاب بعضهم بان هذا الحل بمعنى زيد بعض الانسان لكن هذا ادعاء محض لا يقطع مادة الاشكال والحق في الجواب أن المحكوم عليه في هذا القول ليس أمراً كلياً بان يراد من بعض الانسان أعم من زيد وعمرو وبكر والا لا يكون الحل صحيحاً لاستزاده صدق زيد على عمرو فلزوم اتحادهم بعض الانسان الكلي الصادق على عمرو ايضاً فيكون المراد به أمراً جزئياً لا محالة لكن لا يراد منه جزئي آخر غير زيد لتباينها فيكون المحمول فيه عين الموضوع ويكون حل الجزئي على نفسه في الواقع لاعلى الكلي • فان قلت يكون هذا الحل على هذا كحل زيد زيد مع أنه فرق بينه وبين حل بعض الانسان زيد فان الاول أولى والثاني متعارف • قلت هذا في ظاهر اللفظ وفي الحقيقة ليس هو حلاً أولياً لان المراد من بعض الانسان هو زيد لا المفهوم الكلي كما مر فيكون كحل زيد على زيد فان ارادة الكلية والعموم من لفظ بعض الانسان يجمع صحة حل زيد عليه لانه لو يكون عاماً وكلياً يصدق على عمرو ايضاً والا لا يكون عاماً فان صح حل زيد عليه بهذا المعنى يلزم أن يكون الخاص عاماً وهو كما ترى • فان قلت من قال انه بمعنى زيد بعض الانسان يلزم عليه ايضاً مع قطع النظر عن ادعائه صدق زيد على عمر لاتحاد المحمول أي بعض الانسان مع زيد فهو صادق على عمرو ايضاً فيكون متحداً معه ومتحداً للتحد متحد • قلت هذا يستلزم امتناع صحة حل الكلي ايضاً مع أنه يصح زيد انسان بلا ريب • والوجه أن الاتحاد في حل الكلي ليس الا لكون الجزئي منشأ لانزاعه • فهذا الكلي وان كان في نفسه عاماً لكنه من حيث كونه منتزعا عن زيد لا يصدق على عمرو فلم يلزم الاتحاد بين زيد وعمرو وتبين الفرق ايضاً بين زيد بعض الانسان وبعض الانسان زيد فان الاخير عكس الاول فأمل قوله • والا فلا حل من حيث المعنى • أي ان اريد يزيد ذلك الشخص المعين وهذا ايضاً اشارة الى ذلك الشخص فلا يكون هذا الحل صحيحاً لانه يلزم حينئذ حل الشيء على نفسه بلا تباين أصلاً وفي تعريف الحل اتحاد المتباينين الخ فلا بد أن يراد به مسمى يزيد وهو كلي فيكون حل الكلي على الجزئي لا الجزئي على الكلي • هذا ما قاله المحقق • وأنا أقول أن تعريف الحل اتحاد المتباينين في نحو من التمثل بمسب نحو آخر من الوجود وهو على قسمين (أحدهما) حل أولى (والثاني) حل متعارف فطلق الحل يشملهما • وقولنا هذا زيد ان أشير بلفظ هذا فيه الى زيد لا يكون الا بمعنى زيد زيد وهو حل أولى يشترط فيه تباين في نحو من التمثل ولو بتعدد الاتفات فلا يكون حل الشيء على نفسه بلا تباين أصلاً فانكار صحة مطلق الحل شيء عجيب • ولقد قال اهل التحقيق ان الحل ان كان بتعدد الاتفات ويكون هذا حجة قبيحة للموضوع والمحمول أو أحدهما يكون الحل صحيحاً اجماعاً • ولعل المحقق اراد اني الحل المتعارف لانه هو المتعارف في العلوم نكزة استعماله فصحة الحل الاولى في حكم عدمها لعدم افادته (قوله أي لا أخص مطلقاً ولا من وجهه) لما كان اشرار أطلق لفظ اخص مطلقاً وكذا لفظ أهم فهو شامل لأخص مطلقاً ومن وجهه واعم مطلقاً ومن وجهه وكل أخص من وجه أهم من وجهه فيكون نفي الاخص من وجهه مستلزماً لنفي الاعم من وجهه • فاعترض عليه بلزوم التكرار بان نفي الاخص من وجهه هو نفي الاعم من وجهه فلا قائمة في ذكره بدمه وكذا في قوله والاعم يلزم تكرار قوله ولا أخص لان كل أهم من وجهه فهو أخص من وجهه فنفية يستلزم نفيه • فدفعه المحقق بوجوب الاول ان المراد بالأخص مطلق الاخص فهو شامل لنحوي الاخص وبالإعم الاعم المطلق لان وجهه قائم قد دخل في نفي مطلق الاخص فلا يلزم التكرار • والثاني ان يرد بالأخص المطلق لا من وجهه وبالإعم أعم مطلقاً شاملاً للاعم المطلق والاعم من وجهه فنفية الاخص من وجهه داخل فيه لا نفي الاخص المطلق فلا تكرر (قال لوجود الاعم بدون الاخص) أي ان كان الجزء المشترك أخص من تمام المشترك يكون تمام المشترك أهم منه وكل أهم يوجد بدون الاخص والا لا يكون أهم فيلزم ان يوجد تمام المشترك بدون هذا الجزء المشترك وهو باطل لانه يستلزم وجود

الكل بدون الجزء . وهو محال هذا تقرير كلامه على نحو مراده لكن يرد عليه ان عطف قوله ولا أخص على قوله لا جائز أن يكون مبنيًا يستلزم أن يكون المعنى ولا جائز أن يكون أخص فجواز كونه أخص لا يستلزم وجود الأعم بدون الأخص بل جواز وجوده قبله منه جواز وجود الكل بدون الجزء لا وجود الكل بدون وجوده فان الجواز لا يستلزم الوجود . ويرد الاشكال على هذا في قوله ولا أعم أنه بان جواز عموميته لا يستلزم وجوده في نوع آخر حتى يلزم التسلسل وهذا أصعب الاشكالات فيكون تقدير مقدمة أخرى لازماً وهي انه لو كان جائزاً لما لزم من فرض وقوعه محال (قوله) وأما تمام المشترك فلا يصدق على نفسه (الح) الفرض منه بيان عمومية بعض تمام المشترك وخصوصية تمام المشترك فلا تحقق نوع بإزاء تمام المشترك بل يوجد تمام المشترك في كل نوع يوجد فيه بعض تمام المشترك ويكون عمومية بعض تمام المشترك لانه صادق على تمام المشترك وهذا النوع وتمام المشترك لا يصدق الا على هذا النوع لانه لا يصدق على نفسه صدق الكل على الجزئي فانه يوجب كونه فرداً نفسه فيكون لبعض تمام المشترك فردان ولتمام المشترك فرد واحد فيكون أعم (قوله اذ لا يكون الشيء فرداً نفسه) يعني اذا لوحظ الشيء في نفسه بلا اعتبار أمر آخر فلا يرد المفهوم مفهوم فان الموضوع في هذا القول لوحظ مع الخصوصية فيكون المعنى المفهوم الخاص فرد لمفهوم عام والا لا يكون فيه حل الكل على الجزئي بل يكون هذا الحل حلاً أولياً وهو لا يفيد الفردية (قوله) وأجيب بما تقرر الكلام (الح) حاصله بيان حصر جزء الماهية في الجنس والفصل بمختلف النسب واعتبار نوع مبين لتمام المشترك . وتقرير ما نقول بأن جزء الماهية لا يخلو عن حالين اما أن يكون تمام المشترك اولاً • الاول الجنس • والثاني اما أن لا يكون مشتركاً أصلاً بل يكون مختصاً بالماهية كالناطق فهو فصل للماهية • واما أن يكون مشتركاً بينها وبين نوع آخر مبين لها فيختل لا بد أن يكون بعضاً من تمام المشترك بينهما لا تمام المشترك والا لا يكون ثانياً بل أولاً وهو خلاف المفروض ويكون هنا تمام مشترك بينها وبين نوع مبين لها بالضرورة ويكون بعض المشترك هنا جزئيه وبعضه • ثم هذا البعض على حالين اما أن يكون مختصاً بتمام المشترك ولا يوجد في نوع مبين لتمام المشترك أو يوجد فيه ويكون مشتركاً بينهما • فالاول يكون فصلاً لتمام المشترك وتمام المشترك جنس للماهية فيكون ميمزاً للجنس عن جميع أعياره وجميع افعال الجنس بعض أفعال الماهية فيكون ميمزاً للماهية في الجملة أي عن بعض مشاركتها فان الانسان مثلاً أخص من الحيوان وقيضه أعم من قضيضه فكذلك يوجد لا حيوان يوجد لا انسان بدون العكس • فيكون تمام أفعال الجنس بعض أفعال الماهية قطعاً فيكون فصل الجنس فصل الماهية أيضاً أي ميمزاً عن بعض مشاركتها . وأما الثاني فلا يمكن أن يكون تمام المشترك بين الماهية وبين هذا النوع بل يجب أن يكون بعض تمام المشترك بينهما والا يلزم أن يكون داخلاً في القسم الاول فيكون هنا تمام مشترك آخر غير تمام المشترك الاول لانه قد فرض هذا النوع مبنيًا لتمام المشترك الاول . والشيء لا يوجد في مبادئه فاندفع قول المترشح انه يجوز أن يكون تمام المشترك الاول موجوداً أيضاً في هذا النوع ويكون بعض تمام المشترك عاماً أيضاً لصدقه على هذا النوع وعلى تمام المشترك وعدم صدق تمام المشترك على نفسه قائل (قوله انجبه) أن يقال جواب لقوله اذا قيل حاصله أن الجواب المذكور ناقص لورود اعتراض قوى عليه وهو أن المقصود لزوم التسلسل على تقدير كون بعض تمام المشترك أعم من تمام المشترك وهو لا يلزم بل ينقطع السلسلة بعد تمام المشترك • الثاني لانه اذا فرض نوع مبين لتمام المشترك الثاني حسب ما أوجب به الحجب ان بعض تمام المشترك اما أن يكون مشتركاً بين تمام المشترك الثاني وبين نوع مبين له أولاً فالثاني فصل لتمام المشترك الثاني والا لا يكون الا بعض تمام المشترك لان كونه تمام المشترك خلاف المفروض فلا محالة يكون تمام مشترك ثالث بين الماهية وبين النوع المذكور غير تمام المشترك الثاني لان هذا النوع مبين لتمام المشترك الثاني فكيف يوجد هو فيه لكن يمكن أن يكون هذا الثالث بينه هو الاول لان المباشرة انما هي بين الثاني والثالث لا الاول والثالث فبجاء وحدة الثالث والا لا يكون نوعان متباينين متباينين للماهية ويكون كل منهما مشاركاً للماهية في تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع ولا يوجد ذلك في النوع الآخر ويوجد بعض تمام المشترك في كل من النوعين مثلاً بإزاء الانسان الفرس والشجر وتمام المشترك بين الفرس والانسان الحيوان وبين الشجر والانسان الجسم النامي المنتصب القائمة في الفرس • والجسم النامي

بعض تمام المشترك الذي هو موجود في كل واحد من الفرس والشجر • وأعم من الحيوان والجسم انهماي المتصّب القائمة لوجوده في الشجر والفرس فبعض تمام المشترك الثاني اما أن يكون تمام المشترك بين الماهية وبين النوع الذي هو بزاء تمام المشترك الثاني أو يكون بعضاً من تمام المشترك بينهما لا جائز أن يكون أولاً لانه خلاف المفروض • وعلى الثاني يحصل تمام مشترك ناك هو بينه الاول (قوله فلا يدفع له الا اذا ثبت الخ) هذا الحصر ادعائي والمفروض منه اثنيته على قوة الاعتراض وقال الفاضل القوشجي • ويمكن دفع الاعتراض من غير بناء على تلك القاعدة بان يقال هذا الجزء الذي هو بعض تمام المشترك يكون مشتركاً بين الماهية وكلا النوعين المذكورين • فاما أن يكون تمام المشترك بين تلك الا انواع الثلاثة أو بعضه لا سبيل الى الاول لانه خلاف المقدر ولا الى الثاني لانه يلزم أن يكون هناك تمام مشترك ناك بين تلك الماهية وذلك النوعين المذكورين ويكون ذلك الجزء المذكور بعضاً منه وينقل الكلام اليه فيلزم أن يكون هناك تمام مشتركات غير متناهية يكون كل منها أمم مطلقاً من الآخر انتهى • وفيه بحث لانه ان أراد من كلا النوعين مجموعهما فلا يلزم من كون ذلك الجزء الذي هو بعض تمام المشترك تمام المشترك بين الا انواع الثلاثة خلاف المفروض لان المفروض عدم كونه تمام المشترك بين الماهية وبين نوع يحصل ومجموع النوعين ليس نوعاً محصلاً وان أراد كل واحد منهما فلا نسلم لزوم تمام مشترك ناك فاقبل (قوله الا اذا ثبت الخ) أي لا يمكن دفع هذا الاعتراض الا اذا ثبت امتناع كون الجنسين لمساهية واحدة في مرتبة واحدة • وقالوا في اثباته انه لو أمكن هذا لم يحصل كل واحد من الجنسيتين بالفصل وحده والا يلزم خلو النوع من الجنس فان الجنس الآخر أيضاً جنس له بل كل منهما يحصل بالفصل والجنس الآخر فلزم حصول المجموع من المجموع ويكون تحصيل كل منهما موقوفاً على الآخر وهو يستلزم الدور وفيه اعتراضات عديدة يفتي بيها الى الاطاب (قوله اذ من جملة الماهيات ماهو بسيط) يعني ان الجزء الذي ليس تمام المشترك بل بعض المشترك لا يمكن ان يكون مشتركاً بين الماهية وبين جميع ماعداها لان كل مركب ينتمي الى البسيط وكل كثرة لا بد لها من الواحد فانه مبدأ الكثرة والبساط لاجزه لها فلا يكون الجزء المذكور مشتركاً بين الماهية وبين هذا البسيط فيكون مميزاً لها عنه ويميز الماهية هو الفصل فانخصر جزء الماهية في الجنس والفصل ثبت المطلوب بهذا الدليل الآخر (قوله الا ان يقال المراد به الماهية الخ) يعني لفظ في الجملة منطلق بالماهية والمراد به مطلق الماهية سواء كانت من حيث هي أو مأخوذة مع الوجود وجيشه لا يرد الاشكال أصلاً ويكون له معنى محصل ويكون حاصل جواب الشارح ان اللازم ما يمتنع اعتكاه عن الماهية مطلقاً فلازم الوجود ماهو لازم للماهية المأخوذة من حيث الوجود ولازم للماهية ماهو لازم للماهية من حيث هي فلا يلزم قسم الشيء الى نفسه وإلى غيره ولعل المحيى أشار الى هذا حيث أجاب بعنوان آخر وقال فالاول الذي يشير الى محته أيضاً (قال فان من تصور الاربية الخ) يعني ان الاقسام يتساوين لازم بين الاربية لحصول الجزم بمجرد تصورها فان قلت لا يلزم من تصورها تصور التزوم فضلاً عن الجزم به فكيف يكون تصور الاربية والاقسام يتساوين كافياً في جزم التزوم (قلت) المراد بالجزم بالزوم الجزم بوقوع النسبة بينهما بالضرورة فن تصور الاربية والاقسام يتساوين يجزم بان الاربية منقسمة يتساوين بالضرورة (قوله فيصير التميز بين حدودها ورسومها) وجه عسرته صعوبة امتياز القضايا عن العرضيات فان الجنس يتلبس بالعرض العام والفصل بالخاصة • ولهذا قال الشيخ ان معرفة الحدود والرسوم في غاية الصعوبة • وقال صاحب المتبهي في غاية السهولة لان الحدود حدود الاسماء وهي أسئلة الامور المعقولة لذا فلا بد ان يتفق الجزء المشترك والمميز وهما الجنس والفصل • وقال الامام منتصفاً بينهما ان المراد ان كان تشریح مدلول الاسم فتقول صاحب المتبهي معتبر وان كان تفصيل الماهية الموجودة في نفس الامر وامتيار أجزائها في الواقع فالحق ما قاله الشيخ (قوله فلا يتدرج تحت الواجب) هذا تخريج على الشق الثاني من شق الاعتراض على قول الشارح (وأما ان يكون تمتع الوجود في الخارج أو يمكن الوجود فيه) وحاصله انه ان كان المراد بالامكان الامكان العام فيكون شاملاً للتعين أيضاً ولا يكون ذكره مقابلاً له حيث ذهباً وان كان المراد به الامكان الخاص يخرج منه الواجب لانه سلب الضرورة عن الطرفين أي الوجود وعدمه والواجب ضروري الوجود • وحاصل ما أجاب به المحيى ان المراد بالامكان العام القيد بمجاوب الوجود أي يعتبر فيه

سلب ضرورة المدم فلا يكون شاملاً للمتع لان المدم فيه ضروري ويشمل الواجب لعدم ضرورة المدم فيه (قوله أجنب بتخصيص الدعوى بالكليات الصادقة الخ) يعني ليس المقصود بيان النسب في الكليات مطلقاً بل هو مخصوص بالكليات الصادقة على شيء أو أشياء في نفس الامر أو التي يمكن صدقها في نفس الامر ففروج اللائي واللامكن بالامكان العام عنها لا يضر وقال بعضهم ان المعبر في مفهوم النسب امكان فرض الصدق لا الصدق في نفس الامر لان التقيض لكليتين متساويين كليان والسكلي ما يفرض صدقه • ولهذا يصدق تعريف السكلي على الكليات الفرضية • ويمكن للعقل ان يفرض كلاهما صادقاً على كل ما يصدق عليه الآخر فيكون فيها نسبة التساوي صحيحاً وان لم يصدق في نفس الامر • فأجاب الحق الفنازاني ان هذا يستلزم ان يكون التباينان متساويين فانه يمكن هذا الفرض فيها أيضاً وان لم يكن في نفس الامر صحيحاً (قوله انه ان يقال السالبة للمدولة المحمول أهم من الموجبة المحصلة) وجهه ان السالبة لا تحضي وجود الموضوع والموجبة تقتضي فان صدق بعض الانسان ليس بلا ناطق لا يستلزم صدق بعض الانسان ناطق لجواز ان يكون موضوع هذه السالبة المدولة المحمول مدوماً فلا يكون ناطقاً ولا لاطقاً لان السلب الذي هو جزء المحمول فيه نوع من الثبوت • وثبوت الشيء لشيء فرع ثبوت المتيث له فاذا المسم هو لا يثبت له شيء وجودياً محضاً كان أو عدماً ثابتاً • وحاصل هذا اليراد انه لا يلزم صدق الاخص بدون الاعم ان لم يكن قبيض الاخص أهم لان عدم صدق كل لحيوان لانسان اما يلزم صدق بعض اللاحيوان ليس بلا انسان وهو لا يستلزم صدق بعض اللاحيوان انسان لا سر (قوله وان تمكنت الخ) يعني ان قلت في جوابه ان عدم صدق اللاانسان والانسان على بعض اللاحيوان يوجب ارتفاع التقيض وهو محال فيجب على تقدير عدم صدق أحدهما صدق الآخر • قلنا في ترديدك ان اللاانسان المحمول في السالبة المدولة هو قبيض الانسان لاعتبار الصدق لانه في حالة الافراد • ثم حكم ببله والانسان المحمول في الموجبة صادق على موضوعه فلا يحفظ هو باعتبار الصدق وقبيض الشيء باعتبار مفهومه غير نقيض باعتبار صدقه فلا يلزم ارتفاع التقيض فتأمل غاية التأمل فانه من المزالق (قوله ثبوت المدعي) يعني ان لم يقيد التباين بالسكلي في قبيض العام وعين الخاص الذين بينهما عموم وخصوص من وجه لا يثبت المدعي وهو انه ليس بين قبيضي العام والخاص من وجه عموم أصلاً لان مطلق التباين يشتمل التباين الجزئي أيضاً أي صدق كل واحد من الشئيين بدون الآخر في الجملة سواء تصادقا في بعض الاوقات كما في الصوم من وجه أولاً كما في التباين السكلي فهو شامل للعموم من وجه ولو من وجه • والفرض انه ليس للعموم بين قبيضي العام والخاص لزوماً كاللاحيوان والانسان فانهما متباينان مع انه كان بين الحيوان والانسان عموم من وجه (قوله لانا قول المايينة الجزئية منحصرة الخ) يعني ان المايينة الجزئية لا توجد الا في المايينة السكلي أو للعموم من وجه فلا تكون خارجة عن النسب الاربع فاعتراض لزوم عدم انحصار نسبة الكليات في الاربع ساقط • فان قلت لم تكن حينئذ نسبة خاصة من النسب الاربع والمقام يقتضي بيان نسبة خاصة منها بين قبيضي العام والخاص من وجه • قلت الامر هكذا لكن لا كانت المايينة الجزئية راجعة الى قسمين مخصوصين منها على الترتيد فكانت نسبة مخصوصة منها (قوله ولا بد في الاضافي من الاندراج بالفضل) اعلم انه لما كان للجزئي والسكلي قسمان حقيقيين واذن وقد ظهر الفرق بين الجزئي الحقيقي والاضافي بيان المصنف ولم يظهر الفرق بين السكلي الحقيقي والاضافي ببيان صريحاً فتصدى الشارح • وقال السكلي الاضافي هو الاعم من شيء آخر وان فهم هو من قول المصنف في تعريف الجزئي الاضافي (كل اخص تحت اعم) اعترض عليه بان قولك الاعم من شيء آخر ان كان بمعنى الصالح لفرض الاشتراك بين كثيرين فهو السكلي الحقيقي وان كان غير ذلك فهو ليس بسكلي فضلاً عن ان يكون اضافياً • فأجاب الحق المندقق ان معنى السكلي متبر في الاضافي أيضاً لكن للمعول في السكلي الاضافي اندراج شيء آخر تحته بالفضل في نفس الامر حتى يكون صادقاً عليه بالفضل وليس السكلي الحقيقي الا ما يصلح لان يندرج تحته شيء آخر بحسب فرض العقل اعم من ان يكون ذلك الاندراج في نفس الامر ام لا لكلي الاضافي اخص من السكلي الحقيقي مطلقاً بكون نسبة الجزئي الحقيقي والاضافي • قال في تعريف الجزئي الاضافي نظر حاصل النظر ان تعريفه بالخاص تحت العام يضي الى ذكر احد المتضايفين في تعريف المتضايف الآخر لان تعقل الخاص يحتاج الى تعقل العام وتعقل العام بالعكس وذلك لا يجوز لانه يستلزم تقدم الشيء على نفسه (قوله قابل التضاضاف) اعراض القابل بين المفهومين

هو امتناع اجتماعها في محل واحد من جهة واحدة وهو على أربعة أقسام لأنها ان كان لوجودين يشوب ثقل أحدهما على الآخر فهو قابل التضاييف وهو على قسمين أحدهما حقيقي والآخر مشهورى كما في الكمية والجزئية والجزئى والكلى فان الاول حقيقي والثاني مشهورى وان كانا وجوديين غير ذلك فهو قابل التضاد كما في السواد والياض وان كان أحدهما وجوديا والآخر عديما ويكون محل المدعى قابلا لوجودى فهو قابل السدم والملكة والا فهو قابل الإيجاب والسلب (قال وهذا منقوض بواجب الوجود) المراد به ذاته ومصادقاته للشخص لا للمفهوم الكلى وحاصل النقض ان قولك كل جزئى حقيقى جزئى اضافى ليس بصحيح لان ذات الواجب الوجود جزئى حقيقى وليس بجزئى اضافى والا يلزم ان يكون ذاته الشخص مندرجا تحت الملاحة الكلية وحيث اذا ما ان يكون الشخص عيناً فيلزم اتحاد الجزئى والكلى واما ان يكون زائدا عليها فيكون غيرها وهو باطل لانه خلاف ماقرر في الحكمة من عينيه في الخارج والذهن لا كباثر الاشخاص التى يمكن تحليلها الى مائة كلية وتنقسم في الذهن بقول من قال ان تنقسم الواجب عينه في الخارج لافى الذهن وحيث لا يتمتع كونه مندرجا تحت الملاحة الكلية للمرأة عن الشخص في الذهن وهو مطلق مفهوم الواجب الكلى ليس الانشائي من خرافة عقله وقلة تأمله لان عينه الشخص لذاته الشخص تاتى عن حصوله في الذهن خاليا عن الشخص فانه بوجوب خلوه عن ذاته وثبوت الشيء لذاته واجب والا يلزم سلب الشيء عن نفسه والحاصل انه لا يكون هو حاصله فى على هذا التقدير فاقبل (قوله بل لا يقل الا بوجوده كليتة يعنى لا يمكن ثقل ذات الواجب تعالى الا بصفاته الكالية الكلية كالزاق والحائق وغيرها لكونها منحصرة في ذاته الشخص فتكون مرأة تشغله بواسطة علم انحصارها في ذاته فهذا العلم علم بالوجه والوجه كلى فالعلوم به ايضا كلى في الاصل لاتحاد العلم والمعلوم بالذات وعلم ذاته الشخص ليس الا بعلم انحصاره فيه فتدبر (قوله ورد بان معنى الجزئى) يعنى ليس معنى الجزئى ما يحصل في العقل ويكون مانعا فيلزم امتناع جزئية واجب الوجود لعدم امكان حصوله في العقل بل ما يكون بحيث لو حصل في العقل لكان مانعا وان لم يحصل فيه او لم يكن حصوله فيه لان امكان حصوله فيه ليس ماحوفا في معناه فيصدق الجزئى الحقيقى هذا المعنى على الواجب فان قلت ان مناط الكلية والجزئية هو الوجود الذهني لانها من المقولات الثانية فكيف لا يكون الحصول في الذهن ماحوفا في مفهومها قلت لاشك انها من المقولات الثانية وقد شرط فيها الوجود الذهني لكن الفرض ان مدار الكلية والجزئية ليس على الحصول في الذهن بل على حصوله او امكان الحصول فيه بد فرض الحصول فيه كافها فقد اخذ الحصول في الذهن في مفهومها لكنه اعم من ان يكون على سبيل التحقيق او على سبيل الفرض والتقدير فلا يتأى لحاظ تلك الحيثية كونها من المقولات الثانية واعتبار هذه الحيثية واجب اثلا يخرج الامور الغير الحاصلة في الذهن بالفصل وما يتمتع حصوله فيه عن الكلية والجزئية وهو اللائق بسوم قواعد الفن والا يلزم الوساطة بين الكلى والجزئى وهو باطل بالاتفاق فان قلت هما قسمان للتصور وهو قسم للم فليزم الحصول بالفصل قلت لحاظ الحيثية المذكورة وموجود هنا ايضا أي ان علم يكون هكذا والا يلزم توقف كون الشيء كليا على علمنا به وهو كما ترى (قال واما تنقيح القول بالاولى الخ) أي تنقيح المصنف في تعريف الاضافى بالاولى حيث قال في تعريفه كل ماحية يقال عليها وعلى غيرها الجنس قولاً اولياً لاجراج الصنف وهو النوع المقيد بصفات عرضية كلية كالرومي والتركى فانه كلى يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو كما اذا مثل التركى والفرس ما هما كان الجواب الحيوان لكن ليس قوله على التركى اولياً أي بلا واسطة بل بواسطة حل الانسان عليه فلا يكون الصنف نوعاً اضافياً لكن يرد عليه ما أورده المحشى من انه يلزم على هذا ان لا يكون النوع السافل نوعاً اضافياً بالقياس الى الجنس العالى والمتوسط فان حلها عليه بواسطة الجنس السافل لا قولاً اولياً (قوله وذلك لان النوع الحقيقى الخ) المقصد منه اثبات الملازمة المفهومة في قول شارح (والا لكان النوع الحقيقى جنساً) يعنى ان تكن هذه المراتب المذكورة في النوع الحقيقى ايضا كالتوابع الاضافى لزم ان يكون النوع الحقيقى جنساً وهو محال وبما ان فرض المراتب المذكورة بالترتيب في النوع الحقيقى يستلزم ان يكون نوع حقيقى فوق نوع حقيقى آخر أو نمته وليس النوع الحقيقى الا ما يكون تمام الملاحة لجميع افرادها فالنوع الحقيقى الذي هو فوقه لا يمكن ان يكون تمام الملاحة المختصة لجميع افرادها والا لا يكون

التويع الذي هو تحت تمام الماهية بل مشتقاً على أمر زائد كلي على حقيقة الأفراد والزائد الكلي هو العارض الكلي فلا يكون هذا نوعاً حقيقياً بل صفاتاً (هـ) وان لم يكن التويع الفوقاني المذكور تمام الحقيقة المختصة بل تمام الحقيقة المختصة هو التويع فلا يكون هو نوعاً لانه حينئذ يكون تمام الماهية المشتركة وتتمام الماهية المشتركة يكون جنساً لنوعاً ثبت ان التويع الحقيقي لا يكون الا واحداً وهذا هو الحق فلا يتوهم انه لا يلزم على هذا كونه جنساً بل اللازم ان يكون شيئاً واحداً ماهيتان أو عدم بقاء التويع الحقيقي نوعاً حقيقياً لان مقصود الشارع لزوم كون التويع الحقيقي جنساً على تقدير لحاظ الترتيب بينهما لا مطلقاً (قال لان بعض مقوم السافل مقوم للعالي) يعني ان الجنس العالي مقوم للسافل فقومه يكون مقوماً للسافل أيضاً لان جزءه الجزء جزء كما في الجسم النامي والحيوان فحصل منه قضية كلية اعني كل ما هو مقوم للعالي فهو مقوم للسافل لكن لا يصح عكسه كلياً والا لم يبق بين العالي والسافل فرق بل يلزم ان يكون السافل عالياً والعالي سافلاً والاصل ان تمددها حينئذ باطل فضلاً عن ان يسمى احدهما عالياً والثاني سافلاً ثم يصح عكسه الجزئي فيحصل منه قضية جزئية اي سافل مقوم السافل مقوم للعالي وهو مقوم العالي كالتامني فانه مقوم للجسم النامي والحيوان أيضاً ولقد فصل الشارع في شرح المطلاع حال الفصل بما حصله ان له نسبةً إلى التويع ونسبةً إلى الجنس ونسبةً إلى حصة التويع من الجنس اما نسبه إلى التويع فهي انه مقوم له كالتامني فكل مقوم للعالي مقوم للسافل اذ العالي مقوم له * وأما نسبه إلى الجنس فهي انه مقوم له كتنظيم الناطق الحيوان إلى الانسان والفرس فكل مقوم للسافل مقوم للعالي لان قسم السافل يستلزم قسم العالي لان العالي جزء منه فيلزم من قسمه تنقسمه ولا يعكس كلياً والا لتحقق السافل حيث تحقق العالي فلا يبق السافل سافلاً والعالي عالياً لكن قد قسم السافل بقسم العالي فان بعض مقوم العالي مقوم للسافل وهو مقوم السافل وأما نسبه إلى حصة التويع من الجنس فقل الامام عن الشيخ ان التصلة فاعلية لوجودها متلائم الحيوان في الانسان حصة وكذا في الفرس وغيرهما من أنواع الحيوان فالعلة الموحدة للحيوانية التي هي حصة من حصصها في الانسان هي الناطقية وفي الفرس الصاحلية لان نسبة الفصل إلى الجنس كنسبة الصورة إلى المادة يعني انها علة موجبة لوجودها بالفضل ورافعة لايهاية (قوله ومع هذا القيد) لا يقتضي بان تصور المرف يستلزم الخ * اعلم ان الشارع قال في تعريف المرف هو ما يستلزم تصويره تصور الشيء أو امتيازاً عن كل ماعداه فأورد عليه النقض بان تصور المرف يستلزم تصور المرف أيضاً لانها بما بالذات وتصور الماهيات الملزومة يستلزم تصور لوازمها البينة التي اعتبرت في دلالة الالتزام فلا يكون هذا التصريف مائلاً فأجاب عنه المحقق بان المراد من الالتزام ما يكون بطريق النظر وليس استلزام المرف للمرف والماهية الملزومة للوازم البينة بطريق النظر فاندفع النقض وقال الصدر الشيرازي لا حاجة إلى هذا القيد اذ المراد بتصور المرف تصويره بكنه الحقيقة وظاهرات تصور المرف اجمالاً لا يوجب تصويره بكنه الحقيقة وكذا تصور الماهيات الملزومة لا يجنب تصور الوازم البينة بكنه حقائقها لان كنه الحقيقة لا يعم الا من الجنس والفصل وهما لا يمحصلان في تصور المرف اجمالاً وكذا لا يستلزم تصور الموزوم تصور الجنس والفصل لازمة للبينة فافترقا (قوله ومنهم من توهم) ان الالحاد التام قد يحصل بغير تصورات الاجزاء بالكنه وهو العلامة سعد الدين الفتنزاني قاله قال * ان الحد التام ما يندفع تصور الشيء بكنهه أي بالجنس والفصل الترتيب له اما تصور اجزاء الحد فلا يلزم ان يكون بالكنه بل يكفي تصور ما يوجه ما سواه كان له بالكنه أو بغيره فردة المحشي المدقق وقال انه ليس بشيء لان مجموع الاجزاء الذهنية هو نفس الماهية المحدودة فاذ لم تكن الاجزاء كلها أو بعضها معلوماً بالكنه لم تكن الماهية معلومة بالكنه قطعاً لان تصور بعض الاجزاء بوجه عرضي يستلزم تصور الماهية المركبة عنه بالرسم لا بالحد والا يلزم ان يكون الحد حاصل بالعرض وهو باطل فلو تصور جميع اجزاء الماهية بالكنه فقط فان قيل يلزم على هذا التسلسل بكنه اجزاء الماهية ثم كنه اجزاء اجزائها وهل جازاً قلت لا بد ان ينتهي المركب إلى البسيط والكثرة إلى الوحدة فلا تسلسل (قوله والصواب ان المعتبر في المرف الخ) المقصود منه ترديد قول المتأخرين من قيد المرف الذي لا يكون موصلاً إلى كنه المرف بالامتناع عن جميع ماعداه وحاصل الترديد انه لا يجب الامتناع عن الكل في التصور بل يكفي فيه الامتناع عن بعض ماعداه والدليل عليه ان النطق بجميع قوانين الاكتساب وكما يكون

صور الشيء بالكنه كيباً كذلك صورته بحيث يوجب التميز عن بعض ماعده أيضاً كشيء فلو قيد التصور بالوجه بالامتنياز عن جميع ماعده لا يكون هذا القسم داخلاً في أقسام المعرفة وقوانين الاكتساب المذكورة في المطلق فلا يكون المطلق جميع قوانين الاكتساب (قوله فها يصلحان للتعريف في الجملة يعني ان تصور شيء بوجه أمر أو أخص منه اذا يكون كيباً لا يحصل الا بها فادخالها في المعرفة ضروري ولا ينبغي عليك ان الخشي المحقق قال فيها قبل ان الفرض من المعرفة ما يكون صورته بطريق النظر موصلاً الى تصور الشيء أو امتيازته عن جميع ماعده فهذا ترديد لما قال هو وسلمه فيما سبق وان هو الامتناض بين قوله فان النظر هو ترتيب أمور معلومة بل لفظ الترتيب يقتضي التمدد والمفيد للامتنياز عن البعض لا يحتاج الى ترتيب أصلاً كلفظ الشيء فانه يفيد الامتنياز عن البعض وهو الاثنى فلا يكون هذا الاكتساب على قوله أيضاً بطريق النظر فقد صدق ان لكل عالم مقوة ولو كان علامة ولهذا قيل انظر الى مقال ولا تنظر من قال فتأمل ولا تغفل (قوله هذا موقوف على ان يكون العام ذاتياً للخاص الخ) يعني ان الحكم الكلي بان وجود الخاص في الكل يستلزم وجود العام فيه لا يصح الا اذا قيد بالقيدين أحدهما كون الامر ذاتياً وثانيهما كون الخاص معقولاً ومتصوراً بالكنه التفصيلي والا لا يلزم من نقل الخاص نقل العام اذ المرضي العام لشيء لا يحصل في الذهن بمحصل كنه فيه وحصوله بوجه عرضي عام آخر (قوله وهذا اما يصح اذا لم يجعل السكون الخ) أي كون الحركة والسكون مساويين في العلم والجهل على تقدير ان فسر السكون بكون الشيء في أين في مكان واحد فيكون مفهوماً وجودياً كالحركة قلنا كون الشيء في أين في مكانين فيكون بينهما قابل التضاد لكونهما وجوديين وأما اذا فسر السكون بعد الحركة عما من شأنه ان يكون متحركاً فهو أخفى من الحركة لكونه عديماً والاعدام تعرف بملكها والتقابل بينهما حينئذ يكون قابل السدم والملكة والتعريف بالاخفى ارجأ من التعريف بالساوي فلا يكون جائزاً (قوله وذلك لظهور الدور فيه الخ) بيان لوجه نسبة الدور بالصرح والمضمر أي ان كان تعريف الشيء بما يتوقف معرفته عليه بمرتبة واحدة فهو دور مفرغ سمي به لكون الدور ظاهراً فيه كتعريف الشمس بكوكب النهار والليل بزمان كون الشمس فوق الافق وانت كان تعريف الشيء بما يتوقف معرفته عليه بمرتبتين أو بمراتب فهو دور مضمر سمي به لحفائه كتعريف الاثنين بالزوج الاول والزوج بالعدد المتقسم بمساويين والمساويين بالثنتين الذين لا يفضل أحدهما على الآخر والثلثين بالاثنتين فالاول يستلزم قدم الشيء على نفسه بمرتبتين لانه مقدم على مقدمه الذي كان موقوفاً عليه فيقدم على نفسه بمرتبتين والثاني يستلزم هذا التقدم بمراتب كثيرة فهو أخفى وارده لانه مشتدل على الصريح مع زيادة •

ثم بحث التصورات والآن حان ان نشرع فيها بتملق بالتصديقات

مبحث التصديقات

(قوله كذلك للحجة مباد تتركب منها الخ) أي وان كان المقصود الاصلي هنا بيان الحجة لكن معرفة مباحثها موقوفة على معرفة بحث مبادئها التي تتركب منها وهي القضايا وأحكامها فذلك قدم مباحثها وقدم تعريف القضية لان البحث عن القضية موقوف على معرفتها (قوله والثاني أولى) لان المتبر هو القضية المعقولة لان بحث المطلق عنها إنما هو من حيث كونه مبدأً للإبصار لكون القضية جزء للموصل والإبصار صفة للمعقول لا لفظ فاطلاقاً لفظ القضية على القضية المعقولة والمفروضة ليس الا بالحقيقة والمجاز لان القضية المعقولة هي قضية حقيقة واطلاقها على المفروضة إنما هو كنسبة الدال باسم المدلول لدالها على المعقولة فيكون مجازاً (قوله والملم بها يسمى تصديقاً عند الامام) أي الاذعان للمتلقي بالقضية المعقولة التي هي المركب من المحكوم عليه وبه والحكم بمعنى وقوع النسبة أولاً ووقوعا تصديق عند الامام فالقضية المعقولة من قبيل المعلوم والتصديق من قبيل العلم بها ولا يلزم حصول التصديق بها من مطلق حصولها في الذهن فانها حاصلة حين التردد بها أيضاً وهو حالة الشك الذي يسمى تصوراً لا تصديقاً فتبين الفرق بين القضية المعقولة والتصديق بها وعلم انه لا يلزم من حصولها مطلقاً حصول التصديق لم قد يطلق التصديق بمعنى المصدق به أيضاً وهو ما يتعلق به التصديق فصل هذا بكون القضية المعقولة عين التصديق لكن

لا مطلقا بل حين حصول الاذنان (قوله كلة ليس لرفع النسبة الإيجابية الخ) لما كان بردان كلة ليس هي بحسب التركيب
الامتزاجي دالة على رفع النسبة الإيجابية فلا تكون دالة على النسبة السلبية التي يرتبط بها المحمول بالموضوع في القضية السالبة
أجاب بان مجموع ليس وهو من حيث المجموع دال على النسبة السلبية فيكون المجموع رابطا للمحمل بالموضوع بالنسبة
السلبية (قوله فحريف الشرطية غير مطرد لدخول غير المحدود فيه) اعلم أن معنى الطرد المتع ومعنى تنكس الجمع فانقراض
تعريف الشرطية بأنه قد دخل في تعريفها غير ما أي قولنا زيد عالم يضاده زيد ليس بعالم وهو من الحليات فلا يكون مطرداً
أي مانعاً وانتفاض تعريف الحلية بأنه قد خرج من تعريفها قسم منها فلا يكون منكمكاً أي جامعاً (قال فقول المراد
اما المفرد بالفعل أو المفرد بالقوة) حاصل الجواب أن لفظ المفرد الذي وقع في تعريف الحلية والشرطية يعم المفرد
بالفعل والمفرد بالقوة فقولنا زيد عالم يضاده زيد ليس بعالم وان لم يدخل الى المفردين لكنه صالح للاخلال بهما بل يسير
عنهما بلفظين مفردين واقتهما هذا ذلك فيكونان مفردين بالقوة وليس المراد بالمفرد بالقوة ما يكون مفرداً بالفعل وقت التعبير
عنه بلفظ مفرد فيورد أن النقص لازم بعد هذا التأويل أيضاً لعدم وجوب هذا التعبير بل ما يصلح لهذا التعبير سواء عبر به
أو لم يعبر والصلاحيه لهذا موجودة فيه في كل وقت (قوله ومن انصف من نفسه عرف الخ) لما كان يرد على تأويل حمل
المفرد على ما يعم المفرد بالفعل والقوة انه يصح في الشرطية أيضاً أن يقال هذا ملزوم لذلك فيكون طرفا الشرطية أيضاً مفردين
بالقوة فيلزم على هذا دخول الشرطية في تعريف الحلية قال المحشي المدقق في بيان وجه الفرق بينهما أن شرط التعبير بالمفردين
أن يبقى نوع الحكم والارتباط بعد هذا التعبير كما كان قبل التعبير وهو موجود في الحلية دون الشرطية لان قولك في تعبير
طرفي الشرطية هذا ملزوم لذلك لا يمكن أن يكون تعبيراً عن الشرطية مع بقاء نوع النسبة الشرطية بل هو قضية حملية تدل
على نوع النسبة الحلية فانفراقاً وانما قال من انصف من نفسه عرف لانه جواب اقناعي وليس بمسكت للنقص فانه يقول
تأويل حمل المفرد على ما يعم المفرد بالفعل والقوة لا يقتضي هذا القيد والشرط وقد أخذ المحشي هذا الجواب من كلام
التفتازاني حيث قال المراد بالمفرد بالقوة ما يمكن التعبير عنه بمفرد حال كونه جزءاً من القضية وعدد اقادة حكمها والحلية تحمل
الى شيئين يمكن التعبير عنهما بلفظين مفردين حال اعتبار الحكم الحلي بينهما بخلاف الشرطية فانه لا يصح فيها هذا ذلك عند
اقادة الحكم الشرطي (قوله واعلم أن الشرطية لا يوجد في شيء من طرفيها الحكم بل فرضه) أي لا يوجد في المقدم
والثاني حكم حين كون المقدم مقدماً والثاني تالياً بل يحكم بينهما بوقوع النسبة الثانية على فرض وقوع النسبة الاولى كما اذا
قفا ان كان زيد حماراً كان ناهقاً فالحكم فيها صادق مع ان قولنا زيد حمار هو ناطق كاذب فلو كان فيها حكم بمعنى الوقوع
واللاوقوع ويتركب منها الشرطية تكون لا محالة كاذبة فوجه الصدق هو أن الحكم في الشرطية انما هو وقوع نسبة
على تقدير وقوع نسبة اخرى وفرضها سواء كانتا واقعيتين في نفس الامر أم لا فان قلت أن القضية لا تتم الا بامور ثلاثة أعني
الموضوع والمحمول والنسبة الثامة وقد قال المحشي قبيل هذا في توضيح حال اطراف الشرطية أن اطراف الشرطية لا يمكن أن
يوضع المفردات في مواضعها اذ لا يمكن أن يستفاد من المفردات ملاحظة المحكوم عليه وبه والنسبة الثامة على التفصيل فممنه
أن النسبة الثامة ملحوظة في طرفي الشرطية فصيلاً لا اجبالاً فيجب وجود الحكم بمعنى الوقوع واللاوقوع في طرفيها لأن
الحكم بثبوت نسبة على تقدير أخرى يقتضي أن يتحقق قبله اثنتان قلت بحث القضاء بحث التصديقات فانه في مقابلة بحث
التصورات فالتضعية ليست مبسوطة عنها الا باعتبار تعلق التصديق بها فالتضيقان الثتان ما في طرفي الشرطية لا ينتظر اليها الا
بمعاد الحكم فبما فيها ثبوت نسبة على تقدير أخرى لا الحكم الذي كان فيها أي ثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه لان ادوات
الشرط جردتها حينئذ عن هذا انصارتا كالمفردين وان لم تكونا مفردين في الحقيقة فإن قلت أن مذهب المتطهين أن الحكم في
الشرطية بين المقدم والثاني ومذهب أهل العربية انه في الجزء والشرط قيد للمنتد فيه فكيف قال المحشي أن الشرطية لا يوجد
في شيء من طرفيها الحكم مطلقاً قلت الكلام على منذهب المتطهين وهو الحق كما حققه المحققون مع أن الكلام في الشرطية
وهي عندهم على هذا تكون خبرية ولهذا قالوا انه يلزم على أهل العربية كذب قولنا ان كان زيد حماراً كان ناهقاً لاستلزام

استثناء المطلق استثناء المقيد (قوله حصر عقل) وهو ما يكون دائراً بين النفي والاثبات والاستثنائي ما يكون متبع الجزئيات فيستند الانحصار فيه الى التبع ويكون ظلياً لا مكان وجود فرد لا يصل التبع اليه والاول جزئي يحزم العقلة بمجرد ملاحظة مفهوم أنفسها حصر القضية اولاً في الحلية والشرطية حصر عقلي وهو ظاهر لا يحتاج الى الدليل أما حصر الشرطية في التصلة والمتصلة فهو حصر استثنائي يحتاج ثبوت الى الدليل وهو أن الشرطية ليست فيها نسبة الحل أي ثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه فيكون فيها غيرها والام يكن قضية والنسبة التي هي غير الحل لا توجد الا في الاتصال أو الاتصال فتكون منحصرة فهما لكن عدم الوجدان لا يستلزم عدم الوجود فيكون هذا الحصر استثنائياً (قوله وايضاً الشخصية قد تقوم في الظاهر مقام الكلية) هذا وجه ثان لاغتيال الشخصية وهو أنها قد تقع موقع القضية الكلية في كبرى الشكل الاول وتنتج نتيجة صحيحة بخلاف الطبيعية كما تقول هذا زيد وزيد انسان فهذا انسان وان قلت هذا انسان والانسان نوع فالنتيجة باطلة وبحث المنطقي انما هو من حيث الاكتساب فا هو ليس بداخل في طريق الاكتساب لا يعتبر عنده • فان قلت قد تحقق أن الجزئي الحقيقي غير محمول فكيف يصح صفري القياس المذكور أي قولك هذا زيد قلت هو مشمول يسمى زيد لكن يرد حيث أنه لا يتكرر الا وسط لان المسمى يزيد كلي وهو محمول الصفري وموضوع الكبرى زيد وهو جزئي حقيقي فكيف الانتاج • وان قلت أن زيداً الذي هو موضوع الكبرى ايضاً بمعنى سمي يزيد في الحقيقة ولهذا قال المحشي في الظاهر قلت الحكم في الكبرى ان كان كلياً بان تكون في معنى كل سمي يزيد انسان فهو لا يصح لا مكان أن يكون سمي يزيد غير انسان بان يسمى الفرس يزيد فانه لا استحالة فيه وان كان جزئياً يمكن أن يكون موضوع الصفري غير موضوع الكبرى فلا تكون النتيجة أي هذا انسان صحيحاً فأمل (قوله بخلاف الطبيعية) لان الطبيعة لا تنتج في كبرى الشكل الاول ووجهه ان حكم الطبيعة هو اثبات شيء لنفس المفهوم الكلي في مرتبة الطبيعة لان حيث ثبوت لافراد كما تقول الانسان نوع فحكم النوعية له ليس في مرتبة لافراد والا يلزم ثبوت حكم النوعية لافراد ايضاً لان الثابت للثابت لشيء ثابت له لا محالة فالثابت لنفس المفهوم الكلي لا يلزم أن يكون ثابتاً لما ثبت له هذا المفهوم الكلي أي الافراد (قوله هذه شبهة يتسلل بها في ابطال الحل) يعني أن غرض صاحب الشبهة ليس ترددها من مذكر القائدين لتعريف الموضوع (ج) وعن المحمول (ب) وتحقيق معنى القضية الموجبة الكلية بل غرضه ابطال الحل مطلقاً وذكره هنا لنوع اتفاق بمقابلها وحاصل الشبهة ان المراد بمفهوم ج قولنا كل ج ب اما ان يكون عين ب أو غيره وعلى كل تقدير يلزم بطلان الحل اما على الاول فانه يوجب الفرية والائتية واثبتة الواحد محال وأما على الثاني فانه يستلزم وحسدة الاتيين وان يكون الشيء نفس ما ليس هو هو وهو محال ومستلزم المحال محال فلا يردان اللازم في شقي الشبهة ليس ابطال الحل قط بل عدم افادة الحل على تقدير الصيغة وبطلانه على تقدير الفرية كما ذكره الشارح بقوله فان كان عينه يلزم ما ذكرتم من ان الحل لا يكون مفيداً لان القول بعدم الافادة انما هو بحسب اللفظ وأما بحسب المعنى فلا يكون الحل صحيحاً أصلاً لما مر (قوله وللخصم ان يقول الخ) يعني ان الجواب الحق الذي أجاب به الشارح لا يتفلسف به مادة الشبهة بل للخصم ان يقول ان احتياطكم غيرية مفهوم ب لمفهوم ج والاتحاد بينهما من حيث الذات والمصادق يصح عندكم حل مفهوم ب على ج لحصول الاتحاد بحسب الذات والتأثير بحسب المفهوم فاذا قيل كل ج ب قد حل مفهوم ب بالحل المواطاني على ما صدق عليه ج قما ان يكون ماصدق عليه ج عين ما صدق على مفهوم ب فلا يكون الحل صحيحاً لان المفارقة بين المحمول والموضوع قد شرطت لجواز الحل أو يكون غيره فيلزم حكم الاتحاد بين المتتارين وهو باطل والحاصل ان هذا الجواب الحق مبني على ثبوت المفارقة من حيث المفهوم والاتحاد من حيث المصادق وعلى تقدير كون مصادق ج عين مفهوم ب لا يكون الاتحاد من حيث المصادق ايضاً لانه فرض تأثيرها بحسب المفهوم والمصادق ج عين مفهوم ب فيكون متحداً بما اعترف فيه التأثير فيلزم اعتبار التأثير فيه اجناً والا لا يكون عينه وفي صورة كون مصادق ج غير مفهوم ب يلزم اتحاد مفهوم ج لانه مفار لمفهوم ب ومفار مفار الشيء يكون متحداً بالشيء وحيث يكون صدق مفهوم ج على مصادقه متنوعاً لا تحابها والحل يقتضي المفارقة فأمل ولا تغفل ولا تغفل الى قول من قال ان معنى الصديق الموصول بلى الحل فيكون معنى قولك كل ج ب ان ما صدق

عليه مفهوم ج يصدق عليه ب أي ما يحمل عليه مفهوم ج يحمل عليه مفهوم ب ويؤول الى أن الشيء الذي هو مفهوم ج هو مفهوم ب فيهو الفرديد المذكور في الموضوعين ويتنازع الأشكال (قوله فتقول لأبد في الحيل من تناير طريقه الخ) أي لأبد فيه من أمرين تنايرها في التحمل وتناهما في الوجود بحسب الخارج سواء كان ذلك الوجود في نفس الأمر بدون الاحتياج الى الفرض والتقدير كاتحاد الحيوان والتاملق أو يكون بحسب الفرض والتقدير كاتحاد جنس الغناء وفضله الذي هو مركب منها أو يكون متمتع الوجود كاتحاد جنس شريك الباري مع فضله فهذا التريف للمحل شامل لجميع أنواعه في القضايا الخارجية والذهنية المحققة والمقدرة فان قلت لا يكون تناير في الحل الأولى أصلاً مثل زيد زيدفت ليس كذلك بل فيه أيضاً تناير ما موجود ولو يتمدد الالتفات وقال بعضهم أن الأولى ملحوظ من حيث الموضوعية والثاني من حيث المحولية • وانت تعلم أن لحاظ الموضوعية والمحمولية بعد لحاظ صحة الحل فهو مستلزم للدور وحاصل جواب الحشى لاصل الاشكال أن كون ما صدق عليه ج عين مفهوم ج في الخارج باعتبار مصداق مفهوم ب لا يوجب عدم تنايرها في الذهن فيكون الحل صحيحاً فتعكر (قوله يعني اعتبر المصنف امكان وجود أفراد الموضوع في القضية الحقيقية الخ) أي انما قيد المصنف بقوله من الافراد الممكنة لاخراج الافراد المتمتعة فان الافراد المقدرة في الحقيقة هي الممكنة المدومة بقرينة مقابلها للموجودة لامتعة الوجود فتولنا كل عقائه طائر داخل فيه لا قولنا كل شريك الباري متمتع وانما لحق الضرورة بتصریح هذا القيد لان كلمة لو الشرطية المستعملة في المقدرات لا تدخل الافراد المقدرة المدومة في الخارج في الحقيقة والمتمتات أيضاً داخلة في المقدرات وهي غير مقصودة فيها فلحق الضرورة لاخراجها والا لا تصدق الحقيقة كلية أصلاً لانها لو دخلت في الافراد المقدرة المقصودة فيها يكون معنى قولنا كل ج ب كل ما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان ب أهم من أن يكون يمكن الوجود أو متمماً ولا يصح هنا كلية فان ج الذي ليس ب لو وجد كان ج وليس ب فيصدق بعض ما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان ليس ب وهو يقضى قولنا كل ج ب بهذا الاعتبار (قال لا يقال ج ب الخ) جاصل السؤال انما نسلم أن بعض الانسان الذي هو ليس بحيوان لو وجد كان انساناً وليس بحيوان لكن الحكم في القضية الكلية انما هو على أفراد السكلي والانسان الذي ليس بحيوان ليس من أفراد الانسان في نفس الامر فلا يكون داخلاً في افراده فلا ينتقض كلية قولنا كل انسان حيوان وحاصل الجواب أن المتبر في كلية السكلي ليس صدقه على افراده بحسب نفس الامر بل مجرد الفرض كاف فيه فلو فرض انسان ليس بحيوان يكون داخلاً في افراده وان كان متمماً في نفس الامر فينتقض كلية كل انسان حيوان . وكنا لو فرض الانسان الحجبى ينتقض كلية لا شيء من الانسان بحجب (قوله وأما اذا اعتبر امكان صدق الوصف المتوالي على ذات الموضوع في نفس الامر) يعني ان احتياج القيد المذكور انما هو اذا لم يتمر امكان صدق الوصف المتوالي على ذات الموضوع في نفس الامر وأما اذا اعتبر هو كما هو مذهب الفارابي أو يزداد عليه باعتبار الصدق بالفعل أيضاً حسب مذهب الشيخ فلا حاجة الى هذا القيد لان الانسان المفروض المذكور لا يمكن صدق الانسان عليه في نفس الامر والواقع فضلاً عن صدقه بالفعل فلا ينتقض الكلية الموجبة والسالبة المذكورتان قاضيه (قوله ومنهم من جعل أمثال هذه القضايا ذهنية) أي مثل قولنا كل متمتع معدوم وكل لا يمكن موجود وكل شريك الباري محال قضية ذهنية لا يمكن أن يكون حقيقية ولا خارجة لعدم امكان وجود افراد موضوعها في الخارج وصحة ان يقال ان كل ما صدق عليه في الذهن انه متمتع أولاً يمكن في الخارج فيصدق عليه في الذهن انه معدوم أولاً موجود في الخارج فان قلت القضية الذهنية ما يكون الحكم فيها على الافراد الذهنية فما يصدق عليه في الذهن انه متمتع في الخارج يكون لامعالة موجوداً في الذهن والا لم يكن الحكم فيها على الافراد الذهنية . وللوجود في الذهن يمكن موجود لا متمتع فكيف يحصل المتمتع بصفة الاستماع في الذهن وكيف يقال له شريك الباري فانه يمكن لوجوده في الذهن واحتياجه اليه والبارى تعالى موجود بذاته لا يحتاج في وجوده الى شيء أصلاً قلت المحصول في الذهن مام سواء كان بذاته أو بظله وظل الشيء لا يكون مساوياً لاهله وأن كان حاكياً له عما يكون فيه قائماً مقامه . فالتمتع الحاصل في الذهن ليس هو حاصل بذاته بل بظله والحكم عليه ليس عليه في الاصل بل على أصله بواسطة لكون الظل متمتعاً مع الاصل اتحاداً ما والا

لا يكون الظل مطاباً للأصل وهذا التأويل يكون المستع بالذات كلياً شاملاً (قوله وذلك لان السلب رفع الإيجاب الخ) أي الحكم السلبى ليس الرفع الحكم الإيجابى والحكم الإيجابى يقتضى وجود الموضوع فالحكم السلبى أيضاً يكون مقتضياً لوجوده لانه حكم أيضاً وهذا إما هو مع قطع النظر عن التحقق والصدق • وأما من حيث التحقق والصدق فالموجبة تقتضى وجود الموضوع لا السالبة لان مفاد القضية السالبة انتفاء المحمول عن الموضوع وانتفائه يمكن بوجود الموضوع وعدم المحمول وعدم الموضوع لوجوب انتفاء الحال بانتفاء المحل فتكون السالبة صادقة لعدم الموضوع أيضاً (قوله والفرق بين هذين الوجودين الخ) لما كان الموجبة كلاهما تفضييان وجود الموضوع في الجملة أي من حيث أن الإيجاب والسلب حكمان مع قطع النظر عن التحقق والصدق احتيج الى توضيح الفرق بينهما • وحاصل مقال في بيان الفرق ان الوجود الذي هو مقتضى الحكم ليس الا حين الحكم باعتبار ضرورة تصور المحكوم عليه • وأما الوجود الذي يقتضيه تحقق هذا الحكم وصدقه فهو قد يكون ذهنياً وقد يكون خارجاً وقد يكون دائماً وقد يكون في ساعة واحدة فهو أهم وفي السالبة ليس الا الاول فافترقا • وقيل ان بينهما فرقا آخر وهو ان الوجود الاول في الموجبة يكون ذهنياً في نفس الامر • وفي السالبة يجوز أن يكون فرضياً مثل قولنا شريك الباري ليس بموجود وأنت تعلم أن وجود الموضوع في الموجبة أيضاً لا يجب أن يكون محققاً في نفس الامر في الخارج أو الذهن بل يشمل المحقق والمقدر كما قول شريك الباري تمتع وان قلت انه بمعنى ليس بموجود وليس يمكن • قلت فعل هذا يرجع السالبة المذكورة أيضاً الى الموجبة لان قولنا شريك الباري ليس بموجود بمعنى قولنا شريك الباري مدموم (قوله وان كانت النسبة متصورة بين ين أي بين الموضوع والمحمول فان النسبة معنى رابطي يستدعي الطرفين ويتعلق بهما لباحدهما فقط الا أن المحمول وصف والموضوع ذات وكل وصف يضاف الى الموصوف ويكون قائماً به فيجب اضافة النسبة الى المحمول دون الموضوع والا يلزم أن يكون الثبات قائماً بالوصف وهو باطل (قوله بعد المجموع قضية واحدة مركبة الخ) أي واحدة في الصورة ومركبة في المعنى من الإيجاب والسلب وان كان السلب سلب كيفية النسبة لا النسبة الإيجابية السالبة نفسها فان قولنا كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتباً لا دائماً لا يرفع اللادوام فيه نفس الإيجاب بل دوامه فيكون الإيجاب السابق قائماً وسلب دوامه أيضاً قائماً فلا يراد بقول المحشى اذا حكمت بإيجاب المحمول للموضوع أولاً ثم حكمت فيها بسلبه سلب نفسه بل سلب كفيته أي الدوام أو الضرورة وغيرها (قال سواء كانت بالإيجاب أو بالسلب لا بد لها من كيفية في نفس الامر) أي كل نسبة إيجابية أو سلبية للاحالة تكون متكيفة بنحو من انماها في الواقع مثلاً اذا قلنا الانسان تالطى بالضرورة نسبة التالطى الى الانسان كما انها موجودة في اللفظ والعبارة كذلك ثابتة في الواقع في مرتبة الحكمى عند لان نقلها ذاتي مع قطع النظر عن اعتبار المتبر وفرض الفارض فيكون ثبوتها له بالضرورة • واذا قلنا الانسان كاتب بالفصل فهذه النسبة ليست بواقعة في نفس الامر كذلك فتكون بالضرورة • فالخالد ان كيفية النسبة تكون مختلفة وتلك الكيفية الثابتة لها في نفس الامر تسمى مادة للقضية لانها أصل حال نسبة القضية في الواقع واللفظ الدال عليها يسمى جهة القضية المفروضة والقضية موجبة ورباعية لكونها ذات أربع أجزاء وحكم العقل بها متكيفة بكيفية كذا في المقولة يسمى جهة القضية المقولة فان قلت ان كانت جهة القضية ما تدل على الكيفية النفس الامرية فتبوءها في نفس الامر يكون لازماً فلا تكون للموجهة كاذبة أصلاً ولا لا تكون جهة القضية دالة على الكيفية النفس الامرية • قلت دلالة جهة القضية في مرتبة الحكاية عن نفس الامر لا تستلزم صدقها في نفس الامر بل لا تكون الدلالة الا بمعنى أن فهم منها حكماً أهم من أن يكون في الواقع أيضاً حكماً أم لا فتكون الموجهة صادقة أو كاذبة (قوله واتما قلنا لا بعبارة مستقلة الخ) يعني قولنا هذا في بيان القضية المركبة إما هو لاخراج مافيه الحكم السلبى بعد الإيجاب بعبارة مستقلة فانه لا يمد قضية واحدة مركبة بل قضيتين مستقلتين • فان قلت الضرورة والدوام جهتان والضرورة المطلقة تستلزم الدوام فتكون القضية الواحدة مركبة من جيتين فصح أن تكون مركبة بهذا الاعتبار • قلت الكلام في المركبة المطلقة المذكورة لاني كل مركبة باي وجه كان على ان الضرورة المطلقة وان تستلزم الدوام لكن الدوام ليس في المنطق ولا يحكم العقل به في المعنى أيضاً لعدم الالتفات اليه وان كان لازماً له (قوله منها بسيطة

بسيطة) يعني ان التضايح الموجهة ثلاثة عشر قضية قابلياً ست والمرتبات سبع وحصرها فيها لحري العادة بالبحث عنها وعن أحكامها لاغيرها والا فباستار أخذ الضرورة أزلية وصفية ووقية معينة أو غير معينة وأخذ الدوام كذلك وأخذ الثوب بالفعل مطلقاً أو في وقت واعتبار التركيب منها يزيد على هذا كثيراً والمراد بالبسيطة ما يكون فيها إيجاب فقط أو سلب فقط وبالمركبة ما تركب حقيقتها من الإيجاب والسلب مماً والاول كما يقال كل انسان حيوان بالضرورة وأولاً شيء من الانسان بفرض بالضرورة * والثاني كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً فهي مركبة من مشروطة عامة موجبة ومطلقة عامة سالبة وهي لاشيء من الكاتب بتحرك الاصابع بالفعل وهي مفهومة من اللادوام فان قلت قولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص موجبة مركبة ولا تركيب فيها بحسب اللفظ من الإيجاب والسلب قلت المراد من التركيب في المرتبات ما يكون بحسب الحقيقة والمعنى والقضية المقيدة بالامكان الخاص مركبة من الإيجاب والسلب بحسب المعنى فتكون مركبة (قوله قد عرفت أن التسب الأربع تحقق بين التضايح الخ) المقصود منه دفع دخل مقدر وهو ان التسب الأربع المذكورة في الكليات انما هي باعتبار صدق الكل وحله على الافراد والقضايا لا يحمل على شيء لانها مشتقة على النسبة والنسبة معنى حرفي فهي غير مستقلة والمحمول لا يكون الاستقلال فكيف يتحقق نسبة من التسب المذكورة فيها * وحاصل الدفع أن التسب المذكورة في التضايح انما هي باعتبار حقيقتها وصدقها في الواقع لا باعتبار حملها على شيء (قوله حاصله ان المشروطة اذا اعتبرت بشرط الوصف الخ) محصولة ان المتبر في المعنى الاول للمشروطة العامة ضرورة نسبة المحمول الى ذات الموضوع بشرط انصافه بل وصف النواتي فيكون للوصف دخل ثبوت الضرورة فان الموضوع في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتباً وان كان ذات الكاتب لكنه ليس بموضوع له بلا انصافه بوصف الكتابة فيكون للموضوع الفئات مع الوصف ويكون منشأ المحمول مجموعهما لا يقال ان تحرك الاصابع ثابت لفئات المتحرك فقط أي لا لوصفه الذي هو مفهوم الكاتب فلا يصح ما قاله المحامي من ان المحكوم عليه مجموع الفئات والوصف لان ضرورة ثبوت تحرك الاصابع له انما هي بوجه هذا الوصف فهو علة موجبة لها وداخلها في منشأ انتزاع هذا المحمول بالضرورة وان كان المحمول ثابتاً لقائه فقط فدخله فيه قال المحكوم عليه مجموع الفئات والوصف والمتبر في المعنى الثاني لما ضرورة هذه النسبة مادام الوصف له فاضطر الوصف فيه من حيث انه ظرف للضرورة لامن حيث انه شرط لما فيكون نسبة المحمول حينئذ الى ذات الموضوع فقط أي بلا دخل الوصف النواتي ويكون منشأ الانتزاع في هذا المعنى ذات الموضوع بلا شرط انصافه بوصف الكتابة فيلزم كذب القضية بهذا المعنى الثاني لان تحرك الاصابع ليس بضروري لفئات الكاتب في أوقات ثبوت الكتابة له أيضاً فان الكتابة في نفسها ليست بضرورة لفئات الكاتب في زمان كتابته فكيف ما يكون ثابتاً له في زمانها (قوله فظهر ان النسبة بين معنى للمشروطة) هي المصوم من وجه لوجود مادي الاتفاق وملكة الاجتماع في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً بصدق المعنى الاول لما دون الثاني وفي قولنا كل كاتب حيوان بالضرورة مادام كاتباً بصدق المعنى الثاني دون الاول لانه لا يدخل للوصف النواتي فيه في ثبوت الحيوانية لفئات الكاتب فان الحيوان ذاتي له وضرورة ثبوت النواتيات لفئات ضرورة ذاتية * وفي قولنا كل منخسف مظلم بالضرورة مادام منخسفاً مجتئماً لان الانخفاف ضروري لظلم في وقت حيولة الارض بينه وبين الشمس فالظلام الثابت للظلم يكون ثابتاً له مع وصف الانخفاف بضرورة ثبوت الانخفاف له في هذا الوقت وعدم جواز اشراكه عنه فيه فذات الظلم في هذا الوقت لا يخلو عن الذات وضرورة ثبوت الوصف والمجموع مستلزم للمحمول لان وصف الانخفاف لازم له وفيه والظلام لازم للانخفاف ومستلزم المستلزم لشيء مستلزم قطعاً والحاصل ان مادة الاجتماع فيها اذا كان الوصف النواتي ضرورياً لفئات الموضوع في زمان ثبوته له كشال الانخفاف المذكور وملكة اتفاق المعنى الاول عن الثاني فيها اذا كان المحمول ضرورياً لفئات بشرط الوصف المتعارف كما في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع الخ ومادة اتفاق المعنى الثاني عن الاول في مادة الضرورة الثانية التي يكون الوصف النواتي وصفاً مفارقاً عن الذات من غير شرط كما في قولنا كل كاتب انسان أو حيوان فان ثبوت الانسانية أو الحيوانية ضروري له مادام الوصف بدون شرطية (قوله) (م - ٣٧ - شرح الشبهة ثانياً)

اعلم ان المشروطة العامة يمكن تقيدها بالضرورة الذاتية (الح) يعني ان ضرورة ثبوت المحمول للموضوع مادام الوصف أو بشرط الوصف لا يقتضي ضرورة ذاتية فيجوز تقييد المشروطة العامة باللاضرورة الذاتية لعدم منافاتها لكن لا يثبت في الفن فلها لم يأخذها * وأما باللاضرورة الوصفية فهو يتنافى حكم المشروطة العامة لوجود الضرورة الوصفية فيها (قوله لا يقال قد يكون المتألف بين المفهومين في الصدق على ذات واحدة آه) لما قال الشارح (بل ليس مرادهم بالنافاة في الصدق الا عدم الاجتماع في الوجود) ورد عليه عدم الاجتماع في الوجود مطلق شامل لمعنى عدم الاجتماع في الحمل والصدق كما في قولنا هذا الشيء اما واحد أو كثير * وحاصل الجواب ان هذه القضية محلية بهذا الاعتبار وشبهة بالمنفصلة وليس بمنفصلة فان المتبر في المنفصلة عدم الاجتماع في التحقق كما مر في بيان نسب القضايا الموجبة لان الصدق على شيء لا يصح في القضية لكون النسبة داخلة فيها وهي معنى حرفي * فهدى القضية على وجهين لانه ان أريد بها المتألف بين مفهومي الواحد والكثير في الصدق والحمل فالقضية لا تكون الاحلية مركبة من موضوع واحد ومحمولين على سبيل التردد وان أريد بها المتألف بين هذا واحد وهذا كثير أي بين التقيذين ويقدّر الموضوع في القضية الثانية فالقضية منفصلة باعتبار ارادة المتألف في التحقق لاق الصدق والحمل على شيء (فان قلت) ان اللازم في الصورة الاولى أيضاً منع جمع وهو حكم مائة الجمل فتكون منفصلة (قلت) ليس مطلق منم الجمع من أحكام المنفصلة بل منع جمع في التحقق لاق الصدق على شيء وهذا منع جمع في الصدق فلا يكون مائة الجمل التي هي قسم من المنفصلة قافهم (قوله) وإنما اعتبر امكان الاجتماع مع المقدم (الح) أي اعتبر امكان اجتماع الامور مع المقدم دون امكانها في نفسها لكونها في بعض الصور متممة في نفسها ويمكن اعتبار الاجتماع مع المقدم كما في قولك كلما كان زيد حماراً كان جسماً فان من جميع أوضاع المقدم كون زيد ناقصاً وهو متمم في نفسه ويمكن اجتماعه مع المقدم أي مع فرض حماريته فاذا فرض زيد حماراً يكون ناقصاً للاحالة وقال رئيس الحكماء أبو علي بن سينا ان لو لم تقيد بإمكان الاجتماع مع المقدم بل نعم حتى يتناول الامور التي يتنافى لزوم في انتصه الزومية والناد في المنفصلة فلا تصدق كلية أصلاً لانه اذا فرض المقدم مع عدم التالي أو مع عدم لزوم التالي لا يستلزم المقدم التالي والا يلزم اجتماع التقيذين أي لزوم التالي وعدمه في المتصلة ولا يتنافى المقدم التالي في المنفصلة السادسة

بحث التناقض

(قوله فان قلت التناقض قد يجري في المفردات) دفعه دخل وهو ان تقيض كل شيء رفعه فتقيض زيد لا يزيد قطعاً وصح التناقض في المفردات أيضاً فلا يكون للتعريف جامعاً وما قيل ان التصورات لا تناقض لها فهو نفي التناقض بمعنى التنازع في التحقق والصدق لانه اذا اعتبر صدق زيد على شيء يكون قضية لا مفرداً كما تقول هذا زيد فتقيضه هذا ليس زيد فيكون تناقضها باعتبار النسبة الإيجابية والسلبية * قالتناقض هذا المعنى يخص بالتقيذين * وحاصل الدفع ان المراد هنا تناقض القضايا لان المقصود بيان أحكامها والتعريف باعتبارها لامتطاً (قوله فيه المناقضة آه) لما قال تقيض كل شيء رفعه ورد عليه ان الإيجاب والسلب تقيضان مع ان السلب رفع الإيجاب والإيجاب ليس برفع السلب بل رفعه سلب السلب وسلب السلب وان كان مستلزماً للإيجاب لان نفي التي آتيت لكنه مفهوم آخر فان سلب السلب لا يستلزم الا بعد تفعل السلب الذي أضيف اليه والإيجاب لا يلاحظ فيه مفهوم السلب أصلاً فضلاً عن التوقف عليه * والجواب ان المراد من الرفع في تعريف التقيض أعم من الرفع حقيقة وحكماً فالإيجاب في حكم سلب السلب تحقّقاً وان كان مفاداً لمفهومه (قوله نسبة الحينية الممكنة الى المشروطة العامة كنسبة الممكنة الى الضرورية) يعني أن التقيض الصريح للموجبة بحكم أن تقيض كل شيء رفعه رفع هذه الموجبة لكنه قد يكون كيفية أخرى كما أن قولنا بعض الحيوان انسان بالضرورة ضرورة مطلقة حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع مادام ذات الموضوع موجوداً فتقيضها الصريح للممكنة الصلحة فيها سلب الضرورة من الجانب المقابل فكذلك الحينية الممكنة تقيض للمشروطة العامة لان المشروطة العامة ما حكم فيها بالضرورة الوصفية والحينية الممكنة ما يسلب فيها الضرورة الوصفية من الجانب الخالف

المخالف ققولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً ققيضه بعض الكاتب ليس متحرك الاصابع بالامكان المالم حين هو كاتب لكن هذا اتما يتم حين أخذ المشروطة العامة بمعنى الضرورة الوصفية مادام الوصف لا بشرط الوصف لان الحينة الممكنة على هذا لا تكون ققيضاً لها في مادة لا يكون للوصف مدخل فيها لكذبها جميعاً فيها كما قول كل كاتب حيوان بالضرورة بشرط كونه كاتباً فانه كاذب لان حيوانية الكاتب ليست مشروطة بكتابته وكذلك ققيضه أي بعض الكاتب ليس بحيوان بالامكان حين هو كاتب كاذب لان الامكان هو سلب الضرورة من الجانب المخالف أي عدم ضرورة حيوانية الكاتب حين هو كاتب وهو باطل واجتماعها في الكذب يوجب عدم تناقضها لان التقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان

﴿ بحث العكس ﴾

(قوله كما أن العكس المستوى الخ) أي للعكس المستوي معينان احدهما المعنى المصدري وهو تبديل الطرفين أي الموضوع والمحمول في الحلية والمقدم والتالي في الشرطية وتأنهما القضية الحاصلة بمدعها التبديل وكل من هذين المعنيين اصطلاحياً ولا يتوهم من ققيضه بالمستوى واضافته الى التقيض ان له معنى عاماً مشتركاً بينهما فانه ليس له معنى مشتركاً اصطلاحياً أصلاً بل قيد المستوى لبيان أصل حاله لان الاستواء هو الموافقة وهو وافي لاصله في الطرفين بخلاف عكس التقيض فانه يؤخذ فيه ققيضها أو ققيض أحدهما كما سأتى (قال قد جرت العادة بتدعيم العكس السوالب) يعني لما كان بعض السوالب تنعكس كلية والسكلى اشرف من الجزئي لانه افيد قدم بين عكسها وإيضاً يصح وقوعها كبرى للشكل الاول ويتوقف بيان عكس بعض الموجبات على عكس السوالب ايضاً (قوله والا لا يمكن صدق ققيضه معه أي صدق العكس مع صدق الاصل لازم والا يلزم ققيضه لاستماع ارتفاع التقيضين فإذا قلنا لا شيء من الانسان فرس يصدق لا شيء من الفرس بانسان والا يصدق ققيضه وهو بعض الفرس انسان وقضه مع الاصل فقول بعض الفرس انسان ولا شيء من الانسان فرس يتبع بعض الفرس ليس فرس وهو محال لاستزامه سلب الشيء عن نفسه فان قلت قولك صدق العكس مع الاصل ضروري والا يصدق ققيضه غير صادق لان ققيض الضرورة هو الممكنة فلا يلزم الا امكان صدق التقيض والممكن لا يلزم وقوعه فكيف يضم مع الاصل وينتج هذا المحال قلت الممكن ما لا يلزم من فرض وقوعه محال فلما استلزم فرض وقوعه محالاً لا يكون ممكناً قائل (قوله على ما هو مذهب الفارابي) اعلم أن مذهب الفارابي اتصاف ذات الموضوع بالوصف العنواي بالامكان المالم لكن المراد بالامكان عنده هو الامكان النفس الامري أي لا يكون مفهوم الموضوع في ذاته آتياً عن الصدق وان امتنع باعتبار لحاظ الواقع ونظراً الى الدليل (قوله وذلك لان مقاصد العلوم المدونة الخ) حاصله أن المقصود من العلوم التصديقات بمسائلها ولما كان التصديق لا بد له من التصور احتيج الى التصور ايضاً لكن البحث عنه اتما هو لكونه مبدأ له لان حيث أنه مقصود بالثبات فالتصور بالثبات ليس الا التصديق والمنطقي لا يبحث عن التصديق ايضاً الا من حيث الاصل وموصل التصديق المجهول القياس والاستقراء والتبديل لكن العدة منها القياس فكان القياس أعلى المطالب وأصهى المآرب

﴿ بحث القياس ﴾

(قوله وهذا الحد) يمكن أن يكون حداً لكل واحد منها • لان ما قال المصنف في تعريف القياس وهو قول مؤلف من قضايا متى سلت لزم منها قول آخر شامل لكل واحد من قسمي القياس أي المقول والمسموع لان القول والقضايا اسم من الامور المعقولة والمنقوطة فيندرج فيه القياس المنقوطة والمقول لكن القول الذي هو لازم لهما لا يراد به الا المقول لان التلقظ بالنتيجة غير لازم فيها • قال قوله متى سلت اشارة الى أن تلك القضايا الخ أي قول المصنف متى سلت مشترطاً انه لا يجب أن تكون تلك القضايا حقة ثابتة في نفس الامر بل هي شاملة لمصادقة والكاذبة والخفة والباطلة بان تكون بحيث لو سلت لزم منها قول آخر مثلاً قولنا كل انسان فرس وكل فرس صاهل مركب من قضايا لو سلت

لزم عنها كل انسان صاهل وان كانت كاذبة في نفسها وانما قال هكذا ليشمل التعريف القياس البرهاني والجديلي والخطابي والوسطاني والشمري ولو كان شرط القياس كونه مركبا من القضايا الحقة خرج منه كثير من اسامه كما هو ظاهر ثم اعلم انه قال بعضهم أن لزوم قول آخر على نوعين اما بحسب التحقق في الخارج واما بحسب العلم أى التحقق في الذهن فاللزوم اللازم هنا انما هو بحسب العلم لان التصديق بالمقدمتين على الهيئة الكذائية يوجب التصديق بالنتيجة لا بتحققها تحقق النتيجة لعدم لزوم تحقق طرفي القضية فكيف تحققها وتحقق النتيجة لكن لا يفي عليك انه قال في تعريف القياس متى سلمت الخ بداية الشرط واداة الشرط يشتمل المحقق والمقدر ولا يلزم التحقق في نفس الامر بل على تقدير تسليم مقدمتي القياس يعني لو سلم تحقق تلك القضايا في نفس الامر لزم تحقق النتيجة في نفس الامر ويلزم ايضا تحققه بحسب العلم فان التصديق بقضايا القياس يوجب التصديق بالنتيجة لكن الحصر عليه غير مسلم فأتم

﴿ الخاتمة ﴾

(قوله قد اُجيب من النظر بمنع الحصر الخ) أي النظر الذي وقع في عد الموضوعات من اجزاء العلوم بان المراد منه اما التصديق بالموضوعية فهو ليس من اجزاء العلوم كما هو ظاهر واما تصور الموضوع فهو من المبادئ فلا يكون اجزاء العلوم ثلاثة وحاصل الجواب أن الحصر في هذين الاحتمالين غير صحيح بل جزئيته من العلم باعتبار التصديق بوجوده لا بموضوعيته وهو احتمال ثالث لكن الشيخ الرئيس صرح بان التصديق بوجود الموضوع من المبادئ التصديقية حيث قال ووضع وجوده من جملة مبادئ الصنعة التي تسمى اصول موضوعة انتهى فلا يكون على هذا ايضا جزء على حدة فأتم • وهذا آخر ما اراد تحريره هذا المبدأ الجاني محمد بن سعد المعروف بجلال الدين الدواني جمل انه آخره على التصور بذاته والتصديق الكامل باحكامه وآياته ومنه التوفيق وهو لم الرقيق في الدنيا والعقبى وصلى الله تعالى على خير خلقه محمد المصطفى وآله المجنبي واحياه اجمعين الى يوم الدين آمين

﴿ متن الشمسية ﴾

الشمس الخالدة

الحمد لله الذي أبدع نظام الوجود • واخترع ماهيات الاشياء بمقتضى الجود • وأنشأ قدرته
أنواع الجواهر العقلية • وأفاض برحمته حركات الاجرام الفلكية • والصلاة على ذوات الانفس
القدسية • المنزهة عن الكدود والانس • خصوصا على محمد صاحب الآيات والمعجزات
وعلى آله التابعين بالحجج والبيانات •

﴿ وبعد ﴾ هذا كتاب في المنطق سميته ﴿ بالرسالة الشمسية ﴾ في القواعد المنطقية ورتبه على
مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة ﴿ أما المقدمة ﴾ فهي بحثان ﴿ الاول ﴾ في ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه
﴿ العلم ﴾ اما تصور قطع وهو حصول صورة الشيء في العقل أو تصور معه حكم وهو اسناد
أمر الى آخر ايجابا أو سلبا ويقال للمجموع تصديق وليس الكل من كل منهما بديهيا والا
لما جهلنا شيئا ولا نظريا والا لدار أو تسلسل بل البعض من كل منهما بديهى والبعض الآخر
نظري يحصل بالفكر • وهو ترتيب أمور معلومة للتأهي الى مجهول وذلك الترتيب ليس
بصواب دائما لمناقضة بعض العقلاء بعضا في مقتضى أفكارهم بل الانسان الواحد تناقض
نفسه في وقتين فست الحاجة الى قانون يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات من الضروريات
والاحاطة بالصحيح والفاسد من الفكر الواقع فيها وهو المنطق ﴿ ورسومه ﴾ بانه آلة قانونية
تعمم مراحلتها الثمن عن الخطأ في الفكر وليس كله بديهيا والا لاستغنى عن تعلمه ولا
نظريا والا لدار أو تسلسل بل بعضه بديهى وبعضه نظري يستفاد منه ﴿ الثاني ﴾ في موضوع
المنطق • موضوع كل علم ما يبحث فيه من عوارضه التي تلحقه لما هو هو أى لقائه أولا يساويه
أو لجزئه • فموضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية لان المنطق يبحث عنها من حيث
اتها توصل الى تصور مجهول أو تصديق مجهول ومن حيث يتوقف عليها للوصول الى التصور

ككونها كلية وجزئية وذاتية وعرضية وجنسا وفصلا وخاصة ومن حيث يتوقف عليها
الموصل الى التصديق اما توقفا فريبا ككونها قضية وعكس قضية وتقيض قضية وأما توقفا
بنيذا ككونها موضوعات ومحمولات وقد جرت المادة بان يسمى الموصل الى التصور قولاً
شارحاً والموصل الى التصديق حجة ويجب تقديم الاول على الثاني وضما لتقدم التصور على
التصديق طبعاً لان كل تصديق لابد فيه من تصور المحكوم عليه اما بذاته أو بأمر صادق
عليه والمحكوم به كذلك والحكم لامتناع الحكم ممن جهل أحد هذه الامور (وأما المقالات)
ثلاث (المقالة الاولى) في المفردات وفيها أربعة فصول

﴿ الفصل الاول ﴾ في اللفاظ • دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له مطابقة كدلالة
الانسان على الحيوان الناطق وتوسطه لما دخل فيه تضمن كدلالته على الحيوان أو الناطق
وتوسطه لما خرج عنه التزام كدلالته على قابل العلم وصنعة الكتابة ويشترط في دلالة الالتزامية
كون الامر الخارج بمجالة يلزم من تصور المسمى تصوره والا لامتناع فهمه من اللفظ ولا يشترط
فيها كونه بمجالة يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحققه فيه كدلالة لفظ المعنى على البصر مع
عدم الملازمة بينهما في الخارج والمطابقة لا تستلزم التضامن كما في البسائط وأما استلزامها
الالتزام فغير متيقن لان وجود اللازم الذهني لكل ماهية يلزم من تصورها تصوره غير
معلوم وما قيل ان تصور كل ماهية يستلزم تصور أنها ليست غيرها فممنوع ومن هذا
تبين عدم استلزام التضامن الالتزام وأما هما فلا يوجدان الا مع المطابقة لاستحالة وجود التابع
من حيث أنه تابع بدون المتبوع والدال بالمطابقة ان قصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه فهو
المركب كراى الحجارة والا فهو المفرد وهو ان لم يصلح لان يخبر به وحده فهو الاداة كفى
ولا وان صلح لذلك فان دل هيئته على زمان معين من الازمنة الثلاثة فهو الكلمة وان لم يدل
فهو الاسم وحينئذ اما ان يكون معناه واحداً أو كثيراً فان كان الاول فان تشخص ذلك للمعنى
يسمى علماً والافتواظ ان استوت أفراده الذهنية والخارجية فيه كالانسان والشمس ومشككا
ان كان حصوله في البعض أولى وأقدم وأشد من الآخر كالوجود بالنسبة الى الواجب والممكن
وان كان الثاني فان كان وضعه لتلك المعاني على السوية فهو المشترك كالعين وان لم يكن كذلك
بل وضع لاحدهما أولاً ثم نقل الى الثاني وحينئذ ان ترك موضوعه الاول يسمى منقولا عريضاً

ان كان النافل هو العرف العام كالدابة وشرعيا ان كانت النافل هو الشرع كالصلاة والصوم واصطلاحيا ان كان النافل هو العرف الخاص كاصطلاحات النحاة والنظار وغيرها وان لم يترك موضوعه الاول يسمى بالنسبة اليه حقيقة وبالنسبة الى المنقول اليه مجازا كالاسد بالنسبة الى الحيوان المفترس والرجل الشجاع وكل لفظ فهو بالنسبة الى لفظ آخر مرادف له ان توافقا في المعنى ومباين له ان اختلفا فيه وأما المركب فهو اما تام وهو الذي يصح السكوت عليه واما غير تام وهو بخلافه والتام ان احتمل الصدق والكذب فهو الخبر وان لم يحتمل فهو الانشاء فان دل على طلب الفعل دلالة أولية أى وضعية فهو مع الاستلاء أمر كقولنا اضرب أنت ومع الخضوع سؤال ودعاء ومع التساوي التماس وان لم يدل فهو التنبيه ويندرج فيه التمنى والترجى والقسم والنداء وأما غير التام فهو اما تقييدي كالحیوان الناطق وأما غير تقييدي كالركب من اسم وأداة أو كلة وأداة •

﴿ الفصل الثاني ﴾ في المعاني المفردة كل مفهوم فهو جزئي حقيقي ان منع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه وكلي ان لم يمنع واللفظ الدال عليهما يسمى جزئيا وكليا بالعرض والكلي اما ان يكون تمام ماهية ماتحته من الجزئيات او داخلا فيها او خارجا عنها والاول هو النوع الحقيقي سواء كان متعدد الاشخاص وهو المقول في جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية مما كالانسان او غير متعدد الاشخاص فهو المقول في جواب ماهو بحسب الخصوصية المحضة كالشمس فهو اذن كلي مقول على واحد فقط او على كثيرين متفقين بالحقايق في جواب ماهو وان كان الثاني فان كان تمام الجزء المشترك بينها وبين نوع آخر فهو المقول في جواب ماهو بحسب الشركة المحضة كالحیوان بالنسبة الى الانسان والفرس ويسمى جنسا ورسومه بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ماهو وهو قرب ان كان الجواب عن اللاهية وعن بعض ما يشاركها فيه عين الجواب عنها وعن كل ما يشاركها فيه كالحیوان بالنسبة الى الانسان وبعبء ان كان الجواب عنها وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن بعض الآخر فيكون هناك جوابان ان كان بعيدا بمرتبة كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان والنباتات وثلاثة اجوبة ان كان بعيدا بمرتبتين كالجسم واربعة اجوبة ان كان بعيدا بثلاث مراتب كالجوهر وعلى هذا القياس وان لم يكن تمام الجزء المشترك بينها وبين نوع فلا بد وان لا يكون

مشتركا أصلا أو يكون بعضاً من تمام المشترك مساوياً له والا لكان مشتركا بين الماهية وبين نوع آخر ولا يجوز أن يكون تمام المشترك بالنسبة الى ذلك النوع لان المقدر خلافاً بل بعضه ولا يتسلسل بل ينتهي الى ما يساويه فيكون فصل جنس وكيف كان يميز الماهية عن مشاركتها في جنس أو في وجود فكان فصلاً وسموه بأنه كلي يحمل على الشيء في جواب أي شيء هو في جوهره فلي هذا لو تركبت حقيقة من امرين متساوين أو امور متساوية كان كل منها فصلاً لها لانه يميزها عن مشاركتها في الوجود والفصل المميز للنوع عن مشاركة في الجنس قريب أن يميزه عنه في جنس قريب كالناطق للإنسان ولبيد أن يميزه عنه في جنس بعيد كالحساس للإنسان (و اما الثالث) فإن امتنع انفكاكه عن الماهية فهو عرض لازم والافراق واللازم قد يكون لازماً للوجود كالسواد للحيثي وقد يكون لازماً للماهية وهو اما بين وهو الذي يكون تصوره مع تصور ملزومه كافياً في جزم الذهن بالزوم بينهما كالاتقسام بمساويين للارمة واما غير بين وهو الذي يفترق جزم الذهن بالزوم بينهما الى وسط كشواى الزوايا الثلاث للثلاثين للثلث وقد قال الين على اللازم الذي يلزم من تصور ملزومه تصوره والاول اعم والمرض المفارق اما سريع الزوال كعمرة الخجل وصفرة الوجل واما بطي الزوال كالشب وال شباب وكل واحد من اللازم والمفارق ان اختص بافراد حقيقة واحدة فهو الخاصة كالضاحك والا فهو المرض العام كاللثني ورسم الخاصة بأنها كلية .قوله على ماتحت حقيقة واحدة قطع قولاً عرضياً والمرض العام بأنه كلي مقول على افراد حقيقة واحدة وغيرها قولاً عرضياً

فالكليات اذن خمسة نوع وجنس وفصل وخاصة وعرض عام

(الفصل الثالث) في مباحث الكلي والجزئي وهي خمسة (الاول) الكلي قد يكون متمتع الوجود في الخارج لا لنفس مفهوم اللفظ كثير كالباري عز اسمه وقد يكون ممكن الوجود لكن لا يوجد كالمتفاء وقد يكون الوجود منه واحداً فقط مع امتناع غيره كالباري تعالى او مع امكانه كالشمس وقد يكون الوجود منه كثيراً اما متناهياً كالركوب السبعة السيارة او غير متناه كالنفوس الناطقة (الثاني) اذا قلنا للحيوان مثلاً انه كلي فهناك امور ثلاثة الحيوان من حيث هو هو وكونه كلياً والركب منهما والاول يسمى كلياً طبيعياً والثاني كلياً منطقياً والثالث كلياً عقلياً والكلي الطبيعي موجود في الخارج

لانه جزء من هذا الحيوان الموجود في الخارج وجزء الموجود موجود واما الكليات
الاخيران ففي وجودهما في الخارج خلاف والنظر فيهما خارج عن المنطق (الثالث) الكليات
متساويان ان صدق كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه الآخر كالانسان والناطق وبينهما
عموم وخصوص مطلق ان صدق احدهما على كل ما صدق عليه الآخر من غير عكس كالحَيوان
والانسان وبينهما عموم وخصوص من وجه ان صدق كل واحد منهما على بعض ما يصدق
عليه الآخر فقط كالحَيوان والايض ومتباينان ان لم يصدق شيء منهما على شيء مما يصدق
عليه الآخر كالانسان والفرس وقبضا للتساويين متساويان والالصدق احدهما على ما كذب
عليه الآخر فيصدق احد المتساويين على ما يكذب عليه الآخر وهو محال وقبض الاعم من
الشيء مطلقا اخص من قبض الاخص مطلقا لصدق قبض الاخص على كل ما يصدق عليه
قبض الاعم من غير عكس اما الاول فلانه لولا ذلك لصدق عين الاخص على بعض ما يصدق
عليه قبض الاعم وذلك مستلزم لصدق الاخص بدون الاعم وهو محال واما الثاني فلانه لولا
ذلك لصدق قبض الاعم على كل ما يصدق عليه قبض الاخص وذلك مستلزم لصدق الاخص
على كل ما يصدق عليه الاعم وهو محال والاعم من شيء من وجه ليس بين قبضيهما عموم أصلا
لتحقق مثل هذا العموم بين عين الاعم مطلقا وقبض الاخص مع التباين الكلي بين قبض
الاعم مطلقا وعين الاخص وقبضا المتباينين متباينان تباينا جزئيا لانها ان لم يصدق أصلا مما
على شيء كاللاوجود واللاعدم كان بينهما تباين كلي وان صدقا مما كالانسان والافرس كان
بينهما تباين جزئي ضرورة صدق احد المتباينين مع قبض الآخر فقط فالتباين الجزئي لازم
جزما (الرابع) الجزئي كما يقال على المعنى المذكور المسمى بالحقيقي فكذلك يقال على كل اخص
تحت الاعم ويسمى الجزئي الاضافي وهو اعم من الاول لان كل جزئي حقيقي فهو جزئي اضافي
دون العكس (أما الاول) فلا ندراج كل شخص تحت الماهية الكلية للمرات عن الشخصات
(وأما الثاني) فلجواز كون الجزئي الاضافي كليا وامتناع كون الجزئي الحقيقي كذلك (الخامس)
النوع كما يقال على ما ذكرناه ويقال له النوع الحقيقي فكذلك يقال على كل ماهية يقال عليها وعلى
غيرها الجنس في جواب ما هو قولنا أولا ويسمى النوع الاضافي ومراتبه أربع لانه اما أن
يكون أعم الانواع وهو النوع العالي كالجسم أو أخصها وهو النوع السافل كالانسان ويسمى

نوع الانواع أو أعم من السافل وأخص من العالى وهو النوع المتوسط كالحيوان والجسم
 النامى أو مبينا لكل وهو النوع المفرد كالنقل ان قلنا ان الجوهر جنس له ومراتب الاجناس
 أيضا هذه الأربع لكن العالى كالجوهر في مراتب الاجناس يسمى جنس الاجناس لا السافل
 كالحيوان ومثال المتوسط فيها الجسم النامى والجسم والجنس المفرد كالنقل ان قلنا ان الجوهر
 ليس بجنس له والنوع الاضافى موجود بدون الحقيقى كالانواع المتوسطة والحقيقى موجود
 بدون الاضافى كالحقائق البسيطة فليس بينهما عموم وخصوص مطلق بل كل منهما أعم من
 الآخر لصدهما على النوع السافل وجزء المقول في جواب ما هو ان كان مذكورا بالمطابقة
 يسمى واقفا في طريق ما هو كالحيوان أو الناطق بالنسبة الى الحيوان الناطق المقول في جواب
 السؤال بما هو عن الانسان وان كان مذكورا بالتضمن يسمى داخلا في جواب ما هو كالجسم
 أو النامى أو الحساس أو المتحرك لا رادة الدال عليها الحيوان بالتضمن والجنس العالى جاز ان
 يكون له فصل يقومه لجواز تركبه من أمرين متساويين أو أمور متساوية ويجب أن يكون
 له فصل يقسمه والنوع السافل يجب أن يكون له فصل يقومه ويتنج أن يكون له فصل يقسمه
 والمتوسطات يجب أن يكون لها فصول تقومها وفصول تقسمها وكل فصل يقوم العالى فهو
 يقوم السافل من غير عكس كلي وكل فصل يقسم السافل فهو يقسم العالى من غير عكس كلي
 الفصل الرابع في التريفات المرف للشيء هو الذى يستلزم تصوره تصور ذلك
 الشيء أو امتيازه عن كل ماعداه وهو لا يجوز أن يكون نفس الماهية لان المرف معلوم قبل
 المرف والشيء لا يعلم قبل نفسه ولا أعم لقصوده عن افادة التعريف ولا أخص لكونه أخفى
 وهو مساو لها في العموم والخصوص ويسمى حدا لما ان كان بالجنس والفصل القريين
 وناقصا ان كان بالفصل القريب وحده أو به وبالجنس البعيد وربما لما ان كان بالجنس القريب
 والخاصة وربما ناقصا ان كان بالخاصة وحدها أو بها وبالجنس البعيد ويجب الاحتراز عن
 تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة كتعريف الحركة بما ليس بسكون والزوج بما
 ليس بفرد وعن تعريف الشيء بما لا يعرف الا به سواء كان بمرتبة واحدة كما قال الكيفية
 ما بها يقع المشابهة ثم قال المشابهة اتفق في الكيفية أو بمراتب كما قال الانسان زوج أول ثم
 قال الزوج هو المنقسم بمساويين ثم قال المتساويان هما الشيئان اللذان لا يفضل أحدهما على

الاخر ثم يقال الشيطان هما الاثنان ويجب أن يحترز عن استعمال ألفاظ غريبة وحشية غير ظاهرة الدلالة بالقياس الى السامع لكونه مفوتاً للنرض

﴿ المقالة الثانية في القضايا وأحكامها ﴾

وفيها مقدمة وثلاثة فصول أما المقدمة ففي تعريف القضية وأقسامها الاولية القضية قول يصح أن يقال لقائله انه صادق فيه أو كاذب فيه وهي حيلة ان انحلت بطرفيها الى مفردين كقولنا زيد هو عالم وزيد ليس هو عالم وشرطية ان لم تنحل والشرطية اما متصلة وهي التي يحكم فيها بصدق قضية أو لاصدقها على تقدير صدق قضية أخرى كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان وليس ان كان هذا انسانا فهو جواد وإما منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتفاني بين القضيتين في الصدق والكذب مما أوفى أحدهما فقط أو بنفيه كقولنا اما أن يكون هذا المدد زوجا أو فردا وليس اما أن يكون هذا الانسان كاتباً أو أسود

﴿ الفصل الاول في الحلية ﴾ وفيه أربعة مباحث ﴿ البحث الاول ﴾ في أجزائها وأقسامها والحلية انما تحقق باجزاء ثلاثة محكوم عليه ويسمى موضوعا ومحكوم به ويسمى بمحمولا ونسبة بينهما بها يرتبط المحمول بالموضوع ويسمى اللفظ الدال عليها رابطة كرو في قولنا زيد هو عالم ونسب القضية حينئذ ثلاثية وقد يحذف الرابطة في بعض اللغات لشعور الذهن بمنها وتسمى القضية حينئذ ثنائية وهذه النسبة ان كانت نسبة بها يصح ان يقال ان الموضوع محمول فالقضية موجبة كقولنا الانسان حيوان وان كانت نسبة بها يصح ان يقال ان الموضوع ليس بمحمول فالقضية سالبة كقولنا الانسان ليس بحجر وموضوع الحلية ان كان شخصا مبنيا سميت مخصوصة وشخصية وان كان كليا فان بين فيها كمية افراد ماصدق عليه الحكم ويسمى اللفظ الدال عليها سوراً سميت محصورة ومسورة ﴿ وهي اربع ﴾ لانه ان بين فيها ان الحكم على كل الافراد ففي الكلية اما موجبة وسورها كل كقولنا كل نار حارة واما سالبة وسورها لاشئ ولا واحد كقولنا لاشئ ولا واحدا من الانسان بحمار وان بين فيها ان الحكم على بعض الافراد ففي الجزئية اما موجبة وسورها بعض وواحد كقولنا بعض الحيوان انسان واما سالبة وسورها ليس كل وليس بعض وبعض ليس كقولنا ليس كل حيوان انسانا وان لم يبين فيها كمية الافراد فان لم تصلح لان تصدق كلية وجزئية سميت طبيعية كقولنا الحيوان جنس

والانسان نوع وان صلت لتلك سميت مهمة كقولنا الانسان في خسر الانسان ليس في خسر وهي في قوة الجزئية لانه متى صدق الانسان في خسر صدق بعض الانسان في خسر وبالعكس

(البحث الثاني) في تحقيق المحصورات الاربعة قولنا كل ج ب يستعمل تارة بحسب الحقيقة ومعناه ان كل ما لو وجد كال ج من الافراد الممكنة فهو بحيث اذا وجد كان ب أي كل ما هو ملزوم لـ ج فهو ملزوم لب وتارة بحسب الخارج ومعناه كل ج في الخارج سواء كان حال الحكم أو قبله أو بعده فهو ب في الخارج والفرق بين الاعتبارين ظاهر فانه لو لم يوجد شيء من المبررات في الخارج يصح أن يقال كل مربع شكل بالاعتبار الاول دون الثاني فلو لم يوجد من الاشكال في الخارج الالمربع يصح أن يقال كل شكل مربع بالاعتبار الثاني دون الاول وعلى هذا نفس المحصورات الباقية •

(البحث الثالث في المدول والتحصيل) حرف السلب ان كان جزءاً من الموضوع كقولنا اللاحى جماد أو من المحمول كقولنا الجماد لا عالم أو منهما جميعاً كقولنا اللاحى لا عالم سميت القضية بمدولة موجبة كانت أو سالبة وان لم يكن جزءاً لشيء منها سميت محصلة ان كانت موجبة وبسطة ان كانت سالبة والاعتبار باليجاب القضية وسلبها بالنسبة الثبوتية أو السلبية لا بطرفي القضية فان قولنا كل ماليس بحى فهو لا عالم موجبة مع أن طرفيها عدميان وقولنا لا شيء من المتحرك بساكن سالبة مع أن طرفيها وجوديان والسالبة البسيطة أهم من الموجبة المدولة المحمول لصدق السلب عند عدم الموضوع دون الايجاب فان الايجاب لا يصح الا على موضوع موجود محقق كما في الخارجية الموضوع أو مقدر كما في الحقيقية الموضوع وأما اذا كان الموضوع موجوداً فانهما متلازمان والفرق بينهما في اللفظ أما في الثلاثية فالقضية موجبة ان قدمت الرابطة على حرف السلب وسالبة ان أخرت عنها وأما في الثنائية فبالنسبة أو بالاصطلاح على تخصيص لفظ غير ولا بالايجاب للمدول ولفظ ليس بالسلب البسيط أو بالعكس

(البحث الرابع في القضايا الموجبة) لا بد لنسبة المحمولات الى الموضوعات من كيفية ايجابية كانت النسبة أو سلبية كالضرورة والدوام واللا ضرورة واللا دوام وتسمى تلك التكيفية مادة القضية واللفظ الدال عليها يسمى جهة القضية والقضايا الموجبة التي جرت المادة

بالبحث عنها وعن أحكامها ثلاثة عشر قضية منها قضية بسيطة وهي التي حقيقتهما إيجاب قطب
 أو سلب فقط ومنها مركبة وهي التي تركبت حقيقتهما من إيجاب وسلب والبسائط ست
 (الاولى) الضرورية المطلقة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه
 مادام ذات الموضوع موجودا كقولنا بالضرورة كل انسان حيوان وبالضرورة لا شيء من
 الانسان بجحر (الثانية) الدائمة المطلقة وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه
 عنه مادام ذات الموضوع موجودا كقولنا دائما كل انسان حيوان ودائما لا شيء من الانسان
 بجحر (الثالثة) المشروطة العامة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه
 عنه بشرط وصف الموضوع كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً وبالضرورة
 لا شيء من الكتاب بساكن الاصابع مادام كاتباً (الرابعة) العرفية العامة وهي التي يحكم فيها
 بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط وصف الموضوع ومثالها إيجاباً وسلباً ماض
 (الخامسة) المطلقة العامة وهي التي يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل كقولنا
 بالاطلاق العام كل انسان متنفس وبالاطلاق العام لا شيء من الانسان بمتنفس (السادسة)
 الممكنة العامة وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن الجانب الخالف للحكم كقولنا
 بالامكان العام كل نار حارة وبالامكان العام لا شيء من الحار بارد وأما المركبات ف سبع (الاولى)
 المشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة مع قيد اللا دوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة
 كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً تركيبها من موجبة مشروطة
 عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من الكتاب بساكن
 الاصابع مادام كاتباً لادائماً تركيبها من سالبة مشروطة عامة وموجبة مطلقة عامة (الثانية)
 العرفية الخاصة وهي العرفية العامة مع قيد اللا دوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة
 تركيبها من موجبة عرفية عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة تركيبها من سالبة عرفية
 عامة وموجبة مطلقة عامة ومثالها إيجاباً وسلباً ماض (الثالثة) الوجودية اللازمة وهي المطلقة
 العامة مع قيد اللا ضرورة بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا كل انسان ضاحك
 بالفعل لا بالضرورة تركيبها من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة وان كانت سالبة كقولنا
 لا شيء من الانسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة تركيبها من سالبة مطلقة عامة وموجبة

ممكنة عامة (الرابعة) الوجودية اللاداعية وهي المطلقة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي سواء كانت موجبة أو سالبة فتركيبها من مطلقتين عامتين أحدهما موجبة والاخرى سالبة ومثالها ايجاباوسلبا ماصر (الخامسة) الوقية وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت معين من أوقات وجود الموضوع مقيدا باللاودوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل قر منخفض وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس لادائما فتركيبها من موجبة وقتية مطلقة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاني من القمر بمنخفض وقت التربع لادائما فتركيبها من سالبية وقتية مطلقة وموجبة مطلقة عامة (السادسة) المنتشرة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت غير معين من أوقات وجود الموضوع مقيدا باللاودوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما لادائما فتركيبها من موجبة منتشرة مطلقة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاني من الانسان بتنفس وقاما لادائما فتركيبها من سالبة منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة عامة (السابعة) الممكنة الخاصة وهي التي يحكم فيها بارتضاع الضرورة المطلقة عن جانبي الوجود والعدم جيمافى سواء كانت موجبة كقولنا بالامكان الخاص كل انسان كاتب أو سالبة كقولنا بالامكان الخاص لاني من الانسان بكاتب فتركيبها من ممكنتين عامتين أحدهما موجبة والاخرى سالبة وللضابطة أن اللادوام اشارة الى مطلقة عامة واللا ضرورة الى ممكنة عامة مخالفتي الكيفية موافقتي الكمية للقضية المقيدة بهما

﴿ الفصل الثاني في أقسام الشرطية ﴾

الجزء الاول منها يسمى مقدما والثاني تاليا أما المتصلة فاما لزومية وهي التي صدق التالي فيها على تقدير صدق المقدم لملازمة بينهما توجب ذلك كالمالية والمالية والتضاياف واما اتفاقية وهي التي يكون ذلك فيها بمجرد توافق الجزئين على الصدق كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالخمار ناهق وأما المنفصلة فاما موجبة حقيقية وهي التي يحكم فيها بالتساوي بين جزئيهما في الصدق والكذب مما كقولنا اما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا واما مائة الجمع وهي التي يحكم فيها بالتساوي بين جزئيهما في الصدق فقط كقولنا اما أن يكون هذا الشيء حجرا أو

شجرا وأما مائة الخلو وهي التي يحكم فيها بالتأني بين جزئها في الكذب فقط كقولنا زيد
 إما أن يكون في البحر وإما أن لا ينفق وكل واحد من هذه الثلاث إما عنادية وهي التي
 يكون التأني فيها لقائى الجزئين كما في الامثلة المذكورة وإما اتقافية وهي التي يكون ذلك
 فيها بمجرد الاتفاق كقولنا للأسود اللاكاتب إما أن يكون هذا أسود أو كاتبا حقيقة أو
 لأسود أو كاتبا مائة الجمع أو أسود أو لا كاتبا مائة الخلو وسالبة كل واحدة من هذه
 القضايا الثمان هي التي ترفع ما حكم به في موجبتها فسالبة اللزوم تسمى سالبة لزومية وسالبة
 العناد تسمى سالبة عنادية وسالبة الاتفاق تسمى سالبة اتقافية والمتصلة الموجبة تصدق عن
 جزئين صادقين وعن كاذبين وعن مجهولى الصدق والكذب وعن مقدم كاذب وتال صادق
 دون عكسه لا متناع استلزام الصادق الكاذب وتكذب عن جزئين كاذبين وعن مقدم
 كاذب وتال صادق وبالعكس وعن صادقين إذا كانت لزومية وأما إذا كانت اتقافية فكذبها
 عن صادقين عال والمتفصلة الموجبة الحقيقية تصدق عن صادق وكاذب وتكذب عن
 صادقين وعن كاذبين والمائة الجمع تصدق عن كاذبين وعن صادق وكاذب وتكذب عن
 صادقين والمائة الخلو تصدق عن صادقين وعن صادق وكاذب وتكذب عن كاذبين والسالبة
 تصدق عما تكذب الموجبة وتكذب عما تصدق وكلية الشرطية أن يكون التالى لازما أو
 معاندا للمقدم على جميع الاوضاع التي يمكن حصوله عليها وهي الاوضاع التي تحصل بسبب
 اقتران الامور التي يمكن اجتماعها والجزئية أن تكون كذلك على بعض هذه الاوضاع
 والخاصة أن تكون كذلك على وضع معين وسور الموجبة الكلية في المتصلة كلما ومما ومتى
 وفي المتفصلة دائما وسور السالبة الكلية فيها ليس البتة وسور الموجبة الجزئية فيها قد يكون
 وسور السالبة الجزئية فيها قد لا يكون وبإدخال حرف السلب على سور الإيجاب الكلي
 والهيلة باطلاق لفظة لو وان إذا في المتصلة وإما أو في المتفصلة والشرطية قد تتركب عن حلتين
 وعن متصلتين وعن منفصلتين وعن حليته ومتصلة وعن حلية ومنفصلة وعن متصلة ومنفصلة
 وكل واحدة من الثلاثة الأخيرة في المتصلة تقسم الى قسمين لامتياز مقدمها عن تاليها بالطبع
 بخلاف المتفصلة فان مقدمها انما يتميز عن تاليها بالوضع فقط فاقسام المتصلات تسعة والمتفصلات
 ستة وإما الامثلة فليكن باستخراجها من نفسك

(الفصل الثالث) في احكام القضاء وفيه اربعة مباحث (البحث الاول) في التناقض
 وحدوده بانه اختلاف نصيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون احديهما صادقة
 والاخرى كاذبة ولا يتحقق في الخصوصيتين الا عند اتحاد الموضوع ويندرج فيه وحدة الشرط
 والجزء والكل والجزء وعند اتحاد المحمول ويندرج فيه وحدة المكان والزمان والاضافة والقوة
 والتسل وفي المصودتين لا بد مع ذلك من الاختلاف بالكية لصدق الجزئين وكذب الكلين
 في كل مادة يكون الموضوع فيها ام من المحمول واما في الموجهتين فلا بد من الاختلاف
 بالجهة في الكل لصدق المكتبتين وكذب الضروريتين في مادة الامكان فنقيض الضرورية
 المطلقة الممكنة العامة لان سلب الضرورة مع الضرورة مما يتناقضان جزما ونقيض المطلقة
 الدائمة المطلقة العامة لان السلب في كل الاوقات ينفيه الايجاب في البعض وبالعكس ونقيض
 المشروطة العامة الحينية الممكنة اعني التي حكم فيها برفع الضرورة بحسب الوصف من الجانب
 المخالف كقولنا كل من به ذات الجنب يمكن ان يسلم في بعض اوقات كونه مجنونا وتقبض
 الرقية العامة الحينية المطلقة اعني التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه في بعض احيان
 وصف الموضوع ومثالها مامر (واما المركبات) فان كانت كلية فنقيضها احد قضيي جزئها
 وذلك جلي بعد الاحاطة بمحاذيق المركبات وقائض البسائط فانك اذا تحققت ان الوجودية
 الدائمة تركيها من مطلقتين عامتين احديهما موجبة والاخرى سالبة وان قبيض المطلقة هو
 الدائمة تحققت ان نقيضها اما الدائم المخالف او الموافق وان كانت جزئية فلا يكفي في قبيضها
 ما ذكرناه لانه يكذب بعض الجسم حيوانا دائما مع كذب كل واحد من قضيي جزئها بل
 الحق في قبيضها ان يرد بين قضيي الجزئين لكل واحد واحد اي كل واحد واحد لا يخلو
 عن قبيضها فيقال كل جسم اما حيوان دائما وليس بمحيوان دائما واما شرطية فنقيض الكلية
 منها الجزئية الموافقة في الجنس والنوع المخالفة في الكيف وبالعكس (البحث الثاني) في العكس
 المستوي وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية ثانيا والثاني اول مع بقاء الصدق والكيف
 واما السوالب فان كانت كلية فنبع منها وهي الوقتان والوجودتان والممكنتان والمطلقة العامة
 لا تنعكس لامتناع العكس في اخصها وهي الوقتية لصدق قولنا بالضرورة لاشئ من القمر
 ينخسف وقت التربع لا دائما وكذب بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان العام الذي هو ام

الجهات لان كل منخسف فهو قر بالضرورة واذا لم يتمكس الاخص لم يتمكس الام اذ لو
انمكس الام لانمكس الاخص لان لازم الام لازم الاخص ضرورة واما الضرورية والدائمة
المطلقان فتتمكسان دائمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائماً لاشئ من ج ب ف دائماً لاشئ
من ب ج والا فبعض ب ج بالاطلاق العام وهو مع الاصل ينتج بعض ب ليس ب بالضرورة
في الضرورية والدوام في الدائمة وهو محال واما المشروطة والعرفية المامتان فتتمكسان عرفية
عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائماً لاشئ من ج ب مادام ج ف دائماً لاشئ من ب ج
مادام ب والا فبعض ب ج حين هو ب وهو مع الاصل ينتج بعض ب ليس ب حين هو
ب وهو محال (واما المشروطة والعرفية الخاصتان) فتتمكسان عرفية عامة لادائمة في البعض (واما
العرفية العامة) فلكونها لازمة للعامتين واما الادوام فلانه لو كذب بعض ب ج بالفعل لصدق
لاشئ من ب ج دائماً فتتمكس الى لاشئ من ج ب دائماً وقد كانت كل ج ب بالفعل هذا
خلف وان كانت جزئية فالمشروطة والعرفية الخاصتان تتمكسان عرفية خاصة لانه اذا صدق
بالضرورة او دائماً بعض ج ليس ب مادام ج لادائماً وجب ان يصدق بعض ب ليس ج مادام
ب لا دائماً لانا نرض ذات الموضوع وهو ج ف د ج بالفعل وب د ايضا للادوام بسبب الباء
عنه وليس ج مادام ب والا لكان ج حين هو ب وب حين هو ج وقد كان ليس ب ما دام
ج هذا خلف واذا صدق الجميع والباء عليه وتنافيا فيه صدق بعض ب ليس ج مادام ب
لادائماً وهو المطلوب واما البواني فلا تتمكس لانه يصدق بالضرورة بعض الحيوان ليس
بانسان وبالضرورة بعض القمر ليس بمنخسف وقت التربع لادائماً مع كذب عكسهما
بالامكان العام الذي هو اعم الجهات لكن الضرورية اخص البساط والوقية اخص المركبات
الباقية ومتى لم تتمكس لم تتمكس شئ منها لما عرفت ان انكس العام مستلزم لانكس الخاص
واما الموجهة كلية كانت او جزئية فلا تتمكس كلية لاحتمال كون المحمول اعم من الموضوع
واما في الجهة فالضرورة والدائمة والمامتان تتمكس حينية مطلقة لانه اذا صدق كل ج ب
باحدى الجهات الاربع المذكورة فبعض ب ج حين هو ب والا فلا شئ من ب ج مادام ب
وهو مع الاصل ينتج لاشئ من ج ج دائماً في الضرورية والدائمة وما دام ج في العامتين
وهو محال واما الخاصتان فتتمكسان حينية مطلقة مقيدة بالادوام واما الحينية المطلقة فلكونها

لازمة لامتبيها وأما قيد اللادوام في الاصل الكلي فلاه لو كذب بمض ب ليس ج بالفعل
 لصدق كل ب ج دائماً فنضمه الى الجزء الاول من الاصل وهو قولنا بالضرورة أو دائماً
 كل ج ب ما دام ج ينتج كل ب دائماً ونضمه الى الجزء الثاني أيضاً وهو قولنا لا شيء من ج ب
 بالاطلاق العام ينتج لا شيء من ب ب بالاطلاق العام فيلزم اجتماع التقيضين وهو حال هذا اذا كان
 الاصل كلياً وأما في الجزئي فنفرض للموضوع د فهو لا ج بالفعل والا لكان ج دائماً ب دائماً
 الدوام الباه بدام الجيم لكن اللازم باطل لتقيد الاصل باللاودوام وأما الوقتيتان والوجوديتان
 والمطلقة العامة فتعكس مطلقة عامة لانه اذا صدق كل ج ب باحدى هذه الجهات الخمس المذكورة
 فبعض ب ج بالاطلاق العام والا فلا شيء من ب ج دائماً وهو مع الاصل ينتج لا شيء من
 ج ج دائماً وهو حال وان شئت عكست تقيض العكس في الموجبات ليصدق تقيض الاصل
 أو الاخص منه • وأما الممكنتان فعالمهما في الانكاس وعدمه غير معلوم لتوقف البرهان
 المذكور للانكاس فيهما على انكاس السالبة الضرورية كنفسها أو على انتاج الصغرى للمكنة
 مع الكبرى الضرورية في الشكل الاول والثالث اللذين كل منهما غير محقق ولمسلم الظفر
 بدليل يوجب الانكاس وعدمه • وأما الشرطية فالمتصلة الموجبة سواء كانت كلية أو جزئية
 تنكس موجبة جزئية والسالبة الكلية سالبة كلية اذ لو صدق تقيض العكس لانتظم مع
 الاصل قياساً متجاً للمحال وأما السالبة الجزئية فلا تنكس لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان
 هذا حيواناً فهو انسان مع كذب العكس وأما المنفصلة فلا يتصور فيها العكس لعدم الامتياز
 بين جزئها بالطبع •

• البحث الثالث في عكس التقيض • وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من التقيضية
 تقيض الثاني والثاني عين الاول مع مخالفته الاصل في الكيف وموافقتها في الصدق •
 أما الموجبات فان كانت كلية ففسح منها وهي التي لا تنكس سواها بالعكس المستوي فلا تنكس
 لانه يصدق بالضرورة كل قر فهو ليس بمنصف وقت التريع لادائماً دون عكسه لما عرفت
 وتنكس الضرورية والدائمة دائمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً كل ج ب فدائماً لا شيء
 مما ليس ب ج والا فبعض ما ليس ب هـ ج بالفعل وهو مع الاصل ينتج بعض ما ليس
 ب فهو ب بالضرورة في الضرورية ودائماً في الدائمة وهو حال وأما للشروطية والرفعية الامتان

فتمتلكان عرفة عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً كل ج ب مادام ج فداًماً لاشئ مما ليس ب ج مادام ليس ب والا فبعض مالم ليس ب فهو ج حين هو ليس ب وهو مع الاصل ينتج بعض مالم ليس ب وهو ب حين هو ليس ب وهو محال وأما الخاصتان فتمتلكان عرفة عامة لا دائماً في البعض أما العرفية العامة فلا تستلزم العامين اياها وأما قيد اللادوام في البعض فلانه يصدق بعض مالم ليس ب فهو ج بالاطلاق العام والا فلا شئ مما ليس ب ج دائماً فتمتلك الى لاشئ من ج ليس ب دائماً وقد كان لاشئ من ج ب بالفعل بمحكم اللادوام ويلزمه كل ج فهو ليس ب بالفعل لوجود الموضوع هذا خلف وان كانت جزئية فالخاصتان تمتلكان عرفة خاصة لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً بعض ج ب مادام ج لا دائماً فنرض الموضوع وهو ج فدفع ليس ب بالفعل للادوام ثبوت البقاء له وليس ج ما دام ليس ب والا لكان ج حين هو ليس ب فليس ب حين هو ج وقد كان ب مادام ج هذا خلف ووج بالفعل وهو ظاهر فبعض مالم ليس ب ليس هو ج مادام ليس ب لا دائماً وهو المطلوب وأما البواق فلا تمتلك لصدق قولنا بعض الحيوان ليس بانسان بالضرورة المطلقة وبعض القمر ليس بمنخفض بالظن قوة الوقتية دون عكسها باهم الجهات ومضى لم تمتكس لم يمتكس شئ منها لما عرفت في العكس للمستوى • وأما السوالب كلية كانت أو جزئية فلا تمتكس كلية لاحتمال كون تقيض المحمول أهم من الموضوع وتمتلك الخاصتان حينية مطلقة لانه اذا صدق بالضرورة أو دائماً لاشئ من ج ب مادام ج لا دائماً فنرض الموضوع د فهو ليس ب بالفعل ودفع في بعض أوقات ج ليس ب لانه ليس ب في جميع أوقات ج فبعض مالم ليس ب فهو ج في بعض الاحيان ليس ب وهو المدعى وأما الوقتيتان والوجوديتان فتمتلكان مطلقة عامة لانه اذا صدق لاشئ من ج ب بأحدى هذه الجهات فنرض الموضوع د فهو ليس ب بالفعل ووج بالفعل فبعض مالم ليس ب فهو ج بالفعل وهو المطلوب وهكذا تبين عكوس جزئياتها وأما بواق السوالب والشرطيات فتغير معلومة الانكاس لعدم الظفر بالبرهان •

﴿ البحث الرابع ﴾ في لوازم الشرطيات أما التنصلة للموجبة للكلية فتستلزم منفصلة مائة الجمع من عين التقدم وتقيض التالي ومائة الخلو من تقيض المقدم وعين التالي متاكسين عليها والا لبطل اللزوم والاقصمال وأما التنفصلة الحقيقية فتستلزم أربع متضلات مقدم الاثنين

عين أحد الجزئين وتاليهما تقيض الآخر ومقدم آخرين تقيض أحد الجزئين وتاليهما عين الآخر وكل واحدة من غير الحقيقية مستلزم للآخرى مركبة من تقيض الجزئين

﴿ للمقالة الثالثة في القياس وفيها خمسة فصول ﴾

﴿ الفصل الاول ﴾ في تعريف القياس وأقسامه • القياس قول مؤلف من قضايا متي سلمت لزوم عنها لذاتها قول آخر وهو استثنائي ان كان عين النتيجة أو تقيضها مذكوراً فيه بالفعل كقولنا ان كان هذا جسماً فهو متحيز لكنه جسم فهو متحيز وهو بعينه مذكور فيه ولو قلنا لكنه ليس بمتحيز ينتج أنه ليس بجسم وتقيضه مذكور فيه واقتراضي ان لم يكن كذلك كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج كل جسم حادث وليس هو ولا تقيضه مذكوراً فيه بالفعل وموضوع المطلوب فيه يسمى أصغر ومحموله أكبر والقضية التي جعلت جزء قياس تسمى مقدمة والمقدمة التي فيها الاصغر الصغرى والتي فيها الاكبر الكبرى والمكرر بينهما حداً أوسط • واقتران الصغرى بالكبرى يسمى ثمرنة وضرباً والمهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد الاوسط عند الحدين الآخرين تسمى شكلاً وهو أربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولاً في الصغرى وموضوعاً في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان ~~محمولاً~~ لا فيها فهو الشكل الثاني وان كان موضوعاً فيها فهو الشكل الثالث وان كان موضوعاً في الصغرى ومحمولاً في الكبرى فهو الشكل الرابع • وأما الشكل الاول فشرطه ايجاب الصغرى والالم بدرجة الاصغر في الاوسط وكلية الكبرى والا احتمل أن يكون البعض المحكوم عليه بالأكبر غير البعض المحكوم به على الاصغر • وضروبه الناتجة أربعة ﴿ الاول ﴾ من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية كقولنا كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا ﴿ الثاني ﴾ من كليتين والصغرى موجبة والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب ولا شيء من ب ا فلا شيء من ج ا ﴿ الثالث ﴾ من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا ﴿ الرابع ﴾ من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب ولا شيء من ب ا فبعض ج ا ونتائج هذا الشكل بيته بذاتها • وأما الشكل الثاني فشرطه اختلاف مقدمتيه بالكيف وكلية الكبرى والايحصل الاختلاف للوجوب لعدم الانتاج وهو صدق القياس مع ايجاب النتيجة تارة ومع سلبها اخرى وضروبه الناتجة ايضا

ارمة (الاول) من كليتين والصنرى موجبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب ولا شيء
من ا ب فلا شيء من ج بالخلف وهو ضم نقیض النتيجة الى الكبرى لينتج نقیض الصنرى
وبالمكاس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول (الثاني) من كليتين والكبرى موجبة ينتج
سالبة كلية كقولنا لا شيء من ج ب وكل ا ب فلا شيء من ج بالخلف وبمكس الصنرى
وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة (الثالث) من موجبة جزئية صنرى وسالبة كلية كبرى
ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب ولا شيء من ا ب فبعض ج ليس ا بالخلف وبمكس
الكبرى ليرجع الى الاول وبفرض موضوع الجزئية دفعل دب ولا شيء من ا ب فلا شيء
من دا ه ثم قول بعض ج د ولا شيء من دا فبعض ج ليس ا (الرابع) من سالبة جزئية
صنرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ليس ب وكل ا ب فبعض
ج ليس ا بالخلف (وأما الشكل الثالث) فشرطه موجبة الصنرى والا لحصل الاختلاف وكلية
احدى مقدمتيه والا لحراز أن يكون البعض المحكوم عليه بالاصغر غير البعض المحكوم عليه
بالا كبر فلم نجب التمدية وضروره الناتجة ستة (الاول) من موجبتين كليتين ينتج موجبة
جزئية كقولنا كل ب ج وكل ب ا فبعض ج ا بالخلف وهو ضم نقیض النتيجة الى الصنرى
لينتج نقیض الكبرى وبالرد الى الاول بمكس الصنرى (الثاني) من كليتين والكبرى سالبة
كلية ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج ولا شيء من ب ج فبعض ج ليس ا بالخلف وبمكس
الصنرى (الثالث) من موجبتين والكبرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض ب ج وكل
ب ا فبعض ج ا بالخلف وبمكس الصنرى وبفرض موضوع الجزئية د وكل دب وكل ب ا
فكل دا ه ثم قول كل د ج وكل د ا فبعض ج ا وهو المطلوب (الرابع) من موجبة جزئية صنرى
وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ج ولا شيء من ب ا فبعض ج
ليس ا بالخلف وبمكس الصنرى والاقتراض (الخامس) من موجبتين والصنرى كلية ينتج
موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ب ا فبعض ج ا بالخلف وبمكس الكبرى وجعلها
صنرى ثم عكس النتيجة والاقتراض (السادس) من موجبة كلية صنرى وسالبة جزئية كبرى
ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ب ليس ا فبعض ج ليس ا بالخلف والاقتراض
ان كانت السالبة مركبة (وأما الشكل الرابع) فشرطه بحسب الكمية والكيفية ايجاب المقدمتين

مع كلية الصغرى أو اختلافها في الكيف مع كلية احدهما والا لحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وضروبه الناتجة ثمانية (الاول) من موجبتين كلتيني ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وكل ا ب فبعض ج ا بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة (الثاني) من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج ولبعض ا ب فبعض ج ا الماسر (الثالث) من كلتيني والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا لا شيء من ب ج وكل ا ب فلا شيء من ج الماسر (الرابع) من كلتيني والصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج ولا شيء من ا ب فبعض ج ليس ا بعكس المقدمتين (الخامس) من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ج ولا شيء من ا ب فبعض ج ليس الماسر (السادس) من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ليس ج وكل ا ب فبعض ج ليس ا بعكس الصغرى ليرتد الى الثاني (السابع) من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج ولبعض ا ليس ب فبعض ج ليس ا بعكس الكبرى ليرتد الى الثالث (الثامن) من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا لا شيء من ب ج ولبعض ا ب فبعض ج ليس ا بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة ويمكن بيان الحجة الاولى بالخطف وهو ضم تقيض النتيجة الى احدى المقدمتين لينتج ما بعكس الى تقيض الاخرى والثاني والخامس بالاقتراس ولتين ذلك في الثاني ليقاس عليه الخامس وليكن البعض الذي هو ا فكل د ا وكل د ب فتقول كل ب ج وكل د ب فبعض ج د وكل د ا فبعض ج ا وهو المطلوب والمتقدمون حصروا الضروب الناتجة في الحجة الاولى وذكروا لعدم انتاج الثلاثة الاخيرة الاختلاف في القياس من بسيطتين ومن نشترط كون السالبة فيها من احدى الخاصتين فسقط ما ذكروه من الاختلاف.

(الفصل الثاني) في المختلطات (أما الشكل الاول) فنشرطه بحسب الجهة فكلية الصغرى والنتيجة فيه كالكبرى ان كانت غير المشروطتين والرفيتين والا فكل الصغرى محذوفا عنها قيد اللازم والادوام والضرورة بالخصوصة بالصغرى ان كانت الكبرى احدى المامتين ويضم الادوام اليها ان كانت احدى الخاصتين (وأما الشكل الثاني) فنشرطه بحسب الجهة

أمران أحدهما صدق الدوام على الصغرى أو كونه الكبرى من القضايا المنكسة السوالب
وثانيهما ان لا يستعمل الممكنة الا مع الضرورة المطلقة أو مع الكبيرين المشروطتين والنتيجة
دائمة ان صدق الدوام على احدى مقدمتيه والا فكل الصغرى محذوف عنها قيد اللادوام
واللاضرورة والضرورة أية ضرورة كانت (وأما الشكل الثالث) فشرطه بحسب الجملة
فعلية الصغرى والنتيجة كالكبرى ان كانت غير الاربع والا فمكس الصغرى محذوف عنها
قيد اللادوام ان كانت الكبرى احدى المامتين ومضموما اليه ان كانت احدى الخاصتين
(وأما الشكل الرابع) فشرط انتاجه بحسب الجملة أمور خمسة (الاول) كونه القياس فيه من
الفعليات (الثاني) انعكاس السالبة المستعملة فيه (الثالث) صدق الدوام على الصغرى في الضرب الثالث
أو العرفي العام على كبراه (الرابع) كونه الكبرى في السادس من المنكسة السوالب (الخامس)
كون الصغرى في الثامن من احدى الخاصتين والكبرى مما يصدق عليها العرفي العام
والنتيجة في الصغرى الاولين عكس الصغرى ان صدق الدوام عليها أو كان القياس من الست
المنكسة السوالب والا فطلقة عامة وفي الضرب الثالث دائمة ان صدق الدوام على احدى
مقدمتيه والا فمكس الصغرى وفي الضرب الرابع والخامس دائمة ان صدق الدوام على الكبرى
والا فمكس الصغرى محذوف عنها قيد اللادوام وفي السادس كما في الثاني بعد عكس الصغرى
وفي السابع كما في الثالث بعد عكس الكبرى وفي الثامن كمكس النتيجة بعد عكس الترتيب
(الفصل الثالث) في الاقترانيات الكائنة من الشرطيات وهي خمسة أقسام (القسم الاول)
ما يتركب من المتصلات والمطبوع منه ما كانت الشركة في جزء تام من المقدمتين وينقد الاشكال
الارمعة فيه لان الاوسط ان كان تالياً في الصغرى مقدماً في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان تالياً
فيها فهو الشكل الثاني وان كان مقدماً فيها فهو الشكل الثالث وان كان مقدماً في الصغرى تالياً في
الكبرى فهو الشكل الرابع وشرائط الانتاج وعدد الضروب من الاشكال والنتيجة في الكمية
والكيفية في كل شكل كما في الحليات من غير فرق مثال الضرب الاول من الشكل الاول كلما
كان ب فيج د وكلما كان ج د ه ز ينتج كلما كان ا ب ه ز (القسم الثاني) ما يتركب من
النفصلات والمطبوع منه ما كانت الشركة فيه في جزء غير تام من المقدمتين كقولنا دائماً اما
كل ا ب أو كل ج د ودائماً اما كل د ه أو كل و ز ينتج اما كل ا ب أو كل ج ه أو كل و ز

لا متناع خلو الواقع عن مقدمتي التأليف وعن احدي الآخرين وهما كل ا ب وكل وز وينقد فيه الاشكال الاربعة والشرائط المتبعة بين الحليتين معتبرة ههنا بين المتشاركين (القسم الثالث) ما يتركب من الحلية والمتصلة والمطبوع منه ما كانت الحلية كبرى والشركة مع تالي المتصلة ونتيجته متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليا نتيجة التأليف بين التالى والحلية كقولنا كلما كان ا ب فـ ج د وكل ده ينتج كلما كان ا ب فـ كل ج هـ وينقد فيه الاشكال الاربعة والشرائط المتبعة بين الحليتين معتبرة ههنا بين التالى والحلية (القسم الرابع) ما يتركب من الحلية والمنفصلة وهو على قسمين (الاول) أن يكون عدد الحليات بعدد اجزاء الانفصال ويشارك كل واحد منها جزءاً واحداً من اجزاء الانفصال اما مع اتحاد التأليفات في النتيجة كقولنا كل ج ا ما ب واما د واما هـ وكل ب ط وكل د ط وكل هـ ط ينتج كل ج ط لصدق أحد اجزاء الانفصال مع ما يشاركه من الحلية واما مع اختلاف التأليفات في النتيجة كقولنا كل ج ا ما ب واما د واما هـ وكل ب ج وكل د ط وكل هـ ز ينتج كل ج ا ما ج واما ط واما ز كما مر (والثاني) أن يكون الحليات أقل من اجزاء الانفصال وليكن الحلية واحدة والمنفصلة ذات جزئين والمشاركة مع احدهما كقولنا اما كل ا ط أو كل ج ب وكل ب د ينتج اما كل ا ط أو ج د لا متناع خلو الواقع عن مقدمتي التأليف وعن الجزء الغير المشترك (القسم الخامس) ما يتركب من المتصلة والمنفصلة والاشترار اما في جزء تام من المقدمتين أو غير تام منهما وكيف ما كان فالمطبوع منه ما تكون المتصلة صغرى والمنفصلة موجبة كبرى مثال الاول قولنا كلما كان ا ب فـ ج د ودائماً ا ما ج د أو هـ ز مائة الجمع ينتج دائماً اما أن يكون ا ب ومز مائة الجمع لاستلزام امتناع الاجتماع مع اللازم دائماً أو في الجملة امتناعه مع المزموم كذلك ومائة الخلو ينتج قد يكون اذا لم يكن ا ب فهـ ز لاستلزام تقيض الاوسط للطرفين استلزاما كلياً واستلزام ذلك المطلوب من الثالث مثال الثاني كلما كان ا ب فـ كل ج د ودائماً اما كل د هـ أو وز مائة الخلو ينتج كلما كان ا ب فـ اما كل ج هـ أو وز والاستقصاء في هذه الاقسام الى الرسائل التي عملناها في المنطق

الفصل الرابع (في القياس الاستثنائي) وهو مركب من مقدمتين احدهما شرطية والاخرى وضع لاحد جزئها أو رفعه ليلزم وضع الاخر أو رفعه وبجب إيجاب الشرطية وزرومية المتصلة وكليتها أو كلية الوضع أو الرفع ان لم يكن وقت الاتصال والانفصال هو

بعينه وقت الوضع أو الرفع والشرطية الموضوعة فيه ان كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم والا لبطل اللزوم دون العكس في ثني منهما لاحتمال كون التالي اهم من المقدم وان كانت منفصلة فان كانت حقيقية فاستثناء عين اى جزء كان ينتج نقيض الآخر لاستحالة الجمع واستثناء نقيض اى جزء كان ينتج عين الآخر لاستحالة الخلو وان كانت مائة الجمع ينتج انقسم الاول فقط لامتناع الجمع دون الخلو وان كانت مائة الخلو ينتج انقسم الثاني فقط لامتناع الخلو دون الجمع

﴿ الفصل الخامس ﴾ في لواحق القياس وهى اربعة (الاول) القياس المركب وهو تركيب مقدمات ينتج بعضها نتيجة يلزم منها ومن مقدمة اخرى نتيجة اخرى وهلم جرا الى ان يحصل المطلوب وهو اما موصول النتائج كقولنا كل ج ب وكل ب د فكل ج د ثم كل ج د وكل د ا فكل ج ا ثم كل ج ا وكل ا ه فكل ج ه واما مفصول النتائج كقولنا كل ج ب وكل ب د وكل د ا فكل ج ه (الثاني) قياس الخلف وهو اثبات المطلوب بابطال نقيضه كقولنا لو كذب ليس كل ج ب لكان كل ج ب وكل ب ا على انها مقدمة صادقة ينتج لو كذب ليس كل ج ب لكان كل ج ا لكن ليس كل ج ا على ان كل ج ا امر محال فينتج ليس كل ج ب وهو المطلوب (الثالث) الاستقراء وهو الحكم على كلى لوجوده في اكثر جزئياته كقولنا كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ لان الانسان والبهائم كذلك وهو لا يفيده اليقين لاحتمال ان لا يكون الكل بهذه الحالة كالتمساح الرابع التمثيل وهو اثبات حكم في جزئي وجد في جزئي آخر لمشي مشترك بينهما كقولهم العالم مؤلف فهو حادث كالكيت واثبتوا عليه المني المشترك بالدوران وبالتقسيم غير المردد بين النقي والاثبات كقولهم علة الحدوث اما التأليف او كذا وكذا والاخير ان باطلان بالتخلف فتمين الاول وهو ضيف اما الدوران فلان الجزء الاخير وسائر الشرائط المساوية مدار مع انها ليست بملة • وأما التقسيم والمحصر فممنوع لجواز عليه غير المذكور وبقدير تسليم عليه المشترك في المقيس عليه لا يلزم عليه في المقيس لجواز أن يكون خصوصية المقيس عليه شرطاً للعلية أو خصوصية المقيس مائة منها (وأما الخاتمة) فيها بحثان الاول في مواد الاقيسة وهى يقينيات وغير يقينيات أما اليقينيات فسته أوليات وهى قضايا تصور طرفيها كاف في الجزم بالنسبة بينهما كقولنا الكل اعظم من الجزء ومشاهدات وهى قضايا يحكم بها بالقوى الظاهرة أو الباطنة

كالحكم بان الشمس مضيئة وأن لنا خروفا وغضبا وعجريات وهي قضايا يحكم بها بمشاهدات
 متكررة مفيدة لليقين كالحكم بان شرب السموميا موجب للاسهال وحديثات وهي قضايا
 يحكم بها بمحدث قوي من النفس مفيد للعلم كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس والحديث
 هو سرعة الانتقال من المبادي الى المطالب ومتواترات وهي قضايا يحكم بها لكثرة الشهادات
 بعد العلم بعدم امتناعها والامن من التواطىء على الكذب كالحكم بوجود مكة وبندداد ولا
 ينحصر مبلغ الشهادات في عدد بل اليقين هو القاضي بكمال العدد والعلم الحاصل من التجربة
 والحديث والتواتر ليس حجة على الغير وقضايا قياساتها هي التي يحكم فيها بواسطة لانتب
 عن الذهن عند تصور حدودها كالحكم بان هذه الاربة زوج لانتسابها بمساويين والقياس
 المؤلف من هذه الستة يسمى برهانا وهو امالي وهو الذي يكون الحد الاوسط فيه علة
 للنسبة في الذهن والدين كقولنا هذا متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم فهذا محموم
 واما اني وهو الذي يكون الحد الاوسط فيه علة للنسبة في الذهن فقط كقولنا هذا محموم
 وكل محموم متعفن الاخلاط فهذا متعفن الاخلاط واما غير اليقينية فست مشهورات وهي
 قضايا يحكم بها لاعتراف جميع الناس بها لمصلحة عامة أو رفة أو حجة أو انفعالات من عادات
 وشرائع وآداب والفرق بينها وبين الاوليات أن الانسان لو خلى ونفسه مع قطع النظر عما
 وراء عقله لم يحكم بها بخلاف الاوليات كقولنا الظلم قبيح والمدل حسن وكشف العودة مذموم
 ومراعاة الضعفاء محمود ومن هذه ما يكون صادقا وما يكون كاذبا ولكل قوم مشهورات
 ولاهل كل صناعة مشورات بحسبها ومسلات وهي قضايا يحكم بتسلم من الخصم ويبنى عليها
 الكلام لدفعه كتسلم الفقهاء مسائل أصول الفقه والقياس المؤلف من هذين يسمى جدلا
 والترض منه اقتناع القاصرين عن ادراك البرهان والزام الخصم ومقبولات وهي قضايا تؤخذ
 ممن يمتد فيه اما لامر سماوي أو لمزيد عقل أو دين كالأخوذات من أهل العلم والزهد
 ومظنونات وهي قضايا يحكم بها اتباعا للظن كقولك فلان يطوف بالليل فهو سارق والقياس المؤلف
 من هذين القسمين يسمى خطابة والترض منها ترغيب السامع فيما ينفعه من تهذيب الاخلاق
 وأمور الدين ومحبيات وهي قضايا اذا أوردت على النفس أثرت فيها تأثيرا عجميا من قبض أو
 بسط كقولهم الحرياقوة سيالة والمسل مرة مبهوة والقياس المؤلف منها يسمى شعرا والترض

منه افعال النفس بالترغيب والتنفير وبروجه الوزن والصوت الطيب ووهيات وهي تضايا
 كاذبة يحكم بها الزم في أمور غير محسوسة كقولنا كل موجود فهو مشار اليه ووراء العالم
 فضاء لا يتألفي ولولا دفع العقل والشرائع لكنت من الاوليات وعرف كذب ذلك الزم
 بموافقة العقل في مقدمات القياس الناتج لتقيض حكمه وتكاد نفسه عند انوصول الى النتيجة
 والقياس المؤلف منها يسمى سفسة والنرض منه الخفام الخضم وتليطه والمناطة قياس تفسد
 صورته بان لا يكون على هيئة منتجة لاختلال شرط معتبر بحسب الكمية والكيفية والجهة
 أو مادته بان تكون المقدمة والمطلوب شيئا واحدا لكون الالتاظ مترادفة كقولنا كل انسان
 بشر وكل بشر ضحك فكل انسان ضحك أو كاذبة شبيهة بالصادقة من جهة اللفظ كقولنا
 لصورة الفرس المنقوش على الحائط انها فرس وكل فرس صهال ينتج أن تلك الصورة ضهالة
 أو من جهة المعنى لعدم مراعاة وجود الموضوع في الموجبة كقولنا كل انسان وفرس فهو
 انسان وكل انسان وفرس فهو فرس لينتج أن بعض الانسان فرس ووضع الطبيعية مقام
 الكلية كقولنا الانسان حيوان والحيوان جنس لينتج أن الانسان جنس واخذ الامور
 الذهنية مكان المينية وبالمعكس فليك برعاة كل ذلك لئلا تقع في اللط والمستم للنفالطة
 سوفسطائي ان قابل بها الحكيم ومشافعي ان قابل بها الجدلي (البحث الثاني) في اجزاء العلوم
 وهي موضوعات وقد عرفتها ومبادي وهي حدود الموضوعات واجزائها واعراضها الذاتية
 والمقدمات غير البينة في نفسها المأخوذة على سبيل الوضع كقولنا ان نصل بين كل نقطتين بخط
 مستقيم وأن نمثل بأي بعد كان وعلى أي نقطة شذنا دائرة والمقدمات البينة بنفسها كقولنا
 المقادير المتساوية لمقدار واحد متساوية • ومسائل وهي القضايا التي تطلب بها نسبة محمولاتها الى
 موضوعاتها في ذلك العلم وموضوعاتها قد تكون موضوع العلم كقولنا كل مقدار اما مشارك
 لآخر أو مابين وقد تكون هو مع عرض ذاتي كقولنا كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع
 مما يحيط به الطرفان وقد تكون نوعه كقولنا كل خط يمكن تنصيفه وقد تكون نوعه مع
 عرض ذاتي كقولنا كل خط قائم على خط اخر فان زاويتي جنبيه قائمتان أو متساويتان لها وقد
 تكون عرضا ذاتيا له كقولنا كل مثلث فان زواياه مثل مساوية لقائمتين واما محمولاتها فخرجة
 عن موضوعاتها لا متناع أن يكون جزء الشيء مطلوبا بثبوت البرهان (تم الكتاب)

